الجمهـــورية الجـــزائـــرية الديمقـــراطية الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية الآداب والحضارة الإسلامية
قسم اللغة العربية

الظّواهر اللّغويّة في كتاب "المحتسب" لابن جنّي

– دراسة في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث –

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د في اللّغة والأدب العربيّ

شعبة: دراسات لغويّة / تخصص: لسانيات عامة

من إعداد الطالب:
الحسين مسيف

إشراف الدكتور:
نور الدين بوزناشة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د زين الدين بن موسى	جامعة الأمير عبد القادر –قسنطينة–	رئيسا
د/ نورالدين بوزناشة	جامعة الأمير عبد القادر –قسنطينة–	مشرفا ومقررا
أ.د صالح خديش	جامعة عباس لغرور خنشلة	عضوا مناقشا
د عيسى مومني	جامعة الاخوة منتوري –01– قسنطينة	عضوا مناقشا
أ.د أحمد مرغم	جامعة محمد لمين دباغين سطيف –02–	عضوا مناقشا
د اليزيد بلعمش	جامعة الأمير عبد القادر –قسنطينة–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1444–1445هـ/2022–2023م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وتقدير

إلى والـــــــــدتي ووالـــــــدي حبًّا وكرامة ...

إلـــــى العـــــــائلة الكـــــــريمة ...

إلى الزّملاء والأصدقاء ...

أتقـــــــــــــدّم إليكم بوافـــــــــــــر الشّكـــــــر والثّنـــــــــــــاء

شكـــــر خـــــاصٌّ إلى اللّجـــــنة التي تكفّـــلت بقـــــراءة هـــــذه الرّســـــالة والتّعليق عليها ...

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

اللهمّ إني أعوذ بك أن أقول حول كلامك كلمة لا ترضاها؛ وأبرأ إليك من كل زلة غفل عنها القلب أو طاش بها الرأي؛ وأتقرّب إليك بكلّ كلمة كشفت لقارئها معنى من معاني قرآنك، فنزلت منه منزلاً حسنًا، وفتحت أمام أفقه نافذة من نوافذ
كلامك الأسنى ...

وأضرع إليك يا رحمن أن تجعل قلمي
وقلبي ...
وفكري ...
ووجداني ...
وحياتي كلّها ...
خدمةً خاشعةً لهذا المصحف الشريف

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ربِّ يَسِّر وأَعِن

مقدمة

الحمد لله وحده لا شريكَ له، حَمْدًا تُوجِبه سوابغ نِعَمِه، ولَنِعْمَةٌ واحدةٌ لا يوفّيها بعضَ حقّها حمدُ الحامدين، ولا شكرُ الشّاكرين، وصلّى الله على نبيّنا محمّدٍ رسولِ الله المبلّغِ عن ربّه، بلّغ الرّسالة وأدّى الأمانة، فأخرجنا من الظّلمات إلى النّور، صلّى الله عليه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

وبعدُ ...

إنّ تراث أيّ أمّة من الأمم هو صورة وجودها وأساس بقائها وعنصر من عناصر هوّيتها، فلن تتحوّل الأمّة أوّل ما تتحوّل إلّا إذا أدارت ظهرها لتراثها، وهي إذا انقطعت من تراثها انقطعت من نسبها، ورجعت هوّيّتها صورة محفوظة في التّاريخ، لا صورة محقّقة لوجوده، فليس التّراث هو الماضي وحسب، بل هو الحاضر بكلّ تحوّلاته، والمستقبل بكلّ احتمالاته.

إنّ أبرز مميزات التّراث العربيّ الإسلاميّ أنّه ذو عمق إنسانيّ متّصل بالتّاريخ، وأنّ جذوره لا تزال تنبض بالقوّة في مختلف مجالات الحياة، ثقافةً وتاريخًا وأدبًا ولغةً، وقد انفرد بشمائل لم تُتَح لغيره، فلم يكن مجرّد جسر أو قناة تعبرها الحضارات السّابقة، بل كان حلقة وصلٍ ومنطلق خلقٍ وصانع تاريخ حافل، وبناءً على هذا فإنّ الاعتزاز به مسؤوليّةٌ ورسالةٌ وواجبٌ، لأنّه إذا انهدمَ الماضي وانهارَ، انهدمَ معه الحاضر وانهار المستقبل، وفقدت الأمّة خصائصها التي تميّزها عن غيرها.

من أجل هذا، ارتأينا أنْ نبحث في التراث في جانبه اللّغويّ، فوقع اختيارنا على أحد أعلامه الذين كان لهم الأثر الكبير في إرساء قواعده وتثبيت دعائمه، ذلكم هو فيلسوف اللّغة العربيّة أبو الفتح عثمان بن جنّي، وقع الاختيار عليــه وعلى كتابه "المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها"، من أجل إبراز بعض جوانب تفكيره اللغوي، فجاءت هذه الدّراسة موسومة بـ:

الظّواهر اللّغويّة في كتاب المحتسب لابن جنّي – دراسة في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث –

ولعلّ أبرز دافع دفع الباحث إلى اختيار هذا الموضوع هو صلته بالقرءان الكريم، ولا يخفى على أحد أهميّة البحث في كلام ربّ العالمين، إذ هو قطب الرّحى الذي تدور حوله جميع العلوم العربيّة، أضف إلى ذلك قلّة الدّراسات اللّغويّة التي تناولت البحث اللّغويّ في القراءات الشّاذّة وتوجيهها وتفسيرها لغويًّا، حيث يعدّ مؤلّف ابن جنّي أول مصدر حاول القيام بذلك، إضافة إلى قلّة شرّاح كتاب المحتسب قديمًا وحديثًا، ما جعل الباحث يرغب كثيرًا في إضافة بحث جديد في هذا المجال.

كما أنّ وفرة المادة العلميّة في المحتسب، صوتًا وصرفًا ونحوًا ودلالةً، وغزارة الأمثلة والشّواهد التي ذكرها أبو الفتح زادت من رغبة الباحث في الانفتاح على الموضوع، ومحاولة إبراز الدّرس اللّغويّ العربيّ وبيان قيمته العلميّة، خاصة في هذا الزّمن الذي كثر فيه الاستخفاف بالتّراث اللّغويّ وانتقاصه ورميه بكلّ نقيصة.

ومن الأسباب الذّاتية التي أسهمت في اختيار هذا الموضوع شغف الباحث بالدّراسات التّراثيّة، فبعد رحلة البحث عن الظّواهر اللّغوية في كتاب الإتقان للإمام السّيوطي في مرحلة الليسانس، والبحث عن الظّواهر اللّغويّة عند الجاحظ في رسائله الأدبيّة في مرحلة الماستر، فضّل أن يلج مدوّنة أبي الفتح فَيَجمع بين ما يحتويه الكتاب من قراءات شاذّة، وما بُسِط فيه من مسائلَ لغوّيةٍ في سبيلِ تخريجِها.

إذًا، فإنَّ البحثَ في الدّراساتِ التّراثيّةِ من منظور علم اللّغة الحديث لا يزال يثير أكبر المشكلات بين الباحثين والدّارسين قديمًا وحديثًا، ذلك أنّ اللّغويين الأوائل قد خلّفوا من ورائهم أفكارًا ومفاهيم أسالت كثيرًا من الحبر في الواقع اللّغوي المعاصر، سواءٌ منها ما وافق التّصوّرات العلميّة الحديثة، أم تلك التي خالفت موازين العلم الحديث وانحرفت عنه، وزاد الطّين بلّة مفرزات علم اللّغة الحديث ومسارعة الباحثين إلى تبنّي كلّ نظريّاته، ومحاولة إسقاطها على الدّرس اللّغويّ العربيّ بكلّ أشكاله وأطيافه، ما خلق إشكالات عديدة في معالجة الظاهرة اللّغويّة، جعلت الباحث اللّغوي العربيّ في مأزق من أمره، يتجاذبه تياران متضادّان كلّ الضّد: قَلْبُه ومَيْلُه وصَغْوُه مع تراثه القديم، وعَقْلُه مع الدّرس الجديد، وفي كلّ مرّة تراه يسعى جاهدًا في محاولة التّوفيق بينهما، فأدّاه ذلك إلى الوقوع في مشكلات كثيرة، زادتْ حيْرَتَهُ حيرةً.

وبناءً على هذه التّصوّرات تتمخّض إشكاليّة هذه الدّراسة:

هل وُفّق ابن جنّي في تخريج الظّواهر اللّغويّة في القراءات الشّاذّة تخريجًا لغويًّا قائمًا على موازين العلم الحديث ؟

وقد تفرّعت على هذه الإشكاليّة جملة من التّساؤلات والاستفهامات منها:

- ما أبرز الظّواهر اللّغويّة التي حواها المحتسب ؟
- ما المنهج الذي اتّبعه ابن جنّي في سبيل تخريج ما شذّ عن قراءة الجماعة ؟
- كيف تعامل المحدثون مع تفسير ابن جنّي اللّغويّ ؟ هل تابعوه ووافقوه ؟ أم ناقضوه وردّوا أقواله وفنّدوا مزاعمه ؟ وأخيرًا هل وُفّقوا في عرض أفكارهم الجديدة ؟

وكتاب " المحتسب " لابن جنّي هو كتاب في تخريج ما شذّ عن القراءات المجمع عليها، وهذه المدوّنة لم تحظَ بدراسات وافية كما حظِيت كتب ابن جنّي الأخرى، فقليلة هي تلك الأبحاث والدّراسات التي تناولت الكتاب، وهي على قلّتها لم تتطرّق إلى بحث الظّواهر اللّغويّة، بل كان أغلبها يشير إلى قضيّة أو قضيّتين ولا يزيد، ولعلّ من أبرز الدّراسات التي تناولت المحتسب ما يلي:

- القضايا الصّوتيّة والدّلاليّة في كتاب المحتسب لابن جنّي – دراسة وصفية تحليليّة في ضوء علم اللّغة الحديث –، وهي رسالة تقدّمت بها الباحثة انتصار عثمان لنيل درجة الدّكتوراه بجامعة أم درمان.
- منهج ابن جنّي في المحتسب، للباحث عبده الرّاجحي، حيث أشار الباحث فيها إلى القضايا اللّغويّة الموجودة في المحتسب، بَيْدَ أنّ دراسته كانت مختصرة جدًّا، وقليلةٌ جدًّا، بالنّظر إلى غزارة المادة اللّغويّة التي بثّها أبو الفتح.
- أثر المحتسب في الدّراسات الصّرفيّة، للباحث خالد محمد عيال، حاول فيه إبراز الظّواهر الصّرفيّة التي طغت في تخريج ابن جنّي لمختلف القراءات الشّاذّة.
- التّوجيه النّحويّ للقراءات القرآنية الشّاذّة في كتاب المحتسب لابن جنّي، وهي أطروحة قدّمها الطّالب غانم كامل سعود الحسناوي إلى جامعة الكوفة، وهو جزء من متطلّبات نيل درجة الدّكتوراه في اللّغة العربيّة.

- ظاهرة الحذف عند ابن جنّي في كتاب المحتسب – دراسة نحوية –، وهو بحثٌ مقدّمٌ لاستكمال متطلّبات نيل درجة الماجستير في اللّغة العربيّة، من إعداد الباحث أحمد بن العوض الرّحيلي.

هذه أبرز الدّراسات التي تناولت المحتسب بالبحث والدّراسة، وهي كما ترى لا يوجد منها من جمع الظّواهر اللّغويّة جميعَها ونظر إليها من منظور علم اللّغة الحديث، لذلك تكمن أهميّة هذه الدّراسة التي جاءت لتعالج الظّواهر اللّغويّة التي ضمّها " المحتسب "، محاولةً استقراءها ووصفها وتحليلها في ضوء ما استجدّ من نظريّات ومفاهيم في الدّرس اللّغويّ الحديث، فالهدف من هذه الدّراسة هو إبراز القيمة العلميّة للدّرس اللّغويّ العربيّ في هذه المدوّنة التي جمع فيها أبو الفتح عصارة فكره اللّغويّ، إذ هو آخر مؤلّف خطّه يمينه، فرغمَ أنّ الكتاب يعالج قضيّة القراءات القرآنيّة الشّاذّة، إلّا أنّ ابن جنّي ذكر فيه مسائل لغويّة عديدة، وبسط فيه مفاهيم جديدة في معالجة بعض الظّواهر اللّغويّة، فمن هذا المنطلق تسعى هذه الدّراسة إلى استكشاف كيفيّة معالجة ابن جنّي لمختلف الظّواهر اللّغويّة في المحتسب،كما أنّ البحث من خلال المقاربة التي يحاول تبنّيها – أي في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث – يتطلّع إلى الكشف إلى أيّ مدى كان هؤلاء العلماء على دراية بالظّاهرة اللّغويّة ومقارنتها بأفكار ومفاهيم علم اللّغة الحديث.

واستلزم موضوع الدّراسة أن يقسّم البحث إلى أربعة فصول وخاتمة مسبوقة بمقدّمة ومدخل، وكلّ فصل من الفصول الأربعة حاول أن يبرز مستوًى معيّنًا من مستويات التّحليل اللّغويّ، أمّا المدخل فجاء مختصرًا موجزًا، عرض فيه الباحثُ مسائلَ رأى من الواجب ذكرها والإشارة إليها ولو نزرًا يسيرًا، فبدأ بعرض حياة ابن جنّي وركّز على نشأته وحياته العلميّة وأهمّ المنعطفات التي أسهمت في تكوين شخصيّة أبي الفتح العلميّة، ثمّ عرّج إلى القراءات الشّاذّة محاولًا أن يجلوَ مفهومها وضابطها ورجالها، ثمّ ولّى وجهه شطر محتسب ابن جنّي يذكر سبب تأليفه له والمنهج الذي سار عليه، والمصادر التي اعتمدها في سبيل تخريج ما شذّ وخرج عن قراءة الجماعة، ومن القضايا التي عرضها المدخل: نظرات عامة حول الدّرس اللّغويّ العربيّ في ضوء علم اللّغة الحديث، حاول من خلالها الباحث بيان القيمة العلميّة للمباحث الصّوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة في التّراث العربيّ، وكيف كانت نظرة المحدثين لهذه المباحث والأفكار.

أمّا الفصل الأوّل من الدّراسة فقد خصّص لبحث الظّواهر الصّوتيّة الطّاغية في المحتسب، فجاء في ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأوّل ظاهرة الإبدال الصّوتيّ في المحتسب بأنواعه الثّلاثة: الإبدال بين

الصّوامت، الإبدال بين الصّوائت، والإبدال بين الصّوامت والصّوائت، وعالج المبحث الثّاني ظاهرة الهمز في المحتسب من حيث تحقيقها وتخفيفها وحذفها، وجاء المبحث الثّالث يبحث في ظاهرة الإدغام في المحتسب ويقارن بين صنيع ابن جنّي لأبرز المفاهيم التي تخصّ موضوع الإدغام ونظرة المحدثين لها.

أمّا الفصل الثّاني فقد خصّص للظّواهر الصّرفيّة، وقد خَلُصَ البحث بعد استقرائه لمدوّنة ابن جنّي إلى تقسيم الظّواهر الصّرفيّة إلى قسمين: قسم خاص بالأسماء، وآخر خاصٌ بالأفعال، أمّا القضايا الصّرفيّة الخاصة بالأسماء فقد طغت عليها ثلاث مسائل صرفيّة، هي: الاسم الثّلاثيّ المجرّد وجمع التّكسير والمصادر، وأمّا المسائل الصّرفيّة التي تعود إلى الأفعال فهي: الفعل الثّلاثيّ المجرّد، الفعل الأجوف، ما كان على وزن افتعل، وكسر حروف المضارعة.

وجاء الفصل الثّالث موسومًا بـ : الظّواهر النّحويّة في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث، وقد قسّم إلى مبحثين: عُنونَ المبحث الأوّل بـ : ظاهرة الحذف في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث، عالج فيه الباحث أنواع الحذف النّحويّ الموجودة في المحتسب، مثل حذف الأسماء والأفعال والحروف، أمّا المبحث الثّاني فقد خُصّص لدراسة أبرز القضايا والمسائل التي ترتبط بالتّركيب النّعتيّ كالحذف والتّقديم والفصل والرّتبة بين النّعت ومنعوته.

أمّا الفصل الرّابع فقد جاء موسومًا بـ : الظّواهر الدّلاليّة الموجودة في المحتسب، وقد قسّم إلى ثلاثة مباحث رئيسيّة، خُصّص المبحث الأوّل لدراسة الدّلالة الصّوتيّة وبعض قضاياها، مثل فكرة الرّبط بين الصّوت ومدلوله التي طرحها ابن جنّي وحاول الاحتجاج لها، وجاء المبحث الثّاني يعرض أبرز قضايا الدّلالة الصّرفيّة في المحتسب، مثل دلالة الاشتقاق الكبير، ودلالة اللّواصق التّصريفيّة، ودلالة الأوزان الصّرفيّة، أمّا المبحث الثّالث فقد خصّص للّدلالة النّحويّة، عالج فيه الباحث دلالة العلامة الإعرابيّة، ودلالة الفضلة في التّركيب الجمليّ.

وجاءت خاتمة هذه الفصول تجمع شتات ما تمّ رصده من نتائج واستنتاجات توصّل إليها الباحث.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يسلك البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على الاستقراء والتّحليل، وذلك بتتبّع المادة اللّغويّة الموجودة في المحتسب ومعاينتها وتحليلها، أمّا طريقة العمل فقد سار البحث على منهجيّة واحدة، تعتمد على عرض الظّاهرة اللّغويّة وتحليلها وعرض أهمّ المسائل اللّغويّة التي ترتبط بها، ثمّ محاولة تتبّعها في المحتسب وعرضها على آراء اللّغويين قديمًا وحديثًا، ولما كان تتبّع كلّ الظّواهر

اللّغويّة صعبًا لا يمكن تحقيقه كلّه، إذ من غير المعقول أنّ نذكر كلّ القضايا اللّغويّة التي أوردها ابن جنّي، فقد عمد الباحث إلى معالجة الظّواهر اللّغويّة التي كثر دورانها في المحتسب، أي تلك التي أكثر ابن جنّي من ذكرها.

ولما كان موضوع الدّراسة ذا شقّين: قديم وحديث، تنوّعت مصادر الدّراسة ومراجعها بين الكتب التّراثيّة والكتب الحديثة، أمّا المصادر التّراثيّة فقد استعان البحث كثيرًا بكتب ابن جنّي خاصة كتاب "الخصائص "، و" سرّ صناعة الإعراب "، و" المنصف في شرح تصريف المازني "، كما استفاد البحث كثيرًا من مدوّنة سيبويه، وشرح ابن يعيش على مفصّل الزّمخشريّ.

أمّا الكتب الحديثة التي ركن إليها البحث واطمأنّ لها، فقد تنوّعت واختلفت من مجال إلى آخر، ففي علم الأصوات استعان البحث بالمراجع التّالية:

- القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث، للباحث عبد الصّبور شاهين
- الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، للباحث حسام النّعيمي
- الأصوات اللّغويّة، للباحث إبراهيم أنيس
- المماثلة والمخالفة بين ابن جنّي والدّراسات اللّغويّة الحديثة، للباحث أحمد سالم بني أحمد

في علم الصّرف:

- المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ، عبد الصّبور شاهين
- أثر المحتسب في الدّراسات الصّرفيّة، للباحث خالد محمد عيال سلمان
- الصّرف وعلم الأصوات، للباحث ديزيره سقال

في علم النّحو:

- القواعد التّحويلية في الجملة العربيّة، للباحث عبد الحكيم بن عيسى
- في نحو اللّغة وتراكيبها، للباحث خليل أحمد عمايرة

في علم الدّلالة:

- علم اللّسان العربيّ، عبد الكريم مجاهد
- التّحليل اللّغويّ في ضوء علم الدّلالة، للباحث محمود عكاشة

وإذا كان لا يخلو أيّ جهد من متاعب ومصاعب، فإنّ أكبر عائق يحسبه الباحث قد أعاق سيرَ هذه الدّراسة هو هذه الجائحة التي هزّت العالم بأسره، وهذا الوباء الذي غيّر نمط الحياة وفرض حجرا صحّيًا لا يستطيع المرء من ورائه أن يبحث في سعةٍ من أمره، إلّا في حدود ما أتيح له من مصادر ومراجع.

غير أنّ عزاء الباحث هو هذه الدّراسة البسيطة التي يحسبها فاتحة خير لأعمال أخرى، وهي دون ريبٍ لا تدّعي فضل السّبق إلّا في حدود ما أتيح لها، وحسبُ الباحث أنّه حظيَ بقراءة هذه المدوّنة والتّعليق عليها، وليس يدّعي كذلك أنّه وصل إلى غايته من الإحاطة والإلمام الشّامل بموضوع هذا البحث، فقد ترك قضايا هامّة كان قد بيّت نيّته في بسط القول فيها، لكنّ طبيعة البحث الأكاديميّ وقواعده الصّارمة في معالجة المادة اللّغويّة، جعلته يستبعد أمورًا كان يحسبها ذات قيمة، وعسى أن يشير إليها مستقبلًا، وكلّ رجائه أن يكون قد وُفّق لقراءة هذه المدوّنة وتحليتها وبيانها، فإنْ وُفّق فيه إلى الصّواب فهو فضل الله عليه ومنّته، وإن أخطأ وجَانَبَ الصّوابَ – وهذا لا بدّ حاصلٌ – فمن نفسه وتقصيرها وكثرة ضجرها وسرعة مَلَلِها.

وختامًا لا يسعني إلّا أن أتوجّه إلى الأستاذ المشرف – الدّكتور نور الدّين بوزناشة – شاكرًا له رعايته وعنايته بهذا الموضوع، واللهَ أسأل أن يجزيَه خيرًا، هو وكلّ من نظر فيه، أو دلّ عليه، أو أرشد إليه، ومن بذل فيه جهدًا ولو كان يسيرًا.

واللهَ أسأل أن يغفر لي تقصيري وضعفي، وهو وحده صاحب الكمال، العليّ العظيم.

مـــدخل

1. ابن جنّي (نشأته وحياته العلميّة)

2. المحتسب والقراءات الشّاذّة

3. الدّرس اللّغويّ العربيّ في ضوء علم اللّغة الحديث

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مدخل

1. ابن جنّي (نشأته وحياته العلميّة):

هو أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ، ولا يذكر المترجمون له نسبًا من وراء هذا، وكان أبوه "جنّي" مملوكًا روميًّا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي وزير شرف الدّولة ملك العرب وصاحب الموصل، وجنّي بكسر الجيم وكسر النّون مشدّدة وسكون الياء فلا تشدّد كياء النّسب إذ ليست بها، وهو معرّب من الكلمة اليونانيّة gennaius ، ومعناها: فاضلٌ، كريمٌ، نبيلٌ، جيّد التّفكير، عبقريٌّ، مخلصٌ[1].

اختلف المؤرّخون في سنة ولادته فتضاربت حولها الآراء، فمنهم من يرى بأنّه ولد قبل سنة ثلاثمئة (300 هـ)[2]، ومنهم من رجّح أن يكون مولده سنة اثنتين وثلاثمئة (302 هـ)، ومنهم من قال إنّه وُلِد قبل الثلاثين وثلاثمئة من الهجرة تحديدًا سنة إحدى وعشرين وثلاثمئة (321 هـ)، وقيل سنة اثنتين وعشرين وثلاثمئة (322 هـ)، وهذا التّاريخ هو الذي اطمأنّ له محقّقو المحتسب ورجّحوه، مستدلّين بقصّة مرور الشّيخ أبي عليّ الفارسي (ت 377 هـ) وهو متصدّرٌ للتّدريس في مسجد الموصل، وقولة أبي عليّ له: " تزبّبتَ وأنتَ حِصْرِمٌ "، حين اعترض عليه في قلب الواو ألفًا في نحو: قال، فوجده مقصّرًا، فهذه الرّواية تقتضي أن يكون أبو الفتح إذ ذاك في الخامسة عشرة من عمره، وهي من أنسب سنّي العمر لمقالة أبي عليّ السّابقة، لأنّ جلوس ابن جنّي للتّدريس فيها قد سبق أوانه، وتكلّف من الأمر ما قبل لمن في مثل سنّه به[3].

والعصر الذي عاش فيه ابن جنّي كان عصرَ ازدهار العلم والأدب، فبغداد حاضرة العالم الإسلاميّ وعاصمة الخلافة آنذاك، يحجّ إليها طلاّب العلم والمعرفة من كلّ مكان، الأمر الذي ساعد ابن جنّي وجعله ينشأ في بيئة علميّة وبين يديه ثروة ضخمة من التّراث المعرفيّ أخذها عن علماء أفذاذ في ذلك العصر، فكتب التّاريخ تذكر أنّه أخذ عن كثير من رواة اللّغة والأدب، ورحل في سبيل العلم إلى أمصار مختلفة.

---

1 . ينظر: مقدمة الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د ط، د ت، ص 5

2 . كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربيّة: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط 4، ج 2، ص 244

3 . ابن جنّي، المحتسب، تحقيق: علي النّجدي ناصف، عبد الحليم النّجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث، مصر، 2014، ج 1، ص 6

بَيْدَ أنّ أبرز أستاذ تأثّر به ابن جنّي هو شيخه أبو عليّ الفارسيّ، إذ توثّقت الصّلة بينهما بأوثق الأسباب وأمتن العُرَى، وكان ابن جنّي يظهر من التّعلّق به والتّقبّل لرأيه والانتفاع بعلمه أحسن ما يظهر تلميذٌ لأستاذه، وهو لا يفتأ في كتبه يذكر أبا عليّ وعلمه، ويرجع علمه ومكانته إلى فضل أستاذه[1]، وتنصّ الرّوايات على أنّ أبا الفتح صحِب أبا عليّ بعد سنة 337 هـ، ولازمه في السّفر والحضر، وأخذ عنه وصنّف كتبه في حياة أستاذه، فاستجادها ووقعت عنده موقع القبول، وهو كثير الاعتزاز به، كثيرُ الرّواية عنه في كتبه، يثني عليه الثّناء الجمّ، يقول في كتابه " الخصائص " مبيّنًا منزلة أبي عليّ في علوم العربيّة: " وقلت مرّة لأبي بكر أحمد بن عليّ الرّازيّ – رحمه الله – وقد أفضنا في ذكر أبي عليّ ونُبْلِ قَدْره ونَبَاوَة محلّه: أحسب أنّ أبا عليّ قد خَطَرَ له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا "[2]، وقال في موضع آخر: " ولله هو، وعليه رحمته، فمـــا كان أقوى قياسه وأشدّ بهذا العلم اللّطيف الشّريف نسبه، فكأنّه إنّما كان مخلوقًا له "[3].

ومن المحطّات البارزة في حياة ابن جنّي العلميّة مصاحبته للشّاعر أبي الطّيب المتنبّي (ت 354 هـ)، فقد لزم أبو الفتح أبا الطّيّب دهرًا طويلًا، وذكره في كتبه مرّات مثنيًا عليه في حدّة خاطره وتوقّد ذكائه وشاعريّته وصدقه، وكان المتنبّي مجلًّا له معترفًا بفضله، وكان يقول: " ابن جنّي أعرف بشعري منّي "[4]، وكان أبو الطّيّب إذا سُئل عن معنًى قاله، أو توجيه إعراب حصل فيه إغرابٌ دلّ عليه وقال: عليكم بالشّيخ الأعور ابن جنّي، سلوه فإنّه يقول ما أردتُّ وما لم أرد، وهذا النّص يدلّ على تمكّن ابن جنّي وسعة علمه وقابليته في التّعليل والتّخريج[5].

إنّ المتتبّع لحياة ابن جنّي العلميّة يلحظ أنّ الرّجل قد وهب حياته لخدمة علوم العربيّة في مختلف مجالاتها، فكان رجلَ جدٍّ في أبحاثه، كما أنّه كان امرءًا صادقًا في قوله وفعله، فلم يؤثر عنه ما أُثِر عن أمثاله

1 . مقدمة الخصائص، ص 19

2 . المرجع نفسه، ج1، ص 208

3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 276 – 277

4 . ابن عماد شهاب الدين الدمشقي، شذرات الذّهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط 1، 1989، ج 4، ص 494

5 . ينظر: فاضل صالح السامرائي، ابن جنّي النّحوي، دار النذير، بغداد، 1969، ص 48

من رجال الأدب في عصره من اللّهو والشّرب والمجون وما جرى في هذا المذهب، وكان عفّ اللّسان والقلم، يتجنّب الألفاظ المندية للجبين، والعور من الكلم في تصنيفاته، وقد يكون مردّ هذا إلى أنّه اشتغل بالتّعليم والتّدريس، ولم يكن ممّن همّه منادمة الملوك وإرضاؤهم[1].

لقد أثرى أبو الفتح المكتبة العربيّة بأبحاث جليلة، ظلّت مرجعًا في اللّغة ومصدرًا مهمًّا من مصادر الاحتجاج اللّغويّ، وقد تنوّعت مؤلّفاته وتعدّدت، فألّف في اللّغة، وفي النّحو، وأصوله، وفي التّصريف، وفي الأدب والشّعر، وفي القراءات وعلومها، وقد أُحصِيَ له أكثر من خمسين مؤلّفًا، هي[2]:

1. اسم المفعول
2. التّبصرة في العروض
3. تذكرة الأصبهانيّة
4. التّصريف الملوكيّ
5. تفسير المرائي التّقة
6. القصيدة الرّائيّة للرضيّ
7. التّمام في شرح شعر الهذليين
8. التّلقين في النّحو
9. التّنبيه في الفروع
10. الخصائص
11. سرّ صناعة الإعراب
12. شرح مستغلق أبيات الحماسة
13. شرح الفصيح لثعلب في اللّغة
14. شرح كتاب المقصور والممدود لأبي عليّ الفارسيّ
15. كتاب الصبر في شرح كتاب المتنبّي
16. الكافي في شرح القوافي للأخفش
17. كتاب الألفاظ من المهموز
18. كتاب التّعاقب
19. كتاب العروض
20. كتاب الفرق بين كلام الخاص والعام
21. كتاب المذكّر والمؤنّث
22. كتاب المقصور والممدود

1 . مقدمة الخصائص، ص 14

2 . ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 2007، ج 1، ص 7 – 9

23. كتاب الوقف والابتداء
24. اللّمع في النّحو
25. محاسن العربيّة
26. المحتسب في شرح الشّواذ في القراءات
27. مختار تذكرة أبي عليّ الفارسيّ
28. المسائل الخاطريات
29. المنصف في شرح التّصريف للمازني
30. معاني أبيات المتنبّي
31. المفيد في النّحو
32. المقتضب من كلام العرب
33. المقتطف من كلام العرب
34. المنتصف في النحو
35. المنهج في اشتقاق أسماء شعراء الحماسة
36. معاني محرّرة
37. مقدّمات أبواب التّصريف
38. تفسير علويات الرّضا
39. تفسير ديوان المتنبي
40. تفسير أرجوزة أبي نواس
41. رسالة في مدد الأصوات
42. كتاب البشرى والظّفر
43. كتاب الخطيب
44. كتاب الفائق
45. كتاب المغرب في شرح القوافي
46. كتاب النّقض على ابن الوكيع
47. ما أحضرنيه الخَطْرُ من المائل المنثورة
48. ما خرج منّي من تأييد التّذكرة
49. مختصر التّصريف على إجماعه
50. مختصر العروض والقوافي
51. المهذّب في النّحو
52. النّوادر الممتعة في العربيّة

هذه أهمّ الكتب التي وصلت إلينا، منها ما خرج إلى دنيا الطّباعة ومنها ما هو مجهول لا يعرف، وهناك كتبٌ أخرى حِسانٌ ذكرها المؤرّخون ولكنّها ضاعت في أودية الإهمال والنّسيان.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وبعد مسيرة علميّة حافلة أدرك ابن جنّي المنهل الذي يَرِدُه كلّ من على ظهرها، وألقى عصاه في هذه الحياة في يوم الخميس السّابع والعشرين من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمئة (ت 392 هـ)، ويكاد الرّواة يجمعون على سنة وفاته إلّا ما كان من ابن الأثير في تاريخه، فقد وضع وفاته سنة 393 هـ، وقد كانت وفاته ببغداد حيث استقرّ في آخر أيامه، ودفن في مقابرها، وقد رثاه الشّريف الرّضي (ت 406 هـ) بقصيدة عامرة عدّتها تسعة وخمسون بيتًا، يقول في أوّلها[1]:

أَلَا يا لقـــومِ للخطـــوب الطّوارق ... وللعظـم يُرْمَى كلّ يوم بعـــارق

وللدّهـــرُ يعـــري جانبي مـن أقاربي ... ويقطع ما بيني وبين الأصـــادق

وللنّفس قد طارت شُعَاعًا من الجوى ... لفقد الصّفايا وانقطاع العـلائق

لهـا كـــلّ يـــوم مـــوقف مـــن مودّع ... وملتفت في عقب ماضٍ مفارق

نجـــوم من الإخـــوان يرمى بها الرّدى ... مغاربها فوت العيون الرّوامـــق

ثمّ يقول بعد توجّع كثير:

لتبـــك أبـــا الفتـــح العيـون بدمعها ... وألســـننا مـــن بعـــدها بالمناطق

إذا هـــبّ مـــن تـــلك الغـــليل بدامع ... تســـرّع من هـــذي الغُرام بنـاطق

شقيقي إذا التـاث الشّقيـق وأعـــرضت ... خلائق قومـــي جانبًا عـن خلائقي

1 . مقدّمة الخصائص، ج1، ص 59 – 60

2. المحتسب والقراءات الشّاذة:

تشير الرّوايات إلى أنّ بدءَ الاحتجاج للقراءات كان غضًّا يسيرًا، فقد كان قليلًا مفرّقًا لا يستوعب قراءة بعينها ولا عددًا من القراءات، وكان يعتمد على القياس وحمل القراءة على قراءة أخرى لمشابهة بينهما، إمّا في مادة اللّفظ المختلَف في قراءته وإمّا في بنيته، ثمّ أخذ يتّجه بعد ذلك إلى التّخريج والاستشهاد، فابن عبّاس المتوفى سنة 68 هـ يقرأ: " ننـــشرها " بالنّون المفتوحة والرّاء من قوله تعالى:﴿ وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗا ﴾ [سورة البقرة: 259]، ويحتجّ لقراءته بقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾﴾،[سورة عبس: 22]، وعاصمٌ الجحدريّ المتوفى سنة 128هـ، يقرأ: " ملك يوم الدّين "، بغير ألف، ويحتجّ على من قرأها " مالك " بالألف فيقول: يلزمه أن يقرأ: " قل أعوذ بربّ النّاس، مالك يوم النّاس "، وعيسى بن عمر المتوفى سنة 149 هـ يقرأ: " يا جبال أوّبي معه والطّير "، بنصب الطّير، ويقول: هو على النّداء[1].

ثمّ أخذت القراءات تتكاثر وتتزايد، وأوشك ذلك أن يكون بابًا لدخول شيء من الاضطراب على ألسنة القرّاء، فانبرى أبو بكر بن مجاهد (ت 324 هـ) فوضع الأصول والأركان لقبول القراءات، واختار طائفة نابهة من القرّاء يكتفي بها عمّن سواهم حتّى تستطيع عقول أوساط القرّاء أن تتمثّلهم وتستوعبهم، فاجتهد للأمّة وللدّين وقرآنه العظيم وبالغ في اجتهاده، حتّى استصفى سبعة من أئمّة القرّاء في أمصار خمسة هي أهمّ الأمصار التي حملت عنها القراءات في العالم الإسلاميّ، وهي المدينة ومكّة والكوفة والبصرة والشّام، واختار من المدينة نافعًا، ومن مكّة ابن كثير، ومن الكوفة عاصمًا وحمزة والكسائيّ، ومن البصرة أبا عمرو ابن العلاء، ومن الشّام عبد الله بن عامر[2].

وقد كان المؤلّفون قبل ابن مجاهد بين مُكْثِر في عدد القراءات وبين مقلّ فيها، فمن المكثرين أبو العيد (ت 224 هـ) جعلهم خمسة وعشرين، وإسماعيل القاضي (ت 282 هـ) جعلهم عشرين، ومحمد بن جرير الطّبري (ت 310 هـ) جعلهم عشرين ونيّفًا، ومن المقلّين أحمد بن جبير (ت258هـ) له كتابٌ في

1 . ينظر: مقدمة المحتسب، ج 1، ص 8

2 : ينظر: شوقي ضيف، مقدّمة تحقيقه لكتاب السّبعة لابن مجاهد، دار المعارف، مصر، ص 18

القراءات الخمس، وآخر في الثّمانيّة ضمّهم إلى السّبعة الذين ذكرهم ابن مجاهد يعقوب الحضرميّ، وأبو بكر أحمد بن عمر الدّاجوني (ت 334 هـ) ألّف في الثّمانيّة ضمّها إلى سبعة ابن مجاهد أبا جعفر المدني شيخ نافع، وأوّل من اقتصر على السّبعة ابن مجاهد[1].

وقد بنى ابن مجاهد اختياره لهؤلاء القرّاء على أعلى درجات الصّحة من حيث السّندُ، وموافقةُ رسم المصحف، وقوّةُ الوجه في العربيّة، فابن مجاهد لم يختر السّبعة: نافعًا وابنَ كثير وعاصمًا وحمزةَ والكسائيَّ وأبا عمرو بن العلاء وعبدَ الله بن عامر إلّا بعد اجتهاد طويل ومراجعة متأنّية في السّنوات الطّوال غير مدّخر جهدًا ولا قوّة، متكلّفًا للأمّة ما تنوء به العصبة القويّة من العمل المرهق العسير، ممضيًا فيه بياض أيامه وسواد لياليه، حتّى استطاع أن يستخلص للنّاس تلك القراءات الوثيقة، وتبعه جمهور العلماء والقرّاء في الأمّة فحملوا عنه قراءات هؤلاء السّبعة وألّفوا فيها مصنّفاتهم الكثيرة على نحو ما هو معروف عن أبي عمرو الدّاني والشّاطبي، وأجمع العلماء على أنّها متواترة عن الرّسول عليه السّلام، وألحقوا بها الثّلاثة المكمّلة للعشرة، وهي قراءات أبي جعفر يزيد بن القعقاع، ويعقوب بن إسحاق الحضرميّ، وخلف بن هشام، أمّا القراءات الأربع الباقية: قراءات الأعمش وابن محيصن والحسن البصريّ واليزيديّ فعدّوها شاذّة[2].

ومن المغالطات التي يجب الاحتراز منها أن يسبق إلى الذّهن الاعتقاد بأنّ القراءات السّبعة التي انتخبها ابن مجاهد هي المقصودة في الحديث النّبويّ : " أنزل القرآن على سبعة أحرف "، فكأنّ كلّ قراءة من القراءات القرآنيّة تمثّل حرفًا من الأحرف التي أشار إليها الحديث، فهذا من الوهم الذي قد يصيب الأفهام، فابن مجاهد حين اختار السّبعة لم يسقط رواية غيرهم، بل قصد أنّ هذه القراءات ممّا أجمع أهل الأمصار عليها، وتواتر عليها النّاس حتّى أجمعوا عليها، وهو بذلك لم يبطل القراءات الأخرى، بل ألّف فيها كتابه في الشّواذ، وهو لا يقصد أنّها لا تصحّ القراءة بها، إنّما يقصد أنّها تأتي وراء السّبعة في عدد من يقرؤون بها في الأمصار[3]، وكتاب ابن مجاهد الذي صنعه في تخريج ما شذّ عن السّبعة هو معتمد ابن جنّي في كتابه "

1 . ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت، ج 1، ص 33 و34

2 . شوقي ضيف، مقدمة كتاب السبعة لابن مجاهد، ص 21

3 . المرجع نفسه، ص 20

المحتسب " الذي احتسبه لله ودافع فيه عمّا سمّاه أهل زمانه شاذًّا، غير أنّ كتاب ابن مجاهد قد أضاعته الأيّام والليالي ففُقِد وتُنوسِيَ ذكره.

كان ظهور كتاب السّبعة لابن مجاهد أساسًا لبداية ظهور مؤلّفات عديدة اعتنت بالقراءات بصفة عامة، وأقبلت على هذا الكتاب بصفة خاصة، فألّف أبو عليّ الفارسيّ كتابه " الحجّة " احتجّ فيه للقراءات السّبع، وفكّر بعض الوقت أن يؤلّف كتابًا مثله يحتجّ فيه للقراءات الشّاذّة، وقد همّ أن يضع يده فيه ويبدأ به، فاعْتَرَضَتْه خوالجُ هذا الدّهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه، من أجل هذا تجرّد ابن جنّي للقراءات الشّاذّة ينوب عن شيخه في الاحتجاج لها، ويؤدّي حقّها عليه[1].

وكتاب المحتسب قد وضعه ابن جنّي دفاعًا عن القراءات الشّاذّة، وردًّا على الذي قالوا بعدم حجّيتها وضعفها من النّاحية اللّغويّة، يقول في مقدّمة المحتسب يشرح غرضه من الاحتجاج للشّاذّ: "**ولسنا نقول ذلك فسحًا بخلاف القرّاء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغًا للعدول عمّا أقرّته الثّقات عنهم، لكن غرضنا منه أنْ نُرِيَ وجهَ قوّةِ ما يسمّى الآن شاذًّا، وأنّه ضاربٌ في صحّة الرّواية بجِرانه، آخذٌ من سمت العربيّة مهلة ميدانه، لئلّا يُرَى مُرًى أنّ العدول عنه إنّما هو غـــــضٌّ منه، أو تهمةٌ له**[2]".

ويرى ابن جنّي أنّ المقروءَ به من القراءات هو ما شاعت قراءته واعتيد الأخذ منها، وأنّها أقوى إعرابًا من غيرها، إلّا أنّ ذلك لا يقدح في القراءات الأخرى ولا يمنع من الأخذ بها " **نعم، وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعرابًا وأنهض قياسًا، إذ هما جميعًا مرويان مسندان إلى السّلف – رضي الله عنهم – ، فإذا كان هذا قادحًا فيه ومانعًا من الأخذ به فليكوننّ ما ضعف إعرابه ممّا قرأ بعض السّبعة به هذه حاله، ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير: (ضئاء) بهمزتين مكتنفتي الألف، وقراءة ابن عامر: " وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائهم "، وهو أيضًا مع**

1 . ينظر: مقدّمة تحقيق المحتسب، ج 1، ص 11، وينظر كذلك الصفحة 34

2 . ابن جنّي المحتسب، ج 1، ص 32 – 33

ذلك مأخوذ به، ولعمري إنّ القارئَ به من شاعت قراءته، واعتيد الأخذ منه، فأمّا أن نتوقّف عن الأخذ به لأنّ غيره أقوى إعرابًا، فلا "[1].

ويستنكر ابن جنّي التّقليل من أهميّة هذه القراءات الشّاذة وقد ثبتت أنّها مرويّة مسندة إلى النّبيّ ﷺ: " **ومعاذ الله ! وكيف يكون هذا والرّواية تنميه إلى رسول الله ﷺ، والله تعالى يقول ﴿وما ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾، وهذا حكمٌ عامٌ في المعاني والألفاظ، وأخذه: هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه، فإن قصر شيءٌ منه عن بلوغه إلى رسول الله ﷺ فلن يقصر عن وجه من الإعراب داعٍ إلى الفسحة والإسهاب، إلّا أنّنا وإن لم نقرأ في التّلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع من يتّبع في القراءة كلّ جائر رواية ودراية، فإنّا نعتقد قوّة هذا المسمّى شاذًّا، وأنّه ممّا أمر الله تعالى بتقبّله وأراد منّا العمل بموجبه، وأنّه حبيبٌ إليه، ومرضي من القول لديه "**[2].

ويرى ابن جنّي أنّ جميع ما شذّ عن قراءة القرّاء السّبعة ضربان: **ضربٌ شذّ عن القراءة عاريًا من الصّنعة، ليس فيه إلّا ما يتناوله الظّاهر ممّا هذه سبيله، فلا وجه للتّشاغل به، ذلك أنّ كتابنا هذا ليس موضوعًا على جميع كافة القراءات الشّاذّة عن قراءة السّبعة، وإنّما الغرض منه إبانة ما لطفت صفته، وأغربت طريقته، وضربٌ ثانٍ هو هذا الذي نحن على سمته، أعني ما شذّ عن السّبعة وغَمُضَ عن ظاهر الصّنعة، وهو المعتمد المعوّل عليه، المولى جهة الاشتغال به**[3].

ومن خلال هذه النّصوص المقتطفة يتّضح لنا أنّ مفهوم الشّذوذ عند ابن جنّي لا يعني الضّعف، بل يعني قلّة القرّاء به في الأمصار مقارنة بالقراءات السّبعة، وهذا المفهوم هو الذي رمى إليه ابن مجاهد وحاول إيصاله من وراء كتابه الذي ألّفه في القراءات الشّاذّة.

وقد ألّف ابن جنّي " المحتسب " بعد أنْ عَلَتْ به السّنّ وأشرف على نهاية العمر، فجمع فيه عصارة فكره اللّغويّ بعد أن استفاضت تجاربه واستحصدت ملكاته، وبلغت معارفه غاية ما قدّر لها من نضجٍ

1 . المرجع السابق، ج 1، ص 33

2 . المرجع السابق، الصفحة نفسها

3 . المرجع السابق ج 1، ص 35

واكتمالٍ، ولذلك كانت عبارة المحتسب مرسلة متدفّقة، فيها طلاوة بادية، وعليها مسحة ملازمة من عذوبة الفنّ وأناقته، مبسوطة في غير حشو ولا فضول، جزلة الألفاظ لا تخلو أحيانًا من بعض الغريب الذي يحتاج في الكشف عن معناه الذي يقتضيه المقام إلى فضل تأوّل وإمعان[1].

وأمّا المنهج الذي سار عليه أبو الفتح في تخريج القراءات الشّاذّة فشبيه بمنهج أستاذه أبي عليّ في كتابه الحجّة، لا يكاد يخالفه إلّا بمقدار ما تقتضيه طبيعة الاحتجاج لقراءة الجماعة والقراءة الشّاذّة، فابن جنّي يعرض القراءة، ويذكر من قرأ بها، ثمّ يرجع بأمرها إلى اللّغة يلتمس لها شاهدًا فيرويه، أو نظيرًا فيقيسها عليه، أو لهجة فيردّها إليه ويؤنسها بها، أو تأويلًا أو توجيهًا فيعرضه في قصد وإجمال، أو تفصيل وافتنان على حسب ما يقتضيه المقام، ويتطلّبه الكشف عن وجه الرّأي في القراءة، فتراه من كثرة ما عدّد من خصائصها واستخرج من لطائفها أنّه يؤثرها ويحكم لها على قراءة الجماعة، وإن هو لم يجد وجهًا يسكن إليه، إمّا لشذوذه في اللّغة، وإمّا لحاجته في الاحتجاج إلى ضرب من التّكلّف والاعتساف، لم يتحرّج أن يردّها أو يضعّف القراءة بها[2].

وأمّا المصادر التي اعتمد عليها في " المحتسب " فعلى نوعين: كتبٌ أخذ منها، ورواياتٌ صحّ لديه الأخذ بها، فأمّا الكتب فهي:

- كتاب ابن مجاهد الذي وضعه لذكر الشّواذّ من القراءة
- كتاب أبي حاتم السّجستاني
- كتاب أبي علي محمد بن المستنير قطريب
- كتاب المعاني للزّجاج
- كتاب المعاني للفراء

1 . ينظر: مقدّمة تحقيق المحتسب، ج 1، ص 13 - 14

2 . المرجع نفسه، ص 12

وأمّا ما صحّ عنده من الرّوايات فقد نقل عن طائفة من رواة اللّغة وعلمائها، فنقل عن سيبويه واستشهد بكثير من شواهده، فوافقه وخالفه، وربّما جاوز الوفاق إلى الدّفاع، وجاوز الخلاف إلى الإنكار والملام، ونقل عن الكسائيّ فأعجب به في بعض الأحيان، وأنكر عليه في أحايين أخرى، كما نقل عن شيخه أبي عليّ الفارسيّ كثيرًا، فروى عنه ممّا أنشده إيّاه من شواهد، وما أخذه عنه من أصول، وما انتهيا إليه من رأي في المسائل التي دار بينهما فيها حوار ومساءلة، كما أفاد أبو الفتح من لهجات القبائل، يرجع إليها ويخرّج على مقتضاها، فسمع من عرب عقيل، ونقل عمّن يثق بعربيّته منهم إلى المحتسب، ولم يكن كما يقول محقّقو المحتسب يتقبّل كلّ ما ينقله أو يأخذه، ولكنّه كان ينظر فيه وينقده، في تلطّف ورفق حينًا، وفي قوّة وعنف حينًا آخر، صريحًا واضحًا، وحرًّا مستقلًّا، وعادلًا منصفًا في كلّ حين، ينشد الحقيقة وينزل على حكمها أنّى تكـــون[1].

وقد حوى محتسب ابن جنّي على شواهد كثيرة، وطريقة إيرادها لا تخالف طريقة من سبقه، فهو ينسب بعضها، ولا ينسب بعضها الآخر، ويرويها في أكثر الأمر أبياتًا كاملة، وفي أقلّه أجزاء من الأبيات يبلغ أحدها شطر البيت، وقد يقلّ عنه أو يزيد عليه، وأكثر شواهده ممّا يتردّد في كتب اللّغة وعلومها، وبينها طائفة من أشعار المولّدين يأتي بها للاستئناس والتّمثيل، أو لإيضاح المعنى وتأييده[2].

وهكـــذا فقـــد ترك ابـــن جنّي وهو يحاول الاحتجاج للقراءات الشّاذّة ثروة لغويّة هائلة، واستطاع أن يبرز هـــذا الشّاذّ – الذي نفـرَ منـــه أقـــوامٌ بسبب عـــدم حجّيته لغـــةً وإعـــرابًا – ، وأن يجعل منه دليلًا صادقًا يعكس الواقع اللّغوي الذي كانت تزخر به البلاد العربيّة، إذْ يمثّل الاختلافَ اللّغويَّ النّاتجَ عن اختلاف اللّهجات العربيّة في النّواحي اللّغويّة المختلفة من صوتيّة، وصرفيّة، ونحويّة، ودلاليّة.

1 . ينظر: المرجع السابق، ص 15 – 16

2 . المرجع السابق، ص 14

3. التّراث اللّغويّ العربيّ في ضوء علم اللّغة الحديث:

شكّل ظهور علم اللّغة الحديث منعطفًا بارزًا في تاريخ الدّراسات اللّغويّة، حيث نقل الظّاهرة اللّغويّة إلى طورٍ جديدٍ من المعالجة، تعتمد أوّل ما تعتمد على الدّراسة العلميّة في تشريح المادة اللّغويّة، والارتكاز على الأسس الموضوعيّة في التّحليل والابتعاد عن الفرضيات والتّخمينات التي لا يبيحها الاستعمال اللّغويّ، ما جعل علم اللّغة الحديث يحقّق مكتسبات كثيرة في مختلف الميادين التي وطئها، ولا يزال روّاده يقدّمون غزير الثّمار في مختلف حقول البحث، حتّى غدا ذا قيمة جليلة في المعارف الإنسانيّة، ومن فضول القول لدى ذوي العلم والرّجحان أن يتحدّث المرء اليوم عن منزلة علم اللّسان ووجاهة شأنه، فلو فعل لكان شأنه لديهم شأن من ينوّه بالرّياضيات الحديثة بين أهل العلوم الدّقيقة، أو شأن من يمتدح قيمة التّحاليل العضوية وكشوف الأشعّة في حقل علوم الطّبيعة[1].

غيرَ أنّ علم اللّغة الحديث أقرّ بأنّ البحوث والدّراسات المعرفيّة الجديدة لا يمكنها أن تخصب الخصب كلّه، ولا أن تؤتيَ ثمارها، إلّا إذا استندت إلى ما تركه الفكر الإنسانيّ عبر حضاراته الزّاهرة، ذلك أنّ تراث أيّ أمّة من الأمم هو صورة وجودها بأفكارها ومعانيها وحقائقها، والعلم المستقيم يقتضي الرّجوع إلى هذه الأفكار والحقائق واستنطاقها ومحاولة مراجعتها وفق المناهج العلميّة المستحدثة التي ثَبَتَتْ نجاعتها، فما استقام على موازين العلم حُفِظ واعتُنِيَ به، وما كان مخالفًا للحقائق العلميّة روجع وردّ إلى المنهج القويم.

أمام هذه المرتكزات، حاول الباحثون العرب الرّجوع إلى التّراث اللّغوي ومحاولة استنطاق نصوصه، فكان أن اختلفوا في سبيل ذلك إلى مذهبين: مذهب القراءة المجرّدة التي تهدف إلى تسليط مقولات الفكر اللّساني المعاصر على التّراث اللّغويّ القديم، بغية تقسيمه بمنظور المتصوّرات الفعّالة، أمّا المذهب الثّاني فيتمثّل في محاولة عديد من اللّسانيين قراءة التّراث اللّغويّ العربيّ بحثًا عن منطلق الحديث اللّساني المعاصر، ورجوعًا بالنّظريّة إلى روّادها الحقيقيين قبل سوسير[2].

وانطلاقًا من هذين الاتّجاهين حاول معظم الباحثين تقديم قراءات مختلفة للتّراث، بل قل إضفاء مسحة منهجيّة حديثة على قراءة التّراث العربيّ، فحدث وأن تفرّقوا بين داعٍ إلى القطيعة المعرفيّة للمناهج الغربيّة، وبين متحمّسٍ للقراءات المنطلقة من المناهج الغربيّة، قصد التأسيس للشّرعيّة التّراثيّة، وبين متوسّطٍ

1 . عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفيّة، الدار التونسية للنشر، د ط، 1986، ص 25

2 . ينظر: عبد السّلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربيّة، دار العربية للكتاب، تونس، 1981، ص 14 – 16

معتدل للآراء، ظانًّا أنّ التّراث العربيّ أصيلٌ في منهجه ومصطلحاته وأدواته، غير واضح من نصوصه، ومن الواجب إذ ذاك أن يقرأ في ظلّ الدّراسات اللّسانيّة والنّقديّة العربيّة، مع محاولة غربلة النّصوص العربيّة واستنباط منهجها ومصطلحاتها[1]، فانشطر بذلك البحث في الموروث اللّغويّ طرائق قِدَدًا، وتنوّعت آليات قراءته، فكان – والحال هذه – أن وجد الباحث العربيّ نفسه أمام أزمة قراءة تراثه القديم، وأدرك أنّ الحفر في تربته صعبةٌ مستعصية، ودخل في إشكاليّة معرفيّة جرّتها عليه مفرزات علم اللّغة الحديث، وطفا على السّاحة الفكريّة واللّغويّة سؤال: التّراث بأيّ منهج ؟، وما هي أدواته وآلياته التي يقرأ بها ؟، وقام هذا الإشكال ولما يقعد بعد.

وسبب ذلك هو أنّ التّراث العربيّ يحمل في طيّاته ملامح انفرد بها عن غيره، فهو ذو عمقٍ إنسانيّ على مستوى التّاريخ الأشمل، وذلك مُتَأَتٍّ له من سِمَتَينِ غالبتين: الأولى أنّه انبنى على استيعاب الرّوافد السّابقة إيّاه، إذ قد استفاد من كلّ ما توفّر لديه عندئذ من مناهل التّراث الإنسانيّ، فاكتسب بعدًا إنسانيًّا كان به حلقة تواصل، وامتدادًا على مساق الحضارة البشريّة، والسّمة الثّانية هي أنّه مع مبدأ الاستيعاب قد استند إلى مبدأ الخصوصيّة، من حيث إنّه تفرّد بشمائل نوعيّة، فلم يكن مجرّد جسر أو قناة تعبرها ثمرة الحضارة السّابقة، وهذه السّمة مرجعها إلى الطّابع الإسلاميّ الذي نقل العرب في ضوئه مواريث السّالفين، وهكذا كان الفكر العربيّ في نفس الوقت حلقة وصلٍ، ومنطلق خلقٍ، وصانع تاريخٍ[2].

وسيحاول البحث أن يعرض أبرز الملاحظات التي دوّنها الباحثون المحدثون في تقييمهم للدّرس اللّغوي العربي، صوتًا وصرفًا ونحوًا ودلالة.

1.3 الدّرس الصّوتي عند العرب:

من الحقائق المقرّرة عند اللّغويين المحدثين أنّ الدّرس الصّوتيّ عند العرب يعد من آصل الجوانب التي تناولوا فيها دراسة اللّغة، ومن أقربها إلى المنهج العلميّ، فلم ينجح العرب في بحوثهم مثل نجاحهم في دراسة

1 . صلاح الدين زرال، الظاهرة الدّلاليّة عند علماء العربيّة القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجريّ، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم، الجزائر، ط 1، 2008، ص 17

2 . عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 175

الأصوات، وذلك من حيث المنهج وطريقة البحث[1]، ورغم أنّ اللّغويين العرب لم ينظروا إلى الدّراسة الصّوتيّة كما نظر إليها المحدثون، فلم يعالجوها علاجًا مستقلًّا، وإنّما تناولوها مختلطة بغيرها من البحوث، إلّا أنّ للقدماء من علماء العربيّة بحوثٌ في الأصوات اللّغويّة شهد المحدثون أنّها جليلة القدر بالنّسبة إلى عصورهم، بل حتّى بالنّسبة للعصر الحديث رغم ما فيه من إمكانات هائلة لم تتح للقدماء من آلات وأجهزة للتّصوير والتّسجيل وتحليل الأصوات وغيرها، ويكفي العرب فخرًا في مجال الأصوات أن يشهد لهم عالمان غربيان كبيران هما " برجستراير الألماني" و" فيرث الإنجليزي "، يقول الأوّل: " لم يسبق الأوربيين في هذا العلم إلّا قومان من أقوام الشّرق، وهما أهل الهند والعرب "، ويقول الثّاني: " إنّ علم الأصوات قد نما وشبَّ في خدمة لغتين مقدّستين هما: السّنسكريتية والعربيّة "[2].

وليس من المغالاة في شيء أنْ نقرّر أنّ العرب قد سبقوا غيرهم في كيفيّة معالجتهم للأصوات وتصوّرها تصوّرًا قائمًا على أسس علميّة، ذلك أنّ النّاظر لما خلّفوه من أبحاث ودراسات – ابتداءً بالخليل بن أحمد الفراهيديّ وصولًا إلى ابن سينا، ومرورًا بسيبويه وابن جنّي – يلحظ أنّهم كانوا على وعيٍ تامٍّ ودرايةٍ بطريقة بحثهم، فقد " كان منهجهم في عمومه وصفيًّا خاليًا من الافتراضات والمتاهات الفلسفيّة التي مسّت الصّرف والنّحو بصورة واضحة، وقد كان هذا الوصف نفسه مبنيًّا على أساس من أهمّ الأسس في البحث الصّوتيّ في الوقت الحاضر، وهو الملاحظة الذّاتيّة، فقد تذوّق علماء العربيّة الأصوات، وحدّدوا مواقعها تحديدًا دقيقًا إلى درجة ملحوظة "[3].

وتتجلّى مظاهر العلميّة في أبحاث المتقدّمين من خلال النّتائج الصّوتيّة التي توصّلوا إليها، والتي ظلّت راسخة في البحث العلميّ الحديث، ومن أهمّ النّتائج الصّوتيّة التي توصّل إليها الصّوتيّون العرب[4]:

1. وضع العرب أبجديّة صوتيّة للغة العربيّة، رتّبت أصواتها بحسب المخارج ابتداءً من أقصاها في الحلق حتّى الشّفتين، وكان الخليل بن أحمد الفراهيديّ أوّل من وضع أبجديّة من هذا النّوع عرفتها اللّغة

1 . كمال بشر، التّفكير اللغوي بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، 2005، ص 385

2 . أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط 6، 1988، ص 114

3 . كمال بشر، التّفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص 385 – 386

4 . ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص 114 – 118

العربيّة، تشتمل على تسعة وعشرين رمزًا مرتّبة على النّحو الآتي: ع ح ه خ غ – ق ك – ج ش ض – ص س ز – ط د ت – ظ ث ذ – ر ل ن – ف ب م – و ا ي همزة.

2. تحدّث العرب عن أعضاء النّطق وسمّوا كلّا منها، مثل الرّئة والحنجرة والحلق واللّسان والشّفتين، وقسّموا الحلق إلى أقصى ووسط وأدنى، واللّسان إلى أصل وأقصى ووسط وظهر وحافة وطرف، وتحدّثوا عن مخارج الأصوات بطريقة تفصيليّة، وصنّفوا الأصوات بحسب المكان الذي يتمّ فيه التّحكّم في الهواء الخارج من الرّئتين، وقد حصر الخليل المخارج في ثمانية، وبعضهم حدّد مخارج الأصوات بطريقة أدقّ فوصل بالرّقم إلى ستّة عشر أو سبعة عشر مثل سيبويه وابن دريد وابن جنّي وعلماء التّجويد.

3. توصل العرب إلى أنّ طريقة التّحكّم في مجرى الهواء هامة في إنتاج الصّوت، وقد قسّموا الأصوات على أساسها إلى شديدة ورخوة ومتوسّطة، وفسّروا الشّديد بأنّه الحرف الذي يمنع الصّوت من أنْ يجريَ فيه، والرّخو بأنّه الذي يجري فيه الصّوت، ووضعوا قائمة بأصوات كلّ نوع بطريقة يوافقهم عليها في جملتها التّحليل الصّوتيّ الحديث.

4. فصل العرب الأصوات المطبقة عن غيرها، وهي الأصوات المفخّمة التي يشترك مؤخّر اللّسان في النّطق بها، وذكروا أنّها هي الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء.

5. اهتدى العرب إلى وجود رنين معيّن يصحب نطق الأصوات المجهورة، لذا قسّموا الأصوات من حيث وجود هذا الرّنين أو عدم وجوده إلى مجهورة ومهموسة، ووضعوا لنا قائمة لكلّ نوعٍ.

6. قسّم العرب الأصوات إلى صحيحة ومعتلّة، واهتدوا أيضًا إلى السّمات الخاصة التي تميّز بعض الأصوات، مثل اللّام التي وصفوها بأنّها حرفٌ منحرفٌ، والرّاء التي وصفوها بأنّها حرفٌ مكرّرٌ، كذلك ميّزوا في أصوات العلّة بين الفتحة والألف من ناحية، والكسرة والياء والضّمّة والواو من ناحية أخرى، كما تطرّقوا إلى أطوال أصوات العلّة وقسّموها إلى قصيرة وطويلة وأطول.

7. ومن الدّراسات الصّوتيّة التي قدّمها العرب حديثهم عن ائتلاف الحروف وكيفيّة بناء الكلمة العربيّة، وقد لاحظ الخليل أنّ اللّغات تختلف في ذلك، ولاحظ أيضا أنّ الأذن العربيّة قد تستسيغ أصواتًا معيّنة لا يستسيغها غيرها، وأنّ اللّسان العربيّ قد ينطق بتركيب خاص لا ينطق به لسانٌ غيره، وأنّ العرب

كانوا يأبون تأليفًا خاصًا من الكلمات لا يأباه غيرهم، مثل إبائهم اجتماع واوين أوّل الكلمة، والابتداء بالسّاكن، واجتماع حرفين ساكنين.

وإذا كان لعلماء العربيّة في ميدان الأصوات صولات وجولات، فإنّ الباحثين المحدثين يقفون وقفة إجلال لما تركه أبو الفتح ابن جنّي، إذْ عدّه غيرُ واحدٍ فارسَ هذا الميدان دون منازع، يقول عنه الباحث عبده الرّاجحي: " أمّا أبو الفتح فهو أستاذ هذا العلم دون منازع، وليس ذلك غريبًا على رجل عرّف اللّغة بأنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم، وعُنِي بالصّرف عناية بالغة على ما بين العلمين من صلة، وشغل بدرس القراءات القرآنيّة على ما نعرف في المحتسب، ومن المدهش حقًّا أن يفرد أبو الفتح عملًا كاملًا من أعماله لدراسة الأصوات، ونعني به كتابه " سرّ صناعة الإعراب " ... ومن المدهش أيضًا أنّه سمّى دراسة الأصوات علمًا، وإن كان لا يعني بالأصوات ما يعنيه الدّرس الحديث، إذ هي عنده قسيمٌ للحروف، ولذلك سمّاه: علم الأصوات والحروف "[1].

وليس ببعيد أن يتبوّأ ابن جنّي هذه المكانة، فكتابه " سرّ صناعة الإعراب " هو أوّل مؤلّف مستقلّ أُفرد للمباحث الصّوتيّة، ونظر إليها على أنّها علمٌ قائمٌ بذاته، وأتى فيه على كلّ الأحوال التي تعتري الأصوات والحروف العربيّة من حيث مخارجها ومدارجها وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها ورخوها، وصحيحها ومعتلّها، ومطبقها ومنفتحها، وساكنها ومتحرّكها، ومضغوطها ومهتوتها، ومنحرفها ومشربها، ومستويها ومكرّرها، ومستعليها ومنخفضها، إلى غير ذلك من أجناسها، وذكر فرق ما بين الحرف والحركة، وأين محلّ الحركة من الحرف: هل هي قبله، أو معه، أو بعده ؟، وذكر أيضًا الحروف التي هي فروع مستحسنة، والحروف التي هي فروع مستقبحة، وذكر أيضًا أحوال هذه الحروف في أشكالها، والغرض في وضع واضعها، وكيف ألفاظها ما دامت أصواتًا مقطعة ؟، ثمّ كيف ألفاظها إذا صارت أسماءً معربة ؟، وما الذي يتوالى فيه إعلالان بعد نقله ممّا يبقى بعد ذلك من الصّحة على قديم حاله، وما يمكن تركّبه ومجاورته من هذه الحروف، وما لا يمكن ذلك فيه، وما يحسن وما يقبح فيه، ثمّ أفرد بعد ذلك لكلّ

1 . عبده الرّاجحي، فقه اللّغة في كتب العربيّة، دار النهضة العربيّة، بيروت، د ط، د ت، ص 133

حرف بابًا ذكر فيه أحواله وتصرّفه في الكلام، من أصليته، وزيادته، وصحّته، وعلّته، وقلب غيره إليه[1].

كما عرض ابن جنّي إلى الجهاز النّطقيّ فأدرك معناه ووظيفته وطبيعته، فشبّهه بالنّاي وبوتر العود، وقارن عمليّة النّطق وما ينتج عنها من أصوات بحركات أصابع اليد على ثقوب النّاي، يقول: "... ولأجل ما ذكرنا من اختلاس الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها التي هي أسباب تباين أصدائها، ما شبّه بعضهم الحلق والفم بالنّاي، فإنّ الصّوت يخرج فيه مستطيلًا أملس ساذجًا، كما يجري الصّوت في الألف غفلًا بغير صنعة، فإذا وضع الزّامر أنامله على خروق النّاي المنسوقة وراوح بين أنامله اختلفت الأصوات، وسُمِع لكلّ خرق منها صوتٌ لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قُطِع الصّوت في الحلق والفم، باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة "[2].

ويوضّح ابن جنّي ويبيّن في جلاء سرّ اختلاف الأصوات الخارجة من هذا الجهاز، وكيف يتمّ هذا الاختلاف، " ونظير ذلك أيضًا وتر العود، فإنّ الضّارب إذا ضربه وهو مرسل سمعت له أصواتًا، فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدّى صوتًا آخر، فإن أدناها قليلًا سمعت غير الاثنين، ثمّ كذلك كلّما أدنى أصبعه من أوّل الوتر تشكّلت لك أصداء مختلفة، إلّا أنّ الصّوت الذي يؤدّيه الوتر غفلًا غير محصور، تجده بالإضافة إلى ما أدّاه وهو مضغوط محصور، أملس مهترًّا، ويختلف ذلك بقدر قوّة الوتر وصلابته، وضعفه ورخاوته، فالوتر في هذا التّمثيل كالحلق، والخَفْقَة بالمضراب عليه كأوّل الصّوت من أقصى الحلق، وجريان الصّوت فيه غفلًا غير محصور كجريان الصّوت في الألف السّاكنة، وما يعترضه من الضّغط والحصر بالأصابع كالذي يعرض للصّوت في مخارج الحروف من المقاطع، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا "[3].

وقد قدّم ابن جنّي في هذا الكتاب صورة عن العمليّة الطّبيعيّة لإنتاج الكلام، ووضّح تقسيم الأصوات حسب المخارج وتقسيمها إلى أصوات صامتة وأخرى متحرّكة، وهذه الصّورة التي قدّمها أبو الفتح

1 . ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج 1، ص 17 – 18
2 . المرجع نفسه، ج 1، ص 21 – 22
3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 22

تعدّ خطوة متقدّمة جدًّا في الدّرس اللّغويّ، فهي تمثّل صورة صحيحة للتّطوّر العلميّ عند العرب، نقصد تطوّر المنهج لأنّ البدءَ كان سليمًا، إذ كان صادرًا عن الاتّصال المباشر بالظّاهرة اللّغويّة، وليس مهمًا أن يتّفق ما توصّل إليه الخليل وسيبويه وابن جنّي مع ما توصّل إليه الدّرس الحديث، ولكنّ المهم أنّهم تناولوا الأصوات اللّغويّة من مبدأ صحيح، وهو دراستها دراسة وصفيّة واقعيّة قائمة على الملاحظة الذّاتيّة وبعيدة عن الافتراض والتّأويل، وكان حريًّا بهذا الذي قدّموه أنْ يؤدّيَ إلى تطوّر كبير في الدّرس اللّغويّ للعربيّة، وأنْ يغيّر كثيرًا من شكل هذا الدّرس على ما عرفناه في عصوره المتأخّرة[1].

2.3 *الدّرس الصّرفي عند العرب:*

تجاذب الدّرس الصّرفيّ الحديث ثلاثة مناهج أو اتّجاهات حاولت تقريبه إلى القارئ العربيّ، وهذه الاتّجاهات هي:

1. اتّجاه محافظ: يدرس موضوعات الصّرف على المنهج القديم، مع الحرص على سهولة العبارة، ووضوح الفكرة، وميل إلى التّخفّف من التّعليلات العقليّة البعيدة، ويتصدّر كتب هذا الاتّجاه كتاب " شذا العرف في فنّ الصّرف " للشّيخ أحمد الحملاوي.

2. اتّجاه تجديدي: يدعو إلى إعادة كتابة قواعد الصّرف في ضوء المنهج الوصفي، وصاحب هذا الاتّجاه الدّعوة إلى التّخلّي عن الصّرف العربيّ القديم، وكتابة الصّرف من جديد بعد تخليصه من نقائص المنهج القديم التي يتخيّلها الوصفيون، ويتصدّر هذا الاتّجاه عددٌ من أساتذة الجامعات خاصة ممّن درس في الجامعات الغربيّة ومن تلامذتهم.

3. اتّجاهٌ توفيقيّ: يعيد دراسة التّراث الصّرفيّ العربيّ وفق رؤية تقوم على أساس أنّ في الصّرف العربيّ القديم ما يتوجّب إهماله في الكتب التّعليميّة خاصة، وأنّ في المناهج الحديثة ما يمكن الإفادة منه في إعادة كتابة

1 . عبد الراجحي، فقه اللّغة في الكتب العربيّة، ص 131 – 132

علم الصّرف ومعالجة قضاياه وتحليلها، وبرز في هذا الاتّجاه عددٌ من المحاولات، مثل كتاب التّطبيق الصّرفيّ للباحث عبده الرّاجحي[1].

وقد حمل دعاة المنهج التّجديديّ على الصّرفيّين العرب كثيرًا، وناقشوا منهجهم الذي اتّبعوه في أبحاثهم، ودعوا إلى التّخلّي عمّا أنتجه من تراث صرفيّ، كما تناولوا النّظام الصّرفيّ العربيّ القديم بالنّقد في ضوء المنهج الوصفيّ ومعطيات علم الأصوات الحديث، ورأوا أنّ التّراث الصّرفيّ في حاجة ماسّة إلى تطبيق النّظريّة الوصفيّة لتخليص هذا العلم الجليل من افتراضات الصّرفيين الأوائل وتأويلاتهم وميلهم إلى استقصاء العلل وبحث الأسباب ممّا يرهق عقول الباحثين.

ويرى الوصفيون العرب أنّ كثيرًا من الأبحاث الصّرفيّة تحتاج إلى معاودة البحث والدّرس، ذلك أنّها بزعمهم لم تُبْنَ على أساس علميّ متين، وإنّما بنيت على اتّجاهات وافتراضات فلسفيّة تبتعد عن الحقيقة العلميّة، يقول الباحث كمال بشر معلّلًا سبب جنوحه إلى المنهج الوصفيّ في دراسة المادة الصّرفيّة: " وفي اعتقادنا أنّ الصّرف العربيّ كان من أقلّ العلوم اللّغويّة حظًّا من الإجادة وحسن النّظر، فبعضه مستساغ مقبول، وبعض آخر يحتاج إلى معاودة البحث والدّرس، ويتطلّب مراجعة الرّأي فيه وفي قواعده التّقليديّة، ولقد رأينا أن نشير هنا إلى بعض المسائل الصّرفيّة التي يمكن اتّخاذها خطوات أوّليّة على الطّريق الطّويل إلى غاية منشودة هي الوصول بقواعد الصّرف وقضاياه إلى صورة تتّفق والواقع اللّغويّ، وتسير بها نحو التّيسير والوضوح للمتعلّمين والدّارسين، ومن ثمّ نستطيع أن نفيد من دراسة هذا العلم ونتخلّص من تلك الاتّجاهات والافتراضات الفلسفيّة التي يلجأ إليها الصّرفيون التّقليديّون في آثارهم القديمة والحديثة على سواء، ونقترب بذلك إلى الحقيقة اللّغويّة الواقعة السّهلة، ولسوف نعرض في دراستنا هذه لكلّ من المادة التي نظروا فيها، والأسلوب الذي اتّبعوه في عملهم، آخذين النّهج الوصفيّ أساسًا في العمل والمناقشة بوصفه طريقًا علميًّا صالحًا للتّطبيق في قضيتنا هذه وفي غيرها "[2].

ولعلّ أبرز النّقود التي وُجّهت إلى الدّرس الصّرفيّ العربيّ وجعلت الباحثين المعاصرين ينفرون من دراسته كثرة ما فيه من التّعقيد الظّاهريّ، وكثرة ما يبدو فيه من شذوذ، وخضوعه خضوعًا مطلقًا في ظاهر

1 . غانم قدوري الحمد، أبحاث في اللغة العربية الفصحى، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2005، ص 273 – 274

2 . كمال بشر، التّفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص 421

الأمر للسّماع الذي يجعل القواعد تكاد تكون معدومة، كما توجد عيوب أخرى لحقت الدّرس الصّرفيّ العربيّ أبرزها:

1. تعدّد المعاني التي يدلّ عليها المصطلح الواحد ولا سيّما الحرف، فهو الصّوت المنطوق، والرّمز المكتوب، سواء أكان حرفًا صامتًا، أم حركة صائتة قصيرة أو طويلة (حرف مد)، هذا إلى جانب معنى الكلمة واللّهجة واللّغة إطلاقًا.

2. وقد كان هذا من جملة اعتبار الألف حرفًا في نفس مستوى الواو والياء، ممّا أدّى إلى اعتبار حروف العلّة ثلاثة، بينما الألف – إذا لم تكن عماد الهمزة – لا تقوم بدور الحرف أبدًا، وإنّما تكون علامة طول الفتحة، أمّا الواو والياء فتقومان فعلًا بدور الحرف حينًا فتتحرّكان مثلًا، وبدور الحركة حينًا آخر فتكونان مدًّا، وقد نتج عن هذا الخلط كثيرٌ من الالتباس والاضطراب في نظريّات العرب المتعلّقة بالإعلال.

3. تعليل التّغيّرات الصّوتيّة انطلاقًا من الرّسم المرئيّ، لا من سلسلة الأصوات المسموعة، فالاعتماد على الرّسم دون النّطق يقود حتمًا إلى التّعسّف والخطأ في الحكم، إلى جانب ما فيه من تناقض ضمني، لأنّ الرّموز الخطّيّة لا يمكن أن تستوعب كلّ ما يوجد من غنًى وتنوّع صوتيّ في اللّغات البشريّة، وممّا زاد هذا العيب استفحالًا طبيعة الخطّ العربيّ الذي لا يهتمّ كثيرًا بالحركات إذ تعتبر فروعًا للحروف، ولذلك لا ترسم عادة، وإن رسمت فعلى الحروف أو تحتها، بينما هي تليها في النّطق[1].

وتعدّ محاولة الباحث عبد الصّبور شاهين في كتابه " المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ " من أكثر المحاولات جرأة في تطبيق المنهج الوصفيّ على الصّرف العربيّ، فقد دعا في كتابه إلى الخروج عن المنهج التّقليديّ في دراسة الصّرف، وبناء صرف جديد على أسس وصفيّة مبنيّة على فرضيات علم الأصوات الحديث، يقول: " إنّ من النّادر أن نجد في كتب النّحو القديمة من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحويّة وأخرى صوتيّة، مع أنّ الكثير من ظواهر النّحو لا يمكن تفسيرها إلّا على أساسٍ صوتيّ، وكذلك الصّرف، بل هو أشدّ التصاقًا من النّحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها، وعجيبٌ أن نجد بعد

1 . ينظر: الطّيب البكوش، التّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، ط 3، 1992، ص 21 – 22

ذلك من يتصدّى لتدريس الصّرف العربيّ دون اعتماد على أفكار علم الأصوات اللّغويّة، بل مع التّجاهل التّام لهذا الأساس العلميّ "[1].

وهو إذ يحاول ربط المباحث الصّرفيّة بما استجدّ من مناهج مستحدثة، فإنّه يعيب على المتشبّثين بالقديم صنيعهم، فما أكثر ما يستحقّ – والقول للباحث عبد الصبور شاهين – إعادة النّظر بل الهدم في مجال النّحو والصّرف ممّا يبغضهما إلى النّاشئة، ويغرس في أنفسها مشاعر اللّامبالاة بدرسهما، وما أحوج الأجيال القادمة إلى منهج جديد تتناولهما به، قبل أن تلقي بهما هذه اللّامبالاة في زوايا الإهمال[2]، يقول: "لقد أسفر المنهج الذي أقدّمه اليوم إلى قرّاء العربيّة عن نتائج كثيرة، تتغيّر بها مفاهيم كثيرة، وتتصادم مع أفكار مقرّرة من قبل ... وليس من الضّروريّ أن يختلف المنهج القديم مع هذا المنهج في كلّ جزئيّة، وليس من الضّروريّ أن يكون هذا المنهج أيسر من سابقه، فالمهمّ هو أن نبلغ الصّواب في فهم مسائل اللّغة، مهما كلّفنا ذلك من جهد ومشقّة، فإنّ المعاناة في سبيل الصّواب أفضل من النّوم على أشواك الخطأ "[3].

ويضيف في موضع آخر معترضًا على النّظام الصّرفيّ القديم وأنّه محشوٌّ بالأخطاء: " ... ولذلك أرجو أن يثير هذا المنهج حفيظة الغيورين على اللّغة والتّراث، فيتّجهوا إليه بما يملكون من نقدٍ بنّاء يقوّم معوجّه، ويقترحوا ما يرون من تعديل أو إضافة في التّحليل أو في التّصوّر، ولسوف أكون سعيدًا جدًّا حين يهدي إليّ أحدهم أخطائي، ولكنّي أؤكّد لهم بعد أن عانيت في تأليف هذا المنهج أنّ النّظام القديم محشوٌّ بالأخطاء، وأنّ محاولة الدّفاع عنه ليست إلّا من قبيل الإبقاء على جثّة محنّطة، مآلها التّحلّل، ولسنا – معشر اللّغويين – هواة متحفيات، بل كلّ همّنا هو اللّغة الحيّة الفصحى، من حيث هي استمرارٌ ونظامٌ "[4].

ورغم أنّ الباحث شاهين حاول وضع منهج متكامل للدّرس الصّرفي وربط عناصر دراسة اللغة بعضها ببعض، وخصوصًا ربط النّظام الصّرفيّ العربيّ بمعطيات علم الأصوات الحديث، ورغم أنّ أفكاره قد

1 . عبد الصبور شاهين، المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ، ص 9

2 . المرجع نفسه، ص 8

3 . المرجع نفسه، ص 17

4 . المرجع نفسه، ص 20

تلقّفها عـدد معتـبر من الباحثين وجعلوها منطلقًا وأساسًا في أبحاثهم، إلّا أنّ أغلب أفكاره وآرائه كانت مظنّة للنّقد والاعتراض، وسنعرض في الفصل الثّاني عند الحديث عن الظّواهر الصّرفيّة في المحتسب عن بعضٍ من هذه الأفكار التي طرحها شاهين واعترض عليها الباحثون من بعده.

3.3 الدّرس النّحويّ عند العرب:

لعلّه لا يوجد درسٌ لغويٌّ مسّه انتقاد المحدثين ما مسَّ الدّرس النّحويّ العربيّ، فقد اتّجهت سهام النّقد إلى منهج النّحاة وطريقة تفكيرهم في تقعيد الظّاهرة النّحويّة، ورأى المحدثون أنّ المدوّنة النّحويّة قاصرة في أغلب أنحائها عن التّفكير العلميّ، لذلك انبرى كثيرٌ منهم إلى مراجعة الدّرس النّحويّ، متسلّحين بآليـات وأدوات جـديدة، محـاولين إعـادة قـراءة المدوّنة النّحويّة وفق منهج علميّ رصين، وكانت لمناداتهم المتكرّرة بإعادة وصف المدوّنة النّحويّة ومراجعة أصولها أثرٌ كبيرٌ على اللّغة العربيّة عامة والنّحو العربيّ خاصة.

لما أرسى المنهج الوصفيّ أركانه وثبّت قواعده نظر خلفه إلى الأنحاء القديمة، فثار عليها ثورة كبيرة وردّ معظمها، معلّلًا ذلك ببعد الأنحاء التّقليديّة عن المنهج العلميّ وافتقاره للأبعاد المنهجيّة، ومن أبرز الجوانب التي خالف فيها النّحو الوصفيّ النّحو التّقليديّ:

1. من أهمّ خصائص النّحو القديم أنّه يحدّد قواعد اللّغة بناءً على فهم المعنى أوّلًا، أمّا النّحو الوصفي فيقيم تحليله التّركيبيّ للغة على أساس ارتباط الظّاهرة بالظواهر الأخرى، وليس على أساس ارتباطها بالدّارس نفسه، ومن ثمّ فإنّه يتقدّم على منهج موضوعيّ objective، ويترتّب على ذلك أنّ النّحو الوصفيّ ركّز اهتمامه على درس الأشكال اللّغويّة باعتبارها أنماطًا يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات.

2. أنّ النّحو التّقليديّ يهتمّ أساسًا بمعرفة " العلّة"، والسؤال الذي يشغل أصحابه دائمًا هو: لمَ كان هذا هكذا ولم يكن غير ذلك ؟، أمّا النّحو الوصفيّ فهمّه الوحيد هو أن يقرّر الحقائق اللّغويّة حسبما تدلّ عليها الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصوّرات غير لغويّة.

3. أنّ النّحو التّقليديّ أخذ الجملة الخبريّة باعتبارها أساس البحث اللّغويّ، ومن ثمّ تحدّدت أقسام الكلام حسب وظيفتها، أمّا الأنماط الأخرى من الجملة فقد جرى شرحها باعتبارها أشكالًا من الجملة الخبريّة، أمّا النّحو الوصفيّ فيؤكّد على ضرورة تناول كلّ النّطوق اللّغويّة على ميزان واحد من البحث، وعلى تقرير الخصائص المميّزة لكلّ الأنماط.

4. أنّ اعتماد النّحو التّقليديّ على المنطق الأرسطي وهو مبني على اللّغة اليونانيّة، أدّى بهذا النّحو إلى تحديد قواعد اللّغات الأوربيّة على ضوء ما تقرّر في اللّغة اليونانيّة واللّغة اللّاتينيّة، وهكذا حدث خلطٌ شديد في فهم ظواهر كلّ لغة.

5. أنّ النّحو التّقليديّ لم يميّز بين اللّغة المكتوبة واللّغة المنطوقة، على حين أنّ لكلّ منهما نظامًا خاصًا قد يختلف اختلافًا كبيرًا عن صاحبه، بل إنّ هذا النّحو قد ركّز اهتمامه على اللّغة المكتوبة، بل على أنواع معيّنة منها، وقد ترتّب على ذلك أوّلًا أنّه قدّم قواعد اللّغة على أساس معياريّ، وعلى أساس جماليّ تقييميّ، فهذا استعمال عالٍ وذاك متوسّط وثالث قبيح وهكذا، وترتّب عليه ثانيًا أنّه قدّم تفسيرات غير صحيحة لنصوص مختارات اختيارًا دقيقًا، أو لنصوص موضوعة لتلائم قواعده، ومن ثمّ حكم على غير ذلك من الاستعمال بأنّه شاذٌّ أو استثنائيٌّ أو غير نحويّ.

6. أنّ النّحو التّقليديّ قد خلط بين مستويات التّحليل اللّغويّ خلطًا شديدًا، بحيث لا يتحدّد أسس التّحليل الصّوتي والصّرفيّ والنّحوي في نسق منهجي واضح، و إنّما تتداخل تداخلًا يؤدّي إلى تناقض الأحكام في كثير من الحالات[1].

تلقّف اللّغويون العرب الطّعونات الموجّهة للأنحاء التّقليديّة سريعًا، فحاولوا إسقاطها على النّحو العربيّ، وكانت رغبتهم كبيرةً في الانفتاح على المنهج الوصفي ومحاولة تقديمه على أنّه المنهج الأساس في وصف أبنية اللّغة العربيّة وإعادة صياغة قواعدها مع المتطلّبات الرّاهنة، بغية تخليص المدوّنة النّحويّة من قيود رأوا أنّها قد أعاقت سير النّحو وتطوّره، وجعلته حبيس قرون قد ولّى عهدها وانقضت، ولا بدّ من منهج جديد ورؤية علميّة قادرة على اختراقه والنّهوض به من سباته، فكان أن سجّلوا جملة من الملاحظات على الدّرس النّحويّ أبرزها:

1 . ينظر : عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث – بحث في المنهج – ، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 46 – 47

1. أنّ النحو العربيّ قد تأثّر بالمنطق الأرسطيّ منذ مراحله الأولى، وأنّ هذا التأثّر صار طاغيًا في القرون المتأخّرة، وقد أدّى ذلك إلى أن يكون النّحو العربيّ " صوريًا" وليس " واقعيًّا"، ومن ثمّ اهتمّ بالتّعليل والتّقدير والتّأويل، ولم يركّز درسه على الاستعمال اللّغويّ كما هو.

2. أنّ النّحو العربيّ لم يقعّد للعربيّة كما يتحدّث أصحابها، وإنّما قعّد لعربيّةٍ مخصوصةٍ تتمثّل في مستوًى معيّن من الكلام، هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نص قرآنيّ، أي أنّه لم يوسّع درسه ليشمل اللّغة التي يستعملها النّاس في شؤون الحياة، وإنّما قصره على درس اللّغة الأدبيّة، بينما المنهج الوصفيّ يقرّر أنّ هناك مستويات مختلفة من الكلام، وأنّ لكلّ مستوًى نظامه وقوانينه، وأنّ الشّعر على وجه الخصوص له نظامه الذي يختلف عن نظام غيره من مستويات اللّغة الأدبيّة.

3. أنّ النّحو العربيّ مع تحديده لمستوى اللّغة التي يقعّد لها، حدّد أيضًا بيئةً مكانية وزمانية لهذه اللّغة، فهو لم يسمح بالتّقعيد إلّا على اللّغة المستعملة في بوادي نجد والحجاز وتهامة، ومن قبائل مخصوصة لم تتأثّر بحياة الحضر أو بالاتّصال ببيئات لغويّة أخرى، ويقرّر الوصفيون أنّ هذا الأصل من أصول النّحو العربيّ جعله نحوًا لا يمثّل العربيّة، وإنّما يمثّل جانبًا واحدًا منها، ومعنى ذلك أنّه نحوٌ ناقصٌ لا يقدّمُ قواعد الكلام العربيّ في بيئاته المختلفة.

4. أنّ النّحو العربيّ لم يميّز حدودًا واضحةً لمستويات التّحليل اللّغويّ، وإنّما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطًا شديدًا، فقد ظلّت كتب النّحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتيّة والصّرفيّة إلى الظواهر النّحويّة[1].

وبناءً على هذه النّقود فقد عاب الوصفيّون العرب على النّحاة كيفيّة معالجتهم لأغلب القضايا النّحويّة، فعابوا عليهم كيفيّة تصوّرهم لأقسام الكلم، وانتقدوا قسمتهم الثّلاثيّة المعروفة: اسم وفعل وحرف، بالنّظر إلى أصولها المنطقيّة، وحاولوا في الوقت نفسه أن يستعيضوا عن تلك القسمة بقسمات أخرى على نحو ما نجد عند إبراهيم أنيس وتمّام حسّان وعبد الرحمن أيّوب.

وكانت نظريّة الإعراب والعوامل الأساس الذي وجّه إليه المحدثون انتقاداتهم، فمنهم من يرى أنّها نظريّة قديمة ومتأثّرة بالفلسفة والمنطق، والتّخلّص منها أحسن أمر يمكن القيام به، ومنهم من يؤمن بأنّ

1 . . ينظر: المرجع السابق، ص 48 – 52

الجملة العربيّة تتكوّن من أجهزة منظّمة ولا تتأثّر بالإعراب، لذلك فهي ليست في حاجة إلى العامل، بل إنّ العامل لا وجود له بالمرّة[1].

وعلى الرّغم من الأهميّة الكبيرة التي يقرّها النّحاة لنظريّة الإعراب وتأثير العوامل في المعمولات، إلّا أنّ هذا لم يمنع المحدثين في الشكّ في هذه القيمة العلميّة لهذه النّظريّة، وقد أدّت آراؤهم فيها إلى حصول نقاش طويل عن دور الإعراب وحركاته في تعيين معاني الكلمات وتقديرها، كما كان موضوع العامل من أكثر المواضيع إثارة للجدل بين النّحاة، فهذا الموضوع أدّى إلى تشعّب القضايا النّحويّة، ودخول بعض الأبواب في حالة من الاضطراب وعدم الاطّراد، فأصبحت في بعض المواطن تثير أسئلة أكثر من إجابتها عن تساؤلات، ولاسيّما في باب التّقديرات والتّأويلات في بعض الجمل[2].

فمن هذا المنطلق أعرض الوصفيون عن نظريّة الإعراب والعامل، فالباحث إبراهيم أنيس يرى أنّه ليس للحركة الإعرابيّة مدلول، إذْ لم تكن تلك الحركات الإعرابيّة تحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النّحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان وصل الكلمات بعضها ببعض، والذي يحدّد مدلول الجملة هو نظامها ورتبة مكوّناتها و السّياق الذي يحيط بإنشاء الجملة وظروف قولها، أمّا الإعراب بالحركات في نظر إبراهيم أنيس فيفسّر بضرورة التّخلّص من التقاء السّاكنين، وأمّا الإعراب بالحروف فإنّ كلّ صورة من صوره تمثّل نطقًا لهجيًّا كانت تلتزمه قبيلة من القبائل، ولم تكن تغيّر بحسب موقع هذه الكلمات من التّركيب، وإنّما هو نظام الجملة ورتبة مكوّناتها وسياق إنشائها[3].

أمّا تمّام حسّان فقد اعتمد على النّظريّة السّياقية عند فيرث في نقـده لنظريّة الإعراب والعوامل، وهذا ما جعله يرفض فكرة العامل ولا يأخذ بها، يقول: " الحقيقة أن لا عامل، إنّ وضع اللّغة يجعلها منظّمة من الأجهزة،كلّ جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكوّن من عدد من الطّرق التّركيبيّة العرفيّة المرتبطة بالمعاني اللّغويّة فكلّ طريقة تركيبيّة منها تتّجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفيّة في اللّغة، فإذا كان الفاعل مرفوعًا في النّحو، فلأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعليّة، والرّفع دون ما سبب منطقيّ واضح، وكان

1 . صالحة حاج يعقوب، دراسة نقدية في التّفكير النحوي العربي، دار السلام، مصر، ط 1، 2012، ص 45

2 . المرجع نفسه، ص 82

3 . ينظر: حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقّي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط 1، 2009، ص 241

من الجائز جدّا أن يكون الفاعل منصوبًا، والمفعول به مرفوعًا، لو أنّ المصادفة العرفيّة لم تجرِ على النّحو الذي جرت عليه"[1].

فكلّ كلمة في الجملة من منظور تمّام حسّان تتضافر أو يتناسق بعضها مع بعض، فالجملة في تصوّره عبارة عن " منظّمة من الأجهزة" أي: الوظائف التي ترتبط بالكلمات المستخدمة في الجملة، فالفعل والفاعل والمفعول مثلًا يرتبط بعضهما ببعض في الجملة ويكوّنان معنًى واحدًا، أمّا القول بتأثير أحدهما دون الآخر فليس من الصّواب ،" إنّ القرائن تتضافر بمختلف أنواعها وتؤدّي المعنى المقصود من كلّ أسلوب، إنّها بذلك تغني عن فكرة العامل عند النّحاة"[2]، فالحركة الإعرابيّة عنده ليست ذات شأن كبير، وإنّما الشّأن كلّه في القرائن النّحويّة المتضافرة، وقد قسّمها إلى قسمين: قرائن نحويّة معنويّة، وقرائن نحويّة لفظيّة، أمّا القرائن المعنويّة فهي: الإسناد و التّخصيص و النّسبة والتّبعيّة والمخالفة والمعيّة والظّرفيّة والتّحديد (هو تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل، وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته)، والملابسات للهيئات (وهي قرينة معنويّة على إفادة معنى الحال بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو وبدونها)، أمّا القرائن اللّفظية فهي: العلامة الإعرابيّة والرّتبة والصّيغة والمطابقة والرّبط والتّضام والأداة والنّغمة[3].

فهذه بعض الانتقادات التي وجّهها المحدثون إلى النّحو العربيّ، ولم تكن هذه القضايا وحدها التي اعترضوا عليها، بل أَتَوْا على كلّ الظّواهر التي لا تتوافق مع منهجهم، غيرَ أنّ صنيعهم لم يسلم هو كذلك من النّقد، إذ يرى أغلب الباحثين أنّ الانتقادات التي وجّهها البنيويّون للنّحو العربيّ غير مقنعة ولا متماسكة – إنْ لم تكن جائرة –، والواقع أنّ نقدهم لا يعدو أن يكون إسقاطًا للنّقد الذي وجّهه اللّسانيون الغربيّون من أوربيين وأمريكيين للنّحو التّقليديّ الغربيّ، فهو نقدٌ خارج عن كلّ إطار نظريّ متكامل، وبدون أيّ رؤية منهجيّة محدّدة للمشاكل التي تطرحها أسس التّفكير النّحويّ العربيّ، ذلك أنّ مجمل ما أخذته اللّســـانيات البنيويّة في أوربـــا وأمريكا على الأنحاء التّقليديّة الغربيّة لا ينطبق بالضّـرورة على النّحو العربيّ، لاختلاف المرجعيتين الفكريتين الثّاويتين وراء الممارسة النّحوية واللّاتينيّة – الإغريقيّة[4]،كما أنّ الزّاوية المنهجيّة التي نظر من خلالها الوصفيون العرب إلى النّحو العربيّ تعرّضت بدورها

1 . تمام حسان، اللغة بين المعيارية و الوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 2000، ص51

2. تمام حسان، اللغة العربيّة معناها و مبناها، دار الثقافة، المغرب، 1994ص230

3 . ينظر: صالحة حاج يعقوب، دراسة نقدية في التفكير النحويّ العربيّ، ص79-81

4 . ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النّظرية والمنهجيّة، الدارس للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2006م، ص 197 – 198

إلى كثير من النّقد، لاسيّما بعد ظهور نظرية النّحو التّوليديّ، ذلك أنّ المنهج الوصفيّ – والقول للباحث داود عبده – ليس المنهج الأمثل في اللّغة، وأنّ القدماء اللّغويين العرب لم يجانبوا الصّواب في كثير مما اعتبره الوصفيون المحدثون انحرافًا عن المنهج اللّغويّ السليم[1].

ويضيف الباحثون أنّ النّقود الموجّهة للنّحو العربيّ إنّما هي نقودٌ يغلب عليها طابع الانتقاء والاجتزاء، أمّا الانتقائيّة فواضحة في القضايا التي عرض لها الوصفيون، وأمّا مظاهر الاجتزاء فتجدها في استقراء الوصفيين النّاقص للتّراث النّحويّ العربيّ، فقد اكتفوا بما يسوّغ آراءهم فقط، وأهملوا الآراء الأخرى التي لا تختلف في شيء عمّا انتقدوا به النّحو العربيّ، وهذا يعني أنّ آراءهم لم تكن في حقيقة أمرها إلّا إحياءً لبعض جوانب التّراث النّحويّ العربيّ أكثر ممّا هي نقدٌ له[2].

وبالجملة فإنّ المتتبّع لنقد الوصفيين العرب لنظريّة النّحو العربيّ يلحظ جملة من الهفوات التي شابت أعمالهم، أبرزها:

أوّلًا: إنّه نقد لم يكن قائما على رؤية منهجيّة أو نظريّة شاملة للفكر اللّغويّ العربيّ القديم، وإنّما يتعلّق الأمر بملاحظات متفرّقة تحاكي في حالات عديدة ما ورد في الفكر الغربيّ من نقد للنّحو الغربيّ التّقليديّ.

ثانيًا: إنّ نقد النّحو العربيّ لم يكن نقدًا موضوعيًّا، بقدر ما كان دفاعًا عن المنهج الوصفيّ، ووسيلة لتبرير اللّجوء إليه.

ثالثًا: وقوف الكتابة اللّسانيّة الوصفيّة العربيّة عند حدود النّقد دون أن تتمكّن من تقديم نظريّة لسانيّة بديلة للنّحو العربيّ القديم، أو حتّى أن تبلورَ وتنمّيَ الأفكار اللّغويّة القديمة نحو ما هو أفضل لدراسة اللّغة العربيّة.

رابعًا: إنّه نقدٌ عجز عن دحض الأطروحات التّقليديّة، بحيث ظلّت الأفكار اللّغويّة القديمة هي السّائـدة، واستمـرّ الفكر النّحويّ العربيّ القديم مصدرًا أساسيًّا لكثير مـن الكـتابات الوصفيّة العربيّة التي اعتمدت بوعي أو بدون وعي تصوّرات القدماء و مصطلحاتهم و مفاهيمهم في أسلوب حديث[3].

1 . المرجع السابق، ص 198

2 . . حافظ إسماعيل علوي، اللّسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص253

3 . مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النّظرية والمنهجيّة، ص 199

4.3 الدّرس الدّلاليّ عند العرب:

يكاد جلّ الباحثين يتّفقون على أنّ علم الدّلالة هو ذلك العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللّغة الذي يتناول نظريّة المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشّروط الواجب توافرها في الرّمز حتّى يكون قادرًا على حمل المعنى[1]، فهو بذلك علمٌ لغويٌّ حديثٌ يبحث في الدّلالة اللّغويّة، ومجاله دراسة المعنى اللّغويّ على صعيد المفردات والتّراكيب، ما جعل المستوى الدّلاليّ يتبوّأ منزلة هامة بين المستويات الأخرى ذلك أنّ الطّبيعة الحقيقيّة للغة لا تفهم إلّا من خلال المعنى.

ولئن كان هذا العلم قد تبلور منهجًا قائمًا بذاته في العصر الحديث، إلّا أنّ المتتبّع للحركة اللّغويّة عند العرب يلحظ أبحاثًا لغويّةً ذات قيمة دلاليّة قريبة ممّا خطّه علماء الدّلالة المحدثون، يظهر ذلك جليًّا في عمل المعجميين الذين بحثوا في اللّفظة المفردة ومكان استعمالها، وعمل اللّغويين والبلاغيين الذين بحثوا عن ماهيّة المعنى وخصائصه.

وعمومًا فإنّ جهود العرب القدماء في مجال الدّلالة تصبّ في مسارين كبيرين هما[2]:

1. المعجم العربيّ: الذي بدأ برسائل ذات موضوعات دلاليّة هي أشبه ما تكون بالحقول الدّلاليّة champ sèmantique المعروفة حديثًا، وقد حفل هذا الجانب بالكثير من مسائل الدّلالة الحقيقيّة، والمجاز، والعام، والخاص، والمشترك، والتّضادّ، والمترادف، ونحو ذلك، وكانت معاجم المعاني ثمرة لهذا التّطوّر في التّصنيف المعجمي.

2. علم المعاني: وقد درسه باستفاضة البلاغيون في شروح الشّعر والنّقد والإعجاز والبلاغة.

ويتجلّى التّفكير الدّلاليّ عند العرب في أبحاث اللّغويين، فقد عَنِيَ ابن جنّي في (الخصائص)، وابن فارس في (الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها)، والثّعالبي في (فقه اللّغة وسرّ العربيّة)، والسّيوطيّ في (المزهر)، وغيرهم من اللّغويين، بالعديد من المسائل الدّلاليّة كالحديث في نشأة اللّغة ودلالة ألفاظها، والكلام على أنواع اللّغة من حيث المعنى، وبحثوا مصادر هذه المعاني المشتركة والمترادفة والمتضادة، وفطنوا إلى عمل الزّمن في اكتساب ألفاظها ومعانيها الثّانويّة، كما درسوا العلاقة القائمة بين اللّفظ والمعنى من حيث الأصوات والأبنية الصّرفيّة، وشغلوا بدراسة الاشتقاق وأنواعه وتوسّعوا فيه، وتناولوا أقسام الكلام وأنواع كلّ قسم ووظيفة كلّ نوع، وأثر أجزاء الجملة بعضها ببعض (العامل)، وترتيب أجزاء الجملة (التقديم والتأخير،

1 . أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط 5، 1998، ص 11

2 . عبد القادر سلامي، من أصول التّفكير الدّلاليّ عند العرب، مجلة بحوث سيميائيّة، ص 193 – 194

والصّدارة في الكلام)، وما إلى ذلك من ميادين علم النّحو، فكان لهم فضل السّبق في التّنبيه على ما تعارف عليه المحدثون من أنواع الدّلالات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والمعجميّة أو الاجتماعيّة والدّلالة السّياقيّة، والتّمييز بين الدّلالات المركزيّة والدّلالات الهامشيّة، كما تضمّنت بحوثهم أفكارًا مبتكرة كمعنى المعنى والسّياق والمقام وأثر المشاعر النّفسيّة في تغيير المعنى[1].

وأولى البلاغيون والنّقاد دراسة المعنى عناية فائقة، وتطرّقوا إلى ما هو من مباحث علم الدّلالة، أو ما يمتُّ بصلة وثيقة إليها، ولكنّهم استنفذوا كثيرا من الجهد والوقت في قضيّة كانت ميدانًا للأخذ والرّدّ في الدّراسات النّقديّة والبلاغيّة، وهي قضية المفاضلة بين اللّفظ والمعنى[2]، كما تظهر الجهود الدّلاليّة عند العرب في أبحاث البلاغيين الذين بحثوا عن المعنى ودرسوه باستفاضة في شروح الشّعر والنّقد والإعجاز، ففي شروح الشّعر اهتمّ الشّرّاح بقضيّة اللّفظ المعنى، كما تطرّقوا إلى بحث الحقيقة والمجاز وغيرهما، وتضمّ الكتب التي تناولت الإعجاز القرآنيّ الكثير من المسائل الدّلاليّة، كالتّرادف، والفروق، وصفات الألفاظ ونحوها، كما نجد ذلك عند الرّمانيّ (ت 384 هـ) في (النّكت في إعجاز القرءان)، وعند الخطّابي (ت 388هـ) في (بيان إعجاز القرءان)، وعند الباقلاني (ت 403 هـ) في (إعجاز القرءان)، غير أنّ أبرز دارس لعلم المعاني هو عبد القاهر الجرجانيّ (ت 471 هـ)، لاسيّما في كتابه (دلائل الإعجاز) فقد تعرّض للعلاقة بين الدّال والمدلول، وانتهى إلى أنّ الصّلة بينهما اعتباطيّة غير معلّلة، ونظر في معاني المفردات ومعاني التّراكيب والنّظم، وفطن إلى دور السّياق والمقام في الوقوف على الإعجاز القرآنيّ، وفهم النّصوص الأدبيّة اعتمادًا على أنّ اللّفظة وحدها ليست ذات قيمة إلّا أن يأتيَ التّركيب أو الأسلوب بتحديدها[3].

ولم تكن المباحث الدّلاليّة حكرًا على أصحاب اللّغة فحسب، فقد اهتمّ بها الأصوليّون والمفسّرون، فأغنَوْا مباحث الدّلالة وتوسّعوا فيها، وتوصّلوا إلى كثير من النّتائج التي انتهت إليها المباحث الدّلاليّة في العصر الحديث، إذ تكفّلت أصول الفقه في وضع مناهج الاستدلال للفقيه من أجل النّظر والتّأمّل في اللّغة وبنيتها ونحوها ودلالاتها، لكي يتوصّل إلى الحكم الشّرعيّ المطلوب، وإنّ مثل هذه النّظرة قادتهم إلى جملة من النّتائج التي خالفوا فيها النّحاة، أو البحث فيما يتطرّق إليه النّحويّون والبلاغيّون[4]، كما نجد في كتب المفسّرين دراسات دلاليّة غنيّة، وخاصة عند أولئك الذين عُنُوا بالجوانب اللّغويّة في القرءان الكريم، فنظروا في

1 . المرجع السابق، ص 194

2 . خضر أكبر حسن كصيّر، أصالة البحث الدّلالي عند العرب من حيث النّشأة وتطوّر التأليف، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، كانون الأوّل، ص 28

3 . عبد القادر سلامي، من أصول التّفكير الدّلاليّ عند العرب، ص 194

4 . خضر أكبر حسن كصيّر، أصالة البحث الدّلالي عند العرب من حيث النّشأة وتطوّر التأليف، ص 29

معاني ألفاظه ودلالاتها وشرحوها، إلى جانب عنايتهم بمعاني الآيات وما يتعلّق بها من إيضاح، لأنّ علم التّفسير من أهمّ العلوم التي لها الصّلة الوثيقة بالمعنى[1].

ومن خلال ما سبق، يتبيّن أنّ جذور الدّرس الدّلاليّ عند العرب ضاربةٌ في أعماق التّراث، وكان لهذه الإسهامات التي قدّمها العلماء سواءٌ كانوا نحويين أم بلاغيين أم فلاسفة أم أصولين أم مفسّرين، بعضُ الفضل في التّنبيه على ما تعارف عليه المحدثون في شتّى أبواب علم الدّلالة.

وبعد هذه النظرة الخاطفة في التّراث اللغوي عند العرب، يتبيّن لنا أنّ القدماء كانوا على درجة من الوعي اللّغويّ، ويقتضينا العدل والإنصاف – والقول للباحث كمال بشر — أن نقرّر أنّ العرب بذلوا جهودًا جبّارة في خدمة لغتهم، ونظروا في كلّ جوانبها نظرات عميقة شاملة، ولم يفتهم في واقع الأمر شيء يعرض له الدّرس اللّغوي الحديث من مسائل تتعلّق بمادة اللغة، بل زادوا عليها وأضافوا إليها موضوعات انفردت بها اللغة العربية، وكانت نظرتهم إلى لغتهم نظرةً عمليّةً، حيث دفعهم حرصهم عليها والاعتزاز بها، إلى دراستها دراسةً جادةً، تضمن صيانة لغة القرءان الكريم من التّحريف واللّحن على كلّ المستويات اللغوية، فنظروا في أصوات اللغة وفي مفرداتها ومعاني هذه المفردات، وفي صيغها وتراكيبها، وخلّفوا لنا في كلّ ذلك الجليل من الآثار، ووضعوا تحت أيدينا تراثًا لغويًا عملاقًا يستأهل الثّناء والتّقدير، ولم تقف جهودهم عند دراسة هذه الجوانب التي تتّصل بمادة اللغة نفسها، بل قدّموا لنا كذلك ضروبًا من القضايا والمشكلات التي تتّصل بلغتهم وفكرتهم عنها، ومكانتها عندهم، كما ولجوا أبوابًا أخرى من البحث اللغوي العام، على شاكلة ما قام به غيرهم من الدّارسين في الأمم الأخرى "[2] .

1 . إدريس بن خويا، إرهاصات البحث الدّلاليّ في التّراث اللّساني العربيّ، مجلّة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 22، ديسمبر 2012، ص 154

2. كمال بشر ، التفكير اللغوي بين القديم و الجديد ، ص ص 273، 274

الفصل الأول:

الظّواهر الصّوتيّة في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغوي الحديث

المبحث الأوّل: ظاهرة الإبدال الصّوتيّ

المبحث الثّاني: ظاهرة الهمز

المبحث الثّالث: ظاهرة الإدغام

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأوّل: ظاهرة الإبدال في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث:

تعدّ ظاهرة الإبدال الصوتيّ من أوفر القضايا التي ناقشها ابن جنّيّ في محتسبه، ففي توجيهه لكثيرٍ من القراءات القرآنية الشّاذّة عمد إلى تفسير ظواهر إبدال الأصوات فيما بينها، وحاول أن يشرحها ويبيّن الأسباب التي جعلت عملية الإبدال ممكنةً بين أصوات، وغير ممكنةٍ بين أصوات أخرى.

1.1 مفهوم الإبدال:

أ/– لغة: أورد ابن منظور في لسان العرب في مادة (ب د ل): بَدَلُ الشيءِ: غيره... أَبْدَلَ الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ وبَدَّلَهُ: تَخِذَهُ مِنْهُ بَدَلًا... يُقَالُ: أَبْدَلْتُ الخَاتَمَ بِالحَلقَةِ إِذَا نَحَّيْتُ هذا وجَعَلْتُ هَذَا مَكَانه... والإِبْدَالُ: تَنْحِيَةُ الجَوْهَرَةِ واسْتِئْنَافُ جَوْهَرَةٍ أُخْرَى"، وقد نقل ابن منظور عن المبرّد قوله: " وقد جعلت العرب بدّلت بمعنى أبدلت، وهو قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [سورة الفرقان، الآية: 70]، ألا ترى أنّه قد أزال السّيئات وجعل مكانها حسنات"[1].

والمعنى نفسه ذكره الجوهريّ في الصحاح: " أَبْدَلْتُ الشَّيْءَ بِغَيْرِه: تَغْيِيرُه، واسْتَبْدَلَ الشَّيْءَ بِغَيْرِه وتَبَدَّلَهُ بِهِ: إِذَا أَخَذَ مَكَانَهُ "[2].

ولم يراوِح المفهوم اللّغويّ لمصطلح الإبدال مكانه، بل ظلّ مفهومه دالًّا على التّغيير والتّعويض، جاء في المعجم الوسيط: " أَبْدَلَهُ: غَيَّرَهُ: اتَّخَذَهُ عِوَضًا عَنْهُ وخَلَفًا لَهُ، بَدَّلَ الشَّيْءَ: غَيَّرَ صُورَتَهُ، وتَبَدَّلَ: تَغَيَّرَ "[3].

1 . ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، 2003، ج 1، ص 354

2 . الجوهريّ، الصّحاح، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 4 ، 2012، ص 79

3 . المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدّوليّة، مصر، ط 5، 2011، ص 44

ب/– اصطلاحًا: عرّفه ابن جنّيّ بقوله: " أن يقام حرفٌ مقام حرفٍ، إمّا ضرورةً، وإمّا استحسانًا وصنعةً "[1]، وهو عند الرّضيّ الأستراباذي: " جعل حرفٍ مكان حرفٍ غيره، ويعرف بأمثلة اشتقاقه "[2].

فمفهوم الإبدال في الاصطلاح لا يخرج على كونه جعل حرفٍ مكان حرفٍ آخر لسببٍ ظاهرٍ، حسب ما يقرّره السّياق والنّظام اللّغويّ، ما بين القواعد الصّوتية والظّواهر الموقعيّة من خلال البنى المختلفة[3].

وقد دأب اللّغويّون على التّفريق بين مصطلح الإبدال ومصطلحات قريبةٍ منه، كالتّعويض والقلب والإعلال والإدغام، فإذا كان الإبدال هو جعل حرفٍ مكان حرفٍ آخر مطلقًا، فالتّعويض هو جعل حرفٍ خلفًا عن حرفٍ آخر أو أكثر، سواء كان المعوِّض في غير مكان المعوَّض عنه، مثل: عدة وابن، أو في مكانه، نحو: اصطبر، ومخيريج في تصغير مستخرج، فكلّ إبدالٍ تعويضٌ ولا عكس، والقلب هو: جعلُ حرفٍ من حروف العلّة والهمزة مكان حرفٍ منها، مثل: قام وقائِمٌ، فكلُّ قلبٍ إبدالٌ ولا عكس، وقد خرج " التّعويض" عن تعريف الإبدال بقيد المكان، وخرج القلب بقيد الإطلاق[4].

والإبدال غيرُ الإدغام والإعلال، ذلك أنّ الإدغام يشترط فيه تطابقًا كلّيًّا بين الحرفين مخرجًا وصفاتٍ، والإبدال يحدث فيه تقاربٌ بين الحرفين المتجاورين في بعض الصّفات، ولا يقع التّماثل الكلّيّ الذي يؤدّي إلى التّطابق بينهما، وكذلك الإبدال ليس إعلالًا، لأنّ الإبدال خاصٌّ بجميع حروف البناء، والإعلال خاصٌّ بحروف العلّة والهمزة، وبذلك يكون كلّ إعلالٍ إبدالًا، وليس كلُّ إبدالٍ إعلالًا، وكذلك يكون مصطلح الإبدال أعمّ من مصطلح: القلب المكانيّ، والإدغام، والإعلال[5].

وقد اختلف اللّغويّون قديمًا وحديثًا في الأسباب التي دعت إلى ظاهرة الإبدال، فمنهم من يرى أنّ مردَّ ذلك إنّما هو اختلاف اللّهجات وتنوّعها، فالقبائل البدوية مثلًا تميل إلى الأصوات الشّديدة في نطقها،

---

1 . ابن جنّيّ، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، أحمد شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 2، 2007،ج 1، ص 83

2 . رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 197

3 . سعيد محمد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، دار الوراق للنشر والتّوزيع، ط 1، 2007، ص 75

4 . عبد الغفار حامد هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوّرًا، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011، ص 93، ينظر: الهامش

5 . عبد الله بوخلخال، ظاهرة الإبدال عند اللغويين والنحاة العرب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص 7– 8

في حين أنّ أهل المدن المتحضّرة يميلون إلى رخاوة تلك الأصوات الشّديدة، والدّليل على ذلك أنّ قبيلة واحدة لا تتكلّم بكلمة طورًا مهموزة وطورًا غير مهموزةٍ، ولا بالصّاد مرّة وبالسّين أخرى، وكذلك إبدال لام التّعريف ميمًا، والهمزة المصدرة عينًا، كقولهم في نحو " أن ": عن، لا تشترك العرب في شيء من ذلك إنّما يقول هذا قومٌ وذاك آخرون[1].

ويرى لغويون آخرون أنّ منشأ ظاهرة الإبدال إنّما يرجع إلى التّغيرات الصّوتيّة وتطوّرها، وذلك للعلاقة الموجودة بين الحروف المتبادلة في المخارج أو الصفات، يقول ابن جنّي: " أصل القلب في الحروف إنّما هو فيما تقارب فيها "[2]، ومن الأسباب الدّاعية إلى الإبدال أيضًا عيوب النّطق، كاللّثغة والفأفأة، بالإضافة إلى التّصحيف الذي حَرَفَ كلمات عديدة عن أصلها.

وأمّا حروف الإبدال فهي ثلاثة عشر حرفًا، ثمانية من حروف الزيادة التي يجمعها قولك (اليوم تنساه)، تسقط السّين واللّام من الحروف العشرة، وخمسة من غيرهنّ، وهي: الطّاء، والدّال، والجيم، والصّاد، والزّاي[3].

وينقسم الإبدال إلى قسمين:

أ/– الإبدال المطّرد: وهو الإبدال القياسيّ، وهو عند جميع العرب، ويخضع لشروط خاصّة إذا استوفاها وجب تنفيذه، وحروفه " هدأت موطيا ".

ب/– الإبدال غير المطّرد: وهو الإبدال السّماعيّ، وهذا النّوع من الإبدال إمّا أن يكون إبدالًا لهجيًّا، أي أنّه شاع في قبيلة معيّنة، وأصبح ينسب إليها، أو أن يكون سُمِع وشاع دون أن ينسب إلى قبيلة بعينها[4].

1 . جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987، ص 460

2 . ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج 1، ص 193

3 . ينظر: ابن سيّده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 488 هـ)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1996، ج 4، ص 179

4 . حمدي سلطان أحمد العدوي، القراءات الشّاذّة – دراسة صوتية دلالية – ، دار الصحابة للتراث، مصر، ط 1، 2006، ص 265-266 ، وينظر كذلك: عبد القادر مرعى، المصطلح الصوتي عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص 211 وما بعدها

2.1 ظاهرة الإبدال بين القدماء والمحدثين:

حظيت ظاهرة الإبدال الصّوتيّ باهتمام كبار اللّغويين العرب قديما، ونالت قسطًا مهمًّا من دراساتهم، فبحثوا في أسباب حدوثها وكيفيتها، وحاولوا الإلمام بأبرز مباحثها، وبيّنوا الأصوات التي تبدل والأصوات التي يمتنع فيها الإبدال، وضمّنوا مؤلّفاتهم إشاراتٍ لغويةً ومصطلحاتٍ ذات قيمة ظلّت تتردّد بين ألسنة اللّغويين المحدثين.

ولا يكاد يخلو كتابٌ قديمٌ يتناول الظّواهر اللّغوية من الحديث عن الإبدال وتطبيقاته، منذ عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ)، إلى زمن السّيوطيّ (ت 911 هـ)، مرورًا بسيبويه (ت 180 هـ) في كتابه، وابن السّكّيت (ت 244 هـ)، الذي يعدُّ أوّل من أفرد ظاهرة الإبدال بمؤلّف مستقلّ جمع فيه مجموعة من الكلمات الواردة في كلام العرب وشعرها، والتي وقع في بعض أصواتها إبدالٌ، فجمع مادة وفيرة، حتّى عُدَّ كتابه مرجعًا ومصدرًا مهمًّا في الأصوات المبدلة.

ومن الذين عنوا بدراسة ظواهر الإبدال ابن قتيبة (ت 270 هـ) في أدب الكاتب، والمبرّد (ت 285 هـ) في المقتضب، وابن السّرّاج (ت 316 هـ) في أصول النّحو، وابن جنّيّ (ت 392 هـ) الذي استفاض في عرض وشرح الحروف المبدلة في مؤلّفاته، خاصة في كتابه " سرّ صناعة الإعراب" الذي لم يترك فيه حرفًا إلّا وذكره، مبيّنًا طبيعته في الكلمة العربيّة، أأصلٌ هو أم مبدلٌ ومزيدٌ، فاستقرأ بذلك جميع الحروف التي تخضع لعملية الإبدال في الكلام العربي.

ثمّ جاء من بعد ابن جنّيّ جمهرةٌ من اللّغويين اهتمّت بالبحث في الإبدال، مثل الزّمخشريّ (ت583هـ) في مفصّله، وابن يعيش (ت 643 هـ) في شرحه لكلام الزمخشريّ، ورضي الدّين الأستراباذي (ت686هـ) في شرحه شافية ابن الحاجب، وابن هشام (ت761هـ) في أوضح المسالك، وصولًا إلى السّيوطيّ في مزهره، والذي نقل فيه أهمّ ما كُتِب قبله عن ظاهرة الإبدال.

هذا عرضٌ موجزٌ لأهمّ اللّغويين الذين بحثوا في موضوع الإبدال وكيفيته، منهم من أورده في ثنايا كلامه، ومنهم من أفرد له بابًا خاصًّا وجزءًا وافرًا، ومنهم من جعله موضوع بحثه، وعمومًا فإنّ النّاظر لما خلّفوه من بحوث ودراسات يدرك قيمة الأعمال التي تركوها، وأهمية الأفكار التي بثّوها في سبيل الكشف عن العلاقات القائمة بين الأصوات المبدلة فيما بينها.

وسار اللّغويّون المحدثون على نهج المتقدّمين في سعيهم إلى تفسير ظاهرة الإبدال، وحاولوا أن يجدوا تفسيرات علمية جديدة تتوافق مع علم اللغة الحديث، بيد أنّهم – والقول لبعض المحدثين – لم يستطيعوا أن يضيفوا على أعمال المتقدّمين سوى أنّ فعلهم انحصر في تفسير ما ورد من الكلمات والألفاظ التي ذكرها اللّغويّون من أمثال ابن السّكّيت والزّجّاجيّ وأبي الطّيّب اللّغويّ وأبي عليّ القاليّ وابن سيّده، فقد كان لهم فضل جمع الألفاظ التي رأوا أنّها يمكن أن تندرج تحت هذا الموضوع[1].

وقد سارع كثيرٌ من علماء اللغة المحدثين إلى تبنّي مصطلحات علم اللغة الحديث للدّلالة على الإبدال، كالمماثلة والانسجام الصّوتيّ والمشابهة والمعاقبة والتّغيّر[2]، بيدَ أنّ المصطلح الذي لقِيَ قبولًا واسعًا بين الباحثين مصطلح "المماثلة"، إذ صار مرادفًا لمصطلح الإبدال، وإن كانوا – أعني المحدثين – يدرجون مواضيع الإدغام تحت مسمّى المماثلة، فيخلطون بين ظواهر الإبدال والإدغام والقلب والتّخفيف، باعتبار أنّ المصطلحات كلّها تؤدّي إلى التّيسير في النّطق وخفّة الكلمة[3].

وقد ناقش الباحث إبراهيم أنيس مصطلح الإبدال في التّراث العربيّ، خاصة عند ابن السّكّيت في رسالته، ورأى بأنّه ينظر إلى الإبدال على أنّه من خصائص اللّغة العربيّة، وأنّه من المسائل التي لا تحتاج إلى عناء في تفسيرها، ولا يصحّ أن تكون موضع نقاش أو مدارسة، بل علينا أن نتلقّاها قضيةً مسلّمًا بها ... فكأنّما تصوّر أنّ العرب كانوا يستبدلون حروفًا بأخرى دون سبب ظاهر[4]، كما تعقّب إبراهيم أنيس معظم الذين جاءوا بعد ابن السّكّيت، ورأى بأنّهم قد سلّموا وتقبّلوا ما ذهب إليه، وقد حاول أن يتتبّع مصطلح الإبدال في التّراث اللّغوي، فوجد أنّ العلماء قد انقسموا إلى فريقين: اللّغويين، وهم أولئك الذين عنوا بتصنيف المعاجم وجمع شتات الألفاظ، وهؤلاء قد قصروا ظاهرة الإبدال على ذلك النّوع من الكلمات التي

1 . تحسين عبد الرضا وزان، الصوت والمعنى في الدرس اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، دار دجلة، ط 1، 2011، ص 319

2 . فالمماثلة والانسجام الصوتي والمشابهة، عبّر بها الباحث إبراهيم أنيس في كتابيه " الأصوات اللغوية " و " في اللّهجات العربيّة "، واستعملها كذلك الباحث أحمد مختار عمر في كتابه " دراسة الصّوت اللّغويّ "، أمّا مصطلح التّعاقب والمعاقبة فاستخدمه الدكتور أحمد الجندي في كتابه " التّعاقب والمعاقبة من الجانب الصّوتيّ والصّرفيّ "، وأمّا مصطلح التّغيّر فاستعمله صبحي عبد الحميد محمد في كتابه " اللهجات العربيّة في معاني القرآن للفراء ".

3 . عبد الله بوخلخال، ظاهرة الإبدال عند اللّغويين والنّحاة العرب، ص 25

4 . إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ط 7، 1994، ص 69

رواها ابن السّكّيت، أي أن نرى للكلمة صورتين مستعملتين، أو على الأقل جائزتين في الاستعمال، أمّا الفريق الآخر فهم النّحاة، وهؤلاء قد وسّعوا من شأن الإبدال حتّى شمل الإعلال[1].

ويقرّر الباحث بأنّ الإبدال الصّوتيّ ظاهرة عامة في كلّ اللغات، فأصوات الكلمة الواحدة قد يؤثّر بعضها في بعضها الآخر، كما أنّ اتّصال الكلمات في النّطق المتواصل قد يخضع أيضًا لهذا التّأثّر، على أنّ نسبة التّأثّر تختلف من صوت إلى آخر، فمن الأصوات ما هو سريع التّأثّر يندمج في غيره أكثر ممّا قد يطرأ على سواه من الأصوات، ومجاورة الأصوات بعضها بعضًا في الكلام المتّصل هي السّرّ فيما قد يصيب بعض الأصوات من تأثّر، والأصوات في تأثّرها تهدف إلى نوعٍ من المماثلة، أو المشابهة بينها، ويمكن أن يسمّى هذا التّأثّر بالانسجام الصّوتيّ بين أصوات اللغة، وهذه ظاهرة شائعة في كلّ اللّغات بصفة عامة[2]، وانتهى الباحث إلى أنّ الإبدال يحدث نتيجة التّطوّر الصّوتيّ، كما رأى أنّ الكلمة الشّائعة في الاستعمال هي الأصل، والأخرى هي التي حدث فيها التّغيير، ورأى أيضًا أنّ الاختلاف الطّفيف في المعنى مع صعوبة الرّبط الصّوتيّ يدلّ على أنّ الكلمتين تنتميان إلى أصلين مختلفين، كما رأى أنّ الإبدال تصحيف[3].

ويستعمل الباحث أحمد مختار عمر مصطلح " المماثلة " للدلالة على الإبدالّ، ويعرّفها بأنها " تعديلات تكيّفيّة للصوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى"، أو هي " تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إمّا تماثلًا جزئيًّا أو كلّيًّا "[4]، ويرى الباحث في دراسته للمماثلة أنّها تخضع لأحكام عامة يمكن أن تنطبق على أيّ لغة على وجه الأرض، كما يؤكّد على ضرورة مراعاة مجموعة من الأحكام في تبيان أنواع المماثلات الصّوتيّة، فهناك المماثلة التّقدّميّة التي تحدث إذا أثّر السّابق في اللّاحق، مثل قلب تاء الافتعال دالًا بعد الزّاي، في نحو: ازدجر، التي أصلها: ازتجر، والمماثلة الرّجعية التي تكون إذا أثّر اللّاحق في السّابق، مثل تحويل فاء الافتعال إذا كانت واوًا إلى تاء، مثل: اتّعد من وعد، والمماثلة التّجاوريّة التي تحدث بين أصوات متاخمة، أمّا التي تكون بين أصوات غير متاخمة فهي مماثلة تباعديّة، مثل تفخيم السّين في " سراط " تحت تأثير الطّاء المفخمة، كما يفرّق الباحث أيضًا بين المماثلة الكلّيّة والمماثلة الجزئيّة، فإذا تطابق الصّوتان فهي

1 . المرجع السابق، ص 71

2 . إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، د ط، د ت، ص 106

3 . عبد العزيز الصّيغ، المصطلح الصّوتيّ في الدّراسات العربيّة، دار الفكر، دمشق، ط 1، 2007، ص 231

4 . أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 2006، ص 378

كلّية، أمّا إذا لم يتطابق الصوت مع الآخر، فهي مماثلة جزئية، كما يفرّق كذلك بين المماثلة التي تأتي من ناحية المخرج، وبين التي تأتي من ناحية الكيفية، أي طريقة النّطق[1].

ويرى الباحث أحمد مختار عمر أنّ المماثلة قد تقع بين العلل والسّواكن، وأنّ النّوع الشّائع منها هو تأثير العلّة على السّاكن، مثل وقوع السّاكن المهموس بين علّتين، فحينئذٍ يوجد ميلٌ نحو إجهاره، أمّا تأثير السّاكن على العلّة فمن أمثلته: اتّجاه العلّة الأماميّة إلى الخلفيّة بتأثير السّواكن المخّمة، ومثال ذلك: الكسرة في " طِب "، والفتحة في " صبر "، تحت تأثير الطّاء والصّاد، كما قد تقع المماثلة بين العلل و العلل، أو بين العلل وأنصاف العلل، مثل: الحمد لله، قرأها بعضهم: الحمدُ لُله، وبعضهم: الحمدِ لِله[2].وعليه فإنّ المماثلة يمكن أن تحدث بين:

أ: الصّوامت

ب: الحركات

ج: بين الصّوامت والحركات

وبعدُ، فهذه إشارة خاطفة لمصطلح الإبدال عند المحدثين، وكيف تصوّروه وناقشوه وفق معطيات علم اللغة الحديث، ولئن كان للقدماء فضل الأسبقية في اكتشاف هذه الظاهرة، فللمحدثين فضل التتبّع والتّجميع بعد أن كانت مبعثرة هنا وهناك[3].

هذا ويفضّل البحث أن يستخدم مصطلح " الإبدال " كما استخدمه الأوائل، إيمانًا منه على متانته في التّعبير عن هذه التّغيّرات الصّوتيّة، وهروبًا من المصطلحات الحديثة التي تحتاج إلى دقة في التّحديد والضّبط، أضف إلى ذلك أنّنا جعلنا مبحث الإدغام منفصلًا ومستقلًّا لوحده.

1 . ينظر: المرجع السّابق، ص 379

2 . المرجع السابق، ص 383

3 . عبد الرحمن حسن العارف، اتجاهات الدّراسات اللّسانية المعاصرة في مصر، دار الكتاب الجديدة، بيروت، لبنان، ط 1، 2013، ص 119- 120

3.1 ظاهـــرة الإبـــدال الصّـــوتيّ فـــي المـــــحتسب:

1.3.1 الإبدال بين الصّوامت (consoant):

ينقسم الصّوت اللّغويّ لأيّ لغة إلى نوعين، هما الأصوات الصّامتة أو ما يعرف في اللّغة العربيّة بالحروف، والأصوات الصّائتة أو الحركات، والإبدال بين الصّوامت هو أن يتجاوز صوتان صامتان بينهما اختلاف في المخرج أو في الصّفات فيقلب أحدهما إلى صوت آخر، لتتمّ المماثلة بين الصّوتين المتخالفين[1]، ويذهب الباحث فوزي الشّايب إلى أنّ المماثلة بين الصّوامت تنقسم إلى أقسام متعدّدة تبعًا للأسس الآتية:

- مدى المماثلة بين الصّامتين المعنيين
- موقع الصّامت المؤثّر بالنّسبة للمتأثّر
- الاتّصال وعدمه

فعلى الأساس الأوّل، أي في حالة التّطابق التّام بين الصّوتين، فإنّ المماثلة تسمّى: (كلّية: total)، وفي حالة عدم التّطابق فإنّ المماثلة تسمّى: (جزئية: partiel)، وبالنّسبة إلى الأساس الثّاني الخاص بموقع الصّامت المؤثّر من المتأثّر، فإنّ كان الصّوت المؤثّر سابقًا للصّوت المتأثّر، فالمماثلة تدعى: (مقبلة: prgressive)، أمّا إذا كان الصّوت المؤثّر متأخّرًا عن المتأثّر، فإنّ المماثلة تسمّى: (مدبرة: regressive)، وبالنّسبة إلى الأساس الثّالث، فإذا كان الصّوتان – المؤثّر والمتأثّر – متّصلين في السّياق اتّصالًا مباشرًا، فالمماثلة تسمّى: (متّصلة: contact assimilation)، أمّا إذا كان الصّوتان منفصلين، فإنّ المماثلة تسمّى عندئذ:(منفصلة: distant ordilaion assimilation)، وعن طريق تركيب هذه الأسس، فإنّنا سنحصل على ثمانية أشكال لظاهرة المماثلة على النّحو الآتي[2]:

1 . انتصار عثمان، القضايا الصوتية والدلالية في كتاب المحتسب لابن جنّي – دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث –، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان، 2010، ص 79

2 . فوزي الشايب، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2004، ص 142 – 143

1. مماثلة كلّيّة مقبلة متّصلة
2. مماثلة كّلية مقبلة منفصلة
3. مماثلة كلّيّة مدبرة متّصلة
4. مماثلة كلّية مدبرة منفصلة
5. مماثلة جزئيّة مقبلة متّصلة
6. مماثلة جزئيّة مقبلة منفصلة
7. مماثلة جزئيّة مدبرة متّصلة
8. مماثلة جزئيّة مدبرة منفصلة

وسنتناول فيما يأتي أبرز ما أورده ابن جنّيّ من ظواهر الإبدال بين الحروف في المحتسب:

1. الإبدال بين التّاء والهاء:

من ذلك ما رواه ابن مجاهد: التابوت، بالتّاء قراءة النّاس جميعًا،ولغة للأنصار: التّابوه بالهاء، خرّج ابن جنّيّ هذه القراءة بقوله: " **أمّا ظاهر الأمر فأن يكون هذان الحرفان من أصلين: أحدهما: (ت ب ت)، والآخر: (ت ب هـ)، ثمّ من بعد هذا فالقول أنّ الهاء في "التّابوه" بدلٌ من التّاء في التّابوت، وجاز ذلك لما أذكره لك: وهو أنّ كلّ واحدٍ من التّاء والهاء حرفٌ مهموسٌ، ومن حروف الزّيادة في غير هذا الموضع، وأيضًا فقد أبدلوا الهاء من التّاء التي للتّأنيث في الوقف فقالوا: حمزه، وطلحه، وقائمه، وجالسه**"[1].

ويذهب أبو الفتح إلى أنّ إبدال التّاء هاءً يكاد يطّرد في كلام العرب عند الوقف، " **وذلك منقادٌ مطّردٌ في هذه التّاء عند الوقف، ويؤكّد هذا أنّ عامة عقيل لا تزال تتلقّاها من أفواههها، تقول في الفرات: الفراه، بالهاء في الوصل والوقف، وزاد في الأنس بذلك انّك ترى التّاء في الفرات تشبه في اللّفظ تاء**

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 129 – 130

فتاة وحصاة وقطاة، فلمّا وقف وقد أشبه الآخرُ الآخرَ أبدل التّاء هاءً، ثمّ جرى على ذلك في الوصل"[1].

إذن، فالإبدال بين التّاء والهاء جائزٌ عند ابن جنّي، ومردّ ذلك إلى كونهما حرفين مهموسين، بل إنّ العرب تكاد تبدلهما إبدالًا مطّردًا في الوقف، أمّا المحدثون فقد خالفوا ابن جنّي، وذهبوا إلى أنّ هذا ليس من الإبدال في شيء، وإنّما هو وقف بحذف آخر الكلمة، يظنّ معه السّامع أنّ الكلمة تنتهي بالهاء، يقول الباحث إبراهيم أنيس: " إنّ هذه الظّاهرة ليست في الحقيقة قلب صوت إلى آخر، بل هي حذف الآخر من الكلمة، وما ظنّه القدماء هاءً متطرّفةً هي في الواقع امتدادٌ في النّفس حين الوقوف على صوت لين، ويصدق ذلك على الأسماء المؤنّثة المفردة التي تنتهي بما يسمّى بالتّاء المربوطة، فليس يوقف عليها كما ظنّ النّحاة، بل يحذف آخرها ويمتدّ التّنفّس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة) فيخيّل للسّامع أنّها تنتهي بالهاء"[2].

وأيّد رأيَ إبراهيمَ أنيس الباحثُ عبد الصّبور شاهين، الذي يرى عدم وجود تقارب بين التّاء والهاء من النّاحية الصّوتيّة، " ونحن نميل إلى التّسليم بهذا الرّأي، إذ هو متّفق مع الشّروط الواجب توافرها في الصّوتين المتبادلين، والتّاء والهاء لا تقارب بينهما إلّا في الهمس، وأمّا في بقية العلاقات الصّوتيّة، فبينهما تباعدٌ ينفي حدوث التّبادل، وخاصة البعد المخرجيّ الكامل"[3]، ويذهب الباحث شاهين أنّ كلمة " تابوه " هي لغة أخذها الأنصار من مخالطتهم لليهود بالمدينة، وأنّ العرب في رسمهم للكلمة كانوا يحسّون بأنّها في الواقع لا تشبه "فتاة"، و"حصاة"، و"قطاة"، تلك الكلمات التي تكتب هاءً وتنطق في الوصل تاءً، فهذه كلماتٌ عربيّةٌ خالصةٌ، أمّا تلك ففيها رائحةٌ أعجميّةٌ تميّزها عنها "[4].

وقد اعترض الباحث حسام سعيد النّعيمي على رأي إبراهيم أنيس، وذهب إلى القول إنّ تعليل الإبدال بين التّاء والهاء بالحذف فيه نظرٌ من وجوه، منها:

1 . المرجع السابق، ج 1، ص 130

2 . إبراهيم أنيس، في اللهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 8 ، 1992، ص 136

3 . عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث ص 83

4 . المرجع نفسه، ص 396

- ✓ من الصعب أن نحكم على إجماع العلماء على أنّها هاء، وتثبيتهم ذلك في كتبهم بأنّه وهمٌ منهم جميعًا، وأنّهم على علمهم لم يستطيعوا التّمييز فيما سمعوه من العرب بين الهاء والمدّ، أو الهاء والفتحة.
- ✓ أنّ الوقف على ألف المدّ أو صوت اللّين لا يختلط بالهاء على السّمع اليوم، إلّا إذا اختلست الألف وتحوّلت إلى فتحة.
- ✓ خطّ القرءان الكريم توقيفٌ كما هو معلومٌ، وقد نقلت إلينا قراءاته مجوّدة مرتّلة عن طريق التّلقّي بالمشافهة، ونحن نرى فيه ما سمّاه (فتحة يخيّل للسّامع أنّها هاء قد كتبت هاء، ونسمعها من القرّاء هاءً.
- ✓ أنّنا اليوم في لهجتنا العاميّة تحذف التّاء في الوقف ونجعلها فتحة، لا يمكن أن نقول إنّها خالصة، وإنّما نشمّ شيئًا من الهاء، فنقول في المدرسة: المدرسَ.
- ✓ أنّ هذه الهاء تتّضح في إنشاء الشّعر بشكل لا يحتمل القول بأنّها فتحة[1].

وأمّا التّفسير الذي رضيه الباحث النّعيميّ، فقد ذكر أنّ الباحثَ كانتينو قد نقل عن بروكلمان أنّ الهاء في مثل: ناقة يمكن تفسيرها كما يلي:

أن تسقط التّاء في مرحلة أولى، نحو: ناقة ← ناقَ، ثمّ تظهر بعد الحركة النّهائيّة هاء ثانوية شبيهة بهاء السّكت[2]، وهذا الذي حصل في مثل كلمة " تابوت "، ففي المرحلة الأولى سقطت التّاء، نحو:

تابوت ← تابوُ، ثمّ ظهرت بعد الحركة الأخيرة هاءٌ، نحو:

تابوت ← تابوُ ← تابوه

2. الإبدال بين السّين والصّاد:

يقرّر علماء الصّوتيات أنّ الإبدال بين حرف السّين والصّاد قائمٌ ولا مانع يمنعه، لأنّهما من مخرج واحد هو طرف اللّسان مع أصول الثّنايا السّفلى، كما يشتركان في صفة الهمس، وتبدل السّين صادًا إذا وقع بعدها أحد الحروف التّالية: الغين والخاء والقاف والطّاء، يقول ابن جنّيّ: " وإذا كان بعد السّين عينٌ أو

1 . ينظر: حسام سعيد النّعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّيّ، ص 157 – 158

2 . المرجع نفسه ، ص 158

خاءٌ أو قافٌ أو طاءٌ، جاز قلبها صادًا "[1]، ومن القراءات التي أوردها ابن جنّي في المحتسب، والتي أبدلت فيها السّين صادًا:

- قراءة يحي بن عمارة: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٢٠﴾﴾ [لقمان: 20]، قرأها: أصبغ، قال أبو الفتح: " أصله السّين، إلّا أنّها أبدلت للغين بعدها صادًا، كما قالوا في سالغ: صالغ، وفي سالخ: صالخ، وفي سقر: صقر، وفي السّقر: الصّقر، وذلك أنّ حروف الاستعلاء تجتذب السّين عن سفالها إلى تعاليهن، والصّاد مستعلية، وهي أخت السّين في المخرج "[2].

- ومنه أيضًا، ما يروى عن النّبيّ ﷺ: " **والنّخل باسقات** " و "**باصقات**"، قال أبو الفتح: " الأصل السّين، وإنّما الصّاد بدلٌ منها، لاستعلاء القاف، فأبدلت السّين صادًا لتقرب من القاف، لما في الصّاد من الاستعلاء "[3].

- وقد أورد ابن جنّي أمثلة من الكلمات التي أبدلت فيها السّين صادًا، منها قوله: " وروينا عن الأصمعي قال: اختلف رجلان من العرب في السّقر، فقال أحدهما: بالصّاد، وقال الآخر: بالسّين، فتراضيا بأوّل من يقدم عليهما، فإذا راكبٌ فأخبراه ورجعا إليه، فقال: ليس كما قلت، ولا كما قلت، إنّما هو الزّقر، وهذا أيضًا تقريب الحرف من الحرف، وذلك أنّ السّين مهموسة والقاف مجهورة، فأبدل السّين زايًا وهي مجهورة، والزّاي أخت السّين، كما أنّ الصّاد أختها، وهذا التّقريب للحرف من الحرف بابٌ طويلٌ

1 . ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج 1، ص 223
2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 168
3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 282 - 283

منقادٌ، وهو في فصل الإدغام، وما أصنعه وألطفه وأظرفه "[1]، فواضحٌ من كلام ابن جنّيّ أنّ السّين المرقّقة قد ماثلت الصّوت المفخّم بعدها مماثلة جزئيّة، ممّا أدّى إلى أن تفخّم السّين فتتحوّل إلى نظيرها المفخّم وهو الصّاد، وبهذا يتمّ الانتقال من صوت مفخم إلى آخر مثله، فيحدث التّجانس بين الصوتين[2].

وحذا المحدثون حذو ابن جنّي في تفسيرهم لعملية التّبادل بين السّين والصّاد، يقول فوزي الشّايب: " فتفخيم السّين إذًا واردٌ مع جميع الأصوات المفخّمة، إلّا أنّه مقيسٌ ومطّردٌ مع هذه المجموعة من الأصوات"[3]، ويقصد بقوله هذه المجموعة من الأصوات، ما نصّ عليه ابن جنّيّ وهي: الغين والخاء والقاف والطّاء.

ويمكن أن نلاحظ ما يحدث لحرف السّين من مماثلة لأصوات التّفخيم بعدها، من خلال الكتابة الصوتيّة الآتية:

أ-	سخّر	صخّر
	Sahhara	**sahhara**
ب-	سويق	صويق
	sawik	**Sawik**
ج-	أسبغ	أصبغ
	Asbaga	**asbaga**
د-	ساطع	صاطع
	satiʿ	**satiʿ**
	(1)	**(2)**

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 283

2 . أحمد سالم بني أحمد، المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدّراسات اللّغويّة الحديثة، ص 231

3 . فوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة العربيّة، ص 189

فالصيغة الأولى لكلّ الكلمات السّابقة هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه كلٌّ منها، إذ يلاحظ في جميعها أنّ السّين المرقّقة قد وقعت قبل حرف مفخّم هي على التّوالي: الخاء والقاف والغين والطّاء، والذي حدث لجميع الكلمات السّابقة في الصّيغة الأولى أنّ بعض العرب يستثقل نطق السّين المرقّقة قبل الأصوات المفخمة، ممّا يؤدّي إلى حدوث مماثلة جزئية بين السّين المرقّقة وصوت التّفخيم بعدها، إذ أثّر كلّ صوتٍ من أصوات التّفخيم في السّين قبله، فأكسبه صفة التّفخيم، وإكساب السّين صفة التّفخيم يجعلها صادًا، وهـــذا ما تعبّر عنه الصّيغة الثّانية لجميع هذه الكلمات[1]، ومـــن التّحليل الصّوتيّ الحديث يتبيّن أن لا خلاف بين ابن جنّي والمحـــدثين في تفسير مـــا حدث للسّين قبل حروف التفخيم.

3. الإبدال بين الثّاء والفاء:

من القراءات التي أخرجها ابن جنّي والتي حدث فيها إبدالٌ بين الثّاء والفاء:

- قراءة ابن مسعود وابن عبّاس: **" وثومها "** بالثّاء، قال أبو الفتح: " يقال: الثّوم والفوم بمعنى واحد، كقولهم: جدث وجدف، وقام زيدٌ ثمّ عمرو، ويقال أيضًا: فمّ عمرو، فالفاء بدلٌ فيهما جميعًا، ألا ترى إلى سعة تصرّف الثّاء في (جدث) لقولهم: أجداث، ولم يقولوا: أجداف، وإلى كثرة (ثمّ) وقلّة (فمّ) "[2].

- ومن الأمثلة كذلك قراءة ابن مسعود: **" من كلّ جدث ينسلون "**، يقول أبو الفتح شارحًا كلمة (الجدث): " هو القبر بلغة أهل الحجاز، والجدف بالفاء لبني تميم، وقالوا: أجدثت له جدثًا، ولم يقولوا: أجدفت، فهذا يريك أنّ الفاء في (جدف) بدلٌ من الثّاء في (جدث)، ألا ترى أنّ الثّاء أذهب في التّصرّف من الفاء ؟، وقد يجوز أن يكونا أصلين، إلّا أنّ أحدهما أوسع تصرّفًا من صاحبه "[3].

غير أنّ هناك رأيًا مخالفًا أورده ابن جنّي في كتابه " سرّ صناعة الإعراب "، رأى فيه أنّ (الفاء) لا تبدل من (الثّاء)، يقول: " وذهب بعض أهل التّفسير في قوله عزّ اسمه: " وفومها " إلى أنّه أراد الثّوم، فالفاء على

1 . ينظر: أحمد سالم، المماثلة والمخالفة بين ابن جنّي والدّراسات اللّغويّة الحديثة، ص 232- 233

2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 88

3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 66

هذا بدلٌ عنده من الثّاء، والصّواب عندنا: أنّ الفوم الحنطة وما يخبز من الحبوب، يقال فوّمت الخبز: أي خبزته، وليست الفاء على هذا بدلًا من الثّاء "[1].

فهذا –كما ترى – نصّان متناقضان تمامًا، قال بالإبدال في " المحتسب"، ونفى ذلك في " سرّ صناعة الإعراب "، ولكن إذا علمنا أنّ المحتسب ألّفه بعد سرّ الصّناعة، كان المعتمد قوله بالإبدال[2].

واتّبع المحدثون قول ابن جنّي، ورأوا أنّه لا مانع من التّبادل بين (الفاء) و (الثّاء) للعلاقة الصّوتيّة بينهما، فهما شفويان ومتّفقان في جميع الصّفات، ما عدا الذّلاقة لـ (الفاء) والإصمات لـ (الثّاء)، وعليه فلا مانع من وقوع التّبادل بين (الثّاء) و(الفاء) للقرب في المخارج والاتّفاق في بعض الصّفات[3].

فتجويز ابن جنّي للإبدال في المثالين السّابقين أمرٌ مقبولٌ، له ما يسوّغه من النّاحية اللّغويّة، أمّا حكمه بأنّ الثّاء هي الأصل لأنّها أكثر تصرّفًا، فقد أبّده بعض المحدثين، لعدم النّطق بـ (الثّاء) في العبرية والآرامية، ولكن هذه اللّغات ليست حجّة على العربيّة لحدوث تطوّر فيها[4].

4. الإبدال بين (الحاء) و(العين):

من الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي في " المحتسب "، ما رُوي عن عمر أنّه سمع رجلًا يقرأ: " عتّى حين "، فقال: من أقرأك؟، قال: ابن مسعود، فكتب إليه: إنّ الله عزّ وجلّ أنزل هذا القرءان فجعله عربيًّا، وأنزله بلغة قريش، فأقرئ النّاس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل والسّلام، يقول أبو الفتح معلّقا على هذا الكلام: " العرب تبدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج، كقولهم: "بحثر ما في الصّدور"، أي: بعثر، وضبعت الخيل، أي: ضبحت، فعلى هذا يكون (عتّى) و(حتّى)، لكن الأخذ بالأكثر استعمالًا، وهذا الآخر جائز وغير خطأ "[5].

فهذا الإبدال بين صوتي الحاء والعين معروفٌ في كلام العرب، وقد أطلق اللّغويون على هذا الإبدال مصطلح: الفحفحة، وهي لهجة معروفة في جزيرة العرب، عُزِيت إلى قبيلة هذيل، كما قال السّيوطيّ:

1 . ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج 1، ص 262

2 . النّعيميّ، الدّراسات اللّهجية والصوتيّة عند ابن جنّي، ص 146

3 . عبد الغفّار حامد هلال، اللهجات العربيّة، نشأة وتطوّرًا، ص 257

4 . المرجع نفسه، ص 255

5 . ابن جنّي المحتسب، ج 1، ص 343

الفحفحة في لغة هذيل يجعلون الحاء عينًا، وعزيت إلى ثقيف، قال ابن منظور: وعتّى بمعنى حتّى، هذليّة وثقيفيّة[1].

وفسّر اللّغويون المحدثون إبدال الحاء عينًا بظاهرة المخالفة الصّوتيّة، فالعرب يستثقلون الحروف المتماثلة في (عتّى، حتّى) مثلًا، لأنّها تشقّ عليهم في النّطق، فيذهبون إلى المخالفة، ثمّ إنّ (العين) حرف مجهور والحاء مهموسة، إلّا أنّ العلاقة واضحة بينهما[2]، والمخالفة الصّوتيّة عند علماء الأصوات هي ضدّ المماثلة، وهو أن تشتمل الكلمة على صوتين متماثلين كلّ المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر، لتتمّ المخالفة بين الصّوتين المتماثلين[3]، فالإبدال الحاصل بين الحاء والعين حسب المحدثين ليس مردّه إلى تقارب المخرج، بل المخرج واحدٌ، وهو الحلق، و(الحاء) و(العين) صوت واحد لا فرق بينهما إلّا بالجهر والهمس، إذ (العين) هي النّظير المجهور لـ (الحاء)، والحاء هي النّظير المهموس لـ (العين)، وعلى ذلك نقول إنّ ما جرى هو إبدال بين الصّوامت، لكنّه إبدال وقع بأثر من المخالفة لا المماثلة هذه المرّة، إذ جاء بعد (الحاء) المهموسة في "حتّى" تاء مهموسة، ومن باب ميل اللغة إلى التّخالف بمقدار ميلها إلى التّماثل، ومن باب انسجام الظّاهرة اللّغويّة وكلّ الظّواهر البشريّة القائمة على ثنائيات التّخالف والتّماثل كما يقول البنيويون، سعت الظّاهرة في هذا اللّفظ إلى إضفاء سمة الجهر على (الحاء) فصارت (عينًا)[4]، فالذي حدث هو: أنّ الحاء حرف مهموس، جاور حرفًا مهموسًا آخر وهو التّاء، فنتج عن ذلك مخالفة بينهما، فأُبدلت الحاء حرفًا مجهورًا حتّى ينسجم الصّوت المجهور مع الصّوت المهموس، فأُتِيَ بحرف (العين) لأنّه نظير حرف (الحاء) من حيث الهمس والجهر.

هذا، ويذهب الباحث النّعيميّ إلى أنّ إبدال الحاء عينًا ليس سوى لهجة قبيلة لم يتقن أصحابها نطق حرف الحاء، أو لم يتقن السّامع سماعها فحرّفها، فهذا التّداني بين الصّوتين هو الذي جعل العرب يبدلون أحدهما من الآخر في عدد من الألفاظ المسموعة عنهم، وهي ليست ظاهرة عامة في كلّ (عين) وكلّ(حاء)، ولا يبعد عندي في هذا وأمثاله أن تكون اللّفظة قد سمعت من أحد أبناء قبيلة ما ولم يتقن نطقها أو لم يتقن

1 . السيوطي، المزهر، ج 1، ص 222

2 . عبد الله بوخلخال، ظاهرة الإبدال عند اللّغويين، ص 89

3 . إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص 139

4 . محمد أحمد سامي أبو العيد، تحليل ظاهرتي الإتباع والإبدال في المحتسب لابن جنّي – رؤية صوتية معاصرة – ، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 10، 2014، ص 236- 237

السّامع سماعها ولفظها، فانتقل أحد حروفها في سمعه إلى حرف من مخرجه أو قريب منه، ثمّ شاعت في قبيلته عن طريقه فعرفت عندهم بذلك اللّفظ[1].

5. الإبدال بين (الضّاد) و(الصّاد):

من القراءات التي أوردها ابن جنّيّ في الإبدال بين صامتي (الضّاد) و(الصّاد)، قراءةُ عكرمة: " ثمّ لم ينقضوكم شيئًا "، بالضّاد معجمة، قال: " أي لم ينقضوا أموركم، وهو كناية حسنة عن النّقص، لأنّه إذا نقصه شيئًا من خاصّه فقد نقضه عمّا كان "[2].

يرى الصّوتيّون المحدثون أنّ القوانين الصّوتيّة تبيح وقوع الإبدال بين صامتي (الضّاد) و(الصّاد) لاشتراكهما في مخرج واحد، فالضّاد والصّاد صوتٌ أسنانيٌّ لثويٌّ رخوٌ مطبقٌ مستعلٍ مفخمٌ، إلّا أنّ الضّاد مجهور انفجاريٌّ، في حين أنّ الصّاد مهموس صفيريّ، فاشتراكهما في أغلب الصّفات سهّل من عمليّة التّبادل بينهما، بالإضافة إلى أنّ إقامة صامت الصّاد مقام صامت الضّاد لم ينجر عنه تطابق دلاليّ، بمعنى بقاء الدّلالة المعنوية للكلمة على حالها، بل نجم عنه تقاربٌ دلاليٌّ أسهم السّياق اللّغويّ فيه، ومن ثَمَّ فنحن أمام صامتين هما فونيمان وظيفيان، يؤدّي وضع أحدهما مكان الآخر إلى التّفريق بين المعاني، أو إلى تغيّر دلاليّ[3].

6. الإبدال بين (الهاء) و(الياء):

من ذلك قراءة ابن محيصن: " من هذي الشجرة"، يقول أبو الفتح: " هذا هو الأصل في هذه الكلمة، وإنّما الهاء في (ذه) بدلٌ من الياء في (ذي)، يدلّ على الياء الأصل قولهم في المفرد: ذا، فلاألف في "ذا" بدلٌ من الياء في " ذي"، وأصل " ذا" عندنا ذيّ، وهو من مضاعف الياء مثل حيّ، فحذفت الياء الثّانية التي هي اللّام تخفيفًا، فبقي: ذيْ "[4].

---

1 . حسام النّعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّيّ، ص 120

2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 283

3 . ينظر: عمر بوبقار، ظاهرة الإبدال بين الصّوامت- مقاربة صوتيّة دلاليّة في ضوء علم الأصوات الوظيفي-، مجلة الذّاكرة، العدد 5، ص 243-242

4 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 244

وقد وافق مكيّ بن أبي طالب ابنَ جنّيّ، حيث ذكر أنّ الهاء في " هذه " بدلٌ من ياء، وهي للتّأنيث، ومن أجل أنّها بدلٌ من ياء انكسر ما قبلها، وبقيت بلفظ الهاء في الوصل، وليس في كلام العرب هاء تأنيث قبلها كسرة، ولا هاء تأنيث تبقى بلفظ الهاء في الوصل غير" هذه"، أصلها: "هذي"[1].

وقد عزا سيبويه إبدال الياء هاءً إلى تميم، حيث ذكر أنّ بني تميم تقول في الوقف: هذه، فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة، لأنّ الياء خفيّة، فإذا سكتّ عندها كان أخفى، والكسرة مع الياء أخفى، فإذا خفيت الكسرة ازدادت الياء خفاءً كما ازدادت الكسرة، فأبدلوا مكانها حرفًا من موضع أكثر الحروف مشابهة، وتكون الكسرة معه أبين[2]، فالعلّة في إبدال الياء هاءً عند سيبويه تكمن في شبهها بها، وأنّها في الخفاء والخِفّة مثلها، فأُبدلت من الياء في كلمة " هذه".

ويذهب بعض المحدثين إلى انعدام القرابة الصّوتيّة بين الهاء والياء، وذلك راجعٌ إلى بعد المخرج واختلاف الصّفات، فـ(الهاء) تخرج من أقصى الحلق وهي صوتٌ مهموس رخوٌ مستفلٍ منفتحٌ مصمتٌ ضعيف، أمّا (الياء) المذكورة فتخرج من وسط اللّسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، وهي صوتٌ مجهورٌ مستفلٍ منفتحٌ مصمتٌ قويٌّ، فالاختلاف جذريٌّ بينهما، لأنّه يتناول المخرج ومعظم الصّفات القويّة، فلا مسوّغ للتّبادل بينهما[3]، وهو إذ ينفي وجود قرابة صوتيّة تعين على الإبدال بين الصّوتين، فإنّه يفسّر سبب حلول (الياء) محلّ (الهاء) بقانون المخالفة الصّوتيّة، فتخفيف نطق الكلمة بمنع وجود أصوات متماثلة فيها إنّما هو جريٌّ على قانون المخالفة الصّوتيّة، فالكلمات السّابقة وأشباهها يحلّ فيها أحد الحرفين (الياء والهاء) محلّ الآخر بعد حذفه على سبيل التّعويض[4].

ويرى الباحث حسام السّعيد النّعيميّ أنّ التّبادل بين (الهاء) و(الياء) ممكنٌ، فـ (الهاء) مخرجها أقصى الحلق، وتخرج بأنْ تدفع الهواء من رئتيك دفعًا قويًّا، وهو حرفٌ مهموسٌ يحتاج إلى جهد أكبر من المجهور في إخراجه، فلعلّ هذا الذي جعل بعض العرب يتخلّص من تضعيفه في الكلمة بأن يبدل أحد الهاءين ياءً في

1 . مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرءان، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1984، ج 1، ص 284 – 285

2 . سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 182

3 . عبد الغفّار حامد هلال، اللّهجات العربيّة، نشأة وتطوّرًا، ص 213

4 . المرجع نفسه، ص 213

قوله: دهدهت الحجر، وصهصهت بالرجل، فيقول: دهديت الحجر وصهصيت به[1]، ويتساءل الباحث: لِمَ أبدلوها ياءً دون غيرها من الحروف؟، ويجيب: أنّ (الهاء) حرفٌ مهموسٌ لا يوجد في اللّغة حرفٌ مجهورٌ يقابله، ومن ثَمَّ كان اختيار أيّ حرف صامت ليس له ما يبرّره، والصّوامت الضعيفة أو الصّوائت الطّويلة هي حركاتٌ مشبّعة، وقد تكون أنصاف حركات أحيانًا ولذا كثر فيها التّغيير، فكان الأوفق أنْ يختار أحدهما هنا، وقد استبعدت " الواو" لأنّ الياء أخفّ على اللّسان منها، وكذلك " الألف" لما فيها من مدّ الصّوت، وهم إنّما تحوّلوا عن (الهاء) هربًا من الإجهاد، فتحوّلهم إلى (الياء) إذن في " دهديت " فيه راحةٌ للرّئتين في إخراج الهواء[2].

1 . النّعيميّ، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّيّ، ص 167

2 . المرجع نفسه، الصفحة نفسها

2.3.1 الإبدال بين الصّوائت (Vowels):

يقصد بالصوائت الحركات، وهي الأصوات التي يمرّ فيها الهواء عند النّطق بها حرًّا طليقًا لا يعترضه عارضٌ، يقول ابن جنّي:" فإن اتّسع مخرج الحرف حتّى لا ينقطع الصّوت عن امتداده واستطالته، استمرّ الصّوت ممتدًّا حتّى ينفد، فيفضي حسيرًا إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضّرورة عندها إذا لم يجد منقطعًا فيما فوقها، والحروف التي اتّسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثمّ الياء ثمّ الواو "[1].

ولم يغادر المحدثون مفهوم القدماء للحركات، إذ نجد الباحث كما بشر يعرّفها بأنّها: " الصّوت المجهور الذي يحدث في أثناء النّطق به أن يمرّ الهواء حرًّا طليقًا خلال الحلق والفم، دون أن يقف في طريقه أي عائق أو حائل، ودون أن يضيّق مجرى الهواء ضيقًا من شأنه أن يحدث احتكاكًا مسموعًا "[2]، والصّوائت أو الحركات في اللّغة العربيّة نوعان:

- ✓ صوائت أو حركات قصيرة (short vowels): وهي الضّمّة والفتحة والكسرة.
- ✓ حركات طويلة (long vowels): وهي الواو والياء والألف.

وأمّا الدّاعي إلى المماثلة بين الحركات فهو ثقلها فيما بينها، فالعرب تكره اجتماع حركتين ثقيلتين، فيميلون إلى مماثلة الحركات بطرق معيّنة طلبًا للخفّة، فمجاورة هذه الحركات مع حركات تشاكلها يجعلها أكثر ثِقلًا في النّطق، فالضّمّة تستثقل على الواو، والكسرة تستثقل على الياء، فتنقل حركة الحرف إلى السّابق قبله فيغلب أو يحذف، وهذا ما يفسّر لنا حدوث المماثلة بين هذا النّوع من الأصوات الصّائتة إذا ما جاورت بعضها بعضًا.

وقد أورد ابن جنّي مجموعة هائلة من الأمثلة التي تبدل فيها الحركات فيما بينها إمّا بالإتباع والتّغيير، أو الحذف والإسكان، لعلّ أبرزها ما يلي:

1 . ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج 1، ص 20- 21

2 . كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000، ص 151

- **بين الضّمّة والكسرة:** ما ذكره ابن جنّي في قراءة أهل البادية:" الحمدُ لُله"، مضمومة الدّال واللّام، و" الحمدِ لِله" مكسورتان، قال أبو الفتح: " وكلاهما شاذّ في القياس والاستعمال، إلّا أنّ من وراء ذلك ما أذكره لك: وهو أنّ هذا اللّفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، **وهم لما كثر استعماله أشدّ تغييرًا**، كما جاء عنهم لذلك: لم يكُ، ولم أدرِ، ولم أُبَلْ، وأَيْشٍ تقول، وجا يجي، وسا يسو، بحذف همزتيهما، فلمّا اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله، أتبعوا أحد الصّوتين الآخر، وشبّهوهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت (الحمدُ لُله) كعُنُق وطُنُب، و(الحمدِ لِله) كإبِل وإطِل "[1].

ويذهب ابن جنّيّ إلى أنّ صيغة (الحمدُ لُله) بالضّمّ أسهل نطقًا من (الحمدِ لِله) بكسرها من موضعين:

أحدهما: أنّه إذا كان إتباعًا فإنّ أقيس الإتباع أن يكون الثّاني تابعًا للأوّل، وذلك أنّه جارٍ مجرى السّبب والمسبّب، وينبغي أن يكون السّبب أسبق رتبة من المسبّب، فتكون ضمّة اللّام تابعة لضمّة الدّال كما نقول: مُدُّ وشدُّ، فتتبع الثّاني الأوّل، فهذا أقيس من إتباعك الأوّل للثّاني في اقتُل وادخُل.

والآخر: أنّ ضمّة الدّال في (الحمدُ) إعراب، وكسرة اللّام في (لِله)بناء، **وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء**، فإذا قلت: الحمدُ لُله، فقريبٌ أن يغلب الأقوى الأضعف، وإذا قلت: الحمدِ لله، جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى، مضافًا ذلك إلى حكم تغيير الآخر الأوّل، وإلى كثرة باب عُنُق وطُنُب في قلّة باب إبِل وإطِل، فاعرفه[2].

فالذي حدث إنّما هو تتابعٌ بين الحركات، فإذا أثّر الاوّل في الثّاني جُعلت اللّام مضمومة، تماشيًا مع ضمّة الدّال في (الحمد)، وإذا أثّر الثّاني في الأوّل أُبدلت ضمّة الدّال كسرةً، مماثلة لحرف اللّام بعدها، وهذا النّوع من التأثير يطلق عليه: الإتباع، وهو " تقريب الصّوت من الصّوت، لاسيّما على مستوى الصّوائت، فتتحوّل الضّمّة إلى كسرة، إتباعًا لكسرة بعدها، وتتحوّل الكسرة إلى ضمّة إتباعًا لضمّة بعدها"[3].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 37

2 . المرجع نفسه، ج 1 ، ص 37 – 38

3 . عبد الوهاب شيباني، تغاير المصوّتات القصيرة في قراءات أبي جعفر المدنيّ الواردة في كتابي: المختصر لابن خالويه، والمحتسب لابن جنّي – دراسة صوتية–، مجلة العلوم الإنسانيّة، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، العدد: 45، جوان 2016، ص 209

ومن خلال هذا التّعريف يتّضح لنا أنّ الإتباع تارة يكون للأوّل وأخرى يكون للثّاني، وهذا اللّون من الانسجام وتأثّر الأصوات اعترف به اللّغويّون المحدثون، وأطلقوا على كلّ من قسميه اسمًا خاصًا، فإذا تأثّر الصّوت الأوّل بالصّوت الثّاني سُمّي: تأثّرًا رجعيًّا، وإذا تأثّر الثّاني بالأوّل سُمّي: تأثّرًا تقدّميًّا[1].

ولم يختلف المحدثون مع ابن جنّيّ، بل تابعوه فيما ذهب إليه، ولم يكن بينهما كبير فارق سوى في طريقة عرض المصطلحات، فاستخدم ابن جنّيّ مصطلح الإتباع، بينما فضّل المحدثون مصطلح المماثلة، وهذا الذي أقرّه ابن جنّي وتبِعه في ذلك المحدثون تمثّله الكتابة الصّوتية الآتية:

الحمدُ لِلّه	الحمدُ لُله
Alhamdulillah	**Alhamdulullh**
(1)	**(2)**

فالصّيغة الأولى (الأصل) قد توالى فيها حركتان، ضمّة الدّال في الكلمة الأولى وكسرة اللّام من لفظ الجلالة في الكلمة الثّانية، وهذا يشكّل ثِقلًا على بعض النّاطقين بالعربيّة، وتخلّصًا من هذا الثّقل، فإنّهم ينزعون إلى إجراء مماثلة بين الحركتين، بحيث تماثل الكسرة الضّمّة قبلها، فتصبح ضمّة، وهذا ما تمثّله الصّيغة الثّانية، وقد دعاهم إلى إجراء هذه المماثلة تحقيق الانسجام الصّوتيّ أعلاه[2].

وكذلك حدث لمثل الحمدِ لِله:

الحمدُ لِلّه	الحمدِ لِله
Alhamdulillah	**Alhamdilillh**
(1)	(2)

فالصّيغة الأولى (الأصل) جاءت فيها الدّال محرّكة بالضّمّ، تليها اللّام المحرّكة بالكسر من لفظ الجلالة، إذ إنّ بعض النّاطقين بالعربيّة يستثقلون الانتقال من الضّمّ إلى الكسر، ممّا يدعوهم إلى إحداث مماثلة بين

1 . عبد الغفّار حامد هلال، اللهجات العربية، نشأة وتطوّرًا، ص 310

2 . أحمد سالم بني أحمد، المماثلة والمخالفة بين ابن جنّي والدراسات اللغوية الحديثة، ص 185

الحركتين، والذي حدث هنا هو أنّ الضّمّة قد صارت كسرة مثل الكسرة التي تلتها مماثلة لها، فأضحت العبارة " الحمدِ لِله "، وهذا ما تمثّله الصّيغة الثّانية[1].

وهذا الذي حدث في مثل هذه القراءة، هو نفسه الذي جرى لقراءة أبي جعفر " للملائكة اسجدوا "، حيث ضمّ أبو جعفر تاء " للملائكةُ"، وفعل ذلك حيث حلّ، ووجه ذلك أنّه قصد الإتباع – وهي من تفرّده –، ووجه الضّمّ أنّهم استثقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضّمّة إجراءً للكسرة اللّازمة مجرى العارضة، ويحتمل أنّ المراد إتباع الحركة في " الملائكة " حركة الجيم في " اسجدوا "[2].

- **بين الضّمّة والفتحة:**

يكثر في اللغة العربيّة التّبادل بين حركتي الضّمّ والفتح هروبًا من ثقل وتتابع الحركات المتماثلة، وطلبًا للخفّة والانسجام الصّوتيّ، فالعرب تستثقل توالي ضمّتين فيُخالف بينهما، وهذا يكثر في الكلمات التي على وزن " فُعْلة "، يقول ابن جنّي في المحتسب: " ... وكذلك فُعْلة فيها الثّلاث أيضًا: الإتباع والعدول عن ضمّة العين إلى فتحها، والسّكون هربًا من اجتماع الضّمّتين، كغُرْفة وغُرُفات وغرَفات وغُرْفات "[3].

ويتّفق المحدثون مع ابن جنّيّ، فيرون أنّ ثمّة كلمات يتمّ الانتقال فيها من ضمٍّ إلى فتحٍ، أو من فتحٍ إلى ضمٍّ، فتقال بفتحتين أو ضمّتين، تحقيقًا للانسجام بين صوتي اللّين[4]، ويذهب الباحث أحمد مختار عمر إلى أنّ إبدال الضّمّتين المتتاليتين إلى ضمّة + فتحة، كما في سُرُر: سُرَر، وفي ذُلُل: ذُلَل، ليس إلّا من آثار المخالفة بين الحركات، لاستثقال اجتماع ضمّتين مع التّضعيف[5].

فالكلمات مثل " غرفات " و"سرر" حدث فيها تبادل بين الصّوائت على سبيل المخالفة، وهذا ما تمثّله الكتابة الصّوتيّة الآتية:

---

1 . المرجع السابق، ص 177 – 178

2 . عبد الوهاب شيباني، تغاير المصوّتات القصيرة في قراءات أبي جعفر المدنيّ الواردة في كتابي: المختصر لابن خالويه، والمحتسب لابن جنّي – دراسة صوتية–، ص 209

3 . ابن جنّي المحتسب، ج2، 171

4 . عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة، دار المعارف ، القاهرة، ط 2، 1981، ص 258

5 . أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص 385

أ/–	غُرُفات	غرَفات
	Gurufat	gurafat
ب/–	سُرُر	سُرَر
	Surur	surar
	(1)	(2)

فالصّيغة الأولى لكلتا الكلمتين توالى فيها ضمّتان، وتوالي الضّمّتين يستثقله بعض النّاطقين بالعربيّة، ومن ثمّ ينزعون إلى المخالفة بين الضّمّتين عن طريق استبدال الفتحة بإحداهما، وهذا ما تمثّله الصّيغة الثّانية[1].

وقد يحدث أن يستبدل النّاطق فتحتين بضمّتين، ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي تخريجه لقراءة " في جنّاتٍ ونُهُر"، قال هذا جمع نَهَر، كما جاء عنهم من تكسير فَعَل على فُعُل، كأسَد وأُسُد، ووَثَن ووُثُن[2]، فالذي حدث هنا إنّما هو إبدال للحركات القصيرة بحركات أخرى مثلها في القصر، فقد استبدل النّاطق اللّغويّ الفتحتين ضمّتين:

Nahar ⟶ nuhur

Asad ⟶ usud

Waəan ⟶ wuəun

وقد تكون " نُهُر" متولّدة عن " نَهُر"، وهي كلمة تشيع وأضرابها في العاميّات المعاصرة، ومنها عاميّة الأردن، كما في بَكُر وعَصُر وفَجُر، هذا في المرحلة الأولى، أمّا في المرحلة الثّانية فقد جرى إبدال حركيّ،

1 . أحمد سالم بني أحمد، المماثلة والمخالفة بين ابن جنّي والدراسات اللغوية الحديثة، ص 180

2 . ابن جنّي، المحتسب، ج2، ص 300

فاستبدل النّاطق اللّغويّ " نهَر" بـ " نهُر" ، من باب التّجانس والمماثلة الصّوتيّة، ومثلها ما جرى في أُسُد ووُثُن[1].

ومن مظاهر المماثلة بين الصّوائت حذف الحركة بإسكانها، منها:

- **حذف الضّمّة:** وهذا شائعٌ في كلام العرب، وذلك راجعٌ إلى ثقل حركة الضّمّ، فيلجأ النّاطق العربيّ إلى التّخلّص منها عن طريق إسكانها، وقد أورد ابن جنّي مجموعة هائلة من القراءات على هذا المنوال، من ذلك:

✓ تخريجه لقراءة " يعلّمْهم" و" يلعنْهم"، قال أبو الفتح: " أمّا التثقيل فلا سؤال عنه ولا فيه، لأنّه استيفاء واجب الإعراب، لكن من حذف فعنه السّؤال، وعلّته توالي الحركات مع الضّمّات، فيثقل ذلك عليهم فيخفّفون بإسكان حركة الإعراب، وعليه قراءة أبي عمرو: " فتوبوا إلى بارئْكم"، فيمن رواه بسكون الهمزة، وحكى أبو زيد" بلى ورُسُلْنا لديهم يكتبون" بسكون اللّام"[2].

✓ من ذلك أيضًا قراءة من قرأ:" وأنتم حُرْمٌ"، بإسكان الرّاء، يقول أبو الفتح: " هذه لغة تميميّة، يقولون في رسُل: رسْل، وفي كتُب: كتْب، وفي دجاج بُيُض: بيض، وذلك أنّه صار إلى فُعْل، فجرى مجرى جمع أبيض إذا قلت: بيض، واعلم من بعد هذا أنّ إسكان (حُرْم) كأنّ فيه مزية على إسكان (كُتْب)، وذلك أنّ في (الرّاء) تكريرًا، فكادت تكون الرّاء السّاكنة لما فيها من التّكرير في كم المتحرّكة لزيادة الصّوت بالتّكرير نحوًا من زيادته بالحركة "[3]، انتهى كلام ابن جنّي، وقبل أن ننظر في تحليل المحدثين لما حدث من تحوّل بين الحركاتّ، نورد تعقيب الباحثة " انتصار عثمان " على كلام ابن جنّي وقوله إنّ إسكان (حرْم) فيه مزيةٌ على إسكان (كتْب)، تقول: " ولعمـــري فإنّي لأجد في هذا التّعليل الصّوتيّ من ابن جنّي إشارةً إلى معرفته الدّقيقة بصفات الأصوات معرفةً لا تقلّ أهميّةً عن معامل الصّوتيات

1 . محمد أحمد سامي أبو العيد، تحليل ظاهرتي الإتباع والإبدال، ص 227 – 228

2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 109

3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 205

الحديثة "[1]، انتهى كلامها، وقد صدقت فيه وبرّت يمينها، فهذه اللّفتة اللّغويّة البارعة من ابن جنّيّ في تعليل تلك المزيّة وذلك الفضل تنبِئُك بحسّه اللّغويّ المرهف، وسعة علمه بدقائق هذه اللّغة.

وقد وردت قراءات كثيرة أوردها ابن جنّي في المحتسب قد أُسكنت ضمّتها، وفي كلّ مرّة يعلّل أبو الفتح طريق تسكينها بثقل الضّمّة، أمّا الدّراسات الصّوتيّة الحديثة فقد أقرّت بأنّ الذي حدث في مثل هذه الكلمات إنّما هو مخالفة صوتيّة، ولشرح ذلك نأتي بالكتابة الصّوتية الآتية:

رُسُل	رسْل
Rusul	rusl
حُرُم	حرْم
Hurum	hurm
(1)	(2)

فالصّيغة الأولى هي الأصل الذي تجمع عليه الكلمتان، إذ يلاحظ أنّ صيغة الجمع هذه قد توالى فيها ضمّتان، وتوالي الضّمّتين يشكّل ثقلًا على بعض النّاطقين بالعربيّة ممّا يدعوهم إلى المخالفة بين الضّمّتين عن طريق حذف إحداهما، وهذا ما تمثّله الصّيغة الثّانية[2].

- **حذف الكسرة:** يرى ابن جنّي أنّ بعض العرب يستثقلون توالي الكسرات، فيعمدون إلى حذف إحداهما ليخفّف اللّفظ على اللّسان، ومن بين القراءات التي خرّجها على هذا المنوال:

✓ ما رُوِي عن الحسن: " والسّماء ذات الحِبِك"، ورويَ عنه أيضًا: " الحِبْك"، يقول أبو الفتح: " وأمّا الحِبِك: ففِعِل، وذلك قليل، منه: إِبِلٌ وإِطِلٌ، وأمّا " الحِبْك" فمخفّفٌ منه، كإِبْلٌ وإِطْلٌ "[3].

1 . انتصار عثمان، القضايا الصّوتيّة والدّلاليّة في كتاب المحتسب لابن جنّي، ص 100

2 . ينظر: أحمد سالم بني أحمد، المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات اللغوية الحديثة، ص 182

3 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 287

والتّخلّص من التقاء كسرتين يكاد يطّرد في كلام العرب، يقول سيبويه: " وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع، وإنّما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان، وذلك في قولك في إبِل: إبْل "[1].

ويذهب المحدثون إلى أنّ حذف الكسرة في هذا الموضع ناتجٌ عن اختزال عدد المقاطع الصّوتيّة بفعل قانون المخالفة، وإلى ذلك أشار الباحث أحمد سالم من خلال الكتابة الصّوتيّة الآتية:

إبِلٌ	إبْلٌ
Ibilun	**ibun**
(1)	**(2)**

فالصّيغة الأولى تتابع فيها كسرتان، كسرة الهمزة والباء، وتتابعهما يؤدّي إلى ثقل على بعض النّاطقين بالعربيّة، ممّا يؤدّي إلى المخالفة بينهما عن طريق حذف إحداهما، وهذا ما تمثّله الصّيغة الثّانية، كما يلاحظ أنّه بهذا الحذف تمّ اختزال عدد المقاطع الصّوتيّة، فقد كانت الصّيغة الأولى مكوّنة من ثلاثة مقاطع، الأول والثّاني منهما قصيرٌ مفتوح، والثّالث قصيرٌ مغلق، وعندما حذفت حركة الباء صارت الصّيغة مكوّنة من مقطعين صوتيين قصيرين مغلقين، وهذا ما تمثّله الصّيغة الثّانية، واختزال المقاطع الصّوتيّة من ثلاثة إلى اثنين فيه تخفيف على النّاطقين[2].

- **حذف الفتحة:** يرى ابن جنّي أنّ إسكان الفتحة شاذٌّ لا يقاس عليه، لأنّ الفتحة خفيفة، فلا يحتاج النّاطق العربيّ إلى تخفيفها، لذلك نجده يعلّق على قراءة أبي عمرو: " في قلوبهم مرْض"، بإسكان الرّاء، بقوله: " لا يجوز أن يكون " مرْض" مخفّفًا من " مرَض"، لأنّ المفتوح لا يخفّف وإنّما ذلك في المكسور والمضموم،كإِبِل وفَخِذ، وطُنُب وعَضُد، وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذٌّ لا يقاس

1 . سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988، ج 4، ص 115

2 . أحمد سالم بني حمد، المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات اللغوية الحديثة، ص 189 – 190

عليه "[1]، وكذلك تخريجه لقراءة ابن محيصن: " أمْنةً نعاسًا" بسكون الميم، حيث يرى أبو الفتح أنّه لا يجوز أن يكون (أمْنة) مخفّفة من (أمَنَة) كقراءة الجماعة، من قِبَل أنّ المفتوح في نحو هذا لا يسكّن كما يُسكّن المضموم في المكسور لخفّة الفتحة[2].

يرى الباحث حسام النّعيميّ أنّ بعض العرب قد خفّف بإسكان الحرف المفتوح، وهم وإن نصّوا على أنّ الفتحة أخفّ الحركات إلّا أنّ السّكون أخفّ منها من غير شكّ[3]، ويعترض على ابن جنّي في عدم تجويزه لأن تكون (مرْض) مخففة من (مرَض)، يقول: " وهذا الذي ذكره حجّة عليه لا له، فقد ثبت أنّ العرب قد نطقت بكلمات اختلفوا فيها بين الفتح والسّكون، وجعْلِها لهجاتٍ وليس تخفيفًا،وهو تفريق لا نراه، لأنّ التّخفيف هو تعليل للهجة التي أسكنت المتحرّك "[4].

ويؤيّد الباحث أحمد سالم رأي النّعيميّ، فيرى أنّ عدم وجود الفتحة أخفُّ على النّاطق من وجودها، لأنّ المنطق يقول: ما هو أخفّ من الخفيف يحذف تمامًا، والذي يحدث للكلمة مثل:

جَمَلٌ ⟵ gamal، عندما تتحوّل إلى: جمْل ⟵ gaml، هو أنّ حذف الفتحة ليس إلّا مخالفة للفتحة الأخرى، ثمّ إنّ عدد مقاطع الكلمة قد اختزل من ثلاثة إلى اثنين[5].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 53

2 . المرجع نفسه، ج 1، ص 274

3 . حسام النّعيميّ، الدّراسات الصّوتية واللّهجيّة عند ابن جنّي، ص 221

4 . المرجع نفسه، ص 222

5 . أحمد سالم بني حمد، المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات اللغوية الحديثة، ص 198

3.3.1 الإبدال بين الصّوامت والصّوائت:

ليس المقصود من المماثلة بين الصّوامت والصّوائت تحويل الصّوامت إلى صوائت، أو تحويل الصّوائت إلى صوامت، فهذا لا يكون بحال، ولا يمكن أن يعتقده أحد من أهل النّظر، وإنّما المقصود بالمماثلة بينهما هو تأثير الصّوامت في الحركات عن طريق تحويلها إلى حركات مماثلة لطبيعتها، وتأثير الحركات في الصّوامت عن طريق تغيير مخارجها والتّعديل في صفاتها[1].

تؤثّر الصّوامت في الحركات المجاورة لها تأثيرًا كبيرًا، فهي تؤثّر في مخرجها فتغيّره إلى نوع يناسب طبيعتها، كما تؤثّر أيضًا في صفاتها، فصوت الفتحة مثلًا يفخّم بعد الأصوات المفخّمة وهي الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء، وتكون بين التّفخيم والتّرقيق مع القاف والخاء والغين، وتكون مرقّقة مع بقيّة الأصوات، وإلى جانب تأثير الصّوامت في الحركات من حيث مخارجُها وصفاتُها، فإنّها تعمد إلى تغيير الحركة كلّية إلى حركة أخرى تناسب طبيعتها وخصائصها النّطقيّة، فلكلّ نوعٍ من الصّوامت نوعٌ من الحركات يناسبها، فالأصوات المرقّقة الصّفيريّة والأسنانيّة تُؤثِر الكسرة (i)، أمّا الأصوات الشفويّة كالميم والباء، والأصوات الشفويّة الأسنانيّة كالفاء التي يصاحبها ضمٌّ للشّفتين أو شبه ضمٍّ لهما، فإنّهما يؤثران صوت الضّمّة (u)، أمّا الأصوات المفخّمة – وهي مجموعة الأصوات المستعلية الأربعة المطبقة بالإضافة إلى القاف والغين والخاء- فإنّها تميل إلى تعديل الفتحة لتجعلها فتحة خلفيّة أو ضمّة ممالة (o)، أو ضمّة خالصة، أي حركة خلفيّة مغلقة، وأمّا الأصوات الحنجرية والحلقية والطّبقيّة فإنّها تنحو بأجراس الحركات المجاورة لها نحو الفتحة (a)[2].

ومن أبرز مظاهر تأثير الصّوامت في الصّوائت التي عرضها ابن جنّيّ في المحتسب، ظاهرة فتح الحرف الحلقي، فقد خرّج كثيرًا من القراءات عليها، محاولًا في الوقت نفسه شرحها وإيضاحها:

- **ظاهرة فتح الحرف الحلقيّ:** أدرك اللّغويّون المتقدّمون العلاقة الوطيدة بين حروف الحلق(وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء) وبين الفتحة، فبحثوا عن سرّ العلاقة بينهما وحاولوا تفسيرها، يقول

1 . فوزي الشّايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 198

2 . ينظر: المرجع نفسه، ص 210 – 213

سيبويه: " وإنّما فتحوا هذه الحروف لأنّها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها وهو الألف "[1].

وقد اختلف القدماء في ظاهرة فتح الحرف الحلقيّ، فالبصريون يرون أنّها لهجة عربيّة، وأنّ الحرف الحلقيّ، وأنّ الحرف الحلقيّ لا يحرّك إلّا على أنّه لغة[2]، بينما نجد أنّ الكوفيين والبغداديين قد قاسوه وجعلوه قاعدة مطّردة، وأصحّ المذاهب كما يقول الباحث إبراهيم أنيس هو ما ذهب إليه الكوفيون ومن ذهب مذهبهم كالبغداديين، فقد أكّدت التّجارب الحديثة ارتباطًا وثيقًا بين النّطق بحروف الحلق والفتحة، وذلك لأنّ الأصوات الحلقيّة تناسب في الغالب وضعًا خاصًّا للسان يتّفق مع ما نعرفه من وضعه مع الفتحة، فلهذه الظّاهرة التي استرعت انتباه القدماء ما يسوّغها في القوانين الصّوتيّة الحديثة[3]، فالتّفسير العلميّ لهذه الظّاهرة هو أنّ تحريك الصّوت الحلقيّ أخفّ من تسكينه، إذ إنّ كلّ أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقيّ تحتاج إلى اتّساع في مجراها بالفم، فليس هناك مت يعوق هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا ناسبها من أصوات اللّين أكثرها اتّساعًا، وتلك هي الفتحة[4].

أمّا ابن جنّي فقد كان أوّل أمرِه يوافق أصحابه البصريين، فقد أتى في كتابيه "الخصائص" و"المنصف" بما ينمُّ عن موافقته للمدرسة البصريّة، ثمّ رجه في كتابه " المحتسب " ووافق الكوفيين في معتقدهم وقال بمذهبهم، وخرّج عدّة قراءات على منوالهم، أبرزها:

- ✓ قراءة سهل بن شعيب النّهميّ: " **جهَرَة" و" زَهَرَة"**، يقول أبو الفتح توجيهًا لهذه القراءة: " مذهب أصحابنا في كلّ شيء من هذا النّحو ممّا فيه حرفٌ حلقيٌّ ساكن بعد حرف مفتوح، أنّه لا يحرّك إلّا على أنّه لغة فيه، كالزّهْرة والزّهَرة، والنّهْر والنَّهَر، والشّعْر والشّعَر، فهذه لغات عندهم، ومذهب الكوفيين فيه أنّه يحرّك الثّاني لكونه حرفًا حلقيًّا، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه، كالبحْر والبحَر، والصّحْر والصّحَر، **ومـــــا أرى القول من بعد إلّا معهم، والحـــقُّ إلّا في أيديهم** "[5].

1 . سيبويه، الكتاب، ج4، ص 101

2 . ينظر: ابن جنّي، المحتسب، ج 1 ، ص 84

3 . إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 50

4 . عبده الرّاجحي، اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، دار المعارف الجامعيّة، الإسكندرية، 1998، ص 123

5 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 84

✓ قراءة محمّد بن السَّمَيفِع " **قَرَحٌ**" بفتح القاف والرّاء، قال أبو الفتح: " ظاهر هذا الأمر أن يكون فيه لغتان: قَرْحٌ وقَرَحٌ، ثمّ لا أبعد أن تكون الحاء لكونها حرفًا حلقيًّا يفتح ما قبلها كما تفتح نفسها فيما كان ساكنًا من حروف الحلق، نحو قولهم في الصّخْر: الصّخَر، والنّعْل: النّعَل، ولعمري إنّ هذا عند أصحابنا ليس أمرًا راجعًا إلى حرف الحلق، لكنّها لغات، وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أنّ حرف الحلق يؤثّر هنا من الفتح أثرًا معتدًّا معتمدًا، فلقد رأيت كثيرًا من عقيل لا أحصيهم يحرّك من ذلك ما لا يتحرّك أبدًا لولا حرف الحلق، وهو قول بعضهم: نَحَوَه، يريد: نحْوَه، وهذا ما لا توقُّفَ في أنّه أمرٌ راجعٌ إلى حروف الحلق، لأنّ الكلمة بنيت عليه ألبتّة "[1].

ويرى الباحث عبد الغفّار حامد هلال أنّه لا تناقض بين موقف ابن جنّي من فتح الحرف الحلقي، فالثّابت أنّه ألّف المحتسب في آخر حياته، وذلك يعطينا أمرين:

1. أنّه سمع كثيرًا من عقيل لا يحصيهم تفتح حرف الحلق السّاكن، وقبل ذلك لم يكن سمع مثله.
2. كان لاستقراره الذّهنيّ أثرٌ كبيرٌ في تعليل هذه الظّاهرة وغيرها، بحيث أدرك أنّ لحرف الحلق أثرًا معتدًّا في تحويل سكونه فتحة[2].

فواضحٌ من كلام ابن جنّي أنّه يميل إلى رأي الكوفيين، وأنّ الفتح مع حروف الحلق قياسٌ مطّرد لما فيه من تحقيق نوع من الانسجام بين الصّامت والحركة، وهذا ما أيّدته التّجارب الحديثة التي أكّدت على وجود ارتباطٍ وثيق بين حروف الحلق والفتحة.

ويرى بعض المحدثين أنّ الرّؤيتين – البصريّة والكوفيّة – لا تتناقضان، فالتّحوّل في مثل (قرْح) إلى (قرَح) هو تحوّل لهجيّ بلا شكّ، لا يخضع لما يجاوره من الحروف أيًّا كان وصفها، ومن ثمّ فإنّ الدّراسة الصّحيحة على حدّ قوله لا ترى نفسها تتوافق مع ذلك التّفسير، إذ هي ترى فيه انعكاسًا للنّظر في الكتابة لا في النّطق، فالتّغيّر في الكلمة كان بأن تَلَت الرّاء فتحة، بعد أنْ كانت تتلوها الحاء: qarah ⟵ qarh وهو تغيّر في المتوالية الصّوتيّة " قرْح"، جرى طلبًا للتّماثل والانسجام مع الحركة" الفتحة القصيرة " التّالية للقاف، وعليه فإنّ ما جرى لا يرتبط بحروف الحلق، بل هو مرتبط بميل ابن اللّغة في هذه المواضع إلى

1 . المرجع السابق، ج1، ص 167

2 . عبد الغفار حامد هلال، اللّهجات العربيّة ، نشأة وتطوّرا، ص 319

الهروب من تسكين الوسط في بنية " فَعْل"، وعلى ذلك تأتي أمثلة من مثل: (كبِد) بدلًا من (كبْد) و(رِجِل) بدلًا من (رجْل)... أمّا في الكلمات من مثل (قرَح) و(صخَر) فهرب النّاطق اللّغويّ من التّسكين، لكنّه مال أيضًا إلى أن يقترن ذلك الهروب بتحقيق المماثلة الصّوتيّة والانسجام، فأتى بحركة مماثلة للحركة السّابقة[1].

فالذي جرى حسب الباحث ليس إتباعًا ولا إبدالًا من الوجهة الصّوتيّة المعاصرة، فلم يبدل شيءٌ بشيءٍ آخر، بل إنّ الرّاء كانت متلوّة بالحاء، فصارت متلوّة بالفتحة القصيرة، وظلّت الحاء، لكنّها تلت الفتحة، وليس ثمّة من إتباع إلّا وفق من نظر في المكتوب لا المنطوق، فالنّظر في المكتوب يرينا أنّ الرّاء السّاكنة صارت راءً مفتوحة، إتباعًا للقاف المفتوحة، وذلك من باب أنّ الحركات القصيرة ليست وحدات صوتيّة مستقلّة تقع في متوالية نطقيّة، حالها كحال بقيّة الأصوات (الحروف) ، ولكنّها – أي الحركات القصيرة – وبضمّ علامة السّكون إليها، وهي علامة كتابيّة محضة لا يقابلها شيءٌ في المنطوق، ليست إلّا زوائد تابعة للحروف، فترسم فوق الحرف أو تحته، ومن هنا جاء القول بالإتباع، إذ هو – أي الإتباع – مصطلحٌ كتابيٌّ جاء من النّظر في المكتوب باعتبار أنّ الرّاء تبعت القاف في (قرح)، بأن عَلَتْها الفتحة القصيرة كما علَت القاف[2].

ويضيف الباحث أنّ الذي حدث في مثل هذه الصّيغ إنّما هو هروب النّاطق اللّغويّ من أن تكون الكلمة من مقطع واحد طويل مغلق في (قرح): س ح س س = qarh، إلى مقطعين قصيرين، واحد قصيرٌ مفتوح، قَ:qa = س ح، وآخر قصيرٌ مغلق: رَح: rah = س ح س، إنّ هذا الانتقال إنّما هو ميلٌ من ابن اللّغة إلى السّهولة النّطقية، وهو يأتي امتثالًا للاقتصاد اللّغويّ، وامتثالًا لما تكلّم عليه اللّسانيون الاقتصاديون من القول بقانون الجهد الأقل والسّهولة[3].

1 . محمد أحمد سامي أبو العيد، تحليل ظاهرتي الإتباع والإبدال في المحتسب لابن جنّي – رؤية صوتية معاصرة –، ص 229

2 . المرجع نفسه، ص229 – 230

3 . المرجع نفسه، ص 230

المبحث الثّاني: ظاهرة الهمز في المحتسب (تحقيقها، تخفيفها، حذفها) في ضوء الدّرس اللّغوي الحديث

شغلت الهمزة اهتمام اللّغويين والدّارسين قديمًا وحديثًا، فكانت موضوعاتها من أعقد المشاكل اللّغويّة التي أثيرت في السّاحة اللّغويّة، ذلك أنّ الهمزة من أصعب الأصوات مخرجًا وتأديةً ووصفًا، " ذلك الصّوت الفريد بين أصوات اللّغة العربيّة، بل بين أصوات الفصيلة السّامية كلّها، بل بين أصوات مجموعات كثيرة من اللّغات المعروفة حتّى الآن، فقد احتفت العربيّة بهذا الصّوت، وبدا من معاملة القدماء له — رسمًا وإثباتًا وحذفًا وإبدالًا وقلبًا — إحساسَهم بأهميته الخالصة في بناء الكلمة العربيّة، وتباين موقف القبائل منه، في نطقهم له إثباتًا وحذفًا وتسهيلًا، وانعكست هذه المواقف جميعًا في الرّوايات الشّاذّة، فوجدنا حشدًا كبيرًا منها ينحصر موضع شذوذه في إثبات الهمزة أو حذفها أو في تسهيلها، أو في زيادتها في موضع غير مقيس على الشّائع في ألسنة الفصحاء، وهكذا "[1].

والهمزة في اللّغة: الغمز والضّغط، ومنه الهمزُ في الكلامِ لأنَّهُ يُضْغَطُ، وقد همَزْتُ الحرف فانْهَمَزَ... وسمّيت الهمزة لأنّها تُهمَزُ فَتُهَتُّ فَتَنْهَمِزُ عن مخرجها، يقال: هو يَهُتُّ هتًّا: إذا تكلّم بالهمز[2]، ومن معانيها أيضًا: النّبر، حيث جاء في " لسان العرب" في مادة (ن ب ر): النّبر بالكلام: الهمز، نَبَر الحرفَ يَنْبِرُه نبرًا: همَزَه، وفي الحديث: قال رجلٌ للنّبيّ ﷺ: يا نبيءَ الله، فقال: لا تنبر باسمي، أي: لا تهمز، وفي رواية: فقال: إنّا معشرٌ لا ننبرُ "[3].

وأمّا صورتها فالخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 170 هـ) هو الذي اختار أن يكون رمز الهمزة في الخطّ العربيّ رأس العين الصغيرة (ع)، وذلك لما لاحظه من القرابة المخرجيّة بين صوتي العين والهمزة[4]، ويرى ابن جنّي أنّ الألف هي صورة الهمزة، وذلك من خلال اعتبارين اثنين: فالهمزة لو أريد تحقيقها البتّة، لوجب أن تكتب ألفًا على كلّ حال، يدلّ على صحّة ذلك أنّك إذا أوقعتها موقعًا لا يمكن فيه تخفيفًا، ولا تكون فيه إلّا محقّقة، لم يجز أنْ تكتب إلّا ألفًا، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة، وذلك إذا وقعت أوّلًا، نحو: أخذ وأُخِذ وإبراهيم، فلمّا وقعت موقعًا لا بدّ فيه من تحقيقها، اجتُمع على كتبها ألفًا البتّة، وأمّا الاعتبار

1 . عبد الصّبور شاهين، القراءات القرءانيّة في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 15

2 . ابن منظور، لسان العرب، ج 9، ص 133 - 134

3 . المرجع نفسه، ج8، ص 430

4 . عبد الصّبور شاهين، القراءات القرءانيّة في ضوء علم اللغة الحديث، ص 18

الثّاني فإنّ كلّ حرف سمّيته ففي أوّل حروف تسميته لفظه بعينه، ألا ترى أنّك إذا قلت: جيمٌ، فأوّل حروف الحرف (جيم)، وإذا قلت: دال، فأوّل حروف الحرف (دال)، وإذا قلت: حاء، فأوّل ما لفظت به حاء، وكذلك إذا قلت: ألف، فأوّل الحرف التي نطقت بها همزة[1].

وقد خالف المحدثون ما ذهب إليه ابن جنّي في تصّوره للهمزة، فيرى الباحث عبد الصّبور شاهين أنّ مفهوم الهمزة ظلّ مختلطًا في أذهان القدماء بمفهوم الألف، وقد أدّى هذا الاختلاط إلى تعقّد تصوّراتهم عن الهمزة وأحوالها ومكان كتابتها، وعلاقتها بالحركات والحروف[2]، أمّا عذرهم في ذلك ما لامسوه من العلاقة بين الألف والهمزة في الأصل، فالألف كانت وظيفتها وظيفة الهمزة حين لم تكن تسمية الهمزة موجودة، فلمّا توزعت دلالاتها بين الصّوت الحنجري والفتحة الطّويلة، استحدثت تسمية " الهمزة" للصّوت الحنجريّ، وبقيت الألف للحركة الطّويلة، وإن لم تستطع أذهان القدماء أن تتخلّص من فكرة الاشتراك في الدّلالة، نظرًا لفكرتهم الضّعيفة عن مخرج كلتيهما[3].

وقد اعترض المحدثون كثيرًا على كيفية معالجة القدماء عمومًا وابن جنّي خصوصًا لقضايا الهمزة، ورأوا أنّهم قد أخطؤوا التّقدير في مناسبات عديدة، فأدّاهم سوء التّقدير إلى أحكام لا تستقيم مع موازين العلم الحديث، وسيحاول البحث – وهو يتتبّع ظاهرة الهمز في المحتسب – أن يعرض إلى أهمّ هذه المؤاخذات، محاولًا في الوقت نفسه أن يخرج بالرّأي السّليم والقول السّديد، وقبل أن نعرض لأهمّ هذه القضايا، نشير إلى أنّ أحوال الهمزة عند العرب لا تخرج على أن تكون محقّقة، أو مخفّفة إمّا عن طريق إبدالها أو تسهيلها بين بين على حدّ تعبير القدماء، أو محذوفة مختزلة، وهذه الحالات قد أتى على ذكرها ابن جنّي في المحتسب مع كثير من الأمثلة والشّواهد.

1 . ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ص 55 – 56

2 . عبد الصّبور شاهين، القراءات القرءانيّة في ضوء علم اللغة الحديث، ص 18

3 . المرجع نفسه، ص 20

1. تحقيق الهمزة في " المحتسب" في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث:

ليس المقصود من مصطلح تحقيق الهمز سوى إعطائه حقّه في النّطق، والإبقاء على نبرة الهمزة دون حذف أو تخفيف أو تغيير، وقد ذكر ابن جنّي مجموعة من القراءات حقّقت فيها الهمزة وأثبتت، لعلّ أبرزها:

✓ قراءة أيوب السّختياني: **" ولا الضّألين "**، بالهمزة، يقول أبو الفتح: " ... واعلم أنّ أصل هذه ونحوه: الضّاللين، وهو الفاعلون، من ضلّ يضلّ، فكره اجتماع حرفين متحرّكين من جنس واحد على غير الصّور المحتملة في ذلك، فأسكنت اللّام الأولى وأدغمت في الآخرة، فالتقى ساكنان: الألف واللّام الأولى المدغمة، فزيد في مدّة الألف، واعتمدت وطأة المدّ، فكان ذلك نحوًا من تحريك الألف، وذلك أنّ الحرف يزيد صوتًا بحركاته كما يزيد صوت الألف بإشباع مدّته "[1]، فتحقيق الهمزة في هذه الصّورة إنّما مردّه إلى كراهة التقاء السّاكنين: الألف واللّام الأولى، فحرّك الألف لالتقائهما فانقلبت همزة، لأنّ الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لا يتحمّل الحركة، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة[2].

✓ ومن الأمثلة التي أوردها ابن جنّي، قول كثيّر:

إذا مَا العَوَالِي بالعَبِيطِ احْمَأَرَّتِ

وقال:

وللأرضِ أمّا سُودُها فتَجَلّت بياضًا وأمّا بيضها فادهَأَمَّت

ومن طريق حديث إبدال الألف همزة قول بعضهم في الباز: البأز بالهمز، ووجه ذلك أنّ الألف ساكنة وهي مجاورة لفتحة الباء قبلها، والحرف السّاكن إذا جاور الحركة فقد تنزله العرب منزلة المتحرّك بها، من ذلك قولهم في الوقف على بكر: هذا بكُر، ومررت ببكِر، ألا ترى حركتي الإعراب لما جاورتا الرّاء صارتا كأنّهما فيه[3].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، 46

2 . ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ح1 ، ص 86

3 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 47

ويذهب ابن جنّي إلى أنّ تحقيق الهمز قبل الحرف المشدّد مقصورٌ على الألف فقط، " وهذا الهمز الذي تراه أمرٌ يخصّ الألف دون أختيها، وعلّته في اختصاصه بها أنّ همزها في بعض الأحوال إنّما هو لكثرة ورودها ساكنة بعد الحرف المدغم، فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلبها همزة، تطرّقًا إلى الحركة وتطاولًا إليها، إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلًا، لا في هذا الموضع ولا في غيره، وليست كذلك أختاها، لأنّهما وإن سكنتا في نحو: هذا قضيب بكر، وعود ثوب، فإنّهما قد تحرّكان كثيرًا في غير هذا الموضع،فصار تحرّكهما في غير هذا الموضع عوضًا من سكونهما فيه "[1].

- ✓ ومن أمثلة تحقيق الهمزة التي ذكرها ابن جنّي وعلّق عليها بالشّذوذ قراءة أبي عمرو: " تَرَئِنّ" بالهمز، يقول أبو الفتح: الهمز هنا ضعيف، وذلك لأنّ الياء مفتوح ما قبلها، والكسرة فيها التقاء السّاكنين، فليست محتسبة أصلًا... وقد حُكيَ الهمز في الواو التي هي نظيرة الياء في قوله تعالى: "لتبلؤُنَّ في أموالِكُم"، فشبّه الياء لكونها ضميرًا وعلم تأنيث بالواو، من حيث كانت ضميرًا وعلم تذكير، وهذا تعذّر ما وليس قويًّا "[2].

- ✓ ومن ذلك أيضًا قراءة: " من ظهورِهم ذرّيئتهم" مهموزة، يرى ابن جنّي أنّ الهمز في هذا الموضع ضربٌ من الشّذوذ لا يسمع أصلًا فضلًا عن أن يتّخذ قياسًا[3].

- ✓ ومن أمثلة تحقيق الهمز التي ردّها أبو الفتح ورفضها، قراءة من قرأ:" خُطُؤَات"، بضمّتين وهمزة، قال ابن جنّي: " أمّا الهمز في هذا الموضع فمردود، لأنّه من خطوت لا من خطأت، والذي يصرف هذا إليه أن يكون كما تهمزه العرب ولا حظَّ له في الهمز، نحو: حلّأت السّويق، ورثأت روحي بأبيات، والذئب يستَنْشِئُ ريح الغنم (أي يشمّ) "[4]، وعجيبٌ صنيع أبي الفتح، فهو لما حكم على القراءة بالرّفض والغلط

1 . ابن جنّي، الخصائص، ج 3، ص 127
2 . ابن جنّي، المحتسب، ح 2، ص 42
3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 267
4 . المرجع نفسه، ج 1، ص 117

وردّها، وجد لها تخريجًا دلاليًّا لطيفًا، وعذرًا لغويًّا بهيًّا، يقول: " والحمل على هذا فيه ضعف، إلّا أنّ الذي فيه من طريق العذر أنّه لما كان من فعل الشّيطان غلب عليه معنى الخطأ، فلمّا تصوّر ذلك المعنى أطلعت الهمزة رأسها وقيل: خطؤات "[1].

ورغم أنّ ابن جنّيّ حاول تعليل صور تحقيق الهمزة في الأمثلة السّابقة، إلّا أنّه يعدّها كلّها شاذّة، فقد عقد في كتابه الخصائص بابًا سمّاه: " باب في شواذّ الهمز" قسّم فيه كلّ ما ورد عن العرب إلى قسمين وكلاهما غير مقيس[2]:

أحدهما: أن تقرّ الهمزة الواجب تغيّرها فلا تغيّرها.

والآخر: أن ترتجل همزًا لا أصل له ولا قياس يعضده.

وإذا جئنا إلى ما قرّره علم اللغة الحديث، نجد أنّ المحدثين عابوا على المتقدّمين تفسيرهم لمظاهر تحقيق الهمز، ورأوا أنّهم قد خلطوا في قواعد الهمزة (من تحقيق وتخفيف وإبدال) خلطًا واضحًا، وأساس هذا الخلط أنّهم يعدّون التّخفيف وإخوته عارضًا يعرض للهمزة، وربّما يعدّون الهمزة بادية في صور مختلفة، وكان من نتيجة ذلك وجود عدد ضخم من الأحكام المتضاربة التي تتعلّق بها وبأحوالها[3].

فحالات الهمز كما يقول المحدثون خاضعٌ لجملة من العوامل التي تتّصل بخصائص النّطق العربيّ، فالنّاطق العربيّ لا يقف على متحرّك، ولا يبدأ بساكن، ويكره النّطق بمقاطع مفتوحة متوالية، ومن ثمّ لجأ إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة باجتلاب الهمزة، فاضطراره إلى الهمز إنّما وسيلة للهروب من تتابع الحركات، أي لتكوين مقطع عربيّ سليم، وهو صورة من صور النّبر أو المبالغة فيه، فطبيعة الهمز عند العربيّ دليلٌ على وظيفة قبل أن يكون دليلًا على صوت لغويّ، فالتّفسير الحديث لظاهرة الهمز في الأمثلة السّالفة يكمن في أنّ اللّغة تحاول التّخلّص ما أمكنها ذلك من المقطع المديد لأنّها تكره النّطق بمصوّت طويل في المقطع المقفل، وتحوّله إلى مقطع قصير[4]، وإذا كان ذلك كذلك – وهو أنّ العرب تكره الاحتفاظ بالمقطع

1 . المرجع السابق، ج1، ص 117

2 . ابن جنّي، الخصائص، ج 3، ص 142

3 . كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 27

4 . حسام النّعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّيّ، ص 102

المديد وتحاول التّخلّص منه ما أمكنها ذلك –، فإنّه يمكن والقول للباحث النّعيميّ أن نفسّر في ضوء ذلك همز كلمة مثل (الضّألين) بأنّه محاولة من بعض العرب للتّخلّص من هذا المقطع الطّويل الممثّل في فتحة الضّاد والألف وتحويله إلى حركتين قصيرتين[1].

ويضيف الباحث حسام النّعيميّ معلّلًا سبب لجوء النّاطق العربيّ إلى الهمزة وسيلة لهذا التّخلّص، دون لجوئه إلى الواو والياء، ذلك أنّهم لم يصيروا إلى الواو والياء لأنّه يؤدّي إلى مقطع طويل أيضًا إذا جعلتا ساكنين، فيكون (الضّوْلّين) أو (الضّيْلّين) بإطالة صوت الواو أو الياء ليمكّن النّطق باللّام السّاكنة، وتبقى المشكلة الصّوتيّة كما هي – إن لم نقل إنّها تزداد صعوبة في النّطق – فلم يبقَ إلّا أن يُزاد في مدّة الألف وتعتمد وطأة المدّ كما قال ابن جنّي لينتقل الألف بهذا الضّغط إلى همزة[2].

وقد تتبّع الباحث عبد الصّبور شاهين التّحليل الصّوتيّ للأمثلة المهموزة، فوجد أنّ لوظيفة الهمز في النّطق العربيّ جانبين[3]

أ. وسيلة للهروب من تتابع الحركات، ومن ثمّ لتكوين مقطع عربيّ سليم

ب. صورة من صور النّبر، أو المبالغة فيه

فوصف ابن جنّي حالاتِ الهمز بأنّها شاذّة ومرتجلة هو في الحقيقة إشارة إلى وظيفة، لأنّ العربيّ الذي ارتجله إنّما اختار له موقعًا معيّنًا، خضوعًا لضرورة صوتيّة معيّنة، فالكلمات المهموزة مثل (الضّألين) فسّرها ابن جنّي بأنّ الألف تحرّكت بحركة السّاكن قبلها فهمزت، وفسّرها "فليش" بالهروب من المقطع المديد، لكراهة النّطق بمصوّت طويل في مقطع مقفل، ونفسّرها نحن – أي عبد الصّبور شاهين – بما سبق أن قرّرناه من انّ النّبر في لسان قبائل البادية يأخذ صورة التّوتّر، في حين يأخذ صورة الطّول في لسان غيرهم من الحضريين، وقد اتّخذ التّوتّر صورة الهمزة نظرًا لشدّة ضغط النّاطق على المقطع، بالرّغم أنّه لا مادة الكلمة، ولا أيّة صيغة من صيغها الاشتقاقيّة تحتوي همزة، الأمر الذي يؤكّد أنّ رمز الهمزة هنا علامة نبرٍ لا أكثر[4].

1 . المرجع السابق، ص 102 – 103

2 . المرجع السابق، ص 103

3 . عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ ص 175

4 . ينظر: عبد الصّبور شاهين، القراءات القرءانية في ضوء علم الحديث، ص 128

وإلى هذا الاتّجاه وجّــه باقي الكلمات التي أوردها ابن جنّي وحـكم عليها بالضّعــف والغــلط، مثــل: (خطؤات) و(تفاؤت) و(ترئن)، فمن يتأمّل مواقع الهمز في قراءاتها يجد أنّها لا تخرج عن الصّور التّالية للمزودوج:

1. **ضمّة + فتحة (ua) في (خطؤات)**
2. **فتحة + ضمّة (au) في (تفاؤت)**
3. **كسرة + فتحة (ia) في (ترئنّ)**

فإذا تأمّلنا كلّ صورة من هذه الصّور بعد همزها، أي نبرها، وجدنا أنّ عنصري المزدوج باقيان كما هما، وأنّ كلّ ما حدث منحصر في الفصل بينهما بعد أن كانا متّصلين، وقد عدّل النّاطق البدويّ نطقه للكلمة بهمزها، نتيجة شعوره بأنّ الانزلاق من العنصر الأوّل من عنصري المزدوج إلى العنصر الثّاني لا يحقّق صورة النّبر كما تعوّدها، فكان الهمز وسيلته إلى ذلك، دون أن يسقط من المزدوج شيئًا، والصّورتان بالكتابة الصّوتيّة هكذا[1]:

Xutu^ àt	≤	**xutu at**
Taf à ^ ut	≤	**taf ‘aut**
Turia’nni	≤	**turianni**

فالتّحليل الصّوتيّ الحديث يظهر على الأمر على خلاف ما جاء به ابن جنّي، فلكمة (جان) صارت (جأن)، وبالتّمثيل الصّوتيّ: **jaan ⟶ ja^{a}an**، وعليه فإنّ وظيفة الهمز في هذه الكلمة تمثّلت في نقل الكلمة من التّكوّن من مقطع واحد مديد مغلق: جان: س ح ح س، إلى مقطعين:

- **(جـ): س ح – (أن): س ح س**

1 . المرجع السابق، ص 130

أمّا في كلمة (الضّألين)، فكان التّحوّل على ذات النّحو:

Daaliin ⟶ da^{a}aliin

فكلمة (ضالين) تتكوّن من مقطعين طويلين مغلقين هما: (**ضالْ/ daal**)، و(**لين/liin**):

Daal/Liin

س ح ح س/ س ح ح س

وعليه مال النّاطق العربيّ للتّخلّص من توالي هذين المقطعين المغلقين إلى تجزيء الكلمة إلى ثلاثة مقاطع في (**ضألين**)، هما: مقطع قصير مفتوح، ومقطع قصير مغلق، ومقطع طويل مغلق، على النّحو الآتي[1]:

ض: س ح

أل: س ح س

لين: س ح ح س

ويرى الباحث داود عبده أنّ تبرير ابن جنّيّ لاختلاف الألف عن العلّتين الطّويلتين الأخريين ليس مقنعًا، ويذهب إلى أنّ اعتبار وجود الهمزة هو الأصل ثمّ حُذفت أقرب إلى الصّحّة وأسهل تفسيرًا من اعتبارها مضافة، خاصة أنّ الهمزة في مثل (ضألين) لم تضف بعد الألف كما يتبادر إلى الذّهن، ولا قبل الألف، وإنّما أقحمت منتصف الألف كما يتّضح من مقارنة (ضالّ) و(ضألّ) حين تكتبان بالرّموز الصّوتيّة:

ض ـَ ـَ ل ل ـُ ن

ض ـَء ـَ ل ل ـُ ن

فإذا اعتبرنا أنّ (ضالّ) تحوّلت إلى (ضأل)، فإنّ معنى هذا أنّ الهمزة قد أقحمت بين الفتحتين اللّتين تتألّف منهما الألف، باعتبار أنّ العلّة الطّويلة هي علّتان قصيرتان متواليتان:

ض ـَ ـَ ل ل ـُ ن ⟵ ض ـَء ـَ ل ل ـُ ن

1 . محمد أحمد سامي أبو العيد، الهمز في محتسب ابن جنّي – دراسة صوتية معاصرة –، ص 91 – 92

وهو أمر لا يمكن تفسيره، أمّا إذا اعتبرت الهمزة موجودة أصلًا في (ضالّ)، فإنّ ذلك لا يحتاج إلى تفسير خاص، لأنّ سقوطها ظاهرة عامة في اللّغة العربيّة[1].

حاصـــل القول من تحـــليل المحـــدثين، أنّ تحقيق الهمزة في الكلمات التي ذكـــرها ابن جنّيّ إنّما جـــيء به لكراهة الاحتفاظ بالمقطع المـــديد ومحاولة التّخلّص منه، هروبًا من تتابع الحركات وتشكيل مقطع عربيّ سليم.

1 . داود عبده، دراسات في علم الأصوات، دار جرير للنشر والتّوزيع، عمان، 2010، ص 120 - 121

2. تخفيف الهمزة في" المحتسب" في ضوء الدّرس اللّغوي الحديث:

يعدّ تخفيف الهمزة من أبرز الحالات التي تعتور أشكال تأدية الهمزة، وقد تعدّدت تسمية المتقدّمين لها، فاستعمل أبو حيّان في تفسيره مصطلحات عدّة للتّعبير عنها، مثل مصطلح همزة بين بين، والتّخفيف، والتّسهيل، والتّليين، وكلّها بمعنى واحد إلّا أنّ لفظ التّسهيل هو الغالب في بيئة القرّاء[1].

واللّغويون القدامى متّفقون على تعريف الهمزة المخفّفة بأنّها " الهمزة التي تكون بين الهمزة وبين حرف حركتها أو حركة ما قبلها، وشرطها ألّا تكون مبتدأ بها "[2]، يقول ابن جنّي معلّلًا تسمية سيبويه لها بمصطلح (همزة بين بين): " وأمّا الهمزة المخفّفة فهي التي تسمّى: همزة بين بين، ومعنى قول سيبويه: بين بين، أي: هي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، إلّا أنّها ليس لها تمكّن الهمزة المحقّقة، وهي مع ما ذكرنا من أمرها في ضعفها وقلّة تمكّنها بزنة المحقّقة، ولا تقع الهمزة المخفّفة أوّلًا أبدًا، لقربها بالضّعف من السّاكن، فالمفتوحة نحو قولك في سأل: سال، والمكسورة نحو قولك في سئم: سِيم، والمضمومة نحو قولك في لؤم: لُوم "[3].

والظّاهر من تعريف ابن جنّي للهمزة المخفّفة أنّها حالة صوتيّة تدلّ على نطق خاص للهمزة، وهي حالٌ وسطى بين المحقّقة والمبدلة، وإذا كانت الهمزة المحقّقة نبـــرة صدرية تخرج باجتهاد، فإنّ الهمزة المخفّفة لا تخرج مـــن هذا المخرج، ولا مـــن هذه الكيفيّة، بل هي حالة نطقيّة وسطيّة بين مخرج الهمزة المحقّقة وبين حروف المدّ واللّين[4].

وقد عزا اللّغويون القدامى تخفيف الهمزة إلى لهجة أهل الحجاز عامة وقريش خاصة، ذلك أنّ أهل الحجاز عرف عن لهجتهم التّأنّي في نطق الأصوات في السلسلة الكلاميّة المتتابعة، ممّا جعلها تعدّ النّبر أو المبالغة في تحقيقه عائقًا صوتيًّا لا يتناسب مع سلوكاتها اللّغويّة، ولذلك استعاضت عن النّبر بوسيلة أخرى

1 . محمد خان، اللهجات العربيّة والقراءات القرءانية – دراسة في البحر المحيط –، دار الفجر للنشر والتّوزيع، القاهرة، ط 1، 2002، ص 299

2 . ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 543

3 . ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج 1، ص 61

4 . محمود أحمد حسن عبد الله، الهمز بين القراء واللّغويين، رسالة ماجستير، كلّية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، 2005، ص 25

كالتّسهيل والإبدال والإسقاط[1]، يقول الأستراباذي (ت686 هـ): " اعلم أنّ الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريهة تجري مجرى التّهوّع، ثقلت بذلك على اللّسان المتلفّظ بها، فخفّفها قوم وهم أكثر أهل الحجاز، لا سيّما قريشٌ "[2].

إنّ ارتباط تخفيف الهمزة بلهجة الحجازيين جعل منها مطيّة للدّراسة والتّقعيد، ذلك أنّ لهجة أهل الحجاز حجّة في الفكر العربيّ اللّغويّ، وفي بناء القاعدة اللّغويّة والنّحويّة، حيث يتمّ الرّبط بين تأدية ظاهرة تخفيف الهمز في اللّغة وبين تقعيدها، ممّا يفيد رأيه دعمًا وسندًا وحجّة، حيث جعلوها تأدية قياسيّة، تحتكم إلى قواعد معيّنة، أطلق عليها اللّغويون القدامى اصطلاح: قواعد تخفيف الهمز، معتمدين على اللّهجة والحركات التي تتحلّى بها الهمزة، وحركات ما قبلها، وموقع الهمزة من الكلمة، وعددها في الكلمة الواحدة، واجتماعها مع مثلها في كلمة واحدة، أو تجاورها مع أخرى في كلمة أخرى[3].

وقد مضى ابن جنّي في محتسبه في تخريجه لأمثلة تخفيف الهمز على القواعد المعروفة في كلام العرب، وسمّى عمليّة التّخفيف وفق هذه القواعد بمصطلح: التّخفيف القياسيّ، ومن أبرز الأمثلة التي ذكرها:

- **التّخفيف إلى الياء:**

✓ من بين الأمثلة التي خفّفت فيها الهمزة إلى الياء، قراءة الحسن: " أنبيهم"، يقول أبو الفتح: " ذلك أنّ الهمزة إذا سكنت مكسورًا ما قبلها، فتخفيفها القياسيّ أن تخلصها في اللّفظ (ياءً)، وذلك قولك في ذئب: ذيب، وفي بئر: بير، فقوله: أنبيهم، بياء ساكنة ينبغي أن يكون على التّخفيف القياسيّ "[4]، ويضيف ابن جنّي مؤكّدًا أنّ حكم الهمزة المخفّفة في هذه الحالة تأخذ حكم الهمزة المحقّقة: " وإذا كان (أنبيهم) إنّما هو على التّخفيف القياسي، فكأنّ الهمزة حاضرة لأنّها هي الأصل، إذ كان التّخفيف له أحكام التّحقيق، ألا ترى إلى صحة الواو والياء في تخفيف (ضوء) و(فيء)، وذلك قولك: هذا (ضوٌ) و(نوٌ) و(فيٌ) و(شيٌ)، بضمّة الواو والياء، مع تحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، وترك قلبهما ألفين يدلّ على

1 . المرجع السابق، ص 19

2 . الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ، ج3، ص 31 – 32

3 . محمود أحمد حسن عبد الله، الهمز بين القراء واللّغويين، ص 38

4 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 67

أنّ الواو والياء لما تحرّكتا بحركة الهمزة المحذوفة للتّخفيف كانتا لذلك في حكم السّاكنين، وعلى ذلك صحّت الواو والياء أيضًا في تخفيف نحو: (جيئل) و(حوءب)، إذا خفّفت فقلت: (جيل) و(حوب)، فكما تكون الياء مضمومة مع التّحقيق في قوله (أنبئهم)، فكذلك تكون مضمومة مع التّخفيف في قولك (أنبيهم)، لما بيّنّاه من أنّ حكم الهمزة المخفّفة حكم المحقّقة "[1].

- ✓ من ذلك أيضًا قراءة الأعمش: " جبراييل " " ميكاييل "، يقول أبو الفتح: " ... فيقوى في نفسي أنّها همزة مخفّفة وهي مكسورة، فخفيت وقرّبت من الياء فعبّر القرّاء عنها بالياء، كما ترى في قوله عزّ وجلّ:" آلاء"، عند تخفيف الهمزة: " ألاي"، وسبب ذلك ما ذكرناه من خفاء الهمزة المكسورة وقربها بذلك من لفظ الباء "[2].

- ✓ من ذلك أيضًا قراءة الحسن: " بَيْس"، يعلّق ابن جنّي على هذه القراءة بقوله: " ...وأمّا (بيْس) في وزن (جيْش)، فطريق صنعته أنّه أراد (بئس) فخفّف الهمزة فصارت بين بين، أي: بين الهمزة والياء، فلمّا قاربت الياء ثقلت فيها الكسرة فأسكنها طلبًا للاستخفاف، فصارت في اللّفظ ياءً، كما خفّفوا نحو: صَيِد البعير، فقالوا: صيْد، وإن كانت العين في (صيد) ياء محضة، وكانت في (بئس) همزة مخفّفة، إلّا أنّه شبّهها بياء (صيد) لما ذكرنا من مقاربتها في اللّفظ الياء، ومن ذلك قول ابن ميّادة:

فكان يَوْمَيْذ لها حكمها

أراد: يومئذ، فخفّف فصارت الهمزة الهمزة بين بين، وأشبهت الياء فأسكنها، فقال (يوميْذ)، فهذا كـ (بيْس) على ما ترى[3].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص68

2 . المرجع نفسه، ج 1، ص98

3 . المرجع نفسه، ج 1، 266

- **التّخفيف إلى الضّمّة:**

✓ من ذلك ما رُوي عن الزّهريّ والأعرج وأبي جعفر بخلاف عنهم: " ولا يوده حفظهما" بلا همز، يرى ابن جنّي أنّ كلمة (يئوده) فيها حالتان، التّحقيق والتّخفيف، فمن حقّق أخلصها همزة، قال: " يئوده" كيعوده، ومن خفّف جعل الهمزة بين بين، أي: بين الهمزة والواو لأنّها مضمومة، فجرى مجرى قولك في تخفيف (لؤم): لَوُم، وفي مئونة: مؤونة، ولا يخلصها واوًا لأنّها مضمومة، فقوله بلا همز: أي يخفّفها[1].

✓ من ذلك أيضًا قراءة الزّهريّ: " مذومًا مدحورًا "، يخرّج ابن جنّي كلمة (مذومًا) على تخفيف الهمزة من (مذؤوما)، كقولك في مسؤول: مسول[2].

- **التّخفيف إلى الفتحة:**

✓ من الأمثلة التي ذكرها أبو الفتح، قراءة الزّهريّ: " تَجَرون "، بغير همز، يقول ابن جنّي: هذا في قوّة القياس... وأصله (تجأرون)، فخفّف الهمزة بأن ألقاها ونقل فتحتها إلى الجيم، فصار (تجرون)، كقولك في تخفيف يسألون: يَسَلون، وفي يسأمون: يَسَمون، ونظائره كثيرة قويّة "[3].

هذه أغلب الأمثلة التي أوردها ابن جنّي في تخريجه لحالات تخفيف الهمز في المحتسب، وقد مضى فيها على نهج سيبويه وما قرّره في كتابه، فكلّ همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنّك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف السّاكنة، وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء السّاكنة، وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو السّاكنة[4].

رأينا فيما سبق أنّ الهمزة من أصعب الأصوات مخرجًا، إذ هي نبرة في الصّدر تخرج باجتهاد على حدّ تعبير سيبويه، وذلك بسبب ما يتطلّبه نطقها من جهد عضليّ يسبّبه شدّ الوترين الصّوتيين وانطباقهما على بعضهما بإحكام، إلى جانب الاحتقان والتّوتر النّاشئين عن قطع النّفس لمدّة من الزّمن، إلى جانب

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص 130
2 . المرجع نفسه، ج1، ص 243
3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 10
4 . ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 3 ، ص 541 – 542

ضغط الرّئتين على الهواء ثمّ الانفصال السّريع للأوتار الصّوتيّة[1]، وعليه، فلا بدّ من وجود عمليتين صوتيتين تؤديّان في وقت واحد لإنتاج صوت الهمزة، وهما: عملية انحباس الهواء عند الأوتار الصّوتيّة، وعملية انفراج الهواء منهما، وهاتان العمليتان الصّوتيتان يلزمهما كمّية مضاعفة من الهواء لإنتاج صوت آخر، ولأجل ذلك وصف صوت الهمزة بالتّوتر، لأنّه يحتاج إلى جهد عضليّ زائد عن سائر الأصوات العربيّة[2].

وإذا كان اللّغويون العرب القدامى قد استصعبوا في كثير من الأحايين كيفية تأدية صوت الهمز، حتّى عدلوا بها إلى التّخفيف مرّة وإلى الحذف مرّات، فإنّ اللّغويّين المحدثين قد أقرّوا هم كذلك بثقل صوت الهمزة وصعوبة تأديتها، ورأوا بأنّها من أشدّ الأصوات ثقلًا لانحباس الهواء عند المزمار انحباسًا تامًا، ثم انفراج الأوتار الصّوتيّة فجأة، وهي عمليّة تحتاج إلى جهد عضليّ، قد يزيد على ما يحتاج إليه صوت آخر[3].

ورغم إقرارهم وموافقتهم للقدماء في وصف ثقل حرف الهمزة، إلّا أنّ اللّغويين المحدثين لم يسيروا سيرة المتقدّمين في معالجة طرق تخفيف الهمزة، فقد وقفوا موقفًا معارضًا لموقف القدماء في تخفيف الهمزة، فشكّكوا في وجودها، وأنكروا على المتقدّمين تلك التّفسيرات التي أتَوْا بها لتعليل ظاهرة تخفيف الهمزة، وذهبوا إلى أنّ الذي حدث لا يعدو أن يكون إبدالًا أو حذفًا أو تتابع حركات.

ويعدّ الباحث إبراهيم أنيس أوّل من أثار فكرة إنكار وجود الهمزة المخفّفة في الدّراسات الصّوتيّة الحديثة يقول في كتابه (الأصوات اللّغويّة): " أمّا التّكيّف الصّوتيّ لهذه الحالة فليس من اليسير الجزم بوصفه وصفًا علميًّا مؤكّدًا، وإذا صحّ النّطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القرّاء فإنّ هذه الحالة تكون عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام تاركة حركة وراءها، فالذي نسمعه حينئذ لا يمتُّ إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير يسمّى عادة حركة الهمزة من فتحة أو ضمّة أو كسرة، ويترتّب على هذا النّطق التقاء صوتي لين قصيرين "[4].

ورغم أنّ الباحث إبراهيم أنيس لم يجزم بعدم وجود همزة مخفّفة، إلّا أنّه مهّد الطّريق لمن جاء بعده ليزيل الشّكّ الذي بثّه، فانبرى الباحث عبد الصّبور شاهين وأنكرها إنكارًا مطلقًا، مستندًا إلى الدّراسة

1 . فوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2016، ص 347

2 . محمود أحمد حسن عبد الله، الهمز بين القراء واللّغويين، ص 55

3 . إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 83

4 . المرجع نفسه، ص 91

الصّوتيّة التّطبيقيّة، وما وفّرته من الإنجازات العلميّة من أجهزة صوتيّة ومرئيّة وسمعيّة " وقد قمنا في دراستنا للماجستير ببعض التّجارب المعمليّة على جهاز (سبكتروجراف)، أثبتنا بها هنالك أنّ (بين بين) ليست في الواقع سوى حركة "[1]، ويقول موضع آخر: " وليس من الصّواب أن يقال: هذه همزة مسهّلة، أو هذه بين بين، أو هذه همزة مقلوبة هاء، إذ لا وجود في الواقع للهمزة في هذه الحالات، حيث إنّ رفع الحنجرة قد تغيّر إلى وضع آخر غير وضع الهمزة "[2].

وقد اقتفت الدّراسات الحديثة أثر شاهين، ولم تكتفِ بإنكار وجود همزة مخفّفة، بل تعدّى ذلك إلى النّقد، حيث وصفوا تأدية السّلف بالغموض وعدم الوضوح، وذهبوا إلى أنّ تخفيف الهمزة ما هو إلّا نوعٌ من الإبدال أو ما يسمّى المماثلة، مستندين في ذلك إلى أنّه ثمّة تشابه كبير بين إنتاج صوت الهمزة والهاء، حيث يتطابقان في عمليّة انفتاح الوترين الصّوتيين وانغلاقه بصورة مفاجئة[3]، فالهمزة المخفّفة تعني في الواقع سقوط الهمزة أساسًا، واتّصال الحركتين قبلها وبعدها مباشرة، بحيث يتكوّن لدينا المزدوج بالمعنى الكامل، وفي هذه الصّورة للمزدوج يضعف وجود الانزلاق الذي تنشأ عنه أنصاف الحركات (الواو والياء)، ومن ثمّ نعدّه دليلًا على أنّ الهمزة ليست في الغالب سوى وظيفة صوتيّة، يعمد إليها المحقّقون – وهم الذين يريدون أن يؤكّدوا نبرهم للمقطع المنبور –، أمّا المخفّفون فلم يريدوا هذا التّأكيد، واكتفوا بهذا المزدوج الذي يعني تتابع حركتين، لهما من الطّول أو التّوتّر ما يؤدّي مهمّة النّبر، ويبرز وجود المقطع المنبور[4].

هذا تعليل المحدثين لما يحدث للهمزة إذا خُفّفت من النّاحية الفيزيائيّة للصوت، وأمّا تفسيرها وفق الكتابة الصّوتيّة الحديث، فقد عدّد الباحث فوزي الشّايب طرق التّخلّص من الهمزة، فرأى أنّ الهمزة إذا كانت ساكنة فإنّها تسقط ويعوّض عنها بمدّ حركة الصّامت السّابق لها، وذلك على النّحو الآتي:

رأس ⟵ راس	**ra’s ⟶ ràs**
بئر ⟵ بير	**bi’r ⟶ bir**
بؤس ⟵ بوس	**bu’s ⟶ bus**

1 . عبد الّصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 105

2 . عبد الّصبور شاهين، أثر القراءات في النحو العربيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1987، ص 168

3 . محمود أحمد حسن عبد الله، الهمز بين القراء واللّغويين، ص 59

4 . عبد الصّبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 105

أمّا إذا كانت متحرّكة فقد يكون ما قبلها ساكنًا، وقد يكون متحرّكًا، فإذا كان ساكنًا فإنّ الهمزة تسقط، فتتّصل حركتها مباشرة بالصّامت قبلها، وذلك نحو:

اسأل ⟵ اِسَل ⟵ سَلْ

وأمّا إذا كان ما قبلها متحرّكًا، وكانت حركة ما قبلها مماثلة لحركتها، فإنّ تخفيف الهمزة يكون بإحدى طريقتين:

أ: تسقط الهمزة فتلتقي الحركتان القصيرتان فتتشكّل منها حركة طويلة، هكذا:

سأل: sa'ala ⟵ sa ala ⟵ sàla

قرأ: kara'a ⟵ kara a ⟵ karà

رؤوس: ru'ys ⟵ ru us ⟵ rus

ب: تسقط الهمزة ولكن لا تتّصل الحركتان القصيرتان، وإنّما تكون هناك " وُقَيْفة" (كذا) تفصل بينهما في النّطق، ومن ثمّ لا يتشكّل من مجموع الحركتين القصيرتين حركة طويلة كما حصل في الطّريقة الأولى.

وأمّا إذا كان ما قبلها متحرّكًا، وكان ما قبلها مخالفًا لحركتها، فإنّه يحدث انزلاق حركيٌّ بين حركة الصّامت السّابق للهمزة، وحركة الهمزة نفسها بعد سقوط الهمزة، ومن ثمّ يتشكّل شبه حركة، واوًا أو ياءً، حسب تتابع الحركات، فأمّا الواو فتتشكّل من تتابع الضّمّة والفتحة أو العكس، وذلك نحو:

يؤدّي ⟵ yu'addi

فعند إسقاط الهمزة تتتابع حركتان هما: الضّمّة والفتحة، ولا يجوز أن تلتقي حركتان في العربيّة التقاءً مباشرًا، ومن ثمّ يحص انزلاق بين الضّمّة والفتحة فتنشأ الواو هكذا:

يؤدّي: yu'addi ⟵ yu addi ⟵ yuwaddi

كما تنشأ الواو كذلك من تتابع الفتحة والضّمّة، وذلك نحو:

يؤم: **ya'ummu ⟵ ya ummu ⟵ yawammu**

وأمّا الياء فإنّ تتابع أيّ حركة مع الكسرة سواء كانت الكسرة سابقة أو متأخّرة يؤدّي إلى انزلاق حركيّ، مثل:

- سئِل: **su'ila ⟵ su ila ⟵ suyila**

فتتحوّل الكلمة من سئل إلى سيل.

- يستهزئون: yastahzi'una، بإسقاط الهمزة يصبح الفعل: yastahzi una، فيحدث انزلاق حركيّ بين الكسرة والضّمّة ينتج الياء، ومن ثمّ يصبح الفعل[1]:

يستهزيون: yastahziyuna

هذا، ويذهب الباحث فوزي الشّايب أثناء عرضه لقواعد تخفيف الهمزة إلى أنّ صنيع القدماء في هذا الباب غير صحيح، ذلك أنّ الاستماع إلى مجيدي القرّاء يؤكّد لنا أنّه ليس ثمّة همزة على الإطلاق، وكلّ ما يحدث هو أنّ الهمزة قد سقطت من النّطق، ثمّ كانت هناك "وقيفة" فاصلة بين الحركتين القصيرتين، ولقد أحسّ السّلف بالفرق بين تخفيف الهمزة، ولكنّهم لم يتمكّنوا من تشخيصها والرّمز إليها، وهم معذورون في ذلك، لأنّ نظام الكتابة العربيّة لا يمكّننا من تصوير طريقة النّطق تصويرًا دقيقًا[2].

فالتّحليل الصّوتيّ المعاصر للأمثلة التي ذكرها ابن جنّي مثل(صابيين) و(يستهزيون) توضّحها الكتابة الصّوتيّة على النّحو الآتي:

صابيين: **saabiᵊ uun ⟶ ssabiyuun**

يستهزيون: **yastahzi'uun ⟶ yastahziyuun**

1 . ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربيّة، ص 348 – 352

2 . المرجع نفسه، ص 350 – 351

إنّ ما جرى هو إبدال صوتيّ محض، فقد أبدلت الياء شبه الحركة بالهمزة[1].

حاصل الكلام من تحليل المحدثين أنّهم مجمعون على إنكار الهمزة المخفّفة – فزيائيًا أو كتابيًا –، كما أنّهم عدّوا ما حدث ما هو إلّا إسقاطٌ للهمزة، إمّا حذفًا أو إبدالًا، مخالفين بذلك ما ذهب إليه المتقدّمون في سعيهم إلى تفسير ظاهرة تخفيف الهمزة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 . محمد أحمد سامي أبو العيد، الهمز في محتسب ابن جنّي – دراسة صوتية معاصرة – ، ص 98 - 99

3. الإبدال بين الهمزة وحروف العلّة في " المحتسب " في ضوء الدّرس اللّغوي الحديث:

تعدّ ظاهرة الإبدال بين الهمزة وحروف العلّة من المشكلات اللّغويّة التي طرحها علم اللّغة الحديث، ونادى بإعادة مراجعتها وتهذيبها بما يتناسب مع الفرضيّات التي أقرّتها التّجارب الحديثة في علم الصّوتيات، حيث لاحظ اللّغويّون المحدثون أنّ الطّريقة التي عالج بها المتقدّمون ظواهر الإبدال بين الهمزة وحروف العلّة تحتاج إلى إعادة نظر، ذلك أنّهم " اهتمّوا باللّغة في جانبها المكتوب أكثر من اهتمامهم بالجانب المنطوق، وتعاملوا مع الكلمة على اعتبار أنّها من طبيعة بَصَريّة – أي على اعتبار أنّها رسمٌ كتابي –، ونسوا أو تناسَوْا طبيعتها النّطقيّة، ممّا أفقدها أهمّ خصائصها، وعقّد قواعد هيئاتها تعقيدًا لا داعيَ له "[1].

ويرى علماء اللّغة المحدثون أنّ الإبدال بين الهمزة وحروف العلّة قد شابه خلطٌ كثيرٌ، وذلك لعدم وجود علاقة صوتيّة بين الهمزة من جهة وبين حروف العلّة من جهة أخرى مطلقًا، تعين على القول بإمكان حدوث تبادل بينهما، طردًا أو عكسًا، سواءٌ أكان إبدالًا واجبًا أم جائزًا أم شاذًّا، وبمقتضى هذا الحكم فقد أقرّوا بخطأ القدماء في كلّ ما زعموه من دعاوى الإبدال في هذا الباب، بسبب عدم وجود العلاقة الصّوتيّة لحدوث الإبدال[2]، فقد أكّدت التّجارب الحديثة أنّ هناك تعارضًا كاملًا بين طبيعة الهمزة من جانب، وطبيعة الحركات من جانب آخر، فالهمزة صوت حنجريّ انفجاريّ مهموس، وهي بذلك تعدّ من الصّوامت، بينما حروف العلّة أصوات انطلاقيّة تخرج من منطقة الفم بعيدًا عن الحنجرة والحلق واللّهات، وهي أصوات مجهورة، فالمخرجان متباعدان كلّ البعد، وهو السّبب الرّئيس في امتناع عمليّة الإبدال بينهما[3].

ويضيف الباحثون المحدثون أنّ طريقة تصوّر المتقدّمين لحروف العلّة قد أدّى إلى كثير من المشكلات، فقد عالجوها – والقول للباحث كمال بشر – علاجًا تقليديًّا تعوزه الدّقة والوضوح، إذ خلطوا في علاجها بين الرّمز المصوّت والصّوت، الأمر الذي قاد إلى جمعٍ من المشكلات في التّحليل والوصول إلى نتائج

1 . عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربيّة، مكتبة الثقافة الدّينيّة، القاهرة، ط 1، 2006، ص 5 – 6

2 . عبد الصّبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 77

3 . عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ، مؤسسة الرّسالة، 1980، ص 172

حقيقيّة، وانصرفوا في جلّ مناقشاتهم إلى شيء من وظائفها الصّرفيّة والنّحويّة، متناسين قيمتها الصّوتيّة التي من شأنها أن تفصح عن حقائقها ووظائفها في البنية اللّغويّة[1].

إذًا، فالمحدثون يرون أنّ هناك شبه تعارض كامل بين طبيعة الهمزة من جهة، وطبيعة الحركات من جهة أخرى، وهذا التّعارض يكمن في:

- ✓ المخرجان متباعدان
- ✓ الهمزة مهموسة، والحركات مجهورة
- ✓ الهمزة انفجاريّة، والحركات انطلاقيّة
- ✓ الهمزة صوت صامت مستقل، وحرف العلّة صوت حركيّ انتقالي

وعلى أساس هذه الفروق فقد نفى الباحث عبد الصّبور شاهين إمكانيّة حدوث عمليّة الإبدال بين الهمزة وحروف العلّة " وبذلك نستطيع أنْ نقرّر مطمئنّين: أنّه لا علاقة صوتية مطلقًا بين الهمزة وبين أصوات المدّ والعلّة، فكلّ ما نعرفه عن هذه المسألة يوحي بالتّباعد الذي ينفي إمكان الإبدال "[2].

أمّا المتقدّمون من علمائنا اللّغويين فقد شغلتهم الهمزة وحروف العلّة وبحثوا عن العلاقة القائمة بينهما، وحاولوا استقراء الكلمات المبدلة، حتّى اهتدوا إلى قوانين وأسس تضبط عمليّة الإبدال بين الهمزة وحروف العلّة أطلقوا عليها اسم: قواعد الإبدال، منها ما هو واجبُ الحدوث، مطّردٌ في القياس، ومنها ما هو جائزٌ مستحسنٌ، ومنها ما هو شاذٌّ مرتجلٌ لا أصل له ولا قياس يعضده على حدّ تعبير ابن جنّي، ولمعرفة كيفية تفسير المتقدّمين والمحدثين لحالات الإبدال بين الهمزة وحروف العلّة، نعرض أهمّ الإشارات اللّغويّة عند ابن جنّي في "المحتسب "، ونقابلها بما جدّ في علم اللّغة الحديث من رؤًى وأفكار جديدة.

1.3 الإبدال بين الهمزة والواو:

- ✓ من أمثلة ذلك قراءة الحسن: " ثمّ استخرجها من وُعاء أخيه "، بضمّ الواو، قال أبو الفتح: " وقرأ سعيد بن الجبير: " إعاءِ أخيه " بهمزة، وأصله: وعاء، فأبدلت الواو – وإن كانت مكسورة – همزةً، كما قالوا في وسادة: إسادة، وفي وجاح: إجاح، وهو السّتر، وهمز (وُعاء) بالضمّ أقيسُ من همز المكسور الواو،

1 . كمال بشر، دراسات في علم اللّغة، دار غريب للطّباعة والنّشر، 1998، ص 6

2 . ينظر: عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ، ص 172

فعليه يحسن بل يقوي: " أعاءُ أخيه "، ومثله: " وإذا الرّسل أقّتت "، وقالوا في وجوه: أجوه، وفي وُعد: أعد "[1].

✓ من الأمثلة كذلك قراءة من قرأ: " مؤسى" بالهمز، حيث يرى ابن جنّي أنّ همزَ (مؤسى) فيه صنعة تصريفيّة، ذلك أنّ السّاكن إذا جاور المتحرّك فكثيرًا ما تقدّر العرب أنّ تلك الحركة كأنّها في السّاكن، فكأنّ ضمّة (موسى) في الواو، والواو إذا انضمّت ضمًّا لازمًا فهمزها جائز، كـ (أُعِد) و(أُجُوه)[2].

يتّضح من أمثلة ابن جنّي أنّ الواو إذا انضمّت ضمًّا لازمًا فإنّها تبدل جوازًا همزة، يقول في كتابه (سرّ صناعة الإعراب): " وأمّا إبدال الهمزة عن الياء والواو فعلى ضربين، تبدل الهمزة منهما وهما أصلان، وتبدل منهما وهما زائدتان، الأول نحو قولك في وجوه: أجوه، وفي وُعد: أعد، وفي وقّتت: أقّتت، وكذلك كلّ واو انضمّت ضمًّا لازمًا، فهمزها جائز ... وأبدلوا أيضًا الواو المكسورة فقالوا: إسادة في وسادة، وإعاء في وعاء "[3].

وهذا الذي قرّره ابن جنّي هو مذهب المتقدّمين عمومًا، فسيبويه كان يرى بالخيار بين ترك الواو واوًا، وبين إبدالها همزة " واعلم أنّ هذه الواو، إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار، إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها "[4]، وعلى هذا المنوال سار الفرّاء في توجيهه لقراءة: " وإذا الرّسل أقّتت " يقول: " إنّما همزت لانّ الواو إذا كانت أوّل الحرف وضمّت هُمِزت... وذلك لأنّ ضمّة الواو ثقيلة، كما كان كسر الياء ثقيلًا "[5].

أمّا المحدثون فيرون أنّ المتقدّمين قد أخطؤوا الطّريق وجانبوا الصّواب في عدّهم همز الواو المضمومة ضمًّا لازمًا قياسًا مطّردًا، وهو تفسير غير صحيح، كما حكم بذلك الباحث فوزي الشايب، لأنّ البعد الشّديد بين الواو والهمزة في المخرج وفي الصّفة لا يجعل هناك مجالًا للتّبادل بينهما، أمّا الهمز في هذه الأمثلة

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 348
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 148 - 149
3 . ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 106
4 . سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 331
5 . رمضان عبد التّواب، مشكلة الهمزة في العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1996، ص 154

فلا يزيد على كونه مخالفة بين عنصري المزدوج الصّاعد: (و) (wi)، وذلك بإسقاط شبه الحركة وتحقيق الحركة فتتولّد الهمزة، والأمر كذلك بالنّسبة إلى المزدوج (wu) في مثل: وقّتت ⟵ أقّتت[1].

وكان ممّن ثار على المتقدّمين وعاب عليهم رأيهم الباحث عبد الصّبور شاهين، الذي ذهب إلى أنّ طريقة القدماء في التّحليل ليست سليمة البناء، ذلك أنّها قامت على أساس من الفهم غير الدّقيق لحقيقة الأصوات التي دارت حولها، فقد اختلفت مذاهبهم في وصف الهمزة، فهي تارة حرف صحيح، وأخرى حرف علّة (كألف المدّ ويائه وواوه)، وثالثة شبيه بالعلّة (كالياء والواو اللّينين)، وهو اختلاف لا يقوم على وجهة نظر، بل على خطأ في فهم طبيعة الصّوت، وحتّى الذين قالوا بأنّها حرف صحيح لم يكونوا يقصدون التّعبير عن وصفها العلميّ" حبسة حنجرية "، ولذا لم يستطردوا في ترتيبهم لأحكامها بناء على هذا الوصف، بل ربطوا بينها وبين أصوات أخرى لا علاقة بها، مناقضين وصفهم لها بالصّحة[2]، كما أنّ تصوّرهم لحروف العلّة قد شابه خلطٌ كبير – يضيف الباحث – ذلك أنّ القدماء وإن كانوا قد أصابوا أحيانًا حين فهموا طبيعة حروف العلّة كحركات طوال، إلّا أنّهم نقضوا هذا الفهم فلم يتّخذوه أساسًا لمعاملتها، بل عاملوها كحروف ساكنة، وكذلك فعلوا مع أشباه حروف العلّة، التي هي في الحقيقة أنصاف حركات ناشئة عن حركات مزدوجة[3].

وعليه، فقد حكم هو بدوره بخطأ القدماء في كلّ ما زعموه من دعاوى الإبدال، لسبب بسيط هو عدم وجود العلاقة الصّوتيّة المشترطة لحدوث الإبدال، وعلى أساس هذه التّخطئة حاول أن يفسّر المسألة برأي جديد، يقول: " وإنّنا لنقرّر ابتداءً أنّ أساس الحلّ في رأينا لن يتأتّى إلّا من طريق التّحليل الصّوتيّ للعناصر المركّبة، أعني تحليل المزدوج أوّلًا إلى عناصره البسيطة، ومن طريق هذا التّحليل نستطيع التّعرّف على ما تبقّى من العناصر الصّوتيّة وما حذف منها، كما نستطيع تحديد وظيفة الهمزة في السّياق "[4].

والتّفسير الذي رَضِيَه وجعله متّكأً في تفسيره همزَ الكلمات التي أوردها ابن جنّي هو كراهة أن تبدأ الكلمة في العربيّة بحركة، ومن ثمّ جيء بالهمزة في موقع الواو تصحيحًا لبنية المقطع، وقد مضت بعض

1 . فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 330

2 . عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 77

3 . المرجع نفسه، ص 77 – 78

4 . المرجع نفسه، ص 78

اللّهجات في تطبيق هـــذه الكراهة إلى أبعد غاية، حـــتّى إنّها أحسّت في الـــواو (وهي نصف حركة) أحـــد عنصري المزدوج، فأسقطت هـــذا العنصر، وأبقت العنصر الآخر تتشكّل به البداية الجديدة (النبرة أو الهمزة)[1].

وقد أيّد تفسيرَ شاهين الباحثُ أحمد سالم، الذي يعتقد أنّه وإن كان هناك اتّفاقٌ بين المتقدّمين والمحدثين في حديثهم عن ثقل الواو المضمومة، وأنّ ما يجري عليها من تطوّر خاضعٌ للجواز، إلّا أنّ المتقدّمين يرون أنّ ثمّة إبدالًا بين الواو والهمزة، والحقيقة أنّ الإبدال لا يكون إلّا بين الحروف التي بينها تقارب، ولا تقارب بين الواو والهمزة، لذا فإنّي في هذه المسألة أميل إلى ما رآه عبد الصبور شاهين، الذي يرى أنّ الواو المضمومة إذا استثقلت فإنّها تسقط، وتأتي الهمزة مكانها تصحيحًا لبنية الكلمة[2]، وعليه فإنّ الباحث يرى أنّ مجيء الهمزة مكان الواو ليس مردّه إلى الإبدال، بل على سبيل التّعويض المقطعيّ، وهذا الذي حصل للكلمات مثل: وجوه ⟵ أجوه:

وجوه	..جوه	أجوه
wuguh	**..uguh**	**Uguh**
(1)	**(2)**	**(3)**

فالصّيغة الأولى (الأصل) جاءت فيها الواو المضمومة التي تشكّل مع حركتها الحركة المزدوجة (wu)، وهي حركة مستثقلة، إذ يلجأ بعض النّاطقين بالعربيّة إلى التّخلّص من هذا الثّقل عن طريق المخالفة بين عنصري هذه الحركة (الواو والضمّة wu)، وذلك بحذف شبه الحركة الواو وبقاء حركتها، وهذا ما تمثّله الصّيغة الثّانية، ولما كانت الحركة المزدوجة تشكّل المقطع الأوّل من الكلمة، صار المقطع الأوّل بعد حذف شبه الحركة (w) يبدأ بحركة، وهذا لا يجوز البتّة في اللّغة العربيّة، لذا تلجأ اللّغة لسدّ هذا الخلل عن طريق اجتذاب الهمزة، ليصحّ الابتداء بالمقطع الصّوتيّ الأوّل، إذ جاءت الهمزة هنا لا على سبيل الإبدال،

1 . المرجع السابق، ص 129

2 . أحمد سالم بني حمد، المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات اللغوية الحديثة، ص 206

بل على سبيل التّعويض المقطعيّ، أي لتحلّ محلّ صوت حُذِفَ، للمحافظة على البنية الإيقاعيّة للكلمة التي حذفت منها الواو[1].

أمّا الباحث رمضان عبد التّوّاب فقد فسّر الذي حدث بين الهمزة والواو إلى حذلقة بعض العرب ومبالغتهم في التّفصّح، حيث ذهب إلى القول إنّ العربيّة يشيع فيها همز ما ليس أصله الهمز، بسبب عقدة الحجازيين في صوت الهمزة، وتوهّمهم في الأمثلة التي يوجد فيها مكان منها واوٌ أو ياءٌ، أنّهما ناتجتان عن الانزلاق بين الحركتين، بعد سقوط الهمزة في نطقهم، ولذلك يزيدون في هذه الأمثلة همزات غير أصليّة فيها على طريق الحذلقة والمبالغة في التّفصّح[2].

2.3 الإبدال بين الهمزة والياء:

يرى ابن جنّي أنّ الهمزة والياء يتبادلان صوتيًّا، فيحلّ صوت محل الآخر إمّا تبادلًا واجبًا، أو جائزًا، أو شاذًّا، ومن أبرز القراءات التي خرّجها ابن جنّي على هذا المنوال:

- ✓ ما رُوِي عن عبد الله المدني: " في ييامى النّساء" بياءين، قال أبو الفتح: " القراءة المجمع عليها "في يتامى النّساء"، بياء وتاء بعدها، ولا يجوز قلب التّاء هنا ياءً، والقول – والله اعلم – أنّه أراد: أيامى، فأبدل الهمزة ياء، فصارت (ييامى)، وقلبت الهمزة ياء كما قلبت الهمزة ياءً في قولهم: قطع الله أديه، يريدون: يده، فردّ لام الفعل وأعاد العين إلى سكونها فصارت (يديه)، ثمّ أبدل الياء همزة فصارت (أديه) "[3].
- ✓ من ذلك أيضًا قراءة: " إنّما النّسيُّ"، مخفّفًا في وزن الهدي بغير همز، قال أبو الفتح في إحدى تخريجاته لهذه القراءة: " أحدهما أن يكون أراد: النّسْء، على ما يحكى عن ابن كثير أنّه قرأ به، ثمّ أبدلت الهمزة ياء، كما أبدلت منها فيما رويناه من قول الشّاعر:

1 . المرجع السابق، ص 207

2 . رمضان عبد التواب، مشكلة الهمزة في اللغة العربية، ص 153

3 . ابن جني، المحتسب، ج 1، ص 200

أهبى التّراب فوقه إهبايا

يريد: إهباءً، ونحوٌ منه قوله:

كفعل الهرّ يحترش العضايا

يريد: العضاءة[1].

وتفسير ابن جنّي لأحكام إبدال الهمزة ياء هي نفسها عند المتقدّمين، أمّا المحدثون فقد نظروا إلى هذه الحالات وأشباهها نظرة مختلفة، فالباحث عبد الصّبور شاهين يرى أنّ النّبر على المقطع الهمزيّ هو الذي أدّى إلى خلق ياء مضعّفة، وقد مثّل لما حدث بكلمة (خطيئة ومقروءة) على النّحو الآتي:

خطيئة ⟵ خطيّة، ومقروءة ⟵ مقروّة:

Xat'iat ≤ xat' at

Maqr'uat ≤ maqr'u' at

فالياء الممدودة أو الواو الممدودة مهما طالت مدّتها فهي – حسبه – لا تعدو أن تكون كسرة أو ضمّة طويلة، والتقاؤها بالفتحة بعد سقوط الهمزة يؤلّف المزدوج بصورته البسيطة لا المضعّفة، فإحساس العربيّ الحضريّ بالصّيغة البدويّة المهموزة، أو بعبارة أخرى: مراعاته لمستوى من الفصاحة يراه أرقى ممّا جرى عليه نطقه، ورغبته في أن يأتي بالكلمة على وزنها، جعله يضغط على المقطع الذي هو موقع النّبر الهمزيّ، وبذا تخلّقت في الكلمة ياء مضعّفة أو واوٌ مضعّفة، فصارت: خطيّة ومقروّة، فالياء أو الواو الثّانية لا أصل لها في بنية الكلمة، ولا هي مزيدة لصورة اشتقاقيّة، وإنّما هي نتيجة النّبر الواقع على المقطع[2].

ويخالف الباحث حسام النّعيميّ تفسير شاهين مبيّنًا أنّ عمليّة النّبر هذه لا تفسّر وجود الحركة القصيرة وشبه الحركة، أمّا الذي حدث عنده في مثل: خطيئة ⟵ خطيّة، هو أنّ الهمزة بعد أن حذفت

1 . المرجع السابق، ج1، ص 287 – 288

2 . عبد الصّبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 111

انشطرت الحركة الطّويلة (i) إلى مصوّت قصير، أي حركة قصيرة وهي: i، ونصف مصوّت، أي شبه حركة وهو(y)، ثمّ كرّرت شبه الحركة لتشكّل منه قاعدة للمقطع الذي حذفت منه الهمزة[1].

وإلى الرّأي ذاته مال الباحث فوزي الشّايب، حيث يرى أنّه بعد أن حذفت الهمزة في مثل كلمة (خطيئة) التقت حركتان، ممّا أدّى إلى انزلاق حركيّ، والذي أدّى بدوره إلى تشكّل شبه الحركة (y) بينهما فأصبحت الصّيغة (hatIyah)، ومن ثمّ تـمّ تقصير الحركة الطّويلة (I) إلى حركة قصيرة (i)، والتّعويض عن تقصير الحركة بتشديد شبه الحركة التي انزلقت بين الحركتين فأصبحت الكلمة (hatiyyah)[2].

هكذا كانت نظرة المحدثين لما يحدث بين الهمزة وحروف العلّة، فالعمليّة ليست إبداليّة في نظرهم، لأنّ المخارج الصّوتية لا تبيح عمليّة التّغاير بين الأصوات، غير أنّ المتأمّل في تفسيرات المحدثين يجدها هي الأخرى تحتاج إلى ضبط ومراجعة، ذلك أنّ قولهم إنّ الذي حدث بين الهمزة وحروف العلّة ليس إلّا تعويضًا مقطعيًّا إمّا بالحذف أو القلب المكانيّ، لا يخرج عن دائرة الإبدال الصّوتيّ بمفهومه العام، كما أنّ تباينهم في الآراء واختلافهم حول طبيعة حروف العلّة جعلت أحكامهم مظنّة للخطأ والاضطراب.

1 . حسام النّعيميّ، أبحاث في أصوات العربيّة، دار الثقافة العامة، بغداد، ط 1، 1998، ص 138

2 . فوزي الشايب، خواطر وآراء صرفية، مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد: 47، 1994، ص 43

4. حذف الهمزة في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث:

تعدّ ظاهرة حذف الهمزة نوعًا من أنواع التّخفيف بحيث تسقط الهمزة دون تعويض، وإذا كان القدماء قد تتبّعوا مواطن حذف الهمزة، ورأَوْا أنّ هناك أنواعًا تعتري هذا الحذف، فإنّ المحدثين قد ذهبوا إلى أنّ هذا الحذف ما هو إلّا حذف مقطع، وهو ضربٌ من الاقتصاد اللّغوي بتقليل الجهد وطلب السّهولة النّطقية، وفق ما تقتضيه اللّسانيات الاقتصاديّة، وقد أورد ابن جنّي عددًا وافرًا من القراءات وفسّرها على حذف الهمزة، يمكن تقسيمها على النّحو الآتي:

- **الحذف القياسي:**

✓ من ذلك قراءة الحسن وقتادة: " بين المرِ وزجه" بفتح الميم وكسر الرّاء خفيفة من غير همز، قال أبو الفتح: " ... واضح الطريق، وذلك أنّه على التّخفيف القياسيّ، كقولك في (الخبء): هذا الخبُ، ورأيت الخبَ، ومررت بالخبِ، تحذف الهمزة وتلقى حركتها على الباء قبلها، وتقول في (الجزء): هذا الجزُ، ورأيت الجزَ، ومررت بالجزِ..."[1].

✓ من ذلك أيضًا قراءة الحسن والزّهريّ: " بين المرّ وقلبه"، يرى ابن جنّي أنّ الهمزة حذفت وألقيت حركتها على الرّاء قبلها فصارت بين المرء وقلبه، ثمّ نوى الوقف فأسكن وثقّل الرّاء على لغة من قال في الوقف: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، ثمّ أطلق ووصل على نية الوقف، فأقرّ التّثقيل بحاله على إرادة الوقف[2].

✓ من ذلك أيضًا قراءة الزهريّ: " لكلّ باب منهم جزٌّ مقسوم"، وقراءة " دفٌّ"، يقول ابن جنّي معلّقًا على القراءتين: " هذه القراءة – يقصد (دف بغير همز) أقيس من القراءة الأولى بتشديد الرّاي، وذلك أنّه خفّف لا غير، فحذف الهمزة وألقى حركتها على الفاء قبلها، كقولك في مسألة: مسَلَة، وفي يلؤم:

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 101
2 . المرجع نفسه، ج 1، ص 276

يَلُمُ، وفي يزئِر: يزِرُ، فكان قياس هذا أن يقول: " جزٌ مقسوم "، إلّا أنّه سلك في كلّ من القراءتين طريقًا إحداهما أقوى من الأخرى "[1].

- **الحذف الاعتباطي:**

✓ من ذلك قراءة عمرو بن عبد الواحد: " أنِ ارضعيه "، بكسر النّون ولا همز بعدها، يقول ابن جنّيّ: " هذا على حذف الهمزة اعتباطًا لا تخفيفًا، كما قرأ ابن محيصن " فجاءته أُحداهما " بحذف همزة (إحداهما) البتّة، فلمّا حذف الهمزة على ما ذكرنا كسر النّون من "أن" لسكونها وسكون الرّاء من بعدها ... ولو كان على التّخفيف القياسيّ لقال: أنَ ارضعيه، بفتح النون، ومثله ممّا حذف منه الهمزة اعتباطًا لا تخفيفًا قياسيًا، ما أنشده أبو الحسن :

تَضِبُّ لِثاتُ الخيلِ في حَجَراتِها وتَسْمَعُ مِنْ تحتِ العجَاجِ لها ازْمَلَا

يريد: لها أزملا[2].

✓ من ذلك أيضًا قراءة: " فمن تعجّل في يومين فَلَثْمَ عليه، ومن تأخّر فَلَثْمَ عليه"، وقراءة: "إنّها لَحْدى الكُبَر "، يعلّق أبو الفتح على القراءة الأولى وعلاقتها بالثّانية بقوله: " أصل قراءة الجماعة: " فلا إثم عليه "، إلّا أنّه حذف الهمزة البتّة، فالتقت ألف (لا) وثاء (الإثم) ساكنين، فحذف الألف من اللّفظ لالتقاء السّاكنين، فصارت (فَلَثْمَ عليه)، وقد مرّ بنا من حذف الهمزة اعتباطًا وتعجرفًا من نحو هذا أشياء كثيرة، من ذلك قراءة ابن كثير: "إنّها لحدى الكبر"، فهذا في الحذف كقوله: " فلثْمَ عليه "، إلّأ أنّ بينهما من حيث أذكر فرقًا، وذلك أنّ قوله: "لحدى الكبر" غنّما فيه حذف الهمزة لا غير، وقوله: " فلثْم عليه " أصله (فلا إثم)، فلمّا حذف الهمزة تخفيفًا – وإن لم يكن قياسًا – التقت الألف مع ثاء (إثم) وهي ساكنة، فحذفت الألف من (لا) لالتقاء السّاكنين، فصار (فَلَثْمَ عليه) "[3].

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 7

2 . المرجع السابق، ج2 ، ص 147

3 . المرجع السابق، ج 1، ص 120

- **الحذف الضّعيف:**

✓ من ذلك قراءة الأزهري: "إلّا خطًّا " مقصورًا خفيفًا بغير همز، يقول أبو افتح: " أصله خطأً بوزن: خطعًا، كقراءة العامة، غير أنّه حذف الهمزة حذفًا على ما حكيناه عنهم من قولهم: جا يجى، وسا يسو، وهذا ضعيفٌ عند أصحابنا، وإن كان قد جاء منه حروف صالحة، إلّا أنّه ليس تخفيفًا قياسيًّا، وإنّما هو حذفٌ وخبطٌ للهمزة البتّة "[1].

هذه أبرز الأمثلة التي ذكرها ابن جنّيّ لظاهرة حذف الهمزة في المحتسب، ويتّضح لنا من كلام أبي الفتح أنّ حذف الهمزة أنواعٌ، فهو يميّز بين الحذف الذي لحق الهمزة، فهناك الحذف القياسيّ الذي يجنح إليه النّاطق العربيّ هروبًا من الثّقل فيتخلّص من الهمزة المتحرّكة إذا كانت مسبوقة بحرف ساكن، يقول سيبويه: "واعلم أنّ كلّ همزة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفّف حذفتها، وألقيت حركتها على السّاكن الذي قبلها "[2]، وأمّا ما دون ذلك، فقد عدّه ابن جنّيّ إمّا حذفًا اعتباطيًّا لا يخضع لقاعدة ولا يطّرد بقياس، وإمّا حذفًا ضعيفًا سِمَته الخبط والاضطراب.

وقد اختلفت الدّراسات الصّوتيّة الحديثة في تفسيرها لكيفيّة حذف حرف الهمزة، فاللّغويّ " جان كانتينو " رأى أنّ حذف الهمزة في الأمثلة التي ذكرها ابن جنّيّ مالا يمكن أن يكون إلّا عن طريق الإبدال، مشيرًا بذلك إلى رأي النّحاة القائل إنّ صوت الهمزة لا يدغم ولا يدغم فيه، ومعنى ذلك كما صرّح كانتينو أنّ الهمزة تقلب راءً وزايًا من جنس ما سبقها، وعلى هذا القياس تقلب دالًا وخاءً وشينًا ولامًا، ومن ثمّ تتعرّض للماثلة مع جميع حروف المعجم[3].

هذا، ويخالف الباحث عبد الصّبور شاهين ما أقرّه " جان كانتينو "، ذلك انّ الذي حدث في مثل هذه الكلمات لا يمكن أن يكون إبدالًا، لأنّ الإبدال يستلزم وجود قرابة صوتيّة هي هنا عير متوفّرة وغير ممكنة، أمّا التّفسير الذي رضيه ولم يجِدْ له بدلًا، فهو الاتّجاه العام الذي ينطلق منه في تفسيره لقضايا الهمز، ألا وهو النّبر، فإنّ النّاطق العربيّ حين أسقط الهمزة، أو حين لم يسغ نطقها، لم يجد مفرًّا من تعويض نوقعها

1 . المرجع السابق، ج 1، ص 194

2 . سيبويه، ج 3، ص 545

3 . عبد الصّبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 153

المنبور بنوع آخر من النّبر مماثل، وبذلك ضُعّفت السّواكن السّابقة على الهمزة، لا لأنّ الهمزة قلبت ساكنًا من جنسها، وإنّما لضغط النّاطق على المقطع ضغطًا متوتِرًا، فالرّاء والزّاي والفاء والشّين واللّام وسائر السّواكن القوّاني في الصّورة المضعّفة، لا أصلَ لها من البناء اللّغويّ، ولا يمكن تفسيرها بالإبدال كما قال "كانتينو"، والتّفسير الوحيد هو النّبر الذي فعل فعله في تكوين هذه الصّورة المشتبهة، بحيث يمكن أن نطلق عليها: سواكن نبرية[1].

ويضيف الباحث عبد الصّبور شاهين أنّ حذف الهمزة في هذه الأمثلة ليس سوى صورة وظيفيّة يمكن اللّجوء إليها، ويمكن الاستعاضة عنها بصورة أخرى، ويمكن الاستغناء عنها ونقل الوظيفة إلى موقع آخر، على ما تمثّله الكتابة الصّوتيّة الآتية:

مرء: $\mathbf{mar'u^n} \leq \mathbf{maru^n} \leq \mathbf{marru^n}$

جزء: $\mathbf{guz'u^n} \leq \mathbf{guzu^n} \leq \mathbf{guzzu^n}$

وهذا الدّليل يكشف لنا أيضًا عن أثر النّبر في بناء الكلمة العربيّة[2].

وإذا رجعنا إلى أمثلة ابن جنّي وأردنا تحليلها وفــق آليات الكتابة الصّوتيّة الحديثة، نجد ألوانًا من الحذوف منها:

- قراءة الحسن وقتادة: " بين المرِ وزوجيه"، حذف النّاطق اللّغويّ الهمزة (a)، واستبدل المقطع القصير المفتوح (مَ) س ح ، بالمقطع المديد المغلق (مَرْ) س ح س، في مبدأ الكلمة، وهو ما تمثّله الكتابة الصّوتيّة :

$$\mathbf{Mar^ai} \longrightarrow \mathbf{mari}$$

$$\mathbf{a} \longrightarrow \mathbf{Ø}$$

$$\mathbf{س\ ح\ س + س\ ح} \longleftarrow \mathbf{س\ ح + س\ ح}$$

1 . المرجع السابق، ص 153

2 . المرجع السابق، ص 154

- قراءة الأزهري: " بين المرِّ وقلبه":

Marai ⟶ marri

a ⟶ r

حذفت الهمزة واستبدلت بها الرّاء، لتحتفظ الكلمة بذات المقاطع بترتيبها المعهود:

Marai ⟶ marri

س ح س + س ح ⟵ س ح س + س ح

- قراءة: " الذي يخرج الخبَ في السّموات والأرض": حذفت منها الهمزة، وعلى تكوّنت الكلمة من مقطعين قصيرين مفتوحين، بعد أنْ كانت تتشكّل من مقطعين: أوّلهما مقطع قصير مفتوح، والآخر قصيرٌ مغلق:

Xabaa ⟶ xaba

a ⟶ Ø

س ح + س ح س ⟵ س ح + س ح

- قراءة: " فَلَثْمَ عليه"، تعامل النّاطق اللّغويّ مع هذا التّركيب باعتباره كلمة واحدة، وذلك بحذف الهمزة من الكلمة(إثم):

laa^{a}iØma ⟶ laØma

a^{a}i ⟶ Ø

فالذي حدث في مثل هذا البناء، غنّما هو اختزالٌ للفتحة الطّويلة وحذفٌ للهمزة والكسرة التّالية لها، ما جعل الكلمة تتشكّل من مقطعين قصيرين، هما:(لَثْ): س ح س، و(مَ): س ح، بعد أن كانت الكلمة متشكّلة من ثلاث مقاطع: (لا): س ح ح، و(إثْ): س ح س، و(مَ): س ح، فالذي حدث إنّما هو حذفٌ لمقطع كاملٍ من التّركيب، وهو المقطع (س ح ح).

- قراءة ابن كثير: " إنّها لحدى الكبر":

Laaihdaa ⟶ lahdaa

ai ⟶ Ø

سح + س ح س+ س ح ح ⟵ س ح س + س ح ح

وعليه فقد جرى حذفٌ للمقطع (س ح).

- ومثلها قراءة الزّهريّ: " إلّا خطًّا"، سارت على ذات النّهج من الحذف المقطعي:

Xataªan ⟶ xatan

فقد حذف المقطع: " س ح".

وعليه، فالذي حدث في الكلمات السّابقة إنّما هو حذف مقطع، وهو ضربٌ من الاقتصاد اللّغويّ بتقليل الجهد وطلب السّهولة النّطقيّة، وفق ما تقتضي اللّسانيات الاقتصاديّة [1] .

1 . ينظر: محمد أحمد سامي أبو العيد، الهمز في محتسب ابن جنّي، دراسة صوتية معاصرة، ص 95- 96

المبحث الثالث: ظاهرة الإدغام في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث:

حوى محتسب ابن جنّي على كثير من القراءات الشّاذّة المشتملة على الإدغام، حيث بسطها بالشّرح والتّفسير، مبيّنًا في الوقت نفسه أبرز المفاهيم المرتبطة بالإدغام، وقبل أن نعرضَ إلى أهمّ هذه الظّواهر في ضوء علم اللّغة الحديث، لابدّ أن نذكرَ لمحةً موجزةً عن ظاهرة الإدغامِ ومشكلاتِها.

1. مفهوم الإدغام بين القدماء والمحدثين:

– لغة: يقول ابن منظور: " الإدغام: إدخال حرفٍ في حرفٍ، يقال: أدغمت الحرف وادَّغَمْتُه على (افتعلته)، والإدغام إدخال اللّجام في أفواه الدّواب، وأدغم الفرس اللّجامَ: أدخله في فيه "[1].

– اصطلاحًا: عرّفه ابن يعيش بقوله: " أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرّك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدّة اتّصالهما كحرف واحد، يرتفع اللّسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأوّل كالمستهلك لا على حقيقة التّداخل، وذلك نحو شدّ ومدّ ونحوهما "[2]، وعرّفه الرّضيّ بأنّه: " وصل حرفٍ ساكنٍ بحرفٍ مثله متحرّك بلا سكتة على الأوّل، بحيث يعتمد على المخرج اعتمادة واحدة قويّة "[3].

فالإدغام عند المتقدّمين هو اجتماع حرفين، الأوّل ساكن والثّاني متحرّك، ثمّ الوصل بين هذين الحرفين فيصيران حرفًا واحدًا، وهذا المفهوم يكاد يكون واحدًا بين مختلف فروع المعرفة، فأهل القراءة والأداء يعرّفونه بأنّه: إدخال حرفٍ في الحرف ودفنه فيه حتّى لا يقع بينهما فاصلٌ بوقفٍ ولا حركةٍ، ولكنّك تعمل العضو النّاطق بهما إعمالًا واحدًا فيكون الحاصل منهما في اللّفظ حرفًا واحدًا مشدّدًا[4]، والإدغام عند القرّاء ضربان: كبيرٌ وصغيرٌ، أمّا الكبير فهو ما كان الأوّل من الحرفين فيه متحرّكًا، أي أنّ الصّامت الأوّل معه

1 . ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 374

2 . ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص 487

3 . الأستراباذي، شرح الشّافية، ج 3، ص 235

4 . عبد الغفّار حامد هلال، القراءات القرآنية واللّهجات من منظور علم الأصوات الحديث، دار الصّحوة للنّشر والتّوزيع، مصر، ط 1، 2010، ص 160

صائت قصير، وقد نسبت القراءة بهذا الضّرب إلى أبي عمرو، وأمّا الإدغام الصّغير فهو عبارة عمّا إذا كان الحرف الأوّل منه ساكنًا، أي أنّ الصّامت الأوّل لا يفصله عن الثّاني صائت[1].

والإدغام في اصطلاح المحدثين هو ضربٌ من التّأثير الذي يقع في الأصوات المتجاورة إذا كانت متماثلة أو متجانسة أو متقاربة، وهذا التأثّر ينقسم إلى نوعين[2]:

1. تأثّر رجعيّ regressive، وفيه يتأثّر الصّوت الأوّل بالثّاني
2. تأثّر تقدّميّ progressive ، وفيه يتأثر الصّوت الثّاني بالأوّل

فالإدغام تغيير صوتيّ يحدث بين حرفين متماثلين أو متقاربين في المخرج أو الصّفة أو فيهما معًا، وذلك بأن يؤثّر الأقوى مخرجًا أو صفة في الآخر، فيصبغ عليه بعض صفاته أو كلّها، هذا الأصل، وقد يحصل على غير قياس في بعض الحالات فيكون بقلب الحرف الآخِر إلى جنس الأوّل لعلّة صوتيّة يمتنع فيها إدغام الأوّل في الثّاني[3]، فمفهوم الإدغام عند المحدثين يعني المماثلة التّامّة بين صوتين متجاورين متقاربين في المخرج، بينهما صفات مشتركة تساعد على اندماج أحدهما في الآخر.

إذًا، يعدّ الإدغام من أبرز ظواهر التّشكيل الصّوتيّ، وخاصة في القراءات القرآنيّة، يهدف في عمومه إلى اقتصاد الجهد العضليّ حين النّطق طلبًا للتّخفيف، وسعيًا إلى الانسجام بين الأصوات، وقد اعتنى علماء العربيّة عنايةً كبيرة بظاهرة الإدغام، فرسموا لها القوانين وحدّدوا لها الشّروط وحاولوا تفسيرها وتعليل أسبابها، وعيّنوا القبائل التي تميل إلى النّطق بالإدغام، وأغلبها القبائل التي هي أقرب إلى البداوة، وإذا كان العلماء قد اعتنوا بهذه الظّاهرة في العربيّة عمومًا، فإنّهم كانوا أشدّ عنايةً بها في القرءان الكريم، وبأنواع قراءاته، صحيحها وشاذّها، لأنّها ترتبط بطرق الأداء للنّصّ الدّينيّ، ومن عدل عن أدائه على غير وجوهه المشروعة أثِم في تغييره[4].

وقد حدّد علماء العربيّة في الإدغام أمورًا ثلاثة، فذكروا أنّ له: سببًا وشرطًا ومانعًا، ويَعْنُون بالسّبب: العامل الذي ينشأ عنه إدغام حرفين معينين، وهو منحصر في تماثل حرفين أو تجانسهما أو

1 . عبده الرّاجحي، اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، د ط، د ت، ص 136

2 . المرجع نفسه، ص 135

3 . محمد خان، اللّهجات العربيّة والقراءات القرآنية – دراسة في البحر المحيط –، دار الفجر للنشر والتّوزيع، القاهرة، 2002، ص 213

4 . ينظر: المرجع نفسه، ص 212 - 213

تقاربهما، والتّماثل أن يتّفقا مخرجًا وصفةً، والتّجانس: أن يتّفقا مخرجًا ويختلفا صفةً، والتّقارب: أن يتقاربا مخرجًا أو صفةً، أو مخرجًا وصفة، أمّا الشّرط فيعنون به الحال التي ينبغي أن يكون عليها التّماثل أو التّجانس أو التّقارب، وقد جعلوا التقاء الحرفين على هذه الصّورة مشروطًا بألّا يفصل بين المدغمين ما يجعل النّطق بهما من موضع واحد متعذّرًا، أمّا موانع الإدغام فنوعان: نوعٌ عامٌ متّفقٌ عليه، وهو ثلاثة:

1. كون الحرف الأوّل تاء ضمير للمتكلّم أو المخاطب
2. كون الحرف الأوّل مشدّدًا
3. كون الحرف الأوّل منوّنًا

ونوعٌ خاصٌ مختلف فيه كالجزم وقلّة الحروف وتوالي الإعلال[1]، وعليه يمكن أن نقسّم الإدغام إلى واجبٍ وممتنعٍ وجائزٍ.

ويعدّ الباحثون المحدثون الإدغام ضربًا من ضروب المماثلة، وأنّ ما ينطبق عليها ينطبق على الإدغام، فالإدغام عند روّاد المدرسة اللّغويّة الحديثة هو التّماثل similarity، أو درجة منه، وفي تحقيقه يتحوّل الحرفان المتجانسان إلى حرفين يمتلكان صفة التّماثل، والإدغام صنفٌ من صنوف التّماثل الصّوتيّ assimilation، في مساقها الرّجعيّ regressive[2]، وإن كان هناك من يميّز بين المماثلة والإدغام، فيرى أنّ بينهما عمومًا وخصوصًا من وجهٍ، يجتمعان في حالة التّفاعل الصّوتيّ الكامل، وتنفرد المماثلة بحالات التّأثير النّاقص، وينفرد الإدغام بحالة التّضعيف، على أنّ الإدغام الاصطلاحيّ يحدث أحيانًا مع بقاء أثر للصّوت المدغم، كما في إدغام المتجانسين، وكما هي الحال في الإدغام بغنّة، ومع هذا تظلّ العلاقة بين الاصطلاحين عمومًا وخصوصًا وجهيًّا، فإذا كان الإدغام أحد أشكال المماثلة، بل هو أقيس أشكالها جميعًا في العربيّة، فمن البديهيّ أن تنطبق عليه قوانين المماثلة التي قرّرها المحدثون[3].

1 . ينظر: عبد الصّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربيّ، ص 131 – 132

2 . عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللّغويّة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 1998، ص 299

3 . عبد الصّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربيّ، ص 236

2. ظاهرة الإدغام في محتسب ابن جنّي:

يرى أبو الفتح أن الإدغام إنّما هو تقريب صوت من صوت، وهو في الكلام على قسمين، أحدهما أطلِق عليه اسم " الإدغام الأكبر "، وهو على ضربين:

1. تقريب متحرّك من متحرّك في مثل (ودّ)
2. تقريب ساكن من متحرّك، مثل طاء (قطّع)، وكاف (سكّر)[1].

أمّا القسم الثّاني فسمّاه الإدغام الأصغر، وهو عنده تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، وهو ضروب:

- ✓ من ذلك الإمالة، وهي نوع من تقريب الصّوت إلى الصّوت، مثل (عالِم، وكتاب، وسعى)
- ✓ من ذلك أن تقع فاء افتعل صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً، فتقلب له تاؤه طاءً، نحو: اصطبر، واضطرب، واطّرد، واضطلم، فهذا تقريب من غير إدغام.
- ✓ من ذلك أن تقع فاء افتعل زايًا أو دالًا أو ذالًا، فتقلب تاؤه لها دالًا، كقولهم: ازدان، وادّعى.
- ✓ ومن ذلك أن تقع السّين قبل الحرف المستعلي، فتقرب منه بقلبها صادًا، مثل سقت: صقت.
- ✓ ومن ذلك تقريب الصّوت مع حروف الحلق، نحو: شِعير، وبِعير، ورِغيف[2].

ويعلّل ابن جنّي تسميته بالإدغام الصّغير بقوله: " وجميع ما هذه حاله ممّا قرب فيه الصّوت من الصّوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التّقريب، وإنّما احتطنا له بهذه السّمة التي هي الإدغام الصّغير لأنّ في هذا إيذانًا بأنّ التّقريب شاملٌ للموضعين، وأنّه هو المراد المبغيُّ في كلتا الجهتين، فاعرف ذلك "[3].

فالإدغام عند ابن جنّي ليس فقط هو اجتماع مثلين، وإنّما هو تقريب صوت من صوت، أيًّا كان هذا التّقريب، وهو بهذا المفهوم ينطبق على المماثلة لدى المحدثين، وهو خلاف ما ذهب إليه المتأخّرون من النّحاة والقرّاء على سواء[4].

---

1 . ينظر: ابن جنّي، الخصائص، ج 2، ص 139 – 140

2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 141 – 143

3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 145

4 . عبد الصّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربيّ، ص 127

وقد أورد ابن جنّي في " المحتسب " جملة من الأمثلة حدث فيها إدغام بين حروفها، أبرزها:

- **الإدغام بين التّاء والطّاء:**

✓ من ذلك ما ذكره ابن جنّي فيما حكاه الفرّاء عن بعض القرّاء " يَخَطَّف"، بنصب الياء والخاء والتّشديد، قال أبو الفتح: " أصله: يختطف، فآثر إدغام التّاء في الطّاء، لأنّهما من مخرج واحد، ولأنّ التّاء مهموسة والطّاء مجهورة، والمجهور أقوى صوتًا من المهموس، ومتى كان الإدغام يقوّي الحرف المدغم حسُن ذلك، وعلّته أنّ الحرف إذا أُدغم خَفِيَ فضعُفَ، فإذا أدغم في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم إلى لفظ المدغم فيه، فقوي لقوّته، فكان في ذلك تـدارك وتلاف لما جني على الحـرف المدغم، فأسكن التّاء لإدغامها، والخاء قبلها ساكنة، فنقلت الحركة إليها، وقلبت التّاء طاءً وأدغمت في الطّاء، فصارت: يخطّف "[1].

✓ من ذلك أيضًا قراءة من قرأ: " يُطَوَّقونه"، قال أبو الفتح: " ... وأمّا يطوّقونه فيتفعّلون منه، كقولك: يتكلّفونه ويتجشّمونه، وأصله: يتطوّقونه، فأبدلت التّاء طاءًا، وأدغمت في الطّاء بعدها، كقولهم: اطّيّر يطّيّر، أي: يتطيّر "[2].

✓ من ذلك أيضًا قراءة الحسن: " لا يحطّمنّكم"، قال أبو الفتح: " أمّا الأصل فيها: فيحتطمنّكم، أي: يقتلكم، وآثر إدغام التّاء في الطّاء لقرب مخرجيهما، فأسكنهما وأبدلهما طاءً، وأدغمهما في الطّاء بعدها "[3].

وعليه، فإنّ الطّاء تبدل من التّاء في صيغة افتعل ومشتقاتها، إذا كانت فاء افتعل صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً، يقول ابن جنّي في كتابه " سرّ صناعة الإعراب " : " وأمّا البدل، فإنّ تاء افتعل إذا كانت فاؤها صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً يقلب طاءً البتّة، لا بدّ من ذلك، كما لا بدّ من إعلال نحو: قال وباع البتّة، وذلك قولك من الصّبر: اصطبر، ومن الضّرب: اضطرب، ومن الطّرد: اطّرد "[4].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 59
2 . المرجع نفسه، ج 1 ، ص 118
3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 137
4 . ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج 1، ص 229

ويضيف ابن جنّي مبيّنًا العلّة في إبدال هذه الحروف: " وأصل هذا كلّه: اصتبر، واضترب، واطترد، ولكنّهم لما رأوا التّاء بعد هذه الأحرف – والتّاء مهموسة –، وهذه الأحرف مطبقة والتّاء مخفتة، قرّبوها من لفظ الصّاد والضّاد والطّاء، بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منهنّ وهو الطّاء، لأنّ الطّاء أخت التّاء في المخرج، وأخت هؤلاء الأحرف في الإطباق والاستعلاء "[1].

وإلى الرأي نفسه ذهب ابن عصفور في " الممتع " بقوله: " وأمّا الطّاء فأبدلت من التّاء لا غير، أبدلت باطّراد البتّة، ولا يجوز غير ذلك من تاء افتعل إذا الفاء صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً... ولم تبدل التّاء لأجل الإدغام بل للتّباعد الذي بين الطّاء والتّاء، والتّباعد الذي بين التّاء وبين هذه الحروف أنّ التّاء منفتحة ومستفلة، وهذه الحروف مطبقة مستعلية، فأبدلوا من التّاء أختها في المخرج، وأخت هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق وهي الطّاء "[2].

أمّا المحدثون فقد ساروا على خطى ما قرّره ابن جنّي، ورأوا أنّ التّاء تماثل الطّاء، ثمّ تدغم فيها، إذ لا فرق بينهما سوى أنّ الأولى مرقّقة والأخرى مستعلية مطبقة، فإذا أريد الإدغام أثّرت الطّاء في التّاء، فأكسبتها صفة الإطباق والاستعلاء، فصارت طاءً[3]، فهذا الإدغام إنّما هو نتيجة تأثّر الأصوات بعضها ببعض، إذ لا يمكن النّطق بالتّاء المهموسة المستفلة بعد الحروف المطبقة، فدعا ذلك إلى نوع من التّماثل والانسجام، فحوّلت التّاء إلى طاء لتماثل الصّاد وأخواتها في الإطباق والاستعلاء[4]، فكلّ فعل ثلاثي مبدوء بصادٍ أو ضادٍ أو ظاءٍ، وأردنا بناءه على وزن صيغة " افتعل" أو إحدى مشتقاتها، فإنّ تاء هذه الصّيغة المجاورة لأيّ من تلك الأصوات تقلب طاءً، وذلك على النّحو التّالي:

زجر: **zajara**	ازتجر: **istajara**	ازدجر: **isdajara**
صبر: **sabara**	اصتبر: **istabara**	اصطبر: **istabara**
ضرب: **daraba**	اضترب: **idtaraba**	اضطرب: **idtaraba**
طلع: **talaəa**	اطتلع: **ittalaəa**	اطّلع: **ittalaəa**

1 . المرجع السابق، الصفحة نفسها

2 . ابن عصفور، الممتع في التّصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1987، ج 1 ، ص 360 – 361

3 . إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص 93

4 . عبد الغفار حامد هلال، اللهجات العربيّة نشأة وتطوّرا، ص 244

ففي هذه الأمثلة تأثّرت التّاء- وهي صوت يتّسم بملمح التّرقيق- بأصوات الصّاد والضّاد والظّاء، وهي أصوات يجمع بينها ملمح التّفخيم velarization feature ، تأثّرًا تقدّميًّا، ممّا أدّى إلى قلب التّاء إلى مقابلها المفخّم، والمقابل المفخّم للتّاء هو صوت الطّاء، وذلك من أجل تحقيق مماثلة بين الصّوتين المتجاورين في داخل البنية في ملمح التّفخيم أو الإطباق كما يسمّى، وهذا يعني أنّ الصّوت المفخّم قد أثّر في الصّوت المرقّق، فحوّله إلى صوتٍ مفخّمٍ لتحقيق الانسجام بين الأصوات المتجاورة[1].

ويرى الباحث فوزي الشّايب أنّ المماثلة في مثل هذه الأمثلة مدبرة وليست مقبلة، فالتّاء في صيغة افتعل ومشتقاتها تتأثّر بالصّوت المفخّم بعدها فتفخّم، هكذا:

صبر ← اتصبر ← بالمماثلة الجزئي ← اصطبر ← وبالقلب المكاني ← اصطبر

وكذلك: ضرب ← اتضرب ← اطضرب ← اضطرب

ظلم ← اتظلم ← اطظلم ← اظطلم

فالمماثلة مدبرة وليست مقبلة، وبرجع السّبب في هذه المماثلة الجزئية إلى تتابع التّاء المرقّقة والصّوت المفخّم بعدها مستثقل مكروه في النّطق، لأنّه يجمع بين صوتين متّحدين أو متقاربين في المخرج ومتنافرين في الصّفة، فالاستثقال والتّرقيق التي تمثّله التّاء مناقضٌ للاستعلاء والتّفخيم الذي تمثّله الأصوات المطبقة في العربيّة، ومن هنا كان الحلّ هو إطباق التّاء على سبيل المماثلة الجزئيّة[2].

هذا وقد خالف الباحث أحمد سالم إجماع المتقدّمين والمحدثين، وانفرد بتفسير عملية الإدغام بين التّاء والطّاء بعملية الحذف، " والذي يبدو لي في هذه المسألة أنّه لم يحدث مماثلة بين التّاء والطّاء، ولكن ما حدث هو حذف للتّاء، إذ أدّى حذفها إلى تشكيل خلل في بناء الكلمة، فلم تعد بعد الحذف دالّة على أنّها من باب افتعل، ممّا أدّي إلى التّعويض الموقعيّ، إذ تمّ تضعيف صوت الطّاء من أجل ذلك "[3]، فالذي

1 . محمد جواد النّوري، علم الأصوات العربيّة، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، ط 1، 1996، ص 298

2 . فوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة العربيّة، ص 175

3 . أحمد سالم بني أحمد، المماثلة والمخالفة بين ابن جنّي والدّراسات الصّوتيّة الحديثة، ص 45

حدث حسب الباحث هو أنّ التّاء المرقّقة تتأثّر بالصّوت المطبق الذي يجاورها، فتأخذ صفة الإطباق، فتتحوّل التّاء إلى نظيرها المطبق وهو الطّاء، ويمكن التّعبير عن هذا المخطّط الصّوتيّ الآتي:

اطّلع	اطتلع
Ittata'à	**ittala'à**
(2)	**(1)**

فالصّيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه صيغة افتعل ممّا فاؤه طاء، ولما كانت الطّاء صوتًا مطبقًا مجاورًا صوتًا مرقّقًا (التّاء)، صار هذا التّتابع ثقيلًا على النّاطق بسبب توالي الصّوت بصوت يضادّه في بعض الصّفات، ولإزالة هذا الثّقل لا بدّ من إجراء مماثلة بين الصّوتين فقد أثّر الصّوت المطبق في الصّوت المرقّق تأثيرًا جزئيًّا، فأكسبه صفة الإطباق، فتحوّل صوت التّاء إلى نظيره المطبق وهو الطّاء، وبهذا التّحوّل التقت طاءان دون أن يفصل بينهما فاصل، وهذا ما تمثّله الصّيغة الثّانية، والذي يؤكّد ذلك الكتابة الصّوتيّة للصّيغة بعد إجراء عملية المماثلة، وهي: اطّلع: ittalaà، فالطّاءان من خلال الكتابة الصّوتية قد التقيا دون أن يفصل بينهما فاصل، كما تلتقي الأصوات المختلفة في بعض الكلمات بلا فاصل[1].

- **الإدغام بين التّاء والدّال:**

✓ من ذلك تخريج ابن جنّي لقراءة " مُرَدَّفين"، واختلفت الرّواية عن الخليل في هذا الحرف، فقال بعضهم: مُرُدّفين، وقال آخر: مرِدّفين، يقول أبو الفتح: " أصله: مرتدفين، مفتعلين من الرّدف، فآثر إدغام التّاء في الدّال، فأسكنها وأدغمها في الدّال، فلمّا التقى ساكنان وهما الرّاء والدّال، حرّك الرّاء لالتقاء السّاكنين، فتارة ضمّها إتباعًا لضمّة الميم، وأخرى كسرها إتباعًا لكسرة الدّال "[2].

1 . المرجع السابق، ص 225

2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 273

✓ تخريجه لقراءة أبيّ بن كعب: " بل تدارك"، يقول أبو الفتح: " وأمّا تدارك فإنّه أصل قراءة من قرأ: " ادّارك"، وذلك أنّه في الأصل تدارك، ثمّ آثر إدغام التّاء في الدّال لأنّها أختها في المخرج، فقلبها غلى لفظها وأسكنها، وأدغمها فيها، ومثله: " قالوا اطّيرنا بك" و"فادّارأتم فيها"[1].

✓ من ذلك أيضًا تفسيره لقراءة " يعدّون في السّبت"، قال: " أراد يعتدون، فأسكن التّاء ليدغمها في الدّال، ونقل فتحتها إلى العين، فصار: يعدّون "[2].

ويرى ابن جنّي أنّ فاء افتعل إذا كانت زايًا قلبت التّاء دالًا،وذلك نحو: ازدجر، وازدهى، وازدان، وازدلف، وازدهف، ونحو ذلك، وأصل هذا كلّه: ازتجر، وازتهى، وازتار، وازتان، وازتلف، وازتهف، لأنّه افتعل من: الزّجر، والزّهو، والزّور، والزّين، والزّلف، والزّهف، ولكن الزّاي لما كانت مجهورة وكانت التّاء مهموسة، وكانت الدّال أخت التّاء في المخرج وأخت الزّاي في الجهر، قرّبوا بعض الصّوت من بعض، فأبدلوا التّاء أشبه الحروف من موضعها بالزّاي وهي الدّال، فقالوا: ازدجر وازدان[3].

وهذا الذي ذكره ابن جنّي مطّردٌ في كلام العرب، فابن السّرّاج يرى أنّ الدّال تبدل من التّاء إبدالًا مطّردًا إذا كان قبل التّاء حرفٌ مجهور: زايٌ أو ذالٌ أو دالٌ، إذ تقول في افتعل في الزّين: ازدان، ومن الزّرع: ازدرع، ويعود السّبب في هذا الإبدال إلى أنّ التّاء مهموسة والزّاي مجهورة، فأبدلوا من التّاء حرفًا من موضعها مجهورًا وهو الدّال[4]، ويقول ابن يعيش معلّلًا سبب هذا الإدغام: " وأمّا قلب التّاء مع الدّال والذّال والزّاي دالًا، فنحو قولهم من الدّين والذّكر والزّين: ادّان وادّكر وازدان، وإنّما وجب إبدالهما دالًا ههنا لأنّهم كرهوا اجتماعهما للتّقارب واختلاف أجناسهما، وذلك أنّ الدّال والذّال والزّاي مجهورة والتّاء مهموسة، فأرادوا تجانس الصّوت فأبدلوا من التّاء الدّال لأنّها من مخرجها، وهي مجهورة، فتوافق بجهرها جهر الدّال والذّال، فيقع العمل من جهة واحدة، ثمّ أدغموا الدّال والذّال فيها "[5].

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 143

2 . المرجع السابق، ج1، ص 264

3 . ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 197

4 . ابن السّراج، الأصول في النّحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1996، ج 3، ص 270

5 . ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص552

وقد جوّز المحدثون أن تماثل التّاء الدّال بعدها مماثلة كلّية، إذ لا فرق عندهم بين الحرفين سوى أنّ الأوّل مهموس والثّاني مجهور، فإذا تجاورا أثّرت الدّال المجهورة في التّاء المهموسة ممّا يؤدّي إلى جهرها، فتصبح دالًا، وصوت الدّال هو النّظير المجهور للتّاء، وليس بينهما من فرق إلّا أنّ الوترين الصّوتيين يتذبذبان مع الدّال في أثناء النّطق[1].

وقد سار المحدثون على هدي القدماء في تفسيرهم لهذا الإدغام، غير أنّهم استعملوا مصطلحات علم الأصوات الحديث كالمماثلة والتأثّر وغيرها من المصطلحات القريبة منهما، فالباحث عبد الصّبور شاهين يرى أنّ من أنواع المماثلة ما يطلق عليه اسم: المماثلة التّقدّميّة حيث يؤثّر الصّامت الأوّل في الصّامت الثّاني، وإنّ في العربيّة بابًا تقع فيه هذه المماثلة بصورة قياسيّة، وهذا الباب هو صيغة الافتعال فيما كانت فاؤه دالًا، مثل: دعا، أو ذالًا مثل: ذكر، أو زايًا مثل: زجر[2].

ويذهب الباحث إلى أنّ الفعل (دعا) يصاغ الافتعال منه بزيادة ألف في أوّله، وتاء بين فائه وعينه، هكذا: ادتعى، ولكن الدّال مجهورة والتّاء مهموسة، فتتأثّر التّاء بجهر الدّال وتصير مجهورة مثلها، فينطق الفعل: ادّعى، على سبيل المماثلة التّقدّميّة، الأمر نفسه يحدث مع الفعلين: ذكر وزجر، فصيغة الافتعال من الفعل ذكر: اذتكر، فتُحدِثُ الذّال وهي الصّامت السّابق تأثيرها في التّاء بجهرها، وإذا جهرت التّاء تصير دالًا هكذا: اذدكر، على سبيل المماثلة التّقدّميّة، غير أنّ الدّال تؤثّر في الذّال بشدّتها فتتحوّل الذّال من صامتٍ رخوٍ إلى صامتٍ شديدٍ (دال)، ثمّ تدغم الدّالان فتصير: ادّكر، وقل مثل ذلك في الفعل: زجر، فصيغة الافتعال تأتي على وزن: ازتجر، ثمّ تؤثّر الزّاي وهي متقدّمة في التّاء بعدها، فتجهر مثلها فتصبح دالًا، وينطق الفعل: ازدجر، على سبيل المماثلة التّقدّميّة[3].

ويرى الباحث عبد الصّبور شاهين في موضع آخر أنّ فاء الفعل إذا كانت ذالًا، فإنّ صيغة الافتعال تتعرّض لتغيّرين على مرحلتين:

1 . كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 250

2 . بريتيل مالمبرغ، علم الأصوات، تعريب: عبد الصّبور شاهين، مكتبة الشّباب، القاهرة، 1984، ص 145

3 . ينظر: المرجع نفسه، ص 145 – 146

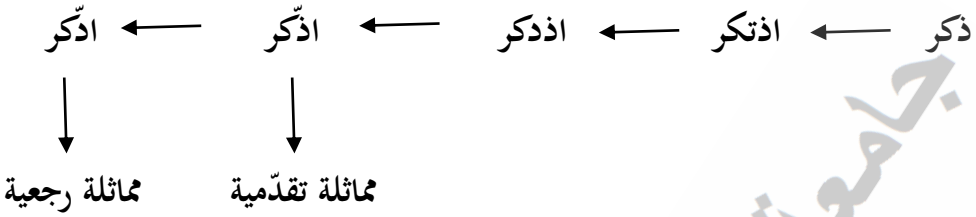

فحسب التّمثيل الصّوتيّ فقد حدثت أكثر من مماثلة، فلمّا جاورت التّاء الذّال مباشرة، والذّال مجهورة والتّاء مهموسة، فجهرت بفعل قانون المماثلة فأصبحت دالًا: اذدكر، وهذه مماثلة تقدّميّة، لأنّ الصّوت الأوّل أثّر في الثّاني وهذه هي المرحلة الأولى، ولكنّ صوت الذّال أصبح مجاورًا لصوت جديد هو الدّال وهو مجهور مثله، ولكنّه يتميّز عليه بموقعه القويّ، فيؤثّر فيه ويقلبه دالًا أخرى، وهذه مماثلة رجعيّة، لانّ الثّاني أثّر في سابقه فأصبح نطق الكلمة: ادّكر، وهذه هي المرحلة الثّانية[1].

وقد تابع الباحثُ محمد جواد النويري شاهينَ، وحاول أن يقدّم تفسيرًا علميًّا لما يحدث في هذه الصّيغ، فرأى أنّه إذا كان الفعل مشكّلًا على النّحو الآتي:

ز + ت ⟵ ز + د، مجهور صفيري + مهموس ⟵ مجهور، مثل:

زجر ⟵ ازتجر ⟵ ازدجر، ففي هـــذا المثال ومـــا كان على شاكلته، تأثّرت التّاء – وهي صوتٌ يتّسم بملمـــح الهمـــس voiceelessness feature بالزّاي وهـــي صوت يتّسم بملمح الجهر voicedeness feature – تأثّرًا تقدّميًّا prgressive assimilation ، ممّا أدّى إلى قلب التّاء غلى مقابلها المجهور، والمقابل المجهور للتّاء هو صوت الدّال، وذلك من أجل تحقيق مماثلة بين الصّوتين المتجاورين في داخل البنية في ملمح الجهر، وزيادة على ما سبق فإنّ تأثير الزّاي بالتّاء في هذا المثال وما كان على نحوه، يعود إلى أنّ صوت الزّاي – ومثله صوتا الشّين والصّاد – يتّسم بملمح الصّفير sibilant feature، وفي هذا الملمح صفة قوّة تمكّن الصّوت المتّسم به من التأثير في غيره من الأصوات والتّغلّب عليها [2].

1 . عبد الصبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ ص 68

2 . محمد جواد النوري، علم أصوات العربيّة، ص 298

وإذا كان الفعل من قبيل: د + ت ⟵ دّ، مجهور + مهموس ⟵ مجهور مضعّف، مثل:

دعا ⟵ ادتعى ⟵ ادْدَعى ⟵ ادّعى

فالملاحظ من هذا التّمثيل أنّ التّاء قد تأثّرت بالدّال – وهو صوت يتّسم بملمح الجهر – تأثّرًا تقدّميًّا، ممّا أدى إلى قلبها إلى مقابلها المجهور وهو صوت الدّال، ثمّ جرت بعد ذلك عملية الإدغام في الصّوتين المتماثلين المتجاورين، وذلك من منطلق أنّ الإدغام إنّما هو في الأقوى، فتحقّقت بهذه العمليّة مماثلة تامّة بين الصّوتين المتجاورين في داخل البنية، في ملمحي المخرج والجهر[1].

أمّا إذا كان الفعل على شكل:

ذ + ت ⟵ (دّ/ ذّ): مجهور+ مهموس ⟵ مجهور مضعّف انفجاري/ مجهور مضعّف احتكاكي، مثل:

ذكر ⟵ اذتكر ⟵ اذْذَكر ⟵ اذّكر

ذكر ⟵ اذتكر ⟵ اذْدكر ⟵ ادّكر

ففي هذا المثال تأثّرت التّاء المهموسة بالدّال المجهورة تأثّرًا تقدّميًّا، وهذا يقتضي قلب التّاء المهموسة إلى مقابلها المجهور وهو صوت الدّال، كي تتحقّق بذلك مماثلة بين الصّوتين المتجاورين وهما الذّال والدّال، فيصبح التّشكّل البنيوي على النّحو التّالي: اذدكر، ولكنّ هذا التّشكيل البنيوي القياسيّ – يضيف الباحث – غير جائز، لأنّ كلّ واحد منهما (أي الذّال والدّال) يدغم في صاحبه في الانفصال، أي في حالة ورودهما في كلمتين منفصلتين، فلم يجز في الحرف الواحد أي في الكلمة الواحدة إلّا الإدغام، ويتمّ ذلك بإجراء أحد التّشكّلين البنيويين التّاليين:

1. أن تدغم الذّال في الدّال، وذلك جريًا على قاعدة الأصل في الإدغام، وهو إدغام الأوّل في الآخر، ويتمّ ذلك على النّحو التّالي:

1 . المرجع السابق، ص 300- 301

اذتكـــــــر ⟵ اذْدكـــــــر ⟵ ادّكـــــــر

2. أن تدغم الدّال في الذّال، أي أن يدغم الآخر في الأوّل، وذلك خلافًا للأصل في الإدغام، ويتمّ ذلك على النّحو التّالي[1]:

اذتكـــــــر ⟵ اذدكـــــــر ⟵ اذّكـــــــر

وقد خالف الباحث عبده داود إجماع اللّغويين في تفسيرهم لحالات الإدغام الخاصة بصيغة " افتعل ومشتقاتها " إذا كان فاؤها زايًا أو دالًا أو ذالًا، وذهب إلى القول إنّ تفسير هذه الصّيغ راجعٌ إلى القلب المكانيّ، أيّ أنّ صيغة افتعل لم تكن هي الأصل ولو كانت كذلك لأصاب التّغييرُ الصّوتَ الخلفيَّ، أي فاء الفعل في مثل: ازدهر وادّعى، ولكانت: استهر واتّعى:

ازتهر ⟵ استهر: تصبح الزّاي صوتًا مهموسًا، أي سينًا مماثلة للتّاء

ادتعى ⟵ اتّعى: تصبح الدّال صوتًا مهموسًا، أي تاءً مماثلة للتّاء التي تليها

وهذا ما لم يحدث، ممّا يدلّ على أنّ أصل مثل هاتين الكلمتين ليس على وزن افتعل، ووجود مثل: ازدهر وادّعى، لا يمكن تفسيره إلّا بأنّ المماثلة تمّت حين كانت هذه الكلمات وأمثالها على وزن " اتفعل": اتزهر ⟵ ادزهر، ثمّ حدث قلبٌ مكانيٌّ في وزن" اتفعل" فأصبحت " افتعل": ادزهر ⟵ ازدهر[2].

وقد ردّ الباحث محمد سعيد شواهنة هذا التّفسير، ورأى أنّ ما ذهب إليه إليه داوود عبده في مثل هذه الصّيغ يحتاج إلى مشقّة وعنتٍ في الفهم، علاوةً أنّه نفى نهائيًّا المماثلة التّقدّميّة، لأنّه بنى رأيه على المماثلة الرّجعية فقط، إضافة إلى أنّه غلّب الأضعف على الأقوى، فأراد تهميس المجهور، والجهر صفة قوّة في الصّوت[3].

1 . ينظر: المرجع السابق، ص 301 – 302

2 . عبده داود، أبحاث في اللّغة العربيّة، ص 138 – 139

3 . محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، دار الوراق للنشر، الأردن، ط 1، 2007، ص 189

ذلك أنّ ما حدث في هذه الصّيغة وما شابهها يتّضح من خلال الكتابة الصّوتيّة لهذه البنية:

ازتهر	ازدهر
iztahara	**Izdahara**
(1)	**(2)**

فالصّيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه صيغة (افتعل) من الفعل (زهر)، إذ نلاحظ في هذه الصّيغة أنّه تتابع صوتان الأوّل منهما مجهور وهو الزّاي(z)، والثّاني مهموس وهو تاء الافتعال (t)، والذي حدث هو أنّ التّاء قد ماثلت الصّوت المجهور قبلها، ممّا أدّى إلى تحوّلها إلى نظيرها المجهور، وتحوّل التّاء إلى نظيرها المجهور يعني إبدالها دالًا[1].

وكذلك مع الفعل (دعا):

ادتعى	ادّعى
idtaàa	**Iddaaàa**
(1)	**(2)**

فيلاحظ من الكتبابة الصّوتيّة أنّه التقى صوت التّاء المهموس بصوت الدّال المجهور، إذ يشكّل تتابعهما في الصّيغة الأولى ثقلًا على النّاطق، ولتفادي هذا الثّقل حدثت مماثلة بين الدّال المجهور والتّاء المهموسة، إذ أثّرت الدّال في التّاء ممّا أدّى إلى أن تتحوّل التّاء إلى نظيرها المجهور، وهو صوت الدّال[2].

✓ ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي، والتي أدغمت فيها التّاء في الدّال توجيهه لمن قرأ: " مُرَدَّفين " أو "مُرُدّفين" أو "مُرِدّفين"، قال أبو الفتح: " أصله: مرتدفين، مفتعلين من الرّدف، فآثر إدغام التّاء في الدّال، فأسكنها وأدغمها في الدّال، فلمّا التقى ساكنان وهما الرّاء والدّال، حُرّك الرّاء لالتقاء السّاكنين،

1 . أحمد سالم بني أحمد، المماثلة والمخالفة بين ابن جنّي والدراسات اللغوية الحديثة، ص 236 – 237

2 . المرجع نفسه، ص 239

فتارة ضمّها إتباعًا لضمّة الميم، وأخرى كسرها إتباعًا لكسرة الدّال، ومثله: " وجاء المعذّرون"، مفعّلين من الاعتذار، على قولهم: عذّر في الحاجة: أي قصّر "[1].

يفهم من كلام ابن جنّي أنّ أصل كلمة (مردّفين) هي: مرتدفين، فالتّاء قد ماثلت الدّال بعدها مماثلة كلّيّة منفصلة، ولإحداث الإدغام أسقط ما يفصل بين الدّالين لتدغم إحداهما في الأخرى، وهذا أدّى إلى التقاء ساكنين(الرّاء والدّال الأولى)، ممّا أدّى غلى تحريك الرّاء، فمن ألقى عليها حركة التّاء حرّكها بالفتح، ومن حرّكها بالكسر جعل حركتها موافقة لحركة الدّال، ومن حرّكها بالضّمّة جعل حركتها مماثلة لحركة الميم إتباعًا[2].

وقد نُقِل عن الباحث فوزي الشّاي أنّ التّشديد في الدّال في كلمة " مردّفين" وما شاكلها، إنّما حصل بإسقاط التّاء دون حركتها من: مرتدفين، التي تتّصل بعد سقوط التّاء بالرّاء مباشرة، ثمّ يعوّض من التّاء السّاقطة بتشديد الدّال تعويضًا موقعيًّا، ومن ثمّ تصبح الصّيغة: مردّفين، وبمماثلة حركة الرّاء لحركة الدّال نحصل على: مرِدّفين، وبمماثلة حركة الميم لحركة الدّال نحصل على: مُرُدّفين[3].

وقد تابعه في ذلك الباحث أحمد سالم، فقد تراءى له أنّ تطوّر كلمة (مرتدفين) ليس من باب مماثلة التّاء للدّال، ثمّ إدغام الأولى في الثّانية، فالذي حدث في مثل هذه الصّيغة وما شابهها ما هو إلّا حذفٌ وتعويضٌ، يقول: " ويبدو لي أنّ البقاء هنا تمّ للحرف الأقوى، فكلمة (مرتدفين) مع أنّ كليهما يشكّل بداية مقطع، إلّا أنّ مقياس القوّة والضّعف هنا آت ممّا يتّصف به الحرف، فلمّا كانت التّاء مهموسة والدّال مجهورة، والجهر أقوى من الهمس، حذفت التّاء وبقيت الدّال المجهورة "[4].

ويمثّل الباحث للذي جرى لكلمة "مرتدفين" من تطوّر بالمخطّط الصّوتيّ الآتي:

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 273

2 . أحمد سالم بني أحمد، المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات اللغوية الحديثة، ص 40 – 41

3 ، المرجع نفسه، ص 41

4 . المرجع نفسه، ص 41 – 42

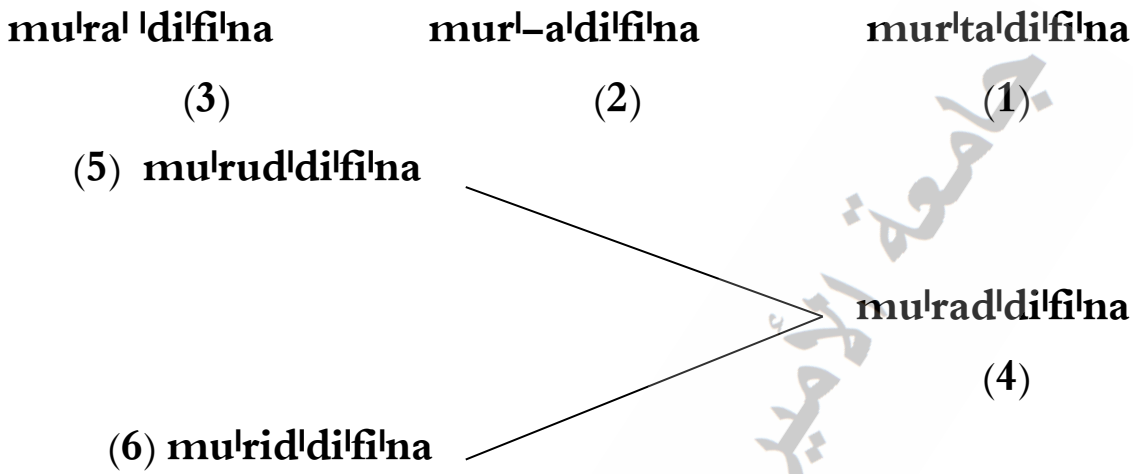

جرى على الصّيغة الأصليّة (1) تطوّر، فحذفت منه التّاء التي تشكّل بداية للمقطع الصّوتيّ الثّاني وبقيت حركتها، وهذا تمثّله الصّيغة الثّانية، ممّا أدّى إلى تغيير للمقطع الصّوتيّ الأوّل القصير المغلق بعد أن أضيفت حركة التّاء المحذوفة إليه، فآل إلى (mu) و(ra)، وهذا أدّى غلى حذف المقطع الصّوتيّ (ta)، الذي كان ثاني المقاطع الصّوتيّة في الصّيغة الأصليّة، وهذا الحذف تمثّله الصّيغة الثّالثة، وللتّعويض جيء بحرف من مثل الذي ابتدئ المقطع الثّالث من الصّيغة الأصل، وهو حرف الدّال للمحافظة على زنة الكلمة، وجعلها من باب: مفتعلين، فلمّا تمّ التّعويض تغيّرت المقاطع الصّوتيّة ثانيةً، وهذا ما تمثّله الصّيغة الرّابعة mu|rad|di|fi|na، وهذه الصّيغة استعملها ناسٌ من العرب، تمثّلهما الصّيغتان الخامسة والسّادسة، وما حدث في الصّيغة الخامسة أنْ ماثلت فتحة الرّاء ضمّة الميم فصارت ضمّة، فصارت الصّيغة mu|rud|di|fi|na، وفي الصّيغة السّادسة ماثلت فتحة الرّاء كسرة الدّال الثّانية بعدها فصارت الصّيغة mu|rid|di|fi|na.[1]

وقد أسقط الباحث أحمد سالم ما جرى بين التّاء والدّال في كلمة "مردّفين" على كلمة" المعذّرون"، ورأى أنّ الذي حدث لهذه الصّيغة هو نفسه الذي حدث لكلمة "مردّفين"، فلا وجود للماثلة بين التّاء والذّال وكلّ ما حدث هو حذفٌ وتعويضٌ، فحذفت التّاء لكونها ضعيفة فهي مهموسة، والذّال هي الأقوى

1 . المرجع السّابق، ص 42

لأنّها مجهورة، وعوّض عنها بتضعيف الذّال للمحافظة على سلامة وزن الكلمة، حتّى تبقى من باب مفتعلين، ويمكن تمثيل ذلك بالكتابة الصّوتيّة:

al|mu|ta|di|ru|na	**al|mu|ʿa| |di|ru|na**
(1)	**(3)**
al|mu|ad|di|ru|na	**al|mu|ʿa|-a|di|ru|na**
(4)	**(2)**

فالصّيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه الكلمة، جرى لها تطوّر إذ حذف منه حرف التّاء الذي هو حدّ ابتداء للمقطع الثّالث منها مع بقاء حركته، وهذا الحذف تمثّله الصّيغة الثّانية، ممّا أدّى إلى نقل هذه الحركة إلى حركة العين قبلها، فتحوّل المقطع الصّوتيّ (mu) إلى مقطعين صوتيين مفتوحين قصيرين هما: (mu\| a ʿ)، وهذا التّحوّل ترك مكان المقطع (ta) فارغًا، فأحدث ذلك خللًا في زنة الكلمة، وهذا ما تمثّله الصّيغة الثّالثة، فلو بقيت الكلمة هكذا، لما عرف أنّها من باب" مفتعلين"، لذا لا بدّ من التّعويض حتّى يعود للكلمة بناؤها، ممّا أدّى تضعيف الذّال، وبهذا تغيّرت المقاطع الصّوتيّة للكلمة مرّة أخرى، فأصبحت بع التّعويض: al\|mu\|ad\|di\|ru\|na ، وهذا ما تمثّله الصّيغة الرّابعة[1].

- **الإدغام بين اللّام والصّاد والسّين:**

✓ من أبرز الأمثلة التي أوردها ابن جنّي قراءة من قرأ: " قل صَّدق الله "، بإدغام اللّام في الصّاد، وكذلك: " قل سّيروا "، بإدغام اللّام في السّين، قال أبو الفتح: " علّة جواز ذلك فُشُوُّ هذين الحرفين، أعني الصّاد والسّين في الفم، وانتشار الصّدى المنبثّ عنهما، فقاربتا بذلك مخرج اللّام فجاز إدغامهما فيهما، وكذلك هي أيضًا مع الزّاي ومع الطّاء، والدّال والتّاء، قُرِئ: " فهل تَّرى"، ومع الظّاء والثّاء والذّال،

1 . المرجع السّابق، ص 44

قُرِئ: " هل ثّوّب الكفّار"، وأمّا اللّام التي للتّعريف فتدغم في ثلاثة عشر حرفًا "[1]، بيّنها في موضع آخر فقال: " وإدغامها إيّاها – يقصد لام التّعريف – مع ثلاثة عشر حرفًا، وهي التّاء، والثّاء، والدّال، والذّال، والرّاء، والزّاي، والسّين، والشّين، والصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، والنّون "[2].

ويرى ابن جنّي أنّ لام التّعريف تدغم مع هذه الحروف وجوبًا، أمّا إذا كانت غير ذلك – أي لم تكن لامَ تعريفٍ – فإدغامها غير واجب وإنّما هو جائز، فتخييرهم في هذه الأشياء بين الإدغام وتركه دائمًا، وإجماعهم مع لام التّعريف على التزامه البتّة، دليلٌ قاطعٌ على عنايتهم بإدغام حرف التّعريف، وإنّما ذلك لما ذكرتُ لكَ من تنبيههم على مزجه بما بعده[3]، وقد علّل مكّي بن أبي طالب (ت 437هـ) إدغام اللّام في هذه الحروف بقوله: " وعلّة إدغام لام التّعريف في هذه الحروف أنّ مخرجها من مخارج هذه الحروف في الفم، فلمّا سكنت ولزمها السّكون أشبهت اجتماع المثلين، والأوّل ساكن، وكثُر الاستعمال لها، مع أنّ أكثر هذه الحروف أقوى من اللّام، ليس فيها ما ينقص عن قوّة اللّام إلّا التّاء، فكان في إدغامها فيهنّ قوّة لها، فأدغمت فيها لقوّتها "[4].

وحذا الباحثون المحدثون حَذْوَ ابن جنّي، ورأوا أنّ مماثلة اللّام لهذه الحروف تعدّ من صور المماثلة الكلّيّة المدبرة المتّصلة، فاختفاء اللّام بعد هذه الحروف – والقول للباحث فوزي الشّايب – يرجع إلى تقارب المخارج، فكأنّ تتابع اللّام وهذه الأصوات من تتابع الأمثال، وهو مكروه، وقد موثلت اللّام لما بعدها، لكون اللّام هي الأضعف في مثل هذه الحال، لأنّ لام التّعريف أبدًا ساكنة، وسكونها يعني أنّها في نهاية مقطع مغلق، بينما الأصوات التّالية لها تمثّل بداية مقطع قصير، ولهذا كانت هي الأقوى، فأثّرت في اللّام فجعلتها مثلها[5]، وهذا التّفسير هو نفسه الذي قال به الباحث عبد الصّبور شاهين، حيث أرجع علّة

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج1 ، ص 165

2 . ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج 2، ص 29

3 . المرجع نفسه، ج2، ص 30

4 . مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1984، ج 1، ص 141

5 . فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربيّة، ص 167

اختفاء اللّام مع أصوات مقدّم الفم بسبب التّقارب الصّوتيّ والمخرجيّ، وبسبب ضعف موقع اللّام وقوّة موقع الصّوت بعدها[1].

فاللّام حسب الدّراسات الصّوتيّة الحديثة صوتٌ لثَويٌّ alveolar، تتأثّر تأثّرًا رجعيًّا بالأصوات التّالية لها والقريبة منها في المخرج، ممّا يؤدّي غلى قلبها إلى صوتٍ من جنس مجاوره، وإذا استعرضنا الأصوات التي يتمّ تأثّر اللّام بها فإنّنا نجد مجموعتين منها تتقدّمان مخرج اللّام إلى الأمام، وهما: مجموعة الأصوات الأسنانيّة اللثويّة dent alveolar ، وهي أصوات: ت – د – ض – ط – ص – س – ز، ومجموعة الأصوات الأسنانيّة dentals، وهي أصوات: ث – ذ – ظ، ونجد مجموعتين منها تتّحد أولاهما في المخرج مع اللّام، وهي مجموعة الأصوات اللّثويّة alvealar ، وهي أصوات: ر – ن، في حين تتأخّر المجموعة الأخرى عن مخرج اللّام إلى الخلف، وهي مجموعة الأصوات الغارية palatal ، متمثّلة في صوت الشّين، ويعود السّبب في تأثّر اللّام بهذه الأصوات عندما تقع تاليةً لها، إلى تقارب مخرج اللّام ومخرج كلّ مجموعة من هذه المجموعات أو اتّحادهما، ويرشّح هذا التّعليل أنّ الأصوات العربيّة الأخرى التي ترد بعد اللّام ولا يتأثّر بها الصّوت، تنتمي إلى مخارج تبتعد عن مخرج اللّام من الجهة الأماميّة أو الخلفيّة[2].

كما أنّ هذه المجموعات من الأصوات التي تأتي بعد اللّام وتماثلها، تتّسم ببعض الملامح التي من شأنها أن تُكسِب الصّوت صفة قوّة تمكّنه من التّأثير في مجاوره من الأصوات، فمثلًا تتّسم أصوات: ص ، ض، ط، ظ، بملمح التّفخيم، والأصوات: ص، ز، س، ش، تتّسم بملمح الصّفير، وصوتا الدّال والتّاء يمتازان بملمح الشّدّة والانفجار، ويتّسم صوت الرّاء بملمحي التّكرار والتّفشّي، وصوت النّون يتّسم بملمح الأنفية أو الغنّة، بينما تبرز صفة الجهر في صوت الذّال كملمحٍ بارزٍ، فهذه الصّفات والملامح تكسب الصّوت صفة قوّة تمكّنه من التأثير في غيره من الأصوات[3].

1 . عبد الصبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ ص 212

2 . محمد جواد النوري، علم الأصوات العربيّة، ص 303

3 . ينظر: المرجع نفسه، ص 303، 304

الفصل الثّاني:

الظّواهر الصّرفيّة في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث

المبحث الأوّل: الظّواهر الصّرفيّة الخاصة بالأسماء:

- الاسم الثّلاثيّ المجرّد
- جمع التّكسير
- المصادر

المبحث الثّاني: الظّواهر الصّرفيّة الخاصة بالأفعال:

- الفعل الثّلاثيّ المجرّد
- الفعل الأجوف
- ما كان على وزن " افتعل "
- كسر حروف المضارعة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد

يعدّ الاشتقاق من أبرز الأبواب الصّرفيّة التي اختصّت بها اللّغة العربيّة عن غيرها من اللّغات، فهو وسيلة من الوسائل المهمّة في تنمية الألفاظ وتوليد الكلمات، والتّعبير عن الأفكار والمسمّيات الحديثة، ومسايرة التّطوّرات الحضاريّة عبر التّاريخ الإنسانيّ، ونظرًا للأهمية الكبيرة لهذا الموضوع في الإنتاج اللّغويّ، فقد شغل اهتمام الباحثين قديمًا وحديثًا، وأوْلَوْه نصيبًا وافرًا من أبحاثهم، فتعدّدت حوله الآراء والأفكار، فاتّفقت في بعضها رغم كثرة دروبها وتشابك مسالكها، واختلفت في بعضها الآخر، وسيحاول البحث أن يلجَ موضوعَ الاشتقاق، محاولًا أن يبيّن مفهومه وأقسامه وأبرز قضاياه بين المتقدّمين والمحدثين، ثمّ يعرّج إلى أبرز المظاهر الاشتقاقيّة التي تناولها ابن جنّي في المحتسب.

وقبل أن نعرض إلى أهمّ الظّواهر الاشتقاقيّة التي أوردها ابن جنّي في المحتسب، لا بدّ أن نبيّن أنّ البحث في المادة الاشتقاقيّة قد لزِم أيضًا البحث في المادة الأصلية للكلمات، ذلك أنّنا لا نستطيع الحديث عن الاشتقاق في العربيّة – وخاصة الاشتقاق العام أو الصّرفي – دون التّعرّض لعلاقته بالصّيغ والأوزان، لأنّ الاشتقاق لا يتمّ دون قوالب تصاغ فيها الجذور، فالكلمة العربيّة في الحقيقة إذا ما حلّلناها من ناحية البنية تشتمل على ثلاثة عناصر رئيسيّة[1]:

1. الجذر أو المادة الأصليّة: وهو يتكوّن من ثلاثة حروف صامتة وترمز في الوقت نفسه للدّلالة الأصلية للمادة.

2. الصّيغة أو الوزن: وهو القالب الذي تصبّ فيه الكلمة والذي يعطي الدّلالة الوظيفيّة لها.

3. من وجود هذين العنصرين السّابقين نصل إلى الأخير، وهو دلالة الكلمة.

وعليه فإنّ البحث عن المادة الاشتقاقيّة في محتسب ابن جنّي لا يعني الاكتفاء بما اشتقّ من الكلمات، بل يعني كذلك – وبدرجة أكبر – البحث عن المادة الأصلية من حيث صيغُها وأوزانُها وأبنيتُها، وقد خلُص البحث بعد استقرائه لمدوّنة ابن جنّي إلى تقسيم القضايا الصّرفية إلى قسمين: قسم خاص

1 . حلمي خليل، الكلمة، دراسة لغوية ومعجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 89

بالأسماء، وآخر خاص بالأفعال، أمّا القضايا الصّرفيّة الخاصة بالأسماء فقد طغت عليها ثلاث مسائل صرفية هي: الاسم الثّلاثيّ المجرّد، جمع التّكسير، والمصادر، وأمّا المسائل الصّرفيّة التي تعود على الأفعال فهي: الفعل الثّلاثيّ المجرّد، الفعل الأجوف، وما كان على وزن "افتعل"، وكسر حروف المضارعة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1. الاشتقاق عند القدماء:

يرى أصحاب المعاجم أنّ المعنى اللّغويّ لكلمة " الاشتقاق" هو الأخذ من الشّيء، فقد ذكر ابن منظور في لسان العرب في مادة (ش ق ق):" واشتقاق الكلام: الأخذُ يمينًا وشمالًا، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه "[1]، والمعنى نفسه ذهب إليه صاحب القاموس المحيط، قال: " والاشتقاق: أخذُ شِقِّ الشّيءِ، والأخذُ في الكلامِ، وفي الخصومةِ يمينًا وشمالًا، وأخذ الكلمة من الكلمةِ "[2].

والاشتقاق اصطلاحًا هو نزع لفظ من لفظ آخر بشرط مناسبتهما معنًى وتركيبًا، ومغايرتهما في الصّيغة[3]، ونقل السّيوطيّ في كتابه " الأشباه والنّظائر، عن أبي البقاء العكبريّ أنّ أقرب عبارة قيلت في حدّ الاشتقاق ما ذكره الرّمّاني في قوله: " الاشتقاق هو اقتطاع فرعٍ من أصلٍ يدور في تصاريفه الأصل، فالأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوّليًّا، والفرع: لفظ يوجد في تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمّ إليه معنى زائد على الأصل، والمثال في ذلك: الضرب مثلًا، فإنّه اسمٌ موضوعٌ على الحركة المعلومة المسمّاة ضربًا، ولا يدلّ لفظ الضّرب على أكثر من ذلك، فأمّا: ضرب ويضرب وضارب ومضروب، ففيها حروف الأصل وهي الضّاد والرّاء والباء، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدّلالة على معنى الضّرب ومعنى آخر[4].

والمتأمّل في في المفهوم اللّغوي والاصطلاحيّ يجد معنى الاشتقاق متقاربًا، فهو انتزاع لفظ من لفظ آخر متّفق معه في المعنى والحروف الأصلية، ويمكن أن نستنتج من هذه التّعاريف العناصر الأساسيّة للاشتقاق وهي: المشتقّ، المشتقّ منه، الموافقة في الحروف الأصليّة، المناسبة في المعنى مع التّغيير.

قسّم ابن جنّي الاشتقاق إلى قسمين: الاشتقاق الأكبر والاشتقاق الأصغر، يقول مبيّنًا إيّاهما: "الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصّغير: ما في أيدي النّاس وكتبهم، كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرّاه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلًا

1 . ابن منظور، لسان العرب، ج 5، ص 160

2 . الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3، 2009، ص 898

3 . الشّريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق: محمد الصديق منشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 26

4 . جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، دار أبحاث للنشر والتوزيع، ط 1، 2007، ج 1، ص 69

من أصوله الثّلاثيّة فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّتّة معنًى واحدًا يجمع التّراكيب السّتّة، وما يتصرّف من كلّ واحد منها عليه، وإنْ تباعد شيءٌ من ذلك رُدَّ بلفظ الصّنعة والتّأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التّركيب الواحد "[1].

وقد حذا حذوَ ابن جنّي في تقسيمه الثّنائيّ للاشتقاق عددٌ من اللّغويين منهم الفخر الرّازي (ت606هـ)، وأبو حيّان الأندلسي (ت 745هـ)، وتاج الدّين السّبكي(ت771هـ)، والسّيوطي (ت911هـ)، فهؤلاء ذهبوا إلى أنّ الاشتقاق نوعان: الاشتقاقٌ صغير أو الاشتقاق العام، وهو أكثر أنواع الاشتقاق ورودًا في العربيّة، وهو المراد حين يطلق لفظ الاشتقاق، والنوع الثّاني هو الاشتقاق الكبير أو الإبدال، وهو تغاير بين كلمتين بتغيير في بعض أحرفها مع تشابههما في المعنى.

وقد اختلف المتقدّمون في حقيقة الاشتقاق، وتباينت آراؤهم حول أصل الكلم إلى ثلاثة فرقٍ:

1. فريق يرى أنّ الكلم كلّه مشتقّ
2. وفريق يرى أنّ الكلم كلّه أصل
3. وفريق ثالث يرى أنّ الكلم بعضه مشتقٌّ وبعضه أصلٌ

وكما اختلف المتقدّمون في أصل الكلم اختلفوا كذلك في أصل ذلك المشتقّ، فمنهم من قال إنّه المصدر، كما ذهب إلى ذلك أهل البصرة، واستدلّوا لذلك بأدلّة تؤيّد نظرتهم، بينما ذهب أهل الكوفة إلى أنّ الفعل هو أصل المشتقّات، واستدلّوا هم كذلك بحجج وبراهين تثبت ذلك.

فالبصريون يذهبون إلى أنّ المصدر هو أصل الاشتقاق، وأنّ الفعل مشتقٌّ من المصدر لأنّ المصدر لا يدلّ على زمنٍ معيّنٍ، والفعل في الأصل يدلّ على زمنٍ معيّنٍ، والفعل في الأصل يدلّ على زمنٍ معيّن، وعليه فإنّ المصدر أصل الفعل لأنّ المصدر اسمٌ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، أمّا الفعل فإنّه لا يقوم بنفسه أصلًا، وما يقوم بنفسه أولى من الذي لا يقوم إلّا مع غيره[2].

1 . ابن جنّي، الخصائص، ج 2، ص 133 – 134

2 . ينظر: كمال الدين بن بركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، القاهرة، ج 1، ص 237

ومن الأدلّة التي اتّكأ عليها البصريّون في إثبات أنّ المصدر هو أصل الاشتقاق وجودُ مصادر في اللّغة العربيّة لا أفعال لها كالرجوليّة والبنوّة والأمومة، فلو كان المصدر مأخوذًا من الفعل لكان لكلّ مصدر فعل، وحين يبطل أن يكون الفعل هو الأصل يتعيّن أن يكون المصدر هو الأصل، كما أنّ وجود المصدر بحروفه ومعناه في جميع أنواع الفعل كيفما تصرّف، مع عدم وجود معنى الفعل في المصدر، دليلٌ آخر على أنّ المصادر أصل المشتقّات[1].

أمّا الكوفيّون فرأوا أنّ الفعل هو مصدر الاشتقاق، واستدلّوا بمجموعة من الأدلّة أبرزها:

- ✓ أنّ الفعل يعمل في المصدر، ولا شكّ أنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول
- ✓ أنّ تصوّر معنى المصدر متوقّف على أن يكون هناك فعل، ومنه يُعلَم تقدّم الفعل على المصدر
- ✓ استعمال المصدر مؤكّدًا لفعله، كقولنا: خرج خروجًا، والتّأكيد تابعٌ للمؤكّد
- ✓ اعتلال المصدر تبعًا لاعتلال الفعل، وصحّته تبعًا لصحته، فيقال: قام قيامًا، فيُعَلُّ القيام لاعتلال قام، ويقال: قاوم قوامًا، فيصحّ المصدر لصحّة الفعل[2].

هذه أبرز أدلّة البصريين والكوفيين، وقد ردّ كلّ فريق أدلّة الطّرف الآخر وحاول الانتصار لمذهبه، وقد سار اللّغويّون من بعدهم على منوالهم، فمنهم من اتّبع البصريين واقتنع بحججهم، ومنهم من اطمأنّ لأدلّة الكوفيين وقال بمذهبهم، وإن كان أغلب علماء اللّغة والنّحو يذهبون إلى أنّ أصل الاشتقاق هو المصدر، وقد وضع المتقدّمون ضوابط لمعرفة العمليّة الاشتقاقيّة، جمعها السّيوطيّ في خمسة عشر موضعًا، هي:

- زيادة حركة: مثل عَلِم وعِلْم.
- زيادة مادة: مثل طالب وطلب.
- زيادتهما: مثل ضارب وضرب.
- نقصان حركة: مثل الفرْس من الفرَس.

1 . ينظر: عبد الهادي الفضلي، مبدأ الاشتقاق في اللّغة العربيّة، مطبعة الآداب، النجف، 1387هـ ، ص 11 وما بعدها

2 . المرجع نفسه، ص 18 وما بعدها

- نقصان مادة: مثل ثبت وثبات.
- نقصانهما: مثل نزا ونزوان.
- نقصان حركة وزيادة مادة: مثل غضبى وغضب.
- نقصان مادة وزيادة حركة: مثل حرُم وحرمان.
- زيادتهما مع نقصانهما: مثل استنوق من الناقة.
- تغاير الحركتين: مثل بَطِرَ بَطَرًا.
- نقصان حركة وزيادة أخرى وحرف: مثل اضرب من الضرب.
- نقصان مادة وزيادة أخرى: مثل راضع من الرّضاعة.
- نقص مادة بزيادة أخرى وحركة: مثل خاف، لأنّ الفاء ساكنة في (خوف) لعدم التّركيب.
- نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط: مثل عِدْ من الوعد.
- نقصان حركة وحرف وزيادة حرف: مثل فاخر من الفخار[1].

وقد منع المتقدّمون الاشتقاق من ستّة أشياء:

1. الأسماء الأعجميّة
2. أسماء الأصوات
3. الأسماء المتوغّلة في الإبهام
4. الألفاظ النّادرة
5. الأسماء التي لها معانٍ متقابلة (الأضداد)
6. الحروف

2. الاشتقاق عند المحدثين:

لم يبتعد مفهوم المحدثين للاشتقاق عن مفهوم القدامى، إذ اتّفقت التّعريفات واتّحدت العبارات، وإن كان هناك اختلاف في بيان أقسامه وبعض قضاياه بين المتقدّمين والمحدثين، أو بين المحدثين فيما بينهم.

يرى الباحث محي الدّين عبد الحميد أنّ مفهوم الاشتقاق لغة مأخوذ من: أخذَ شِقَّ الشَّيْءِ، أي: نصفه، أو جانب منه، ومنه قالوا: " اشتقَّ الفرسُ في عدْوِه"، يريدون أنّه مال في أحد شقّيه، وأمّا معنى الاشتقاق اصطلاحًا فهو: أخذُ كلمة من أخرى لمناسبة بين الكلمتين في المعنى، ولو مجازًا "[2]، وإلى هذا

1 . جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987، ص 348 – 349

2 . محمد محي الدين عبد الحميد، دروس في التّصريف، المكتبة العصرية، بيروت، 1995، ص 10

المعنى أشار الباحث عبد الله أمين في تعريفه للاشتقاق بقوله: " الاشتقاق أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللّفظ والمعنى جميعًا "[1]، والاشتقاق عند تمّام حسّان هو ردّ لفظ إلى آخر لموافقته إيّاه في حروفه الأصلية ومناسبته له في المعنى[2].

وقد اعترض الباحث داود عبده على تعريف القدماء للاشتقاق بأنّه " أخذ كلمة من كلمة مع تناسب بينهما في اللّفظ والمعنى"، ورأى أنّ هذا التّعريف لا يمكّننا من التّمييز بين المشتقّ والمشتقّ منه، وأشار إلى أنّ عدم التّمييز كان وراء الخلاف المشهور حول أصل المشتقّات والجدل الدّائر حول ذلك، وخَلُصَ الرّجل إلى تعريف الاشتقاق بأنّه: " اخذ كلمة معيّنة أو صيغة معيّنة من أصل معيّن بقواعد عامة استنادًا إلى معلومات لغويّة موجودة في ذلك الأصل"[3].

وناقش الباحث عبد الغفّار حامد هلال مفهوم الاشتقاق في التّفكير الصّرفيّ والنّحويّ ثمّ اللّغويّ، وتبيّن له أنّ الاشتقاق اللّغويّ أعمّ من الصّرفيّ والنّحويّ، وهو عند الصّرفيين أعمّ منه عند النّحويين، فالاشتقاق عند النّحويين هو أخذُ شيء من المصدر ليدلّ على حدث وصاحبه، فيشمل بهذا أربعة أنواع: اسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة واسم التّفضيل، أمّا أسماء الزّمان والمكان والآلة فهي من الجوامد، وأمّا الاشتقاق عند الصّرفيين فهو أخذ شيءٍ من غيره ليدلّ على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذّات، والمقصود بالارتباط اتّصال ما، سواء أكان على جهة الوقوع منها أو عليها أو فيها أو بواسطتها، والمشتقّ بهذا التّحديد يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة واسم التّفضيل واسم الزّمان واسم المكان واسم الآلة، أمّا اشتقاق عند اللّغويين فهو أخذُ شيءٍ من غيره مطلقًا، سواء دلّ على ذاتٍ وحدثٍ ما، أو لا، فيشمل المشتقّ عندهم المشتقات التي عرفت عند النّحويين والصّرفيين، كما يشمل نحو: استنسر من النّسر، واستحجر من الحجر، فإذا كان النّحاة والصّرفيون قد ضيّقوا من دائرة الاشتقاق بتحديدهم إيّاه وتكبيله بالقيود، فإنّ اللّغويين قد أطلقوه من عقاله وأفسحوا له الطّريق كما يشاء[4].

1 . عبد الله أمين، الاشتقاق، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 2000، ص 1

2 . تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص 178

3 . عبد المقصود محمد عبد المقصود، مفهوم الاشتقاق الصّرفيّ وتطوّره، مجلة عالم الكتب، المجلد 23، العدد 5 –6، 2002،ص 411

4 . عبد الغفّار حامد هلال، عبقريّ اللّغويين أبو الفتح عثمان بن جنّي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 2006، ص 805 – 806

وقد اختلف المحدثون في تصوّرهم لأقسام الاشتقاق، فمنهم من جعلها ثلاثة ومنهم من جعلها أربعة، كما اختلفوا أيضًا في مدلول كلّ نوع منها، فمن الباحثين الذين جعلوا الاشتقاق ثلاثة أنواع الباحث عليّ عبد الواحد وافي، والباحث محي الدّين عبد الحميد، فقد قسّما الاشتقاق إلى عام أو صغير، وكبيرٍ، وأكبر، يقول محي الدين عبد الحميد: " والاشتقاق على ثلاثة أقسام، وذلك أنّ التّناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه إمّا أن يكون في المعنى وفي اللّفظ جميعًا مع ترتيب الحروف الأصول فيهما (وهذا هو الاشتقاق الصّغير)، وإمّا أن يكون ذلك التّناسب في المعنى وفي اللّفظ جميعًا، مع عدم التّرتيب في الحروف الأصول (الاشتقاق الكبير)، وإمّا أن يكون في المعنى وحده، ويكون مع ذلك أكثر حروفهما من نوع واحد، وباقيها من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين (وهذا اشتقاق أكبر) "[1]، أمّا الباحث عبد الله أمين فقد قسّم الاشتقاق إلى أربعة أقسام: الاشتقاق الصّغير، والكبير، والكبار، والكبّار، وعلى هذا المنوال في التّقسيم سار الباحث صبحي الصّالح[2].

وكما اختلف المحدثون في أنواع الاشتقاق، اختلفوا أيضًا في دلالات هذه الأنواع، فاختلفت تسمياتهم لها، فالاشتقاق الصّغير مثلًا آثر المحدثون أن يطلقوا عليه مصطلحًا غير ذلك، فيرى الباحث عبد السّلام هارون أنّ الاشتقاق الذي يدعوه ابن جنّي صغيرًا جديرٌ بأن نسمّيه اشتقاقًا كبيرًا، وآثر الباحث علي وافي أن يطلق عليه اسم: الاشتقاق العام، بينما يرى الباحث صبحي صالح كفاية التّسمية القديمة، فعلام إذن الجنوح إلى مصطلح جديد؟، ومن المصطلحات التي وردت عن بعض الباحثين المحدثين للدّلالة على هذا النّوع من الاشتقاق مصطلح: الاشتقاق الصّرفيّ[3].

وقد تطرّق المحدثون في حديثهم عن الاشتقاق إلى أصل المشتقات، وحاولوا الوقوف أمام أدلّة المتقدّمين في جعلهم المصادر والأفعال أصل الاشتقاق، وانتقدوا بعض نحاة البصرة والكوفة ورأوا أنّهم قد خرجوا بتلك التّعليلات إلى مضايق المنطق والفلسفة، وهذا ما جعلهم – أقصد المحدثين – يرفضون ترجيح قول على قول، لأنّ ذلك تضييق على اللّغة كما يقولون، فالاشتقاق يكون من مادة اللّغة سواء كانت اسمًا

1 . محي الدّين عبد الحميد، دروس في التّصريف، ص 10 – 11

2 . عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 1، دراسات في فقه اللغة ص 173

3 . صادق أبو سليمان، أنواع الاشتقاق في العربيّة بين القدماء والمحدثين – دراسة لغوية نقدية – ، مجلة جامعة بيت لحم، عدد 11- 12، 1992/ 1993، ص 134

أو فعلًا أو حرفًا أو غير ذلك، لأنّ الأسماء والأفعال والحروف هي المكوّنات الطّبيعيّة والعناصر الأساسيّة في بناء اللّغة، وُجدت عندما أوجد الله سبحانه وتعالى الإنسان على الأرض، أمّا أيّ هذه العناصر أسبق: الاسم أو الفعل؟، فهذا من الأمور الغيبيّة والبحث فيها يعدّ من قبيل الجدل الذي لا يجدي[1]، وعليه فإنّ الفكرة التي تجعل المصدر أو الفعل أصلًا للاشتقاق فكرة مجانبة للصّواب، لأنّنا – والقول لبعض المحدثين – نجهل أشياء كثيرة من تاريخ أصول الكلمات، وما يدرينا فلعلّ العرب الأوائل نطقوا بأسماء ثمّ بُنيت عليها مشتقات، وآخرين استعملوا أفعالاً وبمرور الزّمن تفرّعت عنها كلمات كثيرة، ثمّ عندما جمعت اللّغة ودوّنت موادّها، ورأى اللّغويون ما تمتاز به ألفاظ اللّغة من تقارب، حاولوا أن يربطوا بين الألفاظ المتقاربة بأصل تنتمي له وتتنوّع منه[2].

1 . الحازمي، الاشتقاق، مجلة كلّية اللّغة العربيّة، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، العدد الأوّل، 1401/ 1402 هـ ، ص 149

2 . المرجع نفسه، ص 150

المبحث الأوّل: الظّواهر الصّرفية الخاصة بالأسماء

خلُص البحث بعد استقرائه لمدوّنة ابن جنّي إلى تقسيم القضايا الصّرفية إلى قسمين: قسم خاص بالأسماء، وآخر خاص بالأفعال، أمّا القضايا الصّرفيّة الخاصة بالأسماء فقد طغت عليها ثلاث مسائل صرفية هي: الاسم الثّلاثيّ المجرّد، جمع التّكسير، والمصادر، وأمّا المسائل الصّرفيّة التي تعود على الأفعال فهي: الفعل الثّلاثيّ المجرّد، الفعل الأجوف، وما كان على وزن "افتعل"، وكسر حروف المضارعة.

1. الأسماء:

يقسّم علماء العربيّة الاسم إلى مجرّد ومزيد، فالاسم المجرّد هو ما كانت أحرفه أصليّة، خالية من أحرف الزّيادة، والمزيد ما اشتمل على حرف زيادة أو أكثر[1]، والاسم المجرّد على ثلاثة أقسام: ثلاثيّ ورباعيّ وخماسيّ، يقول ابن جنّي في كتابه " المنصف": " إنّ الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثيّ، وأصلٌ رباعيّ، وأصل خماسيّ "[2]، ومعنى ذلك أنّه لا يوجد هناك اسمٌ معربٌ موضوع على أقلّ من ثلاثة أحرف، وأنّ ما جاء من الأسماء على أقلّ من ذلك إنّما هو من طريق الحذف، ويمكن معرفته من خلال جمعه أو تصغيره أو تحقيره.

1.1 الاسم الثّلاثيّ المجرّد:

يتكوّن الاسم الثّلاثيّ المجرّد من فاءٍ وعينٍ ولامٍ، وقد رجع اللّغويون إلى هذا اللّفظ بالتّحليل ليروا ما يحتمله من صور، فتبيّن لهم أنّه يحتمل من النّاحية النّظريّة اثني عشر وزنًا، فالفاء تحتمل إحدى الحركات الثّلاثة: الفتح والضّمّ والكسر، أمّا السّكون فلا يجوز فيها لأنّها أوّل الكلمة، ولا يبتدأ بساكن، والعين تحتمل السّكون أو إحدى الحركات الثّلاثة، وجداء الثّلاثة في الأربعة يولّد اثني عشر وزنًا، أمّا اللّام فلا أثر لحركاتها في البناء الصّرفيّ، لأنّها تبَعٌ لموقع الكلمة الإعرابيّ، وهو ممّا يدرسه علم الإعراب[3].

1 . ديزيره سقال، الصّرف وعلم الأصوات، دار الصّداقة العربيّة، بيروت، لبنان، ط 1، 1996، ص 33

2 . ابن جنّي، المنصف لكتاب التّصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث، مصر، ط 1، 1954، ج 1، ص 18

3 . فخر الدّين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط 2، 1988، ص 62

وقد استخدم العربُ جميع هذه الأبنية إلّا بناءين أشار ابن جنّي إلى أنّهما لم يُستخدَما في كلام العرب، وهما: (فِعُل) بكسر الفاء، و(فُعِل) بضمّ الفاء وكسر العين[1]، أمّا أبنية الأسماء المستعملة في كلام العرب فعشرة، هي[2]:

- ✓ فَعْل: ويكون في الأسماء الجامدة، مثل بيت، وفي الصّفات، مثل سَهل
- ✓ فَعَل: يكون في الأسماء الجامدة، مثل جبل، وفي الصّفات مثل حَسَن
- ✓ فَعُل: يكون في الأسماء الجامدة، مثل رجُل، وفي الصّفات مثل حدُث
- ✓ فَعِل: يكون في الأسماء الجامدة، مثل كَتِف، وفي الصّفات مثل فرِح
- ✓ فُعْل: يكون في الأسماء الجامدة، مثل قُطْن، وفي الصّفات مثل حُلْو
- ✓ فُعَل: يكون في الأسماء الجامدة، مثل جُرَذ، وفي الصّفات مثل حُطَم
- ✓ فُعُل: يكون في الأسماء الجامدة، مثل عُنُق، وفي الصّفات مثل جُنُب
- ✓ فِعْل: يكون في الأسماء الجامدة، مثل جِلْد، وفي الصّفات مثل نِكْس
- ✓ فِعَل: يكون في الأسماء الجامدة، مثل صِلع، وفي الصّفات مثل عِدى
- ✓ فِعِل: يكون في الأسماء الجامدة، مثل إِبِل، وفي الصّفات مثل إِبِد وبِلِز، وهو قليلٌ جدًّا.

وقد ذكر ابن جنّي في المحتسب مختلف هذه الأبنية، وحاول أن يجمع بينها، ويعلّل استعمالها وتحوّلها فيما بينها وتعاقبها على بعضها، وسنحاول أن نعرض لأهمّها:

- **فَعَل وفَعْل:**

✓ من الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي على هذا الوزن، تخريجه لقراءة " جَهَرة" و"زَهَرة"، يقول: " مذهب أصحابنا في كلّ شيء من هذا النّحو ممّا فيه حرف حلقيّ ساكن بعد حرف مفتوح، أنّه لا يحرّك إلّا على أنّه لغة فيه، كالزَّهْرة والزَّهَرة، والنَّهْر والنَّهَر، والشَّعْر والشَّعَر، فهذه لغات عندهم، ومذهب

1 . ينظر: ابن جنّي، المنصف، ج 1، ص 20

2 . فخر الدّين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص 62 – 63

الكوفيين فيه أنّه يحرّك الثّاني لكونه حرفًا حلقيًّا، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه، كالبحْر والبحَر، والصّحْر والصّحَر، وما أرى القول من بعد إلّا معهم، والحقّ فيه إلّا في أيديهم "[1].

✓ ومن الأمثلة كذلك تخريجه لقراءة " الضَّأن" بفتح الهمزة، إذ يرى أبو الفتح أنّ فتح الهمزة في هذه القراءة هو مذهب أصحابه من البصريين في أنّ مجيء (فَعْل) على (فعَل) إنّما هي لغات، سواءٌ أكانت العين حرفًا حلقيًّا أم لا[2]، وإلى هذا الرّأي خرّج قراءة من قرأ " قَرَحٌ" بفتح القاف والرّاء، وذهب إلى أنّ الاختيار أن تكون لغة[3].

✓ وفي موضع آخر أثناء تخريجه لقراءة" فَنَعْمَ عقبى الدّار" يرى ابن جنّي أنّكلّ ما كان على وزن (فَعِل) وكان ثانيه حرفًا حلقيًّا فلهم فيه أربع لغات، وذلك نحو: فَخِذ، بفتح الأوّل وكسر الثّاني على الأصل، وإن شئت أسكنت الثّاني وأقررت الأوّل على فتحه فقلت: فَخْذ، وإن شئتَ أسكنت ونقلت الكسرة إلى الأوّل، فقلت: فِخْذ، وإن شئتَ أتبعت الكسر الكسر، فقلت: فِخِذ[4].

حاصل ما ذكره ابن جنّي أنّ البصريين يرون فتح عين (فعل) السّاكنة مردّه إلى كونها لغات تكلّم بها العرب، بينما يرى الكوفيون والبغداديّون أنّ مردّ ذلك كلّه إنّما سببه حرف الحلق، ثمّ إنّ علّة الكوفيين والبغداديين هي أمكنُ وأوضح عند ابن جنّي من علّة البصريين، يقول: " ولعمري إنّ هذا عند أصحابنا ليس أمرًا راجعًا إلى حرف الحلق، لكنّها لغات، وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أنّ حرف الحلق يؤثّر هنا من الفتح أثرًا معتدًّا معتمدًا "[5].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 84
2 . المرجع نفسه، ج1، ص 234
3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 166 – 167
4 . ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 356
5 . المرجع نفسه، ج 1، ص 167

- **فِعْل وفَعَل**: يرى ابن جنّي أنّ الأبنية التي تخصّ الأسماء الثّلاثيّة يمكن أن تتعاقب فيما بينها على المعنى الواحد، فقد يأتي (فِعْل) على (فَعَل)، يقول أبو الفتح: " ... ذلك أنّ فِعَل وفَعَل قد تعاقبا على المعنى الواحد، فصارا في ذلك أخوين، نحو بِدل وبَدَل، وشِبْه وشَبَه، ومِثْل ومَثَل "[1]، وفي موضع آخر يرى أنّ هذا التّغاير بين البناءين يدلّ على تغيّر دلالتهما يقول: " ونحو من ذلك مجيئهم بالمصدر على (فَعْل) مفتوح الفاء، واسم المفعول على(فِعْل) بكسرها، نحو: رعيت رَعْيًا، والرِّعْي: المرعيّ، وطحنت الشّيء طحنًا، والطِّحْن: المطحون، ونقضت الشّيء نَقْضًا، والنِّقْض: التّعب، فكأنّه منقوض، وسوّغ الانحراف عن المصدر تارة إلى (فَعَل) والأخرى إلى (فِعْل) تعاقبُ فِعْل وفَعَل في أماكن صالحة على المعنى الواحد، وهو المِثْل والمِثَل، والشِّبْه والشَّبَه، ومن المعتلّ القيل والقال "[2].

- **فَعِل وفَعُل**: من القراءات التي فسّرها ابن جنّي على أنّها من الأمثلة التي تتعاقب فيها أبنية الثّلاثيّ فيما بينها، قراءة مجاهد: " الكَذَّابُ الأَشُرُ"، بضمّ الشّين خفيفة، يقول أبو الفتح: " وأمّا (الأَشُرُ) بضمّ الشّين، وتخفيف الرّاء، فعلى أنّه من الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللّذان هما (فَعِل) و(فَعُل) فأَشِر وأَشُر، كحَذِر وحَذُر، ويقِظ ويقُظ، ورجلٌ حدِثٌ وحَدُثٌ: حسن الحديث، والضمّ أقوى معنى من الكسر، لأنّه أبعد عن مثال الفعل، فَأَشُرٌ من آشِرٍ، كضَرُوب من ضارِبٍ، ومِطعانٍ من طاعنٍ "[3].

- **فَعَل وفُعْل وفِعْل**: من الأوزان التي تتعاقب فيما بينها على المعنى الواحد بناء (فُعْل) و(فَعَل)، فقد تتغيّر الصّيغة من بناء إلى آخر بسبب تعدّد اللّغات أو حدوث انحراف لغويّ كالإبدال أو القلب أو ما شابه ذلك، يقول ابن جنّي موضّحًا ذلك ببعض الأمثلة: " ... وكذلك عندي ما عدلوا بـ (فَعَل) تارة إلى (فِعْل)، وأخرى إلى (فُعْل)، وذلك قولهم: بِنْتٌ على فِعْلٌ، وأخت على فُعْل، وأصل كلّ واحد منهما (فَعَل): بَنَوٌ، وأَخَوٌ، فلمّا مالوا إلى التّأنيث جاءوا بـ(بنت) على (فِعْل)، وأخت على (فُعْل)، فصارا في التّقدير: بِنْوٌ وأَخَوٌ، ثمّ أبدلوا الواو تاءً، كتجاه وتراث، فصارتا: بنتا وأختا، وقد مالوا أيضًا

1 . ابن جنّي، المحتسب ، ج 1، ص 352
2 . المرجع نفسه ،ج2، ص 63
3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 299

ببعضه إلى (فَعْل) فقالوا: هَنْت، وأصله فعَل: هَنَوٌ، فأصاروه إلى هَنْو، ثمّ أبدلوا الواو تاءً فقالوا: هَنْت، وقابل ذلك أيضًا من كلامهم ما كان فيه ثلاث لغات، نحو: الشَّرْبُ والشِّرْبُ والشُّرْبُ، والزَّعْمُ والزِّعمُ والزُّعمُ، وقالوا: شَنِئْته شَنْئًا وشِنْئًا وشُنْئًا، وقال أبو عبيدة: هو قُطْب الرّحى وقِطْبٌ وقَطْبٌ "[1].

فأوزان الاسم الثّلاثيّ تتعاقب فيما بينها كما يقول ابن جنّي، وقد ذكر في المحتسب شواهد كثيرة من أبنية الاسم الثّلاثيّ المطّردة في الكلام، وذكر كذلك الأبنية المهملة التي تزيد على العشرة المستعملة، والتي لم تَجِر على ألسنة العرب، فذكر منها بناء (فِعُل)، ورأى أنّ ذلك ممّا يقع سهوًا، وذلك في تخريجه لقراءة " والسّماء ذات الحِبُك"، يقول: " **وأمّا الحِبُك (بكسر الحاء وضمّ الباء) فأحسبه سهوًا، وذلك أنّه ليس في كلامهم (فِعُل) بكسر الفاء وضمّ العين، وهو المثال الثّاني عشر من تركيب الثّلاثيّ، فإنّه ليس في اسم ولا فعل أصلًا والبتّة، أو لعلّ الذي قرأ به قد تداخلت عليه القراءتان: بالكسر والضّمّ، فكأنّه كسر الحاء يريد " الحِبِك"، وأدركه ضمّ الباء على صورة (الحُبُك)** "[2]، وقال في موضع آخر: " **الثّلاثيّ جاء فيه لخفّته جميع ما تحتمله القسمة، وهي الاثنا عشر مثالًا، إلّا مثالًا واحدًا فإنّه رُفِض أيضًا لما نحن عليه من حديث الاستثقال، وهو(فِعُل)، وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضمّ** "[3].

إذًا، فابن جنّي يرى أنّ الثّلاثيّ أكثر أصول الكلمات استعمالًا وأعدلها تركيبًا، وذلك لأنّه – أيّ الاسم الثّلاثيّ – حرفٌ يبتدأ به، وحرفٌ يحشى به، وحرفٌ يوقف عليه، وليس اعتدال الثّلاثيّ لقلّة حروفه، لو كان كذلك لكان الثّنائيّ أكثر منه اعتدالًا لأنّه أقلّ حروفًا، وليس الأمر كذلك[4]، وإنّما لخِفّة الثّلاثيّ من الكلام واستثقال ما سواه، ثمّ إذا كان ذلك كذلك فذوات الأربعة مستثقلة غير متمكّنة تمكّنَ الثّلاثيّ، لأنّه

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 63
2 . المرجع السابق، ج 2، ص 287
3 . ابن جنّي، الخصائص، ج 1، ص 68
4 . المرجع نفسه، ج 1، ص 55

إذا كان الثّلاثيّ أخفَّ وأمكن من الثّنائيّ – على قلّة حروفه – فلا محالة أنّه أخفّ وأمكن من الرّباعيّ لكثرة حروفه، ثمّ لا شكّ فيما بعد في ثقل الخماسيّ وقوّة الكلفة به[1].

ولم تختلف الدّراسات اللّغويّة الحديثة عمّا جاء به ابن جنّي، ووافقته في نظرته إلى بنية الاسم الثّلاثيّ، وفي علّة اطّراد أبنية معيّنة واستثقال أبنية أخرى، كما أنّها اتّبعت تقسيمات المتقدّمين للاسم الثّلاثيّ وبَنَتْ عليها أحكامها، وحاولت أن تقف أمامها بمزيدٍ من التّحليل والشّرح.

يرى الباحث عبد الصّبور شاهين في كتابه " المنهج الصّوتيّ للبنية العربية، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ " أنّ التّكوين المقطعيّ للاسم الثّلاثيّ المجرّد عشرة أبنية، قرّرها الصّرفيون وضبطوها ضبطًا نتج عنه مايلي:

- مفتوح الفاء: يأتي معه مفتوح العين ومضمومها ومكسورها وساكنها
- مكسور الفاء: يأتي معه مفتوح العين، ومكسورها، وساكنها
- مضموم الفاء: يأتي معه مفتوح العين ومضمومها وساكنها

يقول الباحث عبد الصّبور شاهين: " ... ويلاحظ أنّ مفتوح الفاء جاء معه الإمكانات الأربعة، أمّا مكسور الفاء فلم يأتِ معه ضمّ العين (فِعُل)، وكذلك مضموم الفاء لم يأتِ معه مكسور العين (فعِل) ، وربّما شذّت عن هذه القاعدة أمثلة ذكرها الصّرفيون ولكن هذا هو الشّائع في أوزان الاسم الثّلاثيّ المجرّد "[2].

وقد حاول الباحث تتبّع هذه الأبنية، فقال إنّ اللّغة لم تستعمل في بناء الاسم المجرّد سوى شكلين مقطعين في حالة الوصل هما: المقطع القصير والمقطع الطّويل المقفل، دون المقطع الطّويل المفتوح، وأمّا في

1 . المرجع السابق، ص 61

2 . عبد الصبور شاهين، المنهج الصّوتيّ للبنية العربية، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ، ص 53

حالة الوقف فيضاف إليهما المقطع المديد المقفل بصامتين، فأوزان الاسم الثّلاثيّ تقتصر على وزنين إيقاعيين يحتويان الأوزان الصّوتيّة العشرة: فكلّ ثلاثيّ في حالة الوصل لا يخرج عن أن يكون مكوّنًا من[1]:

أ: مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل: (رجلٌ)

ب: مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل: (بحرٌ)

وهذان الإيقاعان في حالة الوقف يتحوّلان إلى:

أ: (رجل) مقطع قصير + مقطع طويل مقفل

ب: (بحر) مقطع مديد مقفل بصامتين

ومن خلال هذا التّحليل، اتّضح للباحث أنّ الأوزان الإيقاعية تختصر كثرة الأوزان الصّوتية، كما يظهر أنّ حالة الوقف تغيّر أحيانًا البنية المقطعية، وبخاصة في نهاية الكلمة، وهي تختصر عدد المقاطع في جميع الحالات، وقد قاده تحليله هذا إلى أن يلاحظ اختفاء المقطع الطّويل المفتوح (ص ح ح) من بنية الأسماء المجرّدة في جميع أشكالها، الأمر الذي دعاه إلى أن يتساءل عن دور هذا المقطع الذي يؤدّيه داخل البنية، فاهتدى إلى القول بأنّه لا يأتي إلّا زائدًا في الكلمات المزيدة أو في الصّيغ الاشتقاقيّة، إلى جانب أنّه يأتي في الكلمة نتيجة إعلال وقع في بعض أصواتها[2].

وحاول شاهين أن يجد تفسيرًا لسبب إهمال العرب للوزنين (فِعُل) و(فُعِل)، فأرجع ذلك إلى العمليّة العضويّة، ذلك أنّ اللّغة تستثقل دائمًا أن تتوالى في النّطق ضمّة وكسرة، أو كسرة وضمّة، والسّبب في ذلك واضح من النّاحية العضويّة لأنّ الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدّمًا، والضّمّة أضيق الحركات وأكثرها تراجعًا، والنّاطق يصعب عليه أن ينقل لسانه من وضع معيّن إلى نقيضه تمامًا، مع التزام السّرعة العاديّة في

1 . المرجع السابق، ص 55 – 56

2 . المرجع السابق، ص 57

الأداء، ولذلك تجنّب العربيّ أن يعاني هذه الصّعوبة في الأبنية الثّابتة، أمّا بناء الفعل للمفعول فهو حالة عارضة تعبّر عن وظيفة لغويّة يقصد إليها المتكلّم، فهو يعمد إلى التّتابع الصّعب في هذه الحالة وحدها[1].

وقد حاول الباحث فخر الدّين قباوة تتبّع الصّيغ الثّلاثيّة في اللّغة العربيّة، فرأى أنّ الكلمة في اللّسان العربيّ قائمة على مبدأ الثّلاثيّة " إنّ اللّغة العربيّة تمتاز في تفريع المباني اللّغويّة ومعانيها باحتضان مبدأ الثّلاثيّة، إذ تحيط تلك المباني والمعاني بتوزيع هرميّ ينصبّ من قمّة التّصويت إلى قواعد الأداء والتّركيب، وهذه الميزة ذات اقتصاد لغويّ، لأنّها تتضمّن اليسر بتوسّطها بين الأحاديّة الصّارمة أو الثّنائيّة الضّيّقة، وبين ما بعد الثّلاثيّة وما فيها من تعقّد وانتشار[2].

فبؤرة الكلام العربيّ في العموم الغالب ثلاثيّة، وأكثر الصّيغ الإفراديّة شيوعًا ودورانًا على الألسنة هي ما كانت بنيتها على الأوزان والصّيغ الصّرفيّة الثّلاثيّة تجرّدًا وزيادة لمعنى زائد على الصّيغة الثّلاثيّة " وهذا التّبئير في الثّلاثيّ ظاهرة في اللّسان العربيّ، وهو سرّ سهولته وانتشاره، لأنّ المباني الإفراديّة أكثرها مؤسّس على مبدأ الاعتدال والاقتصاد والذّوق الذي يتوخّاه الميزان الصّرفيّ[3].

إذًا، فجنوح اللّغة في أكثرها إلى البنية الثّلاثيّة كما يقول المحدثون مردّه إلى الاقتصاد اللّغويّ، وتوخّي مبدأ الخفّة واجتناب الثّقل وموافقة الذّوق العربيّ، فلذلك كان الثّلاثيّ أعدل الأبنية وأرشقها، وأدورها في الاستعمال وأكثرها تداولًا، فهو الوزن الأكثر اطّرادًا، أي توظيفًا وتداولًا واستعمالًا[4]، ومن يلقي نظرة تمعّنٍ في التّعليل العلميّ لاطّراد الصّيغ الثّلاثيّة يدرك أنّ العرب جعلوا للغتهم طبعًا يوافق طباعهم، ووضعًا يشبه أوضاعهم، فانساقت في سياقهم، وانسابت في عروقهم، وجرت في أوصالهم ... أو أنّ واضعها راعى أحوالهم النّفسيّة، وذوقهم اللّغويّ السّامي، فأجرى على ألسنتهم كلمات مشكّلة كقطع السّكر وحبّات الحلوى،

1 . المرجع السابق، ص 53 – 54

2 . فخر الدّين قباوة، الاقتصاد اللّغويّ في صياغة المفردة، الشركة العالمية المصرية للنشر، مصر، ط 1، 2001، ص 78

3 . أحمد سعدي، الأوزان والصّيغ الصّرفيّة في اللّسانيات العربيّة، دار الرّاية للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2019، ص 95

4 . المرجع نفسه، ص 102

يراعي – زيادة على المعنى – حسن الشّكل، وجمال الهندسة، وأسلوب الأداء والتّلقي، فهي مفردات مبنيّة بناء تلفّظيًّا وظيفيًّا، وفق صيغ موزونة يستعذبها ويستخفّها الصّغير والكبير، الذّكر والأنثى[1].

2.1 جموع التّكسير في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث:

جمع التّكسير من أبرز الجموع في اللّغة العربيّة، إذْ يعدّ من أهمّ الأبواب التي تتجلّى فيها ظاهرة التّحوّل الدّاخليّ في الكلمة العربيّة، فهو ليس جمعًا يعتمد على لاحقة كالجمع السّالم، وإنّما يعتمد على تغيير الحركات مع ثبات الصّوامت في مواضعها، وهو بذلك يدلّ على مرونة اللّغة العربيّة، وخصوبتها في إنسال الصّيغ المختلفة من المادة الواحدة[2].

وقد درج الصّرفيون على أنّ المراد بجمع التّكسير هو ما دلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين، مع تغيّرٍ في صيغة مفرده، وأنواع التّغيّر الموجودة في جموع التّكسير ستّة:

1. تغيّرٌ بالشّكل ليس غير، نحو: أسَدٌ وأُسْدٌ، ونَمِرٌ ونُمُرٌ، فإنّ حروف المفرد والجمع في هذين المثالين متّحدة، والاختلاف بين المفرد والجمع إنّما هو في شكلها.

2. تغيّرٌ بالنّقص ليس غير، نحو: تُهَمَةٌ وتُهَمٌ، فأنت تجد الجمع قد نقص حرفًا في هذه الكلمات، وهو التّاء، وباقي الحروف على حالها في المفرد.

3. تغيّرٌ بالزّيادة ليس غير، نحو: صِنْوٌ وصِنْوَانٌ.

4. تغيّرٌ في الشّكل مع النّقص، نحو: سرير وسُرُر، وكتاب وكُتُب، وأحمرٌ وحُمْرٌ، وأبيض وبيضٌ.

5. تغيّرٌ في الشّكل مع الزّيادة، نحو: سَبَبٌ وأسبابٌ، وهند وهنودٌ، وشجاع وشجعان.

1 . المرجع السّابق، ص 102 – 103

2 . عبد الصبور شاهين، المنهج الصّوتيّ للبنية العربية، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ، ص 133

6. تغيّرٌ في الشّكل مع الزّيادة والنّقص جميعًا، نحو: كريم وكرماء، ورغيف ورغفان، وكاتب وكتّاب، وأميرٌ وأمراء[1].

وجمع التّكسير نوعان: ما يختصّ بالقلّة، وما يدلّ على الكثرة، ويرى الصّرفيون أنّ جموع القلّة تدلّ أساسًا على ما دون العشرة، أمّا جموع الكثرة فإنّها تدلّ على ما لا نهاية له من الأعداد، ولكنّهم أدركوا أنّ إطلاق هذا الحكم غير دقيق، ولذلك قالوا بجواز استخدام جمع القلّة مكان جموع الكثرة، وإمكان استعمال جموع الكثرة مكان جموع القلّة، وإنْ حدّ بعضهم ذلك بإرادة المجاز البلاغيّ[2]، وقد حدّد أهل التّصريف أوزان جموع القّلة في أربعةٍ: أَفْعِلَةٌ، وأَفْعُلٌ، وأفْعَالٌ، وفِعْلَةٌ، وما دون هذه الأوزان فهي جموع كثرة، وجموع التّكسير منها ما هو سماعيّ نقليّ، ومنها ما هو قياسيّ، أي أنّ هناك جموعًا سماعيّةً ليست لها قواعد تضبطها، وأخرى خاضعة لقواعد مطّردة.

وقد حوى محتسب ابن جنّي على أمثلة وافرة لجموع التّكسير، أوردها أبو الفتح في تخريجه لمختلف القراءات، لعلّ أبرزها:

- **فِعَال**: يطّرد هذا البناء جمعًا لثمانية أنواع:

✓ الأوّل والثّاني: فَعْل وفَعْلة، بفتح وسكون، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياءً، مثل: صَعْب وصَعْبة وصعاب

✓ الثّالث والرّابع: فَعَلَ وفَعَلَة، بفتحتين، اسمين صحيحي اللّام، ليست عينهما ولامهما من جنس، نحو: جمل وجمال، ورقبة ورقاب.

✓ الخامس: فِعْل، بكسر فسكون، اسما نحو: ذئب وذئاب.

✓ السّادس: فُعْل بضمّ فسكون، اسمًا غير واويّ العين ولا يائيّ اللّام، مثل: رمح ورماح.

1 . محمد محي الدّين عبد الحميد، التحفة السّنيّة بشرح المقدّمة الأجرّوميّة، دار الإمام مالك، باب الوادي، الجزائر، 2010، ص 20 – 21

2 . عليّ أبو المكارم، التّعريف بالتّصريف، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2007، ص 298

✓ السّابع والثّامن: فعيل وفعيلة، صحيحي اللّام، كظريف وظِراف، وشاعت أيضًا في كلّ وصف على (فعلان) بفتح فسكون للمذكّر، و(فعلى) للمؤنّث، وفُعلان وفُعلانة، كغضبان وغضبى وغضاب، وخمصان وخُمصانة وخماص[1].

ومن أمثلة هذا البناء في محتسب ابن جنّي كلمة "جِدار" في قراءة ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرٗى مُّحَصَّنَةٍ أَوۡ مِن وَرَآءِ جُدُرِۭۚ بَأۡسُهُم بَيۡنَهُمۡ شَدِيدٞۚ تَحۡسَبُهُمۡ جَمِيعٗا وَقُلُوبُهُمۡ شَتَّىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡقِلُونَ ١٤﴾[سورة الحشر: الآية 14] ، بتسكين الدّال، يقول أبو الفتح: " وأمّا من قرأ " من وراء جدار" فيحتمل أمرين: أحدهما أن يكون واحدًا وقع موقع الجماعة، وفيه وجهٌ آخر لطيفٌ، وفيه الصّنعة وهو أنْ يكون (جدار) تكسير جدار أيضًا، فتكون ألف جدار في الواحد كألف كتاب وحساب، وفي الجماعة كألف ظراف وكرام، ومثله ممّا كسّر من فِعال على فعال قولهم: ناقةٌ هِجَانٌ، ونوقٌ هجانٌ، ودِرْعٌ دِلاصٌ، وأدرع دلاصٌ، ويدلّ على أنّ (هجان) ليس لفظًا واحدًا يقع على الواحد فما فوقه –كجُنُب وبابه – قولهم: هجانان، وهذا واضح "[2].

ثمّ استطرد ابن جنّي في هذا البناء محاولًا إيضاحه وشرحه، ومبيّنًا في الوقت نفسه جمال هذه اللّغة وبعدها الفنّيّ العميق، يقول: " وإنّما جاز تكسير (فعيل) على (فِعالٍ) من حيث كانت (فِعال) أخت (فعيل)، ألا ترى كلّ واحد منهما ثلاثيًّا وقبل لامه حرف لين؟ فكما كُسّر (فعيل) على (فعال) كشريفٍ وشِراف، وكريم وكِرامٍ، كذلك أيضًا جاز تكسير (فِعالٍ) على (فعال)، وكما أنّ ألف جدار في الواحد ليست ألف جدار في الجمع، فكذلك كسرة الجيم فيه غير كسرته فيه، وفتحو الدّال فيه غير فتحته فيه، كما أنّ كسرة الشّين في (شِراف) غير فتحتها في (شَريف)، وكما أنّ فتحة الدّال من (جدَار) غير كسرة الرّاء من (شريف)، فهذا الخلاف لفظًا هو الذي سوّغ اعتقاد المتّفقَين لفظًا، مختلفين تقديرًا ومعنًى، وهذا غورٌ من

1 . أحمد الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصّرف، دار الكيان للطباعة والنشر والتّوزيع، الرياض، ص 160

2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 316 - 317

العربيّة بطينٌ، وله نظائره كثيرة، وفيه صنعة لطيفة، وقد أفردنا له بابًا في كتابنا الخصائص فيما اتّفق لفظه واختلف معناه من الحروف والحركات والسّكون "[1].

ومن أمثلة بناء (فِعَال) في المحتسب كلمة (رِيَاش) في قراءة النّبيّ ﷺ: " ورياشًا"، حيث ذهب أبو الفتح أنّ هذه الكلمة تحتمل شيئين: أحدهما: أن يكون جمع ريش، فيكون كشِعْب وشعابٍ، ولِهْبٍ ولِهابٍ، والآخر: أن يكونا لغتين، فِعْل وفِعال، هكذا قال أبو الحسن، وقال الكلّابيون: الرّياش ما كان من لباس أو حشوٍ من فراش أو دثار، والرّيش: المتاع والأموال ..."[2].

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي لهذا البناء كلمة " إساس"، يقول: " وقالوا في جمع (أَساس): (إسَاسٌ) و(أُسُسٌ)، ونظير أَساس وإساس ناقة هِجَان ونوق هِجَان، ودِرْعٌ دِلاص وأدرعٌ دلاص، وإن كان هذا مكسور الأوّل، فإنّ (فَعَالًا) و(فِعَالاً) تجريان مجرى المثال الواحد، ألا ترى كلّ واحد منهما ثلاثيًّا وفيه الألف زائدة ثالثة؟، وقد اعتقبا أيضًا على المعنى الواحد، فقالوا: أَوانٌ وإوانٌ، ودَواءٌ ودِواءٌ، وحَصَادٌ وحِصادٌ... وقد يجوز أن يكون (إساس) جمع (أُسّ) كبُرْدٍ وبِراد، وقد يكون جمع (أسّ) كفرخٍ وفراخ "[3].

- **فُعُل**: بضمّتين، ويطّرد في وصف على وزن (فعول) بمعنى (فاعل)،كغفور وغُفُر، وصبور وصُبُر، وفي كلّ اسم رباعيّ قبل آخره مدّ، صحيح الآخر، مذكّرًا كان أم مؤنّثًا، كحِمار وحُمُر، وعمود وعُمُد[4].

ومن أمثلة جمع التّكسير التي هي على وزن (فُعُل) في محتسب ابن اجنّي، كلمة " جُدُد" في قراءة الزهريّ، يقول ابن جنّي: " وأمّا جُدُد، فجمع جديد، أي: آثار جُدُد غير مختلفة، فهو أصحّ لها، وأوضح للونها ... وقد يجوز في (جدد) – وهي جمع حديد – الفتح، هربًا من التّضعيف إلى الفتح، وكذلك جميع ما كان مثله من المضاعف، كسرير وسُرُر وسُرَر، وجرير وجُرُر وجُرَر "[5].

---

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج2 ، 317

2 . المرجع نفسه، ج 1، ص 246

3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 303 - 304

4 . أحمد الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصّرف، ص 157

5 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 200

ومن أمثلة جمع التّكسير (فُعُل) كلمة "النُّجُم" في قراءة الحسن: " وعلاماتٍ وبالنُّجُم هم يهتدون"، فيذهب أبو الفتح إلى أنّ كلمة "النُّجُم" جمع: نَجْمٍ، ومثله ممّا كسّر من فَعْل على فُعُل: سَقْفٍ وسُقُف، ورَهْنٍ ورُهُن ... وإن شئت قلت أراد النّجوم، فقصّر الكلمة فحذف واوها، فقال: النُّجُم، ومثله من المقصور من (فُعُول) قول أبي بكر في (أُسْد): إنّه مقصور من أسود، فصار: أُسُد، ثمّ أسكن فقال: أسْد، وعليه قراءة "وبالنُّجُم" ساكنة الجيم، كأنّه مخفّف من النُّجُم، كلغة تميم في قولهم: رُسْل، وكُتْبٌ[1].

فالأصل في بناء هذا الجمع أن يكون على (فعول)، ثمّ حدث تقصير للواو فأصبحت ضمّة، فجاء البناء على (فُعُل)، وحدث أن حذفت بعض القبائل العربيّة – تميم – الضّمّة في البناء على (فُعْل)[2]، ويرى بعض المحدثين أنّ الباحث اليوم لا يستطيع أن يجزم بما قاله ابن جنّين فلعلّ الأصل في بناء هذا الجمع أن يكون قد جاء على (فُعُل)، وحدث بعد ذلك إطالة للضّمّة، ولعلّ البناءين قد استخدما جنبًا إلى جنبٍ، أحدهما: اختصّ بلغة الشّعر وهو (فُعُل)، والآخر اختصّ بلغة النّثر وهو (فُعُول)، وحدث بعد ذلك أن انتشر بناء (فُعُل) في لغة النّثر كما هو الشّأن في قراءة الحسن، وكلّ هذا فرضٌ ينقصه التّتبّع التّاريخي لهذا البناء في اللّغات السّامية، والنّصوص العربيّة الموغلة في القدم، حتّى يستطاع الحكم على أيّ البناءين أصلٌ، وأيّهما فرعٌ[3].

وإلى مثل هذا خرّج ابن جنّي قراءة:" في جَنّاتٍ ونُهُرٍ"، بضمّتين، قال: " هذا جمع: نهر، كما جاء عنهم من تكسير (فَعَل) على (فُعُل)، كأَسَد وأُسُد، ووَثَن ووُثُن... وذهب محمد بن السّريّفي قولهم: أَسَد وأُسُد، إلى أنّه مقصور من (فعول)، يريد: أسودا، فحذفت الواو، فبقي: أُسُدًا، ثمّ أسكنت السّين تخفيفًا، كقولهم في طُنُب: طُنْب، وهذه القراءة التي هي "نُهُر" تشهد لقوله: إنّ أصله أسود، ثمّ حذفت الواو فبقي: أُسُد "[4]، ويتساءل ابن جنّي: كيف يمكن أن نقيس (نُهُر) على (أُسُد)، فقد جاء (أسود)، ولم يأت (نهور) جمه نهر؟، قيل: وإن لم يأتِ لفظًا فهو مقدّرٌ تصوّرًا،كأشياء تثبت تقديرًا فتعامل معاملة المستعمل، فإن

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 8

2 . خالد محمد عيال سلمان، أثر المحتسب في الدّراسات الصّرفيّة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2011، ص 108

3 . المرجع نفسه، ص 109

4 . ابن جنّي، المحتسب، ج2، ص 300 – 301

شئت قلت في (نُهُر) إنّه جمع (نهر) السّاكن العين، فيكون كسَقْفٍ وسُقُف، ورَهْنٍ ورُهُن... فصارت نُهْر، ثمّ ثقل إتباعًا فصارت إلى (نُهُر)[1].

ومن الأمثلة التي خرّجها ابن جنّي على هذا الوزن كلمة (الفُلُك)، قال: " ... وكذلك الفلك في قول سيبويه، وأنت تريد الواحد، وكذلك إذا أردت الجمع، وذلك أنّه يعتقد أنّه كُسّر (فُعلا) على (فُعْل) ... وذلك أنّ (فُعْلا) و(فَعْلا) قد اعتقبا على المعنى الواحد، فكما كسروا (فَعَلا) على (فُعْل) كذلك كسروا (فُعلا) على (فُعْل) في "الفلك"، فالضّمّة إذًا في فاء الفلك وأنت تريد الواحد، كالضّمّة في قاف (قفل) وخاء (خرج)، وهي في الفلك وأنت تريد الجميع كضمّة حاء (حُمر) وصاد (صُفر)، فاللّفظان واحدٌ والتّقديران اثنان، وسكون اللّام في الفلك وهو واحد، غير سكونها فيه وأنت تريد الجمع، اعتبارًا بأَسَد وأُسْد، ووَثَن ووُثْن "[2].

- **فُعَال:** ذهب الصّرفيون إلى أنّ (فُعال) يكون جمعًا للصّفة (فاعل) الصّحيحة اللّام، مثل: قرّاء وكتّاب[3]، ومثل كلمة " سُقاة " في القراءة الشّاذّة: " أجَعَلتم سُقاة الحاجّ وعمرة المسجد الحرام"، وكلمة " سقاية " في القراءة نفسها، يقول أبو الفتح: " أمّا (سقاة) فجمع ساق، كقاضٍ وقضاة، وغازٍ وغزاة، وأمّا " سقاية " ففيه النّظر، ووجهه أن يكون جمع ساق، إلّا أنّه جاء على (فعال)، كإنسان وأُناس، فكان قياسه إذ جاء به على (فُعال) أن يكون سقاء، إلّا أنّه أنّثه كما يؤنّث من الجمع أشياء غيره، نحو حجارة وعيارة ... ذهب أبو عليّ في قولهم: نُقاوة المتاع إلى أنّه جمع نقوة، فعلى هذا جاء سُقاية الحاج، فهو كتأنيث ظؤام وتؤام ونحو ذلك... ولست أدفع مع هذا أن يكون (سُقاية الحاج) جمع ساق، و"عمارة المسجد" جمع عامر، فيكون كقائم وقيام، وصاحب وصحاب، وراعٍ ورعاء، إلّا أنّه أنّث فِعالًا على ما مضى فصار كحجارة، وأن يكون مصدري سقيت وعمرت أقيس، لأنّ ذلك في اللّغة أفشى، وبنى (سقاية) – وهو جمع ساق – على التأنيث لا على أنّه سقاء، لأنّه لو أراد ذلك لقال: سقاءة فهمز، كعضاءة إذا بنيت على العضاء، ويكون كلّ واحد منهما قائمًا برأسه "[4].

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 301

2 . المرجع السابق، ج 1، ص 352

3 . فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص 215

4 . ابن جنّي ، المحتسب، ج 1، ص 286

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي لهذا البناء، كلمة (سُكارى)، حيث يرى في أحد تخريجيه أنّه يجوز أن تكون مكسّرة ممّا جاء على(فُعال)، كظؤار والعُراق والرُّخال والتُّؤام، إلّا أنّه أنّث بالألف كما أنّث بالهاء في قولهم: النّقاوة[1].

- **فِعلان/فُعلان**: يكون (فِعلان) جمعًا للأسماء فُعَل وفُعال وفُعْل وفَعَل، نحو: جرذان،وغلمان، وحيتان، وجيران، أمّا (فُعلان) فيكون جمعًا للاسمين فَعْل وفعيل، وللاسم فَعَل الصحيح العين، نحو عبدان، وقُمصان، وبُلدان[2].

ومن أمثلة هذين الجمعين في المحتسب، كلمة "صنوان" في قراءة الجماعة: " صنوان وغير صنوان "، وقراءة عبد الرّحمن السّلميّ: " صُنوان "، بضمّ الصّاد، يذهب ابن جنّي إلى أنّ الواحد (صِنو) بكسر الصّاد، وأمّا الجمع فصِنوان بكسرها وصُنوان بضمّها، والصِّنو: النّخلة لها رأسان وأصلها واحد، ومنه قول النّبيّ ﷺ: العبّاس عمّي وصِنو أبي، فكأنّه قال هما فرعان من أصل واحد، والصُّنوان بالضّمّ لتميم وقيس، وبالكسر لأهل الحجاز، لكن المسؤول عنه من هذا صنو وصنوان: هل هو جمع تصحيح أو جمع تكسير[3].

ويجيب ابن جنّي على أنّ صنوان ليس جمعًا مصحّحًا، وإن كان مثال الواحد موجودًا في الجمع، ذلك أنّ جمع التّصحيح ضربان: بالواو والنّون كالزّيدون والعمرون، وبالألف والتّاء كالزّينبات والصّالحات، وليس (فعلان) واحدًا منهما، وإذا كان كذلك فينبغي أن تعلم أنّ المثالين وإن كانا وفَقَين فإنّ التّقديرين مختلفان، فالكسرة في صاد (صنوان) غير الكسرة في صاد (صنو)، فيتّفق اللّفظان ويختلف التّقديران، وإنّما (صنوان) من (صنو) كخِربان من خَرب، فكما أنّ فتحة الخاء من (خرب) غير كسرتها من (خربان) لفظًا، فكذلك كسرة الصّاد من (صنوان) غير كسرتها من (صنو) تقديرًا [4].

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 73

2 . فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص 216

3 . ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص 351

4 . المرجع نفسه، ص 351

ويرى ابن جنّي أنّه إذا كانت كسرة الصّاد من (صنوان) غير كسرتها من (صنو) تقديرًا، فكذلك أيضًا سكون النّون من (صِنْوان) غير سكونها من (صِنْو) تقديرًا، فكما جاز أن تكون الكسرة غير الكسرة تقديرًا، كذلك جاز أيضًا أنْ يكون السّكون في الجمع غير السّكون في الواحد، وكما لا يشكّ في أنّ فتحة خاء (خرب)، غير كسرة خاء (خِربان)، فلا يشكّ أيضًا في أنّ فتحة راء خرَب غير سكـــون راء (خِرْبان)، فكـذلك أيضًا كسرة الصّاد في الواحد غير كسرة الصّاد في الجمع، وسكون النّون في (صنو) غير سكون النّون في (صنوان)، اعتبارًا لحالي المتّفقين بحالي المختلفين[1].

- ***فُعلاء/ أفعلاء:*** يطّرد بناء " فُعَلاء " جمعًا لـ (فعيل) إذا كان صفة مشبّهة للمذكّر العاقل، صحيح اللّام غير مضعّف، أو كان بمعنى مُفعِل أو مفاعل، نحو: كرماء، بخلاء، عظماء، شرفاء، وينوب (أفعلاء) عن (فعلاء) إذا كان المفرد مضعّفًا أو معتلّ اللّام، نحو: أشدّاء، أعزّاء، أولياء، أغنياء[2].

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي لهذين البناءين، قوله: " وكُسّر رحيم على رُحماء – فعلاء – ، وشديد على أشدّاء – أفعلاء – ، كراهية التّضعيف في أشدّاء، وقد وجدوا له نظيرًا على (أفعلاء)، وهو صديق وأصدقاء، ووضيع وأوضعاء، كما عدلوا بالمعتلّ اللّام عن (فُعلاء) إلى (أفعلاء)، فقالوا: صفيّ وأصفياء، ووفيّ وأوفياء، كراهيةً لـ صفواء ووفياء، لما يجب من الاعتذار من ترك قلب الواو والياء، لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، فهذا ونحوه ممّا يدلّك ويبصّرك أنّهم لا يتنكّبون شيئًا إلى آخر تطرّبًا ولا تبدّلًا، لا بل إنعامًا وتأمّلًا "[3]، فانظر إلى شرح ابن جنّي في كيفيّة التّناوب بين الجمعين فعلاء وأفعلاء، ثمّ قلّب فكرك مع آخر كلامه تجد الأمر كما قال، ولعمـــري إنّ هذه اللّغة قد بلغت من الحسن والبهاء مبلغًا عظيمًا.

- ***فَعَالى:*** ويكون جمعًا لاسم على(فعلاء)، أو صفة لمؤنّث لا مذكّر له، ولـ (فعلان) و(فعلى) صفتين، وللثّلاثيّ المزيد بعد لامه ألف مقصورة، نحو: صحار وصحارى، عذراء وعذارى، حيران وحيارى، فتوى وفتاوى[4].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 352

2 . ينظر: فخر الدّين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص 216

3 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 276

4 . فخر الدّين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص 219 – 220

من الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي لهذا الجمع كلمة (ييامى)، في القراءة الشّاذة: " يَيَامى النّسَاء"، يقول ابن جنّي: " القراءة المجمع عليها: "في يتامى النّساء"، بياء وتاء بعدها، ولا يجوز قلب التّاء هنا ياءً، والقول – والله أعلم – أنّه أراد أيامى، فأبدل الهمزة ياءً، فصارت: ييامى، وقلبت الهمزة ياءً كما قلبت الهمزة ياءً في قولهم: قطع الله أديه، يريدون يده "[1].

ونقل أبو الفتح عن غيره أنّ (أيامى) جمع أيّم، وأصلها عندهم أيائم، كسيّد وسيائد، كذا رواها ابن الأعرابيّ، وشاهد ذلك أيضًا ما رواه أبو عثمان عن الأصمعيّ أنّهم قالوا: عيّل وعيائل بالهمز، وحكى أبو زيد: سيِّقة وسيائق بالهمز ... ومذهب أبي الحسن بخلاف ذلك، فلمّا صارت إلى أيائم قدّمت اللّام وأخّرت العين، فصارت (أيامِى) ثمّ أبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألف فصارت (أيامى)، ووزنها الآن (فيالع)، وأصلها (فياعل)، لانّ أيما (فيعل)، هذا مذهب الجماعة في أيّم وأيامى[2].

وبعد أن نقل آراء الجماعة في هذا الجمع، حاول أبو الفتح أن يجد تفسيرًا جديدًا لهذه الصّيغة " ولو ذهب به ذاهبٌ إلى ما أذكره لم أرَ به بأسًا، وذلك أنّه كأنّه كسّر آيم، فاعل على فعْلى، وهو أيْمى، من حيث كانت الأيمة بليّة نُدفع إليها، فجرى مجرى هالك وهلكى، ثمّ كسّرت أيءمى على أيامى، فوزن أيامى الآن على هذا: فعالى، ولا قلب فيها، وأنت إذا سلكت هذه الطّريق أحرزت غنمين، وكُفيت مؤونتين، إحداهما أن تكون الكلمة على أصلها لم تقلب ولم يغيّر شيء من حروفها، والآخر أنّه لو كان الأصل (أيائم) لجاز، بل كان الوجه أن يسمع، وإنّما المسموع أيامى كما ترى، فاعرف ذلك، فـ (اليامى) على هذا القول (فعالى) تكسير (أيمى) على (فعلى) كهلكى، وعلى القول الآخر (فيالع) "[3].

ولقد خالف بعض المحدثين فكرة ابن جنّي، وذهب إلى أنّ أصل البناء هو (ييامى)، وليس (أيامى) كما صرّح ابن جنّي، ولِميل النّاطقين إلى الاقتصاد في الجهد العضليّ عمدت اللّغة إلى قانون المخالفة لما في نطق الصّوتين المتماثلين في الكلمة الواحدة من مجهود عضليّ، فأبدلت الياء الأولى همزة[4].

1 . ابن جنّي ، المحتسب، ج 1 ، ص 200

2 . المرجع نفسه، الصفحة نفسها

3 . المرجع نفسه، ج1، ص 201

4 . ينظر: خالد محمد عيال سلمان، أثر المحتسب في الدّراسات الصّرفية، ص 127

- ***فواعل:*** ويكون جمعًا للثّلاثيّ المزيد بعد فائه واوٌ أو ألفٌ، وهو اسمٌ أو صفةٌ لمؤنّث أو لمذكّر غير

عاقل، نحو: جوهر وجواهر، كوكب وكواكب، شاعرة وشواعر، شارعٌ وشوارع[1].

ومن أمثلة هذا الجمع في المحتسب، كلمات (صوالح، قوانت، حوافظ) في القراءة الشّاذّة: " فالصّوالح قوانت حوافظ للغيب "، يقول أبو الفتح: " التّكسير هنا أشبه لفظًا بالمعنى، وذلك أنّه إنّما يراد هنا معنى الكثرة، لا صالحات من الثّلاث إلى العشرة، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلّة بمعنى الكثرة، والألف والتّاء موضوعتان للقلّة، فهما على حدّ التّثنية بمنزلة الزّيدون من الواحد إلى إذا كان على حدّ الزّيدان، هذا موجب اللّغة على أوضاعها، غير أنّه قد جاء لفظ الصّحة والمعنى الكثرة، كقوله تعالى: "إنّ المسلمين والمسلمات" إلى قوله تعالى: " والذّاكرين الله كثيرًا والذّاكرات"، والغرض في جميعه الكثرة، لا ما هو بين الثّلاثة إلى العشرة "[2].

ويعلّل ابن جنّي هذا التّفاوت بين معنى القلّة والكثرة بقوله: " وعذر ذلك عندي أنّه قد كثر عنهم وقوع الواحد على معنى الجميع جنسًا، كقولنا: أهلك النّاس الدّينار والدّرهم، وذهب النّاس بالشّاة والبعير، فلمّا كثر ذلك جاءوا في موضعه بلفظ الجمع الذي هو أدنى إلى الواحد أيضًا، أعني الجمع بالواو والنّون والألف والتّاء، نعم وعُلِم أيضًا أنّه إذا جيء في هذا الموضع بلفظ جمع الكثرة لا يتدارك معنى الجنسيّة، فَلَهَوْا عنه، وأقاموا على لفظ الواحد تارة ولفظ الجمع المقارب للواحد تارة أخرى، إراحة لأنفسهم من طلب ما لا يدرك، ويأسًا منه، وتوقّفًا دونه "[3].

ومن الباحثين المحدثين من شكّك في صحّة وجود جموع في اللّغة العربيّة تختصّ بالقلّة، وأخرى تختصّ بالكثرة، فالباحث إبراهيم أنيس يرى أنّ هذه الدّلالة لا تتوافق مع الأسلوب العربيّ ولا تطابقه، فالقرءان الكريم مليءٌ بأمثال الآيات: " وهم في الغرفات آمنون "، " إنّ المسلمين والمسلمات"، " ثلاثة قروء"، ممّا يبرهن على أنّ فكرة اختصاص القلّة بصيغٍ، والكثرة بصيغٍ، لم تكن من الظّواهر الملتزمة في اللّغة

1 . فخر الدّين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص 218 – 219

2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 187

3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 187 – 188

العربيّة، وليس يشفع للنّحـاة قولهم في نهـاية الحديث عـن صيغ القّلة والكثرة: إنّ العرب قد تستعمل هـذه مكـان تلك، أو العكـس لحكمة مـا، لأنّ مثل هـذا القول يحمل في ثناياه دليل ضعف الرّأي الذي ذهبوا إليه[1].

وقد حاول المحدثون اقتراح تفسيرا صوتيّة لتحوّلات صيغ جموع التّكسير بشكل جديد، وقد تناولت هذه الدّراسات التّحوّلات الدّاخليّة لجموع التّكسير من خلال التّمييز بين صوامت المفرد وصوائته والمقطع الصّوتيّ، أي: ما يعرض لجمع التّكسير، لا بحسب أوزانه وصيغه، بل بحسب ما يطرأ على صوامت المفرد من تغييرات مقطعيّة مختلفة[2].

ويرى المحدثون أنّ جنوح اللّغة العربيّة إلى التّعبير عن الجمع باعتماد صيغة جمع التّكسير ناتجٌ عن الحاجة إلى الاقتصاد في البنية اللّغويّة، ومن جهة أخرى استثمار طبيعة العربيّة الاشتقاقيّة لتنويع موارد التّعبير عن الجمع، كما أنّ التّحوّل إلى استراتيجيا جمع التّكسير إنّما جاء لكبح تمادي الإعراب بالنّيابة، ممثّلًا في جمع المذكّر السّالم – بعدّه استثناءً – من أنْ يتّسق ويطّرد مثل إعراب الأسماء المفردة، فكان جمع التّكسير تعزيزًا للإعراب بالحركات، وأكثر إجراءات التّحوّل الدّاخليّ لهذه المحاولة يتمثّل في نقل الصّوائت أو المقاطع أو تبديلها أو تقصيرها أو إلصاق الصّوامت، تسبيقًا وحشوًا وإلحاقًا، مع ضمان التّمايز الصّيغيّ[3]، كما أنّ الاعتماد على جموع التّكسير راجعٌ إلى اكتظاظٍ في موقع اللّاحقة، إذ تتنازعه لاحقة الإعراب ولاحقة العدد، ولكثرة اللّواحق بعلاماتها، نشأت في اللّغة رغبة إلى تطوير التّسبيق والإقحام، كلّ ذلك لإحداث التّوازن في توزيع العلامات بمقولاتها الصّرفيّة والإعرابيّة، فانتقلت لاحقة الجمع – من خلال جمع التّكسير – إلى موطن حركيّ شاغر داخل البنية المقطعيّة للمفرد[4].

إنّ دراسة جموع التّكسير في إطار النّظام اللّغويّ العربيّ يكشف أنّه منبعٌ غزيرٌ من منابع التّجدّد والانطلاق في اللّغة، فهي ليست هذه الأبنية والصّيغ التي ذكرها النّحاة، وإنّما هو فنّ استخدام الحركات

1 . إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 138 – 139

2 . رياض كريم عبد الله البديري، صعوبات تعلم العربية عند المستشرقين المعاصرين – جمع التكسير أنموذجا – ، مجلة دراسات استشراقية، كلية الآداب جامعة الكوفة، العدد 19، 2019، ص 88

3 . ينظر: المرجع نفسه، ص 88- 89

4 . المرجع نفسه، ص 89

وحروف اللّين كفنّ استخدام التّفاعيل في الأوزان الشّعريّة تمامًا، قابلٌ للدّوام المتجدّد المستمرّ، وبإمكان اللّغة أن تنمّيها وتجدّدها، لا أن تقف عندها كجموع التّصحيح التي لا تتجاوز إضافة العلامة الواحدة أبدًا، ولا يعمّ استعمالها إلّا في ضرب معيّن من الاسم لا تتجاوزه، وقد استطاعت العربيّة أن تستغلّ هذا المنبع الغزير أكبر استغلال، وأن تتفنّنَ في بناء الصّيغ واستعمالها أوسع التّفنّن، حتّى اتّسع نطاقها وشمل كلّ اسم أو صفة لعاقل أو لغيره[1].

هذا، وقد حاول معظم الباحثين المحدثين إعادة تفسير قواعد جموع التّكسير على أساس صوتيّ، راموا من خلاله اختصار أوزانه، وحصره في أوزان إيقاعيّة، من ذلك محاولة الباحث هنري فليش في كتابه "العربية الفصحى"، ثمّ تلقّف أفكاره الباحث عبد الصّبور شاهين في كتابه " المنهج الصّوتيّ للبنية العربية، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ"، فحاول أن يرتّب صيغ التّكسير ترتيبًا منهجيًّا جديدًا، بحسب كمّية أصواتها لتتبيّن علاقة مادة الكلمة بما يختلف عليها من حركات، فحصر ترتيبه في سبع مجموعات، تختلف كلّ مجموعة عن الأخرى بنوع التّغيّر الحاصل في صيغها[2].

ولعلّ أهمّ محاولة في هذا الباب، تلك التي قام بها الباحث ديزيره سقال في كتابه " الصّرف وعلم الأصوات "، فقد حاول اختزال صيغ جموع التّكسير، وذلك بالاتّكاء على الوزن الإقاعيّ لهذه الأوزان، فاتّضح له من خلالها النّتائج الآتية:

1. عشرة أوزان للصّيغ التي ليست من صيغ منتهى الجموع، هذه الصّيغ هي:

أ: طويل مقفل + قصير + طويل مقفل (فِعلة + أفعل + فُعّلٌ)

ب: طويل مقفل + طويل مفتوح + طويل مقفل (أفعالٌ)

ج: طويل مقفل + قصير + قصير + طويل مقفل (أفعِلةٌ)

د: طويل مقفل + طويل مقفل (فُعْلٌ + فُعًى + أَفْعٌ)

1 . باكزة رفيق حلمي، صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية، مطبعة الأديب البغدادية، 1972، ص 245

2 . عبد الصبور شاهين، المنهج الصّوتيّ للبنية العربية، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ، ص 134

هـ: قصير + قصير + طويل مقفل (فُعَلٌ + فِعَلٌ + فُعُلٌ)

و: قصير + قصير + قصير + طويل مقفل (فُعَلةٌ + فَعَلة)

ز: طويل مقفل + طويل مفتوح (فُعْلى)

ح: قصير + قصير + طويل مفتوح + طويل مقفل (فُعَلاء)

ط: طويل مقفل + قصير + طويل مفتوح + طويل مقفل (أفعؤلاء)

ي: قصير + طويل مفتوح (فُعًى + فِعًى)

2. ستّ صيغ فقط لأوزان منتهى الجموع، هي:

أ: قصير + طويل مفتوح + قصير + طويل مقفل (مفاعلٌ وما يماثلها)

ب: قصير + طويل مفتوح + طويل مفتوح + طويل مقفل (مفاعيل وما يماثلها)

جـ: قصير + طويل مفتوح + قصير + قصير + طويل مقفل (مفاعلةٌ وما يماثلها)

د: قصير + طويل مفتوح + طويل مقفل + ويل مقفل (فعالي)

هـ: قصير + طويل مفتوح + طويل مقفل (أفاعٍ + فواعٍ وما يماثلهما)

و: قصير + مديد + طويل مقفل (مفال)

ويلاحظ أنّ الوزن الأخيـــر فيه المقطع المـــديد الذي يندر وقوعه في العربيّة، وهكذا تختصر الأوزان الإيقاعيّة أوزان جمـــوع التّكـــسير، ولا سيما صيغ منتهى الجموع العديدة التي تنحصر صوتيًّا في ستّة أوزان فقط[1].

1 . ديزيره سقال، الصّرف وعلم الأصوات، ص 100 - 101

هكذا كانت نظرة المحدثيــن لظاهرة جمع التّكسير في العربيّة، وهي نظرة لا تشكّل خروجًا على ما يقوله الصّرفيون الأوائل، إنّما توضيح وبيانٌ لما قالوه، وتفسيرٌ لما استشكل لهم من قضايا، وإن كان الذي يميّزهم عن أسلافهم أنّهم اتّكؤوا على القضايا الصّوتيّة وجعلوها أساسًا في أبحاثهم وملاحظاتهم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

3.1 المصادر في محتسب ابن جنّي:

المصدر في عرف الصّرفيين هو كل اسم دلّ على حدثٍ وزمان مجهول[1]، أي مجرّدًا من الزّمن، فقولك: صعود، يدلّ على وقوع هذا الحدث دون أن يقيّد بزمان ماضٍ أو حاضر أو مستقبل، وهو – أي المصدر – أصل المشتقّات كما رأينا عند البصريين.

والمصادر منها ماهو سماعيّ ومنها ما هو قياسيّ، فالسّماعيّ هو الذي يُسمع في الفعل خارجًا عن الوزن القياسيّ الذي يجب أن يكون عليه، وهذا النّوع من المصادر لا يكون مطّردًا فيما شابهه من الأفعال، إذ لا نستطيع أن نقيس عليه الأفعال التي جاءت عن العرب ولم نسمع مصادرها، وهو يحفظ عن الفعل نفسه ولا يقاس عليه غيره، أمّا المصدر القياسيّ فهو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال التي وردت عن العرب، ولا نعلم كيف تكلّموا بها، وهو الأصل الذي تطّرد عليه مصادر كلّ باب[2]، وأبنية المصادر كثيرة متعدّدة تعدّد أبنية الأفعال، فهناك الثّلاثيّ والرّباعيّ ومازيد عنهما، ولكلّ بناء منها مصدرٌ خاصٌ به، ولكثرة هذه الأبنية حاول الصّرفيون ترتيبها وفق قواعد معيّنة.

- **مصادر الفعل الثّلاثيّ القياسية:**

يرى الصّرفيون أنّ أبنية مصادر الفعل الثّلاثيّ كثيرة جدًا، حتّى إنّ بعض العلماء جعلوها سماعيّة لا ضابط لها، وزعم آخرون أنّها كلّها قياسيّة مطّردة، ووقف الجمهور منها موقفًا علميًّا، فحدّدوا ما هو قياسيّ وأهملوا السّماعيّ فلم يضعوا له قاعدة[3]، وعليه، فقد جمع جمهور النّحاة عددًا من الأبنية تنقاد لضوابط واضحة محدّدة، ولكنّهم لم يزعموا أنّ القياس فيها تامٌّ مطّردٌ، لقد رأوا أنّ بعض الأبنية يكثر ورودها لنوع معيّن من الأفعال، فتحتمل أن يقاس عليها ما لم يسمع له مصدر عن العرب، فهم يلجؤون إلى القياس عليها ما لم يَرِد سماعٌ يخالفها[4]، ومن أشهر الأبنية التي ذكروا للفعل الثّلاثيّ: (فعْل) بفتح وسكون، و(فَعَل) بفتحتين، و(فعول)، و(فعيل)، ومن أبرز الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب:

---

1 . ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، 1988، ص 44

2 . خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط 1، 1965، ص 208

3 . فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص 132

4 . المرجع نفسه، ص 132 – 133

✓ **فَعْل**: أصل المصادر وأكثرها وقوعًا في القرءان الكريم، ويطّرد هذا المصدر لـ (فَعَل) و(فَعِل) حال كونهما متعدّيين، سواء أكان صحيحين أم معتلّين، ومن الأمثلة التي ذكرها أبو الفتح لهذا البناء كلمة " رَتْقًا " يقول: " قد كثر عنهم مجيء المصدر على (فَعْل) ساكن العين، واسم المفعول منه على (فَعَل) مفتوحها، وذلك قولهم: النّفْض للمصدر، والنَّفَض للمنفوض، والخبْط المصدر، والخَبَط الشيء المخبوط، والطّرْدُ المصدر، والطَّرَد المطـرود، وإن كـان قـد يستعمل مصـدرًا نحـو: الحَلْب والحَلَب، فقراءة الجماعة: **"كانتا رَتْقًا"** كـأنّه ممّا وضـع من المصـادر موضع اسم المفعول، كالصّيد في معنى المصيد، والخلق بمعنى المخلوق "[1].

✓ ومن الكلمات التي يقع فيها المصدر موقع اسم المفعول كلمة (الحَصْب) أو(الحضْب)، و(الحَصْب) ساكنًا بالصّاد والضّاد فالطّرح، فقراءة من قرأ: " حَضْبُ جهنّم"، و"حَصْبُ جهنّم" بإسكان الثّاني منهما إنّما هو على إيقاع المصدر موقع اسم المفعول[2].

✓ ومن أمثلة هذا البناء كلمة (صَوْغ) في قراءة يحي بن يعمر لقوله تعالى: **" قالوا نفقد صَوْغ الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم"**، يذهب ابن جنّي إلى القول إنّ (الصّوْغ) مصدرٌ وُضع موضع اسم المفعول، يراد به المصوغ[3]، فبناء المصدر على وزن (فَعْل) في كلام العرب يأتي أكثره مرادفًا لاسم المفعول.

✓ وقد يجيء هذا البناء مشابهًا لاسم الفاعل، مثل كلمة (سَيْل) في قراءة ابن عبّاس: " سَالَ سَيْلٌ"، يقول أبو الفتح: " السَيْل هنا: الماء السّائل، وأصله المصدر من قولك: سال الماء سَيْلًا، إلّا أنّه أوقع على الفاعل، كقوله: " إنْ أصبح ماؤكم غوْرًا "، أي: غائرًا، يؤكّد ذلك عندك ما أنشدناه أبو عليّ من قوله:

فلَيْتَك حَالُ البَحْر دونك كلُّه فَكُنتَ لَقًى تجرِي عليك السّوائل

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 62
2 . المرجع نفسه، ج2، ص 67
3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 346

قال أبو عليّ: فتكسيره سَيْلًا على ما يُكسّر عليه سائل، ومثل ذلك ممّا كسّر من المصادر تكسير اسم الفاعل لكونه في معناه، ما أنشدناه أيضًا من قوله:

وإنَّكَ يا عَامِ بنَ فارسِ قُرْزُلٍ معيدٌ على قيلِ الخنا والهواجر

فكُسّر الهُجْرَ، وهو الفحش على الهواجر، حتّى كأنّه إنّما كسّر هاجرًا ، لا هُجْرًا، فاعرف ذلك إلى غيره ممّا يدلّ على مشابهة المصدر لاسم الفاعل[1].

- ✓ **فُعول وفَعول**: من أمثلة هذين البناءين في المحتسب كلمة (لغوب) في قراءة علي رضي الله عنه "فيها لَغُوب" بفتح اللّام، يرى ابن جنّي أنّ في هذه الكلمة وجهين: إن شئت حملته على ما جاء من المصادر على (الفَعول)، نحو: الوَضوء والوَلوغ والوَقود، وإن شئت حملته على أنّه صفة لمصدر محذوف، أي: لا يمسّنا فيها لُغوبٌ لَغُوبٌ، على قولهم: هذا شِعرٌ شاعرٌ، وموتٌ مائتٌ، كأنّه يصف (اللُّغوب) بأنّه قد لَغَب، أي: أعيا وتعب، وهذا ضربٌ من المبالغة ... وعلى هذا حمل أبو بكر قولهم: تَوَضَّأْتُ وَضُوءًا: أنّه وصفٌ لمصدر محذوف، أي: وُضوءًا وَضوءًا، كقولك: وُضوءًا وَضيئًا، أي: كاملًا حسنًا[2].

- ✓ ومن أمثلة هذا البناء في المحتسب كلمة (وُقود) في قراءة من قرأ: " **وُقُودها النّاس** "، قال أبو الفتح: " هذا عندنا على حذف المضاف، أي: ذو وقودها، أو أصحاب وقودها النّاس، وذلك أنّ الوقود بالضّمّ هو المصدر، والمصدر ليس بالنّاس، لكن قد جاء عنهم الوَقود بالفتح في المصدرن قولهم: وقدت النّار وَقودًا، ومثله: أولعت به وَلوعًا، وهو حسن القَبول منك، كلّه شاذٌّ والباب هو الضّمّ، وكان أبو بكر يقول في قولهم: توضّأت وَضوءًا: إنّ هذا المفتوح ليس مصدرًا، وإنّما هو صفة مصدر محذوف تقديره: توضّأت وُضوءًا وَضوءًا، لقولك: توضّأت وُضوءًا حسنًا، لأنّ الوضوء عنده صفة من الوضاءة"[3].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج2، ص 330
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 200 - 201
3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 63

✓ **فعيل**: يأتي (فعيل) مصدرًا لكلّ فعل دلّ على صوت من (فَعَل) اللّازم، فمن باب (فعَل يفعُل): هدر هديرًا، ونهق نهيقًا، ومن باب (فعل يفعَل): شحج شحيجًا، ومن باب (فعَل يفعِل): صهل صهيلًا، وضجّ ضجيجًا، وقد جعله مجمع اللّغة العربيّة بناءً قياسيًّا في (فعل) اللّازم، وفيما دلّ على سير من (فعل) اللّازم[1].

ومن أمثلة هذا البناء في المحتسب كلمة (عتِيًّا) في قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: **" وقد بلغت من الكبر عتيًّا"** قرأها بفتح العين، حيث أنكر ابن جنّي على ابن مجاهد قوله في هذه الكلمة " لا أعرف لها في العربيّة أصلًا "، قال أبو الفتح: " لا وجه لإنكار ابن مجاهد ذلك لأنّه له في العربيّة أصلًا ماضيًا، وهو ما جاء من المصادر على (فعيل) نحو: الحويل والشّخير والنّخير "[2].

- **المصادر السّماعية في المحتسب**:

المصدر السّماعيّ هو الذي لا يحتكم إلى قاعدة تؤسّسه أو قياس يضبطه، وإنّما العمدة فيه على ما سمع ونُقل من كلام العرب، فيحفظ ولا يقاس على مثله مما لم يسمع نظيره، وقد ذكر أبو الفتح عددًا وافرًا من المصادر السّماعيّة في المحتسب، لعلّ أبرزها:

✓ **فعلوت**: مثل كلمة (طاغوت) في قراءة الحسن لقوله تعالى: **" أولياؤهم الطّاغوت"**، قرأ: الطّواغيت، يقول ابن جنّي: " ينبغي أن يفهم هذا الموضع فغنّ فيه صنعة، وذلك أنّ (طاغوت) وزنها في الأصل (فعلوت)، وهي مصدر بمنزلة الرّغبوت والرّهبوت والرّحموت، ويدلّ على أنّها في الأصل مصدر، وقوع (الطّاغوت) على الواحد والجماعة، تجري لذلك مجرى: قوم عدلٌ ورضًا، ورجلٌ عدلٌ ورضًا، ورجلان عدلٌ ورضًا، فأمّا أصلها فهو (طغيوت) لأنّها من الياء، يدلّ على ذلك قوله عزّ وجلّ: **" في طغيانهم يعمهون "**، هذه أقوى اللّغة فيها لأنّ التّنزيل ورد به "[3].

1 . خديجة الحديثيّ، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ص 215

2 . ابن جنّي ، المحتسب، ج 2، ص 39

3 . المرجع نفسه، ج1، ص 131 - 132

✓ ومن الكلمات التي أوردها ابن جنّي على مثل هذا البناء كلمة (حانوت) " ومثل (الطّاغوت) الحانوت، وهي فعلوت من حنوت، وذلك أنّ الحانوت يشتمل على من فيه، فكأنّه يحنو عليه، فهي من الواو، وقلبت لامها إلى موضع العين فصار (حونوت)، ثمّ قلبت الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت (حانوت)[1].

✓ ومن أمثلة بناء (فعلوت) في المحتسب كلمة (ملكوت)، يذهب ابن جنّي إلى أنّ كلمة (ملكوت) أصلها (فعلوت)، مأخوذة من الكلمة ملكة، ثمّ زادوا الواو والتّاء للمبالغة بزيادة اللّفظ، ولا يطلق الملكوت إلّا على الأمر الأعظم، ونظيره: الجبروت، والرّغبوت والرّهبوت[2].

✓ **مفعَلة / مفعُلة**: وذلك نحو كلمة (مَثْوبة) قرأها الحسن وغيره ساكنة الثّاء، يقول ابن جنّي: " هذا ممّا خرج على أصله، شاذٌّ عن بابه وحال نظائره، ومثله ممّا يحكى عنهم من قولهم: الفكاهة مَقْوَدة إلى الأذى، وقياسهما: مثابة ومقادة ... ومثْوَبَةٌ مفعلة، ومثُوبة مَفْعُلة، وأصل مثُوبة: مَثْوُبَةٌ، فنقلت الضّمّة من الواو إلى الثّاء، ومثلها: معونة "[3].

✓ ومثل كلمة (مثوبة) كلمة (مؤونة)، إلّا أنّ ابن جنّي ذكر اختلاف النّحاة حولها، فمذهب سيبويه أنّها فعولة، من: مُنت الرّجل أمونة، وأصلها: موونة بلا همز، كما تقول في فعول من القيام: قووم، ومن النّوم: نووم، ثمّ تهمز الواو استحسانًا للزوم الضّمّة لها، فتصير مؤونة، وقال غيره: هي مَفْعُلة من الأون ... فمؤونة على هذا كمعونة، هذا من الأَوْن وهذا من العَوْن، وأجاز القرّاء أن تكون من الأين: وهو التّعب من حيث كانت المؤونة ثقلًا على ملتزمها[4].

---

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 133

2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 218

3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 213

4 . المرجع نفسه، ج1 ، ص 214

* التّعالى: أحد جمعي الثّعلب، والآخر: الثّعالب، وينقل صاحب اللّسان عن ابن جنّي أنّه يرى أنّ التّعالى يحتمل أن يكون جمع ثعالة، وأنّ أصله ثعائل، فقُلِب

✓ ومن أمثلة هذا المصدر في المحتسب كلمة (مَبْصَرَةٌ) في القراءة الشّاذّة التي قرأ بها قتادة وعليّ بن الحسين، إذ يرى ابن جنّي أنّه قد كثر مجيء (المِفْعَلة) بمعنى الشّياع والكثرة في الجواهر والأحداث، وذلك كقولهم: أرضٌ مَضَبّةٌ: كثيرة الضّباب، ومثعلةٌ: كثيرة الثّعالى * ، ومحياةٌ ومحواةٌ ومفعاةٌ: كثيرة الحيّات والأفاعي، فهذا في الجواهر، امّا الأحداث فكقولك: البِطْنَة مَوْسَنةٌ، وأكل الرّطب مَوْرَدةٌ ومَحَمّةٌ، والحقّ مَجْدَرةٌ بك، ومَخْلَقةٌ ومَعْساة، وفي كلّه معنى الكثرة من موضعين: أحدهما المصدريّة التي فيه، والمصدر إلى الشّياع والعموم والسّعة، والآخر التّاء، وهي لمثل ذلك، كرجل راوية وعلّامة، ولذلك كثرت المفعلة فيما ذكرناه لإرادة المبالغة[1].

✓ **فَيعال**: من المصادر السّماعيّة التي ذكرها ابن جنّي، بناء (فيعال)، وذلك في قراءة أبي جعفر يزيد لقوله تعالى: **" إنّا إلينا إيابهم "**، قُرئت بالتّشديد " إيّابهم"، يقول أبو الفتح: "ذلك أن يكون بناء (آب) فيعلت، وأصله: أَيْوَبْت، فقلبت الواو ياءً، لوقوع الياء ساكنة قبلها، فصارت: أَيَّبْت، ثمّ جاء المصدر على هذا إيّابًا، فوزنه (فيعال) إيواب، فقلب بالواجب "[2].

ويرى ابن جنّي أن لو شئت أيضًا جعلت (أوّبت) فوعلت بمنزلة حوقلت، وجاء المصدر على الفيعال كالحيقال، فصارت: إيوابًا، ثمّ قلبت الواو للياء قبلها، فصارت: إيّابًا، فإن قلت: فهلّا حماها الإدغام من القلب؟، قيل: هيهات، إنّما ذلك إذا كانتا عينين، لانّهما لا يكونان من لفظ واحد، ويجوز أن يكون (أوّبت): فَعْولت كجَهْوَر، فتقول في مصدره على حدّ جِهوار: إيّاب، فتقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ولم يحمها من القلب إدغامها، لأنّها لم تدغم في عين فتحميها وتنهض بها، إنّما أدغمت في واو (فعولت) الزّائدة الجارية مجرى ألف (فاعلت)[3].

✓ **فاعلة**: من المصادر التي ذكرها ابن جنّي على هذا البناء كلمة (عائلة)، حيث أبو الفتح إلى القول إنّ هذه الكلمة من المصادر التي جاءت على وزن (فاعلة) كالعاقبة والعافية، ومنه قوله سبحانه: **" لا**

1 . ابن جنّي، المحتسب ، ج 2، ص 136 – 137
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 358
3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 358 – 359

تسمع فيها لاغية"، أي: لغوًا، ومنه قولهم: مررت به خاصة، أي خصوصًا، وأمّا قوله تعالى: **" ولا تزال تطّلع على خائنة منهم"**، فيجوز فيه أن يكون مصدرًا، أي خيانةً منهم، ويجوز أن يكون على أنّ معناه على نيّةٍ خائنةٍ، أو عقيدة خائنة، وكذلك أيضًا يجوز أيضًا أن يكون لا تسمع فيها كلمة لاغية، وكذلك الآخر على إن خفتم حالًا عائلةً، فالمصدر هنا أعذب وأعلى[1].

- ✓ ومن الأمثلة التي أتت على هذا الوزن كلمة (طاغية) في قوله تعالى: **" فأمّا ثمود فأهلكوا بالطّاغية"**، ذهب ابن جنّي إلى أنّ هذا المصدر يحتمل أمرين، أحدهما أن يكون أهلكوا بطغيانهم، كقولك: أهلكوا بالبليّة الطّاغية، أي: التي لا قبل لهم بها، والآخر أن يكون: أهلكوا بطغيانهم، أي: بكفرهم[2].

هذه أبرز أمثلة المصادر التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب، وهي كما رأينا إمّا قياسيّة تعتمد على قاعدة تضبطها، وإمّا سماعيّة خاضعةٌ لكلام العرب، وقد حاول أبو الفتح وهو يعرض لهذه الأبنية المختلفة أن يقفَ أمام أبرز الظّواهر اللّغوية التي تكتنفها، أمّا إذا انتقلنا إلى أبحاث المحدثين وآرائهم حول هذا الموضوع نجد أنّهم لم يختلفوا كثيرًا عن تفسيرات المتقدّمين في طريقة نظرتهم للقضايا التي تتعلّق بالمصادر ، فتعريف المصدر عند علماء العربيّة القدماء هو نفسه عند المحدثين، إذ يرى عبد الصّبور شاهين أنّ المصدر هو اسم الحدث الذي تحمله مادة الكلمة في أصولها الصّامتة، وهو لا يأتي إلّا من مادة مخصّبة يمكن أخذ المشتقات منها قياسًا[3].

غير أنّ الأمر الذي ميّز أبحاث المحدثين محاولتهم ربط أبنية المصادر بالدّرس الصوتيّ، إيمانًا منهم بضرورة إعادة تصنيف أبرز القضايا الصّرفيّة التي أنهكت كاهل الصّرفيين الأوائل، ومراجعتها بما يقتضيه علم اللّغة الحديث، ومحاولة اختزال أكبر قدر ممكن من الأبنية التي تلتقي فيما بينها من حيث المقطع الصّوتيّ والوزن الإيقاعيّ.

1 . المرجع السابق، ج 1، ص 287

2 . المرجع السابق، ج1، ص 133

3 . عبد الصبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ ، ص 109

ويذهب المحدثون إلى أنّ المصادر بشقّيها القياسيّة والسّماعيّة تتألّف من مقطع متوسط مغلق، بالإضافة إلى مقطع طويل مغلق في حالات الوقف، أمّا في حالات الوصل الصّوتيّ فإنّ كلًّا منهما يتألّف من: $(T) + (M^2)$، أي:

M^2: مقطعين متوسّطين مغلقين

T: مقطع متوسط مفتوح

وفي هذا لا يوجد أي ضيرٍ من استخدام المصدر القياسيّ والمصدر السّماعيّ، لأنّ درجة التّناسق الصّوتي والبناء المقطعيّ تسمح بمثل هذه الانتقالات[1].

ويرى الباحث عبد القادر عبد الجليل أنّ منظومة الدّرس الصّرفي القديم لجأت إلى التّعسّف الافتراضيّ في بعض الجوانب التي تتعلّق بأبنية المصادر، ما جعله يحاول أن يضع صياغة جديدة لمختلف القوالب وفق نظرة صوتيّة بحتة، فرأى أن مصادر الفعل الثّلاثيّ المجرّد نوعان[2]: مصادر الفعل المتعدّي، ومصادر الفعل اللّازم، فالمتعدّي يكون مصدره على (فَعْلٌ: M^2)، مثل: خوفٌ، غزوٌ، وعدٌ، مدٌّ، أمّا ما دلّ على حرفة أو صناعة فإنّ مصدره يكون على: (فِعالةٌ: $R^2 + T + M$)، مثل: زراعة، صناعة...

وأمّا الفعل اللّازم فتكون أبنية مصادره بحسب عينه في الزّمن الماضي، وهي على النّحو الآتي:

R: مقطع قصير مفتوح **M**: مقطع متوسط مغلق **T**: مقطع متوسط مفتوح

Z: مقطع كبير مغلق مزدوج النواة **H**: مقطع قصير مغلق

1 . عبد القادر عبد الجليل، علم الصّرف الصّوتي، دار أزمنة، د ط، 1998، ص 274

2 . المرجع نفسه، ص 275 - 276

فَعُلَ – فُعُولة

فَعَالة

R^2+M+T

فُعْلٌ M^2

فَعِل – فُعْلة

M + R + M

فُعول

R + T + M

فَعَلٌ

R^2 + M

فَعَل – فِعال

R + T + M

فَعَلان

R2 + Z

فُعال

R + T + M

فعيل

R + T + M

فَعْل

M2

فِعالٌ

R + T + M

فُعول

R + T + M

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ويرى الباحث ديزيره سقال أنّ أوزان مصادر الأفعال الثّلاثيّة عشرة، هي: فَعْلٌ، فِعالةٌ، فَعالةٌ، فُعولةٌ، فعْلةٌ، فُعول، فِعالٌ، فُعالٌ، فَعيلٌ، فعلان، وهذه الأوزان يمكن أن تتوزّع على خمسة أوزان إيقاعيّة بحسب مقاطعها على النّحو التّالي (بعد تنوينها):

1. مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل: فَعْلٌ
2. مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل: فُعْلةٌ
3. مقطع قصير + مقطع طويل مفتوح + مقطع طويل مقفل: فُعولٌ، فِعالٌ، فُعالٌ، فَعيلٌ
4. مقطع قصير + مقطع طويل مفتوح+ مقطع قصير+ مقطع طويل مقفل: فِعالةٌ، فُعولةٌ، فَعالةٌ
5. مقطع قصير+ مقطع قصير+ مقطع طويل مفتوح+ مقطع طويل مقفل: فعلانٌ

واللّافت في هذه الأوزان الإيقاعيّة أمران: الأوّل أنّها كلّها لا تبدأ بمقطع طويل مفتوح، والثّاني أنّ الفئة الثّانية منها إن سقطت تاؤها تصير من الفئة الأولى، وأنّ الفئة الرّابعة تصير من الفئة الثّالثة إن سقطت تاؤها أيضًا[1].

وعلى نحو ما فعل مع المصادر الفعل الثّلاثيّ، حاول الباحث عبد القادر عبد الجليل أن يختزل أبنية مصادر الفعل غير الثّلاثيّ المجرّد، فوجدها كالتّالي[2]:

1	**أفْعَل – إفْعال** **M2 + M**	إكرام، إسماع، إيمان، إعداد
	إفْعَلَةٌ **R2 + M2**	إقامة، إرادة، إشاعة، إهانة

1 . ديزيره سقال، الصّرف وعلم الأصوات، ص 190 - 191

2 . ينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصّرف الصّوتي، ص 277 وما بعدها

2	**فعّل – تفعيل** **$M^2 + T$** **تَفْعِلةٌ** **$M^2 + R^2$**	توليد،تيسير تجربة، تذكرة
3	**فاعل – مفاعلة** **$R^3 + T + M$** **فِعالٌ** **$R + T + M$**	مجادلة، مقاومة قتال، رثاء
4	**فعلل – فعللة** **$M^2 + R^2$**	جلببة، دحرجة
5	**فَيْعل – فيعلة** **$M^2 + R^2$**	سيطرةٌ، بيطرةٌ،
6	**فَوْعل – فوْعلةٌ** **$M^2 + R^2$**	حوقلةٌ
7	**فَعْول – فعْوَلةٌ** **$M^2 + R^2$**	هَرْولةٌ، شعْوَذةٌ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

8	انفعل – انفعال H + R + T + M	انطلاقٌ، انهيارٌ
9	افتعل – افتعال H + R+ T + M	احترامٌ، اصفرار
10	افعلّ – افعلال H +R + T + M	احمرارٌ، اصفرارٌ
11	تفاعل – تفاعلٌ R2 + T + M	تجاهلٌ، تجاورٌ
12	تفعّل – تفعللٌ $M^2 + R^2$	تجلبُبٌ
13	تفعّل – تفعّل $M^2 + R^2$	تعلّمٌ، تيمّمٌ
14	تَفَيْعل – تَفَيْعُلٌ $M^2 + R^2$	تحيُّرٌ، تَفَيْهُقٌ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

هذه كانت أبرز محاولة لإعادة مراجعة ووصف وترتيب أبنية المصادر حسب ما يقتضيه علم الأصوات الحديث، وهذه المحاولة في جملتها لم تخرج من عباءة الصّرفيين الأوائل، ولا كانت مخالفة لها في كيفيّة تصوّرها لما يطرأ عليها من تغيّرات، بل أرادت أن تضيف تقسيمات جديدة مبنيّة على ما وقر في علم الصّوتيات الحديث، خاصة ما تعلّق بالمقاطع الصّوتيّة والأوزان الإيقاعيّة.

2. الأفعال:

حدّد علماء العربيّة ميدان الصّرف في موضوعين اثنين: الاسم المتمكّن، والفعل المتصرّف، ومعنى ذلك أنّ علم الصّرف يهتمّ بهذين النّوعين من الكلمة فقط، فهو لا يدرس الحرف ولا الاسم المبنيّ ولا الفعل الجامد[1]، كما يرى النّحاة أنّ التّصريف أصله للأفعال، فهي تُصرّف للدّلالة على أزمنة مختلفة، ويتّصل بها ألوان من الضّمائر والحروف، يكون لها أثرٌ كبيرٌ في صيغها، ولذا كان الجمود في الأسماء أكثر منه في الأفعال، بل إنّ جمهور الأفعال خاضعٌ للتّصريف، وجوامد الأفعال قليلة جدًّا [2].

والأفعال في عرف الصّرفيين هي أمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع، فأمّا بناء ما مضى فـ (ذهب) و(سمع) و(مَكُث) و(حُمِد)، وأمّا بناء ما لم يقع، فإنّه قولك آمرًا: (اذهب) و(اقتل) و(اضرب)، ومخبرًا: (يقتل) و(يَذهب) و(يُقتَل) و(يُضرب)، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرت[3].

وقد قسّم الصّرفيون الأفعال بحسب اعتبارات مختلفة، ورأوا أنّ من أقسام الفعل ما يكون تبعًا للمعنى ومنها ما يكون تبعًا للفظ، فأمّا تقسيم الفعل تبعًا للمعنى فمنه: الماضي والمضارع والأمر، فالفعل الماضي ما دلّ على حدوث شيء قبل زمن التكلّم، والفعل المضارع ما دلّ على حدوث شيء في زمن التكلّم أو بعده، وفعل الأمر ما طُلب به حدوث شيء بعد زمن التكلّم[4].

---

1 . ينظر: عبده الراجحي، التّطبيق الصّرفي، دار النهضة الحديثة، بيروت، لبنان ، ط 1، 2004، ص 9

2 . فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص 245

3 . سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 12

4 . فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص 245 – 246

وينقسم الفعل بالنّظر إلى معناه إلى قسمين: متعدّ ولازم، أمّا المتعدّي فهو ما يتعدّى أثرُه فاعلَه، ويجاوزه إلى المفعول به، ويسمّى أيضًا: واقعًا ومجاوزًا، وهو محتاج إلى شيئين: فاعلٍ يفعله، ومفعول يقع عليه، وأمّا اللّازم فهو ما لا يتعدّى أثرُه الفاعلَ، ولا يجاوزه إلى المفعول، وإنّما يبقى قاصرًا على فاعله، ولهذا فإنّه يحتاج إلى فاعل يفعله، ولا يحتاج إلى مفعول يقع عليه، ويسمّى الفعل اللّازم أيضًا: قاصرًا، وغير واقع، وغير مجاوز[1].

ويُعرف الفعل اللّازم بأحد شيئين، الأوّل: معنى الفعل، والثّاني: صيغته، أمّا معناه فيمكنك أن تحكم بلزوم الفعل البتّة إذا دلّ على سجيّة، أي طبيعة، نحو: حَسُن وقَبُح، أو على عَرَض، أي: وصف غير لازم، نحو: كسِل ونشِط، أو دلّ على لون، نحو: حمِر وابيضّ، أو دلّ على حلية أي صفة من الصّفات التي يتمدّح بها، حسّية كانت أو معنويّة، نحو: دعِج،وكحِل، أو دلّ على عيبٍ، نحو: عَوِر وحوِل وعمِش، أو دلّ على نظافة، نحو: طهُر ونظُف، أو دلّ على دنس، نحو: قذِر ووسِخ، أو دلّ على مطاوعة فعلٍ متعدٍّ إلى واحد، نحو: كسّرت الزّجاج فانكسر، وأمّا من جهة الصّيغة فيمكنك أن تحكم على الفعل بأنّه لازم البتّة إذا وجدته على صيغة (فَعُل) نحو: حَصُف، و(انفعل) نحو: انكسر، و(افعلّ) نحو: اغبرّ، و(افعالّ) نحو: ادهامّ، و(افعللّ) نحو: اشمأزّ، و(افوعّل) نحو: اكوهدّ، و(افعنلل) نحو: احرنجم، و(افعنلى) نحو: احرنبى[2].

ومن تقسيمات الفعل التّابعة للمعاني تقسيمُه إلى المبنيّ للمعلوم والمبنيّ المجهول، فالفعل المبنيّ للمعلوم هو ما كان له فاعل، أو اسمٌ ظاهر أو مستتر، وأمّا الفعل المبنيّ للمجهول فهو ما حُذِف فاعله، وأنيب عنه غيره، وينقل المبنيّ للمعلوم إلى المبني للمجهول بتغيير صورته، فإذا كان الفعل ماضيًّا ضمّ أوّله، وكُسر ما قبل آخره، إن لم يكن في أوّله تاء زائدة، أو همزة وصل، فإن كان في أوّله تاء زائدة ضمّ الحرف الثّاني أيضًا، وإن كان في أوّله همزة وصل ضمّ الثّالث مع الأوّل، وإن كان الفعل مضارعًا ضُمّ أوّله وفُتِح ما قبل آخره[3].

1 . ينظر: محي الدين عبد الحميد، دروس في التصريف، ص 198

2 . ينظر: المرجع نفسه، ص 199 – 200

3 . فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص 248 – 249

وينقسم الفعل من حيث تعلّق معناه بالزّمان وعدمه إلى قسمين: جامد ومشتق، فالجامد ما دلّ على معنى مجرّد من الزّمان الذي يعتبر في دلالة الفعل، فهو بذلك يشبه الحرف في لزومه طريقة واحدة في التّعبير، وعدم قبوله التّحوّل من صيغة إلى صيغة أخرى، وأمّا المتصرّف فهو ما دلّ على الحدث مقترنًا بزمان، فيقبل بذلك التّصرّف من صيغة إلى صيغة أخرى، لاختلاف الأزمنة التي تقع فيها الأحداث، فيكون لكلّ زمن صيغة، والمتصرّف نوعان: الأوّل أن يكون تامّ التّصريف، بأن يجيء منه الماضي والمضارع والأمر جميعًا، وكلّ الأفعال – إلّا النّادر – من هذا النّوع، والثّاني: ما يكون ناقص التّصرّف، وهو ما يجيء منه اثنان من هذه الثّلاثة، والموجود بالاستقراء من هذا النّوع ضربان: ما جاء منه الماضي والمضارع، نحو: كاد يكاد، أوشك يوشك، ما برح وما يبرح، وما زال وما يزال، والثّاني: ما جاء منه المضارع والأمر، نحو: يذر وذَرْ، ويدعُ ودَعْ[1].

وينقسم الفعل باعتبار اللّفظ إلى مجرّد عن الزّيادة، ومزيد فيه، فأمّا المجرّد عن الزّيادة فهو ما كانت حـــروفه كلّها أصليّة لا تسقط في أحد التّصاريف، إلّا لعـلّة تصريفيّة، وأمّا المزيد فيه فهو ما زيد على حـــروفه الأصليّة حرفٌ يسقط في بعض تصاريف الفعل لغير علّة تصريفيّة، أو حرفان، أو ثلاثة أحرف كذلك[2].

ومن تقسيم الفعل تبعًا للفظ: الصّحيح والمعتلّ، فأمّا الصّحيح فهو ما خلت أصوله من أحرف العلّة، وهو ثلاثة[3]:

– فعل سالم: ما سلمت أصوله من أحرف العلّة والهمزة والتّضعيف، نحو: جلس

– فعل مهموز: ما كان في أصوله همزة، نحو: سأل

– فعل مضعّفٌ: وهو نوعان، مضعّف الثّلاثيّ: ما كانت عينه ولامه من لفظ واحد ، نحو: مدّ، ومضعّف الرّباعيّ: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من لفظ، وعينه ولامه الثّانية من لفظ، نحو: دمدم

1 . محي الدين عبد الحميد، دروس في التّصريف، ص 207 – 208

2 . المرجع نفسه، ص 54

3 . ينظر: فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص 250 – 251

وأمّا الفعل المعتلّ فهو ما كان في أصوله واو أو ياء، وهو أربعة أقسام:

- الفعل المثال: ما كانت فاؤه واوًا أو ياءً، نحو: وصل
- الفعل الأجوف: ما كانت عينه واوا أو ياءً، نحو: قال
- الفعل النّاقص: ما كانت لامه واوًا أو ياءً، نحو: يدعو، يرمي
- الفعل اللّفيف: ما اعتلّ فيه أصلان، وهو نوعان: اللّفيف المفروق: وهو من الثّلاثيّ ما اعتلّت فاؤه ولامه، نحو: وقى، وِلِيَ، ومن الرّباعيّ ما اعتلّت فاؤه ولامه الأولى، أو عينه ولامه الثّانية، نحو: وَلْوَل، وسوس، واللّفيف المقرون: ما اعتلّت عينه ولامه، نحو: طوى[1].

هذه كانت أبرز القضايا الصّرفيّة التي تتعلّق بالأفعال عمومًا في أبحاث الصّرفيين الأوائل، والمتتبّع لما تركوه من دراسات حول قضايا الفعل يرى بأنّهم قد أَوْلَوْه عناية شديدة واهتمّوا به اهتمامًا واسعًا، بدْءًا بالخليل وسيبويه إلى العصر الحديث، مرورًا بالمازنيّ والمبرّد وأبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي وابن عصفور، وكوكبة كثيرة من أهل التّصريف والتّحليل.

وقد حذا المحدثون حذوَ المتقدّمين في معالجتهم لقضايا الفعل، وأرادوا أن يضيفوا إليها أهمّ الأفكار التي ظهرت في السّاحة اللّغويّة الحديثة، فبحثوا عن العلاقات القائمة بين مختلف الصّيغ الفعليّة، وحاولوا تقريبها وضبطها، كما بحثوا في أهمّ التّغيّرات التي تطرأ على الأفعال بمختلف أنواعها، وربطوا بين قضايا الفعل التّصريفيّة وما يطرأ عليها، وبين قضايا علم الأصوات وما استجدّ فيه، وليس معنى ذلك أنّ المحدثين قد خـالفوا الأوائل في الأصـول التي ارتكزوا عليها في معالجتهم للظّواهر الفعليّة، وإنّما تابعوهم فيها ورَضُـوا بتقسيماتهم لمختلف الأشكال الفعليّة، بَيْدَ أنّ الذي حاولوا فعله هو إعادة مراجعة أبرز القضايا الفعليّة التي ظنّـوا أنّ الأوائل قـد جانبهم الصّـواب في تفسيرها، مثل قضايا الإبدال والإعلال وما شابههما.

1 . المرجع السّابق ، ص 251

1.2 الأفعال في محتسب ابن جنّي:

ذكر ابن جنّي أمثلة عديدة عن الأفعال وما يتعلّق بها، ومن خلال عملية الاستقراء يمكن أن نقسّم أبرز الظّواهر الفعليّة الموجودة في المحتسب إلى أربعة عناصر: الفعل الثلاثيّ المجرّد، الفعل الأجوف، ما كان على صيغة افتعل، وكسر حروف المضارعة.

1.1.2 الفعل الثّلاثيّ المجرّد:

مرّ معنا أنّ الفعل المجرّد هو ما كانت أحرفه أصلية لا تسقط في عملية التّصريف إلّا لعلّة، وهو على أصلين: أصل ثلاثيّ وأصل رباعيّ، ولا يكون موضوعًا على خمسة أحرف لا زيادة فيها، ويمكن توليد صيغ كثيرة بالنّظر إلى حركة عين الفعل، فالفعل الماضي ثلاث صيغ: فَعَلَ مثل نَصَر وضرب، وفعِل مثل سَمِع وعلِم، وفعُل مثل كرُم وحسُن، وللثّلاثيّ المجرّد مع مضارعه ستّة أبواب (نتيجة التّحوّل الدّاخلي): الأوّل: فَعَل يفْعُل، مثل نصر ينصُر، الثّاني: فعَل يفعِل، مثل جلس يجلِس، الثّالث: فَعَل يفعَل، مثل نهض ينهَض، الرّابع: فعِل يفعَل، مثل علِم يعلَم، الخامس: فعُل يفعُل، مثل حسُن يحسُن، السّادس: فعِل يفعِل، وهو قليل نحو: حسِب يحسِب، وورِث يرِث، وقد جاءت هذه الأفعال من هذه الأبواب متعدّية ولازمة، عدا الباب الخامس فلا يكون إلّا لازمًا[1].

ومن أبرز هذه الصّيغ التي ذُكرت في المحتسب، ما يلي:

- **فَعَل**: يرى أهل التّصريف أنّ هذا الوزن هو أكثر الأفعال عددًا، لأنّه الفعل الحقيقيّ الذي يدلّ غالبًا على العمل والحركة والفعل إطلاقًا، لذلك فهو أكثر تصرّفًا، إذ تقابله ثلاث صيغ في المضارع، والمشكل في هذه الصّيغ هو أنّها سماعيّة، لا تخضع مبدئيًّا لقواعد مضبوطة، ونظرًا لكثرة الأفعال فإنّ الذّاكرة لا تستطيع أن تحفظ إلّا ما كثُر استعماله منها[2].

وقد تتبّع بعض الباحثين المحدثين صيغة (فَعَل) في المضارع، فوجد أنّ الضمّ أكثر عددًا، ثمّ يليه الفتح، ثمّ الكسرة، ورأى أنّ الضمّ والكسر مطلقان، بينما الفتح مقيّد بسبب صوتيّ متّصل بطبيعة الحروف

1 . ينظر: عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ ، ص 65 – 66

2 . الطّيب البكّوش، التّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، ص 89

المكوّنة للفعل، فإذا كانت عين الفعل أو لامه حرفًا حلقيًّا، كانت حركة عين المضارع فتحةً في الغالب[1]، بينما الضمّ والكسر غير مقيّدين، ما جعل النّحاة يقفون إزاءهما حائرين لعدم وجود عالم دقيق، فكأنّ الأمر موكول إلى ذوق المتكلّم وإحساسه الذّاتيّ بتجانس الأصوات، وإن كان بعض المحدثين قد حاول أن يجد تفسيرًا علميًّا لهذه الظّاهرة، فرأى أنّ مردّ تفوّق الضّمّ على الكسر أنّ للضمّة مخرجين، فهي خلفيّة ولكنّها أماميّة من جهة استدار الشّفتين عند النّطق بها، فتكون بذلك مناسبة لجلّ الحروف، بينما الكسرة الأماميّة قد لا تلائم إلّا الحروف المجاورة لها[2].

وقد أدرك ابن جنّي تقلّبات صيغة (فَعَل) مع مضارعها، قال: " إنّ الأفعال الماضية التي على مثال (فَعَل) قد يأتي مضارعها على (يفْعِل)، كما يأتي على (يفعُل)، وذلك نحو: ضرب يضرِب، وقتل يقتُل، وقد يأتي على (يفعَل) بفتح العين إذا كانت اللّام أو العين حرفًا حلقيًّا، نحو: يقرَأ ويسأَلُ[3].

وقد ذكر ابن جنّي في المحتسب أمثلة عديدة لصيغة المضارع (فَعَل)، بين مضموم العين وكسرها، وحاول أن يجد تفسيرًا لتعاقب الحركتين وتداخلهما فيما بينهما في كثير من الأفعال، فرأى أنّ العدول إلى الضمّ في المضارع فيما ماضيه (فَعَل) في غير المتعدّي أقيس من (يَفعِل) بالكسر، يقول في توجيه قراءة الأعمش " لما يهبُط" بضمّ الباء : " ... إنّ باب (فَعَل) المتعدّي أن يجيء على (يَفْعِل) مضموم العين، كقعد يقعُد، وخرج يخرُج، وأنّهما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا، وهذا في هذا، كقتل يقتُل، وجلس يجلِس، إلّا أنّ الباب ومجرى القياس على ما قدّمناه، فـ (هبط/ يهبُط) على هذا بضمّ العين أقوى قياسًا من (يهبِط)، فهو كسَقَطَ يسقُط، لأنّ هَبَطَ غير متعدّ في غالب الأمر كسَقَطَ "[4].

ويرى أبو الفتح أنّ الفعل (هبط) قد يأتي متعدّيًا، فإن جاء كذلك كانت قراءة الجماعة: " لما يَهْبِطُ" بكسر الباء أقوى قياسًا من (يهبُط)، لأنّ معناه لما يهبِط مُبْصِرُه ويحطُّه من خشية الله، ومن ذهب

1 . المرجع السابق، ص 90
2 . المرجع السابق، ص 93
3 . ابن جنّي، المنصف، ج 1، ص 185
4 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 92

فيه إلى أنّ (يهبط) هنا غير متعدٍّ فكأنّه قال: وإنّ منها لما لو هبط شيء غير ناطق من خشية الله لهبط هو، لا أنّ غير النّاطق تصحّ منه الخشية ... وكلام العرب لمن عرفه – ومن الذي يعرفه – ألطف من السّحر، وأنقى ساحة من مشوف الفكر، وأشدّ تساقطًا بعضًا على بعضٍ، وأمسّ تساندًا نفلًا إلى فرض[1]، فأنت تــرى أنّ التّداخل بين الضّـمّ والكسر، إنّما هو باب لطيف، يغيّر المعنى من دلالة إلى أخرى.

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي الفعل (حشر) في قراءة الأعرج: " نحشِرهم" بكسر الشّين، إذ ذهب أبو الفتح إلى أنّ الكسر هنا وإن كان قليلًا في الاستعمال فإنّه قويٌّ في القياس، وذلك أنّ (يفعِل) في المتعدّي أقيس من (يفعُل)، فضرب يضرِب أقيس من قتل يقتُل، وذلك أنّ (يفعُل) إنّما بابها الأقيس أن تأتي في مضارع فَعُل، كظَرُف يظرُف، وكرُم يكرُم، ثمّ نقلت إلى مضارع (فَعَل)، نحو يقتُل ويدخُل، لتخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، إذْ كان مبنى الأفعال على اختلاف مثُلها من حيث كان ذلك دليلًا على اختلاف أزمنتها، فكلّما خالف الماضي المضارع كان أقيس[2].

وكأنّ العلّة كما يقول ابن جنّي إنّما هي الدّلالة على الاختلاف الزّمنيّ، فكلّما كان الاختلاف بين حركة العين في الماضي مغايرًا لحركتها في المضارع كان ذلك أقيس وأقوى، ألا ترى أنّ باب (فَعَل) إنّما هو (يفعُل)، كما أنّ باب (فعِل) إنّما هو (يفعَل)، فكما انقاد (عَلِم / يعلَم) فكذلك يجب أن ينقاد باب (ضرب / يضرِب)، فأمّا (يفعُل) فبابه (فعُل) كشرُف يشرُف، وباب (فعُل) غير متعدّ، فالأشبه ما أُخرِج إليه من باب (فَعَل) أن يكون ممّا ليس متعدّيًا، كقعد يقعُد، فكما أنّ (ضرب / يضرب) أقيس من (قتل / يقتل) فكذلك (قعد / يقعد) أقيس من (جلس / يجلس)[3].

وقد ذهب ابن جنّي إلى تأكيد مذهبه هذا في مواضع متفرّقة من المحتسب، ودعّم رأيه بأمثلة وشواهد مختلفة، ونقل عن سيبويه أنّه حكى: جَنَح يجنُح، وهي في طريق رَكَد يركُد، وقَعَد يقعُد، وسَفَل

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 93
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 119
3 . المرجع نفسه، الصفحة نفسها

يسفُل، في قربها ومعناها، ويؤكّد ذلك أيضًا ضربٌ من القياس، وهو أنّ (جنح) غير متعدّ، وغير المتعدّي الضّمّ أقيس فيه من الكسر[1].

هكذا كانت نظرة ابن جنّي لعلّة التّداخل بين الضّمّ والكسر في عين المضارع من (فَعَل)، وأنّ ضابطها مردّه إلى تعدية الفعل من عدمه، غير أنّ الدّراسات الحديثة رأت غير ذلك، وذهبت إلى أنّ طرْحَ ابن جنّي يتنافى مع الواقع اللّغويّ، إذ يُلاحظ أنّ الضمّ يفوق الكسر: 802/ 516، والاستعمال القرآنيّ يدعّم ذلك أيضًا: 88/102، ولا شكّ أنّ المتعدّيَ من هذه الأفعال يفوق اللّازم، وهو ما يجعلنا – والقول للباحث الطّيب البكوش – نشكّ في قيمة رأي ابن جنّي في هذه المسألة[2].

وقد ردّ الباحث الطّيب البكوش تناوب الضّمّ والكسر في عين المضارع، وغلبة الضمّ على الكسر إلى أمرين: حالات الضمّ أكثر لأنّ مخرج الضمّة أقرب إلى مخرج الفتحة من الكسرة، أمّا الأمر الآخر فالعربيّة تنزع إلى تغيير الحركات لخلق نوع من التّقابل والانسجام، وكثيرًا ما تستعمل العربيّة هذا التّنويع الحركيّ في نفس الفعل لغايات تمييزيّة، وإحداث فروق معنوية متفاوتة الأهميّة، مثل: نفَر ينفُر: تجنّب الشّيء أو كرهه، وينفِر: نزل مع النّاس من عرفات، بيد أنّ هذه الطّاقة التّمييزيّة الهامة لا يمكن للغة أن تُسرفَ في استغلالها لاعتمادها على الإفراط في الدّقّة، وهو ما يستلزم مجهودًا عظيمًا في مستوى الذّاكرة، ولذلك نلاحظ أنّ العربيّة تطوّرت نحو إلغاء هذه الفويرقات في مستوى الاستعمال بحكم قانون الاقتصاد اللّغوي، إلّا أنّ هذا التّمييز بقي حيًّا في ما كان قائمًا على مقابلة تامّة بين الماضي والمضارع، مثل:

هَوَى يهوِي: سقط / هوِي يهوَى: أحبّ

روى يروِي: حكى / روِي يروَى: أطفأ العطش

وكثيرًا ما تستغلّ اللّغة هذه الخاصيّة لتعويض المزيد الذي يعدّي اللّازم، أو يضاعف تعدية المتعدّي مثل:

صلِيَ يصلَى: احترق / صلى يصلِي: أحرق

1 . المرجع السّابق، ج 1، ص 281

2 . الطيب بكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 92

لكنّ دقّة هذا التّمييز أيضًا تجعل الاستعمال لا يحترمه دائمًا ويفضّل عليه المقابلة بين المجرّد والمزيد[1].

ويرى الباحث إبراهيم أنيس أنّ ميل النّاطق العربيّ إلى الضّمّ أو الكسر راجعٌ إلى الطّبيعة البدويّة التي نشأ فيها، فالقبائل البدويّة بوجه عام تميل إلى مقياس اللّين الخلفيّ المسمّى بالضّمّة لأنّه مظهرٌ من مظاهر الخشونة البدويّة، فحيث كسرت القبائل المتحضّرة وجدنا القبائل البدويّة تضمّ، والكسرُ والضّمُّ من النّاحية الصّوتيّة متشابهان، لأنّهما من أصوات اللّين الضّيّقة، لهذا تحلّ إحداهما محلّ الأخرى في كثير من الظّواهر اللّغوية، غير أنّ الكسر دليل التّحضّر والرّقّة في معظم البيئات اللّغويّة[2]، فإذا وجدنا كلمة بروايتين، إحداهما تشتمل على ضمّ في موضعٍ معيّن من هذه الكلمة، والرّواية الأخرى تتضمّن الكسر في نفس الموضع من الكلمة، رجّحنا أنّ الصّيغة المشتملة على الضّمّ تنتمي إلى بيئة بدويّة، وأنّ المشتمل على الكسر تنتمي إلى بيئة حضرية، كذلك نرجّح أنّ الرّوايتين أو الصّيغتين كانتا تستعملان في زمن واحد، ولكن في بيئتين مختلفتين، فليست إحداهما بالأصل والأخرى فرعٌ عنها، أو ليست إحداهما بمثابة التّطوّر للأخرى، بل إنّ الصّيغتين قد وجدتا وعاشتا معًا[3].

- **المضعّف المتعدي من (فَعَل)**: من الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب: المضعّف المتعدّي من (فَعَل)، يقول في تخريجه لقراءة ابن عباس: " فصِرَّهنّ " مكسورة الصّاد، مشدّدة الرّاء وهي مفتوحة: " ... أمّا (فصرّهن) بكسر الصّاد وتشديد الرّاء، فغريبٌ، وذلك أنّ (يفعِل) في المتعدّي شاذٌّ قليلٌ، وإنّما بابه فيه (يفعُل)، كصبّ الماء يصبُّه، وشدّ الحبل يشدُّه، وفرّ * الدّابّة يفرُّها، ثمّ إنّه قد مرّ بي مع هذا من (يفعِب) في المتعدّي حروفٌ صالحة، وهي: نمَّ الحديث يَنُمُّه وينِمّه، وعَلّه بالماء يَعُلُّه ويعِلُّه، وهَرَّ الحربَ يهُرُّها ويهِرُّها * * ، وأخبرنا أبو بكر بن الحسن أنّ بعضهم قرأ: " لن

1 . ينظر: المرجع السابق، ص 95 – 96

2 . إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 91

3 . المرجع نفسه، ص 92

* فَرّ الدّابة: كشف عن أسنانها ليعرف ما سنّها

* * هرّ الحرب: كرهها

يضِرّوا الله شيئًا"، بكسر الضّاد في أحرف سوى هذه، ولمجيء المتعدّي من هذا مضمومًا – وبابه وقياسه الكسر – نظرٌ ليس هذا موضعه، فيكون (صِرَّهنّ) من هذا الباب على صَرَّه يصِرُّه، وأمّا (صُرُّهنّ) بضمّ الصّاد فعلى الباب، أعني: ضمّ عين (يفعُل) في مضاعف المتعدّي[1].

فقياس الفعل المضعّف من (فَعَل) أن يأتي بابه على (يفعُل)، فإن جاء على (يفعَل) فغريبٌ خارجٌ عن القاعدة كما قال ابن جنّي، وهذا الحكم جعل بعض الباحثين المحدثين يرى أنّ أبا الفتح قد وقع في الاضطراب، إذ ينصّ في بداية حديثه على أنّ هذا الاستعمال غريبٌ، ويحكم عليه بأنّه شاذٌّ، وبعد ذلك يورد عليه أمثلة قد استعملتها العرب، واستعمال هذا النّمط – يضيف الباحث – ليس غريبًا على اللّغة وأداءاتها، وإنّما هو غريبٌ على منطق النّحاة وأقيستهم وقواعدهم التي يفرضونها على اللّغة فرضًا، محاولين بذلك تحكيم قواعدهم في نصوص اللّغة، وهذا مظهر من مظاهر المعيارية في دراسة النّحو العربيّ، كما أنّ هناك فرقًا بين الحكم على نمط من أنماط اللّغة بأنّه شاذٌّ، والحكم عليه بأنّه قليل الاستعمال، فالحكم الثّاني حكمٌ وصفيٌّ يتوافق مع المناهج الحديثة في دراسة اللّغة، والحكم الأوّل معياريّ تتجنّبه الدّراسات الحديثة في دراسة اللّغة قدر الإمكان[2].

والمضعّف من الثّلاثيّ كما مرّ معنا، هو ما كانت عينه ولامُه من جنس واحد، ويغلب عليه سقوط حركة عينه، لأنّ النّبرة التي تقع على المقطع الأوّل من الفعل تضعّف عادة من مدى حركة العين، وتتّفق اللّهجات العربيّة القديمة في إسقاط هذه الحركة عند تماثل العين واللّام، وترجع ظاهرة إسقاط حركة العين في المضاعف بالإضافة إلى تأثير النّبرة إلى ثقل تتابع مقطعين قصيرين متماثلين (شدد: د ـــــ د) لذلك لم تحتفظ العربيّة بحركة العين رغم التّضعيف إلّا في أفعال قليلة على وزن (فَعُل) لتمييزها عن البقية، وينتج عن إسقاط العينِ أنّ العينَ التي كانت بداية المقطع الثّاني، وهو منفتح قصير، تصبح نهاية مقطع منغلق، ويصبح الفعل مركّبًا من مقطعين فقط، الأوّل منغلق والثّاني منفتح قصير (شَدْ ـــــ دَ)، ولا يخفى ما في ذلك من اقتصاد في المجهود النّطقيّ وخفّة الصّيغة الحاصلة[3].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 136

2 . خالد محمد عيال سلمان، أثر المحتسب في الدّراسات الصّرفية، ص 140

3 . الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 100

ويرى الباحث الطيب البكوش أنّه إذا كانت حركة العين في الماضي تسقط في الأفعال المضاعفة فإنّها في المضارع لا تسقط، وإنّما يتبادل مكانها مع العين، فتتقدّمها وتصبح بذلك حركة الفاء:

شدَّ ← يَشُدُّ (يشدُد ← يشُدْد = يشدُّ)

ملّ ← يمَلُّ (يملَل ← يمَّلْل = يملّ)

فرَّ ← يفِرُّ (يفرِر ← يفِرْر = يفِرّ)

فلا سقوط ولا إدغام، وإنّما توجد فقط عمليّة تبادل بين العين وحركتها، تكون واضحة لدينا إذا تذكّرنا دائمًا أنّ الحركة بعد الحرف وليست فوقه أو تحته[1].

وعمليّة التّبادل هذه ترجع كما يقول الباحث الطيب البكوش إلى طبيعة هيكل الصّيغة المقطعيّ من ناحية، وإلى تأثير النّبر من ناحية أخرى: فصيغة المضارع القياسيّة في مثل (يشدُد) تتضمّن بعد المقطع الأوّل المنغلق مقطعين منفتحين قصيرين متماثلين، وفي ذلك ثقل يرجع إلى تماثل الحرفين (العين واللّام)، ولما كانت النّبرة تقع على المقطع الأوّل في مثل هذه الصّيغة، فإنّ حركة المقطع الثّاني تُضعّف (أمّا حركة المقطع الأخير فلا قيمة لها هنا، لأنّها متغيّرة إذ هي حركة إعراب)، وهذا الضّعف لا ينتج عنه سقوطها – إذ يتتابع ساكنان عند ذلك – وإنّما تتقدّم لتتدعّم بالنّبرة، وينتج عن تقدّمها تغييرٌ في هيكل الصّيغة المقطعيّ، إذ يصبح المقطع المنغلق في الوسط (يَـ ــ شُد ــ د)، وهو هيكل أكثر انسجامًا من الأوّل لأنّه هرميّ الشّكل متوازن الأطراف، وينتج عن تغيير نظام المقاطع بالطّبع تغييرٌ في مكان النّبرة، إذ تقع على المقطع الثّاني الطّويل، أي أنّ الضّمّة هي التي تصبح القمّة المقطعيّة (gra)، وهي تحتلّ وسط الصّيغة، ولذلك كانت الصّيغة الحاصلة أكثر انسجامًا واستقرارًا من حيث الأصوات والمقاطع والنّبر[2].

هكذا كانت نظرة المحدثين عمومًا لأهمّ التّغيّرات الطّارئة على الفعل المضاعف، وهي تغّرات ناتجة عن عمليّة تبادليّة بين العين وحركتها، فلا وجود لعمليّة إسقاط ولا إدغام كما يقرّر ذلك الصّوفيون الأوائل، وإنّما هو تغيّرٌ في مكان النّبرة ليس غيرُ.

1 . المرجع السابق، ص 103

2 . المرجع لسابق، ص 103 - 104

2.1.2 الفعل الأجوف:

من الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي للفعل الأجوف كلمة (سَال) في قراءة الحسن: " ثمّ سُولِوا الفتنة" مرفوعة السّين، ولا يجعل فيها ياءً ولا يمدّها، يقول أبو الفتح: " اعلم أنّ في (سألت) لغتين:

إحداهما: سأل يسأل مهموزًا، كـــجأر يجأر.

والثّانية: وهي سَالَ يَسَالُ، كخاف يخافُ، والعين من هذه اللّغة واوٌ، لما حكاه أبو زيد من قوله: يتساولان، كقولك: يتقاومان ويتقاولان، والذي ينبغي أن تحمل عليه هذه القراءة هو أنّ تكون على لغة من قال: سالَ يَسَال، كخاف يخاف، ومال يَمَالُ "[1].

وقال في موضع آخر: " ... وذلك أنّك ترى العرب قد غيّرت شيئًا من كلامها من صورة إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأتّى لذلك وتلاطفه، لا أن تخبطه وتتعسّفه، من ذلك قولهم: إنّ أصل قام: قَوَم، فأبدلت الواو ألفًا، وكذلك باع أصله: بَيَع، ثمّ أبدلت الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وهو – لعمري – كذلك، إلّا أنّك لم تقلب واحدًا من الحرفين إلّا بعد أن أسكنته استثقالًا لحركته، فصار إلى (قَوْم) و(بَيْع)، ثمّ انقلبا لتحرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ففارقَا بذلك باب (ثَوْب) و(شَيْخ)، لأنّ هذين ساكنا العينين، ولم يسكنا عن حركة، ولو رُمت قلب الواو والياء من نحو: قوم وبيع وهما متحرّكتان لاحْتَمتا بحركتيهما، فعرّتا فلم تنقلبا، فهذا واضح[2].

الفعل الأجوف في عرف الصّرفيين هو ما كانت عينه حرف علّة، وينقسم إلى قسمين: يائيّ وواويّ، فاليائيّ هو ما كانت عينه معتلّة بالياء، وأمّا الواو فهو ما كانت عينه معتلّة بالواو، ولعلّ أكثر المعايير وضوحًا في معرفة الواويّ من اليائيّ هو إعادة الفعل إلى المضارع، فالألف في (باع) يائيّة، بدليل المضارع في هذا الفعل وهو (يبيع)، وكذلك الألف في (قال) أصلها واوٌ، بدليل مضارعه وهو (يقول)، غير أنّ هذا المعيار ليس الوحيد، ذلك أنّه يقصّر في تحديد الأصل في نوع من الأفعال تكون العين فيه على

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج2، ص 177

2 . ابن جنّي، الخصائص، ج 2، ص 470 – 471

حالها في الماضي، وذلك نحو: يخاف ويهاب وأمثالهما، فعند ذلك لا بدّ من معيار آخر وهو المصدر وغيره ممّا هو مثبتٌ في كتب الصّرف العربيّ المختلفة[1].

تعدّ الأفعال الجوف من أبرز القضايا الصّرفيّة التي أثيرت في السّاحة اللّغويّة الحديثة، فقد حاول المحدثون إعادة معالجة أهمّ التّغيّرات التي تطرأ على الفعل الأجوف استنادًا إلى معطيات علم اللّغة الحديث، فرأوا أنّ الطّريقة التي عالج بها اللّغويون الأوائل ظواهر الإعلال بصفة عامة – والفعل الأجوف خاصة – تحتاج إلى إعادة نظر، فقد اعتورها خلطٌ واضطراب شديد " فعلاج هذه الأفعال بالطّريقة التّقليديّة علاجٌ خاطئٌ من النّاحية العلميّة، وأنّه ينبغي أن ينتهج في دراستها أحد منهجين: إمّا المنهج الوصفيّ الذي يُعنى بتسجيل الحقائق الموجودة في الصّيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض، وفي هذه الحالة نجد أنفسنا في حاجة إلى معونة الدّراسات الصّوتيّة، وأمّا المنهج الثّاني لمعالجة هذه الأفعال وأمثالها فهو المنهج التّاريخيّ القائم على تتبّع تاريخ الصّيغ المختلفة للكشف عمّا أصابها من تغيّر، وما حدث لها من تطوّر عبر فترات التّاريخ المختلفة[2].

ومن المآخذات التي لاحظها علماء اللّسانيات الوصفية على الصّرفيين العرب أنّهم جعلوا (قَوَل) و(بَيَع) أصلًا لـ (قال) و(باع)، وكذا في جميع باب الأجوف، ورفضوا أنّ يبنى شيءٌ على ما هو مجرّد وهمٍ أو افتراض، ويتساءلون: من أين جاءوا بهذا الأصل المزعوم؟، ويجيبون بأنّ الميزان الصّرفيّ هو السّبب في هذا، إذ إنّهم عندما عرضوا الأجوف على (فعل) لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة، إذ إنّ (قال) لا يمكن أن تكون (فعل)، لذلك كان لا بدّ من الزّعم والافتراض، وذكروا أنّ هذا الأصل المزعوم قد أوقع الصّرفيين العرب في تعقيدات كثيرة، حيث واجهوا من الكلمات ما تحقّقت فيه شروطهم دون أن تقلب فيه الواو أو الياء ألفًا، ونتج عن ذلك أنّهم راحوا يحصون الألفاظ ويضعون لها شروطًا وقيودًا، ممّا عقّد مسألة الإعلال وجعلها من أعقد مسائل الصّرف العربيّ[3].

1 . عبد الله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة – دراسة لغوية – ، ص 51 – 52

2 . ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات،، بيروت، لبنان، ط 1، 2006، ص 255 – 256

3 . المرجع نفسه، ص 255

وقبل أن نعرضَ لأهمّ النّماذج الحديثة التي تناولت الفعل الأجوف بمنظور جديد، لا بدّ أن نوضّح أنّ ابن جنّي قد خالف الصّرفيين العرب، فقد أشار – كما نقل عنه فليش – أنّ علّة قلب الواو والياء ألفًا في نحو ما ذكرنا ليست قوّة الفتحة عليهما متحرّكتين، وإنّما وجود الألف راجعٌ إلى سبب آخر وهو كراهة اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وهو سبب صوتيّ كما يتّضح من خلال كتابة أصول هذه الكلمات صوتيًّا على النّحو التّالي:

هَيَبَ = HAYABA	خَوِفَ = HAWIFA
بَيَعَ = BAYA'A	قَوَلَ = QAWALA
طَوِلَ = TAWILA	

فلذلك هربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف ، وسهّل ذلك انفتاح ما قبلها[1].

ولما تعدّدت التّفسيرات واختلفت من منهج إلى آخر، سيحاول البحث أن يعرضَ ثلاثة نماذج لمناهج مختلفة، حاولت إعادة معالجة الأفعال المعتلّة عمومًا، والفعل الأجوف خصوصًا، بما يتوافق والنّظرة العلميّة الحديثة، وهذه النّماذج هي: المنهج التّاريخيّ مع الباحث رمضان عبد التّوّاب، والمنهج الوصفيّ مع الباحث عبد الصبور شاهين، والمنهج التّفسيريّ الذي اعتمد عليه أتباع المدرسة التّحويليّة مع الباحث عبد الله كناعنة.

فسّر الباحث رمضان عبد التّوّاب التّغيّر الذي يطرأ على الفعل الأجوف صوتيًّا مستخدمًا المنهج التّاريخيّ، حيث يرى أنّ هذه الأفعال وما شابهها تمرّ بأربع مراحل إلى أن تصل إلى صورتها النّهائيّة[2]:

1 . ينظر: هنري فليش، التّفكير الصّوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، ت: عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مجلد 23، 1968، ص 77

2 . ينظر: رمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللّغويّ، ص 291 وما بعدها

- المرحلة الأولى: كانت قَوَلَ وبَيَعَ وخَوِفَ وطَوُلَ، على نمط الصّحيح تمامًا، وهذه المرحلة قد بقيت كما هي في اللّغة الحبشية في بعض الأفعال الجوفاء، وفي كلّ الأفعال النّاقصة، واللّفيفة المقرونة، وبقيت هذه المرحلة في عدّة أفعال من العربيّة، نحو: عَوِرَ، حَوِرَ، هَيِفَ، استَحْوَذ، واستنوق الجمل.
- المرحلة الثّانية: هي مرحلة التّسكين، أو ضياع الحركة بعد الواو والياء للتّخفيف، فيصبح الفعل على نحو: قَوْل، بَيْع، خَوْف ...
- المرحلة الثّالثة: هي تلك المرحلة التي تسمّى في عرف اللّغويين المحدثين: انكماش الأصوات المركبة (kontraktion der diphthonge)، والأصوات المركّبة في العربيّة هي: الواو والياء المسبوقتان بالفتحة، في مثل: (قَوْل) و(بَيْت)، فإنّ الملاحظ في تطوّر اللّغات هو انكماش هذه الأصوات، فتتحوّل الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمّة طويلة ممالة، كقولنا في اللّهجة المصرية مثلًا: yom، nom ، som، بدلًا من: يوْم، نَوْم، صَوْم، وكذلك تنكمش الياء المفتوح ما قبلها، فتتحوّل إلى كسرة طويلة ممالة، كقولنا في اللّهجة المصرية مثلًا: bèt، lèl، zèt، بدلًا من: بَيْت، لَيْل، زَيْت، وغير ذلك
- المرحلة الرّابعة: تتمثّل في التّحوّل من الإمالة إلى الفتح الخالص، ذلك أنّ الحركة الممالة النّاتجة من انكماش الصّوت المركّب كثيرًا ما تتطوّر في اللّغات المختلفة فتتحوّل إلى فتحة طويلة، فمثلًا كلمة (فَأَيْنَ) تطوّرت بعد سقوط الهمز منها إلى: فِين، بدلًا من: فَيْن، وهذا التّطوّر الأخير هو الذي وصلت إليه العربيّة في مثل: قام، وباع، وخاف.

ويرى الباحث أنّ مراحل تطوّر هذه الأفعال قد خلّفت من ورائها ركامًا لغويًّا في العربيّة الفصحى واللّغات السّامية واللّهجات العربيّة المختلفة، ويذهب إلى أنّ ما يقوله النّحاة من أنّ (قال) مثلًا أصلها (قَوَل) صحيحٌ، وهو بذلك يردّ على ابن جنّي الذي يعتقد أنّ ذلك الأصل لم يوجد في العربيّة يومًا ما[1].

وقد ناقش بعض المحدثين ما ذهب إليه الباحث رمضان عبد التّواب، ورأى أنّه لا يوجد تناقض ولا اعتقادٌ باطلٌ من ابن جنّي، ولا أراه غير معترف بالأصل القديم لهذه الظّاهرة، بل هو ينصّ على ذلك صراحة، وإنّما الذي نفاه ابن جنّي دوران هذا الأصل الصّرفيّ في ألسنة العرب، وإن كان علماء اللّغة المحدثون

1 . ينظر: المرجع السابق، ص 297

قد قرّروا وجود تلك المراحل الأربعة في مثل هذه الأفعال المعتلّة، إلّا أنّ هذا لا يعني بالضّرورة أنّ العرب نطقت بكلّ هذه المراحل، وممّا يعزّز ذلك أنّ الصّيغ التي حفظت على أصولها في هذا الباب قليلة العدد، لا تكاد تذكر إزاء الصّيغ المنطوقة في صورها النّهائيّة، ولو كانت ملفوظة لذخرت بأمثلتها الكتب والمؤلّفات، ممّا يثبت أنّ ما خرج على النّمط العام صيغٌ قليلةٌ لا يصلح أن يعتمد عليها في توصيف تلك المراحل، ولا في الاستدلال بوجودها كمرحلة لغويّة، فابن جنّي قد قاده حسُّه اللّغويّ إلى ذكر المرحلتين الأوليين فقط من المراحل المذكورة عند المحدثين، فقال: " ... ومن ذلك قولهم إنّ أصل قام: قَوَم، فأبدلوا الواو ألفًا، وكذلك باع أصله: بَيَع، ثمّ أبدلت الياء ألفًا، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وهو لعمري كذلك، إلّا أنّك لم تقلب واحدًا من الحرفين إلّا بعد أن أسكنته استثقالًا لحركته، فصار إلى: قَوْم وبَيْع "[1].

ولعلّ ابن جنّي – تضيف الباحثة – أقرب إلى الواقع اللّغويّ آنذاك، لا سيّما وأنّ الأمثلة التي أوردها الباحث رمضان عبد التّواب في المرحلتين الأخيرتين أمثلة لهجيّة معاصرة، وأمّا استدلاله بالإمالة في المرحلة الثّالثة فهي لهجة عربيّة مأخوذ بها، ووجهُ قراءة معترف به، وليس مرحلة من مراحل اللّفظ، والله أعلم[2].

أمّا الباحث عبد الصّبور شاهين فقد أفاد في دراسته لهذه الأفعال من بعض معطيات اللّسانيات الحديثة الآخذة بالمنهج الوصفيّ الحديث، فذهب إلى أنّ أصل قال: قَوَل، ولكن سقطت الواو في الأصل ممّا أدّى إلى التحام المصوّتين القصيرين (الفتحة التي بعد القاف، والفتحة التي بعد الواو) في مصوّت طويل واحد هو الألف، فكلّ ما حدث ما هو إلّا إسقاط الواو للتّخلّص من ثلاثيّة المقطع في (قَوَلَ qa|wa|la)، كما أنّ الواو والياء نشأتا في الأصل نتيجة الانزلاق من الفتحة الأولى من كلّ مثال إلى الحركة التّالية لها (ضمّة أو كسرة)، فإذا أجرينا تقسيمًا مقطعيًّا لهذه الكلمات كان على النّحو التّالي:

1 . ابن جنّي، الخصائص ، ج2، ص 471

2 . حنان أحمد محمد بياري، الظواهر اللّغويّة عند ابن جنّي ، بحث قدّم في مادة اللسانيات، جامعة الملك عبد العزيز، 26 جمادى الأولى، 1441 هـ

1. qawala = fa l' la

2. ba ia 'a = fa a' la

3. ha ui fa = fa i' la

فالمقطع الأوسط فيها جميعًا مكوّنٌ من حركات مزدوجة، وهو أمرٌ ترفضه اللّغة، ولذلك كان الحلّ هو إسقاط العنصر الذي يسبّب الازدواج، وهو الضّمّة في الأوّل، والكسرة في الثّاني، فلا يبقى فيهما سوى فتحتين قصيرتين، هما الفتحة الطّويلة هكذا: baa≤ a – qaa la، وأمّا النّموذج الثّالث فسقط منه الضّمّة والكسرة معًا، لأنّ وجود إحداهما يسبّب ازدواجًا غير مألوف في هذه الصّيغة من الأفعال، ثمّ تطول الفتحة الأولى حملًا على (قال) و(باع) تبعًا لعامل القياس الموحّد: haa fa، أي: طردًا للباب على وتيرة واحدة[1].

وتبعًا لهذا التّحليل يتساءل عبد الصبور شاهين: والآن، ما وزن هذه الكلمات في وضعها الجديد؟، فيجيب بأنّ وزنها لا يصحّ أن يكون (فعل fa'ala)، لأنّ هذا الوزن مكوّنٌ من ستّة أصوات، أو من ثلاثة مقاطع قصيرة، وكلّ من الأمثلة الموزونة مكوّنٌ مكوّنٌ من خمسة أصوات فحسب، أو من مقطعين: طويل مفتوح، وقصير، وإذن فالصّواب أن يكون وزنها جميعًا: فَالَ، بإسقاط العين التي هي الانزلاق السّاقط بسبب الصّعوبة المقطعيّة، هكذا: faala، وبدلًا من قاعدة: " تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا "، وهي لا تعبّر عن حقيقة التّصرّف الصّوتيّ في عناصر الكلمة، لأنّها تفترض أنّ للواو وجودًا منفصلًا عن الحركة بعدها وقبلها، وهو خطأ من النّاحية الصّوتيّة، لأنّها ليست سوى انزلاق بين هذه الحركات، فبدلًا من هذه الأخطاء المتراكبة يمكن أن يقال: سقط الازدواج نتيجة الصّعوبة المقطعيّة، فطال المقطع قبلها على سبيل التّعويض، وبذلك نخرج بنتيجة في غاية الأهميّة هي: أنّ هذه الأفعال ثلاثيّة الأصل، ثنائيّة المقطع[2].

1 . عبد الصبور شاهين، المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، ص 83

2 . المرجع نفسه، ص 83 – 84

هذه كانت نظرة الباحث عبد الصبور شاهين لسلسلة التّغيّرات التي تلحق الفعل الأجوف، وأنّها قد نتجت عن سقوط الازدواج نتيجة صعوبة المقاطع، وأنّ وزنها هو (فال) وليس (فعل) كما قرّر ذلك الصّرفيّون العرب، غير أنّ نظرته هذه لم تسلم هي كذلك من النّقد، فقد أُخِذ عليه أنّه وقع فيما وقع فيه الصّرفيون العرب القدامى، عندما انطلق من أصل مفترض غير موجود في اللّغة هو (قَوَل)، والصّواب هو الانطلاق ممّا هو موجود في اللغة فعلًا دون اللّجوء إلى افتراضات ومزاعم لا أساس لها[1].

يذهب الباحث عبد الله كناعنة إلى أنّ رأي ابن جنّي في أصل الأفعال المعتلّة الجوفاء هو نفسه رأي العلماء الذين يسيرون على نهج علم اللّغة الوصفي، والمنهج الوصفيّ التّقريريّ الذي يقوم بوصف الظّاهرة اللّغويّة وصفًا ظاهريًّا دون محاولة تفسير الظّواهر المتعلّقة بها، وهو يعني هنا أنّ مرحلة الصّحّة المفترضة هذه مرحلة تعليميّة فحسب، ولذلك فإنّ الباحث يرى أنّ الأخذ بهذا الرّأي على إطلاقه أمرٌ دونه كثيرٌ من الشّكوك، فحاول أن يتجاوز مبدأ الوصف التّقريريّ إلى الوصف والتّفسير وفقًا للمنهج الوصفيّ التّفسيريّ الذي اعتمد عليه أتباع المدرسة التّحويليّة[2].

ويرى الباحث أنّ مصطلح الأصل يقابل مصطلح البنية العميقة عند التّحويليين، ولهذا فقد ذهبوا إلى أنّ (قال) و(باع) هما بنية سطحيّة ظاهريّة، وهذه البنية السّطحيّة تنطلق من بنية عميقة هي الأصل:

قال kàla	**باع ba≤a**
بنية سطحية	**بنية سطحية**
قَوَل kawala	**بيع baya≤a**
بنية عميقة	**بنية عميقة**

1 . ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصّرفية في ضوء اللّسانيات الوصفية، ص 260

2 . عبد الله كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة، ص 52 – 53

وتساءل الباحث عن كيفية انتقال البنية العميقة إلى البنية السّطحية، وهل انتقل (قَوَل، kawala)، و(بيع، baya≤a)، من الأصل إلى السّطح kàla وba≤a ، هكذا دون تسلسل؟.

إنّ هذا الانتقال كما يرى الباحث لم يتم دفعة واحدة، بمعنى أنّه لم يحدث نتيجة نقلة مفاجئة، فإنّ وجود الحركات التي تحيط بصوت العلّة (w)و(y) يمنع من عمليّة الانتقال المفاجئ، وهذا الذي أدركه ابن جنّي لما قرّر أنّ الانتقال لم يكن ليتمّ إلّا بعد إسكان الحرف المعتلّ، ولكنّ الانتقال من مرحلة التّسكين إلى مرحلة الفتح الخالص لا يمكن أن يقبل دون تفسير، فقد وصف ابن جنّي الأمر بأنّه يحدث عن طريق إجراء البدل في هذين النّمطين مباشرة، فمعطيات علم اللّغة الحديث لا تقبل هذا، إذ هناك مرحلةٌ أخرى ينبغي أن نجد لها موضعًا في هذه الخطوات، ولا بدّ أن تكون هذه المرحلة سابقة لمرحلة الفتح الخالص، ونعني بها هنا مرحلة الإمالة أو انكماش الحركة المزدوجة diphthong ، حيث تحتوي الكلمات الواويّة الأصل على الحركة المزدوجة(aw)، وتحتوي الكلمات اليائيّة الأصل على الحركة المزدوجة (ay):

Kawla (**aw**)

قَوْل

bay≤a (**ay**)

بَيْع

أو نقول إنّ شبه الحركة قد سقط لوقوعه بين حركتين متماثلتين[1].

والملاحظ أنّ الحركتين المزدوجتين (aw) و(ay) رغم كونهما مقبولتين في الاستعمال الفصيح، إلّا أنّهما مستثقلتان تميل اللّغة إلى التّخلّص منهما بطرق كثيرة، لعلّ أشهرها هو ما يعرف بانكماش الحركات المزدوجة، حيث تتحوّل الحركة الواويّة إلى ضمّة طويلة ممالة:

1 . ينظر: المرجع السابق، ص 53 – 54

ɔ < aw

فيما تتحوّل الحركة اليائيّة إلى كسرة طويلة ممالة:

è < ay

ونطلق الآن على هذا النّوع من الانكماش مصطلح الإمالة، فإذا كانت الإمالة ناتجةٌ عن انكماش (aw) إلى (ɔ)، فإنّنا نسمّيها الإمالة الواويّة، وأمّا إذا كانت ناتجة عن انكماش (ay) إلى (è)، فإنّنا نسمّيها عندئذ الإمالة اليائيّة:

kɔla < kawla < Kawala

bè'a < bay'a < Baya'a

ثمّ إنّ الذي حدث في مرحلة الفتح الخالص إنّما هو نتيجة لتعاقب المراحل السّابقة، حيث انتقلت اللّغة العربيّة من مرحلة الإمالة الواويّة أو اليائيّة، إلى مرحلة الفتح الخالص[1]:

kàla < kɔla

قُول (بالإمالة) قال

bà'a < Bè'a

بيع (بالإمالة باع

1 . ينظر: المرجع السابق، ص 54 – 59

هذه كانت أبرز النّماذج التّحليليّة التي طرحها المحدثون في معالجتهم للأفعال الجوفاء من خلال ثلاثة مناهج مختلفة، وإن كانت تتقاطع فيما بينها في كثير من الأفكار، بَيْد أنّ الذي وجب التّنبيه عليه هو أنّ اللّسانيين المحدثين في نقدهم هذا – والقول للباحث محمد عبد المقصود – عـــــالةٌ على ابن جنّي، الذي أكّد لنا توهّم النّحاة لذلك الأصل حين قال في الخصائص: " ... وهذا الموضع كثيرُ الإبهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قام: قوم، وفي باع: بيع، وليس الأمر كذلك، بل بضدّه، وذلك أنّه لم يكن قطّ مع اللّفظ إلّا ما تراه وتسمعه، وإنّما معنى قولنا إنّه كان أصله كذا: أنّه لو جاء مجيء الصّحيح ولم يعلّ، لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأمّا أن يكون استعمل وقتًا من الزّمان ثمّ انصرف فيما بعد إلى هذا اللّفظ فخطأ لا يعتقده أحدٌ من أهل النّظر ..."، وهذا لا يتعارض مع قوله السّابق في تفسير التّغيير اللّاحق للفعل، ولكنّ المرادَ من قوله أنّ الفعل لم يأتِ على هذا الأصل المقدّر الذي هو مجرّد افتراض، لهذا السّبب الصّوتيّ المذكور[1].

- ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي للفعل الأجوف في المحتسب، حالاتُه التي يكون عليها إذا أُسند إلى المفعول، يقول: " فُعِل من ذوات الثّلاثة إذا كان مضعّفًا أو معتلًا عينُه يجيء عنهم ثلاثة أضرب: لغة فاشيةٌ، والأخرى تليها، والثّالثة قليلة ... وأمّا المعتلّ العين فأقوى اللّغات فيه: كسر أوّله، نحو: قيل وبيع وسير به، ثمّ يليه الإشمام، وهو أن تدخل الضّمّة الكسرة، لأنّ الكسر هنا هو الأفشى، فتقول: قُيِل وبُيِع وغُيِض، والثّالث وهو أقلّها أن تخلص الضّمّة في الأوّل كما أخلصت الكسرة فيه مع التّضعيف، نحو: رِدَّ وحِلَّ، فتصحّ الواو من بعدها، فتقول: قُولَ وبُوِع[2].

- ويقول في توجيه قراءة: " ثمّ سُولِوا الفتنة"، "... وأقيس اللّغات في هذا أن يقال عند إسناد الفعل إلى المفعول: سِيلوا كعيدوا، ومثل: قيل وبيع وسير به، ولغة أخرى هنا وهي إشمام كسرة الفاء ضمّة، فيقال:

1 . محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصّرفيّة في ضوء اللّسانيات الوصفية، ص 257

2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 345

سُلِوا، مثل قُيِل وبُيِع، واللّغة الثالثة: سولوا، كقولهم: قُول وبُوع، وقد سُور به، وهو على إخلاص ضمّة (فُعِل)، إلّا أنّه أقلّ اللّغات "[1].

وهذا الذي ذهب إليه ابن جنّي مقرّرٌ في كتب الصّرفيين، يقول سيبويه مبيّنًا حالات الفعل الأجوف إذا جاء على وزن (فُعِل): " ... وإذا قلت فُعِل من هذه الأشياء كسرت الفاء وحوّلت عليها حركة العين، وذلك قولك: خِيف وبِيع وهِيب وقِيل، وبعض العرب يقول: خُيِف وبُيِع وقُيِل، فيشمّ إرادة أن يبيّن أنّها فُعِل، وبعض من يضمّ يقول: بُوع وقُول وخُوف وهُوب ... وهذه اللّغات دواخل على قِيل وبِيع وخِيف وهِيب، والأصل الكسر[2].

ومن المحدثين من اعترض على قول سيبويه " إنّ الأصل في هذه الصّيغ هو قيل وبيع، وما دونها فهي لغات دخيلة عليها، ذلك أنّ عوامل تطوّر الأصوات ترجّح غير ذلك، فوفقًا لنظريّة السّهولة أو بذل أقل جهد، تنتقل الأصوات من الثّقيل إلى الخفيف فالأخفّ، فالضمّة صوتٌ ثقيلٌ، والكسرة أخفّ منه، وعلى ذلك تكون (بُوع) هي الأصل، ثمّ تطوّر هذا الصّوت المركّب (au) إلى صوت الضّمّة الممالة نحو الكسرة (eu، بيع)، ثمّ تطوّر هذا الصّوت إلى الكسرة (i)، أضف إلى ذلك أنّ (بُوع) قريبٌ من الصّيغة الأصليّة للمبني للمجهول، وهو (فُعِل)، ففيه تغييرٌ واحدٌ وهو إسكان العين في حين يكون في (بيع) تغييران، هما كسر الفاء وإسكان العين، وكلّما ازداد التّغيير بعدنا عن الأصل[3].

إذًا، فإنّ الفعل الأجوف إذا أسند إلى المفعول ففيه ثلاث لغات، الأولى وهي أقيسها: قيل وبيع، والثّانية لغة الإشمام، والثّالثة وهي أقلّها إخلاص الضّمّ، ففي اللّغة الأولى وهي التي عبّر عنها سيبويه بأنّها هي الأصل، نجد الكلمات قد عوملت معاملة الصّحيح، والصّحيح إذا أردنا أن نحوّله إلى صيغة المبنيّ للمجهول لا بدّ من إجراء بعض التّغييرات الكيفيّة في الحركات حتّى يعطيَ دلالة المبني للمجهول، وذلك بضمّ أوّله وكسر عينه في حالة الثّلاثيّ، أو كسر ما قبل الآخر في حالة العموم والإطلاق، وذلك كما يأتي:

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 177 - 178

2 . سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 342

3 . صالحة راشد آل غنيم، اللّهجات العربيّة في الكتاب، جامعة أم القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، ط 1، 1985، ص 168 - 169

1. قَوَل	قُوِلَ
Kawala	kuwila
2. بَيَع	بُيِع
Baya’a	buyi’a
3. زَيَل	زُيِل
Zayala	zuyila
4. كَيَد	كُيِد
Kayada	kuyida

وفي الأمثلة الأربعة السّابقة الذّكر تشكّل ما يسمّى بالحركة المزدوجة الصّاعدة، وذلك في المقطع الثّاني، وهذه الحركة إمّا يائيّة (yi) أو واويّة (wi)، وقد اتّخذت اللّغة فيها إحدى الطّرق التي أوردها القدماء، وذلك لصعوبة نطق هذه الحركات، وذلك على النّحو الآتي:

قُوِل	قِوِل	الحركة الأولى	الحركة الثّانية
Kuwila	kiwila	kila	k^{w}ila
	بالمماثلة	حذف الحركة المزدوجة (wi)	(بالإشمام)
		والتّعويض بمدّ الكسرة	

فقد قامت اللّغة في الحركة الأولى بحذف الضّمّة من المقطع الأوّل (ku)، والواو من المقطع الثّاني (wi)، للتّخلص من الحركة المزدوجة، فأصبح النّمط kila ، وقد حدث أنّ اللّغة قامت بتعويض المحذوف عن طريق إطالة الكسرة في المقطع الأوّل المتشكّل بعد الحذف، فأصبح النّمط (kila)[1].

وفي لغة الإشمام، وهو ما يعبّر عنه بالحركة الثّانية في التّمثيل فقد قامت اللّغة باستخدام نمط آخر، وهو إشمام الكسرة ضمّة، كما في الأمثلة التّالية:

	الأصل	الحركة الأولى	الحركة الثّانية
1.	**Buyi'a**	**bi < a**	**$b^{w}i<a$**
	بُيِع	**بيع**	**بُِيع**
2.	**kuwila**	**kila**	**$k^{w}ila$**
	قُوِل	**قيل**	**قُِيل**

وأمّا اللغة الثّالثة: إخلاص الضّمّ kula، فيتمّ عن طريق التّخلّص من الحركة المزدوجة الصّاعدة (wi) ثمّ التّعويض عن طريق إطالة الضّمّة[2]:

Kuwila < kula < kÜla

1 . عبد الله كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة، ص 63 – 64

2 . ينظر: المرجع نفسه، ص 64 – 65

3.1.2 افتعل: يرى الصّرفيون أنّ الفعل الثّلاثيّ الصّحيح المزيد بحرفين خمسة أبواب:

الأوّل: انفعل، مثل انكسر ينكسر انكسارًا، وانشقّ ينشقّ انشقاقًا

الثّاني: افتعل، مثل اجتمع يجتمع اجتماعًا، واشتقّ يشتقّ اشتقاقًا

الثالث: افعلّ، مثل احمرّ يحمرّ احمرارًا، واخضرّ يخضرّ اخضرارًا

الرّابع: تفعّل، مثل تعلّم يتعلّم تعلّمًا، وتقدّم يتقدّم تقدّمًا

الخامس: تفاعل، مثل تباعد يتباعد تباعدًا، وتسارّ يتسارّ تسارًّا

فالفعل (افتعل) زيدت فيه الهمزة في أوّله والتّاء بعد فائه[1].

وقد أورد أبو الفتح نماذج مختلفة لهذا الفعل في المحتسب، وحاول أن يشرح أهمّ التّغيّرات الصّرفيّة والدّلاليّة التي تطرأ عليه، ومن أهمّ هذه النّماذج:

- تفسيره لقراءة " يَخَطّف" بنصب الياء والخاء والتّشديد، حيث يذهب ابن جنّي إلى أنّ أصل الفعل (يختطف)، فأدغمت التّاء في الطّاء لأنّهما من مخرج واحد، ولأنّ التّاء مهموسة والطّاء مجهورة، والمجهور أقوى صوتًا من المهموس، ومتى كان الإدغام يقوّي الحرف المدغم حسن ذلك، وعلّته أنّ الحرف إذا أدغم خَفِيَ فضَعُف، فإذا أدغم في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم إلى لفظ المدغم فيه فقوِيَ لقوّته، فكان في ذلك تداركٌ وتلاف لما جُنِي على الحرف المدغم فأسكن التّاء لإدغامها، والخاء قبلها ساكنة، فنقلت الحركة إليها، وقلبت التّاء طاءً، وأدغمت في الطّاء، فصارت: يخطّف، وعلى هذا قالوا في ماضيه: خِطّف، وأصلها: اختطف، فأسكن التّاء للإدغام فانكسرت الخاء لسكونها وسكون التّاء فحذف همزة الوصل لتحرّك الخاء بعدها، وأدغمت التّاء في الطّاء فصار: خِطّف[2].

ويسأل ابن جنّي: ما مثال يَخَطّف؟، ويجيب: إن أردت الأصل فـ" يفتعل"، أي: يختطف، وإن أردت اللّفظ ففيه الصّنعة وعليه المسألة، فوزنه: يفطعل، وذلك أنّ التّاء في (يفتعل) زائدة، فكما أنّها لو

1 . عبد الصبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ ص 71 – 72

2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 59

ظهرت لكانت زائدة، فكذلك إذا أبدلت، فالبدل منها زائد، لأنّ البدل من الزّائد زائدٌ، ألا ترى أنّ الطّاء من " اصطبر " بدلٌ من التّاء في " اصتبر " الذي هو افتعل؟، فكما أنّ التّاء زائدة فكذلك ما هو بدلٌ منها – وهو الطّاء – زائد، فوزن اصطبر على أصله: افتعل، وعلى لفظه: افطعل، فكذلك وزن (يخطّف) من الفعل على لفظه: (يفطعل)[1].

- من الأمثلة على هذا البناء، تخريج ابن جنّي لقراءة: " من كتُبٍ يدّرسونها"، بتشديد الدّال مفتوحة، وكسر الرّاء، يقول أبو الفتح: " هذا (يفتعلون) من الدّرس، وهو أقوى معنًى من (يَدْرُسُونها)، وذلك أنّ (افتعل) لزيادة التّاء فيه أقوى معنًى من (فعل)، ألا ترى إلى قول الله تعالى: " أخذ عزيزٍ مقتدرٍ"، فهو أبلغ معنًى من قادر ... وفيه أيضًا معنى الكثرة لأنّه في معنى: يتدارسونها، وقد ذكرنا فيما مضى قوله تعالى: " لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت "، وأنّ (اكتسبت) أقوى معنى من (كسبت)، ومثل (يدّرسونها) قولهم: قرأت القرآن واقترأته "[2].

وقد حاول اللّغويّون المحدثون تتبّع ما ذهب إليه ابن جنّي في كيفية تصوّره للتّغيرات التي تلحق صيغة: افتعل، بيد أنّهم علّلوا ما حدث للفعل من تغيّرات إنّما هو راجعٌ للحذف والتّعويض، فالحذف ناتجٌ عن حذف التّاء الذي هو نهاية المقطع الأوّل، وهذا الحذف أدّى إلى تشكيل خلل في بناء الكلمة، وحتّى يتمّ التّعويض الموقعيّ لهذه الكلمة تمّ تشديد الحرف الذي ابتدئ به المقطع الثّاني، لقوّته التي أتته من موقعه، إذ الحرف عندما يقع في بداية المقطع المكوّن يكون أقوى منه في نهايته، فالذي يحدث ما هو إلّا حذفٌ وتعويضٌ موقعيٌّ[3].

ذهب الباحث عبد الصبور شاهين مذهب ابن جنّي في تصوّره للفعل (افتعل)، فرأى مثلًا أنّ أصل الفعل خصّم: اختصم، إذ تجاورت التّاء والصّاد وهما صوتان متقاربان، وسقطت الحركة الفاصلة بينهما، فتأثّرت التّاء بالصّاد، وقلبت صادًا مثلها، هكذا:

اختصم > اخْتْصم > اخْصّم > ihssama

1 . المرجع السابق، ج 1، ص 60 – 61

2 . المرجع لسابق، ج 2، ص 195 – 196

3 . ينظر: أحمد سالم بني أحمد، المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة، ص 33 وما بعدها

ونتج عن ذلك تجاور ثلاثة صوامت بلا فاصل من حركة بينها، فأسقطت همزة الوصل الأولى، وحرّكت الخاء بالفتحة: اخْصَّم > خصّم[1].

غير أنّ الباحث فوزي الشّايب رفض تصوّر شاهين لهذه التّغيّرات، وذهب إلى القول إنّ تفسيره مخلٌّ، وفيه أفكارٌ تحتاج إلى المناقشة، كما أنّ تفسيره هذا يشبه صنيع القدماء الذين لم يعلّلوا التّغيّرات التي تحصل في هذه العمليّة، وقد ناقش الباحث فوزي الشايب آراء شاهين، وأوّل ما وقف عنده هو ادّعاؤه بتسكين التّاء: اخْتَصم ← اخْتْصم، ما الدّاعي إلى تسكين التّاء ؟، مع أنّ العربيّة لا تسمح بالتقاء السّاكنين حشوًا؟، كيف نفسّر هذا السّلوك الذي يتناقض كل التّناقض وخصائص العربيّة؟، فكلّ تحليل لغويّ لا يأخذ في الاعتبار خصائص اللّغة وواقع الظّواهر التي يعالجها، تحليلٌ غير مقبول، وعليه فإنّ الادّعاء بأنّ الخطوة الأولى في تطوّر (اختصم) نحو (خصّم) هو تسكين تاء الافتعال، ادّعاءٌ مرفوضٌ جملةً وتفصيلًا، ثمّ إنّ قــوله: " وينتج عن ذلك اجتماع ثلاثة صوامت "، كـلامٌ فيه تسامح، وهو غير دقيق، وكان ينبغي له أن يقيّد قــوله السّابق بعبــارة " من ناحية وظيفيّة "، أمّا من النّاحية النّطقيّة فالصّامت المشدّد صامتٌ واحدٌ طويلٌ[2].

وأمّا التّفسير الذي ارتضاه أساسًا صحيحًا لهذه العمليّة الصّرفيّة، فيقول: " والذي يصحّ عندنا أنّ التّشديد في (خصّم) ونحوها، لم يأتِ كما وصف القدماء وبعض المحدثين من الماضي (اختصم)، وإنّما حصل التّطوّر في المضارع: يختصمون، بإسقاط تاء الافتعال دون حركتها التي تتّصل بعد سقوط التّاء بالخاء مباشرة، ثمّ يعوّض من التّاء السّاقطة بمدّ (تشديد) الصّاد كتعويض موقعي، ومن ثمّ تصبح الصّيغة: يَخَصّم، فالعمليّة إذن لا تزيد على كونها عمليّة حذف وتعويض موقعيّ، فلم تدغم التّاء في الصّاد لأنّ الإدغام لا يتمّ بين المتقاربين إلّا بعد جعلهما متماثلين، وتحوّل التّاء الانفجاريّة إلى صوت صفيريّ يصعب تفسيره من ناحية صوتيّة، وإن كانت التّاء والصّاد قريبتين من بعضهما، وبمماثلة حركة الخاء لحركة الصّاد نحصل على:

1 . عبد الصبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ ص 31

2 . ينظر: فوزي الشايب، خواطر وآراء صرفية، ص 31

يَخَصّم، وبمماثلة حركة الياء لحركة الخاء والصّاد نحصل على: يِخِصِّم، ومن هذا المضارع (يخصّم) المتطوّر عن (يختصم) جاء الماضي عن طريق إسقاط حرف المضارعة، فكان: خَصَّم[1].

وتفسير هذا ناتجٌ عن تصوّره لنشأة الفعل "افتعل"، إذ يعتقد أنّ تطوّر هذه الصّيغة يكون: ت + فَعل، والمضارع: يتفعل، ولما كانت المقاطع التي تزاد أوّلًا تجذب النّبر الزّفيريّ إليها، انتقل النّبر من التّاء إلى الياء، فسقطت حركة التّاء ومن ثمّ أدمج المقطعان القصيران في بداية الصّيغة في مقطع واحد، هكذا: يَتْفَعِل، ومن هذا المضارع اشتقّ الماضي بإسقاط حرف المضارعة، فكان أن نتج (تْفْعل – tfa'al)، فالتقى صامتان في بداية المقطع في أوّل الكلمة، أي: نتج مقطع من نوع (ص ص ح)، وهذا لا يجوز، فنشأت حركةٌ جديدة قبل الصّوت الأوّل وكوّنت معه مقطعًا مستقلًّا، وهذه الحركة هي الكسرة، ثم تحقق الحركة فتتخلّف همزة الوصل، ثمّ يحصل قلب مكانيّ تحوّل فيه (اتفعل) إلى (افتعل)[2].

4.1.2 كسر حروف المضارعة:

من الأمثلة الفعلية التي ذكرها ابن جنّي تخريجه لقراءة :" فَتِمَسَّكم النّار"، بكسر التّاء في الفعل المضارع، يقول: " هذه لغة تميم، أن تكسر أوّل مضارع ما ثاني ماضيه مكسور، نحو: علِمت تِعْلم، وأنا إِعلم وهي تِعلم، ونحن نِركب، وتقلّ الكسرة في الياء، نحو قولهم: يِعلم، ويِركب، استثقالًا للكسرة في الياء، وكذلك ما في أوّل ماضيه همزة وصل مكسورة، نحو: تِنطلق، و" يوم تِسودُّ وجوه، وتِبْيضُّ وجوه"، فكذلك: " فتِمسَّكم النّار"[3].

ومن الأمثلة التي ذكرها أيضًا توجيهه لقراءة: " فإنّهم يِيلمون كما تيلمون"، يقول: " العرف في نحو هذا إذا صار إلى الياء فتحها البتّة، فيقال: هو يَألف، ولا يقول: هو يِيلف، استثقالًا للكسرة في الياء، فأمّا في يَوْجل ويوحل ونحوهما: ييجل وييجل، بكسر الياء فإنّما احتمل ذلك هناك من قبل أنّهم أرادوا قلب الواو ياءً، هربًا من ثقل الواو، لأنّ الياء على كلّ حال أخفّ من الواو، وعلموا أنّهم إذا قالوا: يَيْجل ويَوْحل،

1 . المرجع السابق، ص 32 – 33

2 . المرجع السابق، ص 15 – 16

3 . ابن جني، المحتسب، ج 1، ص 330

فقلبوا الواو ياءً والياء قبلها مفتوحة، كان ذلك قلبًا من غير قوّة علّة القلب، فكأنّهم حملوا أنفسهم بما تجشّموه من كسر الياء توصّلًا إلى قوة علّة قلب الواو ياءً، كما أبدلوا من ضمّة لام (أدلو) جمع (دلو) كسرة فصار: أَدْلِوٌ، لتنقلب الواو ياءً بعذر قاطع، وهو انكسار ما قبلها وهي لام، وليس كذلك الهمزة، لأنّها إذا كسر ما قبلها لم يجب انقلابها ياء، وذلك نحو: بئر وذئب، ألا تراك إذا قلت: هو يِئلف لم يجب قلب الهمزة ياء؟، فلهذا قلنا إنّ كسرة ياء (يِيجل) لما يعقب من قلب الأثقل إلى الأخفّ مقبـول، وليس في كسر ياء (يئلف) ما يدعو إلى ما تحتمل له الكسرة، وليس فيه أكثر من أنّه إذا كسّر الياء ثمّ خفّف الهمزة صار (ييلمون) فأشبه في اللّفظ (ييجل)، وهذا له قدرٌ لا يحتمل له كسر الياء، فاعرفه "[1].

وقال في موضع آخر من غير هذا الكتاب: " وأمّا تلتلة بهراء: فإنّها تقول تِعلمون وتِفعلون وتِصنعون، بكسر أوائل الحروف "[2].

ملخّص كلام ابن جنّي أنّه يجوز كسر حروف المضارعة: التّاء والهمزة والنّون، أمّا الياء فأكثر حالها المنع، وعلّة ذلك كما يقول ثقل الكسرة عليها، وهذه الظّاهرة عزاها إلى قبيلة بهراء وأطلق عليها اسم: تلتلة بهراء، وهذه الظّاهرة معروفة في اللّهجات العربيّة، وإن كان سيبويه قد عزاها إلى العرب جميعًا إلّا أهل الحجاز، يقول: " هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء، كما كسرت ثاني الحروف حين قلت: فعِل، وذلك في لغة جميع العرب إلّا أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تِعلم ذاك، وأنا إعلم، وهي تِعلم، ونحن نِعلم ذاك "[3].

والظّاهر من كلام سيبويه أنّ كسر أحرف المضارعة خاصٌّ بالأفعال المكسورةِ عينُها في الماضي، وهذا خلاف قول ابن جنّي، والذي يرى أنّه حاصلٌ فيها وفي غيرها، فقول أبي الفتح السّالف ذكره: " وأمّا تلتلة بهراء: فإنّها تقول تِعلمون وتِفعلون وتِصنعون، بكسر أوائل الحروف"، فالظّاهر أنّ (تعلمون) ماضيه: علِم، مكسور العين، أمّا (تصنعون) فماضيه مفتوح العين (صنَع).

1 . المرجع السابق، ج 1، ص 198

2 . ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 242

3 . سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 110

وقد وقفت الدّراسات اللّغويّة الحديثة أمام هذه الظّاهرة، وحاولت أن تفسّرها تفسيرًا علميًّا تطمئنّ إليه، فتعدّدت الآراء إزاءها واختلفت، ما بين موافقٍ لنظرة المتقدّمين، وبين مخالفٍ قولهم، متشبّثٍ بما استقرّ من جديد في علم اللّغة الحديث .

يرى الباحث إبراهيم أنيس أنّ حركة حرف المضارعة قد خضعت في اللّهجات إلى قانون صوتيّ، وأنّه كان لطبيعة فاء الكلمة أثرٌ في شكل حرف المضارعة، فحين كانت فاء الكلمة من حروف الحلق، مالَ حرف المضارعة إلى الفتح، أمّا في غير ذلك فقد التزم الكسر في معظم اللّهجات، هذا الذي جعل الباحث يرجّح أنّ الأصل في شكل حروف المضارعة هو ما شاع في لهجات الحجاز من الفتح في كلّ الحالات، وقد انحدر هذا الأصل إلى هذه اللّهجات من السّامية الأولى، ثمّ تطوّر إلى كسر في معظم اللّغات السّامية، غير أنّ تطوّره في لهجات العرب لم يشمل حالة (الياء)، لأنّ الياء المشكلة بالكسر نادرة الشّيوع في النّطق العربيّ، ولأنّ الياء مع الكسر أشقّ منها مع الفتح، ممّا قد يتعارض مع حكمة التّطوّر إلى الكسر، لذلك احتفظت معظم القبائل التي تطوّرت في لهجتها شكل حرف المضارعة بفتحة حين يكون ياءً، أمّا بهراء فأغلب الظنّ أنّها تبعت اللّغات السّامية المجاورة لها[1].

وتابع الباحث عبد الباقي ضاحي ما ذهب إليه إبراهيم أنيس، ورأى أنّ الأصل هو الفتح، وأنّ الكسر حادثٌ، واستدلّ على ذلك بأنّ العربيّة مالت إلى التّلتلة في مثل: فعل يفعل، وفي ما زاد على أربعة أحرف وبدأ بهمزة وصل، وممّا يرجّح حداثة الكسر في العربيّة أنّها كانت في زمن تسجيل العربيّة خاصة في ما يتّصل بالثّلاثيّ بوزن واحد من ستّة أوزان، وتطوّرت بعد ذلك في مواطن كثيرة حتّى شملت الأوزان الأخرى، وقد علّل الباحث تسمية هذه الظّاهرة بالتّلتلة بأحد أمرين:

أحدهما: أنّ التّلتلة في معناها اللّغويّ تعني الزّعزعة والقلقلة، والنّاطقون بهذه الظّاهرة زعزعوا حركة حرف المضارعة من الفتح إلى الكسر.

والآخر: أنّ التّاء لما كانت أحد حروف المضارعة، اشتقّ منها اسمًا من باب إطلاق الجزء على الكلّ[2].

1 . ينظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربيّة،ص 140

2. عبد الباقي ضاحي، لغة تميم – دراسة تاريخية وصفية- ، ص 210

ويذهب الباحث رمضان عبد التّوّاب مذهبًا مخالفًا لإبراهيم أنيس حيث يرى أنّ هذه الظّاهرة سامية قديمة توجد في العبرية والسّريانيّة والحبشيّة، والفتح في أحرف المضارعة حادث في العربيّة، بدليل عدم وجوده في اللّغات السّامية الأخرى، وبدليل ما بقي من الكسر في بعض اللّهجات العربيّة القديمة، وهناك دليل ثالثٌ على أصالة الكسر في حروف المضارعة، وهو استمراره حتّى الآن في اللّهجات العربيّة الحديثة كلّها، إذ نقول مثلًا:" مين يقرا ومين يسمع"، بكسر حرف المضارعة في لغة التّخاطب اليوميّ[1].

وقد ردّ الباحث غالب المطلبي على تفسير النّحاة الذين يزعمون أنّ كسر حروف المضارعة إنّما هو تنبيهٌ على كسر العين في الماضي، ورأى أنّ هذا التّفسير ليس صحيحًا، لوجود أمثلة كسرت فيها أحرف المضارعة من غير باب (فعِل يفعَل)، مثل: ركن وصنع وغيرهما من الأفعال التي حرّكت فيها عين الماضي بغير كسرة، وجاءت في المضارع مكسورة أحرف المضارعة فيها، ويظنّ الباحث أنّ كسر حروف المضارعة في الأصل كان متعلّقًا بصيغة (يفعَل) المفتوحة العين، بغضّ النّظر عن حركة العين في الماضي، والذي حدث هو مخالفة صوتيّةٌ بيت فتحة الفاء، وفتحة العين في المضارع، فتحوّلت فتحة حرف المضارعة إلى كسرة على سبيل المخالفة لفتحة العين، ومن ثمّ تمّ طرد الباب على وتيرة واحدة في جميع أفعال المضارعة التي حرّكت أحرف المضارعة فيها بالكسر[2].

وقد وافق الباحث أحمد سالم ما ذهب إليه غالب المطلبي، ورأى أنّ ما يحدث في هذه العمليّة ما هو إلّا مخالفة صوتيّة بين فتحة حرف المضارعة وفتحة عين الفعل المضارع " وأمّا بالنّسبة للتّلتلة، فالذي أراه أنّه لا علاقة بين فتحة تاء الفعل في المضارع، وحركة عين ذلك الفعل في الماضي، ولهذا فإنّي أميل بهذه المسألة إلى ما ذهب إليه غالب المطلبي، الذي يرى انّه لا علاقة للفعل الماضي بظاهرة التّلتلة، وأنّ ما يحدث ما هو إلّا مخالفةٌ صوتيّةٌ بين فتحة حرف المضارعة وفتحة عين الفعل المضارع،ممّا يؤدّي إلى تحوّل فتحة حرف المضارعة إلى كسرة، ثمّ كُسرت جميع حروف المضارعة طردًا للباب على وتيرة واحدة "[3].

وقد حاول الباحث أن يمثّل لظاهرة التّلتلة على النّحو التي:

1 . رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 125

2 . غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللّغويّة، دار الحرّية للطباعة، بغداد، 1984، ص 190

3 . أحمد سالم بني أحمد، المماثلة والمخالفة بين ابن جنّي والدراسات الصوتية الحديثة، ص 196

تَذْهَب	تِذْهَب
Tadhab	**tidhab**
(1)	***(2)***

فالصّيغة الأولى للكلمتين هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه، ولكن فتحة التّاء تلتها فتحة الهاء، وكلّ ما حدث ما هو إلّا مخالفة صوتيّةٌ بين الفتحتين لتخالف إحداهما الأخرى، والذي كان هو أنّ فتحة التّاء تحوّلت إلى كسرة لتخالف فتحة الذّال بعدها، وهذا التّحوّل هو ما تمثّله الصّيغة النّهائيّة[1].

1 . المرجع السّابق، ص 197

الفصل الثالث:

الظّواهر النّحويّة في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأوّل: ظاهرة الحذف النّحوي

- حذف الاسم
- حذف الفعل
- حذف الحرف

المبحث الثّاني: ظاهرة التّركيب النّعتي في المحتسب

الفصل الأوّل: الظّواهر النّحويّة في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث

االمبحث الأوّل: ظاهرة الحذف في التّراث اللّغويّ العربيّ:

تدور معظم التّعريفات اللّغويّة الواردة في القواميس والمعاجم لمصطلح "الحذف" حول معنًى عام يقصد به القطع والبتر والإسقاط، جاء في لسان العرب: " حَذَفَ الشَّيءَ يحذفُه حذفًا: قطعه من طرفه "[1]، وأورد صاحب قاموس المحيط في مادة (ح ذ ف): حَذَفَه يحذِفُه: أسقطه، ومن شعره أخذه[2]، أمّا في الاصطلاح فإنّ أوّل إشارة إلى مفهوم الحذف نجدها في كتاب سيبويه، تحت باب ما يكون في اللّفظ من الأغراض يقول: " اعلم أنّهم يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون ويستغنون بالشّيء عن الشّيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطًا "[3]، ومن خلال الشّواهد والأمثلة التي أوردها يمكن لنا أن نستنتج أنّ الحذف عنده يعني: إسقاط عنصر من عناصر النّصّ، سواء كان المسقط حركة أو حرفًا أو كلمة أو جملة، ويمكن لنا أن نلحظ العلاقة بين المعنى اللّغوي الأخير للحذف الذي انتقل منه اللّفظ وهو الإسقاط مطلقًا، وبين المعنى الاصطلاحيّ الذي انتقل إليه اللّفظ على يد سيبويه، ذلك أنّ بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه علاقة عموم وخصوص، أو توسّع في الدّلالة وضيق فيها، حيث إنّ الدّلالة اللّغويّة كانت واسعة ثمّ تطوّرت فضاقت دلالتها، وخصّصت فأصبحت تدلّ على إسقاط مخصوص بعنصر من عناصر النّص[4].

وظلّ مفهوم الحذف في البيئة النّحويّة على ما أقرّه سيبويه دون أن يغيّر في دلالته واستعماله، ويلاحظ أنّ النّحويين قد استعملوا مصطلح الإضمار مرادفًا للحذف، يقول بعض المحدثين: " الواقع إنّ المصطلحين يستعملان بمعنى واحد عند النّحاة ابتداءً من سيبويه، ولا توجد تفرقة دقيقة تراعى في استعمالها "[5]، غير أنّ بعض الدّارسين ذكروا فروقًا بين المصطلحين، أهمّها:

---

1 . ابن منظور، لسان العرب، ج 2، ص 366

2 . مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3، 2009، ص 799

3 . سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 24 – 25

4 . مصطفى شاهر حلوف، أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، دار الفكر، الأردن، ط 1، 2009، ص 14

5 . طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللّغويّ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1982،ص 18

1. أنّ الحذف ما ترك ذكره من اللّفظ والنّية لاستقلال الكلام بدونه، أمّا الإضمار فما ترك ذكره من اللّفظ وهو مراد بالنّية.

2. أنّ الحذف ما لا أثر له في الكلام، أمّا الإضمار فما له أثرٌ في الكلام[1].

ولم تقتصر العناية بظاهرة الحذف على النّحويين فقط، بل اهتمّ بها البلاغيون اهتمًا كبيرًا، وذلك لما تتركه من أثرٍ في بلاغة الخطاب، ومن الذين عنوا به عناية فائقة عبد القاهر الجرجانيّ الذي عقد له بابًا خاصًّا في كتابه " دلائل الإعجاز "، ضمّنه فصولًا مطوّلة حاول من خلالها بيان أثر ظاهرة الحذف في الكلام ومزيّته، وأنّه لا يقلّ أهميّة عن الذّكر، بل ذهب إلى أنّه في مواضع كثيرة يكون فيها أفصح من الذّكر، وأبلغ وأبين، يقول معرّفًا إيّاه: " هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى فيه ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِنْ "[2]، فالجرجانيّ يشير إلى الأثر البلاغيّ الذي يتركه الحذف في الخطاب، وإلى الجمال البيانيّ التي تتّسم بها العناصر المحذوفة.

وقد حاول الزّركشيّ أن يعدّد فوائد الحذف ومزاياه، فذكر منها:

1. التّفخيم والإعظام: لما فيه من الإبهام، لذهاب المعنى في كلّ مذهب وتشوّقه إلى المراد، فيرجع قاصرًا عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه ويعلو في النّفس مكانه، ألا ترى أنّ المحذوف إذا ظهر في اللّفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد وخلص للمذكور.

2. زيادة لذّة بسبب استنباط الذّهن للمحذوف، وكلّما كان الشّعور بالمحذوف أعسر، كان الالتذاذ به أشدّ وأحسن.

3. طلب الإيجاز والاختصار، وتحصيل المعنى الكثير في اللّفظ القليل.

4. التّشجيع على الكلام، ومن ثمّ سمّاه ابن جنّي شجاعة العربيّة

1 . ينظر: مصطفى شاهر حلوف، أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، ص 33 – 34

2 . عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت، ص 146

5. موقعه في النّفس في موقعه من الذّكر، ولهذا قال شيخ الصّناعتين عبد القاهر الجرجانيّ ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلّا وحذفه أحسن من ذكره[1].

ويرى اللّغويّون أنّ ثمّة أسبابًا عديدة تكمن وراء ظاهرة الحذف، من بينها:

1. التّخفيف لكثرة دورانه في كلامهم: فالعرب أكثر حذفًا لما كثر استعماله .

2. التّنبيه على أنّ الزّمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأنّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم.

3. شهرة المحذوف حتّى يكون ذكره وعدمه سواء.

4. التّفخيم والإعظام: إنّما يحسن الحذف لقوّة الدّلالة عليه، فإن قصد به تعديد الأشياء، وكان في تعدادها طول وسآمة، فيحذف ويُكتفى بدلالة الحال[2].

وكما بحث اللّغويّون في أسباب حدوث ظاهرة الحذف، بحثوا كذلك في شروط حدوثه وأقسامه، فقرّروا أنّه لا يجوز الحذف في الكلام إلّا بشروط يجب توافرها، أبرزها:

1. لا بدّ أن يكون هناك دليلٌ على المحذوف: وذلك بوجود قرينة تدلّ على الحذف، فإنْ خلا الكلام من هذه القرينة استشكل واستبهم

2. ألّا يكون المحذوف جزءًا أساسيًّا في تركيب الجملة: إذ لا يكتمل المعنى إلّا بذكره، فلا يحذف مثلًا الفاعل أو نائبه.

3. ألّا يكون المحذوف عاملًا ضعيفًا: فلا يحذف الجار، والنّاصب للفعل، والجازم، إلّا في مواضع قويت فيها الدّلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل.

4. ألّا يؤدّي حذفه إلى اختصار المختصر: ولهذا لم يحذف اسم الفعل مثلًا لأنّه اختصار للفعل.

1 . الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أحمد بن عليّ،دار الغد الجديد، القاهرة، ط 1، 2015، ج 3، ص 78

2 . ينظر:المرجع نفسه، ج 3، ص 78 – 79

5. ألّا يكون المحذوف قد جيء به عوضًا عن شيء آخر[1].

وأمّا أقسامه، فقد اختلف المتقدّمون في ذلك ما بين مُجملٍ ومُفصّلٍ، فالخطيب القزوينيّ (ت739هـ) يقسّم الحذف إلى ثلاثة أقسام: حذف جزء من جملة، حذف الجملة، حذف أكثر من جملة[2]، وأمّا الزّركشيّ فقد قسّم الحذف بشكل مبسّط ومفصّل على النّحو الآتي[3]:

- حذف الاسم: مثل حذف المبتدأ والخبر والمضاف ...

- حذف الفعل: وينقسم إلى عام وخاص، فالعام هو كل منصوب دلّ عليه الفعل لفظًا أو معنًى أو تقديرًا، أمّا الخاص فهو المضمر.

- حذف الحرف: مثل حذف حرف العطف، وحذف الفاء في جواب الشّرط، وحذف همزة الاستفهام، وحذف الياء، ولا، وقد ،و أن.

- حذف الجملة: مثل حذف جملة جواب القسم، وحذف جملة الشّرط.

- حذف أكثر من جملة.

- حذف القول

هذه أبرز القضايا التي عرض لها الأوائل في تحليلهم لظاهرة الحذف، والمتتبّع لأبحاثهم يلحظ أنّهم قد أوْلَوْها عناية كبيرة واهتمامًا واسعًا في مؤلّفاتهم، فبحثوا ماهيتها، وأسبابها، وشروطها، وأقسامها، وأغراضها، وأثرها في الكلام، وحاولوا تطبيق ذلك على أبرز النّصوص اللّغوية.

1 . ينظر: سارة أحمد معروف، الحذف في حديث النّبويّ الشّريف، دراسة نحوية دلاليّة وصفية تحليليّة تطبيقيّة في صحيح البخاري، رسالة ماجستير، كلّية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلاميّة، ص 71 وما بعدها

2 . الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004، ص 145 - 146

3 . ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص 101 وما بعدها

1. ظاهرة الحذف عند المحدثين:

لم تختلف المفاهيم كثيرًا بين المتقدّمين والمحدثين في نظرتهم إلى ظاهرة الحذف، فالدّراسات اللّغويّة الحديثة تعدّ الحذف إحدى الظواهر النّصّيّة التي تحقّق التّماسك النّصّيّ، وعاملًا مهمًا من عوامل الرّبط في التّركيب اللّغويّ، وقد حظيت هذه الظّاهرة باهتمام خاصٍ من لدن علم اللّغة النّصيّ، إذ تعدّ من أبرز أدوات الاتّساق والانسجام، كما حظيت كذلك بعناية خاصة من قبل أتباع المنهج التّحويليّ، حيث حاولوا وضع القواعد والأحكام التي تنتظمها في لغة من اللّغات على أساس من نظريّة تشومسكي في التّراكيب النّحويّة (syntactic structures)[1].

يعرّف الباحثان " هاليداي " و" رقية حسن " الحذف بأنّه علاقة داخل النّص، وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النّص السّابق، وهذا يعني أنّ الحذف عادة علاقة قبليّة، ويرى " هاليداي " أنّ دور الحذف في اتّساق النّص ينبغي البحث عنه في العلاقة بين الجمل وليس داخل الجملة الواحدة، لأنّ العلاقة داخل الجملة الواحدة علاقة بنيوية، لا يؤدّي فيها الحذف صورة من صور التّماسك، فالحذف في هذا المستوى غير مهم من حيث التّماسكُ، وذلك لأنّ العلاقة بين طرفي الجملة علاقة بنيوية، فالجملة الثّانية فرعٌ للجملة الأصليّة، وبناء على ذلك فإنّ الدّور الذي يلعبه الحذف في تماسك النّص يكون بين الجمل الأصليّة، وليس داخل الجملة الواحدة[2].

ورد في معجم الباحث " كريستال " تعريف الحذف يقول: " هو حذف جزء من الجملة الثّانية ودلّ عليها دليلٌ في الجملة الأولى "[3]، بمعنى أنّ الحذف يصيب الجملة الثّانية لوجود دليل عليها في الجملة الأولى، بنفس المعنى الذي ذهب إليه كلّ من " هاليداي " و " رقية حسن " من أنّ العنصر المفترض يوجد غالبًا في النّصّ السّابق، ممّا يعني أنّ الحذف ينشأ من علاقة قبليّة، وهذه الأخيرة سمّوها بالمرجعيّة، والتي في تحقيقها يتحقّق التّماسك النّصيّ[4].

1 . طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغويّ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 4

2 . محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 1، ص 21

3 . ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي بين النّظريّة والتّطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، ج 2، ص 192

4 . إبراهيم الإمام عبد الله، ظاهرة الحذف في تماسك النّص، مجلة اللّسان، المجلّد 3، العدد 11، 2019، ص 46

ويرى الباحث " دي بوجراند " أنّ الحذف إنّما هو استبعاد للعبارات السّطحيّة التي يمكن لمحتواها المفهوميّ أن يقوم في الذّهن وأن يُوَسّع، أو أن يُعدّل بواسطة العبارات النّاقصة، وأطلق عليه تسمية الاكتفاء بالمبنى العدمي، ممّا يتيــح للقــارئ أن يكــون له دورٌ فعّالٌ أمام ظاهرة الحذف في ملء الفراغ البنيويّ الذي أحدثه الاستبدال بالصّفر، فالبنيات السّطحيّة في النّصوص غير مكتملة بعكس ما تبدو لمستعمل اللّغة العادي[1].

ويرى المحدثون أنّ أهمّ وظيفة يقوم بها الحذف هو تحقيق التّماسك النّصّيّ، بالإضافة إلى مجموعة من الوظائف أهمّها:

1. التّماسك المنطقي للتّراكيب: فالحذف يأتي لجعل النّص متماسكًا متلاحمًا منطقيًّا، حتّى تبقى البنية النّصّيّة متدفّقة متواصلة.

2. تثبيت السّياق ودعمه: فالسّياق عبارة عن حضور علائقيّ بين الألفاظ والجمل ومعانيها، واستمرار الحضور يعني استمرار العلاقات، وسقوط السّياق يعني سقوط العلاقات، ومن هنا يأتي دور الحذف النّصيّ الذي يمنح المتلقّي الدّور في التّقدير بناءً على ما يوفّره السّياق من دلالات، من أجل إيجاد الاستمراريّة النّصّيّة.

3. التّخلّص من الحشو: فاللّغة العربيّة تسعى للإيجاز، وعليه يهدف الحذف إلى التّخلّص من حشو الكلام المعلوم أو المفهوم من السّياق.

4. إبراز دور المتلقّي: فهو يحثّه على القيام بمجموعة من العمليات الذّهنيّة التي تعمل على بعث الخيال وتنشيط الإيحاء، فيرتبط التّعدّد في دلالة النّص بتعدّد المتلقّين وثقافتهم ومعارفهم بأعراف اللّغة، كما يسهم في مساعدة المتلقّي على الاحتفاظ بالعناصر المحذوفة في الذّاكرة أثناء عمليّة القراءة، ممّا ينتج عنه استمراريّة في التّلقي، وفي الرّبط المفهوميّ من خلال تعليق الكلام اللّاحق بالسّابق[2].

1 . دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1998، ص 340

2 . ينظر: محمد الأمين مصدق، الحذف في ضوء علم لغة النّص، مجلّة العمدة في اللّسانيات وتحليل الخطاب، المجلّد 3، العدد 2، 2019، ص 276 - 277

ولم تختلف تقسيمات المحدثين عن تلك التي قرّرها المتقدّمون، فقد ذكر " هاليداي " و " رقية حسن" ثلاثة أنواع للحذف، هي:

1. الحذف الاسمي: ويعني حذف اسم داخل المركّب الاسميّ، مثل: أيّ سيّارة ستركب؟، الجواب: هذه هي الأفضل، أي: هذه السّيّارة، وقد ذهب الباحثان إلى أنّ الحذف الاسميّ لا يقع في الأسماء المشتركة.

2. الحذف الفعلي: ويقصد به الحذف داخل المركّب الفعلي، مثل: هل كنت تقرأ ؟، الجواب: نعم

3. الحذف داخل شبه الجملة: مثل: كم ثمنه ؟، دينار واحد، نلاحظ حذف شبه الجملة في جواب السّؤال[1].

وقد حظيت ظاهرة الحذف باهتمام كبير من لدن أتباع النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، الذين أعادوا مراجعة مجموعة من القضايا التي طرقت النّحو العربيّ، والتي كان الوصفيّون يعدّونها من نقاط الضّعف فيه ولا يملّون من توجيه نقدهم إليها، وهذه القضايا هي: الحذف، والزّيادة، وإعادة التّرتيب، وما يتّصل بها من قضايا التّقدير والأصليّة والفرعيّة والعامل[2].

ويرى أتباع هذه النّظريّة أنّ الحذف ظاهرة عامة تشترك فيها جميع اللّغات الإنسانيّة، وهي من الظّواهر الأساسيّة لتحقيق الاقتصاد اللّغويّ " إنّ القاعدة التّحويليّة الخاصة بحذف العناصر اللّسانيّة أثناء الأداء الفعليّ للكلام، تكاد تكون ظاهرة عامة تتجلّى في جميع الأنظمة اللّسانيّة، ومردّ ذلك إلى الإنسان، حين الإنتاج الفعليّ للكلام يميل إلى بذل أقلّ جهد في عمليّة النّطق، وهو ما يسمّى بالاقتصاد اللّغويّ، فترتّب عن هذا تقليص الإنتاج النّطقّي، ومحاولة الميل إلى ما هو أسهل من حيث الجهدُ المبذول أثناء الإنتاج الفعليّ للكلام "[3].

وقد تحدّث أصحاب المدرسة التّوليديّة التّحويليّة عن ظاهرة الحذف، وبيّنوا أنّ الحذف حين يطال الجملة يصبح لها مستويان، أحدهما غير منطوق به، وهو ما يسمونه بالبنية العميقة، وثانيهما منطوق به،

1 . ينظر: محمد خطّابي، لسانيات النّص، ص 22

2 . طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغويّ، ص 14

3 . أحمد حساني، السّمات التّفريعيّة للفعل في البنية التّركيبيّة – مقاربة لسانية – ، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ص 82 – 83

وهو ما يسمّى بالبنية السّطحيّة، كما أنّ التّحويليين لم يختلفوا في معالجتهم لقواعد الحذف عن تفسيرات القدامى، فالطّريقة التي قدّمها النّحو التّحويليّ في تفسير ظاهرة الحذف شبيهة بما قدّمه النّحو العربيّ، وما يسمّيه التّحويليّون بقواعد الحذف الإجباريّ شبيهة بما سمّاه النّحاة العرب القدماء بالحذف الواجب، حيث لا تكون الجملة صحيحة نحويًّا إذا ظهر المحذوف المقدّر في الكلام، أي في بنية السّطح على حدّ تعبير التّحويليين[1]، فمثلًا:

Richard is as stubborn as our father is

يقول التّحويليّون إنّ (our father is) مأخوذة من بنية عميقة هي:

our father is stubborn

وذلك بقاعدة تحويليّة تحذف فيها الصّفة المكرّرة التي هي (stubborn)، ومثال ذلك أيضًا:

Penelope hates to wash dishes

يقولون إنّ (Penelope) في البنية العميقة هي الفاعل الثّاني أيضًا لـ (wash)، ثمّ حذف الفاعل عند التّحويل إلى بنية السّطح[2].

فالحذف في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة عنصر من عناصر التّحويل، وهو نقيض للزّيادة، فكما أنّ الزّيادة هي أيّة زيادة على الجملة التّوليديّة النّواة لتحويلها إلى جملة تحويليّة لغرض في المعنى، فإنّ الحذف يعني أي نقص في الجملة النّواة التّوليديّة الاسميّة أو الفعليّة لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحتمل معنًى يحسن السّكوت عليه، وتحمل اسمها الذي كان لها قبل أن يجري عليها التّحويل، فإن سأل أحدهم قائلًا: من حضر ؟، وأجيب: خـالدٌ، فإنّ كلمة (خـالد) في سياقـها تحمـل معنى يحـسن السّـكوت عليه فهي

1 . طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغويّ، ص 14

2 . عبد الرّاجحي، النّحو العربيّ والدّرس الحديث، بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعيّة ، الإسكندريّة، ط 1، 2008، ص 149 - 150

جملة، ولكنّها جملة قد حذف ركن من أركانها وهو (حضر)، فهي جملة تحويليّة، القصد من التّحويل فيها هو الإيجاز[1].

ويشترط المحدثون في عمليّة الحذف أن لا تكون إلّا بدليل من بنية معهودة، أو نمطٍ معروف، أو قرينة قائمة، أو معنى في السّياق لا يستقيم إلّا مع تقدير الحذف[2]، كما اتّبعوا المتقدّمين في التّفريق بين مصطلحي الحذف والإضمار، فرأوا أنّ التّحويل بالإضمار في البنية السّطحيّة للجملة العربيّة يختلف عن التّحويل بالحذف، لأنّ الإضمار ينتمي إلى القواعد التّحويليّة الأثريّة التي تترك عادة نسخة أو أثرًا يفسّر العنصر اللّسانيّ المحوّل، في حين أنّ القواعد التّحويليّة الباترة لا تترك أثرًا في موقع العنصر المحوّل[3].

هذه كانت أبرز الملاحظات التي أشار إليها علماء اللّغة المحدثون لظاهرة الحذف، وهذه الملاحظات تتقاطع كثيرًا مع عبارات المتقدّمين، نحاةً كانوا أم بلاغيين، إذْ أجمعوا أنّ للحذف دورًا رئيسًا في تماسك البنية النّصّيّة، وأثرًا بارزًا في خلق جمالٍ إضافيّ للنّصّ اللّغويّ، وعاملًا مهمًا في إبراز دور المتلقّي وبيان مدى انصهاره في بنية النّصّ.

1 . خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرف للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط 1، 1984، ص 134 - 135

2 . تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1993 ، ص 157

3 . أحمد حساني، السّمات التّفريعيّة للفعل في البنية التّركيبيّة – مقاربة لسانية – ، ص 27

2. ظاهرة الحذف في محتسب ابن جنّي:

يرى أبو الفتح أنّ العرب تميل في كلامـها إلى الحذف والإيجاز وتنفر من الإطالة والإطناب، يقـول: " واعلم أنّ العرب أنّ العرب إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنّها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملامها، ودالةٌ على أنّها إنّما تجشّمها لما عناها هناك وأهمّها، فجعلوا تحمّل ما في ذلك على العلم بقوّة الكلفة فيه دليلًا على إحكام الأمر فيما هم عليه "[1]، فكلام العرب شاهدٌ على قوّة إيجازهم وحذف فضول كلامهم، ولعظيم مزيّته عدَّ أبو الفتح الحذف من أهمّ أبواب العربيّة شجاعةً، فبدأ به كتابه الخصائص تحت باب سمّاه: في شجاعة العربيّة، أورد فيه أمثلة عديدة حذفت فيها العرب أنماطًا من كلامها، سواءٌ أكان هذا الحذف واجبًا أم جائزًا، معلومًا أم غير معلوم، شرطَ أن يدلّ عليه دليل، وإلّا كان فيه ضربٌ من التّكليف.

ويرى ابن جنّي أنّ الحذف في كلام العرب أنواع عديدة، فـ " قد حذفت العرب الجملة، والمفردة، والحرف، والحركة، فأمّا الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت، وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال – من الجار والجواب- دليلًا على الجملة المحذوفة، وكذل الأفعال في الأمر والنّهي والتّحضيض، نحو قولك: زيدًا، إذا أردت: اضرب زيدًا أو نحوه، ومنه إيّاك إذا حذّرته، أي: احفظ نفسك ولا تُضِعها، والطّريقَ الطّريقَ، وهلّا خيرًا من ذلك، وقد حذفت الجملة من الخبر، نحو قولك: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس، وخيرٌ مقدمٌ، أي: قدمت خير مقدم، وكذلك الشّرط في نحو قوله: النّاس مجزيّـون بأفعالهم إنْ خيرًا فخيرًا، وإنْ شرًّا فشرًّا، أي: إن فعل المرء خيرًا جُزِيَ خيرًا، وإن فَعَل شرًّا جُزِيَ شرًّا "[2].

وأمّا حذف المفردة عند ابن جنّي فعلى ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف، وحذف الاسم على أضرب كذلك، فقد يحذف المبتدأ، نحو: هل لك في كذا وكذا، أي: هل لك فيه حاجةٌ أو أربٌ، وقد يحذف الخبر، نحو قولك في جواب من عندك؟: زيدٌ، أي: زيدٌ عندي، وكذا قوله تعالى: " طاعةٌ وقولٌ

1 . ابن جنّي، الخصائص، ج 1، ص 83

2 . المرجع نفسه، ج2، ص 360

معروفٌ "، إن شئت كان على: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثل من غيرهما، وإن شئت كان على: أمرنا طاعةٌ وقولٌ معروف، وقد يحذف المضاف، ومنه قوله تعالى: " واسألِ القرية "، أي: أهلها[1].

وأمّا حذف الفعل فعلى ضربين: أحدهما أن تحذفه والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: زيدًا ضربته، لأنّك أردت: ضربت زيدًا، فلمّا أضمرت (ضربت) فسّرته بقولك: ضربته، والآخر أن تحذف الفعل وحده، وذلك أن يكون الفاعل مفصولًا عنه مرفوعًا به، وذلك نحو قولك: أزيدٌ قام؟، فـ(زيد) مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل، لأنّك تريد: أقام زيدٌ؟، فلمّا أضمرته فسّرته بقولك: قام[2]، وأمّا حذف الحرف في الكلام فهو على ضربين: أحدهما حرفٌ زائدٌ على الكلمة ممّا يجيء لمعنًى، والآخر حرفٌ من نفس الكلمة[3].

وكلّ هذه الأضرب من الحذف ذكرها ابن جنّي في المحتسب، ودلّ عليها وحاول تفسيره مواطن الحذف فيها، وشرحها بما يتلاءم ودلالة اللّسان العربيّ، فذكر حذف الجملة والمفردة والحرف والحركة، وسيحاول البحث أن يعرض إلى أهمّ الأنماط المحذوفة من اسميّة وفعلية وحرفيّة، ممّا كثر دورانها في المحتسب كثيرًا.

1 . ابن جنّي، الخصائص، ج 2، ص 361 - 362
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 379 - 380
3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 381

1.2 الحذف الاسمي: من أنواع الحذف الاسميّ الذي أكثر من ذكره أبو الفتح في تخريجه لمختلف القراءات الشّاذّة: حذف المفعول، وحذف المضاف:

1.1.2 حذف المفعول: يرى ابن جنّي أنّ حذف المفعول كثيرٌ في القرءان وفصيح الكلام، وأنّ ذلك لا يصدر إلّا عن فصاحة عذبة، فما أكثر وأعذب وأعرب حذف المفعول، وأدلّه على قوّة النّاطق به[1]، وقد حوى المحتسب على نماذج عديدة لحذف المفعول تربو على خمسة عشر موضعًا، أبرزها:

- تخريجه لقراءة " والذين يتوفّون منكم "، قرئت بفتح الياء، قال ابن مجاهد: لا يقرأ بها، يقول أبو الفتح معترضًا على قول ابن مجاهد: " هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي مستقيم جائز، وذلك أنّه على حذف المفعول، أي: والذين يتوفّون أيّامهم أو أعمارهم أو آجالهم، كما قال سبحانه: "فلمّا تَوَفَّيتني"، و" الذين تتوفّاهم الملائكة "، وحذف المفعول كثيرٌ في القرءان وفصيح الكلام، وذلك إن كان هناك دليلٌ عليه "[2].

- تخريجه لقراءة " يَرْتِعْ ويَلْعَبْ "، يقول: " وأمّا (يَرْتِعْ ويَلْعَبْ) فمجزومان، لأنّهما جوابان: أحدهما معطوف على صاحبه، وهو على حذف المفعول، أي: يُرتِع مطيّتَه، فحذف المفعول، وعلى ذكر حذف المفعول فما أعربه وأعذبه في الكلام، ألا ترى إلى قوله تعالى: " ووجد من دونهم امرأتين تذودان "، أي: تذودان الإبل، ولو نطق بالمفعول لما كان في عذوبة حذفه ولا في علوّه "[3].

- تخريجه لقراءة " من كلّ ما سألتموه "، بالتّنوين، يقول ابن جنّي: " أمّا على هذه القراءة فالمفعول ملفوظ به، أي: وآتاكم ما سألتموه أن يؤتيكم منه، وأمّا على قراءة الجماعة: "من كلِّ ما سألتموه" على الإضافة، فالمفعول محذوف، أي: وآتاكم سُؤْلَكم من كلّ شيء، أي: وآتاكم ما ساغ إيتاؤه إيّاكم إيّاه

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 89
2 . المرجع نفسه، ج 1، ص 125
3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 333

منه، فهو كقوله عزّ وجلّ: " وأوتيت من كلّ شيء"، أي: أوتيت من كلّ شيءٍ شيئًا، وقد سبق حذف المفعول للعلم به، وأنّه مع ذلك عذبٌ عالٍ في اللّغة "[1].

- تخريجه لقراءة الحسن " لا يُقضى عليهم فيموتون "، قال أبو الفتح: " (يموتون) عطف على (يقضى)، أي: لا يقضى عليهم ولا يموتون، والمفعول محذوف، أي: لا يقضى عليهم الموت، وحسن حذفه هنا لأنّه لو قيل: لا يقضى عليهم الموت فيموتون، كان تكريرًا يغني من جميعه بعضه، ولا توكيد أيضًا فيه فيحتمل لفظه، وعلى كلّ حال فقد بيّنا في كتابنا هذا وفي غيره حسن حذف المفعول لدلالة الكلام عليه، وأنّه لا يصدر إلّا عن فصاحة عذبة "[2].

- تخريجه لقراءة " إنّما يبايعون لله "، ذهب أبو الفتح إلى القول إنّها على حذف المفعول، لدلالة ما قبله عليه، فكأنّه قال: إنّ الذين يبايعونك إنّما يبايعونك لله، فحذف المفعول الثّاني لقربه من الأوّل، وأنّه أيضًا بلفظه وعلى وضعه، وهذا المعنى هو راجع إلى معنى قراءة العامة: " إنّما يبايعون الله "، أي: إنّما يفعلون ذلك لله، إلّا أنّها أفخم معنى من قوله: لله، أي: إنّما المعاملة في ذلك معه، فهو أعلى لها وأرجح بها[3].

- ومنها أيضًا تخريجه لقراءة عكرمة: " المزمل " و"المدثر" ، خفيفة الزّاي والدّال، مشدّدة الميم والثّاء، يقول أبو الفتح: " هذا على حذف المفعول، يريد: يا أيّها المزمّل نفسه، والمدثّر نفسه، فحذف فيهما جميعًا، وحذف المفعول كثيـــرٌ، وفصيـــــحٌ، وعـــــذبٌ، ولا يركبه إلّا من قَوِيَ طبعه، وعذُب وَضْعُه "[4].
- ومن ذلك أيضًا تخريجه لقراءة عليّ رضي الله عنه: " إلى الإبل كيف خلقتُ، وإلى السّماء كيف رفعتُ، وإلى الجبالُ كيف نصبتُ، وإلى الأرض كيف سطحتُ "، بفتح أوائل هذه الحروف كلّها، وضمّ التّاء،

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 363
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 201 – 202
3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 275
4 . المرجع نفسه، ج 2، ص 335

يقول ابن جنّي: " المفعول هنا محذوف لدلالة المعنى عليه، أي: كيف خلقتها، ورفعتها، ونصبتها، وسطحتها؟، وقد تقدّم القول على حسن حذف المفعول به، وأنّ ذلك أقـــوى دليـل على قوّة عربيّة النّاطق به "[1].

نستنتج من الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي أنّ حذف المفعول كثيرٌ في العربيّة، لا يقدر عليه إلّا من أوتي قدرًا وافرًا من قوّة البيان وعذوبة الطّبع، كما نلحظ كذلك أنّ أبا الفتح كان يستأنس بهذا الحذف ويطرب له، وكان شديد الحفاوة به، يستعذبه ويتتبّع مواطنه في فصيح الكلام.

وحذف المفعول متواتر بين اللّغويين الأوائل، فقد نصّ الجرجانيّ أنّ لحذف المفعول نتائج لا نهاية لها، فإنّه طريقٌ إلى ضروب من الصّنعة، وإلى لطائف لا تحصى، وهو عنده – أي حذف المفعول – على ضربين: جَلِيٍّ لا صنعة فيه، وخفيٍّ تدخله الصّنعة، فمثال الجليّ قولهم: أصغيت إليه، وهم يريدون: أذني، وأغضيت عليه، والمعنى: جفني، وأمّا الخفيّ الذي تدخله الصّنعة فيتفنّن ويتنوّع[2].

والمفعول الخفيّ أنواعٌ عديدة، فنوعٌ منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد عُلِم مكانه، إمّا بجري ذكر، أو دليل حال، إلّا أنّك تنسيه نفسك وتخفيه، وتوهم أنّك لم تذكر ذلك الفعل إلّا لأن تثبت نفس معناه، من غير أن تعدّيه إلى شيء أو تعرض فيه لمفعول[3].

ومنه نوع آخر، وهو أن يكون معك مفعول معلوم مقصودٌ قصدُه، قد عُلِم أنّه ليس للفعل الذي ذكرت مفعولٌ سواه، بدليل الحال أو ما سبق من الكلام، إلّا أنّك تطرحه وتتناساه وتدعه يلزم ضمير النّفس لغرضٍ غير الذي مضى، وذلك الغرض أن تتوفّر العناية على إثبات الفعل للفاعل، وتخلص له، وتنصرف بجملتها كما هي إليه، وإن أردت أن تزداد تبيّنًا لهذا الأصل – والقول للجرجانيّ – أعني وجوب أن تسقط المفعول لتتوفّر العناية على إثبات الفعل لفاعله، ولا يدخله شوبٌ، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 356

2 . عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 155

3 . المرجع نفسه، ص 155 - 156

﴿خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة القصص: 23]، ففيها حذف المفعول في أربعة مواضع، إذ المعنى: " وجد عليه امّة من النّاس يسقون " أغنامَهم أو مواشيَهم، و"امرأتين تذودان" غنمَهما، و"قالتا لا نسقي "غنمَنا، و" فسقى لهما " غنمَهما، ثمّ إنّه لا يخفى على ذي بصر أنّه ليس في ذلك كلّه إلّا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقًا، وما ذاك إلّا أنّ الغرض في أن يعلم أنّه كان من النّاس في تلك الحال سقيٌ، ومن المرأتين ذودٌ، وأنّهما قالتا: لا يكون منّا سقيٌ حتّى يصدر الرّعاء، وأنّه كان من موسى عليه السّلام من بعد ذلك سقيٌ، فأمّا ما كان المسقيّ؟ أغنمًا أم إبلًا أم غير ذلك، فخارجٌ عن الغرض، وموهمٌ خلافه، وذاك أنّه لو قيل: وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما، جاز أن يكون لم ينكر الذّودَ من حيث هو ذودٌ، بل من حيث هو ذودُ غنمٍ، حتّى لو كان مكان الغنم إبلٌ لم ينكر الذّود ... فاعرفه تعلم أنّك لم تجد لحذف المفعول في هذا النّحو من الرّوعة والحسن ما وجدت، إلّا لأنّ في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة، وأنّ الغرض لا يصحّ إلّا على تركه[1].

ومن أنواع المفاعيل التي تكثر العرب حذفها مفعول المشيئة، فمن لطيف ذلك ونادره قول البحتري:

لو شئت لم تُفْسِد سماحة حاتم كرَمًا، ولم تَهْدِم مآثر خالد

الأصل لا محالة: لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، ثمّ حذف ذلك من الأوّل استغناءً بدلالته في الثّاني عليه، ثمّ هو على ما تراه وتعلمه من الحسن والغرابة، وهو على ما ذكرت لك من أن الواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف ولا يظهر إلى اللّفظ، فليس يخفى أنّك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت: لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، صرتَ إلى كلامٍ غثٍّ، وإلى شيءٍ يمجّه السّمع، وتعافه النّفس، وذلك أنّ في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التّحريك له أبدًا لطفًا ونبلًا لا يكون إذا لم يتقدّم ما يحرّك[2].

وهذا الذي نصّ عليه الجرجانيّ من أغراض حذف المفعول ومزيّته في الكلام، هو نفسه الذي دندن حوله ابن جنّي في المحتسب، وحاول أن يتبيّن أهميّته وقيمته داخل التّركيب اللّغويّ، ولا يَظُنَّنَّ ظانٌّ أنّ

1 . المرجع السابق، ص 156 وما بعدها

2 . المرجع السابق، ص 163 - 164

المتقدّمين قد أباحوا حذف المفعول من غير ضوابط تضبطه، أو قواعد تحكمه، فإنّ العارف بأحوالهم يدرك أنّهم قد منعوا حذف المفعول ورأوا أنّه واجب الذّكر في صور عديدة، أهمّها:

1. أن يكون نائبًا عن الفاعل، لأنّه صار عمدة كالفاعل.

2. أن يكون متعجّبًا منه، نحو: ما أحسن زيدًا.

3. أن يكون مجابًا به، كـ (زيدًا) لمن اقل: من رأيت؟، إذ لو حذف لم يحصل جواب.

4. أن يكون محصورًا، نحو: ما ضربت إلّا زيدًا، إذ لو حذف لأفهم نفي الضّرب مطلقًا، والمقصود نفيه مقيّدًا.

5. أن يكون عامله حذف: نحو خيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا، لئلّا يلزم الإجحاف[1].

إذًا، فذكر المفعول هو الأصل والحذف خلاف الأصل، والعرب إن ذكروا فلمعنًى، وإنْ حذفوا فلمعنًى، ولا يصلح أحدهما موضع الآخر، فالسّياق لا يجيز الحذف عندما يكون الذّكر تثبيت المعنى وتمكينه في النّفس، ويكون في ذكره فضلًا عن ذلك لمعانٍ لا تظهر الاستفادة منها إذا حذف اللّفظ[2].

وإذا انتقلنا إلى الدّرس اللّغويّ الحديث وجدنا بعض الاختلاف في كيفيّة تصوّر الباحثين لظاهرة حذف المفعول، فالباحث طاهر سليمان حمودة يرى أنّ ما ذهب إليه معظم النّحاة من أنّ المفعول به يجوز حذفه مطلقًا لأنّه فضلة غير دقيق، وقد ساقهم إليه ما يرونه في اللّغة من فرق في التّراكيب بين العمد والفضلات،وأنّه بعد حذف الفضلات تبقى جملة ذات فائدة، بيد أنّ ذلك لا يعني جواز الحذف على إطلاقه، لأنّ معنى الفضلات المحذوفة لو كان مقصودًا وحذفت دون دليل يدلّ عليها لأدّى ذلك إلى الإخلال بقصد المتكلّم، ورغم استدراك النّحاة أو تحفّظهم بأنّ الحذف لا يجوز إذا أدّى إلى ضرر معنويّ أو لفظيّ، فإنّ ما يسوقونه من أمثلة لذلك غير كافٍ لتقييد إطلاقهم السّابق في جواز حذف المفاعيل[3].

1 . السيوطي، همع الهوامع، ج 2، ص 11

2 . عاطف فضل، ظاهرة حذف المفعول به، دراسة وصفية إحصائيّة تحليليّة، نماذج من القرءان الكرين، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد 9، العدد 1، 2013، ص 282

3 . طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغويّ، ص 224

فحذف المفعول لا يصحّ إلّا في وجود دليل عليه أيًّا كان نوع الدّليل، كما أنّ الحذف غير جائز على إطلاقه، فلا يجوز لمن يريد أن يقول: ضربت زيدًا، أن يقول: ضربت فقط دون دليل، لأنّ المعنى في العبارتين مختلفٌ، ففي الأوّل قيّد بوقوعه على (زيد) دون غيره، وفي الثّانية أطلق الضّرب دون تقييد، ويفهم منها أنّ المتكلّم يريد أن يخبر بوقوع ضرب منه، كأنّه قال: حصل ضربٌ منّي[1]، ويخلص الباحث في النّهاية إلى صحة ما ذهب إليه ابن جنّي " ونرى صحة ما ذهب إليه ابن جنّي من اشتراط الدّليل على المحذوف أيًّا كان نوعه: جملةً، أو مفردًا، أو حرفًا، أو حركةً، ودون اعتبار لموقعه "[2].

وتابع الباحث عبد الحليم بن عيسى ما ذهب إليه الباحث طاهر سليمان حمودة، ورأى أنّ النّحاة قد عدّوا المفعول به من الفضلات، أي أنّه من الأركان التي تضاف إلى التّركيب الإسناديّ على وجه إضافة مخصوصة، وتمييز النّحاة بين العمدة والفضلة في التّراكيب اللّغويّة جعل مذهبهم في التّحويل بحذف الفضلات عند بعضهم غير دقيق، وقد استند الباحث على ما ذكره ابن جنّي في الحذف وبنى عليه، وتبيّن له من خلاله أمران:

الأوّل: أكّد فيه أنّ الرّكن المفعوليّ في التّركيب اللّغويّ الذي يتّسم فيه الفعل بسمة التّعدّي ركنٌ أساسيٌّ باعتباره من المستلزمات الضّروريّة التي تستدعيها الطّاقة الإبلاغيّة.

الثّاني: بيّن فيه أنّه لا يمكن حذف الفضلة في التّراكيب إلّا بعد ترك ما يفصح عنها، وخاصة إذا كانت مقصودة[3].

وفي إطار هذين التّمييزين فرّق الباحث بين مفهومين أساسيين تفسّرهما قواعد حذف المفعول به إمّا اقتصارًا واختصارًا، فأمّا حذف الرّكن المفعوليّ اقتصارًا فمعناه أنّ المتكلّم قد يقتصر على ذكر الفعل والفاعل فقط في التّراكيب اللّغويّة التي تقتضي في الأصل وجود مفاعيل، ذلك أنّ المتكلّم لا يريد معانيَ المفاعيل، بل القصد معانيَ الأفعال[4].

1 . المرجع السابق، ص 225

2 . المرجع السابق، ص 224

3 . عبد الحكيم بن عيسى، القواعد التّحويليّة في الجملة العربيّة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2011، ص 115

4 . ينظر: المرجع نفسه، ص 116 - 117

ويشير الباحث إلى أنّ التّحويل بحذف المفاعيل اقتصارًا في التّراكيب ليس على درجة واحدة، وإنّما يرتبط في الأساس بالتّراكيب الأساسيّة والمشتقة في اللّغة، فإذا كانت الجملة النّواة (جملة المسند والمسند إليه) فعليّة الأصل، فإنّه يمكن حذف المفعول، نحو: كسوتُ وأعطيتُ، أي: كسوتُ زيدًا ثوبًا، وأعطيته درهمًا، فالاقتصار على الرّكن الإسنادي الفعليّ جائز من حيث التّركيب، ومن حيث المعنى كذلك، فـ (كسوت وأعطيت) جملتان مكوّنتان من فعل وفاعل يمكن السّكوت عليهما، إذ تكتمل بهما الفائدة، لكنّ الغموض قد يكتنف التّركيب لو قلنا: زيدٌ ثوبٌ، أو زيدٌ درهم، وضمن هذا الصّنف من التّراكيب التي يتطلّب فعلها مفعولين يمكن للمتكلّم أن يقتصر على أحدهما: الأول أو الثّاني، أي أعطيت درهمًا، إذا أراد بيان جنس ما أعطى باعتباره محلّ الفائدة، أو " أعطيت زيدًا "، بتعيين من استفاد من العطاء[1].

وأمّا إذا كان التّركيب مشتقًّا من تركيب اسميّ أساسيّ، أي تلك الجمل التي تدخل عليها أفعال الشّكّ واليقين، فتؤثّر في أركانها اللّغويّة من حيث الإعراب، كما في نحو: ظننت زيدًا قائمًا، وحسبتُ بكرًا منطلقًا، فإنّ قواعد الاقتصار ضمن هذا الصّنف من التّراكيب لا تستسيغ حذف أحد هذين الرّكنين، لأنّ الإفادة في هذه التّراكيب مبنيّة على المفعولين كليهما، إذا ذُكِر المفعول الأوّل في النّموذج الأوّل لبيان من أسند إليه الخبر، لأنّ الشّكّ واقعٌ في قيام " زيد " وليس في ذاته، وإنّما امتنع " ظننت زيدًا " حتّى تذكر المفعول الثّاني، لأنّها ليست أفعالًا وصلت منك إلى غيرك، إنّما هو ابتداءٌ وجرّ، لذلك لما لم يجز الاقتصار في الإخبار على المبتدأ من دون خبره، امتنع الاكتفاء بأحد المفعولين كذلك في هذه الجمل[2].

وأمّا فيما يخصّ الاقتصار الذي يمسّ التّراكيب التي تستدعي أفعالها التّركيبيّة ثلاثة مفاعيل، كما في نحو: أعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا "، فإنّه يمكن الاكتفاء بالفعل فحسب، أي: أعلمت، على إرادة معنى هذا الفعل فقط، لأنّ هذا الصّنف من التّراكيب يرتدّ إلى بنيتين عميقتين، لذلك يمكن حذف المفعولين قياسًا على " ظنّ "، إذا أردنا إفادة معنى الفعل فقط[3].

1 . المرجع السابق، ص 118 – 119

2 . المرجع السابق، ص 119

3 . المرجع السابق، ص 121 – 122

وإذا كان اللّغويّون قد علّلوا حذف المفعول اقتصارًا بأنّه غير مرادٍ في ذاته، فإنّ حذف المفعول اختصارًا معناه أن تحذفه وأنت تريده، مثل مفعول المشيئة والإرادة في سياق الشّرط، وإنّما اطّرد وكثر حذف مفعول المشيئة دون سائر الأفعال لأنّه يلزم من وجود المشيئة وجود المشاء، فالمشيئة المستلزمة لمضمون الجـواب لا يمكن أن تكون إلّا مشيئة الجواب، ولذلك كانت الإرادة مثلها في اطّراد حذف مفعولها، مثـل قوله تعالى:﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾،[سورة الأنعام: 35]، فالتّركيب الأوّل من هذه الآية يتطلّب مفعولًا يقتضي مشيئته، ولذلك يقدّر بما يفسّره الجواب في التّركيبين الأخيرين، فالأصل: لو شاء الله جَمْعَهم على الهدى لجمعهم[1].

والتّحويل بحذف المفعول به للاختصار ليس مرتبطًا بأبواب مخصوصة، بل يمكن أن يمسّ تراكيب أخـرى متنوّعة، يتمّ ذلك إذا وُجِد في السّياق ما يفصح عنه ومنه قوله تعالى: ﴿ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾، وقوله جلّ اسمه: ﴿فَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ فَإِطۡعَامُ سِتِّينَ مِسۡكِينٗا ﴾، فالجملتان: لم يجد، ولم يستطع، مرتبطتان بركن مفعولي محذوف تقتضيه البنية العميقة، والتّقدير " فمن لم يجد الرّقبةَ "، و"من لم يستطع الصّيامَ"، والدّليل على ذلك ورود هذين المرادين من قبل في السّياق اللّغويّ[2].

ويرى الباحث خليل عمايرة أنّ المفعول عند التّحويليين هو الرّكن الرّئيس الثّالث في الجملة التّوليديّة الفعليّة،يرتبط ببؤرة الجملة (بالفعل) ارتباط الفاعل بها، فالفعل هو البؤرة ويرتبط به الفاعل بعلاقة الفاعليّة التي علامتها الرّفع، ويرتبط المفعول به بعلاقة المفعوليّة التي علامتها النّصب، هكذا[3]:

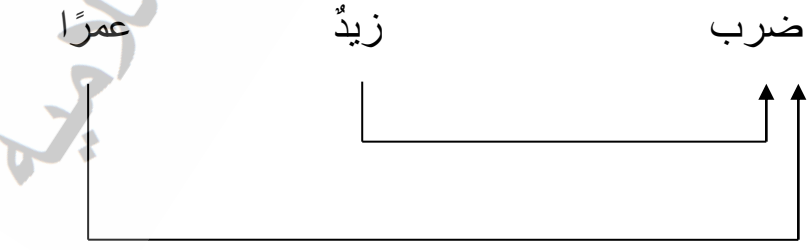

1 . المرجع السابق، ص 122 – 123

2 . المرجع السابق، ص 126

3 . خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 144، 145

وقد ناقش الباحث الحالات التي يكون فيها حذف المفعول ممتنعًا، وحاول أن يشرحها وفق قواعد المنهج التّحويليّ، ومن الحالات التي ذكرها:

أ: إذا سدّ مسدّ الفاعل نائبًا عنه

ب: في جملة التّعجّب، نحو: ما أكرم محمّدًا

ج: إذا حذف عامله، نحو: تعبًا لنا وراحة لغيرنا

د: إذا وقع جوابًا عن سؤال، نحو: ماذا كتبت؟ الدّرسَ

هـ: إذا وقع محصورًا، نحو: ما قابلت إلّا زيدًا

فيرى الباحث أنّ الجمل (أ،ب،ج) لا تمتّ بصلة وثيقة للجملة ذات الفعل المتعدّي، باستثناء الفعل المبني للمجهول لأنّ التّحويل فيها جرى في مبنى الفعل، فاقتضى حركة في المفعول به غير الحركة التي له في الأصل، فبقي المفعول مفعولًا ولكنّه أخذ الضّمّة اقتضاءً للتّحويل في الفعل، فيبقى المثالان (د،هـ) هما اللّذان يعبّران عن امتناع حذف المفعول، ففي المثال (د) قد حذف الفعل والفاعل، وبقيت كلمة (الدّرس) قائمة لتحمل معنًى يحسن السّكوت عليه، وتمثّل الجملة: كتب + ت + الدّرسَ، وذلك للإيجاز، ولأنّه عُلِم لدليل الحال عليه، فهذه جملة تحويليّة فعليّة كان التّحويل فيها بالحذف لغرض الإيجاز:

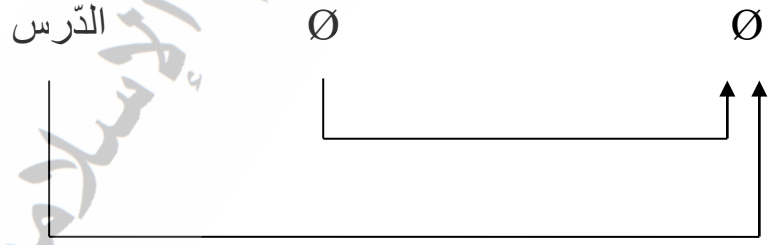

أمّا المثال (هـ) فهو جملة تحويليّة فعليّة جاء التّحويل فيها بالزّيادة، فجملتها النّواة:

- قابل + ت + عليًّا
- فعل + فاعل + مفعول

فكانت الزّيادة هي (ما + إلّا) واقتضت ترتيبًا معيّنًا لا يتغيّر، لغرضٍ يتعلّق بالمعنى وهو الحصر، الذي يأتي في درجة عالية من درجات التّوكيد، والتّوكيد معنًى يسعى إليه المتكلّم ويتوق له السّامع، فتكون الكلمات في ترابطها في الجملة كما يلي[1]:

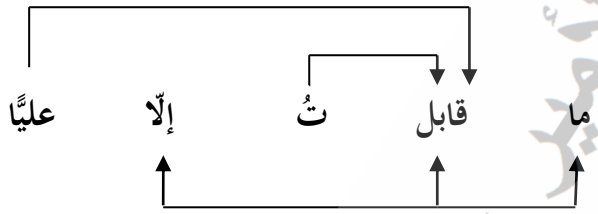

هذه كانت أبرز النّماذج التي طرحها المحدثون عامة وأتبع المنهج التّحويليّ خاصة لظاهرة حذف المفعول، وهذه الملاحظات اللّغويّة تتقاطع مع ملاحظات المتقدّمين، بل إنّ كثيرًا من المحدثين استند على قول ابن جنّي في اشتراطه لوجود دليل على حذف المفعول حتّى يؤمن اللّبس وينتفي الغموض.

2.1.2 حذف المضاف: من أكثر الظّواهر اللّغويّة المحذوفة التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب حذفُ المضاف، فقد ذُكِر في عشرين موضعًا من الكتاب، أبرزها:

- تخريجه لقراءة " وقُودُها النّاس "، يقول أبو الفتح: " هذا عندنا على حذف المضاف، أي: ذو وقودها، أو أصحاب وقودها النّاس، وذلك أنّ الوقود بالضّمّ هو المصدر، والمصدر ليس بالنّاس، لكن قد جاء عنهم الوَقود بالفتح في المصدر لقولهم: وقدت النّارُ وَقودًا، ومثله: أولعت به وَلُوعًا، وهو حسن القَبول منك، كلّه شاذٌّ والباب هو الضّمّ "[2].

1 . خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 147 – 148

2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 63

- تخريجه لقراءة " بما حفِظَ اللهَ "، بالنّصب في اسم الله تعالى، يقول ابن جنّي: " هو على حذف المضاف، أي بما حفظ دين الله وشريعة الله وعهود الله، ومثله: " إنْ تنصروا الله ينصركم "، أي: دين الله وعهود الله وأولياء الله، وحذف المضاف في القرءان والشّعر وفصيح الكلام في عدد الرّمل سَعَة، وأستغفر الله وربّما حذفت العرب المضاف بعد المضاف مكرّرًا، أُنسًا بالحال ودلالة على موضوع الكلام، كقوله عزّ وجلّ: " فقبضت قبضة من أثر الرّسول "، أي: من أثر حافر فرس الرّسول "[1].

- تخريجه لقراءة " هل يسمعونكم إذ تدعون "، يذهب ابن جنّي إلى القول إنّ هذا على حذف المضاف، وتقديره: هل يسمعون دعاءكم؟، ودلّ عليه قوله: إذ تدعون، ويقول القائل لصاحبه: هل تسمع حديث أحدٍ؟، فيقول مجيبًا له: نعم أسمع زيدًا، أي: حديث زيد، ودلّ قوله: حديث أحد عليه، فإن لم تدل عليه دلالة لم يجز الاقتصار على المفعول الواحد، لو قلت: سمعت الطّائر، لم يجز لأنّه لا يعلم أسمعت جرس طيرانه أو سمعت صياحه، على اختلاف أنواع الصّياح؟، فهذا مثال يقتاس عليه، ويردّ نحوه إذا أشكل إليه "[2].

- تخريجه لقراءة الحسن والأعمش: " رُكُوبُهم "، برفع الرّاء، قال أبو الفتح: " أمّا الرُّكُوب بضمّ الرّاء فمصدر، والكلام محمولٌ على حذف المضاف، مقدّمًا أو مؤخّرًا، فإن شئت كان التّقدير فيها: ذو ركوبهم، وذو الرّكوب هنا هو المركوب، فيرجع المعنى بعد إلى معنى قراءة من قرأ: " رَكُوبهم "، بفتح الرّاء، وإن شئت كان التّقدير: فمن منافعها أو من أغراضها رُكُوبهم، كما تقول لصاحبك: من منافعك إعطاؤك لي، ومن بركاتك وصول الخير إليّ على يدك، ومثله في تقدير حذف المضاف من جهتين، أيَّ جهتين شئت، قول الله سبحانه: " ولكنّ البرّ من اتّقى "، إنْ شئت كان على تقدير: ولكنَّ البرَّ برُّ من اتّقى، وإنْ شئت كان تقديره: ولكنَّ ذا البرّ من اتّقى، والتّقدير الأوّل في هذا أجود عندنا، وذلك أنّ تقديره حذف المضاف من الخبر، أعني: برَّ من اتّقى، والخبر أولى بذلك من المبتدأ، وذلك أنّ حذف المضاف ضـــربٌ من التّوسّع، والتّوسع آخر الكلام أولى به من أوّله، كما أنّ الحذف والبدل كلّما

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 188
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 130

تأخّرا كان أمثل، من حيث كانت الصّدور أولى بالحقائق من الأعجاز، وهذا واضحٌ، ولذلك اعتمده عندنا صاحب الكتاب فحمله على أنّ التّقدير: ولكنّ البرَّ برُّ من اتقى "[1].

- من ذلك أيضًا تخريجه لقراءة طلحة: " ليس لها ممَّا يَدْعُون من دون الله كاشفة، وهي على الظّالمين ساءت الغاشية "، يرى ابن جنّي أنّ هذه القراءة تدلّ على أنّ المراد بقراءة الجماعة "ليس لها من دون الله كاشفة"، حذف مضاف بعد مضاف، ألا ترى أنّ تقديره: ليس لها من جزاء عبادة معبود دون الله كاشفة؟، فالعبادة على هذا مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول، كقوله: "بسؤالِ نعجتك"، و"لا يسأم الإنسان من دعاء الخير"، ثمّ حذف المضاف الثّاني، الذي هو (عبادة)، فصار تقديره: ليس لها من معبود دون الله كاشفة، ثمّ حذف المضاف الثّالث فصار إلى قوله: ليس لها من دون الله كاشفة[2].

ولا يستنكر ابن جنّي كثرة المضافات المحذوفة، فإنّ المعنى إذا دلّ على شيء وقَبِله القياس أمضيَ على ذلك ولم يستوحش منه، ألا ترى إلى قول الله سبحانه: "فقبضتُ قبضةً من أثرِ الرَّسُول"، ألا تراه أنّ معناه: من ترابِ أرضِ أثرِ وطءِ حافرِ فرسِ الرّسول، أي: من تراب الأرض الحاملة لأثر وطءِ فرس الرّسول، المعنى على هذا، لأنّه في تصحيحه من تقرّيه لاستيفاء معانيه، وإذا دلَّ الدّليل كان التّعجّب من حيلة العاجز الذّليل[3].

إذًا، فحذف المضاف عند ابن جنّي كثيرٌ في القرءان الكريم وفصيح الكلام، بل إنّه صرّح في موضع آخر بأنّ حذف المضاف في القرءان الكريم يربو على ألف موضع " وأمّا أنا فعندي أنّ في القرءان مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع "[4]، وقال في موضع آخر: " وقلّت آية تخلو من حذف المضاف، نعم وربّما كان في الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع "[5]، وليس ذلك ممكنًا لولا سعة هذه اللّغة وثراؤها وقدرتها على احتمال المعاني الكثيرة في الألفاظ المحذوفة.

1 . ابن جنّي، المحتسب ، ج 2، ص 130
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 295
3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 296
4 . ابن جنّي، الخصائص، ج 1، ص 192
5 . المرجع نفسه، ج 1، ص 193

وحذف المضاف متواتر بين النّحاة والبلاغيين، كما أنّه مشروط عندهم بأمن اللّبس، يقول ابن يعيش: " اعلم أنّ المضاف قد حذف كثيرًا من الكلام وهو سائغٌ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنّما سوّغ ذلك الثّقة بعلم المخاطب إذ الغرض من اللّفظ الدّلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حالٍ أو لفظ آخر استغنى عن اللّفظ الموضوع بإزائه اختصارًا، وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه[1].

ويرى النّحويون أنّ حذف المضاف يأتي على صورتين:

1. أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه: وأقوى شاهد لهذا الحذف قوله تعالى: " واسأل القرية التي كنّا فيها "، المراد: أهل القرية، لأنّه قد علم أنّ القرية من حيث مَدَرٌ وحجرٌ لا تسأل، فيتعيّن أن يكون المراد أهل القرية، وحذف المضاف للعلم به والمعنى واضحٌ لا إشكال فيه، وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه، فـ (القرية) كانت مجرورة لأنّها مضافٌ إليها، فلمّا حذف المضاف المنصوب أخذت إعرابه نصبًا[2].

2. حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على جرّه: وهذا النّوع من حذف المضاف كما يقول ابن يعيش ضعيف في القياس، قليلٌ في الاستعمال، أمّا ضعفه في القياس فلوجهين: أحدهما أنّ المضاف نائب عن حرف الجرّ وخلف عنه، فإذا قلت: غلام زيد، فأصله: غلامٌ لزيدٍ، وإذا قلت: ثوبُ خزّ، فأصله: ثوبٌ من خزّ، فحذفت حرف الجرّ وبقي المضاف نائبًا عنه، ودليلًا عليه، فإذا أخذت تحذفه فقد أجحفت بحذف النّائب والمنوب عنه، والوجه الثّاني أنّ المضافَ عاملٌ في المضاف إليه الجرّ، ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله[3].

وقد خالف الإمام ابن القيّم ما ذهب إليه النّحاة في جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ورأى أنّ هذا المسلك ضعيفٌ جدًّا " لأنّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يُسوغ ادّعاؤه مطلقًا، وإلّا التبس الخطاب وفسد التّفاهم وتعطّلت الأدلّة، إذ ما من لفظ أمر أو نهي أو خبر

1 . ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 558

2 . صلاح عبد العزيز علي السّيد، ظاهرة الإضافة في اللّغة وأحكامها في العربيّة، دار الكتب، المنصورة، 1998، ص 62

3 . ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 563

متضمّن مأمـورًا به ومنـهيًا عنه ومخـبرًا، إلّا ويمكـن على هذا أنْ يقدّر له لفظ مضاف يخرجه عن تعلّق الأمر والنّهي والخبريّة "[1].

وقد ضرب ابن القيّم أمثلة لا تصلح للحذف، يستطيع أي واحد أن يؤوّلها على حسب مذهبه، فيقول الملحد مثلًا في قوله تعالى: " ولله على النّاس حجّ البيت "، أي: معرفة حجّ البيت، و" كتب عليكم الصّيام " أي: معرفة الصّيام، وإذا فتح هذا الباب فسد التّخاطب وتعطّلت الأدلة، وإنّما يُضمر المضاف حيث يتعيّن ولا يصحّ الكلام إلّا بتقديره للضّرورة، كما إذا قيل: أكلتُ الشّاة، فإنّ المفهوم من ذلك (أكلت لحمها)، فحذف المضاف لا يلبس، وكذلك إذا قلت: أكل فلان كبد فلان، إذا أكل ماله، فإنّ المفهوم: أكل ثمرة كبده، فحذف المضاف هنا لا يلبس، ونظائره كثيرة، وليس منه " وسئل القرية "، وإن كان أكثر الأصوليين يمثّلون به، فإنّ القرية اسمٌ للسّكان في مسكن مجتمع، فإنّما تطلق القرية باعتبار الأمرين، كالكأس: لما فيه من الشّراب، والذّنوب: للدّلو الملآن ماء، والخِوان: للمائدة إذا كان عليها طعام ونظائره، ثمّ إنّهم لكثرة استعمالهم لهذه اللّفظة ودورانها في كلامهم أطلقوها على السّكان تارة، وعلى المسكن تارة أخرى، بحسب سياق الكلام وبساطه، وإنّما يفعلون هذا حيث لا لبس فيه، فلا إضمار في ذلك ولا حذف، فتأمّل هذا الموضع الذي خفي على القوم مع وضوحه[2].

وقد سار المحدثون على أثر المتقدّمين ورأوا أنّ حذف المضاف لا يكون ممكنًا إلّا إذا أُمِن اللّبس، فالمقام هو الذي يحدّد ويضبط القراءة الدّلاليّة المخصوصة، وهو ما يقودنا إلى القول إنّ التّلازم بين المتضايفين يخضع لما يمليه السّياق على أساس أنّ مرتبطٌ بما يمليه المكوّن الدّلاليّ لما يريده المتكلّم، يتمّ كلّ ذلك في إطار أمن اللّبس، لذلك لو قلت: رأيت هندًا، وأنت تريد: غلام هند لم يجز، على الرّغم من أنّ الجملة صحيحة نحويًّا ودلاليًّا، لأنّ الرّؤية يجوز أن تقع على أحد المتضايفين " هند وغلام"، وإنّما يجوز ذلك بدلالة الحال عليه، وإخبار القائل أو معرفة المخاطب، فمقاصد التّراكيب اللّغويّة تدرك من خلال تذوّق المعنى الذي يبتغيه المنشئ لها من خلال ما تمليه العمليّة الاتّصاليّة ككلّ[3]، إذ المضـاف والمضاف إليه لا

1 . ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، دار ابن حزم، عمان، ط 1، 2005، ص 659

2 . المرجع نفسه، ص 659 – 660

3 . ينظر: عبد الحليم بن عيسى، القواعد التّحويليّة في الجملة العربيّة، ص 128 – 129

يتضامّان إلّا على وجه إفادة مخصوصة ترتبط بالتّركيب اللّغويّ ككلّ، ولما كان هذا التّضامّ لا يقوم إلّا بين متضايفين يستدعي كلّ منهما الآخر جاز التّحويل بحذف أحدهما، فيسهم هذا المبدأ في الكشف عن العنصر اللّغويّ المقدّر[1].

وقد ناقش المحدثون قواعد التّحويل بالحذف في الإضافة بنوعيها: الإضافة المعنويّة والإضافة اللّفظيّة، وتكون الإضافة المعنويّة بمعنى " اللّام " وبمعنى " مِن "، مثل: هذا كتابُ زيدٍ، والأصل: كتابٌ لزيدٍ، وتقدّر " من " إن كان المضاف إليه جنسًا للمضاف، نحو: هذا ثوبُ حرير، والأصل: ثوبٌ من حريرٍ، ويمكن تحليل الأصل الذي قدّره النّحاة في الحذف بالشّكل الآتي[2]:

- هذا كتابٌ لزيدٍ ⟵ حذف (حذف حرف الجرّ)

  هذا كتابٌ ∅ زيدٍ ⟵ حذف (حذف التّنوين)

  هذا كتابُ ∅ زيدٍ

- هذا ثوبٌ من حريرٍ ⟵ حذف

  هذا ثوبٌ ∅ حرير ⟵ حذف

  هذا ثوبُ ∅ حرير

وأمّا الإضافة اللّفظيّة يكون المضاف فيها مشتقًّا، مثل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، بمعنى الحال والاستقبال، مثل: هذا ضاربُ محمّدٍ الآن أو غدًا، وهذا مروّعُ القلب، وهذا عظيمُ الأمل، وهذا النّوع من الإضافة لا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، بل تفيد تخفيفًا، ويمكن تحليل أصول الجمل السّابقة بالرّسم الآتي:

هذا يضرب محمّدًا ⟵ استبدال

هذا ضاربٌ محمّدًا ⟵ حذف (حذف التّنوين)

1 . المرجع السابق، ص 126

2 . ابتهال محمد البار، مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي – دراسة نظرية تحليلية –، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014، ص 173

هذا ضاربُ ∅ (محمّدًا) ⟵ استبدال (استبدلت بعلامة النّصب، علامة الجرّ)

هذا ضارب محمّد

- يروّعُ القلب ⟵ استبدال

مروّعٌ القلب ⟵ حذف (حذف التّنوين)

مروّع ∅ القلب ⟵ استبدال (استبدلت بعلامة النّصب علامة الجرّ)

مروّعِ القلبِ

- يعظم الأملُ منه ⟵ استبدال

عظيمٌ الأملُ منه ⟵ حذف (حذف التّنوين)

عظيمُ ∅ الأملُ ⟵ استبدال (استبدلت بعلامة النّصب علامة الجرّ)

هذا عظيمُ الأملِ[1].

1 . المرجع السّابق، ص 174

3. حذف الرّكن الفعليّ:

يرى النّحويّون أنّ الفعل قد يحذف لوجود قرينة مقاليّة أو حاليّة، وأنّ حذفه على قسمين: جائز وواجب:

أوّلًا: الحذف الجائز: يحذف الفعل جوازًا في حالات هي:

1. يكثر حذف الفعل في جواب الاستفهام: نحو قولك: زيدٌ، جوابًا لمن قال: من قام ؟، فـ (زيدٌ) فاعلٌ لفعل محذوف تقديره: قام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾﴾[سورة العنكبوت: 61]، أي: ليقولنّ خلقهنّ الله.

2. أكثر من ذلك كلّه حذف القول: نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة الرعد: 24/23]، أي: يقولون سلامٌ عليكم.

3. يأتي حذف الفعل جوازًا في غير ذلك: نحو قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ﴾، أي: وأتوا خيرًا لكم، فهو منصوب بفعل واجب الإضمار، وهو مذهب الخليل وسيبويه[1].

ثانيًا: الحذف الواجب: وضابطه أن يتأخّر عنه فعلٌ مفسّر له، كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾﴾ [سورة الانشقاق: 3/1]، فـ (السّماء) فاعل (انشقت) محذوفة، و(الأرض) نائب عن فاعل (مدّت) محذوفة، وكلّ من الفعلين يفسّره الفعل المذكور، فلا يجوز أن يتلفّظ به، لأنّ المذكور عوضٌ عن المحذوف، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوّض عنه، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ

1 . ينظر: عصام نور الدّين، الفعل في نحو ابن هشام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2007، ص 420 - 421

ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ ﴾ [سورة التوبة: 6]، فـ (أحد) مرفوع بفعل مقدّر دلّ عليه الظّاهر، وتقديره: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، لأنّ (إنْ) أم حروف الشّرط، فاقتضت الفعل فوجب تقديره، فارتفع الاسم بعده لأنّه فاعل، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ ﴾ [سورة النساء:128]، فـ (امرأة) ارتفعت بفعل مضمر يفسّره الفعل الظّاهر بعدها، وهو إضمارٌ قبل الذّكر على شريطة التّفسير، وتقديره: وإنْ خافت[1].

وقد ذكر ابن جنّي أمثلة عديدة من القراءات الشّاذّة حاول تخريجها على أساس حذف الرّكن الفعليّ، أبرزها:

- قراءة الحسن: " من قتل نفسًا بغير نفسٍ أو فسادًا في الأرض "، بنصب الفساد، يقول أبو الفتح: " ينبغي أن يكون ذلك على فعل محذوف يدلّ عليه أوّل الكلام، وذلك أنّ قتل النّفس بغير النّفس من أعظم الفساد، فكأنّه قال: أو أتى فسادًا، أو ركب فسادًا، أو أحدث فسادًا، وحذف الفعل النّاصب لدلالة الكلام عليه، وإبقاء عمله ناطقًا به ودليلًا عليه مع ما يدلّ من غيره عليه، أكثر من أن يؤتى بشيء منه مع وضوح الحال به ... وسمعت سنة خمس وخمسين غلامًا حدثًا من عقيل ومعه سيف في يده، فقال له بعض الحاضرين – وكنّا مصحرين – : يا أعرابيّ سيفك هذا يقطع البطّيخ ؟، فقال: إي والله وغواربَ الرّجال، فنصب الغوارب على ذلك، أي: ويقطع غوارب الرّجال "[2].

- تخريجه لقراءة " لؤلؤًا " بالنّصب في قوله: ﴿ تُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ ﴾ [سورة الحج:23]، يقول ابن جنّي: " هو محمول على فعل يدلّ عليه قوله: " يحلّون فيها من أساور"، أي: ويؤتون لؤلؤًا، ويلبسون لؤلؤًا، ومثله قراءة أبيّ: " وحورًا عِينًا "، أي: ويؤتون حورًا عينًا، ويزوّجون حورًا عينًا، ومثله ممّا نصب على إضمار فعل يدلّ عليه ما قبله قوله:

1 . المرجع السّابق، ص 422 – 423

2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 210

جئني بمثل بني بدرٍ لقومهم أو مثلَ أسرة منظور بن يسار

فكأنّه قال: أو هات مثل أسرة، وعليه قول الآخر:

بَيْنَا نحن نرقبه أتانَا معلّق وَفْضة وزِناد راعٍ

فكأنّه قال: وحاملًا زناد راعٍ، وهو كثير[1].

- تخريجه لقراءة الحسن: " أولئك عليهم لعنة الله والملائكةُ والنّاسُ أجمعون "، قال أبو الفتح: " هذا عندنا مرفوع بفعل مضمر يدلّ عليه قوله سبحانه: " لعنة الله "، أي: وتلعنهم الملائكة والنّاس أجمعون، لأنّه إذا قال: عليهم لعنة الله، فكأنّه قال: يلعنهم الله، كما أنّه لما قال:

تَذَكَّرْتُ أرضًا بها أهلها أخوالَها فيها وأعمامَها

فقد عُلِم أنّها إذا تذكّرت الأرض التي فيها أخوالها وأعمامها فقد دخلوا في جميع ما وقع الذّكر عليه، فقال بعد: تذكّرت أخوالها وأعمامها "[2].

- من ذلك أيضًا ما رواه قتادة عن الحسن: " وقولوا حطّةً " بالنّصب، قال أبو الفتح تعقيبًا على هذه القراءة: " هذا عندنا منصوب على المصدر بفعل مقدّر، أي: احطط عنّا ذنوبنا حطّة، قال:

واحْطُطْ إلهي بفضلٍ منك أوزاري

ولا يكون (حطة) منصوبًا بنفس (قولوا)، لأنّ قلت وبابها لا ينصب المفرد إلّا أن يكون ترجمة الجملة، وذلك كأنّ يقول إنسانٌ: لا إله إلّا الله، فتقول أنت: قلت حقًّا، لأنّ قوله لا إله إلّا الله حقٌّ، ولا تقول: قلت زيدًا ولا عمرًا، ولا قلت قيامًا ولا قعودًا، على أن تنصب هذين المصدرين بنفس قلت لما ذكرته"[3].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 78

2 . المرجع نفسه، ج 1، ص 116 - 117

3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 264

- من ذلك أيضًا قراءة الحسن: " وتَقَلُّبَهم " بفتح التّاء والقاف وضمّ اللّام وفتح الباء، قال أبو الفتح: " هذا منصوب بفعل دلّ عليه ما قبله من قوله تعالى: " وترى الشّمس إذا طلعت تزّاور عن كهفهم "، وقوله: " وتحسبهم أيقاظًا وهم رقود "[1].

- من ذلك أيضًا تخريجه لقراءة " وكذلك زُيّن لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤهم "، يقول أبو الفتح: " يحتمل رفع (شركاء) تأويلين: أحدهما وهو الوجه: أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر دلّ عليه (زُيّن)، فهو إذًا كقولك: أُكِل اللّحمُ زيدٌ، ورُكِب الفرس جعفرٌ، وترفع (زيدًا) و(جعفرًا) بفعل مضمر دلّ عليه هذا الظّاهر، وإيّاك وأن تقول: إنّه ارتفع بهذا الظّاهر لأنّه هو الفاعل في المعنى لأمرين:

أحدهما: أنّ الفعل لا يرفع إلّا الواحد فاعلًا أو مفعولًا أقيم مقام الفاعل، وقد رفع هذا الفعل ما أقيم مقام فاعله، وهو (قتلُ أولادهم)، فلا سبيل له إلّا رفع اسم آخر على أنّه هو الفاعل في المعنى، لأنّك إذ انصرفت بالفعل نحو إسنادك إيّاه إلى المفعول لم يجز أن تتراجع عنه فتسنده إلى الفاعل، إذ كان لكلّ واحدٍ منهما فعلٌ يخصّه دون صاحبه، كقولك: ضَرَب وضُرِب، وقتَلَ وقُتِل، وهذا واضحٌ.

والآخر: أنّ الفاعل عندنا ليس المراد به أن يكون فاعلًا في المعنى دون ترتيب اللّفظ، وأن يكون اسمًا ذكرته بعد فعل وأسندته ونسبته إلى الفاعل، كقام زيد وقعد عمرو، ولو كان الفاعل الصّناعيّ هو الفاعل المعنويّ للزمك عليه أن تقول: مررت برجلٍ يقرأ، فترفعه لأنّه قد كان يفعل شيئًا وهو القراءة، وأن تقول: رأيت الرّجل يحدّثُ، فترفعه بحديثه، وأن تقول في رفع زيد من قولك زيدٌ قام: إنّه مرفوع بفعله لأنّه الفاعل في المعنى، لكن طريق الرّفع في (شركاؤهم) هو ما أريتك من إضمار الفعل له لترفعه به، ونحوه ما أنشده صاحب الكتاب من قول الشّاعر:

ليُبْكِ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ومختبطٌ ممّا تطيح الطّوائح

كأنّه لما قال: ليبكِ يزيد، قيل: من يبكيه ؟، فقال: ليبكه ضارع لخصومة، والحمل على المعنى كثيرٌ جدًّا، وقد أفردنا له فصلًا في جملة شجاعة العربيّة من كتابنا الموسوم بالخصائص، فهذا هو الوجه المختار في

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 26

رفع (الشّركاء)، وشاهده في المعنى قراءة الكافّة: " وكذلك زَيَّن لكثير من المشركين قتلَ أولادهم شركاؤهم "، ألا ترى أنّ الشّركاء هم المزيّنون لا محالة "[1].

ومن أنواع الحذف الفعليّ التي ذكرها ابن جنّي حذف فعل القول، ومن أبرز الأمثلة التي أوردها في المحتسب:

- تخريجه لقراءة ابن مسعود: " وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ويقولان ربّنا "، وقراءة: "والذين اتّخذوا من دونه أولياء قالوا ما نعبدهم"، وقراءة: " والملائكة باسطوا أيديهم يقولون أخرجوا"، يقول ابن جنّي: " في هذا دليلٌ على صحّة ما يذهب إليه أصحابنا من أنّ القول مرادٌ مقدّرٌ في نحو هذه الأشياء، وأنّه ليس كما يذهب إله الكوفيون من أنّ الكلام محمول على معناه دون أن يكون القول مقدّرًا معه، وذلك كقول الشّاعر:

رجلان من ضَبَّةَ أخبرانا إنّا رأينا رجلًا عريانًا

فهو عندنا – نحن – على: قالا إنّا رأينا، وعلى قولهم لا إضمار قول هناك، لكنّه لما كان أخبرانا في معنى قالا لنا صار كأنّه: قالا لنا، فأمّا على إضمار (قالا) في الحقيقة فلا، وقد رأيتَ إلى قراءة ابن مسعود كيف ظهر فيها ما نقدّره من القول فصار قاطعًا على أنّه مرادٌ فيما يجري مجراه، وكذلك قوله:

يدعونَ عنترُ والرّمَاح كأنّها

فيمن ضمّ الرّاء من عنتر، أي: يقولون، وكذلك من فتح الرّاء وهو يريد: يا عنترةَ، وكذلك: " والملائكة يدخلون عليهم من كلّ بابٍ سلامٌ عليكم "، أي يقولون، وقد كثر حذف القول من الكلام جدًّا "[2].

- ومن ذلك أيضًا قراءة ابن مسعود: " هذا عارضٌ ممطرنَا قال هودٌ بل هو ما استعجلتم به "، يقول أبو الفتح: " قد كثر عنهم حذف القول لدلالة ما يليه عليه، كقول الله تعالى: " والملائكة يدخلون عليهم من كلّ بابٍ سلامٌ عليكم " أي: يقولون: سلامٌ عليكم، وكذلك هذه القراءة مفسّرة لقراءة الجماعة: "

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 229 – 230

2 . المرجع نفسه، ج 1، ص 108 – 109

بل هو ما استعجلتم به "، لو لم تأتِ قراءة عبد الله هذه لما كان المعنى إلّا عليها، فكيف وقد جاءت ناصرة لتفسيرها "[1].

- من ذلك أيضًا تخريجه لقراءة: " قومَ فرعون ألا تتّقون "، حيث يذهب أبو الفتح إلى أنّ هناك إضمار القول فيها، تقديره: وإذْ نادى ربّك موسى أنِ ائتِ القوم الظّالمين قومَ فرعون فقل لهم: إلا تتّقون ؟[2].

هذه كانت أبرز الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي لظاهرة حذف الأفعال في المحتسب، وظاهرة حذف الفعل وإضماره معروفة مألوفة في التّراث النّحويّ، فقد بحثها النّحاة وحاولوا معرفة أسبابها وشروطها، أمّا أسبابها فقد فسّر النّحاة حذف الفعل بجملة من الأسباب والعلل، لم تكن منظّمة ومرتّبة في أبواب محدّدة أو مباحث معيّنة، بل كانت متناثرة هنا وهناك ضمن الآراء والشّروح والحواشي، في مؤلّفاتهم، ومن أهمّ الأسباب الدّاعية إلى حذف الفعل ما يلي:

1. كثرة الاستعمال: تعدّ كثرة الاستعمال من العلل التي يعتمدها النّحاة في تفسير ظاهرة حذف الفعل في كثير من التّراكيب اللّغويّة، لأنّ كثرة الاستعمال تقتضي الخفّة في الكلام، وتتعدّد المواضع التي علّل فيها حذف الفعل بكثرة الاستعمال لتشمل جملةً من أبواب النّحو منها:

– التّحذير: في نحو (إيّاك) وفروعه، وما ناب عنه مثل: نفسَك، والاسم في التّحذير منصوب على أنّه مفعول به لفعل محذوف يراعى السّياق في تقديره، نحو: احذر، اتّقِ، باعد، دَعْ ...

– الإغراء: مثل قولك: الصّدقَ والأمانةَ، الخيرَ الخيرَ، ويحذف الفعل وجوبًا في هذين الموضعين، ويقدّر بـ (الزم) أو (اصنع) أو نحوهما.

– النّداء: وهو نيابة حرف النّداء عن الفعل، نحو: يا عبد الله، كأنّه قال: يا أريدُ عبد الله، فحذف أريد، وصار " يا " بدلًا منه.

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 265
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 127

2. الإطالة في الكلام: عدّ النّحاة الإطالة في الكلام سببًا من الأسباب الدّاعية لحذف الفعل في بعض المواضع، نظرًا لأنّ الإطالة تكسب العبارة أحيانًا ثقلًا وسآمة، والإيجاز يمنحها خفّة ورقّة، والملاحظ أنّ هذا السّبب يتعلّل به النّحاة غالبًا في حذف الجمل من بعض الأساليب، كالشّرط والقسم وفي سياق العطف، حين يقوم الدّليل على ذلك.

3. حذف الفعل لوجود عوض عنه: علّل النّحاة حذف الفعل من بعض التّراكيب والأساليب بوجود عوض ينوب مناب الفعل، مراعاة لقاعدة عدم جواز الجمع بين العوض والمعوّض عنه، ولعلّ هذا السّبب إلى جانب كثرة الاستعمال يعدّ من أهمّ الأسباب التي اعتمدها النّحاة لتفسير ظاهرة حذف الفعل، لأنّهم وجدوا ما ينوب عن هذه الأفعال كثيرًا في كلام العرب.

4. الإيجاز والاختصار: يعدّ الحذف للاختصار والإيجاز مذهبًا للعرب، لأنّ الإيجاز يجنّب العبارة الإطالة في الكلام ويَسِمُها بالتّخفيف، ويعلّل النّحاة حذف الفعل في مواضع متعدّدة بالإيجاز والاختصار كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ﴾ [سورة الشعراء: 63]، أراد: فضربه فانفلق، فلم يذكر (فضربه)، لأنّه حين قال: أن اضرب بعصاك البحر، علم أنّه ضربه، فما ظهر من الكلام يدلّ على ما حذف منه[1].

كما اشترط النّحاة مجموعة من الشّروط التي يجب أن تتوفّر حتّى تكون عمليّة الحذف سليمة ومقبولة لا لبسَ فيها، وهذه الشّروط تصلح في كلّ عمليّة حذف ممكنة، ومن جملة هذه الشّروط التي ذكروها:

1. وجود دليل على المحذوف: دليل حاليّ كقولك لمن رفع سوطًا: زيدًا، بإضمار زيد، أو دليل مقاليّ كقولك لمن قال : من أضرب ؟، زيدًا.

2. ألّا يكون ما يحذف كالجزء: فلا يحذف الفاعل ولا نائبه.

1 . ينظر: السّعيد ابن إبراهيم، أسس حذف الفعل وتقديره عند العلماء، مجلة الأثر، العدد 20، جوان 2014، ص 3 – 6

3. ألّا يكون ما يحذف مؤكّدًا حتّى لا يُنقض الغرض من الحذف، لأنّ المؤكّد مريدٌ للطّول، والحاذفُ مريدٌ للاختصار.

4. ألّا يؤدّيَ الحذف إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله، لأنّه اختصارٌ للفعل.

5. ألّا يكون المحذوف عاملًا ضعيفًا، فلا يحذف الجارّ والجازم والنّاصب للفعل، إلّا في مواضع قويت فيها الدّلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

6. ألّا يكون عوضًا عن شيء

7. ألّا يؤدّيَ حذف اللّفظ إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

8. ألّا يؤدّيَ إلى إعمال العامل الضّعيف مع إمكان إعمال العامل القويّ[1].

وسار المحدثون على مذهب أسلافهم، وحاولوا أن يتتبّعوا أمثلة المتقدّمين وتعليلاتهم لظاهرة حذف الأفعال، وقد كان أتباع المنهج التّحويليّ أكثر الباحثين اهتمامًا بهذه الظّاهرة، فحاولوا إعادة مراجعتها وفق ما تقتضيه القواعد التّحويليّة الحديثة.

ويرى أصحاب هذه النّظريّة أنّه يمكن أن يستغنى عن الرّكن الفعليّ في التّركيب الفعليّ، ولا يتمّ هذا التّحويل إلّا وفق ضوابط معيّنة قد يكتب لها الاطّراد، وقد لا يتمّ لها ذلك، لهذا قد يكون حذف الفعل في مواضع مخصوصة، وقد يكون في تراكيب أخرى لا يجمعها باب نحويٌّ واحد، وإنّما هي مرتبطة بمبادئ يمليها التّركيب اللّغويّ نفسه، وحالات التّركيب اللّغويّ من حيث إثبات الرّكن الفعليّ أو حذفه ثلاث:

1. الحالة الأولى: تضمّ التّركيب الذي يظهر فيه الفعل ولا يجوز إضماره، لأنّه ليس عليه دليل من لفظ ولا حال مشاهدة، فالجملة مرتبطة بالإفادة على الوجه الذي تقتضيه العناصر اللّغويّة المشكّلة لها، والانتقاص منها من غير ترك ما يدلّ عليها قد يؤدّي إلى ضياع المقصود، فالقاعدة التّحويليّة ههنا تبقى مرهونة بقيود هي على صلة بضرورة ترك أثر يدلّ على المحذوف.

1 . المرجع السّابق، ص 7

2. الحالة الثّانية: تضمّ التّركيب الذي يضمر فيه الفعل مع جواز إظهاره، أي أنّ القاعدة التّحويليّة ضمن هذا الصّنف تبقى اختياريّة.

3. الحالة الثّالثة: تختصّ بالتّركيب الذي يضمر فيه الفعل مع عدم جواز إظهاره، أي إلزامية التّحويل بالحذف[1].

فالتّركيب الفعليّ قد يتعرّض للحذف فيستغنى عن الرّكن الفعليّ فيه، ويتمّ ذلك وفق صورة تركيبيّة خاصة، حيث يظهر بعضها في صورة واحدة لا تقبل إظهار الفعل فيها، وتراكيب أخرى قد يظهر معها الفعل:

1. التّراكيب ذات الوجهين: أي تلك التّراكيب التي يجوز فيها إضمار الفعل أو إظهاره، ويكون ذلك في مجموعة من الحالات منها:

أ/- الحالة الأولى: حذف الفعل في الأمر والنّهي: تظهر التّراكيب ضمن هذه الحالة على شكل ركن لغويّ اسميّ منصوب مكتفٍ بذاته، ويكون للموقف الاتّصاليّ الذي يتضمّن الأمر أو النّهي دورٌ هامٌ في تحديد الرّكن الفعليّ المحذوف، يتّضح ذلك أكثر من خلال النّماذج التّالية:

- الأمر: قد يلجأ المتكلّم إلى الحذف فيكتفي بذكر ما يقع عليه الفعل، يتمّ ذلك بالارتكاز على سياق، ومثال ذلك أنّك رأيت رجلًا يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: زيدًا، أي: أوقع عملك بزيد، أو رأيت رجلًا يقول: اضرب شرّ النّاس، فقلت: زيدًا، وإذا ما حاولنا تحليل التّراكيب الملفوظة فإنّنا نرجعها إلى بنيتين:

- بنية تحتيّة تفسّرها تجلّيات العمليّة الاتّصاليّة ككلّ، وهي رجل يفعل الفعل، أي يضرب أو يشتم أو يقتل ...

- بنية ظاهريّة موجزة تجسّدت على شكل ركن اسميّ منصوب " زيدًا ".

1 . عبد الحليم بن عيسى، القواعد التحويلية في الجملة العربية، ص 76

– النّهي: قد يستغني المتكلّم في أداء هذه الوظيفة عن الفعل في التّركيب اللّغويّ، ويظهر ذلك في التّحذير، نحو: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصّبيَّ الصّبيَّ، فالتّراكيب الموجزة هنا ارتبطت بسياق عام يفسّرها، ونوضّح ذلك على الشّكل الآتي:

أسدٌ قريبٌ ⟵ الأسدَ الأسدَ ⟵ التّقدير: احذر الأسد

جدارٌ سَيَقَعُ ⟵ الجدارَ الجدارَ ⟵ التّقدير: احذر الجدارَ

رجلٌ يكاد بدابته أن يوطئَ الصّبيَّ ⟵ الصّبيَّ الصّبيَّ ⟵ التّقدير: لا توطئ الصّبيَّ

فالعمليّة الاتّصاليّة المبنيّة على السّهولة في إدراك الطّاقة الإبلاغية المقصودة اقتضت التّخفيف الذي يتجلّى على شكل حدث لغويّ توالى فيه ركنان لغويّان[1].

ب/– الحالة الثّانيّة: حذف الفعل في غير الأمر والنّهي: قد يقع التّحويل بحذف الفعل في تراكيب أخرى غير مطّردة، بل هي مرتبطة بسياقات ما توضّحها، منها ما يأتي في تراكيب عامة، كأن ترى رجلًا يعِدُ ولا يفي، فتقول: مواعيدَ عرقوب، أو أن ترى رجلًا متوجّهًا وجهة الحاجّ فتقول: مكّة وربّ الكعبة، ومنها ما يأتي بعد مجموعة من الأدوات وهي: إن الشّرطيّة ولو وإمّا وهلّا وأو، ويجوز في هذه الحالات إظهار الفعل لأنّ القاعدة التّحويليّة ضمن هذه التّراكيب تبقى اختياريّة[2].

2. التّراكيب ذات الوجه الواحد: ويقصد بها تلك الاستعمالات اللّغويّة الظّاهرة التي ترتكز على تأويل باطنيّ يفسّرها، أي أنّها ترتدّ إلى تركيب مقدّر يؤصّلها، لكنّ المتكلّم لا يمكن أن يظهره على السّطح على خلاف الحالة السّابقة حيث لاحظنا أنّ لديه حرّية الاختيار في الاستعمال بين الإضمار والإظهار، وإن كان الأوّل أحسن، لأنّ فيه تخفيفًا وإيجازًا، وحذف الرّكن الفعليّ ضمن هذا الصّنف يكون في جمل خاصة تفيد وظائف معيّنة، وفي أخرى غير محدّدة:

1 . ينظر: عبد الحليم بن عيسى، القواعد التحويلية في الجملة العربية، ص 77– 78

2 . ينظر: المرجع نفسه، ص 79 – 80

أ/- حذف الفعل في بعض الجمل الخاصة: قد يستغنى في بعض الاستعمالات اللّغويّة عن الرّكن الفعليّ ويكون ذلك في بنى تركيبيّة تفيد معان معيّنة، ويجري هذا التّحويل على البنى التّركيبيّة التي تنعت عادة بالمؤلّفات الانفعاليّة، منها:

1. النّداء: يرتبط التّركيب النّدائيّ المشكّل في الأساس من أداة النّداء والمنادى بركن فعليّ ضمنيّ يفسّره، ويبدو في ضوء النّظريّة التّحويليّة أنّ تقدير النّحاة لهذا الفعل مقبول باعتبار أنّ كلّ بنية سطحيّة ترتدّ في أساسها إلى بنية عميقة توضّحها، لكن لا يجوز استعمال البنية الأصليّة التي تفسّر التّركيب المحقّق، فحرف النّداء صار عوضًا من الفعل، كما لا يمكن إظهار الفعل بعد أداة النّداء، لأنّ التّركيب النّاتج لا يبيحه الاستعمال اللّغوي.

2. الاختصاص: يرتبط التّركيب المحقّق ببنية عميقة تفسّره، ولا يجوز إظهار الفعل في هذا الصّنف من الجمل، لأنّ تحقيق وظيفة الاختصاص مرتهنٌ بهذا الإضمار.

3. التّحذير: قد يستغني المتكلّم في البنية السّطحيّة للتّراكيب اللّغويّة عن الفعل إذا أراد وظيفة التّحذير، مثل: رأسَكَ والحائطَ، الأسدَ الأسدَ، بالارتكاز على العطف أو التّكرار، والاكتفاء ببنية ظاهريّة هي على صلة ببنية عميقة يفسّرها فعلٌ لازمُ الإضمار.

4. الإغراء: قد يحذف المتكلّم في التّركيب اللّغويّ الفعل لتحقيق وظيفة الإغراء، حيث يكتفي بذكر الاسم منصوبًا باعتباره يشكّل البؤرة التي ترتكز عليها الوظيفة الإبلاغيّة، والنّصب له دلالة على فعل محذوف تقديره: الزم أو شبهه، كما في نحو: المروءةَ والنّجدةَ بالعطف، والصّدقَ الصّدقَ بالتّكرار، ويلاحظ أنّ القاعدة التّحويليّة بالعطف والتّكرار تكون إجباريّة، أمّا إذا تمّ الإغراء بغيرهما نحو: صلاةَ الجماعة، فإنّها تكون اختياريّة، أي يجوز إظهار الفعل في البنية السّطحيّة، أي: الزم صلاة الجماعة[1].

ب/- حذف الرّكن الفعليّ في جمل غير مخصوصة: قد يستغنى عن الرّكن الفعليّ في تراكيب لغويّة لا تتقيّد بوظائف مخصوصة، مثل النّماذج التّاليّة:

1 . ينظر: المرجع السّابق، ص 82 - 85

1. تراكيب في السّعر: نحو أخذته بدرهم فصاعدًا، تقديره: أخذته بدرهم فزاد الثّمن صاعدًا، أو فذهب صاعدًا.

2. تراكيب في التّرحيب: نحو قولنا مرحبًا وأهلًا، والتّقدير: رَحُبَتْ بلادك وأُهِلت

3. تراكيب في الدّعاء: مثل سُقيًا ورُعيًا وبُعدًا وسُحقًا وتعسًا وتبًّا.

4. أسماء منصوبة جرت مجرى المصادر، فيكتفي المتكلّم بالاسم المنصوب دون الفعل[1].

وقد حاول أصحاب النّظريّة التّحويليّة تطبيق قواعدهم على أبرز النّماذج القرآنيّة، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخۡرُجَ إِلَيۡهِمۡ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٥﴾ [سورة الحجرات: 5]، حيث يلاحظ أنّ الوحدة الإسناديّة الاسميّة المركّبة (أنّهم صبروا) المكوّنة من (أنّ واسمها الضّمير هم)، وخبرها الوارد وحدة إسناديّة ماضويّة بسيطة (صبروا) المركّبة من الفعل الماضي (صبروا) والفاعل المتمثّل في واو الجماعة، وهذه الوحدة الإسناديّة الاسميّة المركّبة يسجّل أنّها جاءت لتؤدّيَ وظيفة الفاعل للفعل " ثبت " الذي يظهر في البنية السّطحيّة، وأساس ذلك أنّ جمهور النّحاة منهم الكوفيون والمبرّد والزّجّاج والزّمخشريّ ذهبوا إلى أنّ الوحدة الإسناديّة الاسميّة بعد " لو " هي في موضع رفع على الفاعليّة بفعل مضمر تقديره: ثبت، وبناءً على ذلك فإنّ البنية العميقة للجملة الفعليّة المركّبة في هذه الآية هي: لو ثبت أنّهم صبروا حتّى تخرج إليهم لكان خيرًا لهم، والبنية العميقة لهذه الوحدة الإسناديّة الاسميّة المركّبة (أنهم صبروا) هي (صبرهم)، لأنّ المصدر المسبوك من أنّ ومعموليها (اسمها وخبرها) حيث تأويله يؤوّل الخبر بالمفرد مضافًا إليه اسم أنّ، ولما كانت هذه الوحدة الإسناديّة القائمة مقام الفاعل المؤكّدة بـ (أنّ)، فإنّنا نستأنس إلى أن تكون بنيتها العميقة هي " تأكيد صبرهم "، وبذلك تكون البنية العميقة للجملة الفعليّة المركّبة لهذه الآية هي: " ولو ثبت تأكيد صبرهم حتّى تخرج إليهم لكان خيرًا لهم "، حتّى لا يكون ثمّة ابتعادٌ كبيرٌ بين معنى الوحدة الإسناديّة السّطحيّة وبنيتها العميقة في هذا التّحليل الوصفيّ المعياريّ[2].

1 . ينظر: المرجع السابق، ص 87 – 89

2 . رابح بومعزة، التّحويل في النحو العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، ط 1، 2008، ص 117

وفي مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ١٢٧﴾ [سورة البقرة:127]، يلاحظ أنّ الوحدة الإسناديّة المضارعيّة الحاليّة محذوف ركناها الأساسيّان، فالوحدة الإسناديّة الطّلبيّة التي مسندها فعل أمر (ربّنا تقبّل منّا) المؤدّية وظيفة مقول القول معمولها محذوف، بنيته العميقة: يقولان، وهي وحدة إسناديّة مضارعيّة مركّبو وظيفتها حال، صاحب الحال فيها هو الفاعل المتمثّل في ألف الاثنين، وبنيتها العميقة " قائلين "، ومثال ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ٢٤﴾ [سورة الرعد: 24/23]، نجد الوحدة الإسناديّة الاسميّة المحضة (سلام عليكم) مؤدّية وظيفة مقول القول محذوف بنيته العميقة (يقولون)، ويسجّل أنّ مقول القول هذا هو وحدة إسناديّة مضارعيّة مركّبة وظيفتها حال، بنيتها العميقة " قائلين ": سلامٌ عليكم[1].

1 . ينظر: المرجع السابق، ص 129 – 130

4. الحذف الحرفيّ:

من أبرز الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب حذف همزة الاستفهام، فقد أورد مجموعة من القراءات حاول توجيهها على أنّ همزة الاستفهام فيها محذوفة، من بينها:

- تخريجه لقراءة " أَنْذَرْتهم " بهمزة واحدة من غير مدّ، يقول: " هذا ممّا لا بدّ فيه أن يكون تقديره: أأنذرتهم، ثمّ حذف همزة الاستفهام تخفيفًا لكراهة الهمزتين، ولأنّ قوله: سواءٌ عليهم، لا بدّ أن يكون التّسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء (أم) بعد ذلك أيضًا "[1].

ونقل ابن جنّي عن أبي عليّ الفارسي أنّ حذف الحرف ليس بقياسٍ، وذلك أنّ الحرف نائبٌ عن الفعل وفاعله ، ألا ترى إذا قلت: ما قام زيدٌ، فقد نابت " ما " عن " أنفي "، كما نابت " إلّا " عن "أستثني"، وكما نابت الهمزة وهل عن "أستفهم"، وكما نابت حروف العطف عن أعطف، ونحو ذلك، فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر إجحاف به، إلّا أنّه إذا صحّ التّوجّه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوّة الدّلالة عليه، فإن قيل: فلعلّه حذف همزة (أنذرتهم) لمجيء همزة الاستفهام ، فكان الحكم الطّارئ على ما يشبه هذا من تعاقب ما لا يجمع بينه، قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما رأينا في غير هذا، فيجب أن يحمل هذا عليه[2]، يرى ابن جنّي أنّه يجوز حذف همزة الاستفهام في كلام العرب، مثل قول الشّاعر:

فأصبحت فيهم آمنًا لا كمعشر أتوني فقالوا: من ربيعة أم مضر؟

أي: أَمِن ربيعة أم مضر؟، وقالوا في قول الله سبحانه: ﴿وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٢٢﴾ [سورة الشعراء:22]، أراد: أَوَ تلك، وقال الشّاعر:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا بسبعٍ رمينَ الجمر أم بثمانِ

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 50

2 . المرجع نفسه، ج 1، ص 51

يريد: أَبِسَبْعٍ[1].

- تخريجه لقراءة ابن محيصن والزّهريّ: " أنذرتهم" بهمزة واحدة على الخبر، يقول أبو الفتح: " الذي ينبغي أن يعتقد في هذا أن يكون أراد همزة الاستفهام كقراءة العامة: " أأنذرتهم" إلّا أنّه حذف الهمزة تخفيفًا وهو يريدها، كما قال الكميت:

طربتُ وما شَوْقًا إلى البيض أطربُ ولا لعبًا منّي وذو الشّيب يلعبُ

قالوا معناه: أَوَ ذُو الشّيب يلعب؟، تناكرًا لذلك وتعجّبًا، وكبيت الكتاب:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا شعيثُ ابنُ سهم أم شعيث ابن منقر

يريد: أَشعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر؟، ويدلّ على إرادة هذه القراءة الهمزةَ، وأنّها إنّما حذفت لما ذكرنا بقاء (أم) بعدها، ولو أراد الخبر لقال: أَوَ لم تنذرهم، فإن قيل: تكون (أم) هذه منقطعة كقولهم: لإبلٌ أم شاءٌ (جمع شاة)، قيل: إذا قدّرت ذلك بقي قوله تعالى: " وسواءٌ عليهم"، منقطعًا لا ثاني له، وأقلّ ما يكون خبر سواء اثنان "[2].

- يرى ابن جنّي في موضع آخر أنّ حذف همزة الاستفهام تخفيفًا موضعه الشّعر، وأنّ هذا الحذف ضعيفٌ، يقول في تخريجه لقراءة الزّهري: " أُشهدوا " بغير استفهام: " أمّا حذف همزة الاستفهام تخفيفًا كأنّه قال: أشهدوا خلقهم؟، كقراءة الجماعة فضعيف، لأنّ الحذف في هذا الحرف أمرٌ موضعه الشّعر، ولكن طريقه غير هذا، وهو أن يكون قوله: أشهدوا خلقهم صفة لـ (إناث)، حتّى كأنّه قال: وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرّحمن إناثًا مُشهَدًا خلقهم هم "[3]، فحذف همزة الاستفهام عند ابن جنّي – وإن كان ضعيفًا – فإنّه يجوز، وهذا الذي عليه جمهور النّحاة الذين يرون جواز حذفها واختصاصها بأمور كثيرة عن غيرها من أدوات الاستفهام.

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 50 - 51
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 205
3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 254

وهمزة الاستفهام عند النّحويين حرفٌ مبنيّ لا محلّ لها من الإعراب، إذ معناه في غيره، حيث يستفهم به عن مضمون العلاقة بين طرفي جملة أو أكثر من حيث الصّحةُ وعدمُها، وهي أمُّ باب الاستفهام لاختصاصها بأمور ليست في أخواتها، ولعلّ من أبرز سماتها التّركيبيّة[1]:

1. تُذكَر في صدر جملة مكتملة الرّكنين

2. تدخل على الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة على السّواء

3. تدخل على الإيجاب والنّفي، فتقول: أذاكرت هذا الدّرس؟ ألم تذاكر هذا الدّرس؟

4. المقصود من السّؤال بها طلب التّصديق أو عدمه، أو طلب التّصوّر والتّعيين مع (أم)

5. يتصدّر الجواب عنها (نعم) أو (لا)، وما يكون بمعناهما، أي ما يفيد التّصديق والتّقرير أو النّفي.

وتختصّ همزة الاستفهام بخصائص ليست لأخواتها من أدوات الاستفهام، لذلك عدّوها أمّ الباب، وهذه الخصائص هي:

1. الهمزة هي حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره، لذلك فإنّ جمهور النّحاة يضمّنونها سائر أدوات الاستفهام حرفيّة واسميّة، فيقولون إنّ أصلها: أَهل، أَمتى، أمن ...

2. معادلة (أم) بها خاصة، فتقول: أمحمّدٌ حضر أم عليّ ؟، حيث عادلت (أم) ما بعدها بما قبلها في إرادة الاستفهام، ولا يجوز تلك المعادلةّ إلّا مع الهمزة، وإن لم توجد الهمزة في مثل هذا التّركيب فيجب أن تقدّر.

3. جواز الفصل بينها وبين الفعل بمعموله، فتقول: أدرسًا واحدًا ذاركت ؟، حيث (درسًا) مفعول به مقدّم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد فصل بين همزة الاستفهام والفعل (ذاكر)، ولا يجوز ذلك مع سائر أدوات الاستفهام.

4. التّقرير بها على سبيل الإنكار، فتقول: أتضرب زيدًا وهو أخوك ؟، ولا يستعمل غير الهمزة في هذا.

1 . إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، مصر، ط 1، 2007، ج 4، ص 422

5. سبقها لحروف العطف (الواو والفاء وثمّ)، أمّا سائر أدوات الاستفهام فإنّها تذكر بعد حروف العطف.

6. جواز حذفها، سواءٌ تقدّمت عليها (أم) ، أم لم تتقدّم عليها.

7. وقوعها بدلًا من واو القسم كما ذكر سيبويه في القول: آلله لتفعلنّ ؟، إذا كان استفهامًا أضمر حرف الاستفهام الجار، وصارت همزة الاستفهام بدلًا منه في اللّفظ معاقبًا، ولذلك فقد بقي الجرّ، ولا يقال: أو الله[1].

ولم يختلف المحدثون في تحليلهم لظاهرة حذف همزة الاستفهام عن المتقدّمين، بل تابعوهم في آرائهم، وسلكوا مسلكهم في مظاهر حذفها، وأقرّوا بصنيع النّحاة في القواعد التي بسطوها في عمليّة الحذف، واتّفقوا معهم بذلك في كيفيّة تصوّرهم لحذف همزة الاستفهام.

1 . ينظر: المرجع السابق، ج 4 ، ص 424 - 429

المبحث الثّاني: النّعت في محتسب ابن جنّي في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث

من المقرّر في الأوساط اللّغويّة أنّ النّحو هو المنظّم للعلاقات التّركيبيّة بين الوحدات اللّغويّة، فلا يمكن أن نصلَ إلى الدّلالة من غير المرور بهذه الرّوابط التّركيبيّة وعلاقاتها داخل النّصّ اللّغويّ، ولا يكون ذلك كذلك إلّا إذا أدرك الباحث أبواب النّحو ووظائفها من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ومن أبرز أبواب النّحو قيمة وأهميّة في تجلية دلالة النّصّ باب التّوابع، هذا الباب الذي يأتي تبعًا للأصول وتتمّة له، له دورٌ كبيرٌ في بيان المعنى ووضوح الدّلالة.

والمقصود بالتّوابع هي الثّواني المساوية للأوّل في الإعراب، بمشاركتها له في العوامل، ومعنى قولنا (ثوان) أي فروع في استحقاق الإعراب، لأنّها لم تكن المقصود وإنّما هي من لوازم الأوّل كالتّتمّة له، وذلك نحو: قام زيدٌ العاقل، فـ (زيدٌ) ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه، و(العاقل) ارتفع بما قبله أيضًا من حيث كان تابعًا لـ (زيد) كالتّكملة له، إذ الإسناد إنّما كان إلى الاسم في حال وصفه، فكانا لذلك اسمًا واحدًا في الحكم، ألا ترى أنّ الوصف لو كان مقصودًا لكان الفعل مسندًا إلى اسمين، وذلك محالٌ[1].

فالتّابع هو ما يتبع قبله في إعرابه، فيُرفع إن كان تابعًا لمرفوع، وينصب إن كان تابعًا لمنصوب، ويجرّ إن كان تابعًا لمجرور، كما يتبع ما قبله في جنسه (التّذكير والتّأنيث)، وعدده (الإفراد والتّثنية والجمع)، ودرجة تعيينه (التّعريف والتّنكير)[2]، والتّوابع خمسة: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل، وعطف نسق.

واختلف في العامل الذي يؤثّر في التّابع، فجمهور النّحاة يرون أنّ العامل في النّعت والتّوكيد وعطف البيان هو العامل في المتبوع حسب موقعه في الكلام، ونسبوا ذلك إلى سيبويه، ونُسِب إلى الخليل والأخفش أنّ العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه، أي أنّ العامل فيها معنى التّبعيّة، وأمّا رأي الجمهور في العامل في البدل أنّه محذوف، لأنّه على نية تكرير العامل، ويرى آخرون – منهم المبرّد – أنّ العامل فيه العامل في متبوعه، وأمّا عطف النّسق فإنّ الجمهور يرى أنّ عامله عامل متبوعه بوساطة الحرف العاطف، وقيل: العامل فيه الحرف نفسه، وقيل: عامله محذوف[3].

1 . محمود سليمان ياقوت، التوابع في النحو العربي، مطبوعات جامعة طنطا، 2005، ص 8 – 9

2 . إبراهيم بركات، النحر العربي، ج5، ص 3

3 . المرجع نفسه، ج 5، ص4

فأوّل باب من أبواب التّوابع هو النّعت، وهو الباب الذي سيحاول البحث أن يقف أمامه بمزيد من الشّرح والتّوضيح في التّراث النّحوي العربيّ وفي الدّرس اللّغويّ الحديث، ثمّ يعرّج إلى ظواهره الموجودة في محتسب ابن جنّي، وكيف نظر إليها العلماء قديمًا حديثًا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1. النّعت بين التّراث النّحويّ والدّرس اللّغوي الحديث:

تناول موضوعَ النّعت كثيرٌ من النّحويين واللّغويين، فلا يكاد يخلو مؤلّف نحويّ من ذكره منذ سيبويه إلى يومنا هذا مرورًا بكبار النّحاة في مختلف العصور، ويعرّف ابن مالك النّعت في ألفيته بقوله:

فالنّعتُ تابعٌ متمٌّ ما سبق بِوَسْمِه أو وَسْمِ ما به اعتلق

يقول ابن عقيل في شرحه لهذا البيت: " عرّف النّعت بأنّه التّابع المكمّل متبوعه، ببيان صفة من صفاته، نحو: مررت برجل كريم، أو من صفات ماتعلّق به، وهو سببيّه، نحو: مررت برجل كريمٍ أبوه "[1]، ويقول الأشموني في شرح بيت ابن مالك: " النّعت في عرف النّحاة تابعٌ متمٌّ ما سبق، أي مكمّل المتبوع بوسمه، أي بوسم المتبوع، أي علامته، أو وَسْم ما به اعتلق، فالتّابع جنس يشمل التّوابع المذكورة، ومتمٌّ ما سبق: مخرجٌ للبدل والنّسق، وبوسمه أو ما وَسْمِ به اعتلق: مخرجٌ لعطف البيان والتّوكيد، لأنّهما شاركا النّعت في إتمام ما سبق، لأنّ الثّلاثة تكمل دلالته، وترفع اشتراكه واحتماله، إلّا أنّ النّعت يوصل إلى ذلك بدلالة على معنى في المنعوت أو في متعلّقه، والتّوكيد والبيان ليسا كذلك "[2].

وقد استعمل النّحاة ثلاثة مصطلحات تؤدّي معنًى واحدًا، هي النّعت والصّفة والوصف، ويرى السّيوطيّ أنّ التّعبير بالنّعت هو اصطلاح الكوفيين، وربّما قال به البصريّون، والأكثر عندهم استعمالهم لمصطلح "الوصف" و"الصّفة"[3]، غير أنّ النّاظر في كتاب سيبويه يجده قد ذكر المصطلحات الثّلاثة، وهذا دليل على أنّ المصطلحات تتداخل فيما بينها، فيقع كلّ واحد منهما موضع الآخر لتقارب المعنى، ويجوز أن يقال: الصّفة لغة والنّعت لغة أخرى، ولا فرق بينهما في المعنى، والدّليل على ذلك أنّ أهل البصرة من النّحاة يقولون: الصّفة، وأهل الكوفة يقولون: النّعت، ولا يفرّقون بينهما[4]، غير أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ النّعت يكون بالحلية، نحو: طويل وقصير، والصّفة تكون بالأفعال، نحو: خارج وضارب، وقيل: النّعت خاص بما يتغيّر، نحو: قائم وضاربٌ، والوصف والصّفة لا يختصّان به، بل يشملان نحو: عالم وفاضل،

1 . ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار التراث، مصر، ط 20، 1980، ج3، ص 191

2 . شرح الأشموني على الألفية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ج3/ ص 86

3 . السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ص 117

4 . أبو هلال العسكري، الفروق اللّغويّة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2010، ص 42

ولذلك يقال: صفات الله وأوصافه، ولا يقال: نعوته[1]، فالنّعت لما يتغيّر من الصّفات، والصّفة لما يتغيّر ولما لا يتغيّر، فالصّفة أعمّ من النّعت.

ويخلص بعض الباحثين المحدثين بعد مناقشته للمصطلحات الثّلاثة: النّعت والصّفة والوصف في البيئة النّحويّة، أنّ مصطلح " النّعت" وإن كان أقرب إلى الكوفيين فقد شاع في الدّراسات النّحويّة مصطلحًا على مفهوم أحد التّوابع، أمّا "الصّفة" وإنْ عرفت مصطلحًا عند البصريين فقد شاعت في الأغلب مصطلحًا لغويًّا لا نحويًّا إلّا فيما ندر، وأمّا الوصف فلم يأتِ إلّا في معرض الشّرح وتوضيح أحكام النّعت عند بعض النّحاة، وخاصة عند سيبويه في كتابه[2]

ويقسّم النّحاة النّعت إلى ثلاثة أقسام:

1. النّعت المفرد: ما كان غير جملة ولا شبه جملة، وإن كان مثنى أو جمعًا، نحو: جاء الرّجل العالم، وجاء الرّجلان العالمان، وجاء الرّجال العلماء.

2. النّعت شبه الجملة: ويشمل الظّرف والجار والمجرور، ويكون في محلّ رفع أو نصب أو جرّ حسب موقع المنعوت، فمثال ما كان في محلّ الرّفع قوله تعالى: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ۝﴾ [سورة المسد:5]، فالجار والمجرور متعلّق بمحذوف في محلّ رفع صفة لـ (حبل)، ومثال ما كان في محلّ نصب قوله تعالى: ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يُفْسِدُونَ﴾ [سورة النحل:88]، ومثال ما كان في محلّ الجرّ: تمسّكت بضيوف من المغرب.

1 . محمود سليمان ياقوت، التّوابع في النّحو العربيّ، ص 19

2 . إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النّحويّة في التّراث النّحويّ في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء، الإسكندرية، ط 1، 2006، ص 155

3. النّعت الجملة: تقع الجملة نعتًا لما قبلها سواءٌ أكانت الجملة اسمية أم فعليّة، وتتبع ما قبلها في الإعراب، فإذا كان المنعوت مرفوعًا كانت في محلّ رفع، وإذا كان منصوبًا كانت في محلّ نصب، وإذا كان مجرورًا كانت في محلّ جرّ[1].

وقد وضع النّحاة للنعت ثلاثة شروط:

- شرطٌ في المنعوت: وهو أن يكون نكرة، إمّا لفظًا ومعنًى، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ٢٨١﴾ [سورة البقرة:281]، فكلمة (يومًا) أي المنعوت نكرة لفظًا ومعنًى، أو يكون المنعوت نكرة معنًى لا لفظًا، وهو المعرّف بـ "أل" الجنسية التي تفيد الشّيوع والعموم، نحو قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ٣٧﴾ [سورة يس: 37]، فكلمة (الليل) أي المنعوت نكرة معنًى لا لفظًا، لأنّها معرّفة بـ "أل" الجنسية.

- وشرطان في الجملة التي تقع نعتًا:

□أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، إمّا ملفوظ كما تقدّم، أو مقدّر كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ٤٨﴾ [سورة البقرة: 48]، أي: لا تجزي فيه، وقول جرير:

وما أدري أَغَيَّرَهم تناء وطول الدّهر أم مالٌ أصابوا

والتّقدير: أم مالٌ أصابوه، فحذف الهاء التي تربط الجملة الواقعة نعتًا بالمنعوت.

1 . محمد فاضل السّامرّائي، النحو العربي أحكام ومعانٍ، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط 1، 2014، ص 264 - 265

□والثّاني: أن تكون الجملة خبريّة لا طلبيّة، فإن جاء ما ظاهره أنّه نعتٌ فيه بالجملة الطّلبيّة فيؤوّل على إضمار القول، ويكون القول المضمر صفة، والجملة الطّلبيّة معمول القول المضمر، وذلك كقول الرّاجز:

حتّى إذا جَنَّ الظّلامُ واختلط

جاءوا بمذقٍ هل رأيتَ الذّئبَ قطّ

أي: جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هذا الكلام[1].

وينقسم النّعت باعتبار معناه إلى قسمين:

1. النّعت الحقيقيّ: وهو الذي يدلّ على معنًى في نفس منعوته الأصلي، أو هو الذي يتضمّن حقيقة الأوّل، وحالًا من أحواله، أو هو الذي يتوجّه فيه النّعت إلى منعوته حقيقة، ولا بدّ أن يشتمل النّعت الحقيقيّ على ضمير مستتر يعود على المنعوت، تقول: هذا رجلٌ عاقلٌ، فـ (عاقل) صفة لـ (رجل)، وتشتمل على ضمير يعود عليه، والتّقدير: هذا رجلٌ عاقلٌ هو، ويطابق النّعت الحقيقيّ المنعوت في أربعة من عشرة: واحدٌ من ألقاب الإعراب، وهي الرّفع والنّصب والجرّ، وواحدٌ من التّعريف والتّنكير، وواحدٌ من التّذكير والتأنيث، وواحدٌ من الإفراد والتّثنية والجمع.

2. النّعت السّببيّ: يدلّ على معنى في شيء بعده، له صلة وارتباطٌ بالمنعوت، نحو: مررت برجل كريمٍ أبوه، فكلمة (كريم) صفة للأب من حيث المعنى، وهو يرتبط بالمنعوت (رجل) من حيث القرابة فهو أبوه، ولا بدّ أن يذكر بعد النّعت السّببيّ اسمٌ ظاهرٌ مرفوعٌ به، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظّاهر الذي ينصبّ عليه معنى النّعت، ويطابق النّعت السّببيّ المنعوت في اثنين من خمسة: واحد من ألقاب الإعراب، وواحدٌ من التّعريف والتّنكير، وأمّا الخمسة الباقية وهي التّذكير والتّأنيث، والإفراد والتّثنية والجمع، فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرًا[2].

1 . ينظر: محمد سليمان ياقوت، التّوابع في النّحو العربيّ، ص 32 – 37

2 . ينظر: المرجع نفسه، ص 25 – 27

ومن القضايا التي بحث فيها النّحاة الأغراض التي يفيدها النّعت، فمن جملة ما ذكروه:

1. التّخصيص: ويكون في نعت النّكرات، حيث تتخصّص النّكرة بالنّعت، فتقول: أعجبت برجل عالم.

2. التّوضيح: ويكون في نعت المعارف، حيث تتّضح المعرفة بالنّعت، نحو: جاء أحمد الخيّاط.

3. الثّناء والمدح: وذلك إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب لا يحتاج إلى توضيح، وذلك كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١﴾ [سورة الأعلى: 1]، فإنّه ليس ثمّة ربٌّ أسفل فتميّزه منه بكلمة (الأعلى)ن فهو لا يحتاج إلى توضيح وإنّما ذكرت الصّفة للثّناء عليه وتعظيمه.

4. الذّمّ والتّحقير: نحو: أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم، حيث (الرّجيم) نعتٌ للشّيطان، وكأن تقول: سبّني فلانٌ الفاسقُ الخبيثُ.

5. التّرحم: نحو: مررت بعبّاس البائس، ونحو: ارحموا هذا الرّجل الفقير الضّائع، ويكون في النّكرات أيضًا، نحو: ارحموا رجلًا بائسًا فقيرًا مضيَّعًا.

6. التّوكيد: قد يوصف المنعوت – معرفة أو نكرة – بما يقوّي معناه ويؤكّده، ويكون النّعت إعادة لمعنى المنعوت، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ۝١٣﴾ [سورة الحاقة: 13]، فـ (واحدة) نعت لـ (نفخة).

7. قد يؤتى بالنّعت لإفادة التّعميم، كأن يقال: إنّ الله يرزق عباده الطّائعين والعاصين.

8. التّفصيل: نحو: مررت بثلاثة رجال كاتب وشاعر وفقيه.

9. الإبهام: قد يكون النّعت لإفادة إبهام في الموصوف، كأن تقول: تصدّقت بصدقة قليلةٍ أو كثيرةٍ[1].

1 . ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي، أحكام ومعان، ص 258 – 260، وينظر كذلك: إبراهيم بركات، النحو العربي، ج 5، ص 44 - 45

هـذه أبرز القضـايا التي تنـاولها النّحـاة المتقدّمون في موضوع النّعت، وهناك قضايا أخرى أشاروا إليها كتعدّد المنعوت، والحذف، والقطع، والتّقديم، والعطف، والفصل بين النّعت والمنعوت، وإذا جئنا إلى الدّرس اللّغويّ الحـديث نجـد أنّ موضـوع النّعت قد أخذ أبعادًا مختلفة، إذ تنوّعت زاوية الدّراسة واختلفت، ما جعل كثيرًا من الأحكام تتباين من منهج إلى آخر، بل إنّنا نجد الاختلاف صائرًا داخل أتباع المنـهج الواحـد، فتعـدّدت بذلك الآراء وتنوّعت ووصلت إلى حدّ تخطئة المتقدّمين في أصول التّقسيم داخل التّركيب النّعتيّ، واختلاف زاوية البحث في ظاهرة النّعت عند المحدثين مردّه إلى اختلافهم في نظرتهم إلى تقسيم الكلم في العربيّة، فقد عاب المحدثون على النّحاة طريقتهم في التّقسيم، وانتقدوا قسمتهم الثّلاثيّة وكيفية معالجتهم للظّواهر الاسميّة، وخلطهم بين الأسماء والصّفات.

ويرى المحدثون أنّ مصطلح التّوابع أطلق على الموضوعات النّحويّة المشابهة ما قبلها من حيث الشّكل، دون أن يأخذ بالاعتبار معنى هذه الموضوعات ووظيفتها، لذلك حكم بعض الباحثين على هذه التّسمية بأنّها قاصرة، وأطلق في مكانها مصطلح " الشّريك " بدلًا من " التّابع " على هذه الأبواب، نظرًا لوظيفتها ومعناها ودورها في التّركيب، فهذا المصطلح أقرب إلى الصّواب أدنى من الدّقّة، لأنّه مراعٍ للشّكل والتّرتيب، لأنّ " الشّريك " أنسب من "التّابع " وأجود وأحرى وأخلق وأليق بأن يطلق على هذه الموضوعات، لأنّ المتكلّم لم ينعت ولم يؤكّد ولم يبدل ولم يعطف إلّا عندما علم أو ظنّ أنّ في الكلام نقصًا أو غموضًا فأكمله بالعطف، ووضّحه بالنّعت، وخصّصه بالبدل، وأكّده بالمؤكّد، فكانت هذه الموضوعات شركاء لما سبق، لحاجة السّوابق إلى اللّواحق، وعدم قدرتها على الانفراد بأداء الوظيفة النّحويّة والدّلاليّة، فاشترك النّعت والمنعوت في الفاعليّة في قولنا: حضر زيدٌ الصّادق، وفي المفعوليّة في قولنا: رأيت زيدًا الصّادقَ، فـ (الصادق) شريك لـ (زيد) وليس تابعًا له، إذ يمكن الاستغناء عن التّابع، ولا يمكن الاستغناء عن الشّريك، لأنّ مبدأ الشّراكة هو عدم قدرة أحد الشّريكين بالانفراد بالشّيء المشترك فيه، لذا نرى أنّ من الأولى أن نسمّيَ التّوابع بـ (الأشراك)، والتّابع بـ (الشّريك)، فنكون بذلك حقّقنا المرادين وأصبنا الهدفين، وأحرزنا الغايتين الوظيفيّة والمعنويّة[1].

1 . شيماء رشيد محمد زنكنة، وعبد الرحمن عزيز مصطفى، دراسة التوابع في ضوء معاني الإعراب – دراسة في البعد الوظيفي – ، مجلة آداب المستنصرية، المجلد 2018، العدد 81، فيفري 2018

وبالعودة إلى صنيع المحدثين وكيفية تعاملهم مع ظاهرة النّعت، نجد الباحث إبراهيم أنيس يدرج الصّفة تحت باب الاسم، ويرى أنّها تشترك إلى حد كبير مع الاسم في المعنى والصّيغة والوظيفة، وأنّها أوثق اتّصالًا بالاسم، بيدَ أنّها تتميّز ببعض السّمات الخاصة بها، فالكلمة الواحدة قد تكون اسمًا أو صفة، ولا يوضّح المراد منها إلّا الاستعمال اللّغويّ، قارن بين العبارتين: الطفل الملك، والملك الطفل، تجد أنّ العبارة الأولى تستعمل حين ينظر إلى مجموعة من الأطفال في مدرسة مثلًا، وأراد النّاظر أن يشير إلى طفل معيّن فوصفه بكلمة " الملك "، في حين أنّ العبارة الثّانية قد ترد على لسان صحفيّ يصف حفلًا ضمّ عددًا من الملوك وأراد أن يميّز بينهم ملكًا صغير السّنّ[1].

ويرى الباحث تمّام حسّان أنّ هناك خللًا واضحًا في طريقة تعامل النّحاة مع تقسيم الكلم، وذهب إلى القول بأنّ التّفريق بين أقسام الكلم على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطّريقة المثلى التي يمكن بها الاستعانة في التّمييز بين أقسام الكلم، وأنّ أمثل الطّرق لذلك هو التّفريق بينهما على أساس من الاعتبارين مجتمعين، وقد أدّاه تخمينه إلى اقتراح تقسيم سباعيّ فصل فيها الصّفة عن الاسم، وأدرج ضمنها اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصّفة المشبّهة واسم التّفضيل، وقد علّل تمّام حسّان إدراج الصّفة بقسم خاص من أقسام الكلم لأنّ مفهومها هو دلالتها على موصوف بما تحمله من معنى الحدث، بخلاف المفهوم الذي ارتضاه النّحاة للاسم حين قالوا: الاسم ما دلّ على مسمًّى[2].

وعلى نحو اختلافهم في تصنيف النّعت داخل أجزاء الكلم، اختلف المحدثون كذلك في نوعي الصّفة، فإذا كان النّحاة قد قسّموا النّعت إلى نوعين: نعت حقيقيّ ونعت سببيّ، فإنّ من المحدثين من أسقط النّعت السّببيّ ورأى أنّه تابعٌ للمجاورة وليس تابعًا للنّعت، ومن الذين نهجوا هذه السّبيل الباحث مهدي المخزومي الذي ناقش أمثلة النّحاة حول النّعت السّببيّ، وبدا له أنّ حملها على النّعت فيه تكلّف وتمحّل، لأنّه لم يكن صفة لما قبله في المعنى، وإنّما كان صفة لما بعده، فلا وجه لتسميته بالتّابع، والذي دعا النّحاة إلى تسميته نعتًا هو ما لاحظوه من اتّفاق بين إعرابه وإعراب ما قبله، أمّا المعنى فلم يعبؤوا به، فقولنا مثلًا: زارني رجلٌ كريمٌ خلقه، ليس من النّعت في شيء، وأنّ الاتّفاق في الإعراب لم يقم على أساس من

1 . ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 274

2 . ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، 1994، ص 98 – 103

كونه نعتًا تابعًا لما قبله، لأنّه ليس صفة له، ولكنّه يقوم على أساس من الإتباع للمجاورة وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات، مثل قولهم: هذا جحر ضبّ خرب، بخفض (خرب)، وهو خبرٌ من حقّه أن يكون مرفوعًا، ولكنّهم توهّموا أنّ (خرب) نعت لـ (الضّبّ) لمجاورته إيّاه، فخفضوه لخفض ما قبله، كذلك هذا الذي سمّوه نعتًا سببيًّا فهو من قبيل ما ذكرنا، فرفع كريم في قولنا: زارنا رجلٌ كريمٌ خلقه، على توهّم أنّه نعت لـ (رجل) لمجاورته إيّاه، وهو في الحقيقة صفة لما بعده، ولكنّه جاوره فتبعه في إعرابه[1]، غير أنّ الادّعاء بإسقاط النّعت السّببيّ ووصفه بالتّكلّف والتّمحّل مردودٌ لا يستقيم، وسنرى فيما بعد مع النّموذج التّحويليّ للتّركيب النّعتيّ سبب تلاشي هذا الادّعاء.

ناقش الباحث محمود أحمد نحلة ظاهرة النّعت في كتابه " الاسم والصّفة في النّحو العربيّ والدّراسات الأوربيّة "، فوجد في العربيّة صفتين: أصليّة تابعة وغير تابعة، ووظيفيّة تحلّ محلّ الصّفة التّابعة وتقوم بوظيفتها، غير أنّ نحاة العربيّة لم يضعوا مصطلحًا خاصًا للصّفة الوظيفيّة، ولم يقيّدوا مصطلح " الصّفة " في الحالين، بل تركوه مطلقًا دالًّا على الصّفة الأصليّة بنوعيها والصّفة الوظيفيّة، إذْ كلّها في النّهاية صفات[2].

وقد حاول الباحث تتبّع " النّعت " في الدّراسات التّراثيّة خاصة عند سيبويه الذي يرى أنّه كان يفرّق بين الصّفة كونها بنيةً صرفيّةً، وبين كونها وظيفة نحويّةً، وأنّ الصّفة النّحويّة عنده صفتان: أصلية ووظيفيّة، رغم أنّه لم يعرف مصطلحي الصّفة الأصلية والوظيفيّة، إلّا أنّه أدرك ما يعنيه كلّ منهما دون أن يذكر لأيٍّ منهما مصطلحًا خاصًّا، أمّا الذين جاءوا من بعد سيبويه فقد مضوا على نهجه ففرّقوا بين الصّفة بنيةً صرفيّة، ووظيفة نحويّة[3].

وقد حاول أتباع المنهج التّحويليّ أن يفسّروا ظاهرة النّعت انطلاقًا من قواعدهم، فرأوا أنّ النّعت والمنعوت يرتبطان بفكرة التّلازم بحيث إنْ وجدا في الجملة وجب أن يكونا في الحكم كلمة واحدة، لا يتمّ معناها في سياقها إلّا بذكر شقّها الثّاني، مثلها في ذلك مثل المضاف والمضاف إليه، نقول:

1 . مهدي المخزومي، في النحو العربي – قواعد وتطبيق –، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 2، 1986، ص 188

2 . محمود أحمد نحلة، الاسم والصّفة في النّحو العربيّ والدّراسات الأوربيّة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 70

3 . ينظر: المرجع نفسه، ص 73 – 76

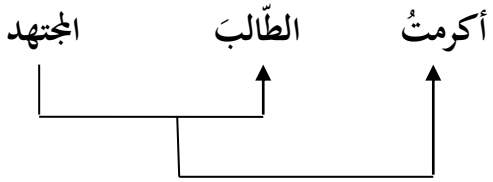

فارتبطت (الطالب المجتهد) بـ (أكرمت) كالكلمة الواحدة[1].

وحاول أتباع المنهج التّحويليّ توضيح النّعت بنوعيه الحقيقي والسّببيّ، فالنّعت الحقيقيّ مثل جملة: أقبل عليّ المجتهد، مولّدة من: أقبل عليّ + عليّ مجتهد، يمكن توضيح هذا الأصل بمخطط الشّجرة الآتي:

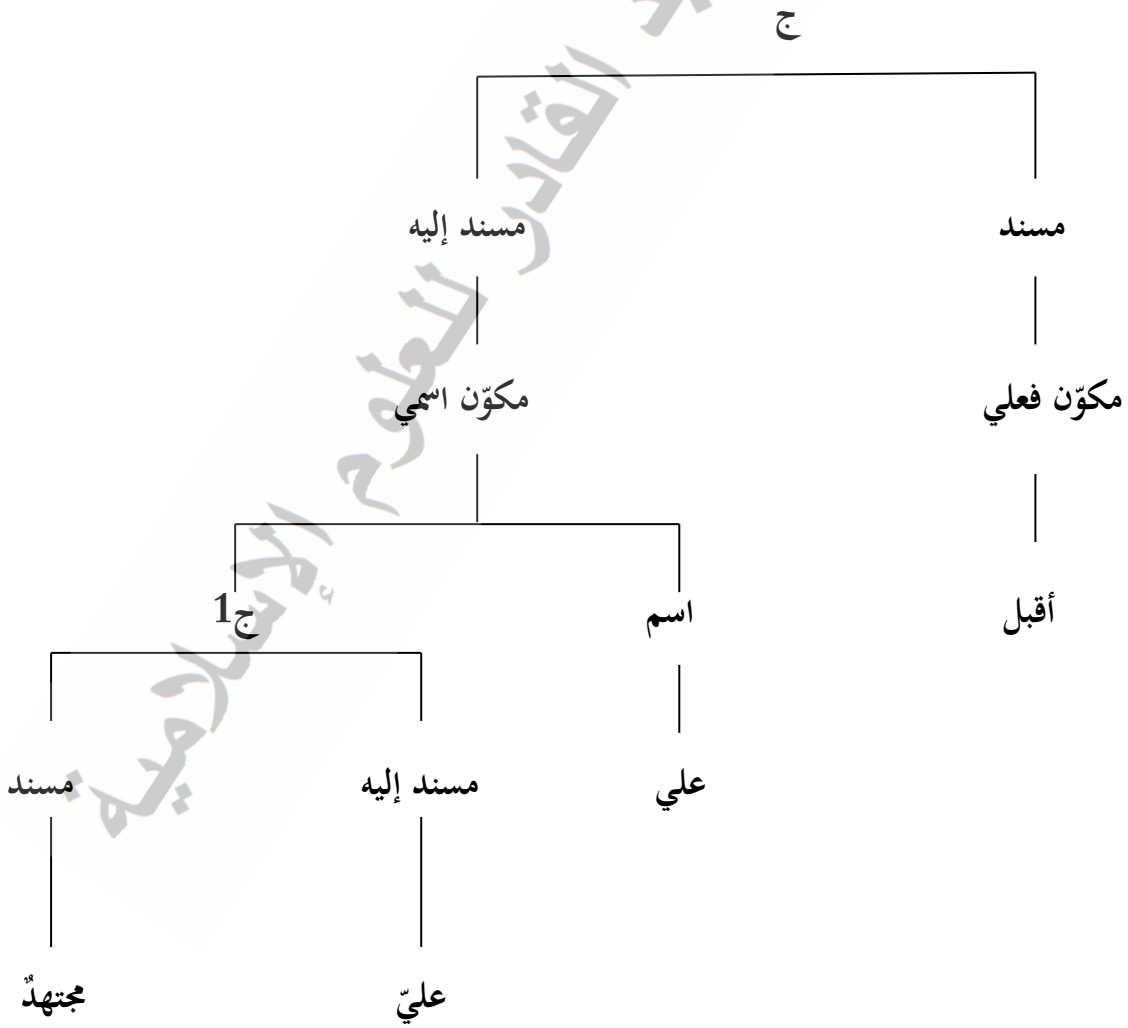

1 . خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 201

وبعمليّة تحويليّة قوامها حذف المكرّر نحصل على التّركيب: أقبل عليٌّ مجتهدٌ، وهذا التّركيب غير قواعديّ (غير نحوي)، فالعربيّة لا تسمح بغير واحد من المسندات إذا كانت مختلفة كما هنا، أحدهما فعليّ يدلّ على التّجدّد والحدوث، والآخر اسمي يدلّ على الثّبات، لهذا تضطرّ العربيّة في سبيل تحقيق عنصر النّحويّة والمقبوليّة إلى ربط الوصف (مجتهد) بـ (عليّ) كتابع نعتي، ولكن يفترض في النّعت أن يكون مطابقًا للمنعوت تعريفًا وتنكيرًا، وهنا تلجأ العربيّة إلى الاستعانة بوصلة لنعت المعارف بالنّكرات، وهذه الوصلة هي " أل " الموصوليّة، وبذلك تتولّد الجملة القواعديّة: أقبل عليّ المجتهد[1].

وكذلك الحال مع النّعت السّببيّ إذ يعود في أصله إلى النّعت الحقيقيّ، فلو تأمّلنا مثلًا النّعت السّببيّ في مثل: مررت برجل كريمة أمّه، أو: مررت بامرأة كريمٍ أبوها، لاتّضح لنا أنّه في الحقيقة نعتٌ مفردٌ محوّلٌ عن نعت جملة، فهاتان الجملتان كلّ واحدة منهما مولّدة في المستوى العميق من جملتين، هما:

(أ): **1. مررت برجل** **2. أمّ الرّجل كريمة**

(ب): **1. مررت بامرأة** **2. أبو المرأة كريم**

وبعملية تحويلية قوامها حذف العناصر المشتركة هي هنا: الرّجل والمرأة، تاركة أثرًا لها هو الضّمير الرّابط العائد على المرأة والرّجل في الجملتين الأوليين تتولّد منهما الجملتان الآتيتان:

– مررت برجلٍ أمّه كريمةٌ

– مررت بامرأة أبوها كريمٌ

وبعمليّة تحويل أخرى قدّم الخبر على المبتدأ فصارتا:

– مررت برجلٍ كريمةٌ أمّه

– مررت بامرأة كريمٍ أبوها

1 . فوزي الشّايب، مقارنة لسانية، مجلة مؤتة للبحوث والدّراسات، جامعة اليرموك، المجلد 12، العدد 1، 1997، ص 333

والجملة الثّانية أي الجملة الصّغرى إنْ هي إلّا نعتٌ للاسم قبلها، وهذا النّعت أي نعت الجملة يعدّ من النّعت الحقيقيّ، مع أنّ الكرم فيها منسوبٌ إلى المبتدأ بعدها وليس إلى المنعوت قبلها، ثمّ حوّل النّعت من جملة إلى مفرد، فبدل كونه جملة اسميّة أصبح وصفًا، والنّعت إذا كان مفردًا وجب أن يطابق المنعوت في الإعراب، من هنا جاء النّعت السّببيّ بسبب التّحويل من جملة إلى مفرد هكذا:

– مررت برجلٍ كريمةٍ أمّه

– مررت بامرأة كريمٍ أبوها

ولم يحصل نتيجة هذا التّحويل أي تغيير على النّسبة القائمة بين أركان المركّب النّعتيّ، فالكرم منسوب إلى أمّ الرّجل وإلى أبي المرأة عندما كان النّعت جملة، واستمرّ على هذا الحال بعد التّحويل إلى نعت مفرد أيضًا، والذي تغيّر هو العلاقات الشّكليّة فقط، أي الإعراب[1].

وعليه، فإنّ إسقاط النّعت السّببيّ في مثل: (مررت بامرأة كريمٍ أبوها، ومررت برجلٍ كريمةٍ أمّه)، بحجّة عدم جريان النّعت على المنعوت في المعنى، وأنّ الاتّباع هنا للمجاورة كما قال إبراهيم مصطفى وتلميذه مهدي المخزومي فمردودٌ، لأنّ هذا نوعٌ متميّزٌ من النّعت يجري في المعنى على ما بعده، وفي اللّفظ على ما قبله، فليس نعتًا حقيقيًّا حتّى يجري على ما قبله لفظًا ومعنًى، ومن هنا كانت تسميته بالنّعت السّببيّ للإعلام أنّه جارٍ على ما هو من سبب المنعوت لا المنعوت نفسه، واعتباره إتْباعًا للمجاورة مردودٌ لأنّ هذا الضّرب من الإتباع – أي المجاورة – يجري مجرى الغلط كما يرى جمهور النّحويين، فهو نظير الإقواء لا يجوز وقوعه في الكلام الفصيح، وإنّما وقع في شيء شاذّ وهو قولهم: هذا جحر ضبّ خرب، والدّليل على أنّه غلطٌ قول العرب في التّثنية: هذا جحرا ضبّ خربان، كما أنّ استبعاد النّعت السّببيّ يستلزم استبعاد نعت الجملة، لأنّ هذا أصل ذاك، ولا يعتقد أنّ أحدًا يقبل بإسقاط نعت الجملة، وما دام الأمر كذلك فلا معنى لإسقاط فرع النّعت بالجملة، أي النّعت السّببيّ[2].

1 . فوزي الشّايب، مقارنة لسانية، ، ص 326 – 327

2 . ينظر: المرجع نفسه، ص 326 - 327

وقد تتبّع الباحث مجيد الماشطة تصنيف النّعت في اللّغتين العربية والإنجليزيّة، وخلص في بحثه أنّ تصنيف النّحاة العرب للنّعت إلى حقيقيّ وسببيّ هو في الواقع تصنيف نحويٌّ أو وظيفيٌّ، وليس تصنيفًا دلاليًّا، كما أنّ تصنيف بعض النّحاة العرب للنّعت إلى تأسيسٍ وتوطئةٍ وتأكيديّ هو أيضًا تصنيفٌ وظيفيٌّ وليس تصنيفًا دلاليًّا، وهذا التّصنيف ليس بالتّصنيف العلميّ السّليم أو النّافع[1].

وهذا التّصنيف الذي وسمه الباحث بغير المجدي والذي لا يستقيم علميًّا، هو تقسيم النّحاة النّعت باعتبار معناه إلى ثلاثة أقسام:

1. نعتٌ تأسيسيٌّ أو مؤسّسٌ: وهو الذي يدلّ على معنًى جديد لا يفهم من الجملة بغير وجوده، نحو: راقني الخطيب الشّاعر، فكلمة (الشاعر) نعت أفاد معنًى جديدًا لا يستفاد إلّا من ذكرها.

2. نعت تأكيد أو مؤكّدٌ: وهو الذي يدلّ على معنًى يفهم من الجملة بدون وجوده، نحو تخيّرت من الأطبّاء النّطاسيَّ البارعَ، فـ (البارع) نعت مفهوم المعنى من كلمة: النّطاسيّ التي بمعناه، ومن الجملة قبله أيضًا، لأنّ التّخيّر لا يكون في الأغلب إلّا للبارع.

3. نعت التّوطئة أو التّمهيد: بأن يكون النّعت جامدًا وغير مقصود لذاته، والمقصود هو ما بعده، وإنّما ذكر السّابق ليكون توطئة وتمهيدًا لنعت مشتق بعده يتّجه القصد له، نحو: استعنتُ بأخٍ أخٍ مخلص، فكلمة: أخ الثّانية نعت غير مقصود لذاته، وإنّما المقصود هو المشتقّ الذي يليه، ولذا يسمّى النّعت الجامد هذا بالنّعت الموطّئ[2].

ناقش الباحث مجيد الماشطة هذا التّقسيم ورأى أنّه لا يصحّ أنْ نسمّيه تقسيمًا معنويًّا، لأنّه يعتمد الوظيفة البنيويّة للصّفة أو دورها في الجملة، فالنّعت التّأسيسيّ هو النّعت المألوف أو المتوقّع، وهو المكمّل متبوعه ببيان صفة من صفاته، أمّا النّعتان التّأكيديّ والموطّئ فهما حالتان نادرتان في تردّدهما الفعليّ في اللّغة، وخلافًا للتّقسيمين الأوّل والثّاني فإنّ هذا التّقسيم فقيرٌ في علميّته وهزيلٌ في تفرّعه، ويمضي الباحث في تساؤلات كثيرة يروم من خلالها التّأكيد على عدم جدّيّة هذه التّفرعات، وكلّ هذه التّساؤلات تبرّر إلغاء

1 . مجيد الماشطة، تصنيف النّعت في اللّغتين العربيّة والإنجليزية، مجلة كلية الآداب، العدد 20، 1982، ص 234

2 . عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط 8، ج 3، ص 456

النّعت التّأكيديّ من التّقسيم، ممّا يترك نعت التّوطئة بمفرده في السّاحة، ونظرًا لندرة تردّد نعت التّوطئة في اللّغة فمن الأفضل إعرابه بدلًا أو توكيدًا، ونوفّر بذلك صفحات الكتب النّحويّة لتحاليل أفضل وتصنيفات أدقّ، إضافة إلى هذا فالمفروض في أيّ تقسيم سليم أن يعتمد معيارًا واحدًا فقط، مثل اعتماد التّقسيم الأوّل – معيار اللّفظ –، أي كون النّعت كلمة أو شبه جملة أو جملة، أمّا في تقسيمنا هذا فليس ثمّة علاقة تكامليّة بين أجزائه الثّلاثة، إذ إنّه يضع معيارًا للنّوعين الأوّل والثّاني (دلالة النّعت على معنًى يفهم أو لا يفهم بوجوده)، ومعيارًا آخر للنّوع الثّالث (أن يكون النّعت جامدًا وممهّدًا لنعت مشتقٍّ بعده)[1].

ومن القضايا التي عالجها المحدثون لظاهرة النّعت وظيفتُها، فرأوا أنّ للنّعت وظيفتين: دلاليّة ووظيفيّة، فالوظيفة الدّلاليّة للنّعت وظيفة سياقيّة، بمعنى أنّ لكلّ تركيب خصوصيّته ودلالته التي هي محصّلة تحليل العناصر السّياقيّة المتنوّعة المتشابكة، ومن ثمّ فإنّ تحديد الوظيفة الدّلاليّة أمرٌ مرهونٌ بالسّياق بعناصره المتنوّعة[2]، وأمّا الدّور الوظيفيّ فالنّعت أحد عناصر استطالة الجملة العربيّة، أي اتّساع مداها الصّوتيّ والدّلاليّ لتعبّر عن مواقف متنوّعة وأحوال متعدّدة، إنّ إدخال النّعت في التّركيب الجمليّ والتّساع فيه صورةٌ من صور التّطوّر اللّغويّ والحضاريّ عمومًا، ذلك أنّ الإنسان يحتاج دائمًا إلى الوصف الذي يُعدّ النّعت أحدَ أدواته، وكلّما تقدّم به العلم والفكر احتاج إلى استعماله والتّنويع في صوره[3].

1 . ينظر: مجيد الماشطة، تصنيف النّعت في اللّغتين العربيّة والإنجليزيّة، ص 225

2 . السّيد علي خضر، التّركيب النّعتي في العربيّة، دراسة في القرآن والشّعر، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد 27، أغسطس 2000، ص 66

3 . المرجع نفسه، ص 68

2. الـنّعت في محتسب ابن جنّي:

وردت إشارات لغويّة عديدة في المحتسب حول قضايا النّعت وما يحيط بها من إشكالات فرعية، إذْ حاول ابن جنّي في سبيل تعليل أبرز القراءات التي خرجت عن المألوف وتعلّقت بظاهرة النّعت أن يشرحها شرحًا وافيًا، فذكر منها قضايا عديدة، كارتباط الصّفة بموصوفها، وإفادتها فيه أو العكس، والرّتبة بينهما، وحذف الموصوف، وأحكامٌ أخرى ترتبط بالعلاقة بين الصّفة والموصوف من حيث المعنى والدّلالة.

عرف أبو الفتح النّعت بقوله: " اعلم أنّ الوصف لفظٌ يتّبع الاسم الموصوف، تحليةً له أو تخصيصًا ممّن له مثل اسمه بذكر معنًى في الموصوف "[1]، وقال في تخريجه لقراءة أنس بن مالك "كشجرةٍ طيّبةٍ ثابتٍ أصلها": " قراءة الجماعة (أصلها ثابتٌ) أقوى معنًى، ذلك أنّك إذا قلت: ثابتٌ أصلها، فقد أجريت ثابتًا صفة على شجرة، وليس الثّبات لها إنّما هو للأصل، ولعمـــــري إنّ الصّفة إذا كانت في المعنى لما هو من سبب الموصوف جرت عليه، إلّا أنّها إذا كانت له كانت أخصَّ لفظًا به "[2]، ويقول في موضع آخر في المحتسب: " ... والصّفة إذا جَرَتْ على موصوفها أذنت بتمامه وانقضاء أجزائه، فهي من صلته "[3]، فهذه ثلاثة مواضع مختلفات ذكر فيها ابن جنّي مفهوم الوصف وأنّه هو اللّفظ التّابع للاسم الموصوف، وأنّه هو والمنعوت صلة واحدة، وأنّه يأتي لأغراض عديدة منها: التّحلية، والتّخصيص، والبيان، والإيذان بتمام معنى الموصوف وانقضاء أجزائه.

وفي موضـع آخـر يؤكّد ابن جنّي أنّ النّعت والمنعوت كالجزء الواحد، وأنّهما متساويان في الإفادة والبيان: " واعلم أنّ الصّفة كما تفيد في الموصوف، فكذلك قد يفيد الموصوف في صفته، ألا تراك إذا قلت: مررت بغلامٍ طويلٍ، فقد علم أنّ (طويلًا) هنا إنسان، ولو لم يتقدّم ذكر الغلام لم يُعلم أنّه لإنسان أو غيره من الرّمح أو الجذع ونحوهما، وكذلك قد عُلِمَ بقولك: طويل، أنّ الرّجل طويل وليس بربعة ولا قصير، وهذا

1 . ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، ص 65
2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 362
3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 307

أحدُ ما خلطَ الموصوف بصفته حتّى صارت معه كالجزء منه، وذلك لتساويهما في إفادة كلّ واحد منهما في صاحبه ما لولا مكانه لم يُفِدْ فيه "[1].

وهذا التّلازم بين النّعت والمنعوت قال به المحدثون، وذهبوا إلى أنّهما كالكلمة الواحدة، يقول الباحث خليل عمايرة معلّلًا وضعه عنوانًا باسم (التّلازم بين النّعت والمنعوت): " لا نرمي من هذا العنوان أن نناقش قضيّة الفصل بين التّابع والمتبوع، ولا إحلال أحدهما مكان الآخر، ولكنّنا نقصد أنّه إنْ وُجِدَا في الجملة فوجب أن يكونا في الحكم كلمة واحدة، لا يتمّ معناها في سياقها إلّا بذكر شقّها الثّاني، مثلها في ذلك مثل المضاف والمضاف إليه "[2].

وأورد ابن جنّي في المحتسب بعض الأحكام المتعلّقة بالصّفة والموصوف، يقول في تخريجه لقراءة (الزّانيةَ والزّاني) بالنّصب، بعد أن ذكر تعليل الجملة نحويًّا يقول: " ولا موضع لقوله تعالى ﴿فاجلدوا كلّ واحدٍ منهما مائة جلدة﴾ لأنّه تفسير، ولا يكون وصفًا لـ (الزانية) و(الزاني) من حيث كانت المعرفة لا توصف بالنّكرة، وكلّ جملة فهي نكرة، وأيضًا فإنّ الأمر لا يوصف به، كما لا يوصف بالنّهي ولا بالاستفهام، لاستبهام كلّ واحد من ذلك لهدم الخبر منه، وأيضًا فإنّ الموصوف لا تعرض بينه وبين صفته الفاء، لا تقول: مررت برجل فيضرب زيدًا، وذلك لأنّ الصّفة تجري مجرى الجزء من الموصوف، وجزء الشّيء لا يعطف على ما مضى منه، فإن قلت فقد أقول: مررت برجل قام فضرب زيدًا، فكيف جاز العطف هنا ؟، قيل: إنّما عطفت صفة على صفة، ولم تعطف الصفة على الموصوف من حيث كان الشّيء لا يعطف على نفسه لفساده "[3].

فهـذه جملة من الأحكام التي تتعلّق بالنّعت والمنعوت من منظور ابن جنّي، وأبرزها مطابقة النّعت الحقيقيّ لمنعوته في التّعريف والتّنكير، وخروج أساليب الأمر والنّهي والاستفهام عن الوصف بها لاستبهامها وعدم خبريتها.

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 102

2 . خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 201

3 . ابن جني، المحتسب، ج 2، ص 100 – 101

ووجوب مطابقة النّعت الحقيقيّ لمنعوته في التّعريف والتّنكير تكاد تكون قاعدة متّفقة بين النّحويين، يقول سيبويه: " واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلّا بمعرفة، كما أنّ النّكرة لا توصف إلّا بنكرة "[1]، وهذا الذي قرّره النّحاة هو المتعارف عليه قديمًا وحديثًا، لأنّ النّعت هو المنعوت عينه من حيث المعنى، ولا يخفى أنّ أدلّ معاني النّكرة هو العموم، بخلاف المعرفة التي تدلّ على الخصوص، لذا فإنّ الملاءمة بين النّعت والمنعوت من حيث التّعريف والتّنكير يجب أن تكون حاضرة، فمن المحال أن يكون الموصوف معرفة ونكرة في الحالة نفسها، لأنّ الضّدّين لا يجتمعان[2]، هذا هو المشهور من كلام النّحويين وإن كان فيهم من أجاز ذلك في حدود وضوابط، ولكنّ المتعارف عليه هو مذهب الجمهور من وجوب مطابقة النّعت لمنعوته تعريفًا وتنكيرًا.

والقضية الثّانية التي أشار إليها ابن جنّي هي الأسماء التي لا تصلح أن تكون نعتًا، فعدّد منها الأمر والنّهي والاستفهام، وعلّل ذلك بتوغّلها في الإبهام، وهذا التّعليل يطّرد كذلك في عرف النّحويين قديمًا وحديثًا، يقول الباحث عباس حسن: " ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون نعتًا ولا منعوتًا، كالضّمير والمصدر الدّال على الطّلب، نحو: سعيًا في الخير، بمعنى اسعَ في الخير، وكثيرٌ من الأسماء المتوغّلة في الإبهام، كأسماء الشّرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبريّة، وما التّعجّبيّة، وكلمة "الآن" الظّرفية، وكثيرٌ من الظّروف المبهمة مثل: قبل، وبعد ... ويستثنى من الأسماء المتوغّلة في الإبهام بعض ألفاظ تقع نعتًا، منها: غير، سوى ... ومن وما النّكرتان التّامّتان "[3].

وقد بحث النّحاة في الأسماء التي تصلح أن تكون نعتًا، فعدّدوا منها: الأسماء المشتقّة العاملة أو ما جاء في معناها، والمقصود بالعاملة: اسم الفاعل، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، اسم المفعول، أفعل التّفضيل، أمّا غير العاملة: كاسم الزّمان، واسم المكان، واسم الآلة، فلا تقع نعتًا، والمقصود بما في معناها: كلّ الأسماء الجامدة التي تشبه المشتقّ في دلالتها على معناه، والتي تسمّى: الأسماء المشتقّة تأويلًا، فإنّها تقع نعتًا أيضًا، وأشهرها:

1 . سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 6

2 . محمود حمود عراك، التّغاير بين المنعوت والنّعت الحقيقيّ في ضوء آراء النّحاة، مجلة كلية التّربية / واسط، العدد 15، آذار 2014، ص 133

3 . عباس حسن، النحو الوافي، ج 3، ص 466

1. أسماء الإشارة غير المكانيّة: مثل " هذا " وفروعه، وهي معارف فلا تقع نعتًا إلّا للمعرفة.

2. ذو المضافة: التي بمعنى صاحب كذا، فهي تؤدّي ما يؤدّيه المشتقّ من المعنى.

3. الموصولات الاسميّة المبدوءة بهمزة وصل : مثل الذي، التي، اللائي...

4. الاسم الجامد الدّالّ على النّسب قصدًا: وأشهر صوره أن يكون في آخره ياء النّسب، أو أن يكون على صيغة " فعّال" ، أو غيرها من الصّيغ الدّالة على الانتساب قصدًا.

5. الاسم المصغّر: لأنّه يتضمّن وصفًا في المعنى، فهو في هذا كالنّسب، ومن ثمّ يلحقان بالمشتقّ، نحو: هذا طفل رُجيلٌ.

6. الاسم الجامد المنعوت بالمشتقّ: نحو: اقتديت برجلٍ رجلٍ شريف.

7. المصدر: بشرط أن يكون منكرًا، صريحًا، غير ميمي، وغير دال على الطّلب، وأن يكون فعله ثلاثيًّا، وأن يلتزم صيغته الأصليّة من ناحية الإفراد والتّذكير وفروعهما، تقول: رأيت في المحكمة قاضيًا عدلًا وشهودًا صدقًا، تريد: قاضيًا عادلًا وشهودًا صادقين.

8. اسم المصدر إذا كان على وزن من أوزان مصدر الثّلاثيّ، مثل كلمة (فطر)، اسم مصدر للفعل (أفطر)، وهي بمعنى: مفطر، أو صاحب إفطار، تقول: هذا رجلٌ فطرٌ.

9. العدد: مثل قرأت كتبًا سبعة.

10. بعض ألفاظ أخرى جامدة مؤوّلة بالمشتقّ: مثل لفظة "كل" ، تقول: عرفت العالِم كلّ العالِم.

11. الجامد الذي يدلّ دلالة الصّفة المشبّهة مع قبول التأويل بالمشتقّ، من أمثلته: فلانٌ رجلٌ فراشةُ الحِلم، فرعون العذاب، غربال الإهاب، فكلمة: فراشة، فرعون، غربال، تعرب نعتًا بالمشتقّ، لأنّها بمعنى: أحمق، وقاسٍ، وحقير[1].

1 . ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج 3، ص 458 – 463

ومن بين المواضع التي تصلح أن ينعت بها الوصف على المعنى دون لفظه، بقول ابن جنّي في تخريجه لقراءة (في يومٍ ذا مسغبةٍ) : " هو منصوب، ويحتمل نصبه أمرين: أظهرهما أن يكون مفعول (إطعام)، أي: وأن تطعموا ذا مسغبة، ويتيمًا بدلٌ منه، كقولك: رأيت كريمًا رجلًا، ويجوز أن يكون (يتيمًا) وصفًا لـ (ذا مسغبة)، كقولك: رأيت كريمًا عاقلًا، وجاز وصف الصّفة الذي هو كريم، لأنّه لما لم يجرِ على موصوفٍ أشبه الاسم، كقول الأعشى:

وبيداءَ تحسِبُ آرامَهَا رجالَ إيادٍ بأجيادها

فقوله: (تحسب) صفة لـ (بيداء)، وإن كانت في الأصل صفة، والآخر: أن يكون أيضًا صفة، إلّا أنّه صفة لموضع الجار والمجرور جميعًا، وذلك أنّ قوله: (في يوم) ظرف، وهو منصوب الموضع، فيكون وصفًا له على معناه دون لفظه، كما جاز أن يعطف عليه في معناه دون لفظه في قوله:

ألا حيّ نَدْمَاني عُمَيْر بنَ عامرٍ إذا تَلَاقَيَا من اليوم أو غدا

حتّى كأنّه قال: اليوم أو غدًا، وكذلك قول الآخر:

كشحًا طَوَى منْ بلدٍ مُختارًا من يَأسِه اليائس أو حِذارَا

ونظائره كثيرة، فلذلك يكون قوله: في يوم ذا مسغبة، على أنّ (مسغبة) صفة لـ (يوم) على معناه دون لفظه[1].

ومن بين المواضع التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب والتي يمتنع فيها الوصف: إضافة أسماء العدد – من الثّلاثة إلى العشرة – إلى الأوصاف، إذْ يرى أبو الفتح أنّ أسماء هذه الأعداد لا تضاف إلى الأوصاف إلّا إذا نوّنت، يقول في تخريجه لقراءة (بأربعةٍ شهداءَ): " هذا حسنٌ في معناه، وذلك أنّ أسماء العدد من الثّلاثة إلى العشرة لا تضاف إلى الأوصاف، لا يقال: عندي ثلاثةُ ظريفين، إلّا في ضرورةٍ إلى إقامة الصّفة

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، 362 - 363

مقام الموصوف، وليس ذلك في حسن وضع الاسم هناك، والوجه عندي: ثلاثةٌ ظريفون، وكذلك قوله: بأربعةٍ شهداءَ، لتجريَ (شهداء) على (أربعة) وصفًا، فهذا هذا "[1].

ورغم تأكيد ابن جنّي على أنّ النّعت والمنعوت كالكلمة الواحدة لا يحسن الفصل بينهما، إلّا أنّه أجاز ذلك في شرحه لبيت لبيد:

فَصَلَقْنَا في مُرادٍ صَلْقَةً وصُدَاءٍ ألحقتهم بالثَّلَل

قال: وفيه أيضًا فصل بين الموصوف الذي هو (صلقة)، والصّفة التي هي قوله: (ألحقتهم بالثّلل)، بالمعطوف الذي هو قوله: (وصداء)، والموصوف مع ذلك نكرة، ومـــا أقوى حاجتها إلى الصّفة !، ومثله ما أنشدناه أبو عليّ من قول الآخر:

أَمَرَّتْ من الكتَّان خَيْطًا وأرسلتْ رَسُولًا إلى أخرى جريًّا يعينها

ففصل بين قوله: (رسولا) وبين صفته التي هي (جريًّا) بقوله: (إلى أخرى)، وهو معمول (أرسلت)، على هذا حمله أبو عليّ وإن كان يجوز أن يكون صفة لـ (رسول) متعلّقة بمحذوف، وأن يكون أيضًا متعلّقًا بنفس (رسول)[2].

وهـذا الذي أجـازه ابـن جنّي في الفـصل بين النّعت والمنعوت قد وردت منه شواهد – وإن كانت قليلة – في فصيح الكلام، وغالبًا ما يكون في القرءان لتحقيق إيقاع الفاصلة، وفي الشّعر لتحقيق الإيقاع الشّعريّ بعناصـره المتنوّعة، فمنه في القـرءان: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦﴾ [سورة الواقعة: 76]، ﴿يَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلۡأَرۡضُ عَنۡهُمۡ سِرَاعًاۚ ذَٰلِكَ حَشۡرٌ عَلَيۡنَا يَسِيرٞ ٤٤﴾ [سورة ق: 44]، وفي الشّعر قول طرفة:

وكُرّي إذا نادى المضافُ مجنّبًا كسيّد الغضا نَبَّهته المتورّد

1 . ابن جنّي، المحتسب ، ج 2، ص 101

2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 250 - 251

المتورّد: صفة لسيّد الغضا، وهو الذّئب الذي يسكن الغضا[1].

ومن المواضيع التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب والتي تتعلّق بظاهرة النّعت، امتناعُ تقدّم الصّفة على موصوفها، وذلك في تخريجه لقراءة ابن عبّاس وسعيد بن جبير: " من بعد إكراههنّ لهنّ غفورٌ رحيمٌ "، وقبل أن نتكلّم عن الرّتبة بين الصّفة وموصوفها يجدر بنا أن نورد تعقيب ابن جنّي على هذه الآية، فقد أتى بتحليل فاقَ الوصف وبلغ فيه مبلغًا عاليًا من حيث دقّة التّحليل وربط الكلمات بعضها ببعض مع رونق العبارة وجمالها، يقول في تحليل الآية نحويًا: " ... اللّام في (لهنّ) متعلّقة بـ (غفور)، لأنّها أدنى إليها، ولأنّ فعولًا أقعد في التّعدّي من فعيل، فكأنّما قال: فإنّ الله من بعد إكراههنّ غفورٌ لهنّ، ويجوز أن تكون أيضًا متعلّقة بـ (رحيم)، وذلك أنّ ما لا يتعدّى قد يتعدّى بحرف الجرّ، ألا تراك تقول: هذا مارٌّ بزيد أمس، فتُعمِل اسم الفاعل وهو لما مضى، لأنّ هناك حرف الجرّ، وإن كنت لا تعدّيه فتنصب به وهو لما مضى ؟، فكذلك يجوز تعلّق اللّام في (لهنّ) بنفس (رحيم)، وإن كنت لا تجيز: هذا رحيمٌ زيدًا، على مذهب الجماعة غير سيبويه، ولأجل اللّام في (لهنّ)، فإن قلت: فإذا كانت اللّام في (لهنّ) متعلّقة بـ (رحيم)، وإنّما يجوز أن يقع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، أفتقدّم (رحيمًا) على (غفور) وهو تابعٌ له ؟، قيل: اتّباعه إيّاه لفظًا لا يمنع من جواز تقديم (رحيم) على (غفور)، وذلك أنّهما جميعًا خبران لـ (إنّ)، وجاز تقدّم أحد الخبرين على صاحبه، فتقول: هذا حلوٌ حامضٌ، ويجوز: هذا حامضٌ حلوٌ، فلك إذًا أن تقول: فإنّ الله من بعد إكراههنّ غفورٌ رحيمٌ، وإن شئت: رحيمٌ غفور، ويحسن ذلك هنا أيضًا شيء آخر، وهو أنّ الرّحمة كأنّها أسبق رتبة من المغفرة، وذلك أنّ سبحانه إنّما يرحم فيغفر، فكأنّ رتبة الرّحمة أسبق في النّفس من رتبة المغفرة، فلذلك جاز بل حسن تعليق اللّام في (لهنّ) بنفس (رحيم)، وإن كان بعيدًا عنها لما ذكرناه من كون الرّحمة سببًا للمغفرة، فإذا كانت في الرّتبة قبلها معنًى حسُنَ أن تكون قبلها لفظًا أيضًا، فإن جعلت (رحيم) صفة لـ (غفور) لم يجزأ أن تعلّق في (لهنّ) بنفس (رحيم)، لامتناع تقدّم الصّفة على موصوفها، وإذا لم يجزأ أن ينوى تقديمها عليه لم يجزأ أن تضع ما تعلّق بها قبله لأنّه إنّما يجوز أن يقع المعمول بحيث يجوز أن يقع العامل فيه، وأنت إذا جعلت (رحيمًا) صفة لـ (غفور) لم يجز أن تقدّمه عليه، لامتناع جواز تقدّم الصّفة على موصوفها

1 . السّيد علي الخضر، التّركيب النّعتي في العربيّة، دراسة في القرءان والشّعر، ص 82

إذا كانت حالة منه محلّ آخر الكلمة من أوّلها، فاعرف ذلك "[1]. انتهى كلام ابن جنّي، فانظر إلى دقّة هذا التّحليل، وانظر إلى المواضع التي لامسها بفكره اللّغويّ الثّاقب، فاستخرج منها هذا النّور السّاطع الذي يهدي الحيران في ظلمات هذه المناهج المضطربة ... انظر إلى تعليله تعلّقَ اللّام بصيغة (فعول) دون (فعيل)، وسَلْه لمَ كان ذلك كذلك ؟، وانظر إلى تعليله جوازَ تعلّقها بـ (فعيل) بعد أن منعها من ذلك، وسَلْهُ لم فعلت ذلك ؟، ثمّ انظر كيف رتّب الرّحمة والمغفرة وما علّة ذلك ؟، وانظر أخيرًا كيف منع تعلّق (لهنّ) بـ (رحيم) ؟، وكيف أعاد لـ (فعول) موقعها وترتيبها ؟ ... إذا نظرت وأبصرت في مواطن ذلك وجدت الرّجل يقلّب ويتلاعب بألفاظ هذه اللّغة ومعانيها كيفما يشاء ... فسبحان قاسم الأرزاق بين عباده.

نعود إلى الصّفة وموصوفها، أشار ابن جنّي في هذا النّصّ إلى امتناع تقدّم الصّفة على موصوفها، وهذا هو المشهور في عرف النّحويين، فالنّعت يرتبط بمنعوته، ويحتفظ برتبته فيأتي بعد المنعوت، ولا يجوز أن تتقدّم عليه إلّا إذا كانت هناك ضرورة، وعندئذ تنصب الصّفة على الحال، يقول سيبويه في باب ما ينتصب لأنّه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله: " وذلك قولك: هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ، لما لم يجز أن توصف الصّفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصّفة موضع الاسم، كما قبح: مررت بقائم، وأتاني قائمٌ، جعلت القائم حالًا، وكان المبني على الكلام الأوّل ما بعده "[2].

وعليه، فإنّه لا يجوز تقدّم النّعت على المنعوت مع بقاء إعرابه نعتًا كما كان قبل التّقدّم، فإذا تقدّم زال عن كلّ منهما اسمه، فإن كان معرفتين وكان النّعت صالحًا لمباشرة العامل وجبَ عند تقدّمه إعرابه على حسب حاجة الجملة، ويصير في الغالب: مبدلًا منه، ويعرب المنعوت بدلًا، ففي مثل:

استعنتُ بمحمّد الماهر في تذليل العقبات فأعانني وشاركه في هذا عليّ الصّديق

نجد كلمتي: (الماهر والصّديق) نعتين وهما متأخّرتان، فإذا تقدّمتا وقلنا: (بالماهر محمّد والصّديق عليّ)، صارتا بدلين، وصار المنعوتان السّابقان مبدلًا منهما، فإذا نكرتين فالغالب – إن لم يوجد مانعٌ آخر

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج2، ص 108 - 109

2 . سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 122

– نصبُ النّعت على الحال عند تقدّمه، ويزول عنه اسم النّعت، كما يزول عن المنعوت اسمه، ويصير اسمه الجديد: صاحب الحال، ففي مثل: (أينع زهرٌ رائعٌ) و(فاح عطرٌ جميلٌ)، نقول: أينع رائعًا زهرٌ، وفاح جميلًا عطرٌ[1].

وقد تابع المحدثون المتقدّمين وقرّروا أنّ رتبة الصّفة رتبة محفوظة، وأنّها تأتي بعد موصوفها، يقول الباحث تمّام حسّان: " ومن هنا تكون الرّتبة المحفوظة قرينة لفظيّة تحدّد معنى الأبواب المرتّبة بحسبها، ومن الرّتب المحفوظة في التّركيب اللّغويّ أن يتقدّم الموصول على صلته، والموصوف على صفته "[2].

1 . عباس حسن، النّحو الوافي، ج 3، ص 498 – 499

2 . تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207

3. الحذف في التّركيب النّعتيّ في المحتسب:

من المتعارف عليه أنّ النّظام التّركيبيّ للنّعت والمنعوت يستلزم ذكرهما، بيد أنّ هناك ضرورات أخلّت بهذا النّظام، فوُجِدَ في الكلام العربيّ أساليب متنوّعة، تارة حذفت فيها النّعت، وتارة أخرى حذف المنعوت، بل في بعض الأحايين قد يحذفان معًا إذا توفّرت القرينة الدّالّة عليهما.

ولما كان النّعت مع منعوته كالشّيء الواحد، متلازمين تلازم الرّوح للجسد، منع النّحاة حذف واحد منهما إلّا إذا ظهر أمره وقويت الدّلالة عليه إمّا بحال أو لفظ، يقول ابن يعيش: " اعلم أنّ الصّفة والموصوف لما كانا كالشّيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنّما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يُحذَف واحدٌ منهما، لأنّ حذف أحدهما نقضٌ للغرض وتراجعٌ عمّا اعتزموه ... إلّا أنّهم قد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدّلالة عليه إمّا بحال أو لفظ، وأكثر ما جاء في الشّعر لأنّه موضع ضرورة، وكلّما استبهم كان حذفه أبعد في القياس "[1].

ويقرّر النّحاة أنّ هناك تفاوت في الحذف بين ركني الوصف، ذلك أنّ حذف الصّفة وإبقاء الموصوف مع نيّة معناها أقلّ شهرة وأقلّ وجودًا في اللّغة العربيّة من حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه، يقول سيبويه: " وقد حذفت الصّفة على قلّة وندرة، وذلك عند قوّة دلالة الحال عليها "[2]، وقد علّل ابن يعيش ذلك فقال: " أمّا الصّفة فلا يحسن حذفها، لأنّ الغرض من الإتيان بالصّفة إمّا التّخصيص وإمّا الثّناء والمدح، وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب في الكلام، والحذف من باب الإيجاز والاختصار، فلا يجتمعان لتدافعهما "[3].

وقد ناقش ابن جنّي ظاهرة حذف الصّفة، وذهب إلى أنّ ذلك ممكن إذا دلّت الحال عليه " وقد حذفت الصّفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سيرَ عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ، وكأنّ هذا إنّما حذفت فيه الصّفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التّطويح والتّطريح والتّفخيم والتّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويلٌ أو نحو

1 . ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 622
2 . سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 220
3 . ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 626

ذلك "[1]، وأراد ابن جنّي بهذا الكلام أنّ حذف الصّفة في هذا المثال تفهم من خلال الدّليل الصّوتيّ أو القرينة الصّوتيّة المساعدة على توضيح المعنى المراد، والدّليل الصّوتيّ هو قرينة مقاليّة مهمّة، خاصّة باللّغة المنطوقة، حيث يفهم السّامع بواسطتها من طريق نطق المتكلّم وأدائه الصّوتيّ للعبارة بعض العناصر المحذوفة "[2].

وقد وضّح ابن جنّي هذه القرينة الصّوتيّة في حذف الصّفة بما يصطلح عليه أرباب الأصوات بالنّبر والتّنغيم، يقول مباشرة بعد قوله السّالف ذكرُه: " وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمّلته، وذلك أنْ تكون في مدح إنسان والثّناء عليه، فتقول: كان – والله – رجلًا ! ، فتزيد في قوّة اللّفظ بـ (الله) هذه الكلمة، ولتمكّن في تمطيط اللّام وإطالة الصّوت بها و(عليها)، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا، أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا ! ، وتمكّن الصّوت بإنسان وتفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سَمْحًا أو جوادًا، أو نحو ذلك "[3].

ومن القرائن المساعدة على تبيّن موضع الصّفة المحذوفة الدّليل الإشاريّ أو قرينة الإشارة، يقول ابن جنّي: " وكذلك إذا ذممته ووصفته بالضّيق قلت: سألناه وكان إنسانًا ! ، وتزوّي وجهك وتقطّبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مُبْخلًا، أو نحو ذلك "[4].

ويرى ابن جنّي أنّه متى امتنع وجود دليل على حذف الصّفة وعريت من الدّلالة عليها لفظًا أو حالًا فإنّ حذفها لا يجوز، بل هو ممتنع، يقول: " فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصّفة، فأمّا إن عريت من الدّلالة عليها من اللّفظ أو من الحال فإنّ حذفها لا يجوز، ألا تراك لو قلت: وردنا البصرة فاجتزنا بالأُيَّلَةِ على رجلٍ، أو رأينا بستانًا، وسكتّ، لم تفد بذلك شيئًا، لأنّ هذا ونحوه ممّا لا يعرى منه ذلك

1 . ابن جنّي، الخصائص، ج 2، ص 370- 371

2 . صكر خلف عواد، الحذف في الصفة والموصوف بين الصناعة النحوية والقرائن السياقيّة، مجلة تكريت للعلوم الإنسانيّة، المجلد 17، العدد 7، تموز 2010، ص 263

3 . ابن جنّي، الخصائص، ج 2، ص 371

4 . ينظر: المرجع نفسه، وينظر كذلك: صكر خلف عواد، الحذف في الصفة والموصوف بين الصناعة النحوية والقرائن السياقيّة، ص 263، فهو صاحب الفكرة وإليه يرجع الفضل في ذلك

المكان، وإنّما المتوقّع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كُلّفت عِلْمَ ما لم تُدلّل عليه، وهذا لغوٌ من الحديث وجورٌ في التّكليف "[1].

حاصل كلام ابن جنّي أنّ حذف الصّفة أو النّعت جائزٌ ومستساغٌ شرط توفّر قرينة دالّة على المعنى المحذوف، فإنْ عَرِيَ الحذفُ من القرينة لم يجز حذفها، وقد أدرك العلماء القدامى علاقة حذف الصّفة بالقرائن الدّلاليّة والسّياقيّة، لاسيّما المفسّرون منهم، ومن أمثلة حذف الصّفة وتنبّه العلماء لها قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَسْطُورًا ﴿٥٨﴾﴾[سورة الإسراء: 58] ، قال بعض أهل العلم: في هذه الآية صفة لم تذكر، وتقدير الكلام: وإن من قرية ظالمة إلّا نحن مهلكوها، وهذا النّعت الذي لم يذكر دلّت عليه قرائن سياقيّة مقاليّة خارجة عن سياق النّصّ، وهي آيات من كتاب الله تعالى منها:

1. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَـٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾[سورة القصص: 59].

2. وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَـٰفِلُونَ ﴿١٣١﴾﴾[سورة الأنعام: 131].

3. وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾[سورة هود: 117].

4. وقوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَـٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَـٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨﴾﴾[سورة الطلاق: 8].

1 . ابن جنّي، الخصائص، ج 2، ص 371

فالقرينة العقليّة توجب القول بأنّ في الآية التي في سورة الإسراء صفة لم تذكر، أوجبها الإعجاز اللّغويّ المطلق وهي (ظالمة)، لأنّه إن لم نقل بأنّ هناك صفة لم تذكر لاختلّ المعنى واستبهم، إذ كيف يعذّب الله تعالى قرية بغير ظلم ارتكبته[1].

ويرى بعض المحدثين – وهو الباحث عباس حسن – أنّه متى كان الحذف معلومًا بقرينة تدلّ عليه فإنّ النّعت يحذف حذفًا قياسيًا، مثل قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾[سورة الكهف: 79]، إذ الأصل: كلّ سفينة صالحة بقرينة قوله: أن أعيبها، فهي تدلّ على أنّها قبل هذا خالية من العيب، أي: صالحة للانتفاع بها، وبقرينة أخرى هي: أنّ الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه[2].

وإذا كان حذف الصّفة أقلّ قليلًا ونادرًا في اللّغة العربيّة، فإنّ حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه شائعٌ ومشهور، خاصة في الشّعر إذ يكثر في الصّيغ الموزونة لحاجة الوزن إلى الإيقاع والإيجاز، غير أنّ كثرة حذفه مرتبطة هي كذلك بقيام دليل عليه، وكلّما استبهم حذف الموصوف كان حذفه غير لائق، يقول ابن جنّي: " وقد حُذف الموصوف وأقيمت الصّفة مقامه، وأكثر ذلك في الشّعر، وإنّما كان كانت كثرته فيه دون النّثر من حيث كان القياسُ يكاد يحظره، وذلك أنّ الصّفة في الكلام على ضربين: إمّا للتّخليص والتّخصيص، وإمّا للمدح والثّناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظانّ الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلِقْ الحذف به، ولا تخفيف اللّفظ منه، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضدّ البيان، ألا ترى أنّك إذا قلت: مررت بطويل، لم يستبن من ظاهر هذا اللّفظ أنّ الممرور به إنسان دون رمحٍ أو ثوبٍ أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنّما هو من قام الدّليل عليه، أو شهدت الحال به، وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث[3].

1 . ينظر: صكر خلف عواد، الحذف في الصفة والموصوف بين الصناعة النحوية والقرائن السياقيّة، ص 266

2 . عباس حسن، النّحو الوافي، ج 3، ص 492

3 . ابن جنّي ، الخصائص، ج 2، ص 366

ويضيف ابن جنّي أنّ حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه ضعيــفٌ، فزيادة على الأمثلة السّابقة فإنّك تجد من الصّفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصّفة جملة، نحو: مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلامًا وجهه حسنٌ، ألا تراك لو قلت: مررت بقام أخوه، أو: لقيت وجهه حسنٌ لم يحسن ... وكذلك إن كانت الصّفة جملة لم يجز أن تقع فاعلة، ولا مقامة مقام الفاعل، ألا تراك لا تجيز: قام وجهه حسنٌ، ولا: ضُرِب قام غلامه، وأنت تريد: قام رجلٌ وجهه حسن، ولا: ضرب إنسانٌ قام غلامه، وكذلك إن كانت الصّفة حرف جرّ أو ظرفًا لا يستعمل استعمال الأسماء، فلو قلت: جاءني من الكرام، أي: رجل من الكرام، أو حضرني سواك، أي: إنسان سواك، لم يحسن لأنّ الفاعل لا يحذف[1].

فهذه بعض المواضع التي يمتنع فيها حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه، وقد قرّر النّحاة أنّه لا يصحّ حذف المنعوت إن كان فاعلًا أو مفعولًا أو مجرورًا أو مبتدأ، وكان النّعت جملة أو شبهها، لأنّ الجملة وشبهها لا تقع شيئًا ممّا سبق، فلو حذف المنعوت – وهو أحد الأشياء السّالفة – لم يوجد في الكلام ما يصلح أن يحلّ محلّه في إعرابه، ولهذا لا يصحّ حذفه إذا كان الأمر على وصفنا[2].

ومن أجل أمن اللّبس في باب حذف المنعوت وحتّى يكون الحذف جائزًا مستساغًا، وضع النّحاة جملة من الشّروط الواجب توفّرها حتّى يكون ذلك ممكنًا منها[3]:

1. يجوز حذف الموصوف إذا كانت الصّفة مفردة متمكّنة في بابها غير ملتبسة، نحو قولنا: مررت بظريف، أي: مررت برجل ظريف، ومررت بعاقل، أي: مررت برجل عاقل.

2. يجب أن تكون الأسماء الموصوف بها جارية على الفعل، فأمّا إذا كانت الصّفة غير جارية على الفعل نحو: مررت برجل، أي: رجل وأيُّ رجلٍ، فإنّه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه.

3. أن تكون الصّفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره، نحو قولنا: حائضٌ وطامثٌ وطالقٌ، فهي صفات خاصة بالمرأة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ

1 . ينظر: المرجع السابق، ص 366 – 367

2 . عباس حسن، النحو الوافي، ج 3، ص 394

3 . ينظر: صكر خلف عواد، الحذف في الصفة والموصوف بين الصناعة النحوية والقرائن السياقيّة، ص 270 – 272

ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ﴿١٨﴾﴾[سورة إبراهيم: 18]، أي: في يوم ريح عاصف، لأنّ العصف من صفات الريّح.

4. يحذف الموصوف إذا قصد به العموم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطۡبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾[سورة الأنعام: 59].

5. يحذف الموصوف إذا أشعر السّياق بالتّعليل، نحو قولك: أكرم العالِم وأهِنْ الفاسق، أي: أكرم الرّجل لعالم لعلمه، وأهن الرّجل الفاسق لفسقه.

6. يحذف الموصوف إذا أريد به زمان أو مكان، نحو: جلست قريبًا منك، وصحبتك طويلًا، أي: جلست مكانًا قريبًا منك، وصحبتك زمانًا طويلًا.

7. يجوز حذف الموصوف إذا كانت الصّفة بعض اسم مقدّم مخفوض بـ (من) أو بـ (في)، نحو قولهم: منّا ضعن ومنّا أقام، أي: منّا فريقٌ ضعن ومنّا فريقٌ أقام.

هذه أبرز الملاحظات التي بثّها النّحاة عمومًا وابن جنّي خصوصًا حول حذف الصّفة والموصوف، وقد أجاز النّحاة حذفهما معًا على قلّته، إذا قامت القرينة الدّالة عليهما، كقوله تعالى في الأشقى الذي يدخل النّار: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ ﴿١٣﴾﴾[سورة الأعلى: 13]، أي: لا يحي حياة نافعة، وكقولك للمتعلّم الذي لا ينتفع بعلمه: هذا غير متعلّم، أي: غير متعلّم تعلّمًا مثمرًا[1].

فإذا جئنا إلى المحتسب ألفينا أبا الفتح قد استفاض في ذكر حذف الموصوف، وحاول بيان أثر هذا الحذف في مواضع عديدة، فأجاز بعضه وحسّنه، ووقف ضدّ البعض الآخر وقال إنّه غير مستحسنٍ في القياس، بل قبيحٌ مستكرهٌ.

1 . عباس حسن، النحو الوافي، ج 3، ص 496

وأوّل نصّ يقف أمامنا في المحتسب قول ابن جنّي: " **واعلم من بعد أنّ الصّفات لا تتساوى أحوالها في قيامها مقام موصوفاتها، بل بعضها في ذلك أحسن من بعض، فمتى دلّت الصّفة على موصوفها حسنت إقامتها مقامَه، ومتى لم تدل على موصوفها قبحت إقامتُها مقامَه** "[1]، فهذا نصٌّ صريحٌ يوضّح الضّابط الذي يسمح بحذف الموصوف وقيام الصّفة مقامه، وأنّ قيام الدّلالة هو وحده الذي يسوّغ ذلك، وضرب ابن جنّي مثلًا عضّد به كلامه فقال: " ... **فمن ذلك قولك: مررت بظريف، فهذا أحسن من قولك: مررت بطويل، وذلك أنّ الظّريف لا يكون إلّا إنسانًا مذكّرًا ورجلًا أيضًا، وذلك أنّ الظّرف إنّما هو حسن العبارة وأنّه أمرٌ يخصّ اللّسان، فظريفٌ إذًا ممّا يختصّ الرّجال دون الصّبيان، لأنّ الصّبيّ في غالب الأمر لا تصحّ له صفة الظّرف، وليس كذلك قولنا: مررت بطويل، لأنّ الطّويل قد يجوز أن يكون رجلًا، وأن يكون رمحًا، وأن يكون حبلًا وجذعًا ونحو ذلك، فهذا هو الذي يقبح، والأوّل هو الذي سحسن، فإن قام دليل من وجه آخر على إرادة الموصوف ساغ وضعُ صفته موضعه، فاعرف ذلك واعتبره بما ذكرنا** "[2].

فحذف الموصوف عند ابن جنّي منه ما هو حسنٌ مقبول، ومنه ما هو قبيحٌ مستكره، وإنّما قَبُحَ حذف الموصوف – والقول لابن جنّي – من موضعين: **أحدهما أنّ الصّفة إنّما لحقت الموصوف إمّا للتّخصيص والبيان، وإمّا للإسهاب والإطناب، وكلّ واحد من هذين لا يليق به الحذف، بل هو من أماكن الإطالة والهضب**□"[3].

ومن المواضع التي ذكر فيها ابن جنّي أنّ حذف الموصوف غير مستحسنّ، وأنّ مأتاه هو الشّعر ليس غيرُ، تخريجه لقراءة: " فله عشرُ أمثالها "، يقول: " ... فإن قلت : فهلّا حملته على حذف الموصوف، فكأنّه قال: فله عشرُ حسنات أمثالها، قيل: حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه ليس بمستحسن في القياس، وأكثر مأتاه إنّما هو في الشّعر، ولذلك ضعف حمل (دانيةً) من قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 101

2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 101 – 102

□الهضب: الإفاضة في القول

3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 102

ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتۡ قُطُوفُهَا تَذۡلِيلٗا ﴿١٤﴾﴾[سورة الإنسان: 14]، على أنّه وصف جنّة، أي: وجنّة دانيةً عليهم ظلالها، لما فيه من حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه، حتّى عطفوها على قوله: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِۖ لَا يَرَوۡنَ فِيهَا شَمۡسٗا وَلَا زَمۡهَرِيرٗا ﴿١٣﴾﴾[سورة الإنسان: 13]، ودانية عليهم ظلالها، فكانت حالًا معطوفة على حال قبلها، فلهذا يضعف أن يكون تقدير الآية على: فله عشر حسنات أمثالها، بل تكـــون أمثالها غير صفة، لكنّه محمـــول على المعنى، إذْ كـــنّ حسنات كما ترى، وعليه أيضًا قوله تعالى: ﴿يَلۡتَقِطۡهُ بَعۡضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ ﴿١٠﴾﴾[سـورة يوسـف: 10]، لما كـان ذلك البـعض سيارة في المعنى "[1].

ورغم تأكيد ابن جنّي على أنّ حذف الموصوف قبيحٌ في أكثره إلّا أنّه يحسن في مواضع معيّنة، نلمس ذلك في تخريجه لقراءة: " في يومِ عاصفٍ "بالإضافة، يقول أبو الفتح: **" هذا على حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه، أي: في يوم ريحٍ عاصفٍ، وحَسُنَ حذف الموصوف هنا شيئًا لأنّه قد أُلِفَ حذفه في قراءة الجماعة (في يومٍ عاصفٍ)، فإن قيل: فإذا كان (عاصف) قد جرى وصفًا على (يوم) فكيف جاز إضافة (يوم) إليه، والموصوف لا يضاف إلى صفته إذا كانت هي هو في المعنى، والشّيء لا يضاف إلى نفسه، ألا تراك لا تقول: هذا رجلُ عاقلٍ، ولا غلامُ ظريفٍ، وأنت تريد الصّفة ؟، قيل: جاز ذلك من حيث كان (اليوم) غير العاصف في المعنى، وإن كان إيّاه في اللّفظ، لأنّ العاصف في الحقيقة إنّما هو الرّيح لا اليوم، وليس كذلك: هذا رجل عاقلٍ، لأنّ الرّجل هو العاقل في الحقيقة، والشّيء لا يضاف إلى نفسه، فهـــذا فـرقٌ "**[2].

ومن الأمثلة الشّعرية التي فسّرها ابن جنّي على حذف الموصوف في المحتسب قول رؤبة:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 237

2 . المرجع نفسه، ج 1، ص 360

فقوله: خاوي المخترق صفة لقوله: قاتم الأعماق، وهو صفة لموصوف محذوف، أي: وبلدٍ قاتمٍ قاتمِ الأعماق، كما أنّ قوله: وبيداء، وربّ بيداء، وربّ بلدة بيداء، فاعرف ذلك "[1].

هذه أبرز النّماذج التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب، وهي كما ترى لا تخرج عمّا قرّره النّحاة الأوائل، وهي أنّ حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه مشروطٌ بدلالة الصّفة على موصوفها، فإن لم تتوفّر هذه الدّلالة واستبهم معنى الحذف قَبُحَ حذف الموصوف اجتنابًا للغموض والإبهام.

وقد بحث المحدثون ظواهر الحذف في التّركيب الوصفيّ، وحاولوا تتبّعها وتفسيرها انطلاقًا من القواعد اللّغويّة الحديثة، خاصةً تلك التي انطلق منها أتباع المنهج التّحويليّ، بيدَ أنّ صنيعهم كان مشابهًا لدراسات المتقدّمين، وشرحًا وتفسيرًا ومتابعةً لأمثلتهم.

يرى بعض الباحثين المحدثين أنّ حذف الصّفة أو الموصوف لا يجوز عقلًا، وهو من أسباب اللّبس في الكلام عند كثير من اللّغويين، لأنّ الصّفة فضلة جيء بها لتوضيح أحد أركان الجملة، أي: لزيادة أحد العمد، أو أحد أنواع الفضلات إيضاحًا وتخصيصًا، فحذفها أو حذف من جاءت لأجله عكس المراد، وفيه لبس في الكلام، كما أنّ مجيء الصّفة في الكلام من الإطناب والإطالة في الكلام، وحذفها من الإيجاز والاختصار، وهما لا يجتمعان عقلًا في غرض كلاميّ واحد، لكن مع ذلك وُجِد في العربيّة حذف الصّفة وحذف موصوفها أيضًا لدليل يدلّ عليها، ووجدنا أنّ المحذوف يظهر ويبيّن أو يستدلّ عليه من جهتين:

الجهة الأولى: يكون الاستدلال من جهة الصّناعة، أي: جهة الإعراب، أي: إنّ الذي يدلّ على المحذوف هو الإعراب أو الصّناعة النّحويّة وقوانينها التي سنّها النّحاة في صنعتهم.

الجهة الثّانية: يكون الاستدلال على المحذوف من جهة المعنى، أي: من غير إعراب، ويكون بالنّظر في ملابسات الموقف الكلاميّ، وتشترك فيه القرائن الحاليّة أو المقاليّة، منها الصّوتيّة ولاسيّما النّبر والتّنغيم والقرائن العقليّة والاجتماعيّة وقرينة الإشارة وغيرها[2].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 362

2 . صكر خلف عواد، الحذف في الصفة والموصوف بين الصناعة النحوية والقرائن السياقيّة، ص 255

ولقد حاول الباحث عبد الحليم بن عيسى إبراز القواعد التّحويليّة في الجملة العربيّة، ومن مظاهر التّحويل المحقّقة في الجملة العربيّة حذف أحد ركني الوصف، ومن التّحويل القائم على حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامَه قوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴿٤٨﴾ ﴾[سورة الصّافات: 48]، إذ يرى الباحث أنّها بنية مرتبطة ببنية أصلية تقديرها: وعندهم حورٌ قاصرات الطّرف، وقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ ۖ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١﴾ ﴾ [سورة سبأ: 11/10]، فالآية ارتبطت بركن مستغنى عنه تقديره: دروعًا سابغات، ولكي نشرح هذه النّماذج أكثر – يقول الباحث– إنّ حذف الرّكن الموصوف لا يتمّ إلّا بعد ترك ما يدلّ عليه، وهذا ما لاحظناه من خلال التّراكيب السّابقة، حيث استنبطنا أنّ القدرة التّضمّنيّة المستندة في أساسها على علاقات العناصر اللّغويّة تشارك في بصفة فعّالة في استيعاب وظائف الجملة، وهذا ما يجعل معرفة المتلقّي لما يستدعيه الكلام الموجز ضربًا من التّلقي الموضوعيّ[1].

وعلى نحو من حذف الموصوف يرى الباحث أنّه بإمكاننا في التّركيب اللّغويّ أن نستغنيَ عن الصّفة، يتمّ ذلك في إطار القرائن اللّفظيّة والمقاميّة التي تسهم بصورة فعّالة في بسط الوظيفة الإخبارية للغة، مثل قوله تعالى: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ ﴾ [سورة الكهف: 79]، أي: كلّ سفينة صالحة، وقوه عزّ وجلّ: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [سورة هود: 46]، أي: ليسن من أهلك النّاجين، وقوله تعالى:

1 . ينظر: عبد الحليم بن عيسى، القواعد التحويلية في الجملة العربيّة، ص 134- 135

﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ ﴿٦٨﴾ ﴾ [سورة المائدة: 68]، والمراد هنا: لستم على شيء نافع، ويؤكّد الباحث من خلال هذه النّماذج ومن الاستعمالات اللّغويّة المماثلة لها أنّه غالبًا ما يستغنى عن الصّفة الخاصة بشيء معيّن، والتي تتعيّن من خلال السّياق العام للجملة، ويتّضح ذلك بكثرة في سياق النّفي، إذ كثيرًا ما تقول: إنّ ليس برجل، أو: ليس بإنسان، أو: ليس بكاتب، فنحن لا نريد صفة مخصوصة، لأنّ المراد هاهنا تقييد هذه الأركان بصفات تفيد شيئًا معيّنًا، أي: إنّه ليس برجلٍ شهمٍ، أو: ليس بإنسانٍ مستوٍ، أو: ليس بكاتب مجيد، والاستغناء هاهنا على صلة بالمعرفة اللّغويّة المدركة لدى كلّ من المتكلّم والمتلقّي، والتي تستدعي بالضّرورة هذه التّقديرات، ومنه تظهر لنا تجلّيات القدرة التّضمّنيّة التي تسهم بصورة فعّالة في تقدير الظّاهرة اللّغويّة كلّيًا[1].

وقد وقف الباحث مع قول ابن جنّي السّالف ذكره في بيان حذف الصّفة والقرائن المساعدة على معرفتها، وهو قوله: " **وقد حذفت الصّفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سيرَ عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ، وكأنّ هذا إنّما حذفت فيه الصّفة لمّا دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التّطويح والتّطريح والتّفخيم والتّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويلٌ أو نحو ذلك، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمّلته، وذلك أنْ تكون في مدح إنسان والثّناء عليه، فتقول: كان – والله – رجلًا ! ، فتزيد في قوّة اللّفظ بـ (الله) هذه الكلمة، ولتمكّن في تمطيط اللّام وإطالة الصّوت بها و(عليها)، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا، أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا ! ، وتمكّن الصّوت بإنسان وتفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سَمْحًا أو جوادًا، أو نحو ذلك، وكذلك إذا ذممته ووصفته بالضّيق قلت: سألناه وكان إنسانًا ! ، وتزوّي وجهك وتقطّبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مُبْخلًا، أو نحو ذلك، فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصّفة، فأمّا إن عريت من الدّلالة عليها من اللّفظ أو من الحال فإنّ حذفها لا يجوز** "[2]، وقف الباحث أمام هذا القول بكثير من الإعجاب، وقال إنّ

1 . ينظر: المرجع السابق، ص 135 – 136

2 . ابن جنّي، الخصائص، ج 2، ص 370 – 371

ابن جنّي استطاع أن يتذوّق أشكال التّعبير اللّغويّ بما يكشف عن عبقريته، ويتفنّن في إمدادنا بضروب متنوّعة للمصطلح النّبريّ، وكأنّه يؤشّر الأشكال التي يقع من خلالها النّبر وينعت صفاتها كي تحمل دلالات تمييزيّة طـولًا وعلـوًّا وانتشـارًا، كما أنّ هذا التّحليل وهذا التّشريح – يضيف الباحث – يومئ في جوهره إلى رقيّ الدّرس اللّغويّ عند أسلافنا، فالطّاقة الإخباريّة قد لا تتجلّى من خلال الأداء الفعليّ للتّركيب اللّغويّ من جهة، أو عن طريق تقطيب الوجه، أو جحوظ العينين، أو غيرهما من الملابسات التي تسهم في تحديدها من جهة أخرى، وهذا ما لاحظناه بالفعل من خلال حذف الصّفة في الأمثلة المذكورة في القول السّابق[1].

1 . ينظر: عبد الحليم بن عيسى، القواعد التّحويليّة في الجملة العربية، ص 136 – 137

الفصل الرّابع:

الظّواهر الدّلاليّة في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغوي الحديث

المبحث الأوّل: الدّلالة الصّوتيّة

المبحث الثاني: الدّلالة الصّرفيّة

المبحث الثّالث: الدّلالة النّحويّة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرّابع: الظّواهر الدّلاليّة في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغوي الحديث

المبحث الأوّل: الدّلالة الصّوتيّة في ضوء الدّرس اللّغوي الحديث:

يعدّ المستوى الصّوتيّ اللّبنة الأولى في النّظام اللّغويّ، وهو أوّل مراحل التّحليل اللّغويّ التي يتّبعها علم اللّغة الحديث في دراسة اللّغة، فالأصوات هي اللّبنات التي تشكّل اللّغة، أو المادة الخام التي تبنى منها الكلمات والعبارات، فما اللّغة إلّا سلسلة من الأصوات المتتابعة أو المتجمّعة في وحدات أكبر ترتقي حتّى تصل إلى المجموعة النّفسيّة، وعلى هذا فإنّ أي دراسة تفصيليّة للغة ما تقتضي دراسة تحليليّة لمادتها الأساسيّة أو لعناصرها التّكوينيّة، وتقتضي دراسة تجمّعاتها الصّوتيّة[1]، هذه المكانة الرّكيزة للصّوت اللّغويّ جعلته يتبوّأ رتبة الصّدارة في التّحليل اللّغويّ، وجعلت اللّغويّ مهما كان منهجه في دراسة اللّغة، وصفيًّا، أو تاريخيًّا، أو معياريًّا، أو مقارنًا، لا يستغني عن علم الأصوات، ويصدق هذا حتّى على علم اللّغة التّقليديّ في القرن الماضي حين ركّز على التّطوّر اللّغويّ، فقد أعطى اهتمامًا خاصًا بالتّطوّر الصّوتيّ (sond change)، وبالقوانين الصّوتيّة (sond laws)[2].

فالصّوت هو أحد العناصر المهمّة في توصيل الرّسالة وتحقيق الدّلالة، لذلك وجب أن يُراعى النّظام النّظام الصّوتيّ من عدّة جوانب، فهناك جوانب قد يتغيّر فيها النّظام الصّوتيّ دون أن يتغيّر المعنى الدّلاليّ، كالمماثلة والمخالفة والإبدال، وهناك جوانب تتغيّر فيها الدّلالة بتغيّر النّظام الصّوتيّ، وهو ما يعرف بالدّلالة الصّوتية، وهي التي تعتمد على تغيير مواقع الفونيمات حتّى يحدث تغيير في معاني الألفاظ، لأنّ كلّ فونيم هو مقابل استباديٌّ للآخر، يعقب استبداله بغيره اختلافٌ في المعنى[3].

ويقسّم أربابُ الصّوتيات الدّلالةَ الصّوتيّة إلى قسمين: دلالة صوتيّة ذات دلالة وظيفيّة مطّردة، ودلالة صوتيّة غير مطّردة، فأمّا الدّلالة الصّوتيّة المطّردة فهي التي تعتمد على تغيير مواقع الفونيمات، أي باستخدام المقابلات الاستبداليّة بين الألفاظ، حتّى يحدث تعديلٌ أو تغيير في معاني هذه الألفاظ، لأنّ كلّ فونيم هو مقابلٌ استباديٌّ للآخر، فتغييره أو استبداله بغيره لا بدّ أن يعقبه اختلاف في المعنى، كما نقول في

1 . أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص 401

2 . المرجع نفسه، ص 402

3 . انتصار عثمان انتصار، القضايا الصوتية والدلالية في كتاب المحتسب لابن جنّي، ص 175

العربيّة: نفر ونفذ، فبمجرّد استبدال الرّاء بالذّال يتغيّر معنى الكلمتين بصورة آلية، وهذا ما يسمّيه "فيرث" الوظيفة الصّوتيّة الصّغرى، أو القاصرة minor phonitic fanction ، مقابل الوظائف الكبرى: المعجميّة والصّرفيّة والنّحويّة ووظيفة سياق الحال الدّلاليّة، وعليه كلّ حرف أو حركة في اللّغة العربيّة يمكن أن يكون مقابلًا استبداليًّا، فالحروف في تبدّلها ذات وظيفة فونيميّة، كذلك الحركات لها دلالة صوتيّة، أي ذات وظيفة فونيميّة أقرب إلى وظيفة الحروف في تغيير معاني الكلمات، إذ الحركة صوتٌ في الكلمة وجزءٌ لا يتجزّأ منها[1].

وإضافة إلى دلالة الفونيمات التّركيبيّة segentental phonemes، أو ما يسمّى في تحليل "فيرث" اللّغويّ الوحدات units الصّوتيّة، هناك دلالة صوتيّة أخرى مطّردة تعتمد على ما يسمّى في التّحليل الفونيميّ بالفونيمات غير التّركيبيّة supprasegmental phonems، وهي ما يطلق عليه فيرث ومدرسته: البروسودات prosodies ، هي ظواهر صوتيّة تلوينيّة، وهي الملامح الصّوتيّة التي تصاحب الكلمات المتّصلة أو الجمل فتؤدّي وظيفة دلاليّة، وأهمّ هذه الملامح الصّوتيّة: النّبر stress ، والتّنغيم intonation [2].

وأمّا النّوع الثّاني من أنواع الدّلالة الصّوتيّة فهو الدّلالة الصّوتيّة غير المطّردة، وهي الدّلالة التي لا تخضع لنظام معيّنٍ أو قواعدَ مضبوطةٍ، وهي دلالة يكتنفها الغموض لأنّها قائمة على تصوّر يفترض لكلّ صوت دلالة طبيعيّة على معنًى، بمجرّد النّطق بهذا الصّوت يقفز هذا المعنى إلى الذهن، وافتراض هذه الشّفافيّة في الأصوات ليس أكثر من تصوّر عقليّ ينشأ مع طول معايشة أحد اللّغويين لهذه الأصوات، ولكثرة تعامله بها وتداولها مقترنة بمعانٍ معيّنة، فيستقرّ في ذهنه ويثبت في خلَده أنّ لهذه الأصوات دلالة ذاتيّةٌ طبيعيّةٌ على هذه المعاني[3].

1 . عبد الكريم مجاهد، علم اللّسان العربيّ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2005، ص 345 – 346

2 . المرجع نفسه، 348

3 . المرجع نفسه، ص 360

فالدّلالة الصّوتيّة إمّا دلالة تخضع لنظام معيّن وقواعد مضبوطة، وإمّا دلالة طبيعيّة لا تخضع لنظام معيّن ولا إلى قوانين تضبطها، بل هي قائمة على تصوّر يفترض أنّ لكلّ صوتٍ دلالة طبيعيّة على معنى معيّن، بمجرّد النّطق بهذا الصّوت يقفز هذا المعنى إلى الذهن.

يذهب غيرُ واحدٍ من الباحثين المحدثين إلى أنّ أبا الفتح رائد الدّراسات الدّلاليّة الصّوتيّة قبل أن يتوسّع فيها علم اللّغة الحديث، فقد عني عناية كبيرة بإبراز التّغيرات الصّوتيّة وأثرها في الدّلالة، وكان من أكثر اللّغويين تحمّسًا للرّبط بين الصوت ومدلوله، وعقد لها أربعة أبواب في كتابه الخصائص، فصّل القول فيها[1]، إضافة إلى استنباطه الصّلة بينهما من خلال اختلاف حرف واحد في لفظين متشابهين في جميع حروفهما، فقارن بين ألفاظ عديدة محاولًا تلمّس الفرق بينهما، ولم يقتصر عند هذا الحدّ بل ذهب إلى إيجاد الصّلة بين جرس الصّوت وترتيب أصوات الكلمة الواحدة، كما حاول أن يربط بين المسمّيات وأصواتها[2].

ويؤكّد ابن جنّي أنّ الدلالة الصّوتيّة – ويسمّيها هو باسم الدّلالة اللّفظيّة – هي من أقوى الدّلالات، يقول: " اعلم أنّ كلّ واحد من هذه الدّلالات معتدٌّ مراعى مؤثّر، إلّا أنّها في القوّة والضّعف على ثلاث مراتب، فأقواهنّ الدّلالة اللّفظيّة، ثمّ تليها الصّناعيّة، ثمّ تليها المعنويّة "[3]، فلكلّ دلالة من هذه الدّلالات دورها الفعّال في تحديد المعنى، ولهذا يجب أن تؤخذ كلّها في الحسبان، إلّا أنّ الدّلالة الصّوتيّة (اللّفظيّة) تعدّ أقوى من الدّلالتين الصّناعيّة (الصّرفية) والمعنوية (النّحوية).

وقد حاول بعض المحدثين تتبّع مظاهر الدّلالة الصّوتيّة عند ابن جنّي، فرأى أنّه يمكن تقسيمها إلى قسمين: دلالة صوتيّة طبيعيّة، ودلالة صوتيّة تحليليّة، والمقصود بالدّلالة الصّوتيّة الطّبيعيّة هي تلك الدّلالة الطّبيعيّة بين الدّال والمدلول التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنظريّة المحاكاة وتقليد أصوات الطّبيعة في نشأة اللّغة

1 . ينظر: ابن جنّي، الخصائص: باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، ج2، ص 113 – 133، وباب الاشتقاق الأكبر، ج 2 ، ص 133 – 139، وباب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، ج2، ص 145 – 152، وباب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني، ج 2، ص 152 - 168

2 . مناف المهدي الموسوي، جنان صاحب كطافة الموسوي، الدلالة الصوتية وأثرها في بيان المعنى، آيات الميعاد أنموذجًا، مجلّة كلّية التربية للبنات للعلوم الإنسانيّة، العدد 15، السنة 8، 2014، ص 16 - 17

3 . ابن جنّي ، الخصائص، ج 3، ص 98

وأصلها، وهي نظريّة بنيت على أساس وجود مناسبة طبيعيّة بين اللّفظ ومعناه لحكاية الأصوات، مثل: القهقهة (حكاية صوت الضّحك)[1].

وقد ضرب ابن جنّي لهذا النّوع من الدّلالة الصّوتيّة الطّبيعيّة أمثلة عديدة، فممّا جاء عن العرب من تسميتهم الأشياء بأصواتها: الخازِبار لصوته، والبطّ لصوته، والواق للصّرد لصوته، وغاق للغراب لصوته ... ونحو منه قولهم: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، إذا قلت: حاء، وعاء، وهاء، وقولهم: بسملت، وهيللت، وحوقلت، كلّ ذلك وأشباهه إنّما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات، والأمر واسعٌ[2].

ورغم أنّ أبا الفتح قد أتى على هذه الدّلالة فاستخرج خباياها، وأخذ على عاتقه تفتيقها وتفصيل دقائقها، إلّا أنّه أشار إلى أنّه لم يأتِ فيها بما لم يأتِ به من قبله، وإنّما هو متّبعٌ طريقة من سبقه في ربط الأصوات بمدلولاتها، يقول معترفًا بفضل الخليل وسيبويه في تحرير هذه الدّلالة: " اعلم أنّ هذا موضعٌ شريفٌ لطيفٌ، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقّته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحّته، قال الخليل: كأنّهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدًّا، فقالوا: صرّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعًا، فقالوا: صرصر، وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنّها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: النقزان، والغليان، والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات الأفعال، ووجدتُّ انا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه، ومنهاج ما مثّلاه "[3].

وإذا كان ابن جنّي قد عزا فكرة التّقابل بين الألفاظ وما تدلّ عليه من الأحداث إلى الخليل وتلميذه سيبويه، إلّا أنّه استطاع أن يكشف بحسّه المرهف وذكائه الوقّاد، أشياء كثيرة تتقابل فيها الألفاظ وما تدلّ عليه من الأحداث، أو ما يعرف بالعلاقة الطّبيعيّة بين الدّال والمدلول، فإن كان للخليل وسيبويه فضل

1 . بوزيد ساسي هادف، الدلالة الصوتيّة في كتاب الخصائص – دراسة على ضوء علم اللّسانيات الحديثة، مجلة حوليات، جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانيّة، العدد 3، 2009، ص 72

2 . ابن جنّي ، الخصائص، ج2، ص 165

3 . المرجع نفسه، ج 2 ، ص 152 - 153

السّبق في وضع أسس نظريّة العلاقة بين الدّال والمدلول فإنّ ابن جنّي تسلّم المشعل منهما، وأكمل البناء بإحكام، إذ نراه يكشف ألفاظًا وصيغًا كثيرة تتقابل معنويًّا ومجريات أحداثها[1].

ويرى بعض المحدثين أنّ الذي ذهب إليه ابن جنّي من إثبات القيمة الدّلاليّة للصّوت، أو حكاية الأصوات لمعانيها بما يشاكل تلك المعاني، هو عين ما توصّلت إليه الدّراسات اللّغويّة الحديثة التي تقرّر أنّ الانتقال من الفونيم (الصوت) – الذي يدلّ على نفسه بنفسه – إلى الكلمة (التي تدلّ على شيء آخر) لا يعدّ انتقالًا كبيرًا، وذلك لأنّ الكلمات في تراكيب بنائيّة معيّنة، تختلف تمامًا عن معاني الكلمات في صورتها المقرّرة، لأنّ استقلاليّة أيّة كلمة بحروف معيّنة يكسبها صوتيًّا ذائقة سمعيّة منفردة، تختلف – دون شك – عمّا سواها من الكلمات التي تؤدّي المعنى نفسه، ممّا يجعل كلمة ما لها استقلاليتها الصّوتيّة، إمّا في الصّدى المؤثّر، وإمّا في البعد الصّوتيّ الخاص، وإمّا بتكثيف المعنى بزيادة المبنى، وإمّا بإقبال العاطفة، وإمّا بزيادة التّوقّع، فهي حينًا تصكّ السّمع، وحينًا تهيّئ النّفس، وحينًا تضفي صيغة التّأثّر فزعًا من شيء، أو توجّهًا لشيء، أو طمعًا في شيء، وهكذا[2].

وأمّا النّوع الثّاني من أنواع الدّلالات الصّوتيّة عند ابن جنّي هو الدّلالة الصّوتيّة التّحليليّة، والمقصود بهذه الدّلالة هي تلك التي تتحقّق جرّاء الإحلال بين الصّوامت والصّوائت (الحروف والحركات) المختلفة أو ما يعرف بالفونيمات التّركيبيّة، أو تستنبط من خلال مختلف الأداءات الصّوتيّة التي اصطلح عليها بالفونيمات الثّانويّة، باعتبارها ملامح صوتيّة غير تركيبيّة مصاحبة تمتدّ عبر أطوال متنوّعة في الأداء الصّوتيّ، وتشارك في تنوّع معاني الكلام مثلما تشارك فيه الأصوات التّركيبيّة، وذلك مثل النّبر والتّنغيم والوقف[3].

ولقد كان ابن جنّي أكثر اللّغويين المتحمّسين لهذا النّوع من الدّلالات، فقد توقّف عندها كثيرًا، وحاول مرارًا شرح أمثلتها وتحليل شواهدها، فترك أمثلة كثيرة تتغاير دلالاتها لتغيّر صوامتها وصوائتها، يقول: "... أمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فبابٌ عظيمٌ واسعٌ، ونَهجٌ مُتْلَئِبٌّ عند عارفيه مأموم، وذلك أنّهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر بها عنها، فيعدّلونها بها

1 . ينظر : بوزيد ساسي هادف، الدلالة الصوتيّة في كتاب الخصائص – دراسة على ضوء علم اللّسانيات الحديثة، ص 74

2 . مناف المهدي الموسوي، جنان صاحب كطافة الموسوي، الدلالة الصوتية وأثرها في بيان المعنى، آيات الميعاد أنموذجًا، ص 17 – 18

3 . بوزيد ساسي هادف، الدلالة الصوتيّة في كتاب الخصائص – دراسة على ضوء علم اللّسانيات الحديثة، ص 75 – 76

ويحتذون عليها، وذلك أكثر ممّا نقدّره وأضعاف ما نستشعره، فمن ذلك قولهم: خضم وقضم، فالخضم لأكل الرّطب، كالبطّيخ والقثاء، وما كان نحوهما من المأكول الرّطب، والقضم للصّلب اليابس، نحو: قضمت الدّابّة شعيرها، ونحو ذلك، وفي الخبر (قد يدرك الخضمُ بالقضم)، أي: قد يدرك الرّخاء بالشّدّة، واللّين بالشّظف، وعليه قول أبي الدّرداء: يخضمون ونقضم والموعد الله، فاختاروا الخاءَ لرخاوتها للرّطب، والقاف لصلابتها لليابس، حذوًا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث "[1].

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي قولهم: النّضح للماء ونحوه، والنّضخ أقوى من النّضح، قال الله سبحانه: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴿٦٦﴾﴾، فجعلوا الحاء لرقّتها للماء الضّعيف، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه، ومن ذلك: القدّ طولًا، والقطّ عرضًا، وذلك أنّ الطّاء أحصر للصّوت وأسرع قطعًا له من الدّال، فجعلوا الطّاء الناجزة لقطع العرض لقربه وسرعته، والدّال الماطلة لما طال من الأثر، وهو قطعه طولًا[2].

ومن ذلك أيضًا قولهم: صعد وسعد، فجعلوا الصّاد – لأنّها أقوى – لما فيه أثرٌ مشاهدٌ يُرى، وهو الصّعود في الجبل والحائط، ونحو ذلك، وجعلوا السّين – لضعفها – لما لا يظهر ولا يشاهد حسًّا، إلّا أنّه مع ذلك فيه صعود الجدّ، لا صعود الجسم، ألا تراهم يقولون: هو سعيد الجدّ، وهو عالي الجدّ، وقد ارتفع أمره، وعلا قدره، فجعلوا الصّاد لقوّتها مع ما يشاهد من الأفعال المعالجة المتجشّمة، وجعلوا السّين لضعفها فيما تعرفه النّفس وإن لم تره العين، والدّلالة اللّفظيّة أقوى من الدّلالة المعنويّة، ومن ذلك القَسْم والقَصْم، فالقصم أقوى فعلًا من القسم، لأنّ القصم يكون معه الدّقّ، وقد يُقسم بين الشّيئين فلا ينكأ أحدهما، فلذلك خصّت بالأقوى الصّاد، وبالأضعف السّين[3].

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي تركيب (ق ط ر) و(ق د ر) و(ق ت ر)، فالتّاء خافيةٌ متسفّلة، والطّاء ساميةٌ متصعّدة، فاستعملتا – لتعاديهما – في الطّرفين، كقولهم: قُتْرُ الشّيء وقُطره، والدّال بينهما ليس لها صعود الطّاء ولا نزول التّاء، فكانت لذلك واسطةٌ بينهما، فعُبّر بها عن معظم الأمر ومقابلته، فقيل: قدر الشّيء لجماعه ومحرنجمه ... فهذا ونحوه أمرٌ إذا أنت أتيته من بابه، وأصلحت فكرك لتناوله

1 . ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص 157 – 158
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 158
3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 161

وتأمّله، أعطاك مقادته، وأركبك ذِرْوَتَه، وجلا عليك بهجاته ومحاسنه، وإن أنت تناكرته وقلت: هذا أمرٌ منتشرٌ، ومذهبٌ صعبٌ موعرٌ، حرمت نفسك لذّته وسددت باب الحظوة به "[1].

هذه بعض الأمثلة التي أتى عليها ابن جنّي شرحًا وتحليلًا، وهناك أمثلة أخرى تتبّعها أبو الفتح مبيّنا تغيّراتها الدّلاليّة، وقد دفعه إلى تبيان أهميّة هذه الدّلالة اتّساعُ بابها، وغورُها، وعدمُ الإحاطة بها في كثير من الأحايين، يقول في مستهلّ الباب الذي وسمه بـ" بابٌ في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، " هذا غورٌ من العربيّة لا ينتصف منه ولا يكاد يُحاط به، وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غُفْلًا مَسْهُوًّا عنه "[2].

ومن خلال الأمثلة السّالفِ ذكرُها، وأخرى مثلها لم يتم عرضها، يتّضح لنا – والقول لأحد الباحثين المحدثين – أنّ ابن جنّي قد فطن إلى الدّلالة الصّوتيّة للصّوامت العربيّة المختلفة، باعتبارها حروفًا ذات قيم تعبيريّة اكتسبتها من طريق انتمائها إلى مخرج واحد، وباعتبارها فونيمات وظيفيّة يؤدّي تبادل مواقعها في الكلمة الواحدة إلى التّأثير على المعنى، أو من طريق تلك الخواص والصّفات التي تتميّز بها تلك الأصوات أثناء خروجها من مخرجها المخصّص لها، ونقصد بذلك تلك الصّفات والقيم الخلافيّة التي تطبع تلك الصّوامت، والتي تتراوح بين الجهر والهمس، والشّدّة (الانفجار) والرّخاوة (الاحتكاك)، والإطباق والانفتاح، والاستعلاء والاستفال،... إلخ[3].

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 162

2 . المرجع السابق، ج 2، ص 145

3 . بوزيد ساسي هادف، الدلالة الصوتيّة في كتاب الخصائص – دراسة على ضوء علم اللّسانيات الحديثة، ص 83 – 84

1. الدّلالة الصّوتيّة في المحتسب:

حوى محتسب ابن جنّي على إشارات صوتيّة دلاليّة، حاول من خلالها أبو الفتح أن يبيّن مدى أهميّة الصّوت اللّغويّ في تحديد الدّلالة، ومن خلال استقراء أبرز النّماذج التي أوردها نستطيع أن نورد أن مجموعة من الأمثلة، منها:

- يرى ابن جنّي في توجيهه لقراءة:" يا حَسْرَهْ على العباد"، أنّ الأصوات تابعة للمعاني، فمتى قويت قويت، ومتى ضعفت ضعفت، ويكفيك من ذلك قولهم: قَطَع وقَطَّع، وكَسَر وكَسّر، زادوا في الصّوت لزيادة المعنى، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه، علمت أنّ قراءة من قرأ: "" يا حَسْرَهْ على العباد"، بالهاء ساكنة، إنّما هو لتقوية المعنى في النّفس، وذلك أنّه موضع وعظٍ وتنبيهٍ وإيقاظٍ وتحذيرٍ، فطال الوقوف على الهاء كما يفعله المستعظم للأمر، المتعجّب منه، الدّال على أنّه قد بهره، وملك عليه لفظه وخاطره[1]، فهذه إشارة واضحة من ابن جنّي، ومثالٌ كافٍ على أنّ الصّوت اللّغويّ ذو دلالة، فمتى قوِي قويَ دلالته، وظهر أثرُه في المعنى، ومتى خَفت وضَعُف، خفتت دلالته وضعفت.
- من البديهيات المسلّم بها عند أرباب الصّوتيات أنّ الدّلالة تتغيّر بتغيّر الفونيمات، فكلّ فونيم يحدث تعديلًا وتغييرًا في معاني الألفاظ، فتغيّره أو استبداله بغيره لا بدّ أن يعقبه اختلافٌ في درجات المعنى، وهذا المعنى هو الذي ظلّ يدندن حوله ابن جنّي في المحتسب، حيث ذهب في غير موضع إلى التّأكيد أنّ لكلّ صوت لغويّ دلالة مختلفة عن غيره، حتّى ولو كان هناك تقاربٌ في المعنى، إلّا أنّ تغيّر الفونيم مؤذِنٌ بتغيّر الدّلالة، يقول: " اعلم أنّ العرب تقارب بين الألفاظ والمعاني، إذا كانت عليها أدلّة، وبها محيطة، فمن ذلك ما نحن عليه، وهو نَحَتَ ينحتُ، والتّاء أخت الطّاء، وقد قالوا: نَحَطَ ينحِط، إذا زفر في بكائه، فكأنّ ذلك الضّغط الذي يصحب الصّوت ينال من آلة النّفس، ويحُتُّها ويسفنها، فيكون كالنّحت لما ينحت، لأنّه تَحَيُّفٌ له وأخذٌ منه، ونحوٌ من ذلك قولهم في تركيب ع ص ر: ع س ر: ع ز ر، فالعصر شدّة تلحق المعصور، والعسَر شدّة الخُلُق والتّعزير للضّرب، وذلك شدّة لا محالة، فالشّدّة جامعة للأحرف الثّلاثة[2].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 210

2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 6

- ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي لتقارب الفونيمات في المعنى: تركيب (ن ض خ) و(ن ض ح)، يقول: " وقالوا النّضح بالحاء غير معجمة للماء السّخيف يخفّ أثره فيبلّ الثّوب ونحوه بللًا ظاهرًا، وذلك لأنّ الخاء أوفى صوتًا من الحاء، ألا ترى إلى غلظ الخاء ورقّة الحاء؟، وقد ثبت في كتاب الخصائص من هذا الضّرب ونحوه ما جرى مجراه وأحاط به شيءٌ كثير "[1].

- ومن الأمثلة كذلك في تقارب الألفاظ لتقارب المعاني التّركيبين: ق ب ض، وق ب ص، يقول أبو الفتح: " القبض بالضّاد معجمة، باليد كلّها، وبالصّاد غير معجمة بأطراف الأصابع، وهذا ممّا قدّمت إليك في نحوه تقارب الألفاظ لتقارب المعاني، وذلك أنّ الضّـاد لتفشّيها واستطالة مخرجها ما□ جعلت عبارة عن الأكثر، والصّاد لصفائها وانحصار مخرجها وضيق محلّها ما□ جعلت عبارة عن الأقلّ ولعلّنا لو جمعنا من هذا الضّرب ما مرّ بنا منه لكان أكثر من ألف موضع، هذا مع أنّنا لا نتطلّبه ولا نتقرّى مواضعه، فكيف لو قصدنا وانتحينا وجهه وحراه "[2].

- ومن الأمثلة على تقارب الألفاظ لتقارب الدّلالة، التّركيب: ف ص ل، وف س ل، يقول أبو الفتح في تخريجه لقراءة" وفَصْلُه في عامين": " الفَصْل أعمّ من الفصال، لأنّه مستعملٌ في الرّضاع وغيره، والفصال هنا أوقع، لأنّه موضع يختصّ بالرّضاع، فأمّـا الفصال مصدر فاصلته فغيرُ هذا المعنى، وإن كان الأصل واحدًا، ومعنى (ف ص ل) قريبٌ من معنى (ف س ل)، وذلك أنّ الفسل الدنيّ من النّاس، والدّنيّ هو السّاقط، وإذا سقط الإنسان انقطع عن معظم ما عليه النّاس، ولذلك قالوا فيه: هو ساقطٌ ومنقطعٌ ومتأخّرٌ، فالمعنى إذًا راجعٌ إلى الانفصال والانقطاع "[3].

1 . ابن جنّي ، المحتسب ، ج2، ص 19

□ ما: زائدة

2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 55 – 56

3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 167

- ومـن الأمثلة التي حـاول ابـن جنّي أن يخالـف بين دلالاتها وإن التقت في معناها العام: تركيب (غ ش ي) و(غ ش و)، يقول: " وينبغي أن يعلم أنّ (غ ش ي) يلتقي معناها مع (غ ش و)، وذلك أن الغشاوة على العين بالواو كالغشيّ على القلب، كلّ منهما يركب صاحبه ويتجلّه، غير أنّهم خصّوا ما على العين بالواو، وما على القلب بالياء، من حيث كانت الواو أقوى لفظًا من الياء، وما يبدو للنّاظر من الغشاوة على العين أبدى للحسّ ممّا يخامر القلب، لأنّ ذلك غائب عن العين، وإنّما استـدلّ بشواهده، لا بشاهده ومعايِنه، ولهذا في اللّغة من النّظائر ما لو أودع كتابًا لكبر حجمًا، وكثر وزنًا، ومحصـول الحال واسـعٌ كثيرٌ، لكـن المحصّل له نزرٌ يسيرٌ، وحسبنا الله ونعم الوكيل"[1].

ففي هذه الأمثلة وأخرى مثلها يؤكّد فيها ابن جنّي على أنّ الصّوامت لها تأثير في الدّلالة، وأنّ المعنى يتقارب لتقارب أصواتها، وأنّ هذا الباب واسع في اللّغة العربيّة، لا يكاد يحيط به إلّا من أوتي قدرًا بالغًا بأطراف هذه اللّغة، لذلك تحسّر ابن جنّي في آخر المثال الأخير، لأنّ المحصول من ورائها واسعٌ كثيرٌ، لكنّ المحصّل له نزرٌ قليلٌ.

ولا يقتصر التّغيّر الدّلاليّ بتغيّر الصّوامت، بل حتّى الصّوائت لها تأثيرٌ في المعنى، فكلّما تغيّرت حركة أصول الكلمات تغيّرت الدّلالة، واتّخذت معنًى مخالفًا عن أصولها، وقد نبّه ابن جنّي إلى تأثير الصّوائت في إنتاج الدّلالة، ومن أبرز الأمثلة التي أوردها في المحتسب تخريجه لقراءة ابن عبّاس: " جناح الذِّلِّ"، بكسر الذّال، يقول أبو الفتح: " الذِّلّ في الدّابة: ضدّ الصّعوبة، والذُّلّ للإنسان، وهو ضدّ العزّ، وكأنّهم اختاروا للفصل بينهما الضّمّة للإنسان والكسرة للدّابّة، لأنّ ما يلحق الإنسان أكبر قدرًا ممّا يلحق الدّابّة، واختاروا الضّمّة لقوّتها للإنسان، والكسرة لضعفها للدّابّة، ولا تستنكر مثل هذا ولا تَنْبُ عنه، فإنّه من عَرَفَ أَنِسَ، ومن جهل استوحش، وقد مرّ بنا من هذا ما لا يحصى كثرة، من ذلك قولهم: حلا الشّيء في فمي يحلو، وحلِيَ بعيني، فاختاروا البناء للفعل على (فَعَل) فيما كان لحاسة الذّوق، لتظهر فيه الواو، وعلى (فَعِل) في حلِيَ لتظهر الياء والألف، وهما خفيفتان ضعيفتان إلى الواو، لأنّ حصّة النّاظر أضعف من حسّ الذّوق بالفم "[2].

1 . المرجع نفسه، ج2، ص 204 – 205

2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 18 – 19

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي (الجُمَام) و(الجِمَامُ)، يقول: " جُمَامُ المكّوك دقيقًا (المكوك: مكيال يسع صاعًا...)، وجِمام القدح ماءً، وذلك لأنّ الماء لا يصلح أن يعلوَ على رأس القدح، كما يعلو الدّقيق ونحوه على رأس المكّوك، فجعلوا الضّمّة لقوّتها فيما يكثر حجمه، والكسرة لضعفها فيما يقلّ بل يعدم ارتفاعه "[1].

هذه أبرز الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي لدور المكوّنات الصّوتيّة في إنتاج الدّلالة، سواءٌ أكانت صوامت أم صوائت، وسواءٌ أغيّرت المعنى كلّيًّا أم جزئيًّا، فالعبرة بالتّغيّر الدّلاليّ الذي يلحق الكلمة بتغيّر المكوّن الصّوتيّ، وعلاقة هذه العناصر الصّوتيّة في إنتاج الدّلالة تكاد تكون بارزة عند كلّ من ألفت نفسه وقع أثر الصّوت اللّغوي وتأثيره في تشكيل المعنى.

وهذا الربط بين دلالة الكلمة وجرس أحد حروفها هو ما ظلّ يحوم حوله أبو الفتح في كثير من الأمثلة التي ذكرها، فنراه في المحتسب يحاول أن يربط بين الصّوت ومدلوله الطّبيعيّ، وفي موضع آخر من غير المحتسب يرى أنّ ما لاحظه من الأمثلة شاهدٌ على حكمة العرب وذكائها، وما وفّقها الله إليه من معرفة، ودليله على ذلك تؤيّده شواهد كثيرة هو أنّ العرب تسمّي الأشياء بأصواتها، كالبطّ لصوته، والواق للصّرد لصوته، وغاق للغراب لصوته أيضًا، وتشتقّ أفعالًا من الأصوات كاشتقاقهم حاحيت وعاعيت وهاهيت، إذا قلت: حاء وعاء وهاء، وهي أصوات الزّجر للحيوان، والأمر في هذا وأضرابه واسع[2].

وقد وجد ابن جنّي أمثلة عديدة يحاكي فيه اللّفظ مدلوله، فمقابلة الألفاظ بما يشاكلها من الأحداث بابٌ عظيمٌ واسعٌ عند عارفيه كما يقول، ومن أبرز الأمثلة التي أوردها[3]:

1. أنّ تكرار الحرف في اللّفظ يقابل تكرار الحدث أو الفعل في الواقع، كما في: الزّعزعة، والقلقلة، والقرقرة، ونحوها.

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 19

2 . ينظر: المرجع نفسه، ج 2، ص 349، والخصائص، ج 2، ص 165

3 . ابن جنّي، الخصائص، ج 2، ص 152 وما بعدها

2. أنّ توالي الحركات في اللّفظ يقابل تواليها في الحدث، نحو البَشَكى: صفةٌ للسّريعة، والجمزى: صفة للسّريع، وغيرها.

3. أنّ ترتيب الحروف في الكلمات يقابل ترتيب الأفعال التي تدلّ على تلك الكلمات، نحو: استسقى واستطعم واستوهب، فرتّب في هذه الأمثلة الحروف على ترتيب الأفعال، لأنّ استفعل فيه الهمزة والسّين والتّاء زائدة، ثمّ الفاء والعين واللّام أصليّة، وقد تبعت حروف الأصل الحروف الزّائدة التي وضعت للالتماس والمسألة، وهما قبل حدوث الفعل لأنّها طلبٌ له.

4. أنّ تكرار العين في الفعل يقابل تكرار الحدث، فقالوا: كسّر وقطّع وغلّق، وذلك أنّهم جعلوا الألفـاظ دليلة المعاني، فأقوى اللّفظ ينبغي أن يقابل به قوّة الفعل (الحدث)، والعين – في الميزان الصّرفيّ – أقـوى مـن الفاء واللّام، وذلك لأنّها واسـطةٌ لهما، وهما سيـاجٌ لها، إذ قلّما تجـد الحذف في العين.

5. أنّ تكرار العين واللّام في البناء يدلّ على المبالغة في المعنى، والأصل هو تكرار العين، إلّا أنّ اللّام ضامّتها تبعًا لها، نحو: صمحمح، وعركرك، وغشمشم.

6. أنّ الأبنية بأصوات حروفها تقابل أصوات الأحداث أو الأفعال التي تدلّ عليها، نحو: الخضم والقضم، فقد اختاروا الخاء في الخضم لرخاوتها في الدّلالة على الرّطب، والقاف في القضم لصلابتها في الدّلالة على اليابس، حذوًا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث.

7. أنّ ترتيب أصوات الحروف في الأبنية يقابل ترتيب الأحداث أو الأفعال في الواقع، فأوّل الحروف في الكلمة يقابل أوّل الحدث في الواقع، وأوسطها يقابل أوسطه، وآخرها يقابل آخره، سوقًا للحروف على سمْتِ المعنى المقصود والغرض المطلوب، من ذلك قولهم: جـرّ الشّيء، قدّموا الجيم لأنّها حرفٌ شديدٌ، وأوّل الجرّ مشقّة على الجار والمجرور جميعًا، ثمّ عقّبوا ذلك بالرّاء وهي حرفٌ مكرّرٌ، وكرّروها – لأنّها مشدّدة – مع ذلك، لأنّ الشّيء إذا جرّ على الأرض في غالب الأمر اهتزّ عليها واضطرب صاعدًا ونازلًا إليها، فكانت الرّاء لما فيها من التّكرار أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف.

إنّ تحمّس ابن جنّي لفكرة الصّلة بين اللّفظ ومدلوله راجعٌ إلى إيمانه بأنّ المذهب القائل إنّ أصل اللّغات إنّما هو محاكاة لأصوات الطّبيعة مذهبٌ مقبولٌ وصالحٌ، يقول: " وذهب بعضهم إلى أنّ أصل

اللّغات إنّما هو من الأصوات المسموعات، كدويّ الرّيح، وحنين الرّعد، وخرير المياه، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونحـو ذلك، ثمّ ولـدت اللّغات عـن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجهٌ صالحٌ ومذهبٌ متقبّلٌ "[1].

وهذا الذي استساغه ابن جنّي وتحمّس له هو عينه ما يطلق عليه الصوتيون: الدّلالة الصّوتيّة الطّبيعيّة، وهي دلالةٌ تفترض أنّ لكلّ صوتٍ دلالة طبيعيّة على معنًى، فبمجرّد النّطق بهذا الصّوت يقفز هذا المعنى إلى الذهن، إذ يرى أتباع هذه النّظريّة أنّ هناك صلة وثيقة بين الدّال والمدلول، وأنّ هناك مناسبة طبيعيّة بين اللّفظ ومعناه تتحكّم في توليد الدّلالة.

إنّ فكرة الرّبط بين الصّوت ومدلوله قد شغلت حيّزًا كبيرًا في التّراث اللّغويّ العربيّ، بل انتقلت رحاها إلى علماء اللّغة المحدثين، فخاضوا في حيثياتها وقلّبوها وورازوها، وحاولوا الخروج بآراء وأفكار سليمة تتوافق ومعطيات العلم الدّقيق، فكان أن افترقوا طرائق قددًا، وجماعات شتّى، بين مؤيّد ومعارض، ومتوقّف هائبٍ، قد أثخنته جراح التتبّع فولّى مُدبِرًا مُرهَقًا.

إذًا، فقد تلقّى بعض الباحثين المحدثين نظريّة ابن جنّي في الدّلالة الصّوتيّة الطّبيعيّة بالقبول والتّسليم، بل راحوا يطبّقون ذلك على الأصول المعجميّة التي بُنيت في أوّل أمرها على أصل ثنائيّ محاكاةً لأصوات الطّبيعة، ومن أبرز هؤلاء الأب أنستاس ماري الكرملي، الذي دافع عن فكرة ابن جنّي ودافع عنها كثيرًا، يقول في حديثه عن نشأة لغة قحطان: " اللّغويون على فريقين متعادلين على سرر موضونة، فريق يذهب إلى أنّ الكلم وضعت في أوّل أمرها على هجاء واحد، متحرّك فساكن، محاكاة لأصوات الطّبيعة، ثمّ فُئِمت (أي زيد فيها حرفٌ أو أكثر في الصّدر أو في القلب أو الطرق)، فتصرّف المتكلّمون بها تصرّفًا يختلف باختلاف البلاد والقبائل والبيئات، وفريقٌ يقول: إنّ الكلم وضعت في أوّل نشوئها على ثلاثة أحرف بهجاء واحد، أو بهجاءين ثمّ جرى عليها المتكلّمون بها، على أنّنا اتّبعنا الرّأي الأوّل منذ أولعنا بهذه اللّغة المبينة الرّائعة "[2]، ثمّ استتبع كلامه بضرب الأمثلة التي تدلّ على سبب ميله إلى الفريق الأوّل مستشهدًا بما ذكره أصحاب المعاجم في هذا الباب.

1 . ابن جنّي الخصائص، ج 1، ص 46 – 47

2 . أنستاس ماري الكرملي، نشوء اللغة العربية ونموّها واكتهالها، المطبعة العصرية، مصر، 1938، ص 1 – 2

ومن الذين تأثّروا بنظريّة ابن جنّي الباحث صبحي الصّالح، حيث وافق أبا الفتح وأيّده فيما ذهب إليه من المناسبة الطّبيعيّة بين الأصوات ومدلولاتها، وقال إنّ علماءنا قد لاحظوا مناسبة حروف العربيّة لمعانيها، ولمحوا في الحرف العربيّ القيمة التّعبيريّة الموحية، فلم يَعْزِبهم من كلّ حرف أنّه صوتٌ، وإنّما عناهم من صوت هذا الحرف أنّه معبّرٌ عن غرض، وأنّ الكلمة العربيّة مركّبة من هذه المادة الصّوتيّة التي يمكن حلّ أجزائها إلى مجموعة من الأحرف الدّوال المعبّرة، فكلّ حرف منها يستقلّ ببيان معنًى خاص، ما دام يستقلّ بإحداث صوت معيّن، وكلّ حرف له ظلٌّ وإشعاع إذ كان لكلّ حرفٍ صدًى وإيقاعٌ[1].

ويرى الباحث أنّ إثبات القيمة التّعبيريّة للصّوت البسيط، وهو حرفٌ واحد في الكلمة، كإثبات هذه القيمة نفسها للصّوت المركّب وهو ثنائيّ لا أكثر، أو ثنائيّ ألحق به حرف أو أكثر، أو ثلاثيّ مجرّد ومزيد، أو رباعيّ منحوت، أو خماسيٌّ أو سداسيٌّ على طريقة العرب، مشتقٌّ أو مقيسٌ[2]، وقد مثّل الباحث لكلّ هذه الأصناف، في حالة البساطة أو في حالة التّركيب، ما وقع في أوّل الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها، ثمّ وصل إلى نتيجة مفادها أنّ هناك علاقة مطّردة بين الأصوات ومدلولاتها، يقول: " ولا ريب أنّ مراعاة اللّين أو القوّة، و الخفّة أو الشّدّة، والهمس أو الجهر، في التّعبير عن هذه الطّائفة من المعاني التي سبقت الإشارة إليها، دليلًا واضحًا على المحاكاة الإنسانيّة المقصودة لأصوات الظّاهرات المعبّر عنها، ونحن لا نحتاج إلى كبير عناء حتّى نلمح العلاقة الطّبيعيّة بين الألفاظ الموضوعة لمحاكاة الأصوات التي تصدر من الحيوانات، فالعصفور يزقزق، والكلب ينبح، والحمام يهدل ... وأنت إذا قابلت مصادر هذه الأفعال أيقنت بأنّها تقارب كثيرًا أصول تلك الأصوات، وقل مثل ذلك في هزيم الرّعد، وحسيس النّار، وخرير الماء، في حكاية أصوات الطّبيعة، وفي شهيق الباكي، وتأوّه المتوجّع، في حكاية الأصوات المعبّرة عن الانفعالات الإنسانيّة المختلفة، وفي قدّ القميص، وقطّ القلم، وقطف الثّمرة، في حكاية الأصوات الصّادرة عن إحداث القطع[3].

1 . صبحي الصالح، دراسات في فقه اللّغة، ص 142

2 . المرجع نفسه، الصفحة نفسها

3 . ينظر: المرجع نفسه، ص 152

وعلى النّقيض من ذلك، فقد اعترض باحثون آخرون على نظريّة ابن جنّي، ورأوا أنّها نظريّةٌ قاصرةٌ لا تكفي لاستنباط قواعد مطّردة، وأن لا بدّ أن يحترز الباحث اللّغويّ حتّى لا ينساق وراء بضعة أمثلة لا تكفي لتقعيد نظريّة مهمّة كهذه.

يرى الباحث محمد المبارك أنّ فكرة ابن جنّي قد أوحت إلى بعض الباحثين في العصر الحديث بنظرية " القيمة التّعبيريّة أو البيانية للحرف في الألفاظ العربيّة"، وقد وقف الباحث مع هذه النّظرية بمزيد من الإعجاب وحاول أن يجمع بعض الأمثلة التي تبيّن فكرة ابن جنّي، من بينها[1]:

- ✓ حرف الغين: يدلّ على الاستتار والغيبة والخفاء في المواد التّالية: غاب، غار، غاض، غمض، غرب، غرق، غلّ، غطّى ...
- ✓ حرف النّون: يدلّ على الظّهور والبروز في المواد التّالية: نفث، نفخ، نزع، نجم ...
- ✓ حرف القاف: يتضمّن معنى الاصطدام أو الانفصال في المواد التّالية: قدّ، قطع، شقّ، طرق، قرع ...
- ✓ حرف السّين: يتضمّن معنى اللّيونة والسّهولة، مثل: سهل، سال، ساح، ملس، مسّ ...

ورغم إعجابه الشّديد بتفسيرات أبي الفتح لدلالة الصّوت اللّغويّ، ودعوته إلى متابعة التّحرّي، وتكثيف البحث في هذا الاتّجاه، إلّا أنّه لم يتحمّس لهذه النّظريّة، بل بدا له أنّها نظريّة ناقصةٌ وقاصرةٌ، لا تكفي لاستنتاج قانون عام يشمل أصوات العربيّة كلّها، يقول: " لا شكّ أنّ في اللّغة العربيّة خصيصة تبهر النّاظرين وتلفت نظر الباحثين، وهي تقابل الأصوات والمعاني في تركيب الألفاظ وأثر الحروف في تقوية المعنى أو إضعافه، والانسجام بين أصوات الحروف التي تتركّب منها الألفاظ ودلالاتها، وهذا ممّا يدعونا إلى استقراء هذا البحث وتحرّي دلالات الحروف، ولكنّنا نرى أنّ الأمثلة التي قدّمناها، والتي قدّمها الباحثون في هذا الباب لا تكفي لاستنتاج قانون عام يشمل ألفاظ العربيّة كلّها، ولكنّه طريقٌ ينبغي أن يشقّ، وبابٌ

1 . محمد المبارك، فقه اللغة، دراسة تحليليّة مقارنة للكلمة العربيّة، مطبعة جامعة دمشق، 1960، ص 83

يجب أن يفتح، ولا ريب عندي أنّ متابعة التّحرّي والبحث في هذا الاتّجاه سيؤدّي إلى نتائج عظيمة في تاريخ الكلم العربيّ، ونظرات عميقة في تركيبها "[1].

وبعد أن عرض لمجموعة من الوحدات المعجميّة التي تتلاقى فونيماتها دلاليًّا، تساءل الباحث معترضًا: هل بالإمكان أن نستنتج من هذه الأمثلة وأشباهها أنّ للحرف الواحد في تركيب الكلمة العربيّة قيمة تعبيريّة، وأنّ الكلمة الثّلاثيّة تعبّر عن معنى هو ملتقى معاني حروفها الثّلاثة، ونتيجة تمازجها وتداخلها، كأن نقول مثلًا إنّ (غ ر ق) يحصل معناها من تلاقي معاني حروفها: فالغين تدلّ على غيبة الجسم في الماء، والرّاء تدلّ على التّكرار والاستمرار في سقوطه، والقاف تدلّ على اصطدام الجسم في قعر الماء، والمعنى الإجماليّ الحاصل من اجتماع المعاني الجزئيّة للحروف هو مفهوم مادة (غ ر ق)[2].

وإلى هذا الرّأي انحاز الباحث أحمد محمد قدور، إذ ذهب إلى القول إنّ الكثير ممّا ذكره القدماء والمحدثون حول القيمة التّعبيريّة للحرف الواحد ينبغي أن ينظر إليه بالمزيد من الاحتراز حتّى لا ينساق المرء وراء بضعة أمثلة لا تكفي لحسم قضيّة مهمّة كهذه، ويبدو أنّ معظم ما يستشعره أهل اللّغة من ذلك التّناسب بين الألفاظ والمعاني أمرٌ مكتسبٌ نشأ بعد معرفة السّامع بالمعنى لا قبله، ولذلك يصعب، بل يتعذّر على الأجنبيّ أن يحسّ بشيءٍ من هذا التّناسب الدّلاليّ الصّوتيّ ما لم يكن على معرفة باللّغة، على حين أنّه إذا عرف من هذه اللّغة أو تلك كلمات كثيرة، وألف طريقة تركيبها، وتذوّق أصواتها، أخذ يربط بين جرسها ومعناها، اكتسابًا من سيرورة الاستعمال، لا استنتاجًا من صلاتٍ طبيعيّة بين كلّ حرفٍ وما يدلّ عليه من معانٍ في حال الإفراد والتّركيب[3].

ولم يكن الاختلاف واقعًا في السّاحة اللّغويّة العربيّة وحسبُ،بل تناثرت شظاياه إلى علماء اللّغة الغربيين، فتنازعته تيارات فكريّة مختلفة حاولت أن تخرج بالقول الفصل بين الصّوت ومدلوله، فنتج عن ذلك أفكار عديدة، كعلاقة الاعتباطيّة عند سوسير، والعلاقة المرجعيّة عند أوجدن وريتشاردز، والعلاقة الضّروريّة عند بنفنيست.

1 . المرجع السابق، ص 85

2 . المرجع السابق، ص 83 - 85

3 . أحمد محمد قدور، مدخل إلى فقه اللّغة العربيّة، ص 202

ولعلّ من أهمّ المفاهيم التي طرحت في هذه المسألة، مبدأ اعتباطيّة العلامة اللّغويّة التي طرحها سوسير في محاضراته، وهو مبدأ ظفر باهتمام بالغ في الدّراسات الحديثة، إذ يذهب سوسير إلى أنّ العلاقة بين وجهي العلامة اللّغويّة: الدّال والمدلول، علاقةٌ اعتباطيّةٌ arbitraire ، ويعني بذلك أنّها علاقة غير معلّلة immotivè ، ويعطي مثالًا للمدلول:soeur (أخت)، إذ لا يوجد أي رابط داخليّ بينه وبين تتالي الفونيمات s – o –r ، الذي يمثّل الدّال، ويردف ذلك بحجة أخرى وهي عدم تشابه الدّوال للمدلول الواحد بين اللّغات المختلفة كالدّال: ثور[1].

وقد لقيت فكرة سوسير رواجًا كبيرًا، وذاع صيتها في السّاحة اللّغويّة، وتقبّلتها جهات علميّةٌ كثيرة، وتلقّاها الباحثون بالقبول والتّسليم لها، حتّى خرج كتاب " معنى المعنى " للباحثين أوجدن وريتشاردز، فذهبا مذهبًا مغايرًا لما ذهب إليه سوسير، وقالا إنّ الاعتباطيّة لا تقع بين الدّال والمدلول، بل بين الدّال والمرجع، أي المشار إليه، أو الشّيء المسمّى، ويمثّلان لذلك بالمثلّث التّالي:

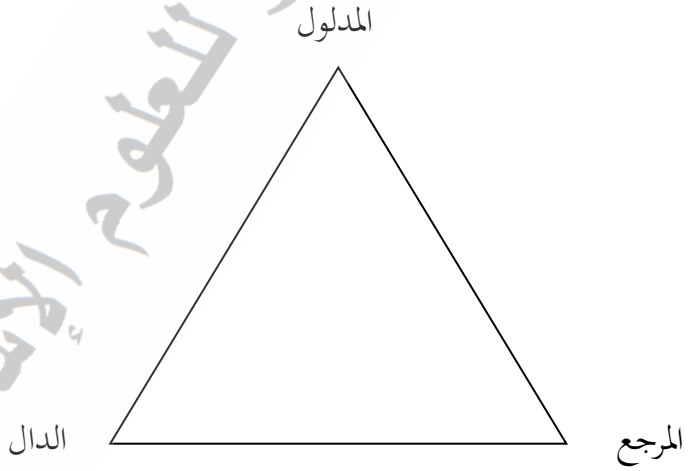

ووجه اعتراضهما على سوسير هو أنّ الاعتباطيّة لا تقع بين الدّال والمدلول، بل بين الدّال والمرجع، ولذلك عبّرا عنه في مثلّثهما بخطّ متقطّع[2].

1 . فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد ، 1985، ص 87

2 . ينظر: عادل محلو، الصوت والدلالة في شعر الصعاليك – تائية الشّنفرى أنموذجا –، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربيّة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006، ص 23 - 24

ولم يكن أوجدن وريتشاردز الوحيدين الذين عارضا سوسير، فـ" بنفنيست" كان من أبرز المعارضين لفهم سوسير لعلاقة الدّال والمدلول، وكان يصرّح جهرةً إنّ العلاقة بين الدّال والمدلول ليست اعتباطيّة بل هي على العكس من ذلك علاقة ضروريّة، واحتجّ بنفنيست على ذلك بالمثال نفسه الذي ضرب به سوسير مثلًا لمبدأ الاعتباطيّة، وهو الدّال: ثور، فيذهب إلى أنّ مدلوله مماثلٌ في الوعي بالضّرورة للتّتابع الصّوتيّ: ث–و–ر، لانّ الذّهن لا يتقبّل من الأشكال الصّوتيّة إلّا ذلك الشّكل الذي يكون حاملًا لتمثّل يمكنه التّعرّف عليه، وإلّا رفضه بوصفه مجهولًا وغريبًا، ويذهب أيضًا إلى التّلميح إلى أنّ مبدأ الاعتباطيّة معارضٌ لكون الدّال والمدلول كوجهي الورقة، فوحدة الجوهر هذه للدّال والمدلول هي التي تضمن الوحدة البنيويّة للعلامة اللّسانيّة[1].

وأمّا الباحث "فيندرس" فقد وقف موقفًا وسطًا بين إثبات القيمة التّعبيريّة للصوّت اللّغوي وإنكارها، وحار في كيفيّة الجمع بينهما، فبعد أن أنكر وجود علاقة ضروريّة بين الحرفين: ف ل –L F مجتمعين وفكرة السّيلان، إذ إنّ الكلمات ruissean (مجرى)، وriviere (جدول)، وtorrent (سيل) التي تعبّر عن فكرة السّيلان بقدر ما تعبّر عنها كلمة fleuve (نهر) لا تحتوي على مثل هذين الصّوتين، وأنّ كلمة fleur (زهرة) التي لا تكاد تتكوّن إلّا من هذين الحرفين أيضًا لا توقظ في الذّهن إطلاقًا فكرة السيلان، نجده بعد ذلك لا يستطيع التّغاضي عن الكلمات التي يستشعر فيها وضوح العلاقة بين أصواتها وما توحي به من معانٍ، فيذهب إلى القول إنّ بين الأصوات ومركبات الأصوات فروقًا في القدرة التّعبيريّة، وهذا هو سرّ الكلمات التي تعبّر بأصواتها عن معناها onomatopees ، فالكلمة الألمانيّة kladderadatsch تمثّل جيّدًا مجموعة من الآنية بعضها فوق بعض وقد سقطت شظايا، والكلمة الفرنسيّة pata pouf تمثّل كيسًا محشوًّا بالملابس يسقط على درج السّلم، وكلمة pan تثير الصّوت الجاف الذي يصدر من طلقة المسدّس، وكلمة poum ذلك الصّدى الممتدّ الذي ينبعث من طلقة المدفع، وهكذا نستطيع أن نقول إنّه يراوح بين المكانين فيرى في ربط الأصوات بمدلولات معيّنة مرّة حمقًا، ومرّة أخرى يحتجّ لهذه النّظريّة ويحاول جهده إثباتها بالشّواهد التي ذكرها[2].

1 . المرجع السابق، ص 24 – 25

2 . عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي، ص 399 – 400

ويذهب الباحث " يسبرسن " إلى استحالة إثبات المناسبة الطّبيعيّة بين الصّوت والدّلالة في كلّ الكلمات وفي كلّ اللّغات في جميع الأوقات، ولكنّه لا ينكر هذه العلاقة البتّة، حيث يراها متمثّلة في بعض الأصوات التي ترمز لمعناها، والنّواحي التي يلحظ يسبرسن الصّلة بين الصّوت والمدلول هي:

- ✓ التّقليد المباشر للأصوات التي تعدّ بمثابة المحاكاة لأصوات الطّبيعة، كالتي تصدرها الأدوات المعدنيّة، مثل: clink خشخشة، clank قعقعة، وأصوات الحيوانات مثل: roar زئير الأسد، وbubble ثغاء الغنم، وغيرها...
- ✓ من الطبيعيّ أن يعبّر بالكلمة عن الصّوت الذي يصدر عن بعض الحركات لا غير، نحو: bang the door (اطرق الباب بعنف)، أو: tap the door (اقرع بخفّة)، كذلك هناك صلة طبيعيّة بين الفعل في الكلمة الإنجليزيّة tickle (وخز خفيف أو دغدغة).
- ✓ هناك صلة طبيعيّة بين النّغمات العالية (الأصوات ذات الذبذبة العالية) والضّوء، وبالعكس بين النّغمات المنخفضة والمظلمة، كما أنّ الحرف (I) يترك إحساسًا بأنّه أكثر ملاءمة لكلمة Light (الضوء)، والحرف (U) لكلمة Dark (الظلمة) ...
- ✓ الصّيغ القصيرة والمبتورة أكثر مناسبة وملاءمة من الطّويلة، لتعيين الحالة النّفسيّة والعقلية، والشّخص قد يستعملهما كليهما للطلب والأمر أو للاستغاثة أو الاستعطاف والتّوسّل[1].

ووقف الباحث " ستيفن أولمان " موقفًا وسطًا بحيث لم ينكر العلاقة الطّبيعيّة بين الأصوات ومدلولاتها، بل يحسّ أنّها تتوافر وتصدق على جزء من الكلمات، ولكنّها – أي هذه العلاقة – في الوقت نفسه ليست قاعدة عامة تحكم مفردات اللّغة جميعها، لذلك نراه يحاول الرّدّ على من يريد أن يثبت هذه القيمة التّعبيريّة للأصوات، والرّبط الدّائم بين جرس الفونيمات ودلالتها من جوانبَ ثلاثةٍ هي[2]:

- ✓ القول إنّ الفونيم له دلالة ذاتيّة على نفسه فيه تناقض، لأنّه لا دلالة دون أن يكون هناك دال ومدلول عليه.

1 . ينظر: المرجع السابق، ص 398 – 399

2 . المرجع السابق، ص 404 – 405

- ✓ أن تصوّر أن تكون الكلمات مكوّنة من فونيمات، لا يكون إلّا من النّاحية الشّكلية فقط، فالكلمة table تتألّف من عناصر صوتيّة متتابعة ولا صلة لكلمة mensa (المائدة) بهذه العناصر (أي العناصر التي تؤلّف كلمة table).
- ✓ ينصب على اعتبار معنى الفونيمات لها صلة بمعاني الكلمات تلك الصّلة بين معاني الكلمات ومعاني الجمل المكوّنة منها، لأنّ ذلك مغالطة واضحة، إذ أنّ كلمة table وجملة the table is round ، كلتيهما تعنيان شيئًا، أي لهما دلالة، بينما الفونيمات المنفردة t.a.b ليست لها دلالة مطلقًا.

فالأصوات عند " أولمان" ليست لها دلالة ذاتيّة على المعاني، وإنّما هذه الدّلالة تكتسبها الألفاظ مع طول استعمال الإنسان لها رابطًا بينها وبين خصائص المعاني التي تدلّ عليها، يقول: " من المهمّ أن نعرف أنّ اللّفظ بنفسه لا يكاد يعمل شيئًا في هذا الشأن، ومن الممكن أن نوضّح هذه الحقيقة بدراسة أمثلة المشترك اللفظيّ، كالفعل الإنجليزيّ (to ring)، بمعنى: يرنّ، له قوّة تعبيريّة وإيحائيّة واضحة في نحو: a ringing voice صوت رنّان، ولكن ما يشترك معه في اللّفظ وهو ring بمعنى خاتم، ليست له هذه القوّة، إذ لا يوجد أي اشتراك في الخصائص بين الصّوت والمعنى في هذه الحالة "[1].

1 . ستيف أولمان، دور الكلمة في اللّغة ، ترجمة: كمال بشر، ط 2، 1962، ص 93

المبحث الثّاني: الدّلالة الصّرفيّة في المحتسب:

الدلالة الصّرفيّة هي الدّلالة التي تقوم على ما تؤدّيه الأوزان الصّرفيّة وأبنيتها من معانٍ، وتأتي هذه الدّلالة في القوّة بعد الدّلالة اللّفظيّة وقبل الدّلالة المعنويّة، ويسمّيها ابن جنّي باسم الدّلالة الصّناعيّة، "وإنّما كانت الدّلالة الصّناعيّة أقوى من المعنويّة من قبل أنّها وإن لم تكن لفظًا فإنّها صورة يحملها اللّفظ، ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزم بها، فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللّفظ المنطوق به فدخلا في باب العلوم المشاهدة "[1].

وقد استطاع ابن جنّي أن يهتديَ إلى كثير من القيم الصّرفيّة التي تعتور الكلمة فتؤدّي أغراضًا دلاليّةً معيّنة، وقد ترك في المحتسب جملة من هذه القيم الصّرفية الدّلاليّة، يمكن لنا أن نقسّمها على النحو الآتي: الاشتقاق الكبير – دلالة اللّواصق التّصريفيّة – دلالة الأوزان الصّرفيّة

1. الاشتقاق الكبير:

مرّ معنا آنِفًا أنّ الاشتقاق عند ابن جنّي ضربان، اشتقاقٌ صغيرٌ واشتقاقٌ كبيرٌ، فالصّغير كمّا عرّفه أبو الفتح هو الذي في أيدي النّاس وكتبهم، كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرّاه، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومعانيه، وأمّا الاشتقاق الكبير – وهو عند ابن جنّي الاشتقاق الأكبر – فأن تأخذ أصلًا من الأصول الثّلاثيّة فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّتّة معنًى واحدًا، تجتمع التّراكيب السّتّة وما يتصرّف من كلّ واحد منها عليه، وإن تباعد شيءٌ من ذلك عنه، ردّ بلطف الصّنعة والتّأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التّركيب الواحد[2].

فالاشتقـــاق الكبير إنّما هـــو ارتباط بعض المجموعـــات الثّلاثيّة ببعـض المعاني ارتباطًا عامًا لا يتقيّد بالأصوات نفسها، بل بترتيب حروفها، فأصوات المادة الواحدة على خلاف في ترتيب حروفها ترتدّ إلى معنى مركزيّ واحد، فأنت حين تأخذ الأصل (ك ر ب)، وتعقد عليه تقليبًا في ترتيب حروفه، يجتمع لديك ستّة تراكيب مستعملة في اللّغة، ويمكن توضيح ذلك بالمثلّث المرسوم أدناه، فحين تمثّل كلّ رأس من رؤوسه حرفًا يمكن قراءة الأحرف مجتمعة من كلّ رأس، ليتكوّن لديك في كلّ مرّة لفظٌ جديدٌ ومعنى جديدٌ:

1 . ابن جنّي، الخصائص، ج 3، ص 98

2 . ينظر، المرجع نفسه، ج 2، ص 133 – 134

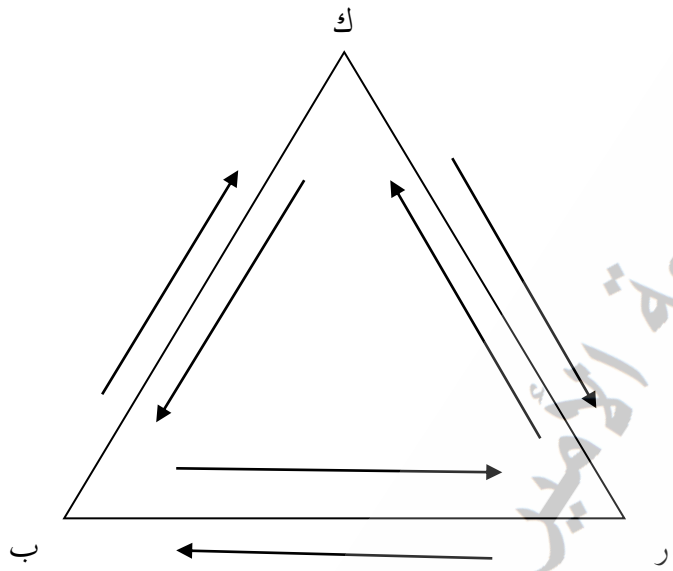

فإذا ابتدأنا في هذا المثلّث من زاوية الرّأس متّجهين نحو الزّاوية اليمنى حصلنا على: كرب، وكذلك الحال إذا ابتدأنا من الزّاوية اليمنى نحو الرّأس: ركب، ومن اليمنى إلى اليسرى إلى الرّأس: رَبَكَ، ومن اليسرى إلى الرّأس إلى اليمين: بكر، ومن اليسرى إلى اليمين إلى الرّأس: برك، ومن الرّأس إلى اليسرى إلى اليمين: كبر، ولكلّ ترتيب من هذه السّتّة ما يشتقّ منه ويتصرّف عنه[1].

وهذا الضّرب من الاشتقاق انفرد به ابن جنّي وصار علامة وميسمًا خاصًّا به، وإن كان في كتاب الخصائص قد عزاه إلى أستاذه أبي عليّ الفارسيّ، وأنّه كان يستعين ويتعلّل به، ويخلد ويستروح إليه، بَيْدَ أنّ من بعجه وفتق أساريره إنّما هو أبو الفتح، يقول في باب سمّاه الاشتقاق الأكبر: " هذا موضعٌ لم يسمّه أحدٌ من أصحابنا، غير أنّ أبا عليّ – رحمه الله – كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنّه مع هذا لم يسمّه، وإنّما كان يعتاده عند الضّرورة، ويستروح إليه، ويتعلّل به، وإنّما هذا التّقليب لنا نحن، وستراه فتعلم أنّه لقبٌ مستحسنٌ "[2].

ويرى بعض الباحثين أنّ ابن جنّي قد استلهم فكرة الاشتقاق الكبير من كتاب العين، فهو صاحب فكرة التّقاليب، بيد أنّ عمل الخليل ومن لفّ لفّه من أصحاب المعاجم قد اقتصر على محاولة حصر

1 . هادي نهر، الأساس في فقه اللّغة العربيّة وأرومتها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط 1، 2002، ص 129 – 130

2 . ابن جنّي، الخصائص، ج 2، ص 133

وإحصاء الكلمات العربيّة، فكانت طريقتهم طريقة إحصائيّة، أو قسمة عقليّة " وإن كان بعض الباحثين المحدثين قد مالوا إلى القول بأنّ أصحاب الاشتقاق الكبير اقتبسوا فكرة تقليب الأصول من معجم العين للخليل بن أحمد وأمثاله كابن دريد، فإنّهم لاحظوا في الوقت نفسه أنّ تقليبات صاحب العين وصاحب الجمهرة ومن نسج على منوالهما إنّما هي طريقةٌ إحصائيّة أو قسمةٌ عقليّةٌ، غايتها حصر كلّ المستعمل من ألفاظ اللّغة، ولم يحاول أصحاب المعاجم هؤلاء أن يُرجِعوا تقاليب المادة إلى معنى واحد كما فعل ابن جنّي "[1].

وقد ضرب ابن جنّي في هذا الباب بخيله ورجله، وترك أمثلة عديدة ظلّت مرجعًا للغويين والباحثين من بعده، من ذلك تقليب (ج ب ر) فهذا التّركيب أين وقع يدلّ – والقول لابن جنّي – على القوّة والشّدّة، منها: جبرت العظم والفقير، إذا قوّيتهما وشددت منهما، والجبر: الملك لقوّته وتقويته لغيره، ومنها رجلٌ مجرّب: إذا جرّسته الأمور ونجّذته، فقويت مُنّته واشتدّت شكيمته، ومنه الجِرَاب: لأنّه يحفظ ما فيه، وإذا حفظ الشّيء وروعي: اشتدّ وقوي، وإذا أغفل وأهمل تساقط ورَذِيَ، ومنها الأبجر والبجرة: وهو القويّ السّرّة، ومنه البرج: لقوّته في نفسه وقوّة ما يليه به، وكذلك البَرَج لنقاء بياض العين وصفاء سوادها، هو قوّة أمرها، وأنّه ليس بلون مستضعف، ومنها رَجَّبْت الرجل: إذا عظّمته وقويت أمره، ومنه رجب: لتعظيمهم إيّاه عن القتال فيه، وإذا كرُمت النّخلة على أهلها فمالت، دعّموها بالرّجبة، وهو شيء تستند إليه لتقوى به، والرّاجبة: أحد فصوص الأصابع، وهي مقوّية لها، ومنها الرّباجي: وهو الرّجل يفخر بأكثر من فعله[2].

ومن التّراكيب التي ذكرها ابن جنّي وقلّبها تقليبًا عقليًّا مردّه إلى المعنى، تركيب (ق س و) و(ق و س) و(و ق س) و(و س ق) و(س و ق) وأهمل (س ق و)، وجميع ذلك إلى القوّة والاجتماع، منها: القسوة، وهي شدّة القلب واجتماعه، ومنها: القوسُ، لشدّها واجتماع طرفيها، ومنها: الوقسُ، لابتداء الحرب، وذلك لأنّه يجمع الجلد ويقحله، ومنها: الوسق، للحمل، وذلك لاجتماعه وشدّته، ومنه:

1 . محمد أسعد النّادري، فقه اللغة – مناهله ومسائله –، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، 2009، ص 266

2 . ابن جنّي، الخصائص ، ج 2، ص 135 - 136

استوسق الأمر، أي اجتمع، " واللّيل وما وسق"، أي: جمع، ومنها: السّوق، وذلك لأنّه استحثاث وجمعٌ للمسوق بعضه إلى بعض[1].

ومن أمثلة هذا النوّع من أنواع الاشتقاق الكبير عند ابن جنّي، تقليب التّركيب (س م ل) و(س ل م) و(م س ل) و(م ل س) و(ل م س) و(ل س م)، والمعنى الجامع لها المشتمل عليها: الإصحاب والملاينة، منها: الثّوب السَّمَل، وهو الخَلَق، والسّمَل: الماء القليل، كأنّه شيءٌ قد أخلق وضعف من قوّة المضطرب، ومنها: السلامة، وذلك أنّ التّسليم ليس فيه عيبٌ تقف النّفس عليه ولا يعترض عليها به، ومنها: المِسْل، والمِسَل، والمِسِيل، كلّه واحد، وذلك أنّ الماء لا يجري إلّا في مذهب له وإمام منقاد به، ومنه: الأملس والملساء، وذلك أنّه لا اعتراض على النّاظر فيه والمتصفّح له، ومنها: اللّمس، وذلك أنّه إنْ عارض اليد شيءٌ حائلٌ بينها وبين الملموس، لم يصح هناك لمس، فإنّما هو إهواء باليد نحوه، ووصولٌ منها إليه، لا حاجزَ ولا مانعَ، ومنه: الملامسة " أو لامستم النّساء"، أي جامعتم، وذلك أنّه لا بدّ هناك من حركات واعتمال، وهذا واضحٌ، وأمّا (ل س م) فمهملٌ، وعلى أنّهم قد قالوا: نسمت الرّيح، إذا مرّت مرًّا سهلًا ضعيفًا، والنّون أخت اللّام[2].

وقد حوى محتسب أبي الفتح على أمثلة وافرة من هذا النّوع من الاشتقاق، حاول فيها ابن جنّي أن يبيّن المعانيَ العامة التي تلتقي حولها الأصول المختلفة للتراكيب، ولعلّ أبرز هذه الأمثلة:

- مقارنة ابن جنّي بين قراءة من قرأ: " حرثٌ حِرْجٌ "، وبين قراءة الجماعة: " حِجْرٌ "، يقول أبو الفتح: " قد قدّمنا في كتابنا الخصائص صدرًا صالحًا من تقلّب الأصل الواحد والمادة الواحدة إلى صور مختلفة يخطمها كلّها معنى واحد، ووسمناه بباب الاشتقاق الأكبر، نحو: ك ل م، ك م ل، م ل ك، م ك ل، ل ك م، ل م ك، وإنّها مع التّأمّل لها، ولين معطف الفكر إليها، آيلة إلى موضع واحد ومترامية نحو غرض غير مختلف، كذلك أيضًا يقال: ح ج ر، ج ر ح، ح ر ج، ر ج ح، ج ح ر، وأمّا (ر ح ج) فمهملٌ فيما علمنا، فالتقاء معانيها كلّها إلى الشّدّة والضّيق والاجتماع، فمن ذلك: الحِجْر وما تصرّف منه نحو: انحجر، واستحجر الطّين، والحجرة وبقيته، وكلّه إلى التّماسك في الضّيق، ومنه الحَرَجُ: الضّيق،

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 136 - 137

2 . المرجع السابق، ج 2، ص 137 - 138

والحِرْجُ مثله، والحَرَجة: ما التفّ من الشّجر فلم يمكن دخوله، ومنه الجُحْرُ وبابه لضيقه، ومنه الجَرْح: لمخالطة الحديد للّحم وتلاحمه عليه، ومنه رَجَح الميزان: لأنّه مال أحد شقّيه نحو الأرض، فقرب منها، وضاق ما كان واسعًا بينه وبينها، فإن قلت: فإنّه إذا مال أحدهما إلى الأرض فقد بعد الآخر منها، قيل: كلامنا على الرّاجح، والرّاجح هو الدّاني إلى الأرض، فأمّا الآخر قلا يقال له: راجحٌ، فيلزم ما أزمته، وإذا ثبت ذلك - وقد ثبت – فكذلك قوله تعالى: " حَرْثٌ حِرْجٌ "، في معنى: حِجْرٌ، معناه عندهم أنّها ممنوعة محجورة أن يطعمها إلّا من يشاءون أن يطعموه إيّاها بزعمهم "[1].

- ومن الأمثلة التي حاول ابن جنّي أن يلاقيَ بين معاني تراكيبها، المعنى الجامع لتصريف (ج ن ن)، فحيثما وقعت دلّت على الاستخفاء والسّتر، منه الجنّ، والجنّة، والجانّ، والجنّان لاستتار الجنّ، ومنه المجنّ – للتّرس – لستره، ومنه الجنين لاستتاره في الرّحم، ومنه الجنّة، لأنّها لا تكون جنّة حتّى يكون فيها الشّجر، وذلك ستر لها، والجنان: روح القلب لاستتار ذلك، والجَنَن: القبر، وعليه بقيّة الباب[2].

- ومن التّراكيب المتشابهة التي عمد ابن جنّي إليها مقاربًا بين معانيها قولهم في تركيب (ع ص ر) و(ع س ر) و(ع ز ر)، فالعصر: شدّة تلحق المعصور، والعَسَر: شدّة الخُلُق، والتّعزير للضّرب، وذلك شدّة لا محالة، فالشدّة جامعة للأحرف الثّلاثة، ومنه تركيب: ج ب ر، ج ب ل، ج ب ن، المعنى الجامع لها اجتماع الأجزاء وتراجعها، من ذلك جبرت العظم: أي وصلت ما تفرّق من أجزائه، ومنه الجبل: لاجتماع أجزائه، ومنه جبن الإنسان: أي تراجع بعضه إلى بعض واجتمع، وإنّما نبذت هنا طرفًا من هذا الأمر تنبيهًا على أمثاله، حتّى إذا هي اجتازت بك أحسست بها، ولم تطوِك غير حافل بمعانيها وأوضاعها[3].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 231 – 232
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 294
3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 6

- ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي تقريبه بين التّركيبين (ف ص ل) و(ف س ل)، يقول في تخريجه لقراءة من قرأ " وفَصْلُه في عامين "، الفصل أعمّ من الفصال، لأنّه مستعملٌ في الرّضاع وغيره، والفصال هنا أوقع، لأنّه موضعٌ يختصّ بالرّضاع، فأمّا الفصال مصدر: فاصلته، فغيرُ هذا المعنى، وإن كان الأصل واحدًا، ومعنى (ف ص ل) قريبٌ من معنى (ف س ل)، وذلك أنّ الفسل: الدّنيّ من النّاس، والدّنيّ هو السّاقط، وإذا سقط الإنسان انقطع عن معظم ما عليه النّاس، ولذلك قالوا فيه ساقطٌ ومنقطعٌ ومتأخّرٌ، فالمعنى إذًا، راجعٌ إلى الانفصال والانقطاع "[1].

- ومن الأمثلة التي أوردها ابن جنّي أيضًا، تركيب (ج د ل) ومشتقاته، يقول في تخريجه لقراءة "فأَكْثَرْتَ جَدَلَنَا": "الجدل: اسمٌ بمعنى الجِدال والمجادلة، وأصل (ج د ل) في الكلام: القوّة، منه قولهم: غلامٌ جادِلٌ، إذا ترعرع وقوي، وركب فلان جديلة رأيه: أي صمم عليه ولم يَلِن فيه، ومنه الأجدل للصّقر، وذلك لشدّة خلقه، وعليه بقيّة الباب، وكذلك الجدال إنّما هو الاقتواء على خصمك بالحجّة، قال الله عزّ وجلّ: " وكان الإنسان أكثر شيءٍ جَدَلًا "، أي: مغالبة بالقول وتقوّيًا، ونحوٌ منه لفظًا: ظبيٌ شادنٌ، أي قد قوي واشتدّ، والشّين أخت الجيم، والنّون أخت اللّام، ونحوٌ من قولهم: عطوت الشّيء، إذا تناولته، وقالوا: أتيت عليه، إذا ملكته واشتملت عليه، والعين أخت الهمزة، والطّاء أخت التّاء، والواو أخت الياء، وهذا بابٌ من اللّغة لعلّه لو تقرّيت لأتى على أكثرها، وقد أتيت على كثير منه في كتاب الخصائص "[2].

ويرى ابن جنّي أنّ البحث في مثل هذا الباب عزيـزٌ على من طلبه وجدّ في تتبّعه، وأمّـــا من تجاهله وجعله وراءه ظهريًّا، وأعرض عن طريقه، فقد أوتيَ من قبل ضعفه وجهله بهذه اللّغة " ولولا أنّ القرّاء لا ينبسطون في هذه الطّريق لنبّهت على كثير منه، لا بل إذا كان منتحلو هذا العلم والمترسّمون به قلّما تطوع طباعهم لهذا الضّرب منه، وإن اضطرّوا إلى فهم شيء من جملته أظهروا التّجاهل به، ولم يشكروا الله عزّ وجلّ على ما لاحَ لهم وأعرض من طريقه، جَرْيًا على عادة مستوخمة، وإخلادًا إلى خليقةٍ مستوبَلة، حسدًا

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 167

2 . المرجع السابق، ج 1، ص 321 - 322

يَريهم ونغَلًا يجويهم، ومـا أقلّهم مـع ذلك عددًا !، وكـذلك هـم بحمد الله ولـو ضـوعفوا مددًا، فما ظنّك بالقـرّاء لـو جُشِموا النّظر فيه والتّقرّي لغروره ومطاويه؟، جعلنا الله ممّـن يأوي إلى طاعته، وأودعنا أبدًا شكرَ نعمته "[1].

فهذه إشارةٌ دالّةٌ على أنّ البحث في هذا الباب عظيـــمُ الفائدة، غزيـــرُ الثّمار، كثيـــر المنفعة، غيرَ أنّ أكثـر منتحلي هذا العلم قلّما تنقاد طباعهم لهذا الضّرب من البحث، فتجاهلوه وأعرضوا عنه، وتركوا التّنقيب عن جوهره، فلم يصلوا إلى مكنونه، ولم يعرفوا طريقًا تقود إليه، بل استكانوا ورضوا وأخلدوا إلى الخلائق المستكرهة.

وقد اعترض على فكرة ابن جنّي في الاشتقاق الكبير كثيرٌ من اللّغويين قديمًا وحديثًا، فالإمام السّيوطيّ يرى أنّ هذا الاشتقاق ليس معتمدًا في اللّغة، ولا يصحّ أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب، يقول في المزهر: " ... هذا ممّا ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جنّي، وكان شيخه أبو عليّ الفارسيّ يأنس به يسيرًا، وليس معتمدًا في اللّغة، ولا يصحّ أن يستنبط به اشتقاقٌ في لغة العرب، وإنّما جعله أبو الفتح بيانًا لقوّة ساعِدِه، وردّه المختلِفات إلى قدرٍ مشتركٍ، مع اعترافه وعلمه بأنّه ليس هو موضع تلك الصّيغ، وأنّ تراكيبها تفيد أجناسًا من المعاني مغايرة للقدر المشترك، وسبب إهمال العرب وعد التفات المتقدّمين إلى معانيه أنّ الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى، فخصّوا كلّ تركيب بنوعٍ منها، ليفيدوا بالتّراكيب والهيئات أنواعًا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير الموادّ، حتّى لا يدلّوا على معنى الإكرام والتّعظيم إلّا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضّرب، لمنافاتهما لهما، لضاق الأمر جدًّا، ولاحتاجوا إلى ألوفِ حروفٍ لا يجدونها، بل فرّقوا بين (مُعْتِقٍ) و(مُعْتَقٍ) بحركة واحدة بها تمييزٌ بين ضدّين "[2].

ولا يرى السّيوطيّ بأسًا أن تكون بين التّراكيب المتّحدة المادّة معنًى عامٌّ يجمعها، وإنّما الذي فيه البأس وعليه اليأس أن يكون ذلك في جميع التّراكيب والتّقاليب " ... ولا ينكر مع ذلك أن يكون بين التّراكيب المتّحدة المادّة معنىً مشتركٌ بينها هو جنسٌ لأنواع موضوعاتها، ولكن التّحيّل على ذلك في جميع

1 . المرجع السابق، ج 1، ص 322

2 . السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج 1، ص 347

مواد التّركيبات كطلبٍ لعَنْقَاءَ مُغْرِبٍ، ولم تُحمَل الأوضاع البشريّة إلّا على فُهُومٍ قريبةٍ غير غامضةٍ على البديهة، لذلك فإنّ الاشتقاقات البعيدة جدًّا لا يقبلها المحقّقون "[1].

وأمّا من المحدثين فقد اعترض الباحث إبراهيم أنيس على ابن جنّي وردّ مذهبه، وقالٌ إنّ هذا الضّرب من الاشتقاق تكلُّــفٌ وتعسُّــفٌ، بل وصف الذي أتى به ابن جنّي بأنّها تخيّلات وتأمّلات تشبه أحلام اليقظة، بل هي من مظاهر السّحر التي لا تصحُّ في الأذهان، يقول بعد أن ذكر أنّ أصحاب الاشتقاق الكبير قد اقتبسوا فكرة تقلّبات الأصول من أصحاب المعاجم: " فلمّا جاء أصحاب الاشتقاق من أمثال ابن جنّي وابن فارس ربطوا أيضًا بين دلالات تلك الصّور واستنبطوا معاني عامة مشتركة بينها، وسمّي هذا بالاشتقاق الكبير، ويمثّل له ابن جنّي بعدّة مجموعات لا يخلو معظمها من التّكلّف والتّعسّف، ونلمس العلاقة مهما كانت تافهة أو غامضة ... إنّ ابن جنّي كان ممّن يؤمنون إيمانًا قويًّا بوجود الرّابطة العقليّة المنطقيّة بين الأصوات والمدلولات، أو ما يسمّيه بعض المحدثين بالرّمزيّة الصّوتيّة، بل لقد غالى ابن جنّي في هذا ومعه الثّعالبيّ صاحب فقه اللّغة، إذْ جعلا مجرّد الاشتراك في أصلين فقط من الأصول الثّلاثيّة دليلًا على الاشتراك في معنى عامٍ لبعض الكلمات، فيقرّر أنّ المعنى العام للتّفرقة يكون بصوتي (الفاء والرّاء)، والمعنى العام للتّقطيع يكون بـ (القاف والطّاء)، إلى غير ذلك من تخيّلات وتأمّلات تشبه أحلام اليقظة عند رجل اشتدّ ولعه وإعجابه باللّغة العربيّة، فتصوّر فيها ما ليس فيها، وأضفى عليها من مظاهر السّحر ما لا يصحّ في الأذهان، ولا تتّصف به لغة من لغات البشر "[2].

وقد عمد الباحث إلى بعض الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي في الاشتقاق الكبير، وأراد نَسْفَ معانيها وتسفيهَ دلالاتِها، " انظر إلى قول ابن جنّي (إنّ حروف "ر ك ب" مهما احتلف تركيبها تعبّر عن الإجهاد والمشقّة)، فمن قال إنّ كلّ ركوب فيه مشقّة؟، إنّما هو راحة إذا قيس بالمشي والعدو، ثمّ أليس يبرك الجمل ليستريح؟، ولا يلجأ الجمل إلى هذا إلّا بعد الجهد والعنف؟، أمّا (رَبَكَه) فبعيد معناه عن المشقّة والإجهاد، ومن التّعسّف أن نتلمّس في (الربكة) مشقّة، وأن نتلمّس في كبر الجسم إجهادًا، وهو إنّما كبر ليزداد قدرة على التّغلّب على الإجهاد والتّعب، ثمّ أين ذلك الإجهاد الذي يلمحه ابن جنّي في التّكبّر والكبرياء، فإذا

1 . المرجع السابق، ص 347 – 348

2 . إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 50 – 51

صارت الكلمة (بكر)، وجدنا منها (البكر) بمعنى الوديعة المنعمة، ووجدنا منها التّبكير الذي لا يشقّ إلّا على الكسالى الوخميين، والذي نعرف أنّه كان من أظهر عادات العرب عامة والمسلمين خاصة يستيقظون مبكّرين ليؤدّوا فريضة الفجر في بلاد تظهر فيها الشّمس مبكرة، فتدفع فيها حرارة الجوّ النّاس من فراشهم، ليستقبلوا نسيم الصّباح وينعموا باعتدال الطّقس "[1].

وقد أتى إبراهيم أنيس بأمثلة رأى فيها قدرًا كبيرًا من التّكلّف والتّعسّف على حدّ قوله، كما ذهب إلى القول إنّ القدر الضّئيل من هذه التّراكيب لا يكفي لإثبات ما يسمّى بالاشتقاق، يقول: " فإذا كان ابن جنّي استطاع في مشقّة وعنتٍ أنْ يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بضع مواد من كلّ مواد اللّغة التي يقال إنّها في جمهرة ابن دريد تصل إلى أربعين ألفا، وفي معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين ألفًا، فليس يكفي مثل هذا القدر الضّئيل المتكلّف لإثبات ما يسمّى بالاشتقاق الكبير "[2].

وقد ناقش الباحث صبحي الصالح فكرة الاشتقاق الكبير عند ابن جنّي في معاني تركيب (ج ب ر)، فرأى أنّ النّظرة الأولى إلى صنيع أبي الفتح في هذه التّقاليب لا تخطئُ التّكلّف البعيد الذي وقع فيه، وهو يلتمس الطّريق نحو الرّابط السّحريّ العجيب الذي يردّ هذه التّقاليب جميعًا إلى أصل واحد وإمام منقاد، ولكنّ الرّابط الذي اهتدى إليه ابن جنّي ليس عامًا وحسب، بل هو شديد العموم، وبلغت شدّة عمومه الإبهام والغموض، فهل ترى أعجب من أن تفسّر هذه التّقاليب كلّها، وجميع الصّور المتفرّعة عنها، رغم ما لكلّ منها من مفهوم دقيق وإيحاءٍ خاص بهاتين الكلمتين العامتين الموغلتين في العموم: القوّة والشّدّة؟، وهما كلمتان مبتذلتان من كثرة الاستعمال، تترادفان وتتعاقبان حين لا يجد المتكلّم سبيلًا لتحديد المعنى وتفصيله، فلا تتمّان إلّا عن مقابلة حالٍ بحالٍ، فحال القوّة تقابل حال الضّعف، وحال الشّدّة تقابل حال الوهن، ولا ضيرَ أنْ يكون مبلغ القوّة والشّدّة في البروج والحصون، كمبلغ القوّة والشّدّة في برج العيون[3].

1 . المرجع السابق، ص 51

2 . المرجع السابق، ص 52

3 . صبحي الصالح، دراسات في فقه اللّغة، ص 195 - 196

ويرى الباحث أنّ الولوع بالاشتقاق الكبير هو ارتباطٌ وثيقٌ بمذهب المؤمنين بدلالة الحرف السّحريّة، وقيمته التّعبيريّة الموحية عند أولئك الذين مالوا إلى الاقتناع بوجود التّناسب بين اللّفظ ومدلوله، في حالتي البساطة والتّركيب، حتّى رأوا إثبات القيمة التّعبيريّة للصّوت البسيط، وهو حرف واحدٌ في كلمة، كإثبات هذه القيمة نفسها للصّوت المركّب كيفما كانت صورة تركيبه، ولقد رأينا ابن جنّي – يقول صبحي الصالح– في طليعة القائلين بهذه القيمة التّعبيريّة للحرف العربيّ، ورأيناه يخلط أحرف مادة مَـــا ويمزج بعضـــها ببعض، ويقلّبها في تركيب ثلاثيّ على جهاتها السّتّ المحتملة، ثمّ ينظر إلى الحرف الواحد من أحرفها، كيفما كان موضعه منها على أنّه صوتٌ ما يزال بسيطًا له دلالته التّعبيريّة الخاصة[1].

فإذا كان كلّ حرفٍ في كلّ مادة – يضيف الباحث – يتمتّع بهذه الدّلالة السّحريّة الذّاتيّة، فلا ضيرَ في تقليب كلّ مادة على وجوهها المحتملة، ولا ضير أن تأتيَ فاء الكلمة في موضع العين أو اللّام، ولا أن تأتيَ اللّام في موضع الفاء أو العين، ولا أن تحلّ العين محلّ اللّام أو الفاء، فإنّ كلّ حرف منها – قدّم أو أخّر – يوحي بمدلـوله الذّاتيّ الخـاص، والفـروق الدّقيـقة التي قـد تنشأ أحيـانًا عن هذا التّقديم أو ذاك التأخير، إنّما تُنبئُ عـن أسرار هذه اللّغة العجيبة المعجزة من غير أن تؤثّر في المعنى العام الذي تدلّ عليه المادة بمجموع حروفها المعبّرة[2].

وبعد أخذٍ وردٍّ في عرض الأمثلة وتحليلها، وتردّدٍ في الحكم على صنيع ابن جنّي، ومهابة في نقد كلامه، ظهر للباحث أن ابن جنّي قد أحرج هذه اللّغة، ودخل بها في دهاليز ضيّقة، فَكَبَحَ أنفاسها وحبَسَ قواها عن التّفلّت والانطلاق، يقول: " والحقّ أنّ ابن جنّي – في باب الاشتقاق الكبير – لو اكتفى بإحراج نفسه فيما قَصُر عنه علمه من إدراك الجامع المشترك بين بعض التّقاليب، لقلنا: رجلٌ حاول، وهذا مبلغ علمه، وحسبه شرفًا أنْ قد حاول التّنقيب عن خفيّ الرّوابط ودقيق المعاني، ولكنّه أحرج اللّغة التي يعشقها ويؤمن بسحر ألفاظها، إذ أجاءها إلى مضيقٍ كَبَحَ فيه أنفاسَها، وحبس قواها عن التّفلّت والانطلاق، ألا وهو مضيق الاشتقاق الكبير الذي سمّاه هو: الاشتقاق الأكبر "[3].

1 . المرجع السابق، ص 204

2 . المرجع السابق، ص 205

3 . المرجع السابق، ص 200 - 201

وظاهــرٌ من كلام الباحث صبحي الصالح أنّه تردّد قبل أن يطلق حكمه في مذهب ابن جنّي، وعلامات التّردّد باديةٌ لكلّ من تتبّع مبحثه حول الاشتقاق الكبير، فإنّ المطّلع على ما كتبه في هذا الموضوع لا يدري الموقـف الصّحيح للباحث حول فكرة ابن جنّي، كيف لا وهو الذي يقول في مستهلّ الحديث عنه: " وقبل أن نقرّ لابن جنّي بحدّة الذّكاء، وخصب الخيال، لدى استنتاجه الرّابط المشترك بين تقاليب هذه المادة (يريد مادة ج ب ر وتقاليبها) نرى لزامًا علينا أنْ نعترف له بمقدرة السّاحر الذي يُظهِر لك شيئًا بينما يخفي أشياء، ولكنّ براعته وخفّة يده تبهران بصرك، فلا أنت تتّبعه فيما أظهره، ولا أنت تلاحقه فيما أخفاه !، لقد جمع ابن جنّي تقاليب هذه المادة وما علم أنّه متصرّفٌ منها، فأهمل بلطف ورشاقة ما لم ينسجم مع المعنى العام الذي استنبطه، وسدّ الثّغرات فيما كان عليه شيءٌ من الغموض، وأسهب العبارة وأطال النّفَس فيما بدا له متناسقًا مع المعنى الذي غاص عليه "[1].

وفي الوقت الذي يرمي فيه ابن جنّي بأنّه قد ضيّق مسارب هذه اللّغة وكبح أنفاسها وحبس قواها – كما قال – نجده يصف ابن جنّي بأنّه يترفّق في الاشتقاق الكبير ولا يبالغ، ويصفه كذلك بالاعتدال ويعترف بأنّ له العذر فيما قال، وأنّه يتساءل فيحسن الجواب، وأنّ بحث الاشتقاق الكبير يؤتي ثماره إلى اليوم، وغيرها من الأحكام التي أعجب بها الباحث حول ما ذهب إليه ابن جنّي[2]، فكيف يستقيم أن يكون ابن جنّي حادّ الذكاء، خصب الخيال، براعته وخفّة يده تبهران البصر، مترفّقٌ في الاشتقاق الكبير ولا يبالغ، معتــــدلٌ، معـــذورٌ فيما أتى به، كيف تستقيم هذه الأوصاف مع أوصاف أخرى تناقضها: أحرج اللّغة التي يعشقها، أجاءها إلى مضيق كبح فيه أنفاسها، وحبس قواها عن التّفلّت والانطلاق؟.

ومن الباحثين المحدثين الذين اعترضوا على ابن جنّي الباحث عبده الرّاجحي، الذي يرى أنّ الدّرس الواقعيّ الحديث للغة يرفض هذه العمليّة ويأباها، لأنّ " الاشتقاق الكبير – فيما نظنّ – كانت تدعو إليه الحاجة المعجميّة، فهو كما يظهر لنا من كلام ابن جنّي محاولةُ معرفة الطّاقة الصّرفيّة التي تقدّمها المادة الصّوتيّة للغة، ثمّ عَرْض هذا التّقليب للمادة على المستعمل من كلام العرب ... ومعلومٌ أنّ الدّرس الواقعيّ

1 . المرجع السابق، ص 193

2 . لمزيد من الاطّلاع يرجى الرّجوع إلى كتاب صبحي الصالح، دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 2009، ص 186 وما بعدها

الحديث للغة يرفض هذه العمليّة، ذلك أنّ اللّغة تخضع لحركة الزّمن واضطراب الحياة وتغيّرها وتجدّدها، فتفقد اللّغة ألفاظًا، وتفِدُ عليها ألفاظٌ أخرى جديدة، وتكتسب الألفاظ معانيَ جديدة، وقد تفقد بذلك ما يصلها بالأصل الذي وضعت عليه، وواضحٌ أنّ الاشتقاق الكبير عند ابن جنّي يلغي فكرة التّطوّر التي لا بدّ أنْ نعتدَّها أساسًا مهمًّا وأصيلًا في الدّرس اللّغويّ "[1].

وإقرارًا للحقيقة، وجب أنْ ننبّه إلى أنّ ابن جنّي لم يَدَّعِ أنّ الاشتقاق الكبير كائنٌ في كلّ اللّغة، مطّردٌ فيها، ولكنّه أشار وملح إلى أنّها ظاهرةٌ تستحقّ أن يتأمّلها دارس اللّغة، فلو اتّفق للقائل بهذا مثالٌ واحدٌ من المثل التي تقلّب على ستّة أوجه، وكان بينها جامعٌ يجمعها، لكان ذلك موطن الإعجاب والتّعظيم لهذه اللّغة، يقول في الخصائص: " واعلم أنّا لا ندّعي أنّ هذا مستمرٌّ في جميع اللّغة، بل إذا كان ذلك (الذي هو) في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذّرًا صعبًا، كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبًا وأعزُّ ملتمسًا، بل لو صحّ من هذا النّحو وهذه الصّنعة المادة الواحدة تتقلّب على ضروب التّقلّب كان غريبًا مُعْجِبًا، فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر، ويجاريه إلى المدى الأبعد، وقد رسمتُ لك منه رسمًا فاحتذِه، وتقبّله تحظَ به، وتكثر إعظام هذه اللّغة الكريمة من أجله، نعم وتسترفده في بعض الحاجة إليه، فيُعينك ويأخذ بيديك "[2].

ويقول في المحتسب مشيرًا إلى الاشتقاق الكبير وأنّه من لطف هذه اللّغة: " هكذا طريق صنعتها وملاءمة أجزائها وضمّ نشرها وشتاتها، فإنْ لم تَطِبْنَ لها وتلاقِ بين متهاجِراتها بَدَّتْ فِرَقًا، وكانت حريّةً لو لاطفتها بالتّعانق والالتقاء، فَرِفْقًا رِفْقًا، لا عُنْفًا ولا خُرْقًا "[3]، تقول الباحثة انتصار عثمان معلّقة على كلام ابن جنّي: " فكـــأنّي أحسُّ بين هذه السّطور عالمنا ابن جنّي يفهم تمامًا أنّ العلماء سيختلفون بعده على هذا النّوع من الاشتقاق، فيحاول أن ينبّه في كثير من المواضع إلى أنّ هذا الأمر ليس قاعدةً ثابتةً مطّردةً في كلّ لغة، وإنّما هو إحساسٌ يأتي بعد التّذوّق وطول الممارسة، يحتاج إلى اللّطف والرّفق فيه "[4].

1 . عبده الراجحي، منهج ابن جنّي في المحتسب، ص 71 – 72

2 . ابن جنّي، الخصائص، ج 2، ص 139

3 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 358

4 . انتصار عثمان انتصار، القضايا الصوتية والدلالية في المحتسب، ص 185

فليت شعري من أولئك الذي تجنّوا على ابن جنّي ورَمَوْه بتلك الأوصاف، وحاولوا إلصاق تُهَمٍ هو منها بريءٌ، وأنّه قد أتى منكرًا من القول وزورًا لا يستقيم، وأيًّا كانت الاعتراضات على ابن جنّي وغيره من الأقدمين بصدد هذه الدّراسات، ومع تأكيد صعوبتها وخطورة البحث فيها، فإنّنا نجد أنّ ابن جنّي – والقول للباحث هادي نهر – قد استطاع بما سلكه من منهج تحليليّ تطبيقيّ، أنفق فيه جهده وصولًا لتقرير تأمّلاته، وتثبيت آرائه على وفق تعليلٍ قويمٍ، وبراهين سليمة لا تلتزم الجدل المنطقيّ، أو الافتراضات الميتافيزيقيّة، ولكنّها تركن إلى حسٍّ لغويٍّ سواء ما تعلّق منه بجرس الحروف مستقلًّا، أو بمضارعة الحروف بعضها بعضًا، أو لحوم الصّيغ المتقاربة حول محورٍ دلاليّ جاذب، أقول: لقد استطاع ابن جنّي من خلال هذا كلّه أن يقدّم للدّرس اللّغويّ آراءً وأفكارًا طموحة ما يزال علم الدّلالة يجري تحت ريحها، وما يزال به أمَلٌ كبيرٌ ليقدّم لفقه اللّغة فرصةً رائعةً لفكّ أسرار اللّغة وتراكيبها، وتأكيد نظريّة القيمة التّعبيريّة للأصوات في البنيات المعيّنة[1].

وفي خاتمة هذا المبحث، ومهما قيل في هذا النّوع من الاشتقاق، فإنّه لا يعدو أن يكون إقرارًا بظاهرة في اللّغة العربيّة جديرة بأنْ يوقف عندها بكلّ عناية وإعجاب، وأنّ هذه الظّاهرة ليست مطّردة فيها، بل هي في ألفاظ غير قليلة منها، وأنّها لو وُجِدت في أصلٍ واحدٍ لكان ذلك حريًّا بأنْ تستوقف الدّارس، وتستدعي إعجابه ودهشته، وهذا كلّه ذكره ابن جنّي وهو يتناول فكرة الاشتقاق الأكبر بالشّرح والإيضاح كما تقدّم[2].

2. دلالة اللّواصق التّصريفيّة:

درس اللّغويّون العرب الأوائل الوحدات الصّرفيّة وأَوْلَوْهَا اهتمامًا كبيرًا في أبحاثهم، وكان مصطلح (الكلمة) هو القطب الذي تدور حوله الوحدات الصّرفيّة باعتبارها الرّكيزة الأساسيّة للقواعد، بينما فضّل علماء اللّغة المحدثين مصطلح (المورفيم) على مصطلح (الكلمة)، ورأوا أنّ الكلمات ليست وحدات بسيطة، ومن ثمّ لم تعد بالضّرورة هي الوحدة الأساسيّة للقواعد، يقول الباحث فوزي الشّايب: " كانت القواعد

1 . هادي نهر، الأساس في فقه اللّغة العربيّة وأرومتها، ص 222 – 223

2 . حسام سعيد النعيمي، ابن جنيّ عالم العربية، دار الشؤون الدّاخليّة العامة، بغداد، ط 1، 1990، ص 89

التّقليديّة تنظر إلى الكلمة على أنّها الوحدة الأساسيّة والفريدة للقواعد، ولكنّ اللّسانيين المحدثين وخاصة الأمريكيين قد توصّلوا إلى نتيجة مفادها أنّ الكلمات ليست وحدات بسيطة، ومن ثمّ لم تعد – أو على الأقل – ليست بالضّرورة هي الوحدة الأساسيّة للقواعد، وأنّ علينا أن نبحث عن أشكال لغويّة أبسط ووحدات أصغر من الكلمة، لتكون الوحدة الأساسيّة للقواعد بدل الكلمة "[1].

أمام قصور مفهوم الكلمة عند المحدثين حَلَّ مصطلحُ " المورفيم " Morpheme ، محلَّ الكلمة في الدّراسات اللّغويّة الحديثة، وما ذاك إلّا بسبب ما وجدوه من اضطراب في مفهوم الكلمة بزعمهم، ما دفعهم إلى إبعاد الكلمة من التّحليل اللّغويّ، والبحث عن وحدة أساسيّة أخرى تكون أكثر مناسبة، فوجدوا ضالّتهم في ما يعرف بـ" المورفيم"، وعدّوه الأداة التي بها تحلّل اللّغة إلى أصغر وحداتها اللّغويّة لغرضٍ ما، الأمر الذي أدّى ببعض اللّغويين إلى إبعاد الكلمة برمّتها عن التّحليل اللّغويّ ليحلّ محلّها المورفيم[2].

وقد عرّف المورفيم بتعريفات متعدّدة عند اللّغويين المحدثين، غير أنّها تتّفق على تعريف شامل على أنّه أصغر وحدة لغويّة ذات معنى في بناء اللّغة وتركيبها[3]، ويفرّق الباحثون المعاصرون بين المورفيم والكلمة على النّحو الآتي:

- ✓ المورفيم له معنى والكلمة لها معنى، ولكنّ المورفيم غير قابل للتّجزئة إلى وحدات أصغر ذات معنى، في حين أنّ الكلمة قد تحتمل التّجزيء، مثل (ولد) هي مورفيم وكلمة، لكن (المدرسون) هي كلمة واحدة تتكوّن من عدد من المورفيمات (أل + مدرس + و + ن).

- ✓ ليس كلّ مورفيم كلمة، مثل " أل"، وتاء التّأنيث، في حين أنّ بعض المورفيمات تشكّل كلمات مثل: باب، نبات، زيت، فكلّ مورفيم كلمة مستقلّة.

1 . فوزي الشّايب، محاضرات في اللّسانيات، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط 2، 2016، ص 207 – 208

2 . قحطان عدنان الصميدعي، نظريّة المورفيم في العربيّة – دراسة تحليليّة تطبيقيّة – ، مجلة البحوث والدّراسات الإسلاميّة،العدد 64، 2021، ص 489 – 490

3 . أشواق محمد النّجّار، دلالة اللّواصق التّصريفيّة في اللّغة العربيّة، دار دجلة، عمان، ط 1، 2006 ، ص 36

✓ هناك كلمات أحاديّة المورفيم، مثل: ولد، رجل، باب، وكلمات ثنائيّة المورفيم، مثل: الولد، جاءت، ذهبوا، دارس، وكلمات متعدّدة المورفيم، مثل: المعلّمون، الدّارسون[1].

ويرى اللّغويّون أنّ المورفيمات تنقسم إلى أنواع عديدة، وذلك لاعتبارات مختلفة، فيصنّفونها حسب ورودها في السّياق إلى مجموعتين:

1. المورفيمات الحرّة Free morpheme : وسمّيت بذلك لأنّها تستعمل في الكلام مستقلّة ومنفردة عن أي مورفيم آخر من غير أن تفقد وظيفتها، كما أنّها ترد في أي موقع من التّركيب، بحسب اختيار المتكلّم أو الكاتب، مثل الكلمات المستقلّة (ولد، رجل...)، الضّمائر المنفصلة، ظروف الزّمان والمكان، أدوات الاستفهام والشّرط ...

2. المورفيمات المقيّدة Bound morpheme : وتسمّى مقيّدة لأنّها لا تظهر في الكتابة أو الكلام إلّا متّجدة مع المورفيم الحرّ، أو متّصلة منه بسبب، فهي لا تستعمل مستقلّة أو منفصلة عن غيرها، وهي زوائد عن جذر الكلمة، وتقسّم المورفيمات المقيّدة إلى ثلاثة أنواع:

أ: السّوابق prefixes : وهي التي تتّصل بأوّل الكلمة، مثل: أل التعريف، أحرف المضارعة، السّين الدّالة على الاستقبال، وهمزة التّعدية ...

ب: اللّواحق suffixes : وهي التي تأتي في نهاية الكلمة، مثل: علامات التّثنية والجمع، وعلامة التّأنيث، والضّمائر المتّصلة ...

ج: الدّواخل infixes : وهي التي تأتي في حشو الكلمة، مثل: التّصغير، وألف فاعل، وتاء الافتعال، والتّضعيف في فعّل[2].

وقد أدرك ابن جنّي دلالة هذه اللّواصق التّصريفيّة، وحاول إبراز معانيها التي أضافتها، وقد حوى المحتسب على أمثلة عديدة من المورفيمات المقيّدة، سواءٌ ما كان في أوّل الكلمة، أو في آخرها، أو في

1 . عبد الغني الأدبعي، من قضايا المورفولوجيا العربيّة في التّصنيف والشّكل الوظيفيّ، مجلّة الملك خالد للعلوم الإنسانيّة، المجلد 25، العدد 2، 2017، ص 247

2 . المرجع نفسه، ص 247 - 248

منتصفها، وقد لاحظ أبو الفتح أنّ هناك فروقًا في الدّلالة عندما تدخل هذه اللّواصق التّصريفيّة على الجذر اللّغويّ، فيتغيّر المعنى تبعًا لدلالة المورفيم الدّاخل على الكلمة، ومن أبرز الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي:

- **إضافة مورفيم سابق**: من السّوابق التي تتّصل بأوّل الكلمة همزة التّعدية، التي تدخل على الوزن"فعل" فتصيّره "أفعل"، وتنتقل به من دلالة معيّنة إلى دلالة أخرى مغايرة، ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي:

✓ تخريجه لقراءة ابن عبّاس: " وأُشرِقت الأرض"، يقول أبو الفتح: " شرقت الأرض: إذا طلعت، وأشرقت: إذا أضاءت وصفت، وشرقت: إذا احمرّت لقربها من الأرض، فتكون هذه القراءة التي هي (أُشرِقت) منقولة من (شرقت): إذا طلعت، وأشرقت أبلغ منه، لقوّة نورها وإضاءتها، وفي (أشرقت) معنى آخر، وهو أنّها إذا أشرقت وأضاءت فإنّما زاد نورها، وقد كان قرصها ظاهرًا قبل ذلك، وأمّا (شرقت)،أي: طلعت، فإنّها – وإن لم يكن لها صفاء المشرقة – فإنّه قد أشرف على الأرض من شخصها عقيب ظلمة الليل قبلها ما هَالَ رائيه، ونسخ ما كان من سواد الليل قبله، فهذا القدر – لارتجاله وفجاءة وجه الأرض به– أظهر قدرًا من إضاءتها عقيب ما سبق من ظهور قرصها وطبّق الأرض من نورها، وهذا كأن يعطيك رجلٌ عشرة دراهم على حاجة منك إليها، فتقع موقعها، فإن زادك هو أو غيره درهمًا آخر فصارت أحد عشر، فهي لعمري أكثر من عشرة، إلّا أنّ قدر الدّرهم المزيد عليها لا يفي بقدر العشرة الواردة على قوّة الحاجة، فـ (شرقت) كالعشرة، و(أشرقت) كالأحد عشر، فافهم ذلك ممثّلًا بإذن الله"[1].

✓ ومن المعاني التي تدلّ عليها همزة التّعدية تعديةُ الفعل إلى المفعول إذا كان لازمًا، ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي قراءة مجاهد " ذلك الذي يُبْشِر "، بضمّ الياء وسكون الباء وكسر الشّين، يقول أبو الفتح: " وجه هذه القراءة أقوى في القياس، وذلك أنّه يقال: بَشِر زيدٌ بكذا، ثمّ نُقل بهمزة النّقل فقيل: أبشره الله بكذا، فهذا كمرّ زيدٌ بفلان، وأمرّه الله به، ورغب فيه، وأرغبه الله فيه، نعم و(أفعلت) هاهنا كـ (فعّلت) فيه، وهو أبشرته وبشّرته، وكلاهما منقول للتّعدي، أحدهما بهمزة (أفعل)، والآخر بتضعيف العين، فهذا كـفرِح وأفرحته وفرّحته، وهو بَشِرَ وأبشرته وبشّرته "[2].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 239 – 240

2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 251

✓ ومن الدّلالات التي تضفيها همزة التّعدية إذا هي دخلت على الجذر اللّغويّ تصيّره بعضًا منها، فمتى أضيفت إلى شيء فهو بعضه، يقول أبو الفتح في تخريجه لقراءة الحسن: " إنَّ ربَّك هو أعلم من يُضِلُّ عن سبيله "، بضمّ الياء: " ... و(أفعل) هذه متى أضيفت إلى شيء فهو بعضه، كقولنا: زيدٌ أفضل عشيرته، لأنّه واحدٌ منهم، ولا نقول: زيدٌ أفضل إخوته، لأنّه ليس منهم، و لا نقول أيضًا: النبيّ ﷺ أفضل بني تميم على هذا، لأنّه ليس منهم، لكن تقول: محمدٌ ﷺ أفضل بني هاشم لأنّه منهم، والله يتعالى علُوًّا عظيمًا أن يكون بعض المضلّين أو بعض الضّالّين "[1].

وقد لاحظت الباحثة إنتصار عثمان في القراءات السّابقة، وأخرى غيرها، أنّ زيادة الهمزة على الوزن الصّرفيّ (فعل) يؤثّر في البنية المقطعيّة للكلمة، فنلاحظ تحوّل المقطع القصير الأوّل (فَـ : ص ح) إلى مقطع متوسّط مغلق (أَفْـ: ص ح ص)، كما أنّها تؤدّي وضائف دلاليّة تركيبيّة، من ذلك أنّها إذا أضيفت إلى شيء فهو بعضه، وأنّ (أفعل) إلى الشّيء: صار إليه، إضافة إلى ذلك فإنّ (أفعل) تفيد معنى: وجدته فاعلًا، ومن أهمّ وظائفها التّركيبية أنّها تدخل في علاقات نحوية في تحديد بناء الجملة للدّلالة على التّعدية[2].

- **إضافة مورفيم في وسط الصّيغة الصّرفيّة**: وهده اللّواصق تأتي في وسط الكلمة، من بينها:

أ: **التّضعيف reduplication** : من أهمّ وظائف هذه اللّاصقة أنّها تصرف بنية الفعل من حالة اللّزوم إلى حالة التّعدّي، وهي مورفيم يقوم على إطالة صوتٍ من أصوات الكلمة، فبينة (فرح) مثلاً تتكوّن من ثلاثة مقاطع قصيرة قبل إلصاقه بالتّضعيف، وهي: فَـ رِ حَ: ص ح / ص ح / ص ح، إضافة إلى دلالتها التّركيبية والمقطعيّة فإنّ لها أغراضًا ومعانيَ متعدّدةً تفهم من قرائن السّياق، منها: التّكثير والمبالغة، الصيرورة، وغيرها[3].

ومن أبرز الدلالات التي ذكرها ابن جنّي لهذه الصّيغة في المحتسب:

1 . المرجع السابق، ج 1، ص 228

2 . إنتصار عثمان، القضايا الصوتية والدلالية في كتاب المحتسب لابن جنّي، ص 217 – 218

3 . المرجع نفسه، ص 218 – 219

✓ تخريجه لقراءة أبيّ بن كعب " تباركت الأرض "، يقول أبو الفتح: " هو تفاعل من البركة، وهو توكيد لمعنى البركة، كقولك: تعالى الله، فهو أبلغ من علا، وكقول العجاج:

تَقَاعَسَ العِزُّ بنَا فاقْعَنْسَسا

فهو أبلغ من: قَعِس، كما أنّ احدودب أقوى معنًى من حدب، واعشوشب أقوى من أعشب، وذلك لكثرة الحروف، **وأصل هذا كلّه من (فـــعّـــل) في الفعل، كقطّعت وكسّرت، ألا تراها أقـــوى معنًى من قطعت وكسرت** "[1]، ويرى في موضع آخر أنّ الأصوات تابعة للمعاني، فمتى قويت قويت، ومتى ضعفت ضعفت، ويكفيك من ذلك قولهم: قطع وقطّع، وكسر وكسّر، زادوا في الصّوت لزيادة المعنى، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه[2].

✓ تخريجه لقراءة من قرأ " ويُمَشُّون في الأشواق "، بضمّ الياء وفتح الشّين مشدّدة، يقول أبو الفتح: " يُمَشُّون، يُدْعَوَن إلى، يحملهم حاملٌ إلى المشي، وجاء على (فُعَّل) لتكثير فعلهم، إذ هم عليهم السّلام جماعة، ولو كانت (يُمشّون) بضمّ الشّين لكانت أوفق لقوله تعالى "ليأكلون الطّعام"، إلّا أنّ معناه: يكثرون المشي "[3].

✓ وممّا جاء فيه التّضعيف للمبالغة في المعنى قراءة عمر بن الخطّاب رضي الله عنه "فَتَّنَّاه"، يقول ابن جنّي:" أمّا (فَتَّنَّاه) بتشديد التّاء والنّون، فـ (فَعّلناه)، وهي للمبالغة، ولما دخلها معنى نَبّهناه ويقّضناه، جاءت على (فعّلناه) انتحاءً للمعى المراد "[4].

ب: تاء افتعل: يرى ابن جنّي أنّ صيغة (افتعل) أقوى معنى ودلالةً من (فعل)، يقول في تخريجه لقراءة: " من كُتُب يدَّرسُونها "، بتشديد الدّال مفتوحة، وكسر الرّاء: " هذا (يفتعلون) من الدّرس، وهو أقوى معنًى من: يدرسونها، وذلك أنّ (افتعل) لزيادة التّاء فيه أقوى معنى من (فعل)، ألا ترى إلى قول الله

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 134
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 210
3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 120
4 . المرجع نفسه، ج 2، ص 232

تعالى: " أخذ عزيزٍ مقتَدِرٍ "، فهو أبلغ معنًى من قادر، وهو أشبه بما تقدّمه من ذكر الأخذ والعزّة، نعم وفيه أيضًا معنى الكثرة "[1].

ويقول في موضع آخر مبيّنًا أنّ (افتعل) أقوى من (فعل): " وقد ذكرنا فيما مضى قوله تعالى: "لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت"، وأنّ (اكتسبت) أقوى معنى من (كسبت)، وأنّ أصل ذلك من زيادة معنى فعّل على معنى فعل، لتضعيف العين، فاعرفه[2].

ج: **زيادة الألف**: من اللّواصق الاشتقاقيّة التي تشكّل عددًا كبيرًا من الأبنية الصّرفيّة، زيادةُ الألف حشوًا، إذ تدخل في بناء معظم الأبنية الصّرفيّة، كما تؤدّي وظائف دلاليّة متعدّدة، من ذلك:

- أنّها تدلّ على المشاركة في الفعل غالبًا، نحو: شارك وقاتل
- تأتي بمعنى (فعّل) للدّلالة على التّكثير والمبالغة، نحو: ضاعفت الشّيء، أي أكثرت أضعافه
- أو تأتي بمعنى (تفاعل)، نحو: سارع بمعنى تسارع
- أمّا من ناحية البنية الصّرفيّة فنجد أنّه قد حدث تحويلٌ داخليٌّ للمقطع القصير (فاء الكلمة) إلى مقطع متوسط مفتوح: فعل ⟵ فاعل، ص ح ⟵ ص ح ح[3].

ومن أبرز الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب لزيادة الألف حشوًا:

✓ تخريجه لقراءة " يُسرِعون"، يقول: " معنى (يسارعون) في قراءة العامة: أي يسابقون غيرهم، فهو أسرع لهم وأظهر خفوفًا بهم، وأمّا (يسرعون) فأضعف معنًى في السرعة من (يسارعون)، لأنّ من سابق غيره أحرص على التّقدّم ممّن آثر الخفوف وحده ... وفعل من لفظ فاعلت ضربان: متعدّ، وغير متعدّ، فالمتعدّي كضربت زيدًا وضاربته، وغير المتعدّي كقمت وقاومت زيدًا "[4].

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 195 - 196
2 . المرجع السابق، ج 2، ص 196
3 . إنتصار عثمان، القضايا الصوتية والدلالية في كتاب المحتسب لابن جنّي ، ص 221 - 222
4 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 177

✓ ومن الأمثلة كذلك ما رُوِي عن قتادة أنّه قرأ: " ثمّ إذا كاشف الضّرَّ"، يقول أبو الفتح: " قد جاء عنهم (فاعل) من الواحد يراد به (فعل)، نحو: طارقت النّعل، أي طرقتهما، وعاقبت اللّص، وعافاه الله، وقانيت اللّون، أي: خلطته، في أحرف غير هذه، فكذلك يكون " ثمّ إذا كاشف الضّرّ"، أي: كشف، ونحوٌ منه في المعنى والمثال: راخيتُ من خناقه، أي: أرخيتُ "[1].

✓ ومن الامثلة أيضًا قراءة عليّ رضي الله عنه: " ولا تناسوا الفضل بينكم "، حيث يذهب أبو الفتح إلى أنّ الفرق بين (تَنْسُوا) و(تَنَاسوا)، أنّ (تنسوا) نهيٌ عن النّسيان على الإطلاق، وأمّا (تناسوا) فنهيٌ عن فعلهم الذي اختاروه، كقولك: قد تغافل وتصامّ وتناسى: إذا أظهره من فعله وتعاطاه وتظاهر به، ويحسّن هذه القراءة أنّك إنّما تنهى الإنسان عن فعله هو، والتّناسي من فعله، فأمّا النّسيان فظاهره أنّه من فعل غيره به، فكأنّه أُنسِيَ فنسي، وزاد في حسنه شيءٌ آخر وهو أنّ المأمور هنا جماعة كتقاطعوا وتواصلوا وتقاربوا وتباعدوا[2].

- **إضافة مورفيم في آخر الكلمة:**

أ: زيادة تاء في آخر الكلمة: التّاء من لواصق النّوع التي تلحق كثيرًا الأبنية الصّرفيّة، ولهذه اللّاصقة دلالات متعدّدة فضلًا عن دلالتها الأصليّة التي هي التّأنيث، أمّا من النّاحية الصّوتيّة والكتابيّة فهي تؤثّر في بنية الكلمة عند التصاقها بها، فمثلًا كلمة طالب (في الوقف) تتكوّن من مقطعين صوتيين هما: ص ح ح + ص ح ص، فعند إلصاقها بالتّاء (طالبة) تتحوّل إلى ثلاثة مقاطع هي: ص ح ح + ص ح + ص ح ص، ومن معانيها التي تدلّ عليها: المبالغة[3].

ومن أبرز الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي لهذه اللّاصقة:

✓ تخريجه لقراءة " خالصةً"، يقول أبو الفتح: " أمّا قراءة العامة (خالصةٌ) فتقديره: ما في بطون هذه الأنعام خالصةٌ لنا، أي خالصٌ لنا، فأنّث للمبالغة في الخلوص، كقولك: زيدٌ خالصتي، وكقولك:

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 10

2 . المرجع السابق، ج 1، ص 127 – 128

3 . إنتصار عثمان، القضايا الصوتية والدلالية في كتاب المحتسب لابن جنّي ، ص 225

صفيّي وثقتي، أي: المبالغ في الصّفاء والثّقة عندي، ومنه قولهم: فلانٌ خاصتي من بين الجماعة، أي: خاصّي الذي يخصّني، والتّاء فيه للمبالغة "[1].

✓ ومن الأمثلة على ورود لاصقة التّاء بمعنى الكثرة والمبالغة، قراءة (مَبْصَرَةٌ)، يقول أبو الفتح: " أنّه قد كثر مجيء (المِفْعَلة) بمعنى الشّياع والكثرة في الجواهر والأحداث، وذلك كقولهم: أرضٌ مَضَبّةٌ: كثيرة الضّباب، ومثعلةٌ: كثيرة الثّعالى * ، ومحياةٌ ومحواةٌ ومفعاةٌ: كثيرة الحيّات والأفاعي، فهذا في الجواهر، امّا الأحداث فكقولك: البِطْنَة مَوْسَنةٌ، وأكل الرّطب مَوْرَدةٌ ومَحَمّةٌ، والحقّ مَجْدَرةٌ بك، ومَخْلَقةٌ ومَعْساة، وفي كلّه معنى الكثرة من موضعين: أحدهما المصدريّة التي فيه، والمصدر إلى الشّياع والعموم والسّعة، والآخر التّاء، وهي لمثل ذلك، كرجل راوية وعلّامة، ولذلك كثرت المفعلة فيما ذكرناه لإرادة المبالغة[2].

ب: زيادة الواو والتّاء في آخر الكلمة: مثل وزن (فعلوت)، ومن الكلمات التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب كلمة (ملكوت)، يقول: " والملكوت: فعلوت منه، زادوا الواو والتّاء للمبالغة بزيادة اللّفظ، هذا ولا يطلق إلّا على الأمر الأعظم، ألا تراك تقول: ملك البزّار والعطّار والحنّاط، ولا تقول الملكوت في شيء من ذلك، ونظيره: الجبروت والرغبوت والرّهبوت "[3].

هذه أبرز الأمثلة التي أتى على ذكرها ابن جنّي في المحتسب لدلالة اللّواصق التّصريفيّة، سابقةٍ كانت أم لاحقةٍ أم حشوًا، فزيــادة المورفيم في الكلمة إيذانٌ لزيادة المعنى، وحذفه برهانٌ على تغيّر المعنى، فمتى دخل المورفيم على الصّيغة الصّرفيّة انتقل بها من دلالة معيّنة إلى دلالة أخرى غيرها.

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 232
2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 136 - 137
3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 218

- **تصنيف المورفيمات حسب دلالتها:** تصنّف المورفيمات حسب دلالتها الصّرفيّة إلى الأنواع الآتية:

– **الشّخص**: يقصد بالشّخص عادة التّكلّم والخطاب والغيبة، وهي معانٍ تؤدّيها معظم اللّغات عن طريق مورفيمات الضّمائر المتّصلة والمنفصلة.

– **العدد:** يعبّر عن هذا المعنى في اللّغة العربيّة بالمورفيمات الدّالة على الإفراد والتّثنية والجمع، ويكون ذلك بمورفيمات حرّة مثل الضّمائر، أو بمورفيمات متّصلة مثل علامات التّثنية والجمع.

– **التّعيين**: هو معنًى صرفيّ تؤدّيه اللّغات بمورفيمات تدلّ على التّعريف أو التّنكير.

– **النّوع**: ويقصد به المذكّر والمؤنّث، ويعرّف المؤنّث بعلامات التّأنيث أو ببعض المورفيمات اللّاصقة أو الحرّة مثل: قامت، تقوم، أنتِ، وكذلك التذكير يؤدّى بدون علامات التّأنيث، أو ببعض اللّواصق أو المورفيمات الحرّة، مثل: قاما، قاموا، أنتَ، أنتم

– **الزمن**: الزّمن الصّرفيّ هو مهمّة الصّيغة، ويؤدّى بمورفيمات صرفيّة حرّة، كدلالة (فعل) على الماضي، و(يفعل) على الحاضر

وهناك أيضًا معانٍ أخرى تدلّ عليها المورفيمات، مثل المضارعة، والتّوكيد، والنّسب، وغيرها[1].

وقد حوى محتسب ابن جنّي على مجموعة من هذه الدّلالات، منها:

- **دلالة المورفيمات الشّخصيّة:** لا نقصد بهذه اللّواصق دلالتها على التّكلّم والخطاب والغيبة، فهذا معروف مألوف، وإنّما نقصد به التّغاير بين هذه اللّواصق، والانتقال من دلالة الغيبة إلى دلالة الحضور، أو العكس، وما تتركه من أثر في التّركيب اللّغويّ، وقد عالج ابن جنّي هذه الظّاهرة، ورأى أنّها من سمات اللّغة العربيّة وشجاعتها، يقول في تخريجه لقراءة (واتّقوا يومًا يُرجعون فيه) بياء مضمومة: " ترك الخطاب إلى لفظ الغيبة، كقوله تعالى: " حتّى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيّبة "، غير أنّه تصوّر فيه معنى مطروقًا هنا فحمل الكلام عليه، وذلك أنّه كأنّه قال: واتّقوا يومًا يرجع فيه البشر إلى الله، فأضمر على ذلك، فقال: يرجعون فيه إلى الله، وقد شاع واتّسع عنهم حمل ظاهر اللّفظ على معقود المعنى، وترك الظّاهر إليه، وذلك كتذكير المؤنّث وتأنيث المذكّر، وإفراد الجماعة وجمع المفرد، وهذا فاشٍ عنهم، وقد أفردنا له بابًا في كتابنا الخصائص، ووسمناه هناك بشجاعة العربيّة، وكأنّه – والله أعلم – إنّما

1 . عبد الغني الأدبعي، من قضايا المورفولوجيا العربيّة، ص 248 - 249

عَدَل فيه عن الخطاب إلى الغيبة، فقال: يُرجعون، بالياء، رفقًا من الله سبحانه بصالحي عباده المطيعين لأمره "[1].

ويؤكّد ابن جنّي أنّ التّغاير بين اللّواصق ينتج عنه تغيّرٌ في المعنى، فتركُ صيغة الخطاب إلى صيغة الغيبة له دلالة معيّنة، فهناك فرقٌ في المعنى بين من يقرأ: (واتّقوا يومًا يرجعون فيه إلى الله)، وبين من يقرأ: (واتّقوا يومًا ترجعون فيه إلى الله)، ذلك أنّ العَوْدَ إلى الله للحساب أعظم ما يخوّفه ويتوعّد به العباد، فإذا قُرئ (ترجعون فيه إلى الله) فقد خوطبوا بأمر عظيم يكاد يستهلك ذكرُه المطيعين العابدين، فكأنّه تعالى انحرف عنهم بذكر الرّجعة فقال: يرجعون فيه إلى الله، ومعلوم أنّ كلّ واردٍ هناك على أَهْوَلِ أمرٍ وأشنع خطر، فقال: يرجعون فيه، فصار كأنّه قال: يجازون أو يعاقبون أو يطالبون بجرائرهم فيه، فيصير محصوله من بعد، أي: فاتّقوا أنتم يا مطيعون يومًا يعذّب فيه العاصون، ومن قرأ بالتّاء (ترجعون) فإنّه فضل تحذير للمؤمنين نظرًا لهم، واهتمامًا بما يعقب السّلامة بحذرهم[2].

وفي التّفريق بين مورفيم الحضور ومورفيم الغيبة يرى ابن جنّي أنّ ضمير الحاضر أقوى من ضمير الغياب، يقول في تفسيره لقراءة (فبذلك فلتفرحوا): " أمّا قراءة أُبيّ (فافرحوا) فلا نظر فيها، لكن (فلتفرحوا) بالتّاء خرجت على أصلها، وذلك أنّ أصل الأمر أن يكون بحرف أمر وهو اللّام، فأصل اضرب: لتضرب، وأصل قم: لتقم، كما تقول للغائب: ليقم زيدٌ، ولتَضْرِب هندٌ، لكن لما كثر أمر الحاضر نحو: قم، واقعد، وادخل، واخرج، وخذ، ودع، حذفوا حرف المضارعة تخفيفًا، بقي ما بعده ودلّ حاضر الحال على أنّ المأمور هو الحاضر المخاطب، فلمّا حذف حرف المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكنًا، فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها، فقيل: اضرب، اذهب، ونحو ذلك، فإن قيل: ولم كان أمر الحاضر أكثر حتّى دعت الحال إلى تخفيفه لكثرته؟، قيل: لأنّ الغائب بعيدٌ عنك، فإذا أردت أن تأمره احتجت إلى أن تأمر الحاضر لتؤدّي إليه أنّك تأمره، فقلت: يا زيدُ قل لعمرو: قم، ويا محمّد قل لجعفر: اذهب، فلا تصل

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 145

2 . المرجع نفسه، الصفحة نفسها

إلى أمر الغائب إلّا بعد أن تأمر الحاضر أن يؤدّيَ إليه أمرك إيّاه، والحاضر لا يحتاج إلى ذلك لأنّ خطابك إيّاه قد أغنى عن تكليفك غيره أن يتحمّل إليه أمرك له "[1].

ويدلّل ابن جنّي على قوّة ضمير الحاضر وتمكّنه من ضمير الغيبة، أنّك لا تأمر الغائب بالأسماء المسمّى بها الفعل في الأمر، نحو: صه، ومه، وإيهٍ، وإيهًا، وحيّهل، ودونك، وعندك، ونحو ذلك، لا تقول: دونه زيدًا، ولا عليه جعفرًا، كقولك: دونك زيدًا، وعليك سعدًا، ولهذا المعنى قوِيَ ضمير الحاضر على ضمير الغائب، فقالوا: أنت وهو، فلمّا صاغوا لهما اسمًا واحدًا صاغوه على لفظ الحضور، لا لفظ الغيبة، فقالوا: أنتما، فضمّوا الغائب إلى الحاضر، ولم يقولوا: هما، فيضمّوا الحاضر إلى الغائب، فهذا كلّه يريك استغناءهم بـ (قم) عن (لتقم) ونحوه[2].

ويرى ابن جنّي أنّ الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب، لا يقتصر على كونه اتّساعًا في اللّغة، وإنّما لغايات أعلى وأعنى " وليس ينبغي أن يقتصر في ذكر علّة الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب بما عادة توسّط أهل النّظر أن يفعلوه، وهو قولهم: إنّ فيه ضربًا من الاتّساع في اللّغة لانتقاله من لفظ إلى لفظ، هذا ينبغي أن يقال إذا عَرِيَ الموضع من غرض معتمدٍ، وسرّ على مثله تنعقد اليد "[3].

ومن الأمثلة التي ضربها ابن جنّي لانتقال الدّلالة من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب، تفسيره لبعض الآي من سورة الفاتحة، إذ يذهب أبو الفتح إلى القول إنّ سبب ورود ضمير الخطاب في قوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ بعد قوله تعالى:﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾، ليس ترك الغيبة إلى الخطاب هنا اتّساعًا وتصرّفًا، بل هو لأمر أعلى ومهمّ من الغرض أعنى، وذلك أنّ الحمد معنى دون العبادة، ألا تراك قد تحمد نظيرك ولا تعبده، لأنّ العبادة غاية الطّاعة، والتّقرّب بها هو النّهاية والغاية؟، فلمّا كان كذلك استعمل لفظ (الحمد) لتوسّطه مع الغيبة، فقال:

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 313
2 . المرجع نفسه، ج 1، ص 313 - 314
3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 145

الحمد لله، ولم يقل: لك، ولما صار إلى العبادة التي هي أقصى أمد الطّاعة، قال: إيّاك نعبد، فخاطب بالعبادة إصراحًا بها، وتقرّبًا منه عزّ اسمه بالانتهاء إلى محدوده منها، وعلى نحوٍ منها جاء آخر السّورة، فقال: صراط الذين أنعمت عليهم، فأصرح بالخطاب لما ذكر النّعمة، ثمّ قال: غير المغضوب عليهم، ولم يقل: غير الذين غضبت عليهم، وذلك أنّه موضع تقرّب من الله بذكر نعمه، فلمّا صار الكلام إلى ذكر الغضب قال: غير المغضوب عليهم، حتّى كأنّه قال: غير الذين غُضِب عليهم، فجاء اللّفظ مُنحرَفًا به عن ذكر الغاضب، ولم يقل: غير الذين غضبت عليهم، كما قال: الذين أنعمت عليهم، فأسند النّعمة إليه لفظًا، وزَوَى عنه لفظ الغضب تحسّنًا ولطفًا، فانظر إلى هذه اللّغة الكريمة وشرفها، وتلاقي هذه الأغراض اللّطيفة وتعطّفها، الأقدام تكاد تطؤها، والأفهام مع ثقوبها صافحة عنها، ويا ليت شعري هل تكون سورةٌ أكثر استعمالًا من سورة الحمد، وهذا جزءٌ من أجزاء ما فيها ولم توضع عليه يدٌ[1].

ولقد آثرت أن أنقل كلام ابن جنّي على طوله، لما فيه من دلالة واضحة لأثر المورفيمات المقيّدة في إنتاج الدّلالة، ذلك أنّ الانتقال من مورفيم إلى آخر هو انتقالٌ بالدّلالة من معنًى إلى معنًى آخر، فمورفيم الخطاب، لهد دلالته وإن وُضِع في التّركيب اللّغويّ مع ما يخالفه، وقل مثل ذلك في ضمير الغياب.

- **دلالة المورفيم على العدد**: يعبّر عن العدد في اللّغة العربيّة بالمورفيمات الدّالة على الإفراد والتّثنية والجمع، مثل المورفيمات الحرّة كالضّمائر: هو، هما، هم، أو مورفيمات متّصلة، مثل: علامات التّثنية والجمع،مثل: معلمان، معلمون، وهذه المورفيمات متعارفٌ عبيها، غيرَ أنّ الذي خرج عن المألوف هو التّعبير بمورفيم الإفراد وتقصد به معنى التّثنية أو الجمع، أو العكس، وهذه الظّاهرة شغلت ابن جنّي كثيرًا في المحتسب، إذ خرّج قراءات عديدة على منوالها، أبرزها:

✓ **قراءة" وملائكتِه كتابه"**، على التّوحيد، يقول ابن جنّي: " اللّفظ لفظ الواحد والمعنى معنى الجنس، أي: وكتبه، ومثله قوله سبحانه:" هذا كتابنا ينطق عليكم بالحقّ"، أي: كتبنا، ألا ترى إلى قوله تعالى:" وكلّ إنسان ألزمناه طائره في عنقه"، وقال تعالى: " اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبًا"، فلكلّ

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 146

إنسان كتاب، فهي جماعة كما ترى، ووقوع الواحد موقع الجماعة فاشٍ في اللّغة، قال الله تعالى: " نخرجكم طفلًا "، أي: أطفالًا، وحسَّنَ لفظ الواحد هنا شيءٌ آخر أيضًا، وذلك أنّه موضع إضعاف للعباد وإقلال لهم، فكان لفظ الواحد لقلّته أشبه بالموضع من لفظ الجماعة، لأنّ الجماعة على كلّ حال أقوى من الواحد، فاعرف ذلك "[1].

✓ ومن الأمثلة على تعاقب المعنى بين الإفراد والجمع، تفريق ابن جنّي بين القراءتين: " فخلقنا المضغة عَظْمًا، فكسونا العظامَ ..." و" فخلقنا المضغة عِظامًا، فكسونا العَظْمَ ..."، يقول أبو الفتح: " أمّا من وحّد فإنّه ذهب إلى لفظ إفراد الإنسان والنّطفة والعلقة، ومن جمع فإنّه أراد أنّ هذا أمرٌ عامٌ في جميع النّاس، وقد شاع عنهم وقوع المفرد في موضع الجماعة، نحو قول الشّاعر:

كلوا في بعض بطنكم تعفّوا فإنّ زمانكم زمنٌ حميص

وقول الطّفيل:

□في حلقكم عظْمٌ وقد شَجينا□

وهو كثيرٌ وقد ذكرناه، إلّا أنّ من قدّم الإفراد ثمّ عقّب بالجمع أشبه لفظًا، لأنّه جاور بالواحد لفظ الواحد الذي هو (إنسان) و(سلالة) و(نطفة) و(علقة) و(مضغة)، ثمّ عقّب بالجماعة لأنّها هي الغرض، ومن قدّم الجماعة بادر إليها إذْ كانت هي المقصود، ثمّ عاد فعامل اللّفظ المفرد بمثله، والأوّل أجرى على قوانينهم، ألا تراك تقول: من قام وقعدوا إخوتك، فيحسن لانصرافه عن اللّفظ إلى المعنى، وإذا قلت: من قاموا وقد إخوتك، ضَعُفَ لأنّك قد انتحيت بالجمع على المعنى وانصرفت عن اللّفظ ؟، فمعاودة اللّفظ بعد الانصراف عنه تراجعٌ وانتكاثٌ، فاعرفه وابْنِ عليه فإنّه كثيرٌ جدًّا "[2].

✓ ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي تفسيره لقراءة من قرأ: "قد أجيبت دعواتكما" جمع دعوة، والمقارنة بينها وبين قراءة الجماعة بالإفراد: " قد أجيبت دعوتكما "، فالمراد بالإفراد في قراءة الجماعة معنى الكثرة، وساغ ذلك لأنّ المصدر جنسٌ، والأجناس يقع قليلها موقع كثيرها، وكثيرها موقع قليلها[3].

1 . ابن جنّي، المحتسب ، ج 1، ص 202

2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 87 – 88

3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 316

- ✓ ومن الأمثلة على ذلك أيضًا تفسيره لقراءة ابن سيرين: " فإذا جاء آجالهم "، إذ يذهب أبو الفتح أنّ جمع " آجالهم " هو الظّاهر، لأنّ لكلّ إنسان أجلًا، فأمّا إفراد الأجل فلأنّه جعله جنسًا، أو لأنّه مصدرٌ فأَتَتْه الجنسيّة من قبل المصدريّة، وحَسُن الإفراد لإضافته أيضًا إلى الجماعة، ومعلومٌ أنّ لكلّ إنسان أجلًا[1].
- ✓ وقد يأتي الواحد مكان الجماعة لتحقيق دلالات مختلفة، من بينها: التّقليل، والتّصغير، والتّحقير، ونلحظ هذه الدّلالات عند ابن جنّي في شرحه لقراءة الأعمش: "إلّا مسكنهم"، يقول: " ... وأمّا (مسكنهم) فإن شئت قلت: واحدٌ كفى من جماعته، وإن شئت جعلته مصدرًا وقدّرت حذف المضاف، أي: لا تُرى إلّا آثار مسكنهم، فلمّا كان مصدرًا لم يَلِقْ لفظ الجمعية به ... وحسنٌ أيضًا أن يريد بـ (مسكنهم) هنا الجماعة، وإن كان قد جاء بلفظ الواحد، وذلك أنّه موضع تقليل لهم وذكر العفاء عليهم، فلاقَ بالموضع ذكر الواحد، لقلّته عن الجماعة، كما أنّ قوله سبحانه: " نخرجكم طفلًا "، أي: أطفالًا، وحسن لفظ الواحد هنا، لأنّه موضع تصغيرٍ لشأن الإنسان، وتحقيرٍ لأمره، فلاقَ به ذكر الواحد لذلك، لقلّته عن الجماعة، ولأنّ معناها أيضًا: نخرج كلّ واحد منكم طفلًا، وهذا ممّا إذا سئل النّاس عنه قالوا: وضع الواحد موضع الجماعة اتّساعًا في اللّغة، وأُنسوا حفظ المعنى ومقابلة اللّفظ به، لتقوى دلالته عليه، وتنظمّ بالشّبه إليه "[2].
- ✓ وقد يكون المورفيم موضوعًا موضع التّثنية ودلالته دلالة جمع، ومن أبرز الأمثلة التي توضّح ذلك تفسير ابن جنّي لقراءة " فأصلحوا بين إخوانكم "، إذ يرى أنّ هذه القراءة تدلّ على أنّ قراءة العامة التي هي" بين أخَويْكم" لفظها لفظ التّثنية، ومعناها الجماعة، أي: كل اثنين فصاعدًا من المسلمين اقتتلا فأصلحوا بينهما، ألا ترى أنّ هذا حكمٌ عامٌ في الجماعة، وليس يختصّ به منهم اثنان مقصودان؟، ففيه إذًا شيئان: أحدهما لفظ التّثنية يراد به الجماعة، والآخر: لفظ الإضافة لمعنى الجنس، وكلاهما قد جاء منه قولهم: لبّيك وسعديك، فليس المراد هنا إجابتين ثِنتين، ولا إسعادين اثنين، ألا ترى أنّ الخليل فسّره فقال: معناه كلّما كنت في أمر فدعوتني له أجبتك إليه، وساعدتك عليه، فقوله: كلّما، يؤكّد ما نحن

1 . ابن جنّي، المحتسب ، ج 1، ص 246

2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 266 - 267

عليه، وأمّا إفادة المضاف معنى الجنسيّة فقولهم: منعت العراق قفيزها ودرهمها، أي: قفزانها ودراهمها، ومنعت مصر إردبّها، أي: أرادبها[1].

✓ ومن الملاحظات الدّقيقة التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب، محاولة تفريقه بين المورفيمات الدّالة على الجموع، فيرى في توجيهه لقراءة " فالصّوالح قوانت حوافظ للغيب "، أنّ جمع التّكسير هنا أشبه لفظًا بالمعنى، وذلك أنّه إنّما يراد هنا معنى الكثرة، لا صالحات من الثّلاث إلى العشرة، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلّة بمعنى الكثرة، والألف والتّاء موضوعتان للقلّة، فهما على حدّ التّثنية بمنزلة الزّيدون من الواحد إلى إذا كان على حدّ الزّيدان، هذا موجب اللّغة على أوضاعها، غير أنّه قد جاء لفظ الصّحة والمعنى الكثرة، كقوله تعالى: "إنّ المسلمين والمسلمات" إلى قوله تعالى: " والذّاكرين الله كثيرًا والذّاكرات"، والغرض في جميعه الكثرة، لا ما هو بين الثّلاثة إلى العشرة، وكان أبو عليّ ينكر الحكاية المرويّة عن النّابغة وقد عرض عليه حسّان شعره، وأنّه لما صار إلى قوله:

لنا الجفناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضّحا وأسيافُنا يقطرنَ من نجدة دما

قال له النّابغة: لقد قلّلت جفانك وسيوفك، قال أبو عليّ: هذا خبرٌ مجهول لا أصل له، لأنّ الله تعالى يقول: " وهم في الغرفات آمنون "، ولا يجوز أن تكون الغرف كلّها التي في الجنّة من الثّلاث إلى العشر[2].

وتعليلُ ابن جنّي وعُذْرُه في ذلك أنّه قد كثر عنهم وقوع الواحد على معنى الجميع جنسًا، كقولنا: أهلك النّاس الدّينار والدّرهم، وذهب النّاس بالشّاة والبعير، فلمّا كثر ذلك جاءوا في موضعه بلفظ الجمع الذي هو أدنى إلى الواحد أيضًا، أعني الجمع بالواو والنّون والألف والتّاء، نعم وعُلِم أيضًا أنّه إذا جيء في هذا الموضع بلفظ جمع الكثرة لا يتدارك معنى الجنسيّة، فَلَهَوْا عنه، وأقاموا على لفظ الواحد تارة ولفظ الجمع المقارب للواحد تارة أخرى، إراحة لأنفسهم من طلب ما لا يدرك، ويأسًا منه، وتوقّفًا دونه، ومثل الجمع بالواو والنّون والألف والتّاء مجيئهم في هذا الموضع بتكسير القلّة، كقوله تعالى: " وأعينهم تفيض من الدّمع "، وقول حسّان:

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 278 - 279

2 . المرجع نفسه، ج 1، ص 187

□وأسيافنا يقطرن من نجدة دما□

ولم يقل: عيونهم، ولا سيوفنا[1].

هذه أبرز الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي لتغاير مورفيمات الجمع والتّثنية والإفراد فيما بينها، ما يجعل الدّلالة تتغيّر من موضع إلى آخر بحسب المورفيم العددي الدّاخل على الجذر اللّغويّ، كما أنّ التّعبير بلفظ الإفراد أو التّثنية على الجماعة لا يعدّ اتّساعًا في اللّغة وتصرّفًا فيها فحسب، وإنّما هو لغايات أعلى وأعنى، كتقوية الدّلالة وترسيخها، والتّأكيد على شجاعة هذه اللّغة وقدرتها على تضمين معانٍ مغايرة لما تدلّ عليها المورفيمات الأصلية.

- **المورفيمات الدّالة على التّعيين**: ويقصد بها تلك التي تدلّ على التّعريف والتّنكير، ومن أبرز الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب، والتي تتغاير فيها الدّلالة تعريفًا وتنكيرًا، ما يلي:

✓ تخريجه لقراءة ابن مسعود: " ومكرًا سيّئًا"، يقول أبو الفتح: " يشهد لتنكيره تنكير ما قبله من قول الله سبحانه" : استكبارًا في الأرض "، وقراءة العامة أقوى معنًى، وذلك أنّ (المكر) فيها معرفة لإضافته إلى المعرفة، أعني (السّيّء)، فكأنّه قال: والمكر السّيّء الذي هو عالٍ مستكرةٌ مستنكرٌ في النّفوس، وعليه قال من بعد: ولا يحيق المكره السّيّء إلّا بأهله، وأبدل (استكبارًا) وما بعده من النكرة قبله، وهي هو من قوله: " ما زادهم إلّا نفورًا "، وحسن تنكير الاستكبار لأنّه أدنى إلى (نفور) ممّا بعده، وقد يحسن مع القرب فيه ما لا يحسن مع البعد، واعتمد ذلك لقوّة معناه بتعريفه، والإخبار عنه بأنّ مثله لا يخفى، لعظمه وشناعته "[2].

✓ ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي والتي اختلفت فيها الدّلالة لاختلاف التّعريف والتّنكير، تفسيره لقراءة الحسن: " اهدنا صراطًا مستقيمًا "، يقول: " ينبغي أن يكون أراد – والله اعلم– التّذلّل لله سبحانه، وإظهار الطّاعة له، أي قد رضينا منك يا ربّنا بما يقال له: صراطٌ مستقيمٌ، ولسنا نريد المبالغة في قول من قرأ: الصّراط المستقيم، أي: الصّراط الذي قد شاعت استقامته وتُعولِمت في ذلك حاله وطريقته، فإنّ قليل هذا منك لنا زاكٍ عندنا وكثيرٌ من نعمتك علينا، ونحن له مطيعون، وإلى ما تأمر به وتنهى فيه

1 . ابن جنّي، المحتسب ج 1، ص 187 – 188

2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 202

صائرون، وزاد في حسن التّنكير هنا ما دخله من المعنى، وذلك أنّ تقديره: أَدِم هدايتك لنا، فإنّك إذا فعلت ذلك بنا فقد هديتنا إلى صراطٍ مستقيمٍ، فجرى حينئذٍ مجرى قولك: لئن لقيت رسول الله ﷺ لَتَلْقَيَنَّ منه رجلًا متناهيًا في الخير، ورسولًا جامعًا لسبل الفضل "[1].

- ✓ ويرى ابن جنّي في توجيهه لقراءة " قد خلتْ من قبله رسلٌ "، وقراءة " قد خلَتْ من قبله الرّسل "، أنّ التّنكير ضربٌ من الكفّ والتّصغير، كما أنّ التّعريف ضربٌ من الإعلام والتّشريف، ةلأجل ذلك لم تندب العرب المبهم ولا النّكرة لاحتقارها، وإنّما تندب بأشهر أسماء المندوب، ليكون ذلك عذرًا لها في اختلاطها وتفجّعها، ويؤكّده أيضًا قوله تعالى: " منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك "، فجرى قوله سبحانه: " وما محمّدٌ إلّا رسولٌ قد خلت من قبله الرّسل "، مجرى قولك لصاحبك: اخدم كما خدمنا غيرك من قبلك ولا تبعة عليك بعد ذلك، فهذا إذًا موضع إسماحٍ له، إذًا من إلانة ذكره، وعليه قوله تعالى: " أفئن مات أو قُتِل انقلبتم "، فأضاف سبحانه من عذرهم، وأَعْلَمَ أنْ لا متعلّقَ عليه بشيء من أمرهم، فلـــــهذا حَسُـــــن تنكير (رسل) ها هنا، والله أعلم، وأمّا من قرأ: " قد خلت من قبله الرّسل"، فوجه تعريفهم ومعناه أنّكم قد عرفتم حال من قبله من الرّسل في أنّهم لم يطالبوا بأفعال من خالفهم، وكذلك ﷺ، فلمّا كان موضع تنبيه لهم كان الأليقُ به أن يومِئَ إلى أمرٍ معروفٍ عندهم[2].
- ✓ وفي تخريجه لقراءة عاصم: " وما كان صلاتَهم عند البيت " نصبًا، " إلّا مكاءٌ وتصديةٌ " رفعًا، يذهب أبو الفتح إلى أنّ نكرة الجنس تفيد مفادَ معرفته، ألا ترى أنّك تقول: خرجت فإذا أسدٌ بالباب، فتجد معناه معنى قولك: خرجت فإذا الأسد بالباب، لا فرق بينهما، وذلك أنّك في الموضعين لا تريد أسدًا واحدًا معيّنًا، وإنّما تريد خرجت فإذا بالباب واحدٌ من هذا الجنس، وإذا كان كذلك جاز هنا الرّفع في (مكاءٌ وتصديةٌ) جوازًا قريبًا، حتّى كأنّه قال: وما كان صلاتَهم عند البيت إلّا المكاءُ والتّصديةُ، أي: إلّا هذا الجنس من الفعل، وإذا كان كذلك لم يجرِ هذا مجرى قولك: كان قائمٌ أخاك، وكان جالسٌ أباك،

1 . المرجع السابق، ج 1، ص 41

2 . المرجع السابق،ج 1، ص 168 - 169

لأنّه ليس في (جالس) و(قائم) من معنى الجنسيّة التي تلاقي معنيا نكرتها ومعرفتها على ما ذكرنا وقدّمنا[1]، فعُلِمَ من كلام ابن جنّي أنّ دلالة نكرة الجنس تفيد دلالة المعرفة.

- ✓ ويرى أبو الفتح أنّ مورفيم التّعريف " أل " لا يحمل دائمًا دلالة المدح والتّعظيم إذا دخل على الأعلام، ففي تخريجه لقراءة سعيد بن جبير: " ثمّ أفيضوا من حيث أفاض النّاسي"، يذهب إلى القول إنّ في هذه القراءة دلالة على فساد من قال: إنّ لام التّعريف إنّما تدخل الأعلام للمدح والتّعظيم، وذلك نحو: العبّاس والمظفّر، وما جرى مجراهما، ووجه الدّلالة من ذلك: أنّ قوله (النّاسي) إنّما يعنى به آدم عليه السّلام، فصارت صفة غالبة كالنّابغة، وكذلك الحارث والعبّاس والحسن والحسين، هي وإن كانت أعلامًا فإنّها تجري مجرى الصّفات، ولذلك قال الخليل: إنّهم جعلوه الشّيء بعينه، أي الذي حرث وعبس، فمحمول هذا أنّ في هذه الأسماء الأعلام التي أصلها الصفات معاني الأفعال، ولذلك لحقتها لام المعرفة كما تعرّف الصّفات، وإذا كان فيها معاني الأفعال وكانت الأفعال كما تكون مدحًا فكذلك ما تكون ذمًّا، فهي تُحقّق في العلم معنى الصّفة، مدحًا كانت الصّفة أو ذمًّا[2].

ويرى ابن جنّي أنّ الذي دعا الكتّاب ونحوهم إلى القول إنّ مورفيم التّعريف إذا باشر الأعلام دلّ على المدح والتّعظيم، هو وقوع ذلك في أكثره، غير أنّ ذلك لا يمنع أنّ تكون هذه اللّاصقة دالّة على النّقيض تمامًا، يقول: " فالمدح ما ذكرناه من نحو الحارث والمظفّر والحسين والحسن، والذّمّ ما جاء من نحو قولهم: فلانٌ بن الصّعق، لأنّ ذلك داءٌ ناله فهي بلوى، ومنه: عمرو بن الحمق، ومنه قولهم: فلانٌ بن الثّعلب، فدخلته اللّام وهو علمٌ، لما فيه من معنى الخِبّ والخبث، وذلك عيبٌ فيه لا ثناء عليه، والباب فيف فاشٍ واسعٌ، فقد صحّ إذًا أنّ ما جاء من الأعلام وفيه لام التّعريف فإنّما ذلك لما فيه من معنى الفعل والوصفيّة، ثناءً عليه كان ذلك أو ذمًّا له، وإنّما دعا الكتّاب ونحوهم إلى أن قالوا: إنّ دخول اللّام هنا إنّما هو لمعنى المدح أن كان أكثره كذلك، لأنّه إنّما العرف فيه أن يسمّى من الأسماء الحاملة لمعاني الأفعال ممّا كان فيه معنى المدح، لا أنّ هذا مقصور على المدح دون الذّمّ لما ذكرنا "[3].

1 . المرجع السابق، ج 1، ص 279

2 . المرجع السابق، ج 1، ص 119

3 . المرجع السابق، ج 1، ص 119 - 120

وهكذا، فقد أدرك ابن جنّي دلالة اللّواصق المقيّدة بمختلف أشكالها، وحاول في المحتسب أن يقف أمام أبرز الدّلالات التي تحملها في ذاتها وفي غيرها، إذا هي باشرت المورفيمات الحرّة، فغيّرت من دلالتها، فقوّتها وأكّدت معناها، أو غيّرت من دلالتها فأضفت عليها معنًى جديدًا لم تكن تحمله في ذاتها، بل هناك من المورفيمات ما ينقل الدّلالة من معنًى إلى معنًى آخر ينقضه تمامًا، مثل المورفيمات المقيّدة الدّالة على جموع الكثرة والقلّة، ومورفيم التّعريف " أل ".

3. دلالة الأوزان الصّرفيّة:

يقصد بدلالة الأوزان الصّرفيّة أوزان الأفعال، والمصادر، والمشتقات (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، واسما الزّمان والمكان، واسم الآلة)، وأوزان جمع التّكسير، والتّصغير، وغيرها من الأوزان الصّرفيّة الأخرى، فمن المعلوم أنّ في كلام العرب أوزانًا وصيغًا ذات دلالات معيّنة، وأنّ هذه الأوزان تلتقي مع معانيها في كثير من الأبنية، ومن أنفذ عين بصيرته في بنية الكلمة العربيّة وجد كمًّا هائلًا من الأوزان تلتقي فيها المعاني على اختلاف الأصول والمباني.

وقد ضرب ابن جنّي في المحتسب أمثلة على ذلك، منها " أنّ التّوراة من لفظ (و ر ي)، والإنجيل من لفظ (ن ج ل)، والفرقان من (ف ر ق)، والتّوراة (فوعلة)، والإنجيل (إفعيل)، والفرقان (فُعلان)، فالأصول مختلفة والمباني كذلك، والمعاني واحدة ومعتنقة، وكلّها للإظهار والإبراز بين الأشياء، ونظائره تكاد تكون أكثر من الرّمل، منه قولهم للمسك: صوار، فأصلاهما مختلفان، هذا من (م س ك)، وهذا من (ص و ر)، ومثالهما كذلك، لأنّ مِسكًا (فِعْلٌ)، وصِوارٌ (فِعالٌ)، ومعنياهما واحدٌ، وذلك لأنّه سمّي مسكًا لأنّه بطيب رائحته يمسك الحسّ عليه استلذاذًا له، وصوار من صار يصور، إذا عطف وجمع، فأمسكت الشّيء وعطفته وجمعته شيءٌ واحدٌ، ومنه قولهم: سحاب، قيل له ذلك كما قيل له: حَيِيٌّ، فهذا من: ح ب و، وهذا من: س ح ب، وسحاب: فعال، وحيِيّ: فعيل، فالأصلان مختلفان، والمثالان اثنان، والمعنيان واحدٌ، وذلك أنّه لثقله ما ينسحب على وجه الأرض، وكذلك ما يحبو عليها[1].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 153

ليس هــذا فحسب، بل إنّ العــربيّ قد يجري الشّيءَ مجـرى نقيضه، فتأتي الكلمتان على وزن واحد ودلالتهما متناقضة، يقول ابن جنّي في المحتسب إنّ " العرب تجري الشّيء مجرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره، ألا تراها قالت: طويلٌ، كما قالت: قصيرٌ، وشبعان كجوعان، وكَرُم كلَؤُم، وعَلِمَ كجَهِل، ولأجل هذا قال بعضهم: إنّ (قَوِيَ) فَعُل في الأصل، حملًا على نظيره الذي هو: ضَعُف، ونحوٌ من معناه قول المنجّمين في النّحسين إذا تقابلا: استحالا سَعْدًا، وعليه قول النّاس: عداوة أربعين سنة مودّة، والمعاني في هذا العالم متلاقية على تفاوتها، ومجتمعةٌ مع ظاهر تفرّقها، لكنّها محتاجة إلى طِبٍّ□ بها، وملاطفٍ لها"[1].

وسيكتفي الباحث بعرض أهمّ الأوزان الصّرفيّة دلالة في المحتسب، وهما: دلالة أبنية المصادر، ودلالة أبنية الأفعال المزيدة.

1.3 دلالة أبنية المصادر:

من دلالة أبنية المصادر التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب المبالغة في الوصف، وذلك في مثل قول أبي الفتح في تخريجه لقراءة (يومئذٍ يوفّيهم الله دينهم الحقُّ): " الحقّ هنا وصفٌ لله سبحانه، أي: يومئذ يوفّيهم الله الحقّ دينهم، وجاز وصفه تعالى بالحقّ لما في ذلك من المبالغة، حتّى كأنّه يجعله هو هو على المبالغة، فهو كقولنا: رجلٌ خصمٌ، وقومٌ زورٌ "[2].

ومـن دلالات المصــادر مشـابهتها للأوصـاف كاسـم الفاعـل واسـم المفعـول، يقــول ابـن جنّي: " والمصدر قوي الشّبه باسم الفاعل الذي هو الصّفة، ويدلّك على قوّة شبه المصدر بالصّفة وقوع كلّ واحد منهما موقع صاحبه، وذلك نحو قوله تعالى: "قل أرأيم إن أصبح ماؤكم غورًا "، أي: غائرًا، وقولهم: قم قائمًا، أي: قيامًا "[3].

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 41

□الطِبّ: الحاذق الماهر في عمله

2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 107

3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 57

ومن أمثلة مشابهة المصادر لاسم المفعول ما أورده ابن جنّي في تفسيره لقراءة من قرأ: " ما هذا بِشِرًى " بكسر الباء والشّين، فيذهب إلى أنّ هذه القراءة تحتمل وجهين: أحدهما أن يكون أراد ما هذا بمشريّ، من قوله تعالى: " وشَرَوْه بثمن بخس"، أي: باعوه، أي ما ينبغي لمثل هذا أن يباع، فوضع المصدر موضع اسم المفعول، كقول الله سبحانه: " أحلّ لكم صيد البحر"، أي: مصيده، وكقوله تعالى: " وهو الذي يبدأ الخلق ثمّ يعيده "، أي: المخلوق، وكقول النّبيّ ﷺ: الرّاجع في هيبته، أي: في موهوبه، وهذا الثّوب نَسْجُ اليمن، أي: منسوجه، وذلك أنّ الأفعال لا يمكننا إعادتها، ومنه قولهم: غفر الله لك علمه فيك، أي: معلومه، ومنه قولهم: هذا الدّرهم ضرب الأمير، أي: مضروبه[1].

ومن أبنية المصادر التي ذكرها ابن جنّي (فَعَلان) التي تدلّ على الحركة والخفّة والإسراع، يقول: " أكثر ما جاء (فعلان) في الأوصاف والمصادر ... وأمّا المصادر فنحو: الوهجان، والنّزوان، والغليان، والغثيان، والقفزان، والنّقران، والمعنى في الوصف والمصدر جميعًا من هذا المثال الحركة والخفّة والإسراع "[2].

ومن القيم الدّلاليّة الدّقيقة التي فطن إليها ابن جنّي اختلاف المصادر للجذر اللّغويّ الواحد، تفريقًا له في الدّلالة والمعنى، والمثال الذي ذكره أبو الفتح لذلك الفعل: غلا، غلا في قوله غُلُوًّا، وغلا السّعر يغلو غلاءً، فصلوا بينهما في المصدر وإن اتّفقا في الماضي، وهذا يدلّ – والقول لابن جنّي – من أنّ الماضي والمضارع واسم الفاعل والمصدر تجري مجرى المثال الواحد، فإذا خولف فيها بين المصادر قام ذلك الخلاف مقام ما كان يجب من اختلاف الأمثلة لاختلاف ما تحتها من المعاني المقصودة، وذلك أنّ أعدل اللّغة اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني، فإن اتّفقت الألفاظ اختلفت الأمثلة، فإن اتّفقت الألفاظ والأمثلة ووقع التّغيير في بعض المثُل قام مقام تغييرها كلّها، وذلك نحو: غلا يغلو في القول والسّعر، فلمّا اتّفق اللّفظان والمِثْلان في الماضي والمضارع خالفوا بين مصدريهما، ليكون ذلك كالخلاف بين مثاليهما أنفسهما، فقالوا: غُلُوًّا وغلاءً على ما مضى، وكذلك قولهم في نظارِ هذا: وجدت الشّيء وُجُودًا، ووجدت في الحزن وَجْدًا، ووجدت من الغنى وُجْدًا ووَجْدًا ووِجْدًا وجِدَةً، ووجدت على الرّجل موجدة، ووجدت الضّالّة

1 . المرجع السابق ، ج 1، ص 342 – 343

2 . المرجع السابق، ج 1، ص 138

وجدانا، فجعلوا اختلاف المصادر فيها عوضًا ممّا كان يقتضيه أصل وضع اللّغة من اختلافها أنفسها، فهذا مقادٌ يقتاس ويرجع في نظائره إليه[1].

ولم يكتفِ ابن جنّي بإبراز الفروقات الدّلاليّة بين مصدري الفعل (غلا)، بل تدسّس إلى خدر هذه اللّغة وبواطن أسرارها، فاستخرج قيمة دلاليّة أَنْسَتْ سابقتها مزيَّةً وفضلًا، قال معلّلًا سبب مجيء (غلا) في القول على وزن (فعول): " نعم، وخصّوا (غلا) في القول بالغلوّ، لأنّ لفظ (فعول) أقوى من لفظ (فعال)، للواوين والضّمّتين، وضعف الألف والفتحتين، وذلك أنّ الغلوّ في القول أعلى وأعنى عندهم من غلاء السّعر، ألا ترى إلى قول الله تعالى: " يكاد السّموات يتفطّرن منه وتنشقّ الأرض وتخرّ الجبال هدًّا أن دعوا للرحمن ولدًا "، وقال تعالى: " يا أهل الكتاب لا تغلو في دينكم"، وأمّا غلاء السّعر فلا يدخل النّار، ولا يحرّم الجنّة، ثمّ إنّهم قالوا: غلت القدر تغلي غلياناً، فلمّا صغُر هذا المعنى في أنفسهم أخذوه من الياء، لأنّها تنحطّ عن الواو والضّمّة إلى الياء والكسرة"[2].

فليت شعري كيف اهتدى إلى مثل هذه القيم الدّلاليّة، وهذه الفروقات في المعنى، وهذه المقدرة على التّلاعب بمدلولات الألفاظ وطريقة وضعها، ثمّ هو لم ينتهِ من عرضِ هذه الأمثلة حتّى ترك قولًا بليغًا حول قيمة وأثر القيم الدّلاليّة في اختلاف أبنية المصادر، يقول: " هذه أماكن إنْ رفقت بها، وسانيتها□، وتأنّيتها، ولم تَبْءَ عليها وتختبطها، أَوْلَتْك جانبها، وأركبتك ذِروتها، وقَبِلتك لها ضَيفًا، وبسطتك يدًا وسيفًا، وإن أخلدت بها إلى ضدّ هذا أخلدت بك إلى ضدّه، فتلاقيًا ورِفقًا، لا مغالاةً ولا فُرقًا"[3].

وقريب من هذه القيم الدّلاليّة لأبنية المصادر، تفريق ابن جنّي بين (غ ش ي) التي مصدرها (الغشي)، و(غ ش و) التي مصدرها (الغشاوة)، يقول: "وينبغي أن يعلم أنّ (غ ش ي) يلتقي معناها مع (غ ش و)، وذلك أنّ الغشاوة على العين كالغشي على القلب، كلّ منهما يركب صاحبه ويتجلّله، غير أنّهم خصّوا ما على العين بالواو، وما على القلب بالياء، من حيث كانت الواو أقوى لفظًا من الياء، وما يبدو

1 . ابن جنّي، المحتسب ج 2، ص 139 – 140

2 . المرجع نفسه، ، ج 2، ص 140

□سانيتها: ساناه: راضاه وداناه

3 . المرجع نفسه، ج 2، ص 140

للنّاظر من الغشاوة على العين أبدى للحسّ ممّا يخامر القلب، لأنّ ذلك غائبٌ عن العين، وإنّما استدلّ عليه بشواهده لا بشاهده ومُعاينه[1].

2.3 دلالة أبنية الأفعال المزيدة:

قرّر الصّرفيون أنّ لكلّ وزن من أوزان الأفعال دلالة خاصة تكون متضمّنة فيها أو حادثة متغيّرة بتغيّر اللّواصق الدّاخلة على الفعل، فحاولوا التّمييز بين دلالات الأفعال مجرّدة وبين دلالاتها وهي مزيدة، فرأوا أنّ الأبنية المزيدة أكثر دلالة لما تحقّقه من زيادة في المعنى، فزيادة المبنى تأتي لزيادة في المعنى، فهناك تناسب طرديٌّ بين الصّيغة والدّلالة، فكلّما زاد المبنى قويت الدّلالة، وقد استدلّ ابن جنّي على ذلك بأمثلة مثل: خَشُن واخشوشن، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن، لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو، ومثل: خلق واخلولق، وغدن واغدودن[2].

وقد ترك ابن جنّي في المحتسب أمثلة وافرة تتغيّر فيها دلالة الفعل بسبب تغيّر المورفيم الدّاخل عليه، ومن أبرز الأبنية التي وقف أمامها كثيرا يبيّن دلالتها: أفعل، فعّل، فاعل.

- **أفعل:** يرى الصّرفيون أنّ زيادة الهمزة تأتي لمعانٍ كثيرة، منها: الإثبات، والإيجاب، والمصادفة، والتّعدية، والكثرة، والصّيرورة، والإعانة، والتّعريض، والسّلب، وقد تكون الصّفة في معنى الفاعل، أو في معنى المفعول، أو لجعله صاحب الشّيء، أو لبلوغ عددٍ، أو زمانٍ، أو مكانٍ، أو لمعنى المجرّد، أو لمعنى الدّعاء والمطاوعة[3] .

ومن المعاني التي ذكرها ابن جنّي لهذا البناء في المحتسب، الدخول في المكان، يقول في شرحه لقراءة: " ثمّ أَفْضُوا إليّ"، معناه: أسرعوا إليّ، وهو (أفعلت) من الفضاء، وذلك أنّه إذا صار إلى الفضاء تمكّن من الإسراع، ولو كان في ضيق لم يقدر من الإسراع على ما يقدر عليه من السّعة ... فقولهم: أفضيت: صرت

1 . المرجع السابق، ج 2، ص 204 - 205

2 . محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدّلالة، ص 96

3 . ينظر: سيبويه ، الكتاب، ج 4، ص 59

إلى الفضاء، كقولهم: أعرق الرّجل، إذا صار إلى العراق، وأعمن الرّجل: إذا صار إلى عمان، وأنجد: أتى نجدًا، ونحو ذلك "[1]، وإلى هذا المعنى أخرج قراءة العامة " إلّا أن تُغْمِضوا فيه"، بضمّ التّاء وكسر الميم، فوجّهها ابن جنّي: أن تأتوا غامضًا من الأمر لتطلبوا بذلك التّأوّل على أخذه، فأغمض على هذا: أتى غامضًا من الأمر[2].

وأمّا قراءة قتادة " إلّا أنْ تُغْمَضوا فيه "، بضمّ التّاء وفتح الميم، فتكون منقولًا من غمض هو وأغمضه غيره، كقولك: خَفِي وأخفاه غيره، فـ (أغمض) هنا لا تدلّ على أتى أمرًا غامضًا، وإنّما دلالة (أفعل) هنا على أنّك وجدت الشّيء كذلك، يقول ابن جنّي مقرّرًا معنى (تُغْمِضوا فيه): " والمعنى أنّ غيرهم يغمضهم فيه، أي أنّ النّاس يجدونهم قد غمضوا فيه، فيكون من أفعلت الشّيء: وجدته كذلك، كأحمدت الرّجل: وجدته محمودًا، وأذممته: وجدته مذمومًا ... ومنه قول الله تعالى: " ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا "، أي: صادفناه غافلًا "[3].

ومن المعاني التي ذكرها ابن جنّي لبناء (أفعل) التّعدية، إذْ يرى في توجيهه لقراءة " ذلك الذي يُبْشِرُ "، بضمّ الياء وسكون الباء وكسر الشّين، أنّ هذه القراءة أقوى في القياس، ذلك أنّه يقال: بشِر زيدٌ بكذا، ثمّ نقل بهمزة النّقل، فقيل: أبشره الله بكذا، فهذا كمرّ زيدٌ بفلان، وأمرّه الله به، ورغب فيه وأرغبه الله فيه، و(أفعلت) هاهنا كـ (فعّلت)ن وهو أبشرته وبشّرته، وكلامهما منقولٌ للتّعدي، أحدهما بهمزة أفعل، والآخر بتضعيف العين، فهذا كفرح وأفرحته وفرّحته، وهو بشِر وأبشرته وبشّرته، وأمّا بَشَرْته بالتّخفيف فعلى معاقبة فعل لأفعل في معنى واحد، نحو جدّ في الامر وأجدّ، وصدّ عن كذا وأصدّ[4].

- **فعّل**: بناء فعّل يأتي للدّلالة على معانٍ كثيرة منها: التّعدية، نحو أدّبت الصّبي، والتّكثير، كفتّحت الأبواب، والسّلب، كقرّدت البعير، أي: أزلت قراده، والتّوجّه، كشرّق وغرّب وغوّر وكوّف وبصّر، أي: توجّه نحو الشرق والغرب والغور والكوفة والبصرة، واختصار الحكاية، كأمّن وهلّل وأيّه وسبّح وسوّف،

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 315 – 316
2 . المرجع نفسه، ج 1، ص 139
3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 139 – 140
4 . المرجع نفسه، ج2، ص 251

إذا قال: آمين، ولا إله إلّا الله، ويا أيّها، وسبحان الله، وسوف، وبمعنى فعل مخفّفة العين، كقدّر بمعنى قدر، وبشّر وميّز بمعنى بشر وماز[1].

ومن دلالات هذا البناء في المحتسب، التّكثير، والمبالغة، وموافقة (فعل) المخفّفة، فمن أمثلة التّكثير تفسيرُ ابن جنّي لقراءة الحسن " صدقة تُطهرهم " خفيفة، حيث يذهب إلى أنّ قراءة الجماعة أشبه بالمعنى لكثرة المؤمنين، فلذلك قَرَأَتْ " تُطَهِّرُهم "، من حيث كان تشديد العين هنا إنّما هو للتّكثير، وقد يؤدّي (فعّلت) و(أفعلت) عن الكثرة من حيث كانت الأفعال تفيد أجناسها، والجنس غاية الجموع[2].

ومن الأمثلة كذلك تفسير أبي الفتح لقراءة ابن مسعود " إلى الفتنة ركّسُوا فيها "، مثقّل بغير ألف، يقول: " وجه ذلك أنّه شيءٌ بعد شيء، وذلك لأنهم جماعة، فلمّا كانوا كذلك وقع شيءٌ منه بعد شيء فطال، فلاقَ به لفظ التّكثير والتّكرير، كقولك: غلّقت الأبواب، وقطّت الحبال "[3].

وتأتي (فعّل) للدّلالة على المبالغة، ومن الأمثلة على ذلك قراءة الزّهريّ "وأوفوا بعهدي أُوَفِّ بعهدكم"، مشدّدة، إذ ينبغي – والقول لأبي الفتح – أن يكون قرأ بذلك لأنّ (فعّلت) أبلغ من (أفعلت)، فيكون على: أوفوا بعهدي أبالغ في توفيتكم، كأنّه ضمان منه سبحانه أن يعطي الكثير عن القليل[4]، ومنها كذلك كلمة "فتّنّاه " في قراءة عمر بن الخطّاب، إذ يذهب ابن جنّي أنّ (فتّنّاه) بتشديد التّاء والنّون وزنها: فعّلناه، وهي للمبالغة، ولما دخلها معنى نبّهناه ويقّظناه، جاءت على فعّلناه، انتحاءً للمعنى المراد[5].

وقد تأتي (فعّل) موافقة لـ (فعل) الخفيفة، ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي قراءة " الذين فَرّقوا دينهم"، بالتّخفيف، يقول: " أمّا (فرقوا) بالتّخفيف فتأويله أنّهم مازوه عن غيره من سائر الأديان، وقد

1 . السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار الحديث، القاهرة، 2013، ج 3، ص 271
2 . ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص 301
3 . المرجع نفسه، ج 1، ص 194
4 . المرجع نفسه، ج1، ص 81
5 . المرجع نفسه، ج 2، ص 232

يحتمل أن يكون معناه معنى القراءة بالتّثقيل، أي: فرّقوه وعضّوه أعضاء، فخالفوا بين بعضه وبعض، وذلك أنّ (فعل) بالتّخفيف يكون فيها معنى التّثقيل "[1].

- **فاعل**: تأتي (فاعل) في الغالب لثلاث معانٍ، هي:

أوّلًا: المفاعلة: ومعناها نسبة حدث الفعل الثّلاثيّ إلى الفاعل متعلّقًا بالمفعول صراحة، وإلى المفعول متعلّقًا بالفاعل ضمنًا، ثمّ إن كان الفعل الثّلاثيّ لازمًا، نحو كرُم وحسُن، فإنّه يصير بهذه الصّيغة متعدّيًا، فتقول: كارمت عليًّا، وحاسنت محمّدًا.

ثانيًا: التّكثير، نحو ضاعفت أجره، وكاثرت إحساني عليه.

ثالثًا: الموالاة، ومعناها أن يتكرّر الفعل يتلو بعضه بعضًا، نحو واليتُ الصّوم، وتابعت القراءة.

وقد يجيء (فاعل) بمعنى (فعل)، أو مغنيًا عنه لعدم ورود المجرّد، نحو هاجر، وجاوز، وسافر[2].

ومن المعاني التي أوردها ابن جنّي في المحتسب: المفاعلة، قال معلّقًا على قراءة " آتينا طائعين: " ينبغي أن يكون (آتينا) هنا: فاعلنا، كقولك: سارعنا، وسابقنا، ولا يكون: أفعلنا، لأنّ ذلك متعدّ إلى مفعولين، و(فاعلنا) متعدّ إلى مفعول واحد، وحذف الواحد أسهل من حذف الاثنين، لأنّه كلّما قلّ الحذف كان أمثل من كثرته، نعم ولما في (سارعنا) من معنى (أسرعنا)، ومثل (آتينا) في أنّه (فاعلنا) لا (أفعلنا) القراءة الأخرى: " وإن كان مثقال حبّة من خردل آتينا بها "، أي: سارعنا بها "[3].

ومن الدّلالات التي ذكرها أبو الفتح لبناء (فاعل)، موافقته لـ (فعل)، وذلك في تخريجه لقراءة قتادة: "ثمّ إذا كاشف الضّرّ "، بألف، حيث يرى ابن جنّي أنّه قد جاء عنهم (فاعل) من الواحد يراد به (فعل)، نحو: طارقت النّعل، أي: طرقتها، وعاقبت اللّص، وعافاه الله، وقانيت اللّون، أي: خلطته، في أحرف غير هذه، فكذلك يكون " ثمّ إذا كاشف الضّرّ "، أي: كشف[4].

1 . المرجع السابق، ج 1، ص 238
2 . محي الدين عبد الحميد، دروس في التّصريف، ص 74 – 75
3 . ابن جنّي، المحتسب، ج 2، ص 245
4 . المرجع نفسه، ج2، ص 10

المبحث الثّالث: الدّلالة النّحويّة في المحتسب

إنّ مهمة النّحو الأساسيّة هي بلوغ الدّلالة وتجلية المعنى وفهمه، فلا يمكن الوصول إلى دلالة معيّنة إلّا من خلال العلاقات النّحويّة بين الكلمات، فالغاية من دراسة النّحو هي فهم تحليل بناء الجملة تحليلًا لغويًّا يكشف عن أجزائها، ويوضّح عناصر تركيبها، وترابط هذه العناصر بعضها مع البعض الآخر، بحيث تؤدّي معنًى مفيدًا، ويبيّن علائق هذا البناء، ووسائل الرّبط بينها، والعلامات اللّغويّة بكلّ وسيلة من هذه الوسائل[1].

يعرّف الباحث عبد الكريم مجاهد الدّلالة النّحويّة بأنّها تلك الدّلالة التي تحصل من خلال العلاقات النّحويّة بين الكلمات التي تتّخذ كلٌّ منها موقعًا معيّنًا في الجملة حسب قوانين اللّغة، حيث كلّ كلمة في التّركيب لا بدّ أن يكون لها وظيفة نحويةٌ من خلال موقعها[2]، فالدّلالة النّحوية هي محصّلة العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة، لأنّ الكلمة لا تحوز على معنى نحويّ حتّى توضع في تركيب معيّن، بطريقة معيّنة.

ويرى الباحث عبد الكريم مجاهد أنّه إذا كان تشومسكي يعتقد أنّ معنى الجملة يمكن فهمه من خلال العلاقات فيها، فإنّ ابن جنّي قد أدرك هذه الفكرة بجلاء في وظيفة الإعراب الدّلاليّة، نلمس ذلك في تعقيب الباحث على تعريف ابن جنّي للإعراب: " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجًا□واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه "[3]، فالإعراب في نظره يقوم – والقول للباحث – بدور أساسيّ في تحديد الوظائف النّحويّة للكلمات من خلال حركاته التي تفرّق بين كلمة وأخرى، برفع هذه الكلمة، ونصب الثّانية، وجرّ الثّالثة وهكذا، فهي صورة لفظية تقوم بوظيفة دلاليّة من خلال تحديدها للمعاني النّحويّة للكلمات في الجملة أو العبارة، فالضّمّة على آخر الاسم الذي يقع بعد الفعل تحدّد علاقته بالفعل وتعطيه وظيفته، أي أنّه فاعلُ الفعل، والحدث قد حصل منه أو اتّصف به، والفتحة على آخر

1 . محمد حماسة عبد اللّطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003، ص 19

2 . عبد الكريم مجاهد، علم اللّسان العربيّ، ص 370

□شرجًا: نوعًا

3 . ابن جنّي، الخصائص، ج 1، ص 35

الاسم تحدّد علاقته بما قبله وبما بعده، فتعني أنّه الذي وقع عليه فعل الفاعل، وهكذا كلّ حركة إعرابيّة تقوم بمهمّة أساسيّة في تحديد العلاقات بين الألفاظ، وبالتّالي تبيّن المعاني النّحويّة التي تساهم بنصيب مع الدّلالات الأخرى في بيان المعنى الدّلاليّ[1].

وقد كان ابن جنّي على دراية تامّة ودقيقة بعلاقة النّحو بالمعنى، وأطلق على هذه العلاقة اسم: الدّلالة المعنويّة، ويقصد بها: المعنى الذي يتحقّق من تراكيب الكلام، وذلك من خلال العلاقات الإعرابيّة، أو العلاقات التي يقيمها نظام الإعراب[2]، يقول في كتاب الخصائص في باب الدّلالة اللّفظية والصّناعيّة والمعنويّة: " ... وأمّا المعنى فإنّما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيّز الضّروريّات، ألا تراك حين تسمع: ضرب، قد عرفت حدثه وزمانه، ثمّ تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعلٌ، ولا بدّ له من فاعل، فليت شعري من هو؟، وما هو؟، فتبحث حينئذٍ إلى أن تعلم الفاعل من هو، وما حاله؟ "[3].

ويرى ابن جنّي أنّ دلالة الجملة تتحكّم في التّركيب، فمتى فسد المعنى فسد التّركيب، وإن كان مقبولًا شكلًا، ومثال ذلك أنّه من المحال أن تنقض أوّل كلامك بآخره، وذلك كقولك: قمت غدًا، وسأقوم أمس، فهذان المثالان صحيحان من ناحية بناء الإعراب، أو من ناحية الشّكل، فالجملتان تتكوّنان من: فعل + فاعل + ظرف، ولكنّهما فاسدتان من ناحية المعنى، لتناقض الزّمن في كلّ منهما دلالة (زمن الفعل وزمن الظّرف)، فالماضي خلاف المستقبل، وهذا يستحيل عقلًا[4].

وقد قدّم اين جنّي في المحتسب نظرات يحسبها الباحث ذات قيمة في الدّلالة النّحويّة، مثل حديثه عن معاني بعض الفصائل النّحويّة، ودلالة التّرتيب في التّركيب، ودلالة العلامة الإعرابيّة، ودراسة لنظام الجملة أعاد من خلالها الاعتبار لما يسمّى في عرف النّحويين بـ "الفضلة "، وسيحاول البحث أن يقف أمام قضيّتين هامّتين أكثر من ذكرها أبو الفتح كثيرًا، هما: دلالة العلامة الإعرابيّة، ودلالة الفضلة في الجملة.

1 . ينظر: عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربيّ، ص 370 – 371

2 . محمود عكاشة، التّحليل اللّغويّ في ضوء علم الدّلالة، ص 129

3 . ابن جنّي، الخصائص، ج 3، ص 98

4 . محمود عكاشة، التّحليل اللّغويّ في ضوء علم الدّلالة، ص 131

1. دلالة العلامة الإعرابيّة:

لا يختلف اثنان في كون الإعراب أبرز خصّيصة وأهمّ ميزة تميّز اللّغة العربيّة عن غيرها من اللّغات، هذه الظّاهرة اللّغويّة انفردت بها اللّغة العربيّة، واندثرت وتلاشت في لغات سامية أخرى، يقول بروكلمان: " وقد ظلّ إعراب الاسم الموروث من قديم الزّمان في اللّغة البابليّة القديمة كاملًا، غيرَ أنّه ضاع بالتّدريج شيئًا فشيئًا منذ وقت مبكّر، كما حدث ذلك في كلّ اللّغات السّاميّة، أمّـــا اللّغة العربيّة بحكم انعزالها في الجزيرة العربيّة فظلّت تحافظ على صيغتها القديمة وظواهرها اللّغويّة بما في ذلك الحركات الإعرابيّة "[1].

وليس الأمر كما يعتقد بروكلمان، فإنّ دوامَ ظاهرةِ الإعرابِ وبقاءَها كلَّ هذه القرون ليسَ مردُّه لانعزال اللّغة العربيّة في مكان معيّن، بل الواقعُ والتّاريخُ يشهدان عكس ذلك، فقد امتدّت هذه اللّغة ودخلت كلّ فجٍّ، وتناولتها الألسنة المستحدثة فصارت ناطقة بها، عارفة بعلاماتها وحركاتها، والذي ثبّت ظاهرة الإعراب وحفظها من الاندثار هو نزول القرءان الكريم بلغة عربية مبينة، فساعد ذلك في حفظ جميع خصائص اللّسان العربيّ من الضّياع.

والإعراب مصدر أعرب يُعرب، والفعل (أعرب) في جميع تقلّباته التّركيبيّة معناه: أوضح وأفصح وأبان، جاء في لسان العرب: أعرب عنه لسانه وعرّب، أبان وأفصح[2]، فالمعنى اللّغويّ للإعراب هو الإبانة والإفصاح، واستفاد النّحاة من هذا المعنى اللّغويّ فاتّخذوه في المدلول الاصطلاحيّ، فالإعراب هو الإفصاح والإبانة عن المعاني، وهو وسيلة نحوية تؤدّي غرضين في العربيّة[3]:

1. الغرض المعنوي: وهو دلالة الحركات على المعاني النّحويّة أو الوظائف التّركيبيّة والعلاقات النّحويّة بين ألفاظ التّركيب كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وغيرها .

2. الغرض الشّكليّ: الذي يتحقّق بمراعاة الحركة الواجبة على أواخر الكلمات سواء أكانت معربة أم مبنية، وهو التّغيّر اللّفظيّ الذي يلحق الكلمات.

1 . كارل بروكلمان، فقه اللغة السامية، دار صادر، بيروت، ص 18

2 . ابن منظور، لسان العرب، المجلد 6، ص 155

3 . عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي، ص 132

الإعراب إذًا من أبرز الظّواهر اللّغويّة في اللّغة العربيّة، وقد جعله الله كما يقول ابن قتيبة وَشْيًا لكلام العرب، وحليةً لألفاظها، وفارقًا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين، كالفاعل، والمفعول، لا يفرّق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكلّ واحد منهما إلّا الإعراب، ولو أنّ قائلًا قال: هذا قاتلٌ أخي، بالتّنوين، وقال آخر: هذا قاتلُ أخي، بالإضافة، لدلّ التّنوين على أنّه لم يقتله، ولو أنّ قارئًا قرأ: " فلا يحزنك قولهم إنّا نعلم ما يسرّون وما يعلنون "، وترك طريق الابتداء بـ (إنّا)، وأعمل فيها القول بالنّصب على مذهب من ينصبها بالظنّ لقلب المعنى عن جهته وأزاله عن طريقه، وجعل النّبي – عليه السّلام – محزونًا لقولهم إنّ الله يعلم ما يسرّون وما يعلنون، وهذا كفرٌ ممن تعمّده، وضربٌ من اللّحن لا تجوز الصّلاة به، ولا يجوز للمأمومين أن يتجوّزوا فيه[1].

فالحركات الإعرابيّة تدلّ على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء من فاعليّة أو مفعوليّة أو إضافة أو غير ذلك، يقول أبو القاسم الزّجّاجي (ت 337 هـ) في بيان هذه الحقيقة: " ... فإن قال قائلٌ قد ذكرت أنّ الإعراب داخلٌ في الكلام، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟، فالجواب أن يقال: إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيدٌ عمرًا، فدلّوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقعٌ به، وقالوا: ضُرِب زيدٌ، فدلّوا بتغيير أوّل الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يسمّ فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا هذا غلامُ زيدٍ، فدلّوا بخفض زيدٍ على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتّسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالّة على المعاني "[2].

وهذا المعنى هو الذي ظلّ النّحاة ومن سار في فلكهم يحومون حوله، فالألفاظ كما يقول الجرجانيّ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو المستخرج لها، فهو المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه

1 . ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 2007، ص 18

2 . الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو،تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط 3، 1979، ص 69

حتّى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلّا من ينكر حسّه، وإلّا من غالط في الحقائق نفسه[1].

والنّحاة مجمعون على دلالة الإعراب على المعاني، وقد شذّ منهم محمّد بن المستنير المعروف بقطرب (ت 206هـ) الذي أنكر أن يكون لهذه الحركات دلالة ومعنى، وانفرد برأي شاذٍّ نقله عنه صاحب كتاب "الإيضاح في علل النّحو"، مفاده أنّ حركات الإعراب يقتصر دورها في وصل الكلام عند الإدراج، فهذه الحركات قد جيء بها للسّرعة في الكلام، وللتّخلّص من التقاء السّاكنين عند اتّصال الكلام، يقول: " وإنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حالة الوقف يلزمه السّكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلمّا وصلوا وأمكنهم التّحريك جعلوا التّحريك معاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرّك وساكن، ومتحرّكين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحرّكة لأنّهم في اجتماع السّاكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحرّكة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الكلام "[2].

وملخّص فكرة قطرب أنّه نظر في علاقة الإعراب بالمعنى، ولحظ أمورًا أَدارَها على إبانة الإعراب عن المعاني فلم تطّرد له، ومن هذه الأمور:

أوّلًا: أنّنا نجد في كلامهم أسماء متّفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متّفقة المعاني، فما اتّفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنّ زيدًا أخوك، ولعلّ زيدًا أخوك، وكأنّ زيدًا أخوك، اتّفق إعرابه واختلف معناه، ولحظ قطرب أنّ هذه الأدوات تضامّ الجملة الاسميّة فينتصب الاسم مع اختلاف المعاني، وهو لا يقصد بالمعاني هنا المعاني النّحويّة، لأنّ المعاني النّحويّة هي معاني أنظمة وليست معاني دلاليّة أو معاني أدوات.

1 . عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 75

2 . الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص 70 – 71

ثانيًا: رأى قطرب أنّ الأوجه الإعرابيّة تتعدّد في العبارة الواحدة دون أن يترتّب على ذلك أثرٌ في اختلاف المعنى، أي أنّ الوظائف النّحويّة تتبدّل وتتغيّر دون أن يترتّب على ذلك تغيّرٌ في المعنى، فرتّب على ذلك أنّ العلامة الإعرابيّة فاقدة الدّلالة، ومثال ذلك: ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان، ولا مال عندك، ولا مالٌ عندك، وما في الدّار أحدٌ إلّا زيدٌ، وما في الدّار أحدٌ إلّا زيدًا، ومثله: إنّ القوم كلَّهم ذاهبون، وإنّ القوم كلُّهم ذاهبون، وتعدّد بعض هذه الأوجه آتٍ من تعدّد اللّهجات التي تنتسب إليها هذه الاستعمالات، وقد نصّ النّحاة على نسبة بعض هذه اللّهجات إلى أصحابها أحيانا، وأهملوا نسبة بعضها الآخر.

ثالثًا: رأى قطرب أيضًا أنّ ثمّة أوجهًا مختلفة في بعض القراءات القرآنية تتناول العلامة الإعرابيّة، مثل: " إنّ الأمر كلَّه لله "، و" إنّ الأمر كلُّه لله"، قُرئ بالوجهين جميعًا، وقد قرأ بنصب (كلّه) جميع القرّاء السّبعة ما عدا أبا عمرو بن العلاء، والحجّة لمن نصب أنّه جعله تأكيدًا لـ (الأمر) ولـ (لله) الخبر، والحجّة لمن رفع أنّه جعله مبتدأ، و(لله) الخبر، والجملة خبر إنّ، وهناك نماذج كثيرة جدًّا لمثل ما لحظه قطرب.

رابعًا: لحظ قطرب أنّ حرف الجرّ المسمّى بالزّائد يدخل على الاسم فيجرّه، وبقي الاسم شاغلًا لوظيفته النّحويّة من فاعليّة أو مفعوليّة أو خبريّة لليس أو غيرها، فإذا عطف على هذا الاسم اسم آخر فإنّ هذا الاسم المعطوف يجوز فيه وجهان، أحدهما مراعاة حركة المعطوف عليه، والآخر مراعاة محلّه، ومثاله: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ، أو ولا بخيلًا[1].

هذا مختصر رأي قطرب واحتجاجه، وقال المخالفون له – كما نقل ذلك الزّجاجيّ – ردًّا عليه: " لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرّة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأنّ القصد في هذا إنّما هو الحركة تعاقب سكونًا يعتدل به الكلام، وأيّ حركة أتى بها المتكلّم أجزأته فهو مخيّر في ذلك، وفي هذا فسادٌ للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم، واحتجّوا لما ذكره قطرب من اتّفاق الإعراب واختلاف المعاني، واختلاف الإعراب واتّفاق المعاني في الأسماء بأن قالوا إنّما كان أصل دخول

1 . ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، منشورات الجامعة، 1984، ص 267 – 268

الإعراب في الأسماء التي تُذكر بعد الأفعال، لأنّه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول، فمعناهما مختلفٌ فوجب أن الفرق بينهما، ثمّ جُعِل سائر الكلام على ذلك "[1].

ومهمـــا يكن من مخالفة قطرب آراء النّحاة، فإنّ جمـــــوع النّحويين مجمعون على دلالة العلامة الإعرابيّة، وأنّ المعاني مقفـلةٌ مبهـــمةٌ غامضـــةٌ حتّى تأتيَ العلامة الإعرابيــة فتكشف ما استبهم، وتوضّح ما استشكل من المعنى .

1.1 دلالة العلامة الإعرابيّة في المحتسب:

لم يختلف ابن جنّي في تصوّره لدلالة العلامة الإعرابيّة في الجملة عن رأي جمهور النّحويين، وتابعهم في التأكيد على دور الإعراب في الإبانة عن المعاني، وقيمتها في الوصول إلى معرفة مختلف الدّلالات، وقد حوى " المحتسب " على أمثلة وافرة من القراءات الشّاذّة التي اختلفت علاماتها الإعرابيّة، فكثير من الأمثلة التي ذكرها أبو الفتح انتقلت فيها الحركات بين ضمّ ونصب وكسر، وقد أدار ابن أدار ابن جنّي هذه الأمثلة وحاول تخريج ما شذّ عن القاعدة النّحويّة، و ما شذّ عن قراءة الجماعة، وسيحاول البحث أن يبيّن أهمّ هذه الأمثلة التي خالفت فيها العلامة الإعرابية المعنى، وانتقلت من دلالة إلى دلالة أخرى:

- ✓ تخريج ابن جنّي لقراءة أُبيّ وابن مسعود: " وباطلًا ما كانوا يعملون"، يقول أبو الفتح: " (باطلًا) منصوب بـ 'يعملون)، و(مـــا) زائدة للتّوكيد، فكأنّه قال: وباطلًا كانوا يعملون، ومن بعد ففي هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها، كقولك: قائمًا كان زيدٌ، وواقفًا كان جعفر، ووجـه من ذلك أنّه إنّما يجـوز وقـوع المعمـول بحيث يجـوز وقـوع العامـل، و(باطـلًا) منصوب بـ (يعمـلون)، والموضـع إذًا لـ (يعمـلون)، لوقـوع معموله متقدّمًا عليه، فكأنّه قال: ويعملون باطلًا كانوا "[2]، فانظر كيف استخرج من تغيّر العلامة الإعرابيّة حكمًا نحويًّا وهو جواز تقدّم خبر كان عليها، وقد قرأت الجماعة " وباطلٌ ما كانوا يعملون" بالرّفع، فهناك اختلافٌ في المعنى تبعًا لاختلاف الإعراب، فالضّمّة

1 . الزّجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 71

2 . ابن جنّي المحتسب، ج 1، ص 320

علمُ الفاعليّة، والفتحة علم المفعوليّة، فمن هنا فإنّ قراءة الرّفع تكون على معنى: (باطل: مبتدأ، وما كانوا يعملون: خبره)، أمّا قراءة النّصب فإنّ (ما) تكون زائدة، ويكون التّقدير: كانوا يعملون باطلًا، وهذا يؤثّر في طبيعة المعنى المقصود بين القراءتين، فقراءة الجماعة: "باطلٌ ما كانوا يعملون "، ابتداءٌ وخبرٌ، فإنّ التّقدير: كانوا يعملون باطلًا، أي أنّ عملهم باطلٌ كلّه، أمّا قراءة: باطلًا، فإنّ التّقدير: كانوا يعملون باطلًا، أي من بعض أعمالهم ما كان باطلًا، وليس المشمول كافة أعمالهم، وهذا تغيّرٌ في دلالة الآية بتغيّر العلامة الإعرابيّة[1].

وقد ارتكز ابن جنّي في توجيهه لهذه القراءة على طبيعة التّركيب النّحويّ الذي يمنحه القدرة على توجيه هذه القراءة بالنّصب، فإنّ الفعل (يعملون) فعلٌ متعدّ، لذا فإنّه يأخذ مفعوله، أمّا إذا حذف المفعول فلا ضير، لأنّ المفعول فضلة، والفضلة قد تحذف، ولكن مع وجود الاسم المنصوب (باطلًا) صار لا بدّ من تقدير ناصبٍ لهذا المفعول، ولا شكّ أنّ الطّريق الوحيد لذلك اعتباره مفعولًا به لـ (يعملون)، وهو توجيهٌ تركيبيّ بحتٌ، اعتمد عليه ابن جنّي في الوصول إلى تركيب سليم في الآية القرآنية الكريمة[2].

- ✓ ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي في تأثير الإعراب على المعنى، تخريجه لقراءة " ومِنْ عِنْدِه عِلْمُ الكتاب "، وقراءة: " ومِنْ عندِه عُلِم الكتاب"، أمّا قراءة الجماعة: " ومَنْ عِنْدَه عِلْمُ الكتاب "، إذ يرى ابن جنّي أنّ من قرأ: " ومِنْ عِنْدِه عِلْمُ الكتاب " فتقديره ومعناه: من فضله ولُطفه علمُ الكتاب، ومن قرأ: " ومِنْ عندِه عُلِم الكتاب" فمعناه معنى الأوّل، إلّا أنّ تقدير إعرابه مخالفٌ له، لأنّ من اقل: " ومِنْ عِنْدِه عِلْمُ الكتاب " فـ (مِنْ) متعلّقة بمحذوف، و(عِلمُ الكتاب) مرفوع بالابتداء، ومن قال: " ومِنْ عِنْدِه عِلْمُ الكتاب " فـ (مِنْ) متعلّقة بنفس (عُلِم)، كقولك: من الدّار أُخرِج زيدٌ، أي: أخرج زيدٌ من الدّار، ثمّ قدّمت حرف الجرّ، وقراءة الجماعة: " ومَنْ عِنْدَه عِلْمُ الكتاب "، فـ (العلم) مرفوع بنفس

1 . ينظر: حسناء علياء العنزي، التّوجيه النّحويّ للقراءات الشّاذة في كتاب المحتسب لابن جنّي – دراسة وصفية تحليليّة – رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2015، ص 15 - 16

2 . المرجع نفسه، ص 16

الظّرف، لأنّه إذا جرى الظّرف صلةً رفع الظّاهر، لإيغاله في قوّة شبهه بالفعل، كقولك: مررتُ بالذي في الدّار أخوه[1].

فالاختلاف التّركيبيّ بين (مِنْ) و(مَنْ) أدّى إلى اختلافٍ في الإعراب، ومن ثمّ اختلف المعنى وتغيّرت الدّلالة، فقراءة الجمهور " مَنْ عندَه عِلمُ الكتاب" تدلّ على أناس من البشر أعطاهم الله علم الكتاب، وهم بنو إسرائيل من اليهود والنّصارى، فإنّهم يعلمون الكتابَ من الله سبحانه وتعالى، أمّا القراءتين الأخريين بكسر الميم فإنّها تشير إلى الله سبحانه وتعالى وحده ولا شيءَ غيره، إذْ إنّه سبحانه وتعالى هو وحده الذي منه علم الكتاب، فهذا اختلافٌ دلاليّ بين القراءتين الكريمتين نتج عنه الاختلاف التّركيبيّ في أساس الكلام، فالعنصر التّركيبيّ (مَنْ) الدّال على الاسم الموصول يختلف اختلافًا كبيرًا عن العنصر التّركيبيّ (مِنْ) المتمثّل بحرف الجرّ، فهذا له معناه، وهذا له معناه، وبناءً على ما سبق يظهر لنا أنّ الاختلاف التّركيبيّ في القراءة القرآنيّة الكريمة قاد إلى اختلاف دلاليّ وإعرابيّ، فتحوُّلُ العنصر التّركيبيّ (مَنْ) من الحالة الاسمية إلى الحالة الحرفيّة قادَ إلى تحوُّلٍ تركيبيٍّ دلاليٍّ في الآية الكريمة، لأنّ ما يتعلّق بالاسم لا يتعلّق بالحرف، وكذلك الحال فإنّ ما يتعلّق بالحرف لا يتعلّق بالاسم، فمن هنا اختلف المعنى والتّركيب في الآية الكريمة[2].

- ✓ ومن الأمثلة على تأثير الإعراب في المعاني قراءة " مثلًا ما بعوضةٌ " بالرّفع، وقراءة الجماعة " مثلًا ما بعوضةً " بالنّصب، يقول أبو الفتح: " وجه ذلك أنّ (ما) ها هنا اسم بمنزلة (الذي)، أي: لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلًا، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ، ومثله قراءة بعضهم: " تمامًا على الذي أحسن "، أي: على الذي هو أحسن، وحكى صاحب الكتاب عن الخليل: ما أنا بالذي قائل لك شيئًا، أي: الذي هو قائلٌ لك شيئًا "[3].

فتغيّر العلامة الإعرابيّة في القراءات الشّاذّة جعل ابن جنّي يبحث عن تخريج نحويّ صحيح في الاختلاف بين النّصب والرّفع، ذلك أنّ قراءة النّصب تأخذ معنى، وقراءة الرّفع تأخذ معنى آخر، لذا توجّب على ابن جنّي توجيه هذه القراءة بما يوافق العربيّة المقبولة، فكان منه أنْ عدّها من قبيل حذف المبتدأ،

1 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 358

2 . حسناء علياء العنزي، التّوجيه النّحويّ للقراءات الشّاذة في كتاب المحتسب لابن جنّي – دراسة وصفية تحليليّة – ، ص 88

3 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 64

والتّقدير فيها: الذي هو بعوضة، وإذا كانت قراءة الرّفع محمولة على معنى الابتداء، فإنّ قراءة النّصب على معنى البدل في أرجح الآراء النّحويّة التي ذكرت، فهي بَدَلٌ من (مثلًا) فتأخذ موضعه الدّلاليّ، أو بدلًا من (مــا) فتأخذ موضعها الدّلاليّ، فيكون المعنى بناءً على ذلك مرتبطًا بالبدل نفسه، فالمثل هو البعوضة فما فوقها[1].

هذه أبرز الأمثلة التي أوردها ابن جنّي في المحتسب وغيرها كثيــر، ولو ذهبنا نتتبّع القراءات الشّاذّة التي تغيّرت علاماتها الإعرابية، ونقتفي أثر ابن جنّي في تفسيره لمختلف الآي التي خرجت عن القاعدة العامّة وشذّت عن غيرها لأطلنا كثيرًا، وحسبنا هذه الامثلة دلالةً على التّأكيد بأنّ المعانيَ عند أبي الفتح لا يُرى نورها، ولا يوصل إلى مبتغاها، ولا يفرّق بين أجزائها إلّا الإعراب، فهو وحده الكفيل بالإبانة والإيضاح.

2.1 دلالة العلامة الإعرابيّة في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث:

اختلف المحدثون في نظرتهم إلى دلالة العلامة الإعرابيّة، وانقسموا إنْ صحّ التّعبير إلى فريقين، فريق أثبت دلالة العلامة الإعرابيّة على المعنى، ورأى أنّ المعانيَ متجسّدةٌ في العلامات الإعرابيّة وحدها دون غيرها، وفريق أنكرها وجحد دورها، ونفى أهميّتها في إيضاح المعاني، ودعا إلى التّخلّص منها، وقد تمخّض من الفريقين فريقٌ حاول التّوفيق بين الرّأيين وخرج برأي جديد في كيفيّة تصوّره لدلالة العلامة الإعرابيّة.

أمّا الفريق الأوّل فقد ذهب مذهب القدامى في التّأكيد على أهميّة الإعراب في تحديد دلالة التّركيب، فيرى العقّاد أنّ علامات الإعراب تدلّ على معناها كيفما كان موقعها من الجملة المنطوقة[2]، وأنّ الإعراب وافٍ مقرّر القواعد يعمّ أقسام الكلام أفعالًا وأسماءً وحروفًا حيثما وقعت بمعانيها من الجمل والعبارات، وهو لذلك أفضل من الإعراب في بعض اللّغات الأخرى، لأنّه فيها لا يزيد على إلحاق طائفة من الأسماء والأفعال بعلامات الجمع والإفراد، أو علامات التّذكير والتّأنيث، وما زاد على ذلك فهو مقصور

1 . حسناء علياء العنزي، التّوجيه النّحويّ للقراءات الشّاذة في كتاب المحتسب لابن جنّي – دراسة وصفية تحليليّة – ، ص 22 – 23

2 . العقاد، اللغة الشاعرة، مؤسسة هنداوي، 2014، ص 17

على مواضع محدودة، ولا يصاحب كلّ كلمة ولا كلّ عبارة كما يصاحب الكلمات العربيّة حيثما وقعت من عباراتها المفيدة[1].

وقد لقي هذا الاتّجاه صدًى واسعًا بين الباحثين المحدثين، فكثيـرٌ منهم تبنّى هذا الرّأي ودافع عليه، وقالوا بدلالة العلامة الإعرابيّة على المعنى لما رَأَوْه من شواهد وأمثلة يتغيّر معناها بتغيّر إعرابها، وليس مجرّد تقليدٍ للنّحاة القدامى، يقول الباحث فاضل صالح السّامرائي: " إنّ القـــول بأنّ الإعراب إنّما هو للدّلالة على المعاني المختلفة حقيقةٌ لغويّةٌ ليس فيها شكٌّ فيما نرى "[2].

وفي الاتّجاه النّقيض أنكر الباحث إبراهيم أنيس على القدماء كيفيّة تصوّرهم لنظريّة الإعراب، ورأى أنّ الإعراب قصّةٌ مختلقةٌ مصطنعةٌ نسجها النّحويّون وحكموا خيوطها، فأحيى رأي قطرب من جديد وأعاد صياغته بما سنح له من معرفة بعلم الأصوات من ناحية، وبعض الاتّجاه التّاريخيّ والمقارن من ناحية أخرى، عرض رأيه في الفصل الثّالث من كتابه أسرار اللّغة، والذي عنونه بـ (قصة الإعراب)، وملخّص رأيه أن ليس للحركة الإعرابيّة مدلول[3].

تلقّف الباحث إبراهيم أنيس فكرة قطرب، وحاول جاهدًا أن يجعل منها حقيقة علميّة، فلم يكتفِ بنفي أن يكون للإعراب دلالة على المعاني بقوله: " لم تكن تلك الحركات الإعرابيّة تحدّد المعانيَ في أذهان العرب القدماء كما يزعم النّحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض "[4]، ولم يقف عند هذا الحدّ بل حاول هدم فكرة الإعراب من أساسها بنفي أصالتها عند العرب، وأنّها لم تكن في متناولهم أو من معالم حديثهم السّليقيّة، بل كانت صفة من صفات اللّغة النّموذجيّة الأدبيّة صنعها بعض النّحاة بعد أن أسّسوا قواعدهم وأصولهم رغبة منهم في أن يظهروا كلّ من عـداهم بمظـهر العـجز، وأن ينفـردوا هم بمعرفة تلك المقاييس الإعرابيّة، يقول: " حين استقرّت لهم – يقصد النّحاة – لهم قواعدهم الإعرابيّة فرضوها على الفصحاء من العرب، وفرضوها على الفحول من

1 . المرجع السابق، الصفحة نفسها

2 . فاضل صالح السامرائي، الجملة العربيّة والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 2000، ص 38

3 . عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي – قراءة لسانية جديدة – ، دار محمد علي الحامي، الجمهورية التونسية، ط 1، 1998، ص 254

4 . إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 225

الشّعراء، ثمّ فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات، فمن أين أتى لهم كل هذا السّلطان؟، لا ندري إلّا أن نقول إنّ تلك القواعد الإعرابية رغم وجود أساس لها في لغة العرب، قد نسقها النّحاة تنسيقًا جديدًا، فيه من قياسهم وابتكارهم قدرٌ غير قليل، وإنّ تلك قد بدت للنّاس في صورة علم جديد أو اختراع حديث، فمن أتقنها نال الحظوة عند أولئك النّقاد العتاة أصحاب النّحو، وارتفع بنفسه عن مستوى العامة إلى مستوى الخاصة من النّاس "[1].

وبعد أن درس بعض الظّواهر الإعرابيّة في التّراث النّحوي، خرج علينا الباحث أنيس بنظريّة جديدة في تفسير ظاهرة الإعراب، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. ليس للحركة الإعرابيّة مدلول، فلا تدلّ الحركات الإعرابيّة على فاعليّة، أو مفعوليّة، أو إضافة، أو غير ذلك.

2. هذه الحركات لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير الغالب لوصل الكلمات بعضها ببعض، بمعنى أنّها حركات للتّخلّص من التقاء السّاكنين عند وصل الكلام، وأنّ معنى الفاعليّة والمفعوليّة لا يستفاد من هذه الحركات، وإنّما من موقع كلّ من الفاعل والمفعول في الجملة العربيّة.

3. هناك عاملان تدخّلا في تحديد حركة التّخلّص من التقاء السّاكنين، أوّلهما: إيثار بعض الحروف لحركة معيّنة، كإيثار حروف الحلق للفتحة مثلًا، وثانيهما: الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة، أو ما يسمى: vowel harmony.

4. سمع النّحاة القدماء هذه الحركات فأخطؤوا تفسيرها حين عدّوها علامات على الفاعليّة والمفعوليّة وغيرها، في حين أنّها لا تعدو أن تكون حركات وصل بين الكلمات.

5. وحين اعتقد النّحاة أنّها حركات إعرابيّة حرّكوا أواخر الكلمات التي لا داعي إلى تحريكها لتطّرد قواعدهم، فقالوا مثلًا: الرّجلُ قائمٌ، بضمّ اللّام من (الرجل)، وكان يكفي أن يقال: الرجلْ قائمْ، إذ لا توجد ضرورة تدعو إلى تحريكها.

1 . ينظر: المرجع السابق، ص 196

6. الحالات التي ليس فيها ما يدعو إلى تحريك الآخر جاءت في النّثر والشّعر على سواء، ولا يؤثّر ذلك على وزن الشّعر من النّاحية الذّوقيّة.

7. أمّا المعرب بالحروف فكانت إحدى صوره تخصّ قبيلة معيّنة، والصّور الأخرى تخصّ قبائل أخرى، ولكن النّحاة جمعوا كلّ هذه الصّور، وخصّوا كلّ صورة منها بحالة إعرابيّة معيّنة، فهو يفترض مثلًا أنّ هناك قبائل عربيّة كانت تنطق المثنّى بالياء في جميع الحالات، ثمّ تطوّرت هذه الياء فصارت ألفًا عند بعض القبائل في جميع الحالات، ولم يفهم النّحاة سرّ الموضوع فجمعوا بين الصّورتين، وخصّوا الأولى بحالتي النّصب والجرّ، كما خصّوا الثّانية بحالة الرّفع[1].

هذا كان ملخّص فكره الباحث إبراهيم أنيس حول ظاهرة الإعراب، فليست حركات الإعراب في نظره عنصرًا من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظنّ النّحاة، بل إنّ الأصل في كلّ كلمة هو سكون آخرها، سواءٌ في هذا ما يسمّى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسّكون، وتبقى مع هذا، أو رغم هذا واضحة الصّيغة لم تفقد من معالمها شيئًا، أمّا الذي يحدّد معاني الفاعليّة أو المفعوليّة ونحو ذلك ممّا عرض له أصحاب الإعراب، فمرجعه عند الباحث أمران:

أوّلهما: نظام الجملة العربيّة والموضع الخاص لكلّ من هذه المعاني اللّغويّة في الجملة.

ثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، فالباحث في نحو لغة من اللّغات يعني كلّ العناية بتراكيب الجمل، وربط أجزائها بعضها ببعض، ويحاول التّعرّف على مواضع الفعل منها، ومواضع الفاعل والمفعول، ثمّ مواضع فضلات الكلام وغيرها من عناصر غير أساسيّة، فإذا اهتدى لكلّ هذا فقد اهتدى إلى الكثير من أسرار اللّغة[2].

ولم تَلْقَ نظريّة إبراهيم أنيس قبولًا بين الباحثين، بل اعترض عليها غير واحد، وردّوا حججه ورأوا أنّ محاولته لم تكن إلّا تشويشًا على فكرة النّحاة القدماء، وإحياءً للفكرة القطربيّة ليس غيرُ، وكان ممّن ردّ رأي إبراهيم أنيس الباحث رمضان عبد التّواب في كتابه " فصول في فقه اللغة "، حيث ناقش أفكاره ومزاعمه،

1 . ينظر: رمضان عبد التّواب، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 6، 1999، ص 374 – 376

2 . إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 228

وقال إنّها غير مستقيمة على موازين العلم الصّحيح، وانتهى به بحثه إلى التّأكيد على أنّ ظاهرة الإعراب في العربيّة تدلّ على المعاني من فاعليّة ومفعوليّة وغيرها، ولم تكن كما يرى الباحث أنيس حركات وصل بين الكلمات، ودليله على ذلك عدّة أمور:

أوّلًا: وجود الإعراب كاملًا في بعض اللّغات السّامية القديمة، كالأكاديّة وتشمل اللّغتين: البابليّة والآشوريّة، وكالحبشيّة أيضًا.

ثانيًا: القرءان الكريم الذي وصل إلينا متواترًا بالرّواية الشّفويّة الموثوق بها جيلًا بعد جيل، وصل إلينا معربًا، ولا يُعتقد أنّ النّبي ﷺ كان لا يحرّك أواخر الكلمات في تلاوته لنصّ القرءان الكريم، إلّا حيث اقتضته ضرورة وصل الكلمات، أو بعبارة أخرى حيث أراد التّخلّص من التقاء السّاكنين عند اتّصال الكلام، فمن غير الممكن ورواية القرءان الكريم إلى هذا الحدّ من التّواتر أن نظنّ أنّ النّبيّ ﷺ كان يتلو قوله تعالى في سورة القلم: ﴿نٓ ۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ۝٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ ۝٣﴾ [سورة القلم: 1- 4]، بتسكين أواخر الكلمات: القلم، بنعمة، ربّك، وإنّك، خلق، حيث لا يوجد ما يدعو إلى تحريكها من النّاحية الصّوتيّة، إنّنا نعتقد أنّ ذلك لم يحدث، ولو حدث لوصلت إلينا روايات عن ذلك.

ثالثًا: الرسم القرآنيّ الذي نقل إلينا متواترًا يؤيّد وجود الإعراب في العربيّة الفصحى، وأنّه ليس من اختراع النّحاة، وإلّا كيف نفسّر وجود الألف في الخطّ العثمانيّ في حالة المنصوب المنوّن، وإنّنا إذا نظرنا مثلًا في قول الله تعالى: " وما الله بغافلٍ"، وقوله: " ولا تحسبنّ الله غافلًا"، عسر علينا فهم السّرّ في تحريك اللّام في (غافل) الأولى بالكسرة وفي الثّانية بالفتحة، لو أنّ الأمر لا يعدو الانسجام الموسيقيّ والضّرورة الصّوتيّة.

رابعًا: الشّعر العربيّ بموازينه وبحوره لا يقبل نظريّة الدّكتور إبراهيم أنيس بحال من الأحوال، ويكفي أن تقرأ بيتًا كبيت بشر بن أبي خازم:

فَكَأَنَّ ظُعْنَهم غَدَاةَ تَحَمّلوا سُفُنٌ تَكَفُّ في خليج مُغرب

بتسكين أواخر كلماته، لتدرك إلى أيّ حدّ يفقد البيت وزنه الشّعريّ ووقعه الموسيقيّ على النّفوس.

خامسًا: هذه الأخبار الكثيرة التي وصلت إلينا، والتي تدلّ على فطنة العلماء في الصّدر الأوّل إلى هذه الحركات الإعرابيّة ومدلولها، وعيبهم من يحيد عنها ممّن فسدت ألسنتهم بمخالطتهم للأعاجم، ونحن وإنّا كنّا نشكّ في صدق بعض هذه الأخبار لما يبدو فيها من مسحة التّكلّف والصّنعة، فإنّنا نرى في جملتها دلالة صادقة على وجود الإعراب في الكلام وشعور هؤلاء القوم إلّا به، قبل أن يخرج النّحاة بنظريّاتهم على النّاس[1].

وختم الباحث أدلّته حول ظاهرة الإعراب بالقول مع من قال إنّه إذا أمكن أن نتصوّر أنّ علماء القواعد تواطؤوا جميعًا على اختلاق الإعراب، فإنّه لا يمكن أن نتصوّر أنّه تواطأ معهم عليه جميع العلماء من معاصريهم، فأجمعوا كلمتهم ألّا يذكر أحدٌ منهم شيئًا عن هذا الاختراع العجيب، ولا يعقل أن يقبل معاصروهم هذه القواعد على أنّها ممثّلة لقواعد لغتهم ويحتذوها في كتاباتهم، اللهمّ إلّا إذا كان علماء البصرة والكوفة قد سحروا عقول النّاس واسترهبوهم، وأنسوهم معارفهم عن لغتهم وتاريخها، فجعلوهم يعتقدون أنّ ما جاءوا به من الإفك ممثل لفصيح هذه اللّغة[2].

وقد تمخّض من الاتّجاهين اتّجاهٌ وسطٌ حاول أن يوفّق بين المثبتين لدلالة العلامة الإعرابيّة والمنكرين لها، ويرى أنصار هذا الاتّجاه أنّ الإعراب قرينة من قرائن متظافرة تجتمع معًا لبيان المعنى النّحويّ، فليست العلامة الإعرابيّة دالة وحدها على المعاني كما قال النّحاة القدماء، وفي الوقت نفسه ليست زيادة لوصل الكلام دون دلالة نحوية، وهي إحدى القرائن التي تتظاهر من أجل جلاء اللّبس عن الجملة، فإذا أمن اللّبس واقتضى التّركيب لسبب أو لآخر التّرخص في هذه القرينة فإنّ النّظام النّحويّ لا يأبى ذلك، بل يعين عليه معتمدًا على القرائن الأخرى، والعلامة الإعرابيّة مثلها في ذلك مثل أي قرينة غيرها[3].

ويدين هذا الاتّجاه في العصر الحديث إلى الباحث تمّام حسّان الذي بيّن في غير مرّة أنّ إدراك المعاني الوظيفيّة النّحويّة أو تحليل نص تحليلًا نحويًّا، وإدراك العلاقة بين وحداته يقتضي الجمع بين قرائن معنوية، مثل قرينة الإسناد، والتّخصيص، والنّسبة، والتّبعيّة، وقرائن لفظيّة مثل العلامة الإعرابيّة، والرّتبة،

1 . ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 382 – 387

2 . المرجع نفسه، ص 391 – 392

3 . محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، ص 292

والصّيغة، والمطابقة، والرّبط، والتّضامّ، والأداة، والنّغمة، يقـــول: " إنّ العلامة الإعرابيّة بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تظافر القرائن) وهذا القول صادقٌ على كلّ قرينة أخرى بمفردها "[1].

ويرى تمام حسان أنّ الإعراب يرتبط ببقيّة المستويات اللّغويّة، ويستحيل فصل بعضها عن بعض، "يتوقّف إعراب نصٍ ما على وظائف الأصوات ووظائف المباني، ووظائف القرائن ونظام العلاقات، فلا يفصل في الذّهن بين كلّ ذلك إلّا لأغراض التّحليل اللّغويّ، أمّـــا في التّركيب فلا فصل "[2]، فالمعنى مرتبط في نظر الباحث بمجموعة من القرائن، كلّ قرينة تساعد الأخرى في تحديد المعنى، ولا يمكن لقرينة واحدة أن تنوب عن بقيّة القرائن، فلا دليل لمن قال بإمكانيّة فهم المعنى دون الإعراب اعتمادًا على قرائن أخرى، فالمعنى النّحويّ لا يعتمد في كلّ أحواله على الإعراب، ولا يستغني في كلّ أحواله عنه، ولا يقوم إلّا في القليل النّادر على قرينة واحدة لا يستغني عنها، وإنّما شأنه أن يعتمد على عصبة من القرائن التي تتظافر على بيان المعنى[3]، فتمّام حسّان لا ينكر دلالة العلامة الإعرابيّة على المعاني، ولا يراها منفردة بالمعنى دون بقيّة القرائن التي تناولها بالدّرس، وإنّما ذهب من القضيّة مذهبًا وسطًا.

2. دلالة الفضلة في التّركيب الجمليّ:

تقوم الجملة عند النّحاة العرب على علاقة الإسناد، ولا يصحّ وجود كلام من جزء واحد بل لا بدّ من مسند ومسند إليه، وهذان هما ركنا الإسناد، فالمبتدأ في الجملة الاسميّة مسندٌ إليه والخبر مسند، والفاعل أو نائبه في الجملة الفعليّة مسندٌ إليه والفعل مسند، وكلّ ركن من هذين الرّكنين عمدةٌ لا تقوم الجملة إلّا به، واشتراط النّحـــاة لوجـــود المســـند والمســـند إليه في الجملة راجعٌ عندهم إلى أنّ الاسم الواحد لا يفيد، بل لا بدّ من الرّبط بينه وبين غـــيره، وهـــذا لا يتأتّى إلّا عن طريق إسناده أو إسناد غيره إليه، إذ كيف يتصوّر

1 . تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207

2. المرجع نفسه، ص 185

3 . تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص 28

أن يفيد الاسم الواحد ومدارُ الفائدة على إثباتٍ ونفيٍ، وكلاهما يقتضي شيئين: مثبت ومثبت له، ومنفي ومنفي عنه[1].

عدّ النّحاة المسند والمسند إليه عمدة في الكلام، وهما عنصران أساسيان لا يستغنى عنهما، وما سواهما فهي متمّمات أو مكمّلات، أو فضلاتٌ يمكن يتألّف الكلام من دونها، فالجملة في أوّل مراحلها جملة مطلقة عمادها المسند والمسند إليه، ثمّ يتّسع هذا التّشكّل بإدخال عناصر إضافيّة على الجملة المطلقة ناحية اليسار وناحية اليمين، فتستطيل وفق الإمكانات اللّغويّة ومراعاة حال الكلام بعضه مع بعض، من خلال تناسق الدّلالة وتلاقي المعاني على وجه يقتضيه العقل[2].

فالفضلة من الكلام هو ما سوى المسند والمسند إليه، وهي في معناها اللّغويّ: البقيّة من الشّيء، فالعرب تقول لبقيّة الماء في المزاد: فضلة[3]، أمّا في اصطلاح النّحويين فهي عبارة عمّا يسوغ حذفه مطلقًا إلّا لعارض، تأتي زيادة على التّركيب الإسناديّ، ويمكن الاستغناء عنها.

وسيحاول البحث أن يقف أمام دلالة الفضلة في التّراكيب قديمًا وحديثًا، ثمّ يعرّج إلى ابن جنّي في المحتسب وكيف تصوّر هذه الزّوائد في تخريجه لمختلف القراءات الشّاذّة.

1.2 دلالة الفضلة عند النّحاة القدامى:

دأب النّحاة على تسمية ما عدا المسند والمسند إليه فضلةً، وهذا المصطلح يوحي أنّ الفضلات مجرّد زوائد، وأنّ الكلام قد يكون مفيدًا من دونها، يقول ابن يعيش: " اعلم أنّه قُدّم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنّها اللّوازم للجملة والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقلّ الكلام دونها "[4]، وينحصر مصطلح "الفضلة" في الغالب على المفاعيل والتّوابع، ويرى كثيرٌ من النّحاة أنّ للفضلة دلالة

1 . علاء الدسوقي أحمد علي، العمدة والفضلة في النحو العربي– المصطلح والدلالة –، مجلة العلوم العربيّة والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد 12، العدد 4، يونيو 2019، ص 1945

2 . قادري جمال، دلائليّة المتمّمات في القرآن الكريم، الآيتين (تلك عشرة كاملة) و(وامرأته حمّالة الحطب) أنموذجا، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، المجلد 10، العدد 5، 2021، ص 319

3 . ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد 7، ص 121

4 . ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 144

تؤخذ من السّياق، غير أنّ هذه الدّلالة لا ترتقي إلى درجة الأهميّة، وإنّما يجوز الاستغناء عنها إذا توفّر في الكلام ركنا الإسناد.

وبالرّجوع إلى مصطلح الفضلة في التّراث النّحويّ نجد أنّ سيبويه قد عني في كتابه بشرح مصطلح الإسناد، وإيضاح التّلازم الشّديد بين طرفي العمدة، يقول عنهما: " وهما ما لا يغني منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن لاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء "[1]، ولم يسمِّ سيبويه ما زيد عن التّركيب الإسناديّ، غير أنّه يمكننا أن نستنتج مفهومه للفضلة عند حديثه عن الحال بقوله: " ما بعد الأسماء هنا لا يفسد تركه الكلام "[2]، فعُلِمَ من تلميحه أنّ كلّ ما زاد عن العمدة من الكلام فتركه لا يفسد معناه.

ومن أقدم المواضع التي ذُكِر فيه مصطلح الفضلة كتاب المقتضب للمبرّد، فقد استعمله في مواضع من كتابه، أهمّها قوله في حديثه عن حذف المفعول من الفعل: " ... فيكون المفعول فيه فضلة، كالحال والظّرف والمصدر ونحو ذلك، ممّا إذا ذكرته زدت في الفائدة، وإذا حذفته لم تخلل بالكلام، لأنّك بحذفه مستغنٍ، ألا ترى أنّك تقول: قامَ زيدٌ، فلولا الفاعل لم يستغنِ الفعل، ولولا الفعل لم يكن للاسم وحده معنًى، إلّا أن يأتيَ في مكان الفعل بخبر، فإذا قلت: ضرب عبد الله زيدًا، فإن شئت قلت: ضرب عبد الله، فعرّفتني أنّه قد كان منه ضرب، فصار بمنزلة: قام عبد الله، إلّا أنّك تعلم أنّ الضّرب قد تعدّى إلى مضروب، وأنّ قولك: قام، لم يتعدّ فاعله، فإن قلت: ضرب عبد الله زيدًا، أعلمتني من ذلك المفعول، وقد علمت أنّ ذلك الضّرب لا بدّ من أن يكون في مكان وزمان، فإن قلت: عندك، أوضحت المكان، فإن قلت: يوم الجمعة، بيّنت الوقت، وقد علمت أنّ لك حالًا، وللمفعول حالًا، فإن قلت: قائمًا، عرّفتني الحال منك أو منه، فإن قلت: قاعدًا، أبنت عن حالك أو حاله، وقد علمت أنّ ذلك الضّرب إمّا أن يكون كثيرًا وإمّا قليلًا، وإمّا شديدًا وإمّا يسيرًا، فإن قلت: ضربًا شديدًا، أو بيّنت فقلت: عشرين ضربةً، زدت في الفائدة، فإن قلت: لكذا أو من أجل كذا، أفدت العلّة التي بسببها وقع الضّرب، فكلّ هذا زيادة في الفوائد، وإن

1 . سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 23

2 . المرجع نفسه، ج 2، ص 395

حذفت استغنى الكلام، وليس الفاعل كذلك "[1]، ويفهم من كلام المبرّد أنّ الفضلة من الزّيادات التي يستغنى عنها، وحذفها لا يخلّ بالكلام، ولكن ذكرها يزيد في الفائدة.

ويتّبع ابن مالك من سبقه في نظرته إلى جواز الاستغناء عن الفضلة، يقول عند شرحه لتعريف الحال وكونه فضلة: " ولا يعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال، نحو: ضربي زيدًا قائمًا، فيظنّ أنّه قد صار بذلك عمدة، فإنّ العمدة في الاصطلاح: ما عدمُ الاستغناء عنه أصيل لا عارض، كالمبتدأ والخبر، والفضلة في الاصطلاح: ما جواز الاستغناء عنه أصيل لا عارض، كالمفعول به، والحال، وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها عمدة، وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج عن كونها فضلة "[2].

فالفضلة عند النّحويين يقصد بها ما لم يكن مسندًا أو مسندًا إليه، ويمكن الاستغناء عنها في التّركيب اللّغوي عند أغلب النّحاة، وعليه يتّضح لنا الفرق بين العمد والفضلات، والعلاقة التي بينهما، تلك العلاقة المبنيّة على مراعاة المعنى الأساسيّ والمعاني الإضافيّة الأخرى، فالمعنى الأساسيّ يقوم به المسند والمسند إليه، وأمّا المعاني الإضافيّة الأخرى فتقوم بها الفضلات، إذ تؤدّي معانيَ تخصيصيّة إضافيّة قد تكون مقصودة لذاتها، وإن كان يحصل بدونها مطلق الفائدة[3].

2.2 دلالة الفضلة عند المحدثين:

إذا كان النّحاة القدامى قد اجتمعوا على تسمية ما زيد على التّركيب الإسناديّ بمصطلح الفضلة، فإنّ المحدثين قد اختلفوا في تسميتها، فمرّة يستعملون مصطلح "مكمّل"، ومرّة "عناصر غير إسناديّة"، ومرة "متمّم"، ومرّة "متعلّقات الفعل"، في حين فضّلت طائفة أخرى الإبقاء على المصطلح التّراثيّ، حيث رأت فيه قوّة الدّلالة على الوظيفة التي يؤدّيها هذا العنصر اللّغويّ.

1 . المبرّد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994، ص 116

2 . ابن مالك، شرح التّسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط 1، 1990، ج 2، ص 321 – 322

3 . ينظر: علاء الدسوقي أحمد علي، العمدة والفضلة في النحو العربي- المصطلح والدلالة -، ص 1969

أمّا الباحث ميشال زكريا فيستعمل مصطلح "التّكملة" في مقابل مصطلح الفضلة، يقول: " الجملة العربيّة تتكوّن من ركنين في البنية العميقة، ركن الإسناد وركن التّكملة "[1]، ويفضّل باحثون آخرون استعمال مصطلح " متمّم "، ويقصدون به: متمّمات الإسناد أو توسّعاته أو المكوّنات غير الضّروريّة، وهي مكوّنات تتحدّد وظيفتها بعلاقتها المباشرة بالنّواة الإسناديّة، لا بعلاقتها بالمسند والمسند إليه[2]، بينما يسمّيها الباحث محمد حماسة عبد اللّطيف " عناصر غير إسناديّة"، يقول: " والعناصر التي يطول بها بناء الجملة هي العناصر غير الإسناديّة، أي التي لا يكون أحدها عنصرًا إسناديًا وهي كثيرة متعدّدة ومن بينها التّوابع "[3].

ويطلق عليها الباحث مهدي المخزومي مصطلح " متعلّقات الفعل"، ويرى أنّ هذا المصطلح أوفى دلالة من مصطلح " التكملة": يقول: " وإذا كان لا بدّ أن يكون للمنصوبات عنوان يدلّ عليها، ويجمع شتاتها كما فعل القدماء من تسميتها بـ (الفضلات)، فليكن لنا ممّا اصطلح عليه المعاينون من عبارة " متعلّقات الفعل "، أو ممّا انتهت إليه لجنة التّبسيط في القاهرة من عبارة " التّكملات "، ما نأخذ به ونعنون به المنصوبات، إلّا أنّه يبدو لي أنّ المعاينين أكثر توفيقًا، لأنّ المنصوبات كلّها موضوعات يتعلّق معناها بالفعل غالبًا، ولأنّ إطلاق التّكملة على المنصوب لا يخلو ممّا في مصطلح النّحاة من حسّ وإشعار، فالمنصوب قد يكون قوام المعنى، لا شيئًا على حرف المعنى وهامشه، وقد يكون عمدة وأساسًا، لا تكملةً"[4].

ورغم اختلاف المحدثين في تسمياتهم لمدلول " الفضلة " وتعدّد مصطلحاتهم، فإنّهم يتّفقون على المعنى العام لها، فكلّ تلك المصطلحات تلتقي في النّهاية لتدلّ على مفهوم واحد، هو أنّ هذا المصطلح هو ما زيد على المرّكب الإسناديّ.

وإذا كانت أغلب الأبحاث اللّغويّة الحديثة قد تبعت القدماء في طريقة تصوّرها لمدلول الفضلة في التّركيب اللّغويّ، إلّا أنّ هناك أصواتًا اعترضت على كيفية معالجة قضايا الإسناد والفضلة في الجملة العربيّة،

1 . ميشال زكريا، الألسنية التّوليدية التحويلية، المؤسسة الجامعية للدّراسات والنشر والتوزيع، ط 2، 1986، ص 53

2 . عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار حامد، عمان ، الأردن، ط 1، 2004، ص 69

3 . محمد عبد اللطيف حماسة، التوابع في الجلمة العربية، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1991، ص 5 – 6

4 . مهدي المخزومي، في النحر العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص 99

ورأت أنّ هنـاك قصـورًا في تصـوّر المسألة، واتّهمت النّحاة بعدم الدّقة في توصيف أبوابهم على أساس العمد والفضلات، ووصـف الفضـلات بأنّها من المكمّلات مع أنّها في بعض الأحيان لا يستغى عنها، ومن أبرز أدلتهم:

أ: صنّف قدماء النّحاة الأبواب النّحويّة على أساس العمد والفضلات، ثمّ ذكروا الفضلات التي تقع موقع العمد والعكس، من ذلك ذكرهم الحال السّادّة مسدّ الخبر، المفعول المطلق النّائب عن فعله، النّعت الذي لا يتمّ الكلام إلّا به، الحـال الذي لا يتـمّ المعنى إلّا بها، كمـا أنّهم يفاجئـوننا بأبواب نحوية يرد فيها حذف العمد مع أنّ الإسناد لا يتمّ إلّا بها، ومن ذلك مواضع حذف المبتدأ وجوبًا، وحدف الخبر وجوبًا، وحذف الفاعل.

ب: استنكارهم لوصف المكمّلات بأنّها من الفضلات، مع أنّ المعنى في الغالب لا يتمّ إلّا بها، كما أنّ الكلام يساق من أجلها، ومن ذلك المفعول لأجله، والحال، والموصوف مع الصفة، والمنصوب بعد فعل دالٍّ على المشاركة، أو التّمييز الذي يبيّن الذّات، إذْ كيف نعدّ كلّ هؤلاء من المكمّلات مع إقرار النّحاة أنفسهم من أنّه لا يصحّ دلاليًّا أن نقول: " إنّما الميّت من يعش " ونكتفي بهذا، بل لا بدّ من أن نكمل المعنى فنقول: " إنّما الميت من يعش مكتئبًا"، وبذا تصبح الفضلة عمدة، وهكذا لا يُسَلَّمُ للنّحاة من أنّ الفضلة يتمّ بدونها الكلام على الإطلاق، وأنّ التّركيب يستقيم وتتحقّق الجملة دون حاجة إلى فضلة[1].

وقد رُدَّ على هذه المزاعم، ذلك أنّ ثمّة فرقا بين النّظام اللّغويّ – أو ما أطلق عليه: أصل الوضع للجملة –، والحدث اللّغوي الذي يعدّ تنفيذًا حيًّا لهذا النّظام، ويفهم هذا الفرق من خلال ربط العمدة والفضلة بالكلام الذي يعدّ تنفيذًا حيّا للنّظام اللّغويّ الذي قد يتطابق فيه الأصل مع هذا التّنفيذ، ومن ثمّ يتحقّق الاطّراد الذي يريده النّحويّ لقواعده، أو لا يتحقّق، ومن ثمّ يبرز العدول عن الأصل الذي قد يتمّ وفق قواعد محدّدة، تبيحها اللّغة وترتضيها، ويؤمن معها اللّبس، وتخضع لإطار صناعة النّحو أو ما يطلق عليها قواعد التّوجيه، ومن ثمّ يحكم عليها على الرّغم من أنّها قواعد فرعيّة بالاطّراد والقبول، وإذا كان ركنا الإسناد هما أصل الوضع بالنّسبة للجملة العربيّة فإنّه يترتّب على ذلك عدّة أمور منها:

1 . ينظر: أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي، دراسة نقدية تحليليّة، دار الثقافة ، مصر، 1990، ص 163 وما بعدها، وينظر كذلك: علاء أحمد الدسوقي، العمدة والفضلة في النحو العربي– المصطلح والدلالة –، ص 1961

1. الأصل الذكر، فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة.

2. الأصل الإظهار، فإذا أضمر أحد الرّكنين وجب تفسيره

3. الأصل الوصل، وقد يعدل عنه إلى الفصل

4. الأصل الرّتبة، وقد يعدل عنها إلى تقديم ما حقّه التّأخير أو العكس

5. الأصل الإفادة، فإذا لم تتحقّق فلا يوجد هناك جملة[1]

أمّا الحدث اللّغويّ الذي يعدّ تنفيذًا حيًّا لهذا النّظام، فقد يعتنى فيه ببعض الفضلات، بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾[سورة الأنبياء: 16]، فإنّ العنصرين هنا مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحالة المعيّنة (لاعبين)، وإذا حذفت الحال اختلّت الجملة أيّما اختلال، على الرّغم من اكتمال عناصرها من الفعل والفاعل، هذا مع الأخذ في الحسبان أنّ العناية ببعض الفضلات في بعض التّراكيب لا تخرجها عن كونها فضلة، الأصل فيها جواز الاستغناء عنها، كما أنّ الاستغناء عن بعض العُمُد في بعض التّراكيب لا يخرجها عن أصلها، ولا يلحقها بالفضلات[2].

وقد اختلف المحدثون كذلك في نظرتهم في نظرتهم لأهميّة " الفضلة " في التّركيب اللّغويّ، فمنهم من رأى بأنّها غير مهمّة، ولا شرف لها في المعنى، بل وصفت بالتّفاهة وقلّة الشّأن، يقول الباحث مهدي المخزومي: " ومن أجل ما للمنصوبات من أهميّة ثانويّة لأنّها لا تؤلّف ركنًا من أركان الإسناد، ذهب النّحاة إلى تسميتها بالفضلات مقابلة لها بالمرفوعات التي ينبني عليها الإسناد، ولكن تسمية المنصوبات بالفضلات يشعر بتفاهتها في الكلام، وقلّة شأنها في تأدية المقاصد والأغراض "[3].

1 . ينظر: علاء أحمد الدسوقي، العمدة والفضلة في النحو العربي- المصطلح والدلالة -، ص 1962 - 1964

2 . المرجع نفسه، ص 1964 - 1965

3 . مهدي المخزومي، في النحو العربي، ص 93

ومنهم من يؤكّد على أهميّتها ودورها في بلورة دلالة المتكلّم، فليس معنى الفضلة إمكان الاستغناء عنها متى شئنا، وإنّما المقصود منها أنّه يمكن أن يتألّف كلام بدونها، يقول فاضل السّامرائي في ذلك: " وليس المقصود بالفضلة عند النّحاة أنّها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنّه ليس المقصود بها أنّها يجوز حذفها متى شئت، فإنّ الفضلة قد يتوقّف عليها الكلام "[1]، وقوله هذا يعني أنّ الفضلة لا تعني زيادة على المعنى، وإنّما هي زيادة في المعنى.

3.2 دلالة الفضلة في المحتسب:

لم يبتعد ابن جنّي في نظرته إلى التّركيب الجمليّ عن غيره من النّحاة، الذين ذهبوا إلى أنّ أصل بناء الجملة أن تتركّب من جزأين، من المبتدأ وخبره، أو من الفعل وفاعله، وما عدا هذين العنصرين ففضلةٌ وزيادةٌ، وقد خرّج أبو الفتح بعض القراءات الشّاذّة على هذا الاعتقاد، ورأى من خلالها أنّ الفضلة متعرّضة للحذف مبْتَذَلةٌ، يقول في تخريجه لقراءة من رفع (الأرحام) في قوله تعالى: " الذي تساءلون به والأرحامُ "، " ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف، أي: والأرحام ممّا يجب أن تتّقوه وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه، وحسُن رفعه لأنّه أوكد في معناه، ألا ترى أنّك إذا قلت: ضربت زيدًا، فـ (زيد) فضلة على جملة، وإنّما ذكر فيه مرّة واحدة؟، وإذا قلت: زيدٌ ضربته، فـ (زيد) ربّ الجملة، فلا يمكن حذفه كما يحذف المفعول على أنّه نَيّفٌ وفضلةٌ بعد استقلال الجملة، نعم ولـ (زيد) فيها ذكران: أحدهما اسمه الظّاهر، والآخر ضميره وهو الهاء، ولمّا كانت الأرحام فيما يعنى به ويقوّى الأمر في مراعاته، جاءت بلفظ المبتدأ الذي هو أقوى من المفعول، وإذا نُصِبت (الأرحام) أو جُرّت فهي فضلة، والفضلة متعرّضةٌ للحذف والبِذْلة "[2]، فانظر كيف جعل المبتدأ ربّ الجملة ووصفه بأنّه أقوى من المفعول، وكيف جعل المفعول والمجرور فضلة معرّضة للحذف مبتذلة.

بَيْدَ أنّ المتتبّع لابن جنّي في المحتسب يجد نظرات مختلفة في كيفيّة تصوّره لدلالة الفضلات، فإنّ المستقرئَ لكلامه يلحظ أنّه قد أولى " الفضلة " عناية شديدة، بل قد أعاد لها الاعتبار في أكثر من موضع،

1 . فاضل السّامرائي ، معاني النّحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ج1، ص 14

2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 179

ورأى أنّ أكثر الفوائد إنّما تجتنى من الألحاق والفضلات، وأنّ المعنى لا يتمّ ولا يصلح إلّا بها، ولولاها لضعُف التّركيب ووهن، يقول: "... فإنّ أكثر الفوائد إنّما تجتنى من الألحاق والفضلات، نعم وما أكثر ما تُصلِحُ الجملَ وتتمُّها، ولولا مكانها لَوَهَتْ فلم تستمسك، ألا تراك لو قلت: زيدٌ قامت هندٌ لم تتم الجملة؟، فلو وصلت بها فضلة ما لتمّت، وذلك كأن تقول: زيدٌ قامت هندٌ في داره، أو معه، أو بسببه، أو لتكرمه، أو فأكرمته، أو نحو ذلك، فصلُت المسألة لعود الضّمير على المبتدأ من الجملة "[1].

وهذا المعنى هو الذي غلب على توجيه ابن جنّي لدلالة الفضلة في المحتسب، فوظيفة الفضلة عنده ليست ثانويّة أو غير مهمّة، بل إنّ كلام العرب يدلّ على قوّة العناية بها، لأنّها تجلو الجملة وتجعل المعنى تابعًا لها، يقول ابن جنّي مقرًّا بذلك: " وهذا كلّه يدلّ على شدّة عنايتهم بالفضلة، وإنّما كانت كذلك لأنّها تجلو الجملة، وتجعلها تابعة المعنى لها، ألا ترى أنّك إذا قلت: رغبت في زيد أفيد منه إيثارك له، وعنايتك به، وإذا قلت: رغبت عن زيد، أفيد منه اطراحك له وإعراضك عنه، ورغبت في الموضعين بلفظ واحد، والمعنى ما تراه من استحالة معنى رغبت إلى معنى زهدت، وهذا الذي دعاهم إلى تقديم الفضلات في نحو قول الله سبحانه: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝٤﴾، وإنّما موضع اللّام التأخير، ولذلك قال سيبويه: إنّ الجفاة ممّن لا يعلم كيف هي في المصحف يقرؤها: " ولم يكن كُفُوًا له أحدٌ "، فإن قلت: فقد قالوا: زيدًا ضربته، فنصبوه، وإن كانوا قد أعادوا عليه ضميرًا يشغل الفعل بعده عنه حتّى أضمروا له فعلًا ينصبه، ومع هذا فالرّفع فيه أقوى وأعرب، وهذا ضدّ ما ذكرته من جعلهم إيّاه ربّ الجملة ومبتدأها في قولهم: زيدٌ ضربته، قيل: هذا وإن كان على ما ذكرته فإنّ فيه غرضًا من موضع آخر، وذلك أنّه إذا نصب على ما ذكرت فإنّه لا يعدم دليل العناية به، وهو تقديمه في اللّفظ منصوبًا، وهذه صورة انتصاب الفضلة مقدّمة لتدلّ على قوّة العناية به "[2].

ويرى ابن جنّي أنّ من مظاهر العناية بالفضلة أنّهم ألغوا حديث الفاعل معها، وبنوا الفعل لمفعوله، يقول في تخريجه لقراءة (وعُلِّم آدمُ الأسماءَ كلَّها) : " ينبغي أن يعلم ما أذكره هنا، وذلك أنّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل، كضرب زيدٌ عمرًا، فإذا عناهم ذكر المفعول قدّموه على الفاعل،

1 . المرجع السابق، ج 1، ص 150

2 . ابن جنّي، المحتسب، ج 1، ص 65 - 66

فقالوا: ضرب عمرًا زيدٌ، فإن ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل النّاصبه، فقالوا: عمرًا ضرب زيدٌ، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنّه ربّ الجملة، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة فقالوا: عمرو ضربه زيدٌ، فجاءوا به مجيئًا ينافي كونه فضلة، ثمّ زادوه على هذه الرّتبة فقالوا: عمرو ضرب زيدٌ، فحذفوا ضميره ونَوَوْهُ ولم ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة وتحاميًا لنصبه الدّالّ على كون غيره صاحب الجملة، ثمّ إنّهم لم يرضوا بهذه المنزلة حتّى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنّه مخصوص به، وأَلْغَوْا ذكر الفاعل مثظْهَرًا أو مضمرًا فقالوا: ضُرِب عمرو، فاطُّرح ذكر الفاعل البتّة، نعم وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البتّة، وهو قولهم: أولعت بالشّيء، ولا يقولون: أولعني به كذا، وقالوا: ثُلِجَ فؤاد الرّجل، ولم يقولوا: ثَلَجَه كذا، وامْتُقِعَ لونه، ولم يقولوا: امتَقَعَه كذا، ولهذا نظائر، فرفضُ الفاعل هنا البتّة واعتماد المفعول به البتّة دليلٌ على ما قلناه فاعرفه "[1].

وفي موضع آخر يؤكّد هذا المعنى، ويذهب إلى أنّ الفضلة قد ترتقي فتأخذ موضع الرّفع، فتصير ربّ الجملة بعد أن كانت ذَيْلًا وفضلةً، يقول: " ... ولأجل ذلك قالوا: زيدًا ضربته، فقدّموا المفعول لأنّ الغرض هنا ليس بذكر الفعل، وإنّما هو ذكر المفعول، فقدّموه عنايةً بذكره، ثمّ لم يقنع ذلك حتّى أزالوه عن لفظ الفضلة، وجعلوه في اللّفظ ربّ الجملة فرفعوه بالابتداء، وصارت الجملة التي إنّما كان ذيلًا لها وفضلة ملحقة بها في قولهم: ضربت زيدًا، ثانية له، وواردة في اللّفظ بعده، ومسندة إليه ومخبرًا بها عنه "[2].

والمتأمّل في المصطلحات التي كان يستخدمها ابن جنّي في تحليله لدلالة الفضلة في الجملة، يلحظ أنّه كان على وعيّ تامّ بوظيفتها، فقد سمّاها بمصطلحات عدّة، سمّاها فضلة، ولاحقةً، وذيلًا، ومتمّمًا، ومُصلحة الجمل، ثمّ إنّ إطلاق ابن جنّي للمصطلحات: ربّ الجملة، أو صاحب الجملة، اللذين يعنيان مصطلح العمدة، إنّما يدلّ على فهمٍ عالٍ لطبيعة تركيب الجمل وطريقة اكتمال دلالاتها واستقامة معناها، ويكشف عن وعي بضرورة ائتلاف عناصر الجملة سبيلًا لهذا التّمام والاكتمال، وبهذا يكون لكلّ لفظ في التّركيب اللّغويّ أهمية خاصة يتأتّى من خلال ترتيبه مع ما يقترن معه في داخل السّياق والوظيفة التي يؤدّيها فيه.

1 . المرجع السابق، ج 1، ص 65

2 . المرجع السابق، ج1، ص 362

إنّ قول ابن جنّي إنّ الفضلة قد ترتقي حتّى تكون عمدة في الجملة ينفي ما ذهب إليه النّحاة الذين قالوا بعدم ضروريّة الفضلات في اكتمال التّركيب، فالفضلات عند ابن جنّي من ضروريّات اكتمال الجملة، ومناطِ جَنْيِ الفوائد وجلاء معناها، وهذا المفهوم في تحديد مفاهيم مصطلحات الفضلة وما هو بمعنى العمدة عنده يبرز جِدَّةَ الأفكار التي طرحها، ويبيّن فهمه العميق للتّراكيب اللّغويّة في الجملة العربيّة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خاتمة

جماع القول من كلّ ما مضى، إنّ هذه الدّراسة لم تكن في الواقع سوى محاولة لإبراز القيم العلميّة التي يزخر بها التّراث اللّغويّ العربيّ في أصعب المدوّنات اللّغويّة وأشدّها وعورةً، فالقراءات الشّاذّة التي ذكرها ابن جنّي خرجت عن قانون اللّغة العربيّة وشذّت عن القاعدة العامة، بَيْدَ أنّ أبا الفتح استطاع ببصره النّافذ وحسّه اللّغويّ الثّاقب أنْ ينفذَ إلى أسرار هذه اللّغة، فيستخرج من هذا الشاذّ قواعدَ وأحكامًا تتوافق مع طبيعة اللّغة العربيّة، واستطاع أن يجد لكلّ قراءة شاذّة تخريجًا لغويًّا سليمًا، ولعلّ البحث من خلال المقاربة التي تبعها، واستنادًا إلى أبرز النّتائج التي توصّل إليها، يقرّ بأنّ ابن جنّي قد استطاع أن يترك لنا مفاهيم وأفكارًا لغويّة يقف المرءُ اليوم أمامها بكثيرٍ من العجب والإعجاب، أمّا الإعجاب فلأنّ أبا الفتح قد تناول الظّاهرة اللّغوية من مبدأ سليم، شَهِدَ بذلك المحدثون أنفسهم، وأقرّوا بجدّة أبحاثه ومتانة أفكاره، وأمّا العجب فلأنّ الدّرس اللّغويّ الحديث – رغم ما أتيح له من آليات وأدوات جديدة في ميدان البحث العلمي — لم يستطع أن يضيف إلى ما قرّره ابن جنّي إلّا النّزر اليسير، بل إنّ كثيرًا من الباحثين المحدثين قد استندوا على أقواله واتّكؤوا على حججه في سعيهم لتثبيت أفكارهم الجديدة.

وقد تبيّن للباحث في مدخل هذه الرّسالة وهو يتفحّص كيفيّة معالجة المحدثين للتّراث اللّغويّ العربيّ، من خلال مجموع النّظريّات والمناهج والقراءات التي سلّطت عليه منذ بزوغ نجم اللغويّات الحديثة، مدى صعوبة الحفر في تربته بأدوات وآليات غريبة عنه، لم تراعَ فيها الأبعاد الحضاريّة التي تكاد تكون الملمح الأبرز الذي به تتميّز الثّقافة العربيّة الإسلاميّة عن غيرها، وهذا السّبب — فيما يحسب الباحث — هو الذي بلبل الفكر اللّغوي العربيّ في الوقت الرّاهن، وأدخل الدّرس اللّغويّ العربيّ في إشكالات وتساؤلات واتّجاهات عديدة لا تكاد تستقرّ على رأي واحد في معالجة الظّاهرة اللّغويّة، قصارى ما يسعى إليه اللّغويّ اليوم هو محاولة السّبق إلى نسخ ما استجدّ من نظريّات وأفكار في الثّقافة الغربيّة وإسقاطها على بعض النّصوص والمدوّنات، ثمّ يحسب بعد حين أنّه قد أتى بما لم تأتِ به الأوائل، دون تمحيصٍ لها أو غربلتِها أو تمييزِ صحيحِها من فاسدِها، كما فعل الوصفيون العرب في مسارعتهم لتبني كلّ شاردة وواردة أتى بها المنهج الوصفيّ، فجرّهم ذلك إلى التّحامل على النّحو العربيّ والصّرف العربيّ والصّوت العربيّ، فغيّروا وبدّلوا وحوّروا

المفاهيم، وزادوا وأنقصوا، وخيّل إليهم أنّهم قد رتقوا فتق هذه اللّغة ورقّعوا خرقها، والحقيقة أنّ الخرق قد اتّسع، ودخلت اللّغة العربيّة في دهاليز ضيّقة كبحت أنفاسها وردّتها القهقرى.

وبالرّجوع إلى محتسب ابن جنيّ فقد تبيّن للباحث في المحطة الأولى من الرّسالة وهو يعالج الظّواهر الصّوتيّة، أنّ أبا الفتح قد استطاع أن يتناول الأصوات اللّغويّة من مبدأ صحيح، وهو دراستها دراسةً وصفيّةً واقعيّةً قائمةً على الملاحظة وبعيدة عن الافتراض والتّأويل، فالظّواهر الإبداليّة بين الصّوامت، أو بين الصّوائت، أو بين الصّوامت والصّوائت، وما ارتبط بها من قضايا تتعلّق بمخارج الحروف وصفاتها، ظلّت منارات تضيء درب الباحثين، ومتّكأً اتّكأ عليها اللّغويّون قديمًا وحديثًا.

وقد تابع المحدثون ما ذهب إليه ابن جّني في معالجته لقضايا الإدغام، ورأوا أنّ تصوّره لمباحثه ومشكلاته كان تصوّرًا علميًّا صحيحًا، فالإدغام عند أبي الفتح ليس مجرّد اجتماع مثلين، وإنّما هو تقريب صوتٍ من صوتٍ، أيًّا كان هذا التّقريب، وهو بهذا المفهوم يقترب من مفهوم المماثلة عند المحدثين وهو خلاف ما ذهب إليه المتأخّرون من النّحاة والقرّاء على سواء، وقد سار المحدثون في تفسيرهم لظاهرة الإدغام على خطى ابن جنّي، واتّبعوا قواعده، ولم يختلفوا معه إلّا في استعمالهم لبعض المصطلحات الصّوتيّة التي ظهرت في علم الأصوات الحديث.

أمّا في مبحث ظاهرة الهمز، فقد خالف المحدثون ما ذهب إليه ابن جنّي في معالجته لقضايا الهمز، ورأوا أنّ مفهوم الهمزة ظلّ مختلطًا في أذهان القدماء، وقد أدّى هذا الاختلاط إلى تعقّد تصوّراتهم عن الهمزة وأحوالها ومكان كتابتها، وعلاقتها بالحركات والحروف، ما جعل المحدثين يعترضون على كيفيّة معالجة القدماء عمومًا وابن جنّي خصوصًا لقضايا الهمز، ورأوا أنّهم قد أخطؤوا التّقدير في مناسبات عديدة، وجرّهم سوء التّقدير إلى أحكام لا تستقيم على موازين العلم الحديث، ورغم أنّ بعض الدّعاوى التي أتى بها المحدثون صحيحة، ورغم تأكيدهم على أنّ المتقدّمين قد خَلَطُوا عملًا صالحًا وآخر سيّئًا، إلّا أنّهم قد وقعوا هم بدورهم في كثيرٍ من الأخطاء جعلت أحكامهم في اضطراب وخلط، أضف إلى ذلك تباينهم في الآراء والأحكام، واختلافهم حول زاوية التّأويل، واختلافهم حول طبيعة حروف العلّة، جعلتْ أحكامهم وأفكارهم مظنّة للخلل، فالقول مثلًا بامتناع العلاقة الصّوتيّة بين الهمز وحروف العلّة قولٌ يحتاج إلى إعادة نظر، ذلك أنّ العربيّ أَلِفَ همز ما لا يهمز، وهذه الألفة تحتاج إلى تفسير ومراجعة، وليس إلى القول

بانعدامها، كما أنّ رفض المحدثين أن يكون الذي وقع بين حروف العلّة والهمزة إبدالًا، وتعليلَهم ذلك بالتّعويض المقطعيّ إمّا بالحذف أو القلب المكانيّ، كلّ ذلك لا يخرج عن دائرة الإبدال الصّوتيّ بمفهومه العام، إذ هو صورة من صوره.

وقد تبيّن للبحث عبر المحطّة الثّانية وهو يعالج الظّواهر الصّرفيّة في المحتسب أنّ ابن جنّي قد أغنى الدّرس الصّرفيّ بأفكار وملاحظات دقيقة في التّحليل اللّغويّ، فرغم وقوعه في بعض الأحيان فيما وقع فيه غيره من اللّغويين حين يفترضون أشياء لا يبيحها الاستعمال اللّغويّ، إلّا أنّه من الإنصاف أن نقول كما قال الباحث عبده الرّاجحي إنّ الملاحظات الصّرفيّة التي أوردها ابن جنّي في المحتسب تعتمد على نظرة صحيحة إلى اللّغة، وهي نظرة الملاحظة والاختيار، ولم يعتمد على التّفسير العقليّ المطلق قدر اعتماده على الفهم الممارس للاستعمال ودورانه في اللّغة، وهذه الملاحظات الصّرفيّة التي قرّرها أبو الفتح في المحتسب، مثل القضايا الصّرفيّة حول الاسم الثّلاثيّ المجرّد، وجمع التّكسير وأوزانه، والمصادر وأبنيتها، وما يتعلّق بالمسائل التّصريفيّة الخاصة بالأفعال، مثل الفعل الثّلاثيّ المجرّد وأوزانه، والفعل الأجوف وأحكامه، وقضايا أخرى أتى على ذكرها بالتّحليل والتّأويل، كل هذه الملاحظات قَمِنَةٌ أن تجمع وحدها لتنضاف إلى ما كتبه ابن جنّي في ميدان الصّرف، ولعلّها – إن جمعت – أن تقدّم مفهومًا جديدًا لما كان يعنيه العرب من الصّرف، ولعلّها أيضًا أن تُعين على درس هذا العلم على ضوء الدّراسة اللّغويّة الحديثة.

وإذا انتقلنا إلى الدّرس النّحويّ في المحتسب، هذا الدّرس الذي نهشه المحدثون، وأعرض عنه القريب قبل البعيد، وتناولته ألسنة الباحثين بالطّعن والتّجريح، حقيقٌ بنا أنْ نعيد مراجعته بمزيد من الاعتزاز به وتقديره حقّ قدره، ولا يكون ذلك كذلك إلّا إذا تجرّدنا من تبعيّتنا وخلعنا عن أنفسنا ثوب الانبهار، واعتقدنا اعتقادًا جازمًا أنّ إقامة مثل هذا الدّرس ينبغي ألّا يستمدّ أصوله من الدّراسات الغربيّة بقدر ما يستمدّها أوّلًا وقبل كلّ شيءٍ من المصادر العربيّة الأصيلة، كما نجد ذلك في صنيع النّحاة الأوائل الذين أخرجوا هذه القواعد وحاطوها واعتنوا بها عناية كبيرة، وكما فعل ابن جنّي وهو يعالج القراءات الشّاذّة نحويًّا، بمنهج علميّ أصيل، استطاع من ورائه أن ينظرَ إلى الدّرس النحويّ نظرة شاملة تكاد تشبه النّظرة الحديثة، فكيفيّة تصوّره لقضايا الحذف التي أوردها في المحتسب، مثل حذف المفعول، وحذف المضاف، وحذف الأفعال والحروف، هي نفسها عند أرباب اللّغة المحدثين وأخصّ بالذّكر أتباع المنهج التّحويلي.

وفي مبحث الصّفة والموصوف، ورغم أنّ المحدثين قد حاولوا إعادة مراجعة قضايا الوصف من منظور حديث، ونقدهم للقدماء في طريقة تصوّرهم لبعض قضايا النّعت، إلّا أنّ ابن جنّي قد استطاع أن يترك في المحتسب إشارات لغوية نالت إعجاب المحدثين وتقديرهم، ما جعل الباحث عبده الرّاجحي يقول إنّ الذي استخلص من المحتسب في الميدان النّحويّ يؤكّد أنّ ابن جنّي كان فاهمًا إلى حدّ كبير طبيعة الدّرس النّحويّ، وأنّه استطاع أن يصل إلى نظرات جديدة في النّحو لا يُعرفُ أحدٌ قد سبقه إليها.

وقد حاول البحث في المحطّة الأخيرة أن يقف أمام فكر ابن جنّي الدّلاليّ، وتبيّن للباحث وهو يحاور نصوص المحتسب أنّ الدّراسة الدّلاليّة التي قام بها أبو الفتح، والأفكار التي طرحها حول أنواع الدّلالات المختلفة، تصلح أن تكون نظريّة مستقلّة في دراسة المعنى، بل إنّ هناك أفكارًا ومفاهيم دلاليّة كان له فضل السّبق في اكتشافها والتّقعيد لها، ما جعل بعض الباحثين المحدثين – كما مرّ معنا – يعدّونه رائدَ هذا الميدان وفارسَه.

أمّا الدّلالة الصّوتيّة وهي التي يسمّيها ابن جنّي بالدّلالة اللّفظيّة، فمن خلال الأمثلة التي ذكرها والحجج التي أوردها في المحتسب، جعل بعض الباحثين المحدثين يقرّرون أنّ ما ذهب إليه ابن جنّي من إثبات القيمة الدّلاليّة للصّوت، أو حكاية الأصوات لمعانيها بما يشاكل تلك المعاني، هو عين ما توصّلت إليه الدّراسات اللّغويّة الحديثة التي ترى أنّ استقلاليّة أيّة كلمة بحروف معيّنة يكسبها صوتيًّا ذائقة سمعيّة منفردة، تختلف دون شكّ عمّا سواها من الكلمات التي تؤدّي المعنى نفسه، ممّا يجعل أيّ كلمة لها استقلاليتها الصّوتيّة، فطن ابن جنّي إلى الدّلالة الصّوتيّة للصّوامت العربيّة باعتبارها حروفًا ذات قيم تعبيريّة اكتسبتها من طريق انتمائها إلى مخرج واحد، وباعتبارها فونيمات وظيفيّة يؤدّي تبادل مواقعها في الكلمة الواحدة إلى التّأثير في المعنى، وهذا الذي استساغه ابن جنّي وتحمّس له ودافع عنه هو عينه ما يطلق عليه الصّوتيّون اليوم مصطلح الدّلالة الصّوتيّة الطّبيعيّة، وهي دلالة تفترض أنّ لكلّ صوت دلالة طبيعيّة على معنًى، فبمجرّد النّطق بهذا الصّوت يقفز هذا المعنى إلى الذّهن، إذ يرى أتباع هذه النّظريّة أنّ هناك صلة وثيقة بين الدّال والمدلول، وأنّ هناك مناسبة طبيعيّة بين اللّفظ ومعناه تتحكّم في توليد الدّلالة.

أمّا الدّلالة الصّرفيّة وهي عند ابن جنّي تحت مسمّى الدّلالة الصّناعيّة، فقد استطاع أبو الفتح أن يهتديَ إلى كثير من القيم الصّرفيّة التي تعتور الكلمة فتؤدّي أغراضًا دلاليّة معيّنة، مثل حديثه عن دلالة

اللّواصق التّصريفيّة، ودلالة الأوزان الصّرفيّة، مثل دلالة أبنية المصادر ودلالة الأفعال المزيدة، وحديثه عن الاشتقاق الكبير ودلالاته، هذا النّوع من الاشتقاق انفرد به ابن جنّي وصار علامةً يعرف به، وإن كان هو قد عزاه إلى أستاذه أبي عليّ الفارسيّ، بَيْدَ أنّه هو من بعجه وفتق أساريره واهتدى إلى مكنوناته، ورغم أنّ هناك أصواتًا تعالت معترضةً على فكرة ابن جنّي قديمًا وحديثًا، فإنّنا نضمّ صوتنا إلى صوت الباحث هادي نهر فنقول: إنّ ابن جنّي قد استطاع بما سلكه من منهج تحليليّ تطبيقيّ أنفق فيه جهده، وصولًا لتقرير تأمّلاته وتثبيت آرائه وفق تعليل قويم، وبراهين سليمة لا تلتزم الجدل المنطقيّ أو الافتراضات الميتافيزيقيّة، ولكنّها تركن إلى حسٍّ لغويٍّ سواء ما تعلّق منه بجرس الحروف مستقلًّا، أو بمضارعة الحروف بعضها ببعضٍ، أو لُحُوم الصّيغ المتقاربة حول محورٍ دلاليّ جاذبٍ، أقول: لقد استطاع ابن جنّي من خلال هذا كلّه أن يقدّم للدّرس اللّغويّ آراءً وأفكارًا طموحةً ما يزال علم الدّلالة منبهرًا بها، وما يزال به أملٌ كبيرٌ ليقدّم لفقه اللّغة فرصة رائعة لفكّ أسرار اللّغة وتراكيبها، وتأكيد نظريّة القيمة التّعبيريّة للأصوات في البنيات العميقة.

وأمّا الدّلالة النّحويّة، وهي تلك التي تحصل من خلال العلاقات النّحويّة بين الكلمات التي تتّخذ موقعًا معيّنًا في الجملة حسب قوانين اللّغة، حيث كلّ كلمة في التّركيب لا بدّ أن يكون لها وظيفة نحويّة من خلال موقعها، كان ابن جنّي على درايةٍ تامّةٍ ودقيقة بعلاقة النّحو بالمعنى، وأطلق على هذه العلاقة اسم الدّلالة المعنويّة، ويقصد بها المعنى الذي يتحقّق من تراكيب الكلام، وذلك من خلال العلاقات الإعرابيّة، أو العلاقات التي يقيمها نظام الإعراب، فدلالة الجملة عند أبي الفتح هي التي تتحكّم في التّركيب، فمتى فسد المعنى فسد التّركيب وإن كان مقبولًا شكلًا.

وقد قدّم ابن جنّي في المحتسب نظراتٍ يحسبها الباحث ذات قيمة في الدّلالة النّحويّة، مثل حديثه عن دلالة العلامة الإعرابيّة، ودلالة الفضلة في التّركيب، وإذا كان تشومسكي يعتقد كما يقول المحدثون أنّ معنى الجملة يمكن فهمه من خلال العلاقات فيها، فإنّ ابن جنّي قد أدرك هذه الفكرة بجلاء في وظيفة الإعراب الدّلاليّة، ذلك أنّ الإعراب في نظره ركيزة أساسيّة في تحديد الوظائف النّحويّة للكلمات من خلال حركاته التي تفرّق بين كلمة وأخرى، فهو صورة لفظيّة تقوم بوظيفة دلاليّة من خلال تحديدها للمعاني النّحويّة للكلمات في الجملة أو العبارة.

وأمّا دلالة الفضلة في التّركيب اللّغويّ فإنّ المتتبّع لابن جنّي في المحتسب يجد نظرات مختلفة عن غيره في كيفيّة تصوّره لدلالة الفضلات، ذلك أنّ المستقرئ لكلامه يلحظ أنّه قد أولى الفضلة عناية شديدة، فأعاد لها الاعتبار في أكثر من موضع، ورأى أنّ أكثر الفوائد إنّما تجتنى من الألحاق والفضلات، وأنّ المعنى لا يصلح إلّا بها، ولولاها لَضَعُفَ التّركيب وفسدَ المعنى، كما أنّ المتأمّل للمصطلحات التي كان يستخدمها ابن جنّي في تحليله لدلالة الفضلة في الجملة، يلحظ أنّه كان على وعيّ تامّ بوظيفتها، فقد سمّاها بمصطلحات عدّة، سمّاها فضلة، ولاحقةً، وذيلًا، ومتمّمًا، ومُصلحة الجمل، ثمّ إنّ إطلاق ابن جنّي للمصطلحات: ربّ الجملة، أو صاحب الجملة، اللذين يعنيان مصطلح العمدة، إنّما يدلّ على فهمٍ عالٍ لطبيعة تركيب الجمل وطريقة اكتمال دلالاتها واستقامة معناها، ويكشف عن وعي بضرورة ائتلاف عناصر الجملة سبيلًا لهذا التّمام والاكتمال.

إنّ قول ابن جنّي إنّ الفضلة قد ترتقي حتّى تكون عمدة في الجملة ينفي ما ذهب إليه النّحاة الذين قالوا بعدم ضروريّة الفضلات في اكتمال التّركيب، فالفضلات عند ابن جنّي من ضروريّات اكتمال الجملة، ومناطِ جَنْيِ الفوائد وجلاء معناها، وهذا المفهوم في تحديد مفاهيم مصطلحات الفضلة وما هو بمعنى العمدة عنده يبرز جِدَّةَ الأفكار التي طرحها، ويبيّن فهمه العميق للتّراكيب اللّغويّة في الجملة العربيّة.

هكذا كانت نظرة ابن جنّي إلى الظّواهر اللّغويّة في المحتسب، نظرةٌ شاملةٌ قائمةٌ على أساسٍ علميٍّ متينٍ، ورؤيةٍ موضوعيّة للمادة اللّغويّة بعيدة عن الافتراض والتّأويل، ويقتضينا العدل والإنصاف أن نعترف بذكاء ابن جنّي وريادته في دراسة الظّاهرة اللّغويّة، ومحاولة تأسيس نظريّة لغويّة تشهد بعبقريّة العقل العربيّ، وقولنا هذا لا يعني بتاتًا كما يقول بعض الباحثين أنّنا ممّن يلتمسون النّظريّات الحديثة في التّراث اللّغويّ، أو يبحثون لها عن أصولٍ بدعوى السّبق والرّيادة، ولكنّ النّظرة الموضوعيّة النّزيهة إلى ما كتبه هؤلاء العلماء حول الظّاهرة اللّغويّة، وكيف تصوّروها، وكيف رصدوا أحوالها وتغيّراتها، ثمّ مقارنتها بما قدّمه علماء اللّغة المحدثون، تُثبت أنّه لا تكاد توجد قضيّة لغويّة حديثة أو معاصرة، لم تتوقّف عندها الدّراسات العربيّة الإسلاميّة قديمًا، والغريب في الأمر أنّ كثيرًا من الدّارسين العرب المحدثين يديرون ظهورهم لهذا التّراث العظيم كلّه، ويُقبِلون على ما يقدّمه علماء اللّغة المحدثون في أوربا وأمريكا من مفاهيم ومصطلحات، معتقدين أنّ الحداثة لا تتمّ إلّا بتحقيق القطيعة المعرفيّة مع التّراث، والموقف الصّحيح يفرض علينا أوّلًا وقبل كلّ شيء

الرّجوع إلى التّراث والإقبال عليه فهمًا ودراسةً وتحليلًا، ثمّ الاستفادة من منجزات الدّراسات اللّغويّة الحديثة التي لا تتعارض وملامح هذه الحضارة ثقافةً وأدبًا ولغةً ...

.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة

المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر والمراجع:

القرءان الكريم برواية حفص عن عاصم

❖ ***أوّلا: الكتب***

1. إبتهال محمد البار، مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي – دراسة نظرية تحليلية –، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014
2. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، د ط، د ت
3. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 8 ، 1992
4. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ط 7، 1994
5. إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، مصر، ط 1، 2007
6. أحمد الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصّرف، دار الكيان للطباعة والنشر والتّوزيع، الرياض
7. أحمد بن موسى التميمي المعروف بابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر
8. أحمد حساني، السّمات التّفريعيّة للفعل في البنية التّركيبيّة – مقاربة لسانية – ، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر
9. أحمد سعدي، الأوزان والصّيغ الصّرفيّة في اللّسانيات العربيّة، دار الرّاية للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2019
10. أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي، دراسة نقدية تحليليّة، دار الثقافة ، مصر، 1990
11. أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط 6، 1988
12. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 2006
13. أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط 5، 1998
14. الأشموني، شرح الألفية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد
15. أشواق محمد النّجّار، دلالة اللّواصق التّصريفيّة في اللّغة العربيّة، دار دجلة، عمان، ط 1، 2006
16. أنستاس ماري الكرملي، نشوء اللغة العربية ونموّها واكتهالها، المطبعة العصرية، مصر، 1938

17. إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النّحويّة في التّراث النّحويّ في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء، الإسكندرية، ط 1، 2006

18. باكزة رفيق حلمي، صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية، مطبعة الأديب البغدادية، 1972

19. بريتيل مالمبرغ، علم الأصوات، تعريب: عبد الصّبور شاهين، مكتبة الشّباب، القاهرة، 1984

20. تحسين عبد الرضا وزان، الصوت والمعنى في الدرس اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، دار دجلة، ط 1، 2011

21. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1993

22. تمام حسان، اللغة بين المعيارية و الوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 2000

23. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، 1994

24. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت

25. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، دار أبحاث للنشر والتوزيع، ط 1، 2007،

26. جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987

27. جلال الدّين السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار الحديث، القاهرة، 2013

28. الجوهريّ، الصّحاح، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 4 ، 2012

29. حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقّي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط 1، 2009

30. حسام النّعيميّ، أبحاث في أصوات العربيّة، دار الثقافة العامة، بغداد، ط 1، 1998

31. حسام سعيد النعيمي، ابن جنيّ عالم العربية، دار الشؤون الدّاخليّة العامة، بغداد، ط 1، 1990

32. حلمي خليل، الكلمة، دراسة لغوية ومعجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998

33. حمدي سلطان أحمد العدوي، القراءات الشّاذّة – دراسة صوتية دلالية – ، دار الصحابة للتراث، مصر، ط 1، 2006

34. خالد محمد عيال سلمان، أثر المحتسب في الدّراسات الصّرفيّة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2011

35. خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط 1، 1965

36. الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004

37. خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرف للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط 1، 1984

38. داود عبده، دراسات في علم الأصوات، دار جرير للنشر والتّوزيع، عمان، 2010

39. دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1998

40. ديزيره سقال، الصّرف وعلم الأصوات، دار الصّداقة العربيّة، بيروت، لبنان، ط 1، 1996

41. رابح بومعزة، التّحويل في النحو العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، ط 1، 2008

42. رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

43. رمضان عبد التّواب، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 6، 1999

44. رمضان عبد التّواب، مشكلة الهمزة في العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1996

45. الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو،تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط 3، 1979

46. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أحمد بن عليّ،دار الغد الجديد، القاهرة، ط 1، 2015

47. ستيف أولمان، دور الكلمة في اللّغة ، ترجمة: كمال بشر، ط 2، 1962

48. ابن السّراج، الأصول في النّحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1996

49. سعيد محمد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، دار الوراق للنشر والتّوزيع، ط 1، 2007

50. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988

51. ابن سيّده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 488 هـ)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1996

52. الشّريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق: محمد الصديق منشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة

53. شهاب الدين بن عماد الدمشقي، شذرات الذّهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط 1، 1989

54. صالحة حاج يعقوب، دراسة نقدية في التّفكير النحوي العربي، دار السلام، مصر، ط 1، 2012

55. صالحة راشد آل غنيم، اللّهجات العربيّة في الكتاب، جامعة أم القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، ط 1، 1985

56. صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي بين النّظريّة والتّطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1

57. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 2009

58. صلاح الدين زرال، الظاهرة الدّلاليّة عند علماء العربيّة القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجريّ، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم، الجزائر، ط 1، 2008

59. صلاح عبد العزيز علي السّيد، ظاهرة الإضافة في اللّغة وأحكامها في العربيّة، دار الكتب، المنصورة، 1998

60. طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغويّ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998

61. الطّيب البكوش، التّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، ط 3، 1992

62. عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط 8

63. عبد الحكيم بن عيسى، القواعد التّحويليّة في الجملة العربيّة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2011

64. عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار حامد، عمان ، الأردن، ط 1، 2004

65. عبد الرحمن حسن العارف، اتجاهات الدّراسات اللّسانية المعاصرة في مصر، دار الكتاب الجديدة بيروت، لبنان، ط 1، 2013

66. عبد السّلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربيّة، دار العربية للكتاب، تونس، 1981

67. عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفيّة، الدار التونسية للنشر، د ط، 1986
68. عبد الصّبور شاهين، القراءات القرءانيّة في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة
69. عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ، مؤسسة الرّسالة، 1980
70. عبد الّصبور شاهين،أثر القراءات في النحو العربيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1987
71. عبد العزيز الصّيغ، المصطلح الصّوتيّ في الدّراسات العربيّة، دار الفكر، دمشق، ط 1، 2007
72. عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة، دار المعارف ، القاهرة، ط 2، 1981
73. عبد الغفّار حامد هلال، القراءات القرآنية واللّهجات من منظور علم الأصوات الحديث، دار الصّحوة للنّشر والتّوزيع، مصر، ط 1، 2010
74. عبد الغفار حامد هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوّرًا، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011
75. عبد الغفّار حامد هلال، عبقريّ اللّغويين أبو الفتح عثمان بن جنّي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 2006
76. عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللّغويّة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 1998
77. عبد القادر عبد الجليل، علم الصّرف الصّوتي، دار أزمنة، د ط، 1998
78. عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت
79. عبد الكريم مجاهد، علم اللّسان العربيّ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2005
80. عبد الله أمين، الاشتقاق، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 2000
81. عبد الله بوخلخال، ظاهرة الإبدال عند اللغويين والنحاة العرب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005
82. عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات،، بيروت، لبنان، ط 1، 2006

83. عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربيّة، مكتبة الثقافة الدّينيّة، القاهرة، ط 1، 2006

84. عبد الهادي الفضلي، مبدأ الاشتقاق في اللّغة العربيّة، مطبعة الآداب، النجف، 1387هـ

85. عبده الراجحي، التّطبيق الصّرفي، دار النهضة الحديثة، بيروت، لبنان ، ط 1، 2004

86. عبده الرّاجحي، اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، دار المعارف الجامعيّة، الإسكندرية، 1998

87. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث – بحث في المنهج – ، دار النهضة العربية، بيروت، 1979

88. عبده الرّاجحي، فقه اللّغة في كتب العربيّة، دار النهضة العربيّة، بيروت، د ط، د ت

89. عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د ط، د ت

90. عثمان بن جنّي، اللّمع في العربيّة، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، 1988

91. عثمان بن جنّي، المحتسب، تحقيق: علي النّجدي ناصف، عبد الحليم النّجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث، مصر، 2014

92. عثمان بن جنّي، المنصف لكتاب التّصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث، مصر، ط 1، 1954

93. عثمان بن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 2007

94. عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي – قراءة لسانية جديدة – ، دار محمد علي الحامي، الجمهورية التونسية، ط 1، 1998

95. عصام نور الدين، الفعل في نحو ابن هشام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2007

96. العقاد، اللغة الشاعرة، مؤسسة هنداوي، 2014

97. ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار التراث، مصر، ط 20، 1980

98. عليّ أبو المكارم، التّعريف بالتّصريف، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2007

99. غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللّغويّة، دار الحرّية للطباعة، بغداد، 1984

100. غانم قدوري الحمد، أبحاث في اللغة العربية الفصحى، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2005

101. ابن عصفور، الممتع في التّصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1987

102. فاضل السّامرائي ، معاني النّحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة

103. فاضل صالح السامرائي، ابن جنّي النّحوي، دار النذير، بغداد، 1969

104. فاضل صالح السامرائي، الجملة العربيّة والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 2000

105. فخر الدّين قباوة، الاقتصاد اللّغويّ في صياغة المفردة، الشركة العالمية المصرية للنشر، مصر، ط 1، 2001

106. فخر الدّين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط 2، 1988

107. فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد ، 1985

108. فوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2016

109. فوزي الشّايب، محاضرات في اللّسانيات، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط 2، 2016

110. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3، 2009

111. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 2007

112. ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، دار ابن حزم، عمان، ط 1، 2005

113. كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربيّة: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط 4

114. كارل بروكلمان، فقه اللغة السامية، دار صادر، بيروت

115. كمال الدين بن بركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، القاهرة،

116. كمال بشر، التّفكير اللغوي بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، 2005

117. كمال بشر، دراسات في علم اللّغة، دار غريب للطّباعة والنّشر، 1998

118. كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000

119. ابن مالك، شرح التّسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط 1، 1990

120. المبرّد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994

121. مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3، 2009

122. محمد أسعد النّادري، فقه اللغة – مناهله ومسائله –، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، 2009

123. محمد المبارك، فقه اللغة، دراسة تحليليّة مقارنة للكلمة العربيّة، مطبعة جامعة دمشق، 1960

124. محمد جواد النّوري، علم الأصوات العربيّة، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، ط 1، 1996

125. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، منشورات الجامعة، 1984

126. محمد حماسة عبد اللّطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003

127. محمد خان، اللّهجات العربيّة والقراءات القرآنية – دراسة في البحر المحيط –، دار الفجر للنشر والتّوزيع، القاهرة، 2002

128. محمد خان، اللهجات العربيّة والقراءات القرءانية – دراسة في البحر المحيط –، دار الفجر للنشر والتّوزيع، القاهرة، ط 1، 2002

129. محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 1

130. محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، دار الوراق للنشر، الأردن، ط 1، 2007

131. محمد عبد اللطيف حماسة، التوابع في الجلمة العربية، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1991

132. محمد فاضل السّامرّائي، النحو العربي أحكام ومعانٍ، دار ابن كثي، بيروت، لبنان، ط 1، 2014

133. محمد محي الدّين عبد الحميد، التحفة السّنيّة بشرح المقدّمة الأجرّوميّة، دار الإمام مالك، باب الوادي، الجزائر، 2010

134. محمد محي الدين عبد الحميد، دروس في التّصريف، المكتبة العصرية، بيروت، 1995

135. محمود أحمد نحلة، الاسم والصّفة في النّحو العربيّ والدّراسات الأوربيّة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994

136. محمود سليمان ياقوت، التوابع في النحو العربي، مطبوعات جامعة طنطا، 2005

137. مصطفى شاهر حلوف، أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، دار الفكر، الأردن، ط 1، 2009

138. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النّظرية والمنهجيّة، الدارس للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2006

139. مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1984

140. مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرءان، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1984

141. ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، 2003

142. مهدي المخزومي، في النحر العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986

143. ميشال زكريا، الألسنية التّوليدية التحويلية، المؤسسة الجامعية للدّراسات والنشر والتوزيع، ط 2، 1986

144. هادي نهر، الأساس في فقه اللّغة العربيّة وأرومتها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط 1، 2002

145. هنري فليش، التّفكير الصّوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، ت: عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مجلد 23، 1968

❖ ***ثانيًا: المقالات:***

1. إبراهيم الإمام عبد الله، ظاهرة الحذف في تماسك النّص، مجلة اللّسان، المجلّد 3، العدد 11، 2019

2. إدريس بن خويا، إرهاصات البحث الدّلاليّ في التّراث اللّساني العربيّ، مجلّة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 22، ديسمبر 2012

3. بوزيد ساسي هادف، الدلالة الصوتيّة في كتاب الخصائص – دراسة على ضوء علم اللّسانيات الحديثة، مجلة حوليات، جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانيّة، العدد 3، 2009

4. الحازمي، الاشتقاق، مجلة كلّية اللّغة العربيّة، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، العدد الأوّل، 1401/ 1402هـ

5. خضر أكبر حسن كصيّر، أصالة البحث الدّلالي عند العرب من حيث النّشأة وتطوّر التأليف، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، كانون الأوّل

6. رياض كريم عبد الله البديري، صعوبات تعلم العربية عند المستشرقين المعاصرين – جمع التكسير أنموذجا – ، مجلة دراسات استشراقية، كلية الآداب جامعة الكوفة، العدد 19، 2019

7. السّعيد ابن إبراهيم، أسس حذف الفعل وتقديره عند العلماء، مجلة الأثر، العدد 20، جوان 2014

8. السّيد علي خضر، التّركيب النّعتي في العربيّة، دراسة في القرآن والشّعر، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد 27، أغسطس 2000

9. شيماء رشيد محمد زنكنة، وعبد الرحمن عزيز مصطفى، دراسة التوابع في ضوء معاني الإعراب – دراسة في البعد الوظيفي – ، مجلة آداب المستنصرية، المجلد 2018، العدد 81، فيفري 2018

10. صادق أبو سليمان، أنواع الاشتقاق في العربيّة بين القدماء والمحدثين – دراسة لغوية نقدية– ، مجلة جامعة بيت لحم، عدد 11– 12، 1992/ 1993

11. صكر خلف عواد، الحذف في الصفة والموصوف بين الصناعة النحوية والقرائن السياقيّة، مجلة تكريت للعلوم الإنسانيّة، المجلد 17، العدد 7، تموز 2010

12. عاطف فضل، ظاهرة حذف المفعول به، دراسة وصفية إحصائيّة تحليليّة، نماذج من القرءان الكرين، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد 9، العدد 1، 2013

13. عبد الغني الأدبعي، من قضايا المورفولوجيا العربيّة في التّصنيف والشّكل الوظيفيّ، مجلّة الملك خالد للعلوم الإنسانيّة، المجلد 25، العدد 2، 2017

14. عبد القادر سلامي، من أصول التّفكير الدّلاليّ عند العرب، مجلة بحوث سيميائيّة

15. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مفهوم الاشتقاق الصّرفيّ وتطوّره، مجلة عالم الكتب، المجلد 23، العدد 5 –6، 2002

16. عبد الوهاب شيباني، تغاير المصوّتات القصيرة في قراءات أبي جعفر المدنيّ الواردة في كتابي: المختصر لابن خالويه، والمحتسب لابن جنّي – دراسة صوتية–، مجلة العلوم الإنسانيّة، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، العدد: 45، جوان 2016

17. علاء الدسوقي أحمد علي، العمدة والفضلة في النحو العربي- المصطلح والدلالة –، مجلة العلوم العربيّة والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد 12، العدد 4، يونيو 2019

18. عمر بوبقار، ظاهرة الإبدال بين الصّوامت- مقاربة صوتيّة دلاليّة في ضوء علم الأصوات الوظيفي–، مجلة الذّاكرة، العدد 5

19. فوزي الشايب، خواطر وآراء صرفية، مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد: 47، 1994

20. فوزي الشّايب، مقارنة لسانية، مجلة مؤتة للبحوث والدّراسات، جامعة اليرموك، المجلد 12، العدد 1، 1997

21. قادري جمال، دلائليّة المتمّمات في القرآن الكريم، الآيتين (تلك عشرة كاملة) و(وامرأته حمّالة الحطب) أنموذجا، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، المجلد 10، العدد 5، 2021

22. قحطان عدنان الصميدعي، نظريّة المورفيم في العربيّة – دراسة تحليليّة تطبيقيّة – ، مجلة البحوث والدّراسات الإسلاميّة،العدد 64، 2021

23. مجيد الماشطة، تصنيف النّعت في اللّغتين العربيّة والإنجليزية، مجلة كلية الآداب، العدد 20، 1982

24. محمد أحمد سامي أبو العيد، تحليل ظاهرتي الإتباع والإبدال في المحتسب لابن جنّي – رؤية صوتية معاصرة – ، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 10، 2014

25. محمد الأمين مصدق، الحذف في ضوء علم لغة النّص، مجلّة العمدة في اللّسانيات وتحليل الخطاب، المجلّد 3، العدد 2، 2019

26. محمود حمود عراك، التّغاير بين المنعوت والنّعت الحقيقيّ في ضوء آراء النّحاة، مجلة كلية التّربية / واسط، العدد 15، آذار 2014،

27. المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدّوليّة، مصر، ط 5، 2011

28. مناف المهدي الموسوي، جنان صاحب كطافة الموسوي، الدلالة الصوتية وأثرها في بيان المعنى، آيات الميعاد أنموذجًا، مجلّة كلّية التربية للبنات للعلوم الإنسانيّة، العدد 15، السنة 8، 2014

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

❖ ***ثالثًا: الرسّائل العلميّة***

1. انتصار عثمان، القضايا الصوتية والدلالية في كتاب المحتسب لابن جنّي – دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث –، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان، 2010
2. حسناء علياء العنزي، التّوجيه النّحويّ للقراءات الشّاذة في كتاب المحتسب لابن جنّي – دراسة وصفية تحليليّة – رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2015
3. حنان أحمد محمد بياري، الظواهر اللّغويّة عند ابن جنّي ، بحث قدّم في مادة اللسانيات، جامعة الملك عبد العزيز، 26 جمادى الأولى، 1441 هـ
4. سارة أحمد معروف، الحذف في حديث النّبويّ الشّريف، دراسة نحوية دلاليّة وصفية تحليليّة تطبيقيّة في صحيح البخاري، رسالة ماجستير، كلّية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلاميّة
5. عادل محلو، الصوت والدلالة في شعر الصعاليك – تائية الشّنفرى أنموذجا –، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربيّة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006
6. محمود أحمد حسن عبد الله، الهمز بين القراء واللّغويين، رسالة ماجستير، كلّية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، 2005.

الفهارس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس

مقدمة ---------- أ

مدخل ---------- 1

1. ابن جنّي (نشأته وحياته العلميّة): ---------- 1

2. المحتسب والقراءات الشّاذة: ---------- 6

3. التّراث اللّغويّ العربيّ في ضوء علم اللّغة الحديث: 12

1.3 الدّرس الصّوتي عند العرب: **---------- 13**

2.3 الدّرس الصّرفي عند العرب: **---------- 13**

3.3 الدّرس النّحويّ عند العرب: **---------- 22**

4.3 الدّرس الدّلاليّ عند العرب: **---------- 28**

الفصل الأول: الظّواهر الصّوتيّة في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث

المبحث الأوّل: ظاهرة الإبدال في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث: ---------- 32

1.1 مفهوم الإبدال: ---------- 32

2.1 ظاهرة الإبدال بين القدماء والمحدثين: ---------- 35

3.1 ظاهـــرة الإبـــدال الصّـــوتيّ فـــي ـحتسب: ---------- 39

1.3.1 الإبدال بين الصّوامت (consoant): ---------- 39

2.3.1 الإبدال بين الصّوائت (Vowels): ---------- 51

3.3.1 الإبدال بين الصّوامت والصّوائت: ---------- 60

المبحث الثّاني: ظاهرة الهمز في المحتسب ---------- 64

1. تحقيق الهمزة في " المحتسب" في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث: ---------- 66

2. تخفيف الهمزة في" المحتسب" في ضوء الدّرس اللّغوي الحديث: ---------- 73

3. الإبدال بين الهمزة وحروف العلّة في " المحتسب " في ضوء الدّرس اللّغوي الحديث: ---------- 82

1.3 الإبدال بين الهمزة والواو: ---------- 83

2.3 الإبدال بين الهمزة والياء: ---------- 87

4. حذف الهمزة في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث: ---------- 90

المبحث الثالث: ظاهرة الإدغام في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث: ---------- 96

1. مفهوم الإدغام بين القدماء والمحدثين: ---------- 96

2. ظاهرة الإدغام في محتسب ابن جنّي: ---------- 99

الإدغام بين التّاء والطّاء: ----------100
الإدغام بين التّاء والدّال: ----------103
الإدغام بين اللّام والصّاد والسّين: ----------112
الفصل الثّاني: الظّواهر الصّرفية في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث
تمهيد ----------116
1. الاشتقاق عند القدماء: ----------118
2. الاشتقاق عند المحدثين: ----------121
المبحث الأوّل: الظّواهر الصّرفية الخاصة بالأسماء ---------- 125
1. الأسماء: ----------125
1.1 الاسم الثّلاثيّ المجرّد: ----------125
2.1 جموع التّكسير في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث: ----------133
3.1 المصادر في محتسب ابن جنّي: ----------147
2. الأفعال: ----------159
1.2 الأفعال في محتسب ابن جنّي:----------163
1.1.2 الفعل الثّلاثيّ المجرّد: ----------163
2.1.2 الفعل الأجوف: ----------170
3.1.2 افتعل: ----------183
4.1.2 كسر حروف المضارعة:----------186
الفصل الثالث: الظّواهر النّحويّة في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث
االمبحث الأوّل: ظاهرة الحذف في التّراث اللّغويّ العربيّ: ---------- 192
1. ظاهرة الحذف عند المحدثين:----------196
2. ظاهرة الحذف في محتسب ابن جنّي: ----------201
1.2 الحذف الاسمي:---------- 203
3. حذف الرّكن الفعليّ:----------219
4. الحذف الحرفيّ: ----------232
المبحث الثّاني: النّعت في محتسب ابن جنّي في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث ---------- 236
1. النّعت بين التّراث النّحويّ والدّرس اللّغوي الحديث: ----------238
2. الـنّعت في محتسب ابن جنّي: ----------251
3. الحذف في التّركيب النّعتيّ في المحتسب: ----------260

الفصل الرّابع: **الظّواهر الدّلاليّة في المحتسب في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث**

المبحث الأوّل: الدّلالة الصّوتيّة في ضوء الدّرس اللّغوي الحديث: ---------- 273

1. الدّلالة الصّوتيّة في المحتسب: ----------280

المبحث الثّاني: الدّلالة الصّرفيّة في المحتسب:---------- 293

1. الاشتقاق الكبير: ----------293

2. دلالة اللّواصق التّصريفيّة: ----------305

3. دلالة الأوزان الصّرفيّة: ----------324

1.3 دلالة أبنية المصادر: ----------325

2.3 دلالة أبنية الأفعال المزيدة: ----------328

المبحث الثّالث: الدّلالة النّحويّة في المحتسب---------- 332

1. دلالة العلامة الإعرابيّة: ----------334

1.1 دلالة العلامة الإعرابيّة في المحتسب: ----------338

2.1 دلالة العلامة الإعرابيّة في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث: ----------341

2. دلالة الفضلة في التّركيب الجمليّ: ----------347

1.2 دلالة الفضلة عند النّحاة القدامى: ----------348

2.2 دلالة الفضلة عند المحدثين: ----------350

3.2 دلالة الفضلة في المحتسب: ----------354

خاتمة ---------- 359

المصادر والمراجع ---------- 366

الفهارس---------- 380

عنوان الأطروحة:

الظّـــواهر اللّغـــويّة في كتـــاب المحتـــسب لابن جنّي

–دراسة في ضوء الدّرس اللّغويّ الحديث –

ملخص:

إنَّ البحثَ في الدّراساتِ التّراثيّةِ من منظور علم اللّغة الحديث لا يزال يثير أكبر المشكلات بين الباحثين والدّارسين قديمًا وحديثًا، ذلك أنّ اللّغويين الأوائل قد خلّفوا من ورائهم أفكارًا ومفاهيم أسالت كثيرًا من الحبر في الواقع اللّغوي المعاصر، سواءٌ منها ما كان مستقيمًا على موازين العلم الصّحيح، أو ذلك الذي خرج عن مضامين العلميّة والموضوعيّة، وعليه فقد جاءت هذه الدّراسة تحاول الكشف عن ملامح التّفكير اللّغويّ في التّراث العربيّ وتحديدًا عند ابن جنّي في كتابه "المحتسب"، وذلك من خلال بسط القضايا الصّوتيّة والصّرفية والنّحويّة والدّلاليّة التي أوردها ابن جنّي في سبيل تخريج ما شذّ عن القراءات المتواترة، ومقارنتها بما استجدّ من أفكار ومفاهيم في علم اللّغة الحديث.

الكلمات المفتاحية: ابن جنّي، المحتسب، علم اللّغة الحديث، الأصوات، الصّرف، النّحو، الدّلالة..

Dissertation theme:

Linguistic phenomena in Ibn Jini's book El Mouhtasib

- A study in the light of the modern linguistic lesson -

Abstract

Research in heritage studies from the perspective of modern linguistics still raises the biggest problems among researchers and learners, old and new, because the first linguists left behind ideas and concepts were written down a lot in contemporary linguistic reality, whether they are upright on the scales of the real science, or those that deviate from the scientific and objective contents. Therefore, this study attempts to uncover the features of linguistic thinking in the Arab heritage, precisely with Ibn Jini in his book "El Mouhtasib", throughout extending phonetic, morphological, grammatical and semantic issues that were mentioned by Ibn Jini to exclude what is strange in the continual readings, and compare them with what has emerged from ideas and concepts in modern linguistics.

Key words: Ibn Jini, El Mouhtasib, modern linguistics, phonetics, Conjugation, grammar, significance.

The people's democratic republic of Algeria

Ministry of higher education and scientific research

emir abd el kader universitithe of Islamic sciences constantine

faculty of letters and islamic civilization department of lonquage and arabic literature

Linguistic phenomena in Ibn Jini's book El Mouhtasib

- A study in the light of the modern linguistic lesson -

Thesis submitted in fulfilment of requirements of degree doctor lmd of language and Arabic.specialty: General linguistics

Preparation py:

El–hosseyn mecif

under the supervision of:

D. Nourddin bouzannacha

Member of the discussion committee

N	Name and first name	Qualification degree	Original university
1			
2	Nourddin bouzannacha	Professor	Emir abd el kader constantine
3			
4			
5			
6			

Academy year 2022/2023 – 1444/1445 H